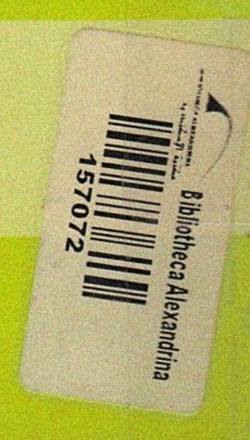
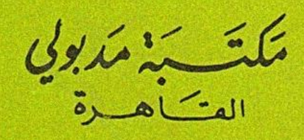
سماسرة الأفكار

تأليف
جيمس الان سميث

ترجمة
مجدى عبدالكريم





سماسرة
الأفكار

طبعة أولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م

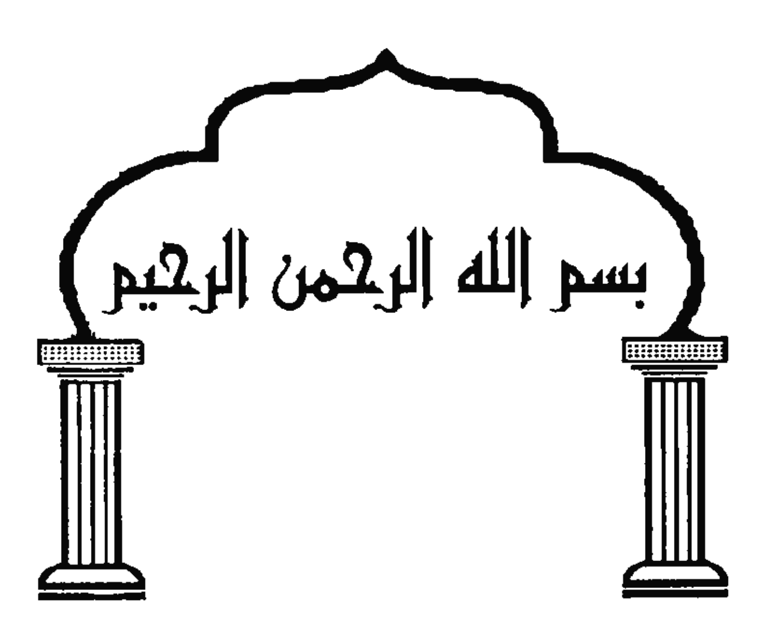
الناشر
مكتبة مدبولي
ميدان طلعت حرب بالقاهرة - ج م ع
تليفون ٥٧٥٦٤٢١

سماسرة الأفكار

تاليف
جيمس الان سميث

ترجمة
مجدى عبدالكريم

مكتبة مدبولى
القاهرة


بسم الله الرحمن الرحيم

الشـكــر

بدأت بحثى لعمل هذا الكتاب عندما كنت ضمن فريق عمل «صندوق القرن العشرين»، وهو واحد من أقدم وأعرق مؤسسات الدولة الخاصة بالأبحاث السياسية. ومنذ الوقت الذى وصلت فيه إلى هناك سنه ١٩٧٩، كنت شغوفاً ببدايات عمل الصندوق فى الحقبه المتقدمة ودوره خلال النظام الجديد، ومع انتشار مؤسسات جديدة فى واشنطن.

فى بداية الثمانينيات، أصبحت ظاهرة «مراكز الأبحاث»[1] الأمريكية ظاهرة تستحق مزيداً من الدراسة. وقد قدم مدير الصندوق الراحل م.ج. روسانت تشجيعاً وتدعيماً مبدئياً، وقد أجريت لقاءات مع رؤساء ومديرى وأعضاء ٢٤ من مؤسسة الابحاث والمؤسسات الإنسانية، تحدثوا معى من خلال تسجيلات وبدون تسجيلات، وتحاورت مع ما يقرب من ١٥٠ شخص، وهى قائمة طويلة يصعب حصرها هنا، على الرغم من أن العديد من أسماء هؤلاء الناس تظهر فى النتائج النهائية لهذا العمل وثبت أن بصائرهم وبعد نظرهم شئ لايقدر بثمن.

وقد ساعدنى فى بحثى أيضاً أمناء مكتبات وموظفو أرشيف فى عدد من الهيئات وتعد سجلات أرشيف المؤسسات واحدة من أفضل مستودعات المعلومات الخاصة بالتاريخ الأول لمؤسسات أبحاث السياسة، وكذلك الخاصة بالتطورات فى العلوم الاجتماعية والسياسية. وفى مساعدتى للوصول إلى الوثائق الأصلية، أدين بالفضل لكل من أن س. نيوهول، موظفة سابقة بأرشيف مؤسسة فورد؛ وسارة ل.

(١) يشيع إستخدام كلمة «خزانات الفكر» كترجمة حرفية لكلمة «THINK TANKS» وتعنى مراكز الأبحاث أو بيوت الخبرة المستقلة بتقديم الدراسات والبحوث.

إنجلهاردت السكرتيره السابقة بشركة كارنيجى، وجوزيف و. إرنست، وداروين ستابلتون، ولأصدقائى وزملائى السابقين فى فريق عمل مركز أرشيف روكفلر، حيث عملت كطالب مقيم فى ١٩٨٨-٨٩ أثناء استكمال مسودة الكتاب. وكذلك أدين بالفضل لسوزان أ. ماك جراث من أرشيف مؤسسة بروكينجز، وكاميل موتًا من المعهد المدنى، ونيتى چيردول، أمينة المكتبة وموظفة الأرشيف غير الرسمية والمؤرخ الشفوى لصندوق القرن العشرين.

كما أود أن أعبر عن امتنانى اعدد من الأشخاص الذين أمدونى بالمطبوعات والوثائق المتداولة، والذين أجابوا عن أسئلتى ورتبوا لقاءاتى مع زملائهم- أود أن أشكر بشكل خاص هيرب بيركووتيز من مؤسسة هيرتاج ، وديفيد أبشاير وتوماس بليها من مركز الدراسات الاستراتيجية والعالمية، وديفيد بوز من معهد كاتو، وباتريك فورد من معهد العمل الأمريكى، وروبرت فاهيرتى ومارجريت رودس من مؤسسة بروكينجز، وچولى چوردان وجلوريا ووكر من مؤسسة هوفر، وكارول كاهن من معهد هدسون، وارنست ليفيفر من مركز الأخلاق والسياسة العامة، چون هووارد ومايكل واردر من معهد روكفورد، وبول ويكس من شركة راند كما كانت لورنا أدلر وزملاؤها الأكفاء فى مكتبة لارشمونت عوناً كبيراً حيث أجابوا طلباتى العديدة بشأن القروض كما أدين بالفضل لـ جاريث اسيرسكى وكارول مان، وهما عميلان أدبيات قاموا بوضع الكتاب مع دار فرى بريس وقدما تشجيعاً كبيراً على طول الطريق.

وهناك من قاموا بقراءة المسودات اللاحقة بعد المسودة الأولى ومن استمعوا وأفكارى تتشكل، وكان زملائى السابقين فى (صندوق القرن العشرين) متعاونين

بشكل خاص: فقد قدم كل من ماشا زاچر وروبرت ت. فانشر أبحاثاً تحليلية لمختلف المسودات، بينما كانت حواراتى مع كارول باركر وچون ى. بوش ورون شيرنو مفيدة. وقام أصدقاء عديدون، وكلهم مؤرخون، بقراءة مسودات الفصول الفردية (المنفصلة) أو قرأوا الكتاب بكامله وأبدوا تعليقات مفيدة، ومن بينهم و. أندرو أتشينبوم، وادوارد بركوويتز، وستانلى كاتز، وألين ليچمان وكاشلين د. ماكارثى، وچيمس ب. بايل. كما ساهم فاثر كتابى أدام بيلو ببصيرته الثاقبة فى تاريخ المشورة السياسية، فقد عمل كناشر موثوق به، وكزميل وشريك عمل، وهو مستشارى الخبير فى دراسة عن منابع التفكير التى أصبحت أقرب إلى كونها استكشاف موسع لمشروع السياسة وعلم السياسة وذلك تحت إدارته. وقدم ويندى الميليه نسخة شديدة التدقيق للمسودة النهائية. ويجب أن أعترف أننى لم أعمل دائماً بالنصائح التى أسريت إلىّ.

وإلى جانب نصائح ؤلاء الخبراء، اعتمدت طول الوقت على مستشار ممتاز أكثر خصوصية هو زوجتى، ڤاليرى، وكذلك اعتمدت على مساندة والدىّ اللذين أهدى لهما هذا الكتاب.

المؤلف

تمهيد

أعتقد جاليڤر أن الأساتذة فقدوا صوابهم عندما زار أكاديميين لاجادو الكبرى في جـزيرة بالنيباربى. لقـد دارت رأسه بسبب العـديد من (مشـاريعـهم) بعيـدة الأحتمـال- استخلاص أشعة الشمس من الخيار، وبناء المنازل من السطح إلى أسفل وتدريب الخنازير على حرث الأرض بأستخدام أنوفها، ولكن مهـما كانت وقاحة وخيالية المشروعات المختلفة «ومبدعيها»، وبقى شئ يثير القلق فى زيارته للأكاديمية بشأن الخبراء وأفكارهم.

وصار جاليڤر حزيناً بشكل خاص بصحبة الخبراء السياسيين.

«هؤلاء التعساء (هكذوا بدوا لجاليڤر) كانوا يقترحون خططاً لإقناع الملوك باختيار خلصاء (مقربين) تبعاً لمحكمتهم، وقدراتهم وفضائلهم، فى تعليم الوزراء أن المشورة من المصلحة العامة فى إثابة الفضيلة، والقدرات العظيمة والخدمات السامية، فى تعليم الأمراء أن يعرفوا مصلحتهم الحقيقية بأن يضعوها على نفس الأساس مع مصلحة شعبهم ف، فى أن يختاروا للوظائف أشخاص مؤهلين لتدريبهم، وبأوهام وآمال باطلة مستحيلة أخرى، لم تقنع أنسان من قبل، وأكدوا لى الملاحظة القديمة بأنه ليس هناك شئ متهور ومتطرف لم يلصقه بعض الفلاسفة بالحقيقة»

وكان يفند الخطط الأكثر خيالية التى عرضها علماء لاجادو عملاً سهلاً، إلا أن جاليڤر (شخصية چوناثان سويفت) لم يستطع تعليل (إيجاد سبب) للحزن الذى شعر به، خاصة بين الخبراء السياسيين الذين لم تكن أفكارهم غير قابلة للتصديق بشكل كـامل. هى كـان سبب حزنه هو أن مشـاريع أسـاتذة الإصـلاح- سـواء السخيف منها والصالح- غير واقعية؟ أم أن اليأس بلغ به، لأن المجتمع كان شديد

المراس والحكومات محصنة ضد (الإصلاحات) التى تأتى عن طريق الوسائل العلمية؟ هل كان الخبراء وأفكارهم قاصرين؟ أم أن القادة السياسيين كانوا غير قادرين على وضع الحقيقة الأخلاقية والمعرفة العلمية فى حيز التنفيذ؟ بالنسبة لجوناثان سويفت صاحب اقتراحات، معتدلة ورجل دين خدم كل من الأحرار والمحافظين- فإن قضية كيفية ربط المعرفة بالسلطة كانت مسألة نظرية وطموحاً سياسياً عملياً كذلك.

وخدم المفكرون وأكاديمياتهم المختلفة، من أصحاب التفكير اليوتوبى (نسبة إلى اليوتوبيا أو المدينة الفاضلة) منذ القدم، وظلت العلاقات بين المستشارين والمتعلمين والحكام اطروحات مركزية فى التاريخ السياسى والسير الذاتية وكتابات الإدارة السياسية العملية. ويعد خبراء السياسية المحدثين ومعاهد أبحاثهم الآن- ملمح أساسى فى الحياة السياسية الحديثة- ويحظون باهتمام أقل بكثير. ودورهم فى السياسيات الأمريكية لا يقل غموضاً عن دور أكاديمية لاجادو الكبرى؛ رغم أنهم لم يعودوا كائنات خيالية.

وتبدو الخطط والرؤى التى تنبعث من معاهد أبحاث السياسة المعاصرة غير عملية، وغير واقعية سياسياً، أو غامضة؛ رغم أنها ليست مدعاة للضحك مثل خطط لاجادو. وغالباً ما يتم البحث بمثابرة ونشاط، وتنتج توصيات لها أصولها العلمية؛ إلا أن الفرد يزور مراكز (معاهد) السياسية المعاصرة ويشعر بخيبة أمل أعمق من التى شعر بها جاليفر. فهناك حزن معين لايزال متنافياً لإدراكنا بالفجوة التى لاحظها منذ زمن بعيد بين المعرفة والسياسة. ويزداد الأمر تعقيداً لوعينا المتزايد بأن المصادر المالية والفكرية المخصصة- والتى كانت مخصصة خلال القرن الماضى- لأبحاث العلوم الاجتماعية المنظمة ولإنشاء مؤسسات خبرة استشارية لم

تجعل سياساتنا أكثر عقلانية، أو منظورنا أكثر ذكاء ، أو سياستنا) أكثر قدرة على النجاح.

وهذا ليس كتاباً عن المجموعة الصغيرة والاستثنائية نسبياً من المفكرين والخبراء الذين جروا وراء المناصب وأصبحوا عناصر سياسية نشطة أمثال: وودرو، ويلسون، وبول، ودوجلاس، ودانيال، وباتريك، وموينهام، ولا هو عن المفكرين أصحاب الميول الأدبية من الخبراء يعملون داخل الحكومة أو على هامش يقدمون النصح والمشورة ويخدمون فى مختلف المؤسسات الرسمية ويعلقون بلا كلل على القضايا العامة، وتشمل هذه المجموعة هنرى كيسنجر، وبرچينسكى، وچين كيركباتريك، وهم من أشهر المتخصصين فى السياسية الخارجية، وأليس ريفلين، وتشارلز تشلتز، وهربرت ستين، ومايكل بوسكين من الخبراء الاقتصاديين البارزين. أنها مجموعة هلامية من الناس، ولكنها مؤثرة، ويعمل هؤلاء الناس فى الحكومة وتشكل أفكارهم أحياناً الاختيرات السياسية وهم مندمجون فى البرامج الحكومية التى تتحدد وفق دراساتهم وتقاريرهم وتضخم وسائل الإعلام واسعة الانتشار من تأثيرهم غالباً- ويتضمن تاريخ خبراء السياسة ودورهم فى الحياة الأمريكية ثلاثة خطوط متداخلة، والخط الاطول والمستمر، وهو محاولة بدا أن فى أواسط القرن ١٩- خلق علم «اجتماعى» وتثبيته كمنهج للبحث ولأداة عملية التطوير الاجتماعى. ويخص الكتاب ذلك التمرس المحترف، وطرق الحياة التى أنتجها هؤلاء الذين استغلوا خبراتهم الأكاديمية للحصول على نفوذ سياسى، والخط الثانى هو المجهود المستمر لدفع معرفة الخبراء (التقنيات) التحليلية، الخدمة العامة عن طريق مجموعة- الآليات التى تتبع المؤسسات؛ بما فى ذلك لجان خاصة، ولجان استشارية تنفيذيه ووكالات أبحاث حكومية. إنها قصة الحكومة والمنظمات شبه الحكومية- لجان أبحاث هيربرت هوفر ومجلس المستشارين الاقتصاديين، مكتب

الميزانية التابع للكونجرس، والعديد غيرها- التى جاءت بالخبراء عن طريق علاقة (منظمة) مع صناع القرار السياسى أو جعلت الخبراء مسئولين عن قرارات السياسية. والخط الثالث- وهو الهدف المركزى لهذا الكتاب- هو ظهور مؤسسات التخطيط والاستشارة الأمريكية والمعروفة باسم خزانات الفكر وجماعات البحث الخاصة التى تعمل على هامش العمليات السياسية الرسمية للدولة. ومع وضعها بين العلم الاجتماعى الأكاديمى والتعليم العالى من ناحية والحكومة والسياسات الموالية من جهة أخرى، تقدم خزانات الفكر تجسيداً ملموساً لاستكشاف الدور المتغير لخبير السياسة فى الحياة الأمريكية.

وهذا المصطلح العامى نفسه «خزان الفكر» يحمل شيئاً من التناقض الذى يشعر به مجتمعنا الديمقراطى تجاه الخبراء. تمت استعارة المصطلح من المفردات العسكرية للحرب العالمية الثانية الحجرات الآمنه التى كان يتم داخلها مناقشة الخطط والاستراتيچيات، وفى بداية استخدامه فى الخمسنات لوصف مؤسسات البحث، مثل شركة راند، التى أنشئت من قبل الجيش بعد الحرب. وعند الستينات، دخل تعبير «خزن الأفكار» إلى اللغة العامية، إلا أنه لفظ غير دقيق يشير إلى كافة أنواع مجموعات البحث الخاصة، ويدل على انعزال هؤلاء الذين يفكرون فى السياسة وحضورهم البارز، مثل بعض المخلوقات النادرة من الأسماك أو الزواحف محجوزة وراء زجاج فى حديقة حيوان، إنه تعبير يثير فضول العامة.

وبالرغم من هذا العنوان الفرعى... فإن مؤسسات أبحاث السياسة فى الولايات المتحدة مجموعة متنوعة. فهى تختلف من مصادر دعمها المالى والزبائن الذين تخدمهم، واتساع القضايا السياسية التى تتناولها، الدرجة الأكاديمية العالية، والخبرة السياسية العملية لهيئات العاملين بها، وأصولهم الأيدولوچية. وكلهم تقريباً، بما فى

ذلك دعامات المجموعة السياسية فى واشنطن، مثل: مؤسسة بروكينجز، ومعهد المشروع الأمريكى، تدين ببقائها المستمر للمساهمات الأنسانية من المؤسسات والشركات، وتتفاوت ثرواتها بشكل مؤثر مع تغير علاقاتها بالقطاع الإنسانى (الخيرى). وبالرغم من أن مؤسسة بروكينجز، وهى واحدة من قلائل وصلت التبرعات لها إلى معدلات كبيرة (حوالى ٩٠ مليون دولار)، استمتعت بعلاقات وثيقة مع المؤسسات، فإنها عانت من أزمات مالية عديدة خلال تاريخها (٧٥ عاماً). ومعهد المشروع الأمريكى (AEI)، بأصول مالية قليلة، كان المستفيد بالجهود الخيرية النشطة للمحافظين فى السبعينيات، إلا أنه رأى أن مساهماته، مع صف العاملين به والميزانية، تتقلص بشكل كبير خلال أوائل الثمانينيات قبل التغلب عليها فى ظل قيادة جديدة. وهناك مؤسسات آخرى، تشمل شركة راند ومعهد اوربان، تساندها بشكل كبير عقود أبحاث الحكومة وقد كرست معظم طاقاتها للمشكلات التى يحددها عملائها فى الوكالات الحكومية. إلا أن هناك آخرون مثل مؤسسة هوفر للحرب، والثورة، والسلام فى جامعة ستانفورد أو معهد أبحاث الفقر فى جامعة ويسكنسون، عملوا داخل الجامعات، باستقلالية معقولة، وتعتمد إلى حد ما على التمويلات الخارجية- المؤسسات أو الشركات أو المتبرعين الأفراد. إلا أن هناك مجموعة آخرى، تشمل مؤسسة هيرتاج ومعهد دراسات السياسة، قام بتأسيسها أصحاب نشاطات حزبية أو أيدولوجية. ويدعم الأفراد والمؤسسات المتعاطفة معها، تخدم أبحاثهم أهدافاً ايجابية (سياسية) أكثر منها أكاديمية. وهناك أكثر من الف مستودع أفكار يعملون الآن فى الولايات المتحدة، حوالى مائة منها فى واشنطن وحولها، وبروكينجز وهيرتاج وراند وحوالى عشرة آخرون معروفين جيداً للجماهير. وبالرغم من العناوين الضخمة التى يطلقونها على أنفسهم، فإن معظم مستودعات التفكير صغيرة، وعمليات سريعة الزوال- مزايدة

لأحد الممارسين الجامعيين على مقاولة، أو مشروع بحث ركزه واشنطن، أو وحدة بحث لحملة قصيرة الأجل لأحد المرشحين السياسيين. وقد تستدعى كلمة «مستودع أفكار» صور المنازل الأنيقة والمكاتب التى على أحدث طراز التى يجلس بها مفكرون بدرجات علمية متميزة يتأملون المستقبل. والحقيقة الأقرب للواقع هى مجموعة مكاتب مؤجره حيث يراقب حفنة من الباحثين آخر التطورات السياسية؛ ويعملون فى مشروعات أبحاث قصيرة الأجل، ينظمون حلقات بحث ومؤتمرات. وينشرون كتباً فى المناسبات أو تقاريراً، ويتلقون مكالمات هاتفية من المراسلين، ويعملون بجد للحصول على هبات إحدى المؤسسات أو دعم إحدى الشركات للحفاظ على بقاء مشروعاتهم.

لقد تزايدت مستودعات الأفكار من السبعينيات والثمانينيات، إلا أنها ليست أختراعاً جديداً، وهى ليست بالضرورة أكثر تاثيراً عما كانت عليه سابقاً خلال هذا القرن (لقد أدى عددهم الكبير والصخب الملفت النظر بالفعل إلى تضاؤل تأثيرهم). إلا ان (مستودعات التفكير) أكثر الطرق المميزة التى سعى إليها الأمريكيون للربط بين المعرفة والسلطة. ووجودها يعد انعاكساً للحقائق السياسية الأولية مثل الفصل الدستورى للسلطات فى نظام الأحزاب الذى قام تاريخياً على الطموحات السياسية الانتخابية، أكثر منه على الأيدولوجية، وتقليد الخدمات المدنية الذى يعطى اتجاه الربح لعديد من السياسيين. لقد تشكلت مستودعات الأفكار أيضاً من العادات الخيرية للأفراد والمؤسسات، والتيارات الفكرية من العلوم الاجتماعية، والأبنية (الهياكل) المتغيرة للتعليم وجهود الملتزمين فكرياً.

والجيل الأول من مؤسسات أبحاث السياسة قام حوالى سنة ١٩١٠، مع تصاعد إصلاح المرحلة التقدمية وحركة «الإدارة العلمية». تأسست ودعمتها

التبرعات الخيرية الخاصة، وقد عملت فى فترة تحت قيادة الحكومة مصادر فكرية قليلة وكانت تلقى ترحيباً فى القطاع العام الذى كان أصغر كثيراً أنذاك، غالباً كانت تحث الحكومة على الإضطلاع بمسؤليات اجتماعية جديدة. والجيل الثاني- الذى كان أول من حمل عنوان «مستودع أفكار» نشأ فى العشرين سنة بعد الحرب العالمية الثانية، عندما سعت الحكومة لطلب الخبرة التقنية المعقدة لمشروع الحرب الباردة للأمن القومى والحرب الداخلية القصيرة الأجل ضد الفقر. وتم تقديم خدماتها للحكومة على أسس تعاقدية. والجيل الثالث، وكان أكثر عدداً، ولكن أقل الميزانية وعدد العاملين، تم تأسيسه فى السبعينيات والثمانينيات، وكانت مستودعات الأفكار هذه نتاج الصراع الأيدولوجى وتشوش السياسة فى العشرين سنة الماضية والعديد منها يتجه للنشاط السياسى والدعاية السياسية أكثر من الاتجاه للعلم والمعرفة.

إن مستودعات الأفكار اختراع القرن العشرين، إلا أن المستشار الخبير والعمل الفكرى فى ظل السلطة كان له دوره فى الحياة السياسية لأكثر من ألفى سنة. وقد بدأت الاستشارة السياسية فى الغرب مع المعلمين المشهوريين الذين كانوا يعلمون الأمراء الصغار ويعرفونهم للقيادة. والقائمة متنوعة وتضم أرسطو الذى علم الأسكندر وهو صغير وسينيكا الذى علّم نيرون: وجيربرت (أوريلاك) علّم امبراطور المانى هو «أوتو الثالث» وملك لفرنسا «روبرت كابت»: ووقف توماس هوبز على تعليم أمير ويلز الصغير الذى أصبح تشارلز الثانى: والكاردنيال مازارين كان يأخذ وقتاً مهامه الآخرى للوقوف على تدريب لويس الرابع عشر. فالعلاقات الاستشارية بين المفكرين والحكام كانت لها بداياتها فى مثل هذه الجمعيات الفنية.

واستمر خبراء السياسة فى العمل كمعلمين حتى فى نهاية القرن العشرين. فقد اعتقد ريكسفوردج توجويل أنه وزملائه أعضاء فى "Brains Jrust" (كما كانوا يسمونها) حولوا فرانكلين د. روزفلت بسيط التفكير إلى رشح مهيب عليم بالأمور. ويقر وولتر هيلر باستخدام منصبه فى مجلس المستشارين الاقتصاديين فى تعليم چون ف. كينيدى فى الاقتصاد. واستعداداً لخفض الضرائب سنة ١٩٦٤، حضر كيرميت جوردرن، مدير ميزانية لبنون ب. چونسون، التدريب المتقدم للرئيس على السياسة المالية. والآن يقوم المنظران السياسيان ويليام كريستول وكارنس لورد، اللذين يعملان فى فريق نائب الرئيس دانفورث كويل ويشرفان على تعليمه ويزودان تلميذهما بأعمال التاريخ وسير الرجال العظماء.

ويقوم بعض القادة بتعليم أنفسهم، يلجئون للكتب للأستشارة الفردية. وقبل ظهور تحليلات التكلفة والعائدات ومزكرات القرارات المختصرة، والتقارير الكلامية للجان القومية بوقت طويل، كانت النصيحة السياسية تخرج فى أشكال أدبية أكثر فنية. فعلى سبيل المثال، درس إبراهام لنكولن قصص إيسوب ووجد فيها حكمة سياسية مفيدة. وقد وصف الكاتب بأنه ليس راوى لقصص أطفال بل هو «قصاص وفيلسوف عظيم»- وهى إشارة ليست فقط لتفكير لنكولن الواسع ولكن للجوئه إلى المصادر التاريخية والأدبية لإرشاده سياسياً، وفى أيامه، كان يلجأ إلى إيسوب، رغم أن حياته كانت (مغلقة) بالأساطير، وليس مستشاراً سياسياً. ومن بين رؤساء السياسة فى القرن العشرين، يظهر أن هارى.س. ترومان فقط طلب المشورة فى الكتب، حيث كان يقراء بشكل موسع فى الأعمال التاريخية.

إلا أن الخبراء والمفكرين أكثر من مجرد معلمين خصوصيين لأمير أو رئيس قادم. فمع تعقد الحكومات القديمة وحكومات العصور الوسطى، أعطت هذه

المهارات الأساسية مثل الكتابة والحساب المفكرين مجموعة أدوات ساعدات فى تشكيل ظهور طبقة خبراء داخل النظم الحكومية البيروقراطية الناشئة. فقد عمل الخبراء ككتاب وحفظه سجلات ومسئولى محاكم عليا ومسئولى خزانة، يخدمون فى المؤسسات الأستشارية ويوفرون المعلومات التى يحتاجها الحكام لأتخاذ قرارات ذكية. مثل هذه الخبرة العملية أعطتهم أفضلية تعكس طبيعة المعرفة والسلطة.

وأستخدم نيقولا ميكياڤيللى، وفرانسيسكو جوشبياردينى، خبراتهم فى حكومة فلورنسا لكتابة كتب عملت كأدوات عملية لأجيال عديدة من السياسيين المتطلعين. وبالفعل، فإن الكتابات المبكرة عن فن إدارة السياسة- مع الإشارات المتكررة للسعى لطلب المشورة الحكيمة (ولا شك أن العديد من الكتّاب كتبوا وفى أذهانهم قداراتهم الخاصة)- توجد فى ما أطلق عليه (مرايا الأمراء) الذى أعطى صوراً يحكم من خلالها على الحاكم. إلا أن كتاب (الأمير)، أشهر مثال لهذه النوعية من الكتابة (وأسوأها سمعة)، صمم لاتباع طريق ماكياڤيللى عن طريق جذب أهتمام نصير جديد. فبالرغم فشل مسعاه فى تودده إلى لورنيزو دى ميوتش، فإن حديثه عن الفضيلة والضرورة قلب موازين النظرية السياسية والممارسة السياسية، حيث أظهرت بوضوح أن المعرفة قادرة ومستعدة لخدمة السلطة، بدلاً من خدمة الأهداف الأخلاقية السامية (وبالفعل أنكر ميكياڤيللى وجود أى أهداف أخلاقية سامية). مثل هذه الكتب التى عمدت بوضوح إلى التربية أو التعليم تداخلت طويلاً مع طموحات مؤلفيها. ومازالت مجاورة السلطة أو الطموح إلى السلطة تلهم لكتابة كتب- وتثير شكوك العامة فى بعض من يكتبها.

وهناك دائماً شيئاً مدعاة للقلق فى الرجل الحكيم الذى يسعى لنصح الملك. فالمعرفة- والخبرة محل شك عندما تصبحان أساسياً لمزاعم النفوذ السياسى.

وأحياناً تكون قوة (سلطة) الخبير تحدياً للسلطة التقليدية. وهى عادة نوع من السلطة يبدو وكأنه يفوض الأختيار الديمقراطى الشعبى. ومع التمسك بمعاداة الفكر، يتمادى العديد من الأمريكيين فى شكوكهم فى الخبراء، خاصة هؤلاء الذين يطمحون لنصح أصحاب النفوذ (الأقوياء)

وفى النظم الديمقراطية، تتحول هذه الشكوك بسهولة إلى سخرية. وسقراط، ربما هو أول من أستلهم فكرة مستودع الأفكار، وكان أرستوفانيس يسخر منه بشكل كوميدى حيث صوره يهبط من السماء فى سلة وسخر الكاتب المسرحى من الفيلسوف الأثينى وتفكيره أو «ستوديو الأرواح الحكيمة» فى مسرحيته الكوميدية «السحب». فى الواقع، فإن حياة وموت سقراط يمثلان مأساة التوترات المستمرة بين الفكر التأملى والفعل السياسى. حتى فى الديمقراطية الأثينية، حيث كان البحث الحر متوافراً على مستوى عال، كان هناك الخوف من المفكر، وكذلك كان هناك الأحترام له. ويوضح تصوير أفلاطون لسقراط هذه المعضلة: إما أن يعمل المفكرون الخبراء على الهامش، ويتحدون الرأى المفروض والسلطة السياسية (ويعانون من العواقب) أو يمكنهم خدمة أصحاب النفوذ، وتقديم التبرير والمساندة لنظام معين.

ويستطيع الفيلسوف والمفكر العاكف، المتحرر من طموح خدمة قائد بشكل مباشر، وأن يتحدث دون أن يحتاج إلى لوى الحقائق لتبرير الأهداف سياسية أو الطموحات الشخصية. وبالنسبة للفيلسوف أو العالم، فإن البحث عن الحقيقة شىء جوهرى: أما السلطة السياسية فهى عرضية. إذا أراد الخبير أو المستشار السياسى أن يكون ذو فائدة، ينبغى أن يتحدث للسلطة فى إطار سياسى وبيروقراطى: ويجب أن يقول حقيقة مفيدة. وينظر إلى الحقيقة دائماً فى ضوء علاقاتها بالسلطة. رغم

سيطرة أصحاب السلطة على بصيرة الأساتذة وجرتهم إلى المناقشات السياسية، فإن الصفوة السياسية تشمل هؤلاء الذين يخاطبون السياسات بمصطلحات واضحة والذين ينوون إستخدام معرفتهم في ساحة السياسة.

لاحظ فرانسيس بيكون منذ ٤٠٠ سنة وهو فيلسوف له طموحات سياسية، «الأرتباط غير القابل للأنفصام بين المستشارين والملوك»؛.ومثله مثل من جاء بعده من الخبراء، كان واحداً من أوائل من تراءت لهم فكرة «معهد أبحاث حديث» المسمى سالومون هلوس الموصوف في مؤلفة غير المكتمل «أطلانطا الجديدة». ومن الواقع غرقة في فنون إدارة السياسة في جامعة كمبريدج وحانة جراى، عرف بيكون، مثل العديد ممن يعملون في مستودعات أفكار واشنطن الآن، الأحباطات التي يعانيها انسان له عقل متفوق يجب أن يتودد لصاحب الرفعة والقدرة لكي يحصل على مكانة (وظيفة).

وعندما عاد إلى حدود النفوذ خلال الملكة اليزابيث، تم تعيينه مستشاراً سنة ١٦١٨ على يد جيمس الأول، فقط لكي يتم اتهامه بتقاضي الرشوة بعدها بثلاث سنوات في مقاله عن «الاستشارة» وهو واحد من من أذكى الكتابات عن العلاقة الاستشارية وخلُص فيها إلى أن أفضل المستشارين هم الموتى، حيث أن الكتب «تحدث بوضوح في الوقت الذى يلتوى فيه المستشارون».

والكتب التي يقصدها بيكون- التاريخ، والقصص، والأمثال، والمدن الفاضلة التي ينشرها المستشارون- ليست بالطبع المرجع الأول لصناع القرار المعاصرين. فالاستشارة الحديثة ليست متأصلة في التعليم المبكر، ولا قائمة على الانعكاس التاريخي، أو المواعظ الأخلاقية أو المبادئ الواسعة لفن إدارة السياسة. فالاستشارة الآن هي عمل كوادر من المتخصصين، وتشمل مساعدة المسئولين على صياغة

اختيارات سياسة، لاتخاذ قرارات معينة، وللتفكير فى أسباب اختياراتهم وبالفعل، الأمر الآن وظيفة مؤسسية بالكامل، داخل الحكومة، وفى هيئات البحث التى تعمل خارج الحكومة. والمؤسسات الاستشارية- ليست المخترعات الخيالية لأدب المدن الفاضلة وأنما عالم حقيقى من النشاط قامت لسبب وجيه، فالقرارات التى يتخذها المسؤلون المنتخبون- وكذلك الاختيارات التى يتخذها المواطنون عند الاقتراع- تستدعى معرفة أكثر من أى وقت مضى. والطرق التى ينظم بها المجتمع المعرفة ويضعها فى خدمة الجماهير هى اهتمام سياسى حيوى.

وتستدعى علاقات الاستشارة المعاصرة نوعاً مختلفاً من المستشارين، يقدمون نصيحة أكثر تخصصاً، وكذلك نوعاً مختلفاً من القادة السياسيين، يعتمدون على المستشارين ويضع الخبراء الأهداف السياسية ويحددون الاتجاهات، ويراقبون النتائج، (وبعد قياس المشاعر العامة) يصوغون الكلمات التى ستحرك القادة. وبالرغم من أن الرؤساء المحدثين متعلمين لم يكن الملوك القدامى فى العصور الوسطى متعلمين فإنهم ما يزالون يعتمدون على الخبراء فى صياغة الكلمات التى يتحدثون بها وفى دراسة وتحديد الاختيارات السياسية التى يواجهونها. وملوك العصور الوسطى الذين كانوا يعتمدون على خبرائهم كانوا أحياناً مرفوضين باعتبارهم «مخلوقات ضعيفة». بينما الرؤساء المحدثين- وغيرهم من المسئولين السياسيين- يعتبرون أضعف، حيث أصبحت الحكومة أكثر تعقيداً بكثير ويعتمد القادة بشكل أكبر على مستشاريهم المباشرين وكذلك على الخبراء المنتشرين فى المعاهد البحثية. وقد عمل نيلسون روكفيلير، لوقت قصير فى الخمسينيات كمساعد خاص للسياسة الخارجية للرئيس أيزنهاور، اجتمع ذات مرة بمجموعة من الأكاديمية لبحث أهداف الدولة العالمية على المدى الطويل ومن بين الخبراء الذين ساعدوه فى ذلك وبعد ذلك فى مراجعة السياسات. كان هنرى كيسنجر، وهو وقتذاك أستاذ شاب فى

جامعة هارفارد. وفى الجزء الأول من مذكراته، «سنوات البيت الأبيض»، وصف كيسنجر اللقاء الأول بين الخبراء المتحمسين وروكفيلر خفيف الروح، الذى كان يربت على ظهورهم ويحيى كل أستاذ باسمه على نحو لطيف.

وجلس روكفيلر رابط الجأش خلال الجلسة بينما كل أستاذ عرض أو قدم نصيحة عملية لدخول المناورات البيروقراطية، والمناورات السياسية، والعلاقات الشخصية المخادعة وعندما تم استدعائهم إلى واشنطن، افترضوا أن المناسبة تتطلب نصيحة شديدة المراس وبعد الاستماع إلى الجميع قال روكفيلر «لم احضركم هنا أيها السادة لكى تخبرونى كيف أناور فى واشنطن. هذه وظيفتى. أما وظيفتكم فهى أن تخبرونى ما هى الصواب» وبالفعل، خلص كيسنجر، الذى خصص هذا الجزء لروكفيلر- وهى إشارة تذكرنا بمستشارى عصر النهضة الذين خصصوا أجزاء سياسية عن الأمراء- إلى أن «من كل الشخصيات العامة التى عرفتها حافظ هو على الإيمان المطلق، والمؤثر، فى قوة الأفكار».

والأفكار بالفعل أدوات سياسية قوية. فالجموع يمكن تحريكها وتضليلها أو حشدها بواسطة الأفكار. ويمكن للقادة السياسيين استخدام الأفكار للتحريك، أو للتضليل، أو لخدمة طموحات شخصية ويمكن للمستشارين والخبراء استخدام الخبرة لتحدى السلطة، أو نيل الخطوة أو لتحسين فهمنا للسياسة والشئون الأنسانية وقصة كل واحد من المفكرين القدامى والخبراء المحدثين هى غالباً قصة البحث عن الطموح وقليل من المفكرين والخبراء هؤلاء المتحررين من كبرياء فاوست بحيث لا يعتقدون سراً أنهم أكثر تأهيلاً لتنفيذ السياسة من المسئولين المنتخبين أو المعنيين الذين ينصحونهم لذلك، ليس من المدهش أن العلاقة بين الخبير والقائد كانت دائماً إشكالية تثير الأسئلة حول من يحكم من؟ وكما قال يوماً

سويفت عن إيرل أوف أوكسفورد الذى كان ينصحه «إذا تركنا هؤلاء الوزراء العظام (يدّعون) كثيراً، فلن يكون هناك من يحكمهم.» إن العلاقة بين الخبير وممثل المواطنيين الذى يحكم فى نظام ديمقراطى لا تقل غموضاً، وفى عصرنا، يجب أن نسأل عما إذا كان الخبراء كطبقة يستخدمون مفردات صوفية الأمثلة المُقَرّبة والأدوات المتخصصة لكى ينصبون أنفسهم بين المواطنيين وقادتهم المنتخبيين.

وأى دراسة عن الطرق التى ربطت بين المعرفة والسياسة فى الولايات المتحدة - وهى بلد خصصت فيه موارد لا نظير لها لأبحاث العلوم الاجتماعية ولخلق جهاز ضخم من مؤسسات الاستشارة الخاصة- ستكون مجرد تجربة. ويمكن أن تكون رحلية ليست نهائية أو محددة مثل رحلة جاليفر؛ فالمسافر الوحيد لا يمكن أن يزور كل جزيرة فى البحر أو أن يبقى طويلاً فى أى منها. وخلال استكشاف بعض مستودعات الأفكار فى أمريكا، لم أحاول أن أروى تاريخها بالتفصيل وإنما ركزت عل تأسيسها ولحظاتها ذات التأثير الكبير، حيث أن هذه اللحظات تكشف الكثير من الطبيعة المتغيرة والاستخدامات المتغيرة لخبرة السياسة وقد وجدت أيضاً أنه من المفيد رؤية الخبرة من زاوية أخرى، وهى الرئاسة الأمريكية، حيث أن استخدامات الرؤساء المختلفة للخبراء تقدم طريقة لقياس تغير وجهات نظر قادتنا بالنسبة للمعرفة السياسية وكذلك لحصر تطور آليات الاستشارة العملية.

وبينما وصف جاليفر وفنّد العديد من الأفكار فى وصف (انهيار) بالنيباربى، لم يكن هدف أن أقدم جرداً كاملاً لأفكار الخبراء عن السياسية أو مدحهم أو لومهم. وبالرغم من أن الخبراء أصبحواء جزءاً مكملاً للحكومة الأمريكية، فإننى، عكس سويفت، لا أعتقد أن خبراءنا المحدثين يقودوننا للدمار إلا أن هناك شيئاً ما

الفصل الأول

"صفوة السياسة"

الفصل الأول
"صفـــوة السيـــاســـة"

طيلة الصباح، كانت السحب المشئومة والأمطار المتقطعة تهدد بإفساد احتفالات عيد العمل فى بوفالو، نيويورك. كان العام ١٩١٢ ، وكما هو الحال كل أربعة أعوام، أجازة نهاية الصيف التى تشير إلى بدء حملة أنتخابات رئاسية أخرى. وقد احتشد جمع صغير من أعضاء الحزب الديمقراطى، وأسر الطبقة العاملة للاجتماع السياسى والاحتفالات فى ساحة بروان، بالرغم من الوعد بأن المتحدث اليوم لن يكون سوى مرشح الرئاسة الديمقراطى. وودرو ويلسون من نيوچيرسى. وكانت المقدمات مملة، وعندما اعتلى الرئيس السابق لجامعة برينستون المنصة أخيراً فى بداية فترة ما بعد الظهيرة، أشرقت الشمس، وكان هناك، حسب تقدير بعض الصحف حوالى عشرة آلاف شخص. وعندما تحدث ويلسون بشكل ارتجالى بالرغم من وجود نص مُعد أمامه، وكانت واحدة من أفضل وأمهر الخطب التى ألقاها خلال حملته الأنتخابية.

وقرب نهاية حديثه عن تعقيدات الاحتكارات والمنافسة الاقتصادية، وجه ويلسون، الذى كان يوماً استاذاً فى القانون تحذيراً طريفاً لجمهوره من العمال ورجال التجارة؛ قائلاً:

«لذلك، فإن ما أخشاه، هو تولى حكومة من الخبراء. ففى بلد ديمقراطى، يأبى الله أن نتنازل عن المهمة التي وهبنا إياها وأن نعطى الحكومة للخبراء. فما هى فائدتنا إذا كان سيتولى رعايتنا عدد صغير من السادة الذين هم الوحيدون

االقادرون على فهم هذه الوظيفة؟ لأننا إذا لم نفهم الوظيفة، فلن نكون شعباً حرا. ويجب أن نطلق مؤسساتنا الحرة ونذهب للمدرسة ونعرف ما هو الأمر الذى نحن مقدمون عليه.»

ولو أن هذه الكلمات جاءت من أى شخص آخر على الساحة السياسية الأمريكية، لما بدت غريبة. فعبر السنين، ساهم عدد لا يحصى من السياسيين، وقليل منهم قرءوا لجوناثان سويفت، فى الميراث القومى القائم على تسفيه الخبراء والمفكرين وفى ذات الوقت تمجيد الذكاء العملى والحكمة فى المواطن العادى. وكان الخطباء السياسيون يهجون بشكل منتظم العقلية غير العملية للمفكرين. وقد سمِع ويلسون نفسه وهو يشكو من «فصاحة» الخبراء الضبابية وعدم قدرتهم على التحدث بشكل مستقيم عن «الحقائق» مثل الأشخاص وكان يمكن رفض تحذير ويلسون من الخبراء بسهولة باعتباره محاولة ماكرة من أستاذ جامعى سابق لوضع نفسه إلى جانب جمهوره من الطبقة العاملة. «أريد أن أقول أننى أستمع إلى نقاش ثاقب للقضايا العامة مثل الذى أتيح لى أن اسمعه أحياناً فى نوادى العمال» هذا هو ما قاله الرجل، الذى بصفته خريجاً من جامعة جونز هوبكنز، كان يحضر حلقات البحث للمؤرخ هيربرت باكستر أدامز والاقتصادى ريتشارد ت. إلى. وبالفعل، بالنسبة لمن عرفوا شيئاً عن تاريخه، بدت كلمات ويلسون مناقضة لكثير مما عمل من أجله كمدرس وطالب علم حين تولى الحكومة الأمريكية.

وأثناء وجوده فى برنستون، كان ويلسون يدفع بعض طلابه للعمل فى الحكومة، موضحاً الحاجة إلى مزيد من الموظفين المدنيين الأكثر ذكاء والأفضل تدريباً، وفى الثمانينيات من القرن الماضى، تنبأ بالدور الواسع فى الحياة العامة

للخبير. إلا أنه وضع خطاً فاصلاً بين الاهتمامات الإدارية والاهتمامات السياسية وفى مقالة معروفة كتبها قبل التفكير فى المستقبل السياسى بوقت طويل، ذكر ويلسون «أن السياسة والإدارة (طريقان) متباينان. كتب فى ١٨٨٧ أن «مجال الإدارة هو مجال عمل. وهو بعيد عن الصراع السياسى بل إنه على أقصى تقدير يقف بعيداً حتى عن ساحة الدراسة القانونية التى هى محل النزاع. وهو جزء من الحياة السياسية. فقط مثل مكتب الإدارة المالية جزء من حياة المجتمع؛ فقط مثل أن الميكنة جزء من المنتج المُصنّع». ومثل العديد من معاصريه خلال الفترة التقدمية، أراد ويلسون أن يكون صنع السياسة الأمريكية أكثر فاعلية وأشبه بالأعمال التجارية فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، اتخذ الخبير خريج الجامعة لنفسه مكاناً أكثر بروزاً فى الحياة العامة الأمريكية - حتى أنه مع عام ١٩١٢، كان تصريح ويلسون بعدم الثقة العميق فى الخبراء أقرب إلي كونه اعترافاً قلقاً بالدور السياسى الذى بدأ يلعبه الخبراء بالفعل من كونه تحذيراً تكهنياً. ومع نهاية القرن، كانت العديد من الآليات الأمريكية المعتادة الآن فى تشغيل الخبراء والمتخصصين فى طور التشكيل. فقد لجأ العمد والمحافظون وكذلك خلفاء ويلسون فى البيت الأبيض إلي الخبراء طلباً للنصيحة بشكل رسمى. وتم تعيين أساتذة الأقتصاد والقانون فى لجان الاستقصاء وفى الوكالات التنظيمية والإدارية على مستويات الحكومة. وتم فتح مكاتب وأبحاث وخدمات الاستشارات القانونية (التشريعية) فى عشرات المدن، ومن ضمنها عواصم ولايات مختلفة. وكان الخبراء يلعبون دوراً عاماً قيادياً فى العديد من حملات الإصلاح مع نهاية القرن. وبالفعل شعر رجال السياسة العاجزون والفاسدون بوخزات سياسية بسبب تقارير ودراسات الخبراء التى كشفت المشكلات الاجتماعية المهملة وطالبت بإجراء إصلاحات فى المنازل

والمصانع والسجون.

إلا أنه بوصفه دارساً جاداً ، رأى ويلسون الصعود المتزايد للخبراءعلى أنه تهديد طويل المدى للمؤسسات الديمقراطية وأنه قد يمثل عائقاً أمام وجود مساجلة سياسية كاملة ومفتوحة. فعن طريق جعل القضايا العامة أكثر تعقيداً من اللازم، قد يحول الخبراء المواطنيين العاديين إلى فاقدى الاهتمام وعاجزين على الحكم بأنفسهم. وقد تقوض اللجان والوكالات التنظيمية أخيراً الحكومة ودور المسئولين المنتخبين والمؤسسات التى خدموا بها. وبالرغم من أننا تعلمنا أن نكون أكثر شكاً بشأن الاتساع المحتمل لنفوذ الخبراء، فإن تحذيرات ويلسون تذكرنا كيف كان ممثلونا المنتخبون يحيلون القضايا الصعبة والمثيرة للنزاعات للجان الخبراء.

ورغم احتقارنا الديمقراطى المعلن للخبراء، تسلطت على الأمريكيين فكرة الخبرة والتخصص. واستشعرنا حافزاً جوهرياً لأن تتحمل العلوم الاجتماعية والمهارات التكنيكية عملية صنع السياسة، وتم تشكيل سياساتنا وإعادة تشكيلها من خلال رغبتنا لأن نحكم أنفسنا بشكل أكثر ذكاء - حتى لو كان ذلك يعنى إنقلات العملية السياسية. وأصبحت الخبرة فى الاحصائيات والاقتصاد ومجالات العلوم الاجتماعية الآخرى، كذلك الإدارة العامة والتخصصات العلمية والقانونية المختلفة، أداة ضرورية للحكومة الحديثة، خاصة وأن الحكومات على كافة المستويات وسعت مجالات مسئوليتها.

ولم يثق ويلسون بالخبراء وحذر من أن الممارسات الديمقراطية يمكن أن تنهار بالاعتماد الشديد عليهم، ومع هذا لم يستطع تفادى الحاجة للتشاور معهم. حتى نص خطابه الذى القاه فى عيد العمال، تم صياغته بمساعدة أستاذ قانون من

جامعة هارفارد وهو لويس د. برانديز، والذى وضع فيما بعد بصمه لا تمحى على سياسة ويلسون هى «وثيقة الاحتياطى الفيدرالى». إلا أن ويلسون كان يعنى ما قاله عن الخبراء والخطر الذى يشكلونه على المؤسسات الديمقراطية.

ومع أنه خريج جامعى، ويعرف المهارات التى يجب أن يمتلكها الإداريون والقادة السياسيون، فإن ويلسون قام بتعيين عدد قليل من المتخصصين الجامعيين فى وزراته. وكان بطبيعته غير قادر على التعامل مع المستشارين،.باستثناء شرود تكسان، والكولونيل إدوارد م. هاوس. وكان هاوس مراقباً مجتهداً للشئون العامة والعلاقات الإنسانية، إلا أنه كان مريضاً بدرجة تجعله لا يسعى وراء المنصب السياسى أو المهام الرسمية بشكل كامل، ولذلك كان قانعاً بالخدمة بالطرق غير الرسمية. ومن الغريب، أنه وويلسون التقيا قبل أقل من عام من الانتخابات وتوطدت علاقتهما. وكان هاوس ثاقب النظرة مثل فرانسيس بيكون فى إدراكه للدور الاستشارى بين الخبراء والقادة حتى. أنه كتب فى رواية مثالية مغمورة له بعنوان [فيليب درو: الوزير] (التى كتبت على عجل سنة ١٩١١ ونشرت بلا اسم سنة ١٩١٢) عن خريج من وست بوينت يقود ثورة ضد سياسى بلاده الفاسدين ومؤيديهم الأثرياء ويقيم بشكل مؤقت ديكتاتورية إدارية تهدف للخير لبناء إطار جديد للديمقراطية. ومهما كانت ضألة ميزته كروائى، إلا أنه قدم نصيحة غالية لكل من سيكون مستشاراً: «إذا كنا نريد أن نقنع ونغير، يجب أن نحجب أفكارنا وأن نحجّم حماسنا، حتى يظن من نريد التأثير عليهم أننا عاقلون» لقد خلب الكولونيل لب ويلسون من أول لقاء إلا أن هاوس كان بارداً فى ملاحظاته فيما بعد عن علاقات ويلسون الشخصية بغيره من المستشارين فقد أعتقد أن ويلسون كان مُستهجناً فى عزل نفسه عن أعضاء مجلس الوزراء وخَلَصَ إلى أن ويلسون ببساطة لم يكن قادراً

على الاستماع إلى وجهات النظر المتصارعة أو وزن آراء الآخرين قبل الوصول لقرار. ولم يكن فى استطاعة ويلسون، وهو رجل قليل الصداقات مع الآخرين ان يتداول مع أناس لا يحبهم أو لا يحترمهم بشكل كامل.

واعتقد هاوس أن الرئيس يملك عقلاً منظماً وتحليلاً ومع هذا كان يتخذ قرارته دون تأمل . وحسب رأيه، «لم يبدو ويلسون قادراً على حمل أكثر من فكرة واحدة فى ذات الوقت. وفى أحدى المناسبات، علق ويلسون بشكل يخلو من الحياء لهاوس بأنه أحد نقاط قوته العظيمة كرئيس، والتى تعلمها من الحياة الأكاديمية، أنه كان يسعى لأفضل نصيحة فى أى أمر. وقد اعترف الكولونيل أنه «ضحك من هذه العبارة». فالنصائح والمعلومات التى كان يحصل عليها الرئيس ويلسون كانت تأتى له «مجاناً ودون أن يطلبها».

إلا أن مجال الخبرة والاستشارة السياسية كان منظماً بشكل مختلف فى اوائل القرن العشرين عن الآن. فالعضو الوحيد فى مجلس وزارة ويلسون الذى كان له اعتمادات أكاديمية كان هو ديفيد ف. هوستون، وهو اقتصادى خريج هارفارد ورئيس كلية سابق. وفى الوزارات التالية، تقدم عدد يقرب من ثلاثة أو أربعة من أعضاء الوزارة فى وقت ما من المؤسسات الأكاديمية والبحثية إلى أعلى المناصب. وفى وقت أو آخر رأس آخرون من أساتذة الجامعة والعمداء والرؤساء السابقون جميع الأقسام الفيدرالية الكبرى وعملوا كسفراء للولايات المتحدة. إلا أن المعرفة التخصصية لم تلعب دوراً فى اختيار أعضاء مجلس الوزراء فى السنوات الأولى من هذا القرن؛ حيث لم يكن هناك بعد وظائف البيت الأبيض أو مجلس المستشارين الاقتصاديين أو مجلس الأمن القومى، التى يتم تعيين المستشارين

الخبراء بها حالياً وعندما اختار ويلسون المستر هاوستون لكى يكون وزيراً للزراعة. لم يكن ذلك بسبب خبرة هاوستون فى الاقتصاديات الزراعية – وهو مجال لم يكن هاوستون يعرف جيداً– وإنما لأنه صديق لهاوس. وفى الحقيقة، لعب هاوس دوراً حاسماً فى اختيار العديد من أعضاء مجلس وزراء ويلسون. حيث أن الرئيس المنتخب لم يهتم كثيراً بالمؤهلات الفكرية وشخصية الأشخاص الذين يقوم بتعيينهم. كما أن ويلسون انتحى جانباً عندما فرغ وزير الخارجية ويليام چينينج بريان الوزارة من أقدر الدبلوماسيين لكى يحل محل العديد منهم الأصدقاء القدامى.

وقد أشار وولتر ليبمان، ضمن آخرين، إلى المفارقة الغريبة فى موقف الرئيس خريج الجامعة من المتخصصين. فالبرغم من خلفيته الأكاديمية واستعداده لتبنى عدد من القضايا التى يفضلها المصلحون، بدا أن ويلسون ورث عداء حزبه للمفكرين والخبراء. وكما قال ليبان «فإن جذور هذه العداوة تكمن فى معارضة الحزب الديمقراطى لوجود حكومة مركزية قوية»، وعلى مستوى أوسع، للمشاريع القومية. حيث كان ويلسون. الذى يتحدث عن الحاجة إلى أن حكومة يسيطر عليها الشعب ووجد استجابة سياسية فى هجماته على الصفوة الثرية المتميزة، كان ينتمى لحزب «يتصل بالحقوق المحلية، والوطنية والمشاريع الصغيرة الطموحة». وكما قال ليبان «كان مزاج الحزب دائماً عدائياً للتخصص والمعرفة والخبرة، وذلك لأنه يفضل الديمقراطية البدائية جداً».

"رجل لرجل" :

وبعد حملة ويلسون الأنتخابية بحوالى ٦٠ عاماً، نظم مرشح رئاسى آخر، وان كان مرشحاً جمهورياً محافظاً هو رونالد ويلسون ريجان، ثلاث حملات متتالية

للرئاسة، بدأت بجهد عقيم سنة ١٩٧٦ . وبدت أفكار ريجان السياسية تنتسب إلى نفس الرؤية لأمريكا الزراعية فى نهاية القرن التاسع عشر التى عرفها ويلسون أولاً: لم يكن ريجان أقل إخلاصاً للحقوق المحلية، والمشاريع الحرة والوطنية والديمقراطية «البدائية» ولا مجال للمقارنة بين سنوات ريجان الأربعة فى كلية يوركيا ومستقبله بعد ذلك فى (هوليود) وما تعلمه ويلسون فى جامعة فريجينيا وجون هوبكنز وخدمته الأكاديمية الطويلة فى برنستون. إلا أنه بالرغم من الهفوات فى المقولات التى تهاجم الخبراء ، التى كانت جزءاً من إدارة حملة أنتخابية فى السبعينيات ضد بيروقراطى واشنطن، فإن الممثل اللطيف الذى تحول إلى سياسى أعجب المفكرين والخبراء من أصحاب (الاتجاه) المحافظ على الأقل. والشئ المدهش هو المفارقة فى الطريق الذى سلكته الرئاسة وخلفيات من قاموا بالعمل .

ومع أوجه التشابة الأساسية فى وجهتى نظريهما بشأن المجتمع الأمريكى، فإن الرئيس الدارس والرئيس الممثل إعتمدوا على شبكات استشارية مختلفة. ويلسون كان وحده أفضل مستشار لنفسه؛ ريجان، الذى كان منفصلاً بشكل واضح عن تفاصيل صنع السياسة، اعتمد بشكل ضرورى على العقول والأكاديميين المحافظين، بينما كان بدوره، الأكثر أقناعاً وتعبيراً عن أفكار (حركة المحافظين) فيما بعد الحرب العالمية الثانية. كانت الشبكة الاستشارية لريجان متسعة. فقد كان يتداول مع مفكرين محافظين بشكل منتظم فى الأعوام السابقة على حملته للرئاسة، وبدا معتاداً على العمل الجارى فى مخازن الأفكار المحافظة وقد أخذ وقتاً لكى يظهر فى الحفلات والولائم التى كانت تحتفل بانجازات خزانات الأفكار هذه وقبل حصوله على اللقب الشرفى «الزميل المرموق» من مؤسسة هوفر. وقامت الجمعيات السياسية فى كاليفورنيا بتكوين «مركز أبحاث» -معهد سان فرانسيسكو للدراسات

المعاصرة- عندما ترك ريجان منصبه كحاكم وكان فى حاجة للمشورة فى الوقت الذى فكر فيه فى إدارة حملة الرئاسة. والأهم من ذلك أن ريجان وجد أماكناً لأعضاء من الشبكات الأكاديمية المحافظة، ضمن مستشارى حملته وداخل وزارته. ويظهر اتساع شبكة الرئيس المحافظ الحديثة من الخبراء مدى تغير عمليات الاستشارة السياسية فى البلاد منذ اعتماد ويلسون الاحتياطى والمتردد غالباً على الخبراء.

كما يظهر هذا الأمر كم أصبحت دائرة الخبراء الخارجيين واسعة ومنظمة بشكل جيد. وكان منسق سياسة ريجان فى الحملات الرئاسية) سنة ١٩٧٦، سنة ١٩٨٠ هو مارتن أندرسون- وهو أقتصادى تمرس فى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، وأستاذ إدارة أعمال سابق فى جامعة كولومبيا.،وزميل بارز فى مؤسسة هوفر وقد ادرك أندرسون نهضته السياسية المحافظة. مبكراً حتى أنه اشترك فى الحملة الرئاسية لبارى جولد ووتر سنة ١٩٦٤ . وشأنه مثل العديد من المحافظين الشبان فى آواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، أدرك نفوذ إين راند، وكذلك نفوذ اقتصاديين مثل فريدريك هاييك، ولودفيك فون ميسز، ويلتون فريدمان بالرغم من أنه مازال يعبر عن دهشته من أن خريجاً دارساً اقتصاد فى آواخر الخمسنيات لم يكن يحتمل أن يواجه أعمال هؤلاء الاقتصاديين فى البرنامج الدراسى الرسمى.

فى سنة ١٩٨٠، حيث عمل مع ريتشارد نيكسون سنة ١٩٦٨، مع ريجان سنة ١٩٨٦ ، كّون أندرسون فريق استشارى للحملة لمساعدة ريجان على استيعاب قضايا عديدة التى قد يضطر إلى عرضها على الأقل بدرجة مقبولة ومفهومة وأشرف على «٢٥ فريق مهمات» خاصة بالسياسة الداخلية والاقتصادية، وتم حشد ٢٣ فريق

آخر خاصة بالسياسة الخارجية والأمن القومى. وقد اشترك فى الحملة أكثر من ٤٥٠ عقل وخبير سياسى. وهناك عشرات من مستشارى الحملة، من ضمنهم أندرسون الذى عمل كمستشاراً للسياسة الداخلية أثناء العام الأول لرئاسة ريجان، وكذلك ريتشارد ف. ألين، الذى كان مستشاراً لريجان فى السياسة الخارجية خلال الحملة والذى عمل حينئذ لفترة وجيزة عاصفة كمستشار للأمن القومى، اتخذوا مواقعاً فى الحكومة بعد الانتخاب.

وتم إعلان هزيمة ريجان الحاسمة لجيمى كارتر سنة ١٩٨٠ على أنها ثورة- فكرية رعاها المفكرون المحافظون- وبالفعل، كانت «ثورة ريجان» كسراً بلاغياً وأيدولوجياً ليس فقط للنظام الجديد. وميراثها فى خمسين عاما، وإنما أكثر ضرراً باللفظ إلى الماضى، نجد أن ميراث سياسة وزارة ريجان أثبتت أنه أقل ثورية مما تم اعلانه فى البداية. إلا أن هذه الثورة قدمت كوادر جديدة من خبراء السياسة اقتصاديين ليبراليين كلاسيكيين ومحافظين تقليديين وفلاسفة سياسيين شتراوسيين و «المحافظين الجدد». وفى الحقيقة، وصل إلى واشنطن فجأة عدد كبير من المفكرين المحافظين مع بداية الثمانينيات حتى أن الصحفيين السياسيين المحنكين بدأوا يتحدثون عن «صناعة أفكار» جديدة وبدءوا يقدورون دور مستودعات الأفكار المحافظة، مثل مؤسسة هوفر ومعهد انتربرايز الأمريكى ومؤسسة هيرتياج الذى لعبته فى فوز ريجان.

وكما أثار وجود [أصحاب العقول الكبيرة] فى عهد فرانكلين روزفلت وسكان الحدود الجدد فى عهد جون كينيدى الجدل حول العقدة المفكرة والخبراء فى واشنطن، فإن الصعود المفاجىء لمئات المفكرين المحافظين- الذين يصفون

أنفسهم بـ «الثوريين» يبدو أنه يشير إلى الدور المتغير للخبراء والعقول المفكرة والأفكار ذاتها فى الحياة السياسية الأمريكية. وبين تباهى مستودعات الأفكار الفردية، والتى يؤكد كل منها أن أفكارهم كانت القوة الدافعة وراء نجاح ريجان، وحيرة المراقبين السياسيين، والذين ظنوا أنهم قد يكونوا مفتقدين الأساس لفهم ظهور (حركة المحافظين)، سمعنا كلاماً فى كل مكان عن «سياسة الأفكار» الجديدة. وممارسو هذه السياسة الجديدة كان الخبراء والمتخصصين الذين احتقرهم السياسيون، خاصة اليمنيين منهم، ولكن أصبح قادة القرن العشرين السياسيين فى كلا الحزبين يعتمدون عليهم. وقد كان ويلسون يخشى عواقب وجود حكومة خبراء، قد تؤدى تكنيكاتها فى الإدارة والتحليل فى النهاية إلى تقويض الحيوية السياسية والتزام المواطنين. وهو بلا شك لم يتخيل سياسة خيرة يتنافس فيها الخبراء أنفسهم بقوة وسمو على الساحة السياسية.

صعود أو أرتقاء الخبراء :

إدعى الخبراء لأنفسهم تاريخاً ودوراً أكبر وأكثر ظهوراً فى السياسية الأمريكية، مع أن التناقض، أحياناً العداء السافر، صاحب (صعودهم). فالاحتقار العام الدفين للمفكرين والخبراء كان موجوداً دائماً، فى المجتمع الأمريكى حتى أكثر الأباء المؤسسين احتراماً وتبجيلاً نالهم الأذى من معاصريهم. وكان هنالك هجوماً عنيفاً على توماس وجيرسون بسبب ميوله الفلسفية الزائدة. وقد أُنتقد حكيم منتسيليو بسبب جبنه (تهيبه) وسكونه واعتناقه غير العملى للنظريات المجردة. وهناك ناقد آخر، وجد منفذاً لتحامل الديمقراطيين قديم قدم سقراط، ادعى أن جيفرسون «جرفته النظم والحماسة، الدائمة للتعميم، بدلاً من السعى الواثق نحو الحقيقة».

وقد وجهت مثل هذه الكلمات للعقول المفكرة فى عهود لاحقة، ظهرت فى شكل انتقام فى أيام اندرو جاكسون، وكنت تندلع بشكل عارض كلما شعر السياسيون والمعلقون السياسيون بضرورة الضرب على التذمر العام المثار بالفعل ضد «العقول المفكرة» – وهو النعت الشهير لستيوارت السوب فى بداية الخمسينيات. وكان السيناتور جوزيف ماكارثى وأتباعه يخلط عادة بين العلوم الاجتماعية والاشتراكية، مضيفاً وقود العداء للشيوعية إلى نيران العداء للمذهب العقلى. ولعل أشهر ما يُذكرنا بجورج دالاس، وسبيرو أجينو. هو هجومهم على «المفكرين صغار العقول» والذين ابتدعوا برامج المجتمع العظيم التى كانا يعادينها بشدة فى ١٩٨٨ لم يكن حتى جورج بوش المرشح الذى تعلم فى ييل فوق مستوى السخرية لصلاته مع أساتذة جامعة هارفارد وشبكة مستشاريه المتمركزين فى كمبريدج.

بالإضافة إلى هذا الضيق العام، هناك شكوك فى العالم والتكنولوجيا والتى ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية. والعقول الدفاعية ورجال الاستراتيجية النووية الذين ولدت مهاراتهم فى عصر الذرة، هم أكثر من تتم السخرية بهم. فقد لخصت شخصية دكتور سترانجيلوف عند ستانلى كوبريك نموذج العالم المجنون الذى يهرب من المعمل لكى يمارس السلطة مع الجنرالات والرؤساء وبالرغم من أن مثل هذه الشخصية لا تجسد المخططين الاجتماعيين للمجتمع العظيم «بنوك العقول»، فإن المصطلحات التى أطلقت عليهم مصانع الأفكار والأدمغة المفكرة واللفظ الشائع الآن مستودعات الأفكار– كانت غالباً تتضمن السخرية. حتى المصطلحات الأكثر إيضاحاً مثل مهندس اجتماعى Social engineer وخبير فنى والتى ظهرت أولاً فى الثلاثينات، استمرت فى نقل اذدراء ما للمخططين فى الستينات وبالفعل واجه

صفوة الخبراء الشك العام فى مجتمع ديمقراطى يؤمن بالمساواة. ففى العشرة سنوات الماضية تناولت لجان الخبراء التى تعمل خارج نطاق دائرة علم الجماهير مشكلات ذات أهمية قومية؛ الأمن الاجتماعى، السياسة الأمريكية المركزية، الصواريخ النووية، القواعد العسكرية والعجز فى الميزانية. ومثل هؤلاء الأشخاص قد ينتزعون أمور السياسة المتنازع عليها من أيدى القادة المنتخبين، ولكنهم نادراً ما يُعلمون الجماهير بالقضايا ذات الخطر.

ومنذ أيام وودرو ويلسون، ارتفع عدد الخبراء الذين يعملون فى القضايا العامة داخل وخارج الحكومة. فقد دفعت حربان عالميتان وما يقرب من خمسين عاماً من الحرب الباردة بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية المتعاقبة إلى خلق ونمو الصفوة السياسية الأمريكية تشمل خبراء مدربين نذروا حياتهم لدراسة الساسية العامة. وبالرغم من أن بعضهم يوصف بالمفكرين، إلا أن هناك بعض الفروق الواضحة. فهناك أنواع عديدة من الخبراء فى المجتمع الحديث، إلا أنهم ليسوا جميعاً مهتمين بالسياسة العامة. كما أن معظم الأعمال الفكرية واسعة النطاق من المجتمع والثقافة لا تتصل مباشرة بالقضايا العامة. فخبراء السياسة العامة (وأكثرهم خبراء أكثر منهم مفكرين) أقرب إلى وصف هـ. ستيوارت هاجز «فنيين عقليين» منه إلى الفلاسفة أو النقاد ذوى العقول المتميزة والمتحررة فالخبير، كما يقول هاجز، يهتم بالوسائل الفنية أكثر من القيم أو الغايات.

وأحد الخصائص الواضحة فى الحياة الفكرية الحديثة هى أنها منظمة بشكل كبير فالمفكر المستقل عن الجامعات ومراكز البحث ومنح المؤسسات نادر فى مجتمعنا والخبير غير المنتسب لمكان غير موجود على الإطلاق. فالخبرة تستوجب

التدريب والحرفية ومطالب آخرى تعتمد على وجود هيئة معرفة منظمة وخبراء السياسة يتصلون بالجامعات ومستودعات الأفكار ووحدات البحث الحكومية والهيئات الاستشارية أو المؤسسات؛ ومؤخراً أقامت شركات الأعمال أقسام لتحليل السياسة. وبناء عليه، فإن قصة صفوة السياسة هي قصة هذه المؤسسات، ونمو هذه المؤسسات مثل نمو الأفراد. ولم يظهر خبراء السياسة فجأة.

وقد تشكل نظام برامج الخريجيين في العلوم الاجتماعية والإدارة العامة الذى يمدهم الآن بهذه الوفرة في النصف الأخير من القرن التاسع عشر والجزء الأول من القرن العشرين وهى فترة شهدت أيضاً ظهور الجمعيات القومية المنظمة للعلماء الاجتماعيين. كما تشكلت أيضاً هيئات البحث الخاصة، وجميعات الأصلاح، والوكالات الحكومية والجامعات- خلال عشرات من السنين. وجاءت امكانية تطور ويلسون من خريج ثم استاذ جامعى إلى محافظ ثم رئيس دولة فقط عن طريق النظام الفكرى الجديد لأمريكا في نهاية القرن التاسع عشر. وبالرغم من أن احداً لم يصل إلى مثل هذا المنصب العالى، فإن عدداً لا يحصى ظهر على ساحة صناعة السياسة وتنظيمات المؤسسات التى تربط خبراء السياسة بهياكل صنع القرار تشكلت أيضاً بشكل متقطع. فقد بدأت بشكل غير رسمى، بإستدعاءات خاصة من الرئاسة وقابلة للإلغاء بسهولة. ولجأ ويلسون إلى الخبراء أثناء الحرب العالمية الأولى عندما واجهت الأمة الحاجة إلى التعبئة العامة. فقد عمل الاقتصاديون والاحصائيون مع أعضاء لجنة صناعات الحرب. ووكالاتها، فقام علماء الاجتماع وعلماء النفس بتقييم وتدريب وتنظيم القوات أو مساعدة المؤرخون والجغرافيون وعلماء اللغة فى تنظيم حملات دعاية لرفع الروح المعنوية فى الجبهة الداخلية وخفض الروح

المعنوية للعدو. كما عمل ما يقرب من مائة وخمسين من علماء الاجتماع بهدوء في نيويورك استعداداً لمؤتمر السلام بعد الحرب. وقد أبحر العديد من الخبراء مع ويلسون إلى فرنسا، بالرغم من أنه سرّح وكالات الحرب بمجرد أنتهاء الحرب، وأعادهم إلى جامعاتهم، ومعاهد أبحاثهم ومكاتبهم.

وكان اتجاه هيربرت هوفر مختلفاً بشكل واضح عن اتجاه ويلسون. فعندما كان وزيراً للتجارة ثم رئيساً بعد ذلك، ندب هوفر مئات الخبراء للعمل فى لجان خاصة. وباعتباره تقدمياً معتدلاً، كان له اهتمام المصلح المتعقل بأخطار العاطفة السياسية الزائدة. أعتقد هوفر أن البحث والتحليل الاجتماعى يمكن أن يضع صنع السياسة عل قاعدة أكثر ايجابية وموضوعية. وتبعاً لذلك، فى بداية فترة رئاسته، ومع أكثر من نصف مليون دولار من مؤسسة روكفيلير، نظم دراسة مكثفة للاتجاهات الاجتماعية على رأسها أثنين من أبرز علماء العلوم الاجتماعية فى أمريكا هما ويسلى س. ميتشيل، وهو اقتصادى من جامعة كولومبيا، وتشارلز ميريام عالم سياسى من جامعة شيكاغو. وكان أمل هوفر أن تقود أكوام البيانات والمعلومات التى انتجتها هذه اللجنة مبادراته السياسية خلال فترة رئاسته الثانية، إلا أن هذا الأمل أصبح بلا طائل بعد أن ظهرت نتائج الانتخابات سنة ١٩٣٢. إلا أن هذه الدراسة التى كانت فى جزئين (الاتجاهات الاجتماعية الأخيرة فى الولايات المتحدة) لم تساعد هوفر ولا د. روزفيلت خلفية فرانكلين الذى لم يتوافق روزفلت مع الكساد الكبير.

وأجتمع روزفلت مع العقول الثقة فى بداية حملته للرئاسة (وهذا المصطلح اطلقه صحفى من نيويورك ثم تغير منذ ذلك الحين إلى «العقول الثقة». وبالاعتماد

الرئيسى على ثلاثى من جامعة كولموبيا هم ريموند مولى، أولف أ. بيرل، ركسفوردج توجويل، جعلهم بالمهام الموكلة الآن بشكل اعتيادى للخبراء صياغة الخطب، تحضير مذكرات السياسة، وتتبع الحقائق التى يحتاج إليها بشكل سريع. وبمساعدتهم، تغلب روزفلت بشكل تدريجى على الانطباع الذى أخذ عنه بشكل واسع وهو أنه خامل فكرياً وليس لديه اتجاه سياسى واضح، وهى صورة صورها وولتر ليبمان الذى وصفه بأنه «رجل لطيف، يريد بشدة أن يكون رئيساً دون أن يكون لديه أى مؤهلات ضرورية لهذا المنصب». ومن المقرر أنه حتى مستشارى روزفلت كانت لديهم شكوك أولية فى عمقه الفكرى، ويتساءلون إلى أى مدى يفهم حقاً ما يقولونه له وفى الأزمة الاقتصادية، رغم ذلك اعتمد عليهم حيث عرضوا أفكارهم المتناقضة غالباً كل منهم ضد الآخر، وامتدحوا النتائج السياسية لاقتراحاتهم بشكل أكبر مما أدركوا.

قام روزفيلت، الذى كانت مقولته السائدة «التجربة» بتكوين العديد من وكالات الاستشارية والتخطيط، التى وصلت إلى أوجها فى لجنة تخطيط الموارد القومية والتى كانت قصيرة العمر. وكانت إعادة تنظمية للمكتب التنفيذى فى أواخر الثلاثينيات هى بداية العملية التى أعطت لخلفائه سيطرة على مصادر فكرية واسعة كما وجد الخبراء طريقهم إلى الوكالات الحكومية الجديدة التى وجدت أثناء النظام الجديد وكان من بينها إدارة الأمن الاجتماعى ولجنة التأمينات والتبادل، ولجنة علاقات العمل القومية. وقد ساعدوا فى تصميم وإدارة برامج، ومراقبة نجاح أو فشل البرامج، وجمع البيانات والمعلومات التى لا غنى عنها لإدارتهم.

ومنذ الحرب العالمية الثانية، أصبح المستشار والخبير والمحلل الخارجى من

الثوابت فى واشنطن. ففى كل منطقة من مناطق السياسة، استمر الخبراء يعملون فى إطار برنامج أو قضية معينة. فهناك ويلور كوهين والأمن الاجتماعى، وجوزيف بيتشمان وسياسة الضرائب، هيربرت ستين أو تشارلز شولتز والسياسة الاقتصادية،چيمس ر. شيليسنجر وسياسة الدفاع، وغيرهم . فالخبرة تقدم العلاج لمستقبل أطول وأكثر تنوعاً يمكن ونجد الآن أن المستشارين الخبراء يعرفون مع الرؤساء وسياساتهم أكثر من نواب الرؤساء ، أو أعضاء الوزارة والمشرعين- مثلما كان ماك چورچ باندى وأرثر م. شليسنجر، و ج. مع الرئيس كينيدى، وهينرى كيسنجر مع الرئيس نيكسون، وسيتوارت ايزنساتات وزبيجبنيو بريزنسكى مع الرئيس كارتر.

وبالرغم من أن العلاقات الشخصية دائماً تشكل العلاقة التى تربط المعرفة بصنع القرار السياسى، فإن الروابط غير الرسمية تزداد بقوة عن طريق مؤسسات البحث والاستشارة الرسمية. وقد أنشأ هارى س. ترومان عدد من أليات الاستشارة للرئاسة، تشمل مجلس المستشارين الاقتصاديين ومجلس الأمن القومى. كما أقامت أقسام مجلس الوزراء قدراتها فى التخطيط والاستشارة ووسعتها تدريجياً مع سيرة القرن العشرين. وقد بدأ التوسع فى الفترة ما بعد الحرب والتحول الاجمالى فى الخبرة العالمية للدولة سنة ١٩٤٧ مع فريق تخطيط سياسة وزارة الخارجية وإعادة تنظيم وكالات مخابرات الدولة. واستمرت فرق التخطيط والبحث فى التكاثر خاصة فى الستينات عندما تكونت وحدات الأبحاث الداخلية والتخطيط والتقييم فى الوزارات، وغالباً كان يرأسها مساعد وزير، وهى إشارة إلى الوضع الذى تمتع به الخبراء أنذاك.

ويعتمد الرؤساء الآن على ما يقرب من ستمائة من خبراء السياسة والمتخصصين فى الميزانية فى مكتب الإدارة والميزانية. وهناك عادة عشرين أو ثلاثين اقتصادى فى فريق عمل مجلس المستشارين الاقتصاديين وما يقرب من خمسين أو ستين خبير فى فريق الأمن القومى، وكذلك متخصصين مثلهم يعملون فى السياسة البيئية أو العلمية سواء فى البيت الأبيض. أؤ لحسابه. وبالرغم من اقتراحات المحافظين بإلغاء مجلس المستشارين الاقتصاديين وتقليل وحدات البحث والتقييم فى بعض الوزارات الحكومية، وخفض ميزانية أبحاث العلوم الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير فى مؤسسة العلوم القومية، فإن الفرع التنفيذى ما زال يعتمد بكثافة على الخبراء.

وخلال الأربعين عاماً الماضية، زاد الكونجرس أيضاً من مصادره الفكرية. وقد حشد فرق من أعضائه ولجانه بغرض إعادة تنظيم تشريعى كبير سنة ١٩٤٧. حيث ساندت أبحاث السياسة فى مكتب المحاسبة العام، ووسعت خدمة البحث فى مكتبة الكونجرس، والتى بها الآن فريق مكون من ٩٠٠؛ وفى السبعينيات، كونت عمليات بحث، مثل مكتب الميزانية الخاص بالكونجرس وبه فريق من ٢٠٠ شخص ومكتب تقدير التكنولوجيا وبه فريق من ما يقرب من ١٤٠ شخصاً. وقد استغل كل من الكونجرس والوكالات التنفيذية علاقاتهم لحشد عدد أكبر من الخبراء فى أروقة الجامعات وفى معاهد الأبحاث الحرة مثل مؤسسه راند Rand والمعهد الحضرى.

وبذلك فإن هياكل «استشارة الخبراء» داخل الحكومة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه الشبكة الأوسع بكثير من معاهد الخبرة على حدود القطاع العام وبالرغم من

أن الدرجات الأكاديمية ليست الضرورة معياراً للخبرة، فإنه فى السبعينيات كان ما يقرب من ثلث الموظفين المدنيين وكبار السياسيين حاصلين على درجات علمية فى العلوم الاجتماعية، وفى بداية الثمانينيات كشفت دراسة للمسئولين فى كالات تنسيق السياسة أن أكثر من النصف لديهم درجات فى العلوم الاجتماعية. وأحصت دراسة للعلماء والمهندسين قام بها مؤسسة العلوم القومية ٢٨,١٠٠ عالم اجتماعى عينتهم الحكومة الفيدرالية فى سنة ١٩٨٨. فلن يعد الأمر استثنائياً أو يستحق الاعتبار، كما كان أيام ويلسون أو حتى فرانكلين روزفيلت، أن يكون أعضاء الوزارة لديهم درجات دكتوراة وقضوا جزءاً كبيراً من حياتهم فى الجامعات ومستودعات التفكير. وبالنسبة لبعض المواقع الاستشارية- داخل مجلس المستشارين الاقتصاديين ومجلس الأمن القومى مثلاً- فإن تدريب الخريجين ضرورة.

وفى هذه الأثناء، تم اختيار كبار المستشارين السياسيين للوكالات التنفيذية، وكذلك أعضاء الوزارة فى الوزارات الديمقراطية والجمهورية (سواء ليبرالية، أو معتدلة، أو محافظة) بشكل متزايد من صفوف مستودعات الأفكار والجامعات. وبالرغم من أنه لم تتم إزاحة المحامين كطبقة، فإن تدريب الخريجيين فى مجالات مثل الإدارة العامة والدراسات الاقتصادية والدولية أو تحليل السياسة العامة أصبح مقبولاً لتحقيق مستقبل أفضل فى القطاع العام. أما شركات القانون وبيوت الاستثمارات البنكية التى كانت يوماً قاعدة خارجية ثابتة. لمن أتوا إلى الحكومة ومن خرجوا منها، فإنها لم تعد تقدم الطرق الأكثر وضوحاً والتى تؤدى إلى مناصب سياسية هامة.

وأصبحت الخبرة الآن وسيلة التقدم بالنسبة لنسبة كبيرة من الأفراد المشاركين فى صناعة السياسة العامة. إلا أن القوى التى يمتلكها هؤلاء الخبراء والسلطة التى يمارسونها غير ملموسة . وتبقى قوة الخبير قوة متأصلة فى الأفكار (أمهما يكن تعريف الكلمة). فهى سلطة- أساسها فى المزاعم الغامضة والمشكوك فيها للعلم والتخصص.

أمثلة البحث (الاستقصاء) :

تكمن الأصول الفكرية لصفوة السياسة الأمريكية -وادعاءاتها للسلطة- فى البحث الطويل لاستنباط علم تجريبى للمجتمع والسياسة. وتزايد هذا البحث فى الولايات المتحدة فى النصف الثانى من القرن ١٩ حيث حاول ممارسو العلوم الاجتماعية والجيل الأول من الخريجيين من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع وعلماء السياسة ان يفهموا التغيرات التى أحدثها التصنيع والهجرة الجماعية ونمو التمدن. وبينما يتم إعادة تشكيل دور الخبير بشكل مستمر بسبب أهواء القيادة السياسية وتغيير أهداف السياسة (كذلك بسبب الديناميكيات التأسيسية طويلة المدى التى غيرت تدريجياً العلاقة بين الخبراء وصانعى السياسة)، فإن نفوذ الخبراء مرتبطة أيضاً بالاتجاهات والمواقف من طبيعة المعرفة العلمية واستخداماتها العامة وبالفعل، فإن بحث العلوم الاجتماعية، وهى دائماً غير أمنة على وضعها العلمى، يوجهه تاريخياً ميراث (الاستعارات) مأخوذ عن العلوم الجافة. وقد شكلت هذه الأمثلة مناهج الاستقصاء وقاومت الوعد المتنازع عليه (المختلف عليه) بأن تزداد الفوائد العملية من البحث الاجتماعى. وسواء رأى العلماء الاجتماعيين أنفسهم

بمقارنة مع الباحثين فى الطب وأطباء الصحة العامة أو مع الفيزيائيين والمهندسين، فإنهم لجأوا إلى العلوم الطبيعية والفيزيائية لاستعارة أمثلة لعملهم.

وتدعمت المحاولة المستمرة لتطبيق نتائج أبحاث العلوم الاجتماعية من خلال الطبيعة البراجماتية أصلاً للحياة الفكرية الأمريكية فى القرن العشرين. وكلمة «البراجماتية» تعبر عن الطابع السياسى وكذلك عن النظام الفلسفى وغمرت العلم الاجتماعى الأمريكى من البداية الروح البراجماتية. وقد تم تدعيم أساس علم الاجتماع العملى الذى اتخذ شكله مع نهاية القرن عن طريق نظريات المعرفة والعمل التى قال بها ويليام چيمس وچون ديوى وتعنى الكلمة اليونانية Praxis عمل أو تمرين، والتى هى أساس «البراجماتية» وتتضمن معنى كل من العمل والسلوك، وتقدم بعض التبريرات لتعليق بيرتراند راسل لأن البراجماتية «هى تعبير فلسفى عن التجارية النفعية وتحدى چيمس، المتحدث العام اللامع والشهير والذى كان الركن الركين لقسم الفلسفة فى جامعة هارفارد حتى وفاته سنة ١٩١٠، مفهوم أن الحقيقة- غير قابلة للتغير، وأنها قيمة مطلقة موروثة فى فكرة فقد قال أن «الحقيقة تحدث لفكرة... إن الشئ يصبح حقيقياً، أى أنه يصير حقيقياً بفعل الأحداث».

وقد وضع چيمس تمييزاً شهيراً بين الفيلسوف «متحجر العقل» الذى اعتنق المعرفة الخاصة بالعالم المادى والمشتقة بشكل تجريبى والفيلسوف (المفكر) «لين العقل» الذى اشتق المعرفة عن طريق التفكير المطلق من مجال الأفكار. وهذا التمييز أوضح جوهر العلوم الاجتماعية الأمريكية الناشئة، بمذهبها التجريبى ذو

العقلية العملية الذى رفض الميراث القديم للتنظير السياسى والتعقل الاقتصادى. قدم المذهب التجريبى (الراديكالى) لچيمس سنداً لمنهج المصلحين التقدميين فى تقصى الحقائق، وكذلك للواقعية الشرعية لأوليفر ويندل هومز وتلاميذه.

وقد وصل چيمس وديوى إلى مفهومهم عن البراجمائية عن طريقتين مختلفتين، وقد أكد ديوى على الأختلافات التابعة، وهو الذى استمر فى الكتابة لمدة أربعين عاماً بعد موت چيمس. وبأعتباره الرابط الفكرى الذى أنتج تياراً غير منقطع من الأعمال الأكاديمية (الجامعية) والمقالات العامة (عادة فى جريدة نيو ريبليك)، فقد تحدث ديوى فى كل القضايا العامة بداءاً من المشكلات الصناعية حتى قضايا الحرب والسلام. لأنه ناقد للرأسمالية، فقد اعتنق فكرة مشاركة العمال بشكل أوسع فى الحياة الصناعية ووافق على أهمية التخطيط الاقتصادى والدراسات الاقتصادية لمزيد من السيطرة الاجتماعية. وبالنسبة لديوى، لم تكن البراجمائية فقط وسيلة (منهج) فلسفى وإنما أيضاً منهجاً سياسياً. وكان يعتقد أن التعليم والمعرفة عاملاً ايجابياً وفعالاً، وانه يمكن تغيير العالم فى فى غمار عملية المعرفة بهذا العالم.

وقد كتب ديوى بحماس عن التطورات التى حدثت فى العلوم الاجتماعية وما تعد به من خلق «تكنولوچيات سياسية» جديدة. وقد اعتنق وجهة نظره عن العلم كوسيلة للحكومة العديد، ومنهم والتر ليبمان الذى وصف التفكير العلمى بأنه «الأخ التوأم» للديمقراطية السياسية. وبالنسبة لليبمان . فإن البراجمائية والطبيعة العلمية هى الأدوات الأساسية للحكم، وهى «نظام الديمقراطية» الحقيقى.

وسيكولوجية الشعوب تقوم على الحقائق والتحمس والتطلع للممكن وقدمت البراجماتية وعداً بقيادة الديمقراطية نحو «حلم معذب وحلال» وقد تم تشويه أفكار ديوى والسخرية منها، أساساً لأن ديوى سعى إلى وضع أفكار متناقضة فى ميزان مزعزع. فأفكاره عبارة عن مفاهيم لا مفر من أن تتجاذب ضد بعضها البعض عندما ضمن التفكير فى الدور الفعلى للمعرفة فى الحياة السياسية المطالبة بالتثبت العلمى فى مقابل التطبيقات السياسية، تأكيد الحقائق فى مقابل اكتشاف واعلان القيم، اختراع الوسائل فى مقابل تفسير النتائج، والمزاعم المتصارعة (المتنافسة) للمعرفة المشتقة من العقل النقدى فى مقابل المعرفة التى تنتج من التجريب.

لقد أدرك ديوى أن خلافاتنا السياسية واتجاهاتنا فى السياسة العامة تكمن أصولها العميقة فى وسائلنا فى معرفة العالم. وليس مدهشاً أن التوترات المتجسدة فى التفكير البراجماتى تتحدد فى خطوط الخطأ التى مزقت الحرية الأمريكية فى أوقات عدة- ففى بعض الأحيان فرقت هذه التوترات بين التكنوقراطيين (خبراء السياسة) والذين يركزون على وسائل وأدوات الحكومةواليساريين الجاديين التى كانت اختراعاتهم الاجتماعية وسائلاً لإعادة تحديد (تعريف) القيم، وفى أوقات أخرى، كما هو الأمر مع ثورة المحافظين الجدد فى الأواخر الستينيات- التى شملت الليبراليين الذين «حصروا أنفسهم بالحقيقة» على حد تعبير ارفينج كريستول الشهير وأدت أوجه القصور الواضحة فى وسائل أدوات السياسة الخالية من القيم المنطوقة عند بعض الليراليين (البراجماتيين) إلى اليمين وتشارلز موارى، صاحب أحد أكثر مؤلفات السياسة مبيعاً فى الثمانينيات، «الأرض الضائعة»، اتبع نفس

الطريق، كما فعل العديد من علماء العلوم الاجتماعية الذين ساهموا فى جريدة كريستول الخاصة بالسياسة (جريدة الصالح العام) فى السبعينيات. وكان الخبراء الذين حددوا العواقب غير المتعمدة لقرارات السياسة عاملاً فى تكوين أقوى انتقاد ذاتى للبراجماتية. فهذه المناظرات (الخلافات) داخل الجدران تصور أيضاً صراع البراجماتية المستمر للوصول إلى العلاقة بين الوسائل والنتائج، حيث تحرك البعض، مثل كريستول نفسه، أكثر إلى اليمين، معتنقين سياسة محافظة أكثر تقليدية تكمن جذورها فى المثالية الفلسفية.

ومن البداية، حاربت البراجماتية المطلقات السياسية، خاصة المثاليات التى استمرت فقط لأن سلطة العادات أو التقاليد أو الدين لم يتم اختبارها. وكان بحث البراجماتيين عن القيم فى هذا العالم ووصولهم إلى أن القيم ليست خارج الزمن وليست مطلقة – كان دعوة مستمرة للمحافظين الأمريكيين لمهاجماة الليبرالية لأنها بلا قيم، تفتقد بشكل واضح إلى الاتجاهات الأخلاقية. ولولا چيمس وديوى الذين صاغا جوهر الليبرالية، لما كان الدفاع عن أو تعريف الفلسفة البراجماتية التى دعمت الأساس للعلوم الاجتماع والليبرالية الحديثة. وهذا الافتقاد إلى القوة (الشدة) ليس مدهشاً مع العلم بميل البراجماتيين إلى التخصص والاهتمام بوسائل السياسية، أكثر من النتائج.

وسعياً إلى تطبيق العلوم الاجتماعية فى القضايا العامة، فان خبراء السياسة ومؤيديهم فى المؤسسات والحكومة سعوا ووجدوا براهين (أفكار) عقلية واضحة بعيدة بشكل عام عن نظريات المعرفة المطلقة أو المفاهيم المثالية عن

الديمقراطية. وكما أشير سابقاً، ناقشوا جهودهم فيما يتعلق بالأمثلة المستعارة من العلوم الطبيعية. وهذه أمثلة حكمت كل من البحث والتطبيق. وقد ساعدت خطبهم على تشكيل الدور العام للخبراء وكذلك دور المؤسسات التى يتبعون لها.

فى أواخر القرن ١٩ على سبيل المثال، تبنى العلماء الاجتماعيون مثالاً طبياً مقنعاً، ووصفوا أنفسهم بالأطباء وممارسى الصحة العامة الذين يحاولون فهم الأمراض الاجتماعية واكتشاف أدوية لها ووسائل علاج. وقد تبنت مؤسسة راسيل سيج، وهى مستودع أفكار من الطراز الأول، هذا المثال عندما تم تأسيسها. ولكن فى العشر سنوات الأولى من القرن العشرين، بدأ هذا المثال للتشخيص والعلاج يتنافس مع مثال آخر مشتق من العلوم الطبيعية ويقوم على مفهوم الفعالية، فالعلماء الاجتماعيون، مثل علماء الطبيعة والمهندسين المهتمين بفاعلية الآلات والمصانع، بدأوا يرون أمثلة موازية فى مشروعات التشغيل بكفاءة (بفاعلية) والمكاتب (البيروقراطيات) الحكومية. وقد انساقت مؤسسة بروكينجز، ومؤسسة القرن العشرين والمكتب القومى للبحوث الاجتماع إلى هذا المثال الجدى، وبالفعل أصبح البحث عن «الفاعلية» أو الكفاءة أحد أهم الطرق المثابرة لتبرير الاستثمار المستمر الضخم للعلوم الاجتماعية.

وفى العشرينيات، كانت العلوم الاجتماعية مجموعة متنوعة ومتخصصة بشكل متزايد. وعملت أكثرها فى الجامعات وكان القليل مهتماً بشكل واضح بقضايا السياسة العامة إلا أنها بالتدريج تبنت مثالاً آخر لتبرير وقيادة البحث التطبيقى، مرددين لغة علم النفس، قاموا بتبنى مفاهيم «الضبط» أو «التنظيم».

وبعيداً عن سلبيتهم السابقة باعتبارهم مراقبين مبعدين- خاصة بعد الكساد الكبير ادعوا لنفسهم دوراً نشطاً بشكل متزايد. فنظروا لأنفسهم على أنهم متخصصون يراقبون ويضبطون النظام السياسى أو الاجتماعى لمساعدته فى تحمل الصدمات الصعبة التغيير.

وخلقت الحرب العالمية الثانية أدوات جيدة قوية للتحليل الكمى، ومع نهاية الأربعينيات بدأ علماء الاجتماعيات ينظرون لأنفسهم على أنهم مهندسون، يصممون ويقيمون النظم المتعقدة، والخبراء فى شركة راند، وبعد ذلك خبراء المعهد الحضرى وغيرهما مشروعات البحث الجديدة، قاموا بالعمل بهذا المثال إلى أن حدث التحرر العام من الوهن مع برامج المجتمع الكبير وأنهيار فيتنام الذى أضفى شكوكاً جديدة على مزاعمهم العلمية فى الخبرة. وفجأة بدت اقتراحاتهم غير قادرة على الوقوف أمام إختبار النتائج العلمية، وبدت تحليلاتهم غير مدققة، مثل تحليلات غيرهم من المشتغلين بالعلم. وحتى محاولاتهم لإجراء «التجارب الاجتماعية» التى ستختبر فروض الرخاء ونظم الرعاية الصحية كشفت صعوبة الحصول على معلومات علمية دقيقة عن ظاهرة اجتماعية ما.

فى الواقع، فإن علم الاجتماع الذى طال انتظاره بدأ بشكل متزايد ممارسة برهانية (بيانية) شكل من أشكال الحجة السياسية المختفية وراء البحث العلمى

والمحاضرات الأكاديمية. مع الانحلال الكامل للمزاعم العلمية فى أواخر الستينيات والسبعينيات، وجد علماء العلوم الاجتماعية فوراً أن عملهم يوصف بأنه دعاية إيديولوجية، أو تجارة فى السوق أو أسلحة فكرية. ولذلك فأن مفردات الأسلحة والسوق تخترق الآن لغة من يعملون فى مستودعات التفكير بواشنطن وذهب فشل العلم الاجتماعى أبعد من مجرد الاحباط بسبب برامج معينة وأصبحت له عواقب تتجاوز حوائط (جدران) مستودعات التفكير وأروقة الجامعات. فقد كان فقد الإيمان فى محاولات علماء العلوم الاجتماعية سبباً ونتيجة لأنكسار الليبرالية. فالوسائل الليبرالية- التى أساسها فى العلوم الاجتماعية التكنوقراطية- إما أنه أسئ أستخدامها أو أنها لم تستخدم كما كان مرجواً، وبدا أن المعرفة نفسها شلت. وكانت النتائج السياسية فادحة حيث هبط المحافظون الذين لهم أفكار مختلفة عن المعرفة واستخداماتها إلى السلطة ومع رفض إطلاق المثل السياسية المجردة، فقد سعى علماء الاجتماعيات البراجماتيين والذين كانوا متهمين بالسياسة إلى إيجاد معايير للحقيقة السياسية والعلمية فى مجال العمل. وقد اعتبرت السياسات نظريات (فرضيات) قابلة للاختبار والتحسين - وهو مفهوم يليق بأمة تعتبر تجربة سياسية. إلا أن هذه الروح البراجماتية المطبوعة على تقصى الحقائق والشك فى التنظير السياسى والاعتقاد فى أمكانية الوصول إلى اتفاق (تسوية) مستنيرة -شجعت الخبير على التركيز فقط على الوسائل العملية و الإصرار على الفصل بين الحقيقة والقيم وبناء عليه، أصبح العلم الاجتماعى البراجماتى بشكل متزايد مشغولاً بالوسائل والتكنيك. وفى سنة ١٩١٧، تنبأ الناقد المتطرف (الراديكالى) راندولف بورن بأن المفكرين الذين تدربوا فى «الإدارة البراجاماتية» وجرتهم الحرب إلى الخدمات الحكومية سيكرسون نفسهم «للتنظيم التنفيذى للأحداث» ولكنهم سيظلون «غير

مستعدين للتفسير الفكرى أو التركيز المثالى على النتائج، ومع أوآخر الستينيات، بدأت البراجماتية -التى أثبتت أنها أقل قدرة على مخاطبة قضايا القيم مما توقعه بورن، فى تسليم نفوذها للمحافظين. وبعد ذلك بقليل، استسلم المركز الليبرالى للسياسات الأمريكية.

حروب الأفكار فى واشنطن

فى إبريل سنة ١٩٨٦، بعد ١٥ شهراً من الفترة الثانية لرونالد ريجان، اجتمع هو وآخرون من المحافظين البارزين للاحتفال بآخر انجازات مؤسسة هيريتاج- وهى مؤسسة حصلت على أفضلية بين هيئات البحث المحافظة العديدة التى كانت تعمل فى ذلك الوقت فى واشنطن. وقد اجتمعوا بشكل خاص لتهنئة أنفسهم على حصيلة حملة رفع الاعتمادات التى بلغت ٣٠ مليون دولار. وشعر الرئيس ريجان بأنه بين أصدقائه القدامى عندما اعتلى المنصة، وتبادل الدعابات الظريفة مع كلار بوث ليوس وجوزيف كورس، وهما أثنين من قدامى محركى المؤسسة.

وفى خطابه فى حجرة مليئة بالمخضرمين فى حركة المحافظين، مدح الرئيس رقى أفكار المؤسسة عن طريق حلقات البحث والمؤتمرات والمطبوعات، و«ارتباطها برجال الكونجرس لأغراض المعلومات فقط، طبعاً» (ارتفع الضحك فى الحجرة عندما حدد ريجان الخط الفاصل بين البحث والمحاماة فى الساحة السياسية اليوم). أشاد الرئيس بجهودهم كنتيجة «لثورة الأفكار التى تحدث فى أنحاء العالم» إلا أن تأكيد الرئيس على التناقض الخاص بالخبراء ظهر فى النهاية، حتى فى هذه الصحبة، المميزة المتماثلة فكرياً. فقد اشتكى ريجان من أن الخبراء والعلماء كانوا مخطئين غالباً فى الماضى. فأحياناً كانوا قريبين جداً من الحقائق، مركزين بشدة على الموجات الخفيفة السطحية حتى أنهم فقدوا الأمواج العالية وحركات المد. قال الرئيس «القرب الشديد من البيانات والمعلومات قد يعنى أحياناً فقدان أهميتها، وفقد الفرصة لتغييرها للأحسن».

وعندما وصل الرئيس إلى نهاية خطابه أشار إلى الولاء للمحافظ القديم ريتشارد ويفر الذى كان مع راسل كيرك، وفريديك أ. هاييك ولودفيك فون ميزس، عمود الحركة المحافظة فى فترة ما بعد الحرب. ويفر، الجنوبى وخريج الأدب الذى تعلم فى جامعة شيكاجو، نشر كتاباً سنة ١٩٤٨ بعنوان– «أفكار لها عواقب» أصبح بعد ذلك من كلاسيكيات المحافظين. وريجان يعرف تماماً أن مؤسسة هيرتاج اتخذت عنوان الكتاب شعاراً لها. «انه يعود إلى ما ذكره ريتشارد وفر وهو كل ما تقوم به هيرتاج» هذا ما ذكرهم به الرئيس «فالأفكار لها نتائج، والخطب سياسة، والكلمات فعل».

ولم يكن ريجان ومعجبوه المحافظون وحيدين فى الاعتقاد بأن الأفكار أصبح لها مؤخراً دوراً جديداً فى السياسيات الأمريكية. فقد سأل عدد من الديمقراطيين المهزومين أنفسهم لماذا فشل حزبهم فشلاً ذريعاً فى انتخابات سنة ١٩٨٠. وقد قبلوا بشكل ما فرض المحافظين بأن فشل الليبراليين كان فشلاً فكرياً بقدر ما هو فشل سياسى وخلِّص العديد من الليبراليين إلى أنهم يفتقرون إلى الأفكار أو أنهم غير قادرين على صياغتها بنفس الحدة واقتناعاً بأن مستودعات التفكير التابعة للمحافظين قد لعبت دوراً كبيراً فى فوز الجمهوريين، أقام الليبراليون العديد من هيئات ومنظمات البحث الجديدة فى أوائل الثمانينيات. وإحدى الجماعات التقدمية (كلمة تقدمى تم احياءها حيث أنه حتى فى اليسار، كلمة ليبرالى مشوبه بسؤ السمعة) وهى مركز السياسة القومية تم تأسيسها بعد شهرين فقط من الانتخابات. وكان منظموها ديمقراطيين كانوا مازالوا مشدوهين من نجاح اليمين الجمهورى. ومثل العديدين، لم يكادوا يكونون على علم (مطلعين) بالحركة الفكرية المحافظة،

ولكنهم شعروا حينئذ بالحاجة الماسة لإعادة حيوية الليبرالية. ومع البطء فى تصور جدول أعمـال، ومع عدم وجود صف دائم من الباحثين، كان المركز آلية لجمع الأكاديميين وكبار الديمقراطيين معاً لبحث القضايا والبرامج على أمل إلى اتفاق بين أعضاء الحزب الليبرالى المعتدلين.

فى سنة ١٩٨٦، عبّر رئيس مركز السياسة القومية آنذاك، كيرك أودونيل، الذى درس التاريخ فى جامعة براون ولكن درس السياسة العملية فى سيتى هول فى بوسطن والذى كان ضمن صف المتحدث باسم البيت الأبيض تيب أونيل، عن رأيه بأن مركزه يعكس تغيراً كبيراً وأساسياً فى مسيرة السياسة الأمريكية. فقد لاحظ أن الأفكار أصبحت بشكل متزايد «سيولة نقدية سياسية» هامة. وبدأ أحياناً أنها أصبحت أكثر أهمية من المصالح الإقليمية أو الطبقية أو الاقتصادية فى تشكيل الانضمامات السياسية. إلا أن التحليل الليبرالى، على الأقل فى أوائل الثمانينيات، فشل فى فهم كل من مصادر قبول المحافظين وطبيعة ضعف الليبرالية.

وخلال الكثير من تاريخنا، ظهر السياسيون الأمريكيون لكل العالم خلو من القضايا (المجادلات) الأيديولوجية. وقد لخّص توكوفيل ذلك بقوله بأنه «فى أمريكا» اختلافات الرأى هى مجرد اختلافات هشة. فأحزابنا الكبيرة عملية، تحالفات انتخابية وبالرغم من أن مناظراتنا غالباً ساخنة ومستمرة، فإن البراجماتية هى العلامة المميزة فى عمليات صنع سياستنا. وبالرغم من أن حركات إبطال الرق والحريات المدنية، مثل الحركات المعادية للشيوعية، اعطتا السياسة الأمريكية بعداً أخلاقياً حماسياً فى وقت ما- كما فعلت قضية الإجهاض مؤخراً - فإن مناقشاتنا السياسية، ومداولات السياسة تحدث داخل إطار مقبول عموماً من القيم.

وهذا الاتفاق، وهو من أكثر الأشياء استمراراً من سياسات ما بعد الحرب- انحل خلال العشرين عاماً مما أدى إلى انتخاب ريجان. وقد نظر بعض الممارسين السياسيين وخبراء السياسة وإداريو المؤسسات والشركات إلى أنفسهم على أنهم مشتبكين بوعى فى حرب أفكار، واشنطن هى ساحة الحرب الرئيسية. وبالفعل، فإن الأمثلة العلمية القديمة التى صورت دور الخبراء فى الحياة العامة تم استبدالها بشكل كبير بالأمثلة العدائية للحرب. وبدا أحياناً أن «حرب الأفكار» لجديدة تصاعدت قليلاً إلى أكثر من التطبيق العدائى للتكنيكات فى العلاقات العامة والتسويق والبحوث إلى مناقشة القضايا العامة. إلا أن هذه مجرد ظهور سطحى لحرب عالية النبرة جاءت بالخبراء والمؤسسات التى يعملون بها إلى خضم حياتنا السياسية- معركة على العلاقة بين المعرفة والسياسة حفرت طرقاً مختلفة لمعرفة العالم ضد بعضها البعض.

وهناك أشياء قليلة حيرت خصوم رونالد ريجان أكثر من معالجته للحقائق- خاصة، ندرة أن يكون قد دفع ثمناً سياسياً لتقاريره غيرالحقيقية الموثقة تماماً. فقد أدهشت أخطاء ريجان الصحفيين، الذين سجلوها من واقع واجبهم، بينما لم يسجل خصومه الديمقراطيين أى نقاط سياسية فى إعادة إحصائها. ليس الأمر أن الحقائق لم تهم ريجان. فحكاية النوادر واختيار التفاصيل جعل العديد من خطبه قابل للتذكر، إلا أن ما تذكره جمهوره- وما وجده صحيحاً عن الحقائق التى يتلوها كان قوتها الإيضاحية (التصويرية). فالحقائق كانت صحيحة بالنسبة لريجان إذا تناغمت مع المثل السياسية الواسعة وإذا عملت، ليس على تكوين وصف دقيق للعالم، وإنما إذا عملت على قيادة وتشكيل التصورات السياسية. لقد أدرك بحدسه أن ما

يفتقده التكنوقراطى الليبرالى هو اللجؤ إلى القيم. (فى محاولة لإظهار انتخابات سنة ١٩٨٨ على أنها اختيار بين «المنافسة» و «الأيدلوچية»، استشعر مايكل دوكاكيس القضية وسعى لإعادة التركيز على الأرض التى يشعر عليها الليبراليون والمعتدلون بالراحة أكثر).

والشئ المركزى للنجاح السياسى طويل المدى لحركة المحافظين كان اتجاهها الثورى نحو الأفكار. فعلى المستوى الشعبى، استجابت إلى حنين الأمة البسيط للوضوح (النقاء) الأخلاقى بعد عشرين عاماً غير مستقرة من التغير الاجتماعى، وفشل السياسة الخارجية، وعدم الاستقرار الاقتصادى، ولعل الأقل ملاحظة هو الطبيعة الدائرية لهذه الثورة. ففى جوهرها، هى بالأحرى «عودة» تسعى إلى إحياء المثالية الفلسفية التى رفضها البراجماتيون مع نهاية القرن الماضى. لذلك، بينما تعتبر ثورة ريجان بشكل عام هجوماً على النظام الجديد، فإن الهدف فى الواقع أقدم وأكثر جلالاً. فالثورة المحافظة كانت حقيقة هجوماً أمامياً على الفرضيات الفلسفية البراجاتية التى كانت فى قلب السياسة الأمريكية- وليس من قبيل المصادفة أنها كانت قلب خبراء العلوم الاجتماعية- منذ انقضاء القرن. وقد رفض المحافظون الجدد الأساس الفكرى لصنع السياسة الأمريكية، بما فى ذلك الاتجاهات التى تقدم بها المصلحون التقدميون، وتكنوقراطى وهوفر ورجال روزفيلت وليبرالى وترومان أثناء الحرب الباردة، والجمهوريون «المحدثين» أيام أيزنهاور وكذلك رجال الحدود الجديدة أيام كينيدى ومهندسو المجتمع الكبير (العظيم) أيام جونسون.

وكان انتصار ريجان تتويجاً لحركة المحافظين التى بدأت فى الأربعينيات

وأوائل الخمسينيات. وكان نتاجها الفكرى مختلفاً. وبالفعل ،اختلافها قابلية للتطاير. ويظهر هذا فى كتابات التقليديين أمثال ريتشارد ويفر وراسل كيرك، والليبراليين الكلاسكيين أمثال فريدريك أ. هييك ولودفيج فون مايزس، والمعاديين للشيوعية أمثال ويتاكر شامبرس وفرانك مير والفلاسفة السياسيين أمثال ليو شتراوس وإيريك فويچيلن. هؤلاء المعلمون الكبار وأتباعهم قاموا ببناء شبكة من المؤسسات المحافظة وأمدوا صفوف الخبراء الذين دعتهم الوزارة الجديدة.

ولكن مع اختلاف مصادر الحركة المحافظة الأمريكية الحديثة. فإنهم يشتركون فى الإيمان والاعتقاد فى أسبقية الأفكار وحقيقتها التاريخية. فالأفكار سابقة على الحديث عن السياسة، وتقوم بتشكيل (الاستجابات) لحيز الحقائق، بل أنها تعيد تشكيل الحقائق ذاتها، كما ذكر الرئيس ريجان فى خطابه لمؤسسة هيرتياج وسواء كانت الأفكار والقيم، «الأشياء الدائمة» فى عبارة راسل كيرك، يُعتقدون أنها منظمة إلهياً أو مشتقة من التجربة، التاريخية، فإنها موجودة خارج وعينا وغالباً تستلزم تفسيراً يقدمه نوع آخر من الصفوة تعلموا من النصوص الأصلية. والعبارة التى تسمع غالباً فى دوائر المحافظين. «الأفكار لها عواقب (نتائج)» ليست مجرد حقيقة ثابتة بسيطة، وإنما استحضار واستدعاء للتراث المحافظين المثالى الذى انتقد بشدة العلوم الاجتماعية التجريبية وأسسها البراجماتية.

إن قصة الخبرة السياسية الأمريكية وصفوة السياسة ومؤسسات السياسة التى تتنافس مع بعضها البعض، تفهم الآن بشكل واسع على أنها مباراة بين طريقتين فى فهم العالم. بداياتها قد يتم تحديدها فى أواخر القرن ١٩ . والبراجماتية- وهى ميل

سياسي كما أنها ميراث فلسفي وكانت نقطة الزوال لكل من العلم الاجتماعي التجريبي وحركة الإصلاح التقدمية اللتين تشكلتا في نهاية القرن ٠١٩ وكان المصلحون والعلماء الاجتماعيون مقتنعين بأن المناهج العلمية في التحليل سوف تنتج نسقاً من السلوك العلمي سيوافق عليه العقلاء من الناس وأكثر السياسات حكمة تنتج من التقصي الدقيق، وليس من القتال السياسي أو كما خشوا في أعقاب صراعات العمال العنيفة، من النشاط السياسي المتطرف، والتهييج الشعبي، والإضطرابات الاجتماعية. وعبر مسيرة هذا القرن، تأرجحنا للأمام وللخلف بين قطبي الإيمان الساذج والتحرر من الوهم بشكل مبالغ فيه في موقفنا من الخبرة واستخداماتها السياسية ونحن الآن في وضع آخر. إن قصة صفوة السياسة الأمريكية والمؤسسات التي أنشأوها، بدأت في اللحظة التي إنعقدت فيها الأمال على العلم..

الفصل الثاني

مختبرات للإصلاح

الفصل الثانى

مختبرات الإصلاح

علم الاجتماع للهواة:

رغم انتشار خزانات الفكر بدرجة كبيرة فى العشرين سنة الماضية، فأنها لم تنمو بسرعة بين عشية وضحاها. ومن ثم فإن عددها المطلق ودورها جعلتها تبدو كأنها ظاهرة جديدة، إلا أن هذا النمط من مراكز الأفكار بدأ يُعرف منذ أوآخر القرن التاسع عشر. وفى الحقيقة، فإن الديناميكية التى شكلت دور الخبراء - والموافقة تجاه العلوم الاجتماعية، والبينة الأساسية لتدريب الخريجين وأصحاب المهن المحترفين، والخيرية المنظمة تنظمياً جيداً على مجال كبير، والمفهوم غير المخطط للدولة وأعمالها- كانت مميزة بشكل واضح فى العقود التى تلت الحرب الأهلية. حتى أنماط الوظيفة الفردية - والمألوفة عن طيب خاطر أفراد الصفوة السياسية المعاصرة- كانت محل دراسة الجيل الأول لعلماء الاجتماع الأمريكيين أمثال ريتشارد تى. أيلى، وليستر ووارد، وجون آر. وكموز. وأكثر من هذا فى محيط المناقشات حول علوم الاجتماع والخبرة فى أواخر القرن التاسع عشر، ومن ثم يمكن لأى شخص أن يسمع عن الأهتمام المستمر عن الاستخدامات الملائمة للمعرفة فى صناعة السياسة.

وكانت التجارب التثقيفية الأولى فى ايدى الهواة. وفى شهر أكتوبر عام ١٨٦٥، اجتمع ما يقرب من مائة شخص فى مجلس النواب فى ماستشوسيتش فى

بوسطن. وقد تضمن الحشد مصلحين من كل نوع من جميع أنحاء البلاد، من المؤيدين لابطال الألغاء فى بحث القضايا الجديدة لأحلال ذلك الذى تم التوصل إلى حله منذ وقت قريب فى أبوماتكس Appomatox ، الدفاع عن الصحة العامة ومنع تفشى الأمراض ممن كان فخورين بمبررات وقت بنجاحات الحرب للجنة الصحة الأمريكية، فى الحرب أناس كانوا يهتمون بإصلاح السجون، ومصحات الأمراض العقلية، والملاجئ، والمدارس، وعدد من النساء اللائى أدين أعمالاً خيرية خلال الحرب الأهلية وبحثن خلال ذلك الحين عن الحقوق السياسية لأنفسهم. وجذب هذا الاجتماع الكتاب والصحفيين والمربيين من أقدم كليات الأمن، وكذلك من معاهدها العلمية والفنية الحرفية، ومسئولى الحكومة المهتمين بعملية التطوير الاقتصادى والاجتماعى.

وكان اجتماع بوسطن عملاً سياسياً للصفوة والذين حضروا الاجتماع كانوا من الخبراء، رغم أن الكلمة بدت غريبة على الأذان. ورغم أنهم لم يكونوا مثقلين بأعباء سنين التدريب أو مسلحين بالدكتوراة فى العلوم الاجتماعية، فقد شعروا بأرتياح لإنشغالهم فكرياً بالإصلاح الاجتماعى على نحو علمى وكانوا من أوائل المتشبعيين الأمريكيين لما اسموه بحماس «علم الاجتماع» [والذى كان فى ذلك الحين نظاماً واحداً، بدلاً من الأنظمة العديدة المنفصلة والتى تشكل علوم الاجتماع هذه الأيام]. ولقد كان خطاب الدعوة لفرانكلين بى. سانيورن محدداً بخصوص هذا العلم ومجالاته. وقد قال، ينبغى على علم الاجتماع أن يستكشف أغاثة الفقراء، والبطالة والصحة العامة، ومنع الجريمة والسجون، و «تلك المواضيع العديدة للأهتمامات الاحصائية والخيرية والتى يشتمل عليها العنوان العام لـ «علم

الاجتماع» (١) ورغم أنهم لم يشكلوا المجموعة الأولى أو المجموعة ذات البصيرة للتفكير بشأن العلاقة بين العلم والسياسة، إلا أنهم أدخلوا الفكرة العامة بخصوص الجهد المتواصل لربط البحث المنتظم لمجال الإصلاح الاجتماعى وهكذا تقتفى المؤسسات المهنية، مثل الجميعة الأميريكية الأقتصادية والجمعية العلمية الأمريكية، وكذلك تلك الجماعات الإصلاح القومية مثل المؤتمر القومى الخاص بالمؤسسات الخيرية والإصلاح، خطى اجتماع بوسطن..

هؤلاء الذين حضروا اجتماع بوسطن التحولات الاجتماعية والسياسية الكاسحة التى شاهدوها فولدت من التطورات العملية والتكنولوچية، قوة البخار والسكك الحديدية، والتلغراف والابتكارات فى الصناعة، والاكتشافات فى علوم الصحة والأمراض. واقتنع الكثير من المصلحين بأن الوسائل العملية التى أسهمت كثيراً للمعرفة، تسمح بدرجة غير متوازية من السيطرة على العالم الطبيعى والفيزيائى، يمكن تطبيقها بشكل مثمر للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

وتزايدت تلك المشكلات فى المدن الأمريكية، حيث كان الكثير من التحولات السريعة على أيدى المهاجرين الوافدين من الخارج وبواسطة حركة الانتقال من الزراعة إلى الأعمال الصناعية وكما أكثرت الحرب الأهلية على المشكلات الحادة والتى نُحيت جانباً ولفترة مؤقتةخلال المرض المفاجئ الذى استمر فترة طويلة داخل الأمة بسبب الرق والانفصال. وقد كشف تيار الشغب فى مدينة نيويورك عام ١٨٦٣ عن ظروف خطيرة فى الأحياء الفقيرة التى يسكنها الأيرلنديون فى المدينة. وأول من علم بظروف الطبقات العاملة والأوضاع البائسة لألاف الأرامل واليتامى هم المتطوعون، وعلى الأخص النساء اللائى قمن بتمريض

الجنود الجرحى وساعدن أسر الجنود.

وانضم المؤيدون لمبدأ إلغاء الرق لفترة طويلة بجهودهم لمساعدة الرجال الأحرار، وأقامة البرامج الخيرية للتعامل مع معظم الأحتياجات الملحة للرقيق السابقين ومحاولة توفير نوع التدريب والتعليم والذى ربما يساعدهم ليصبحوا ذوى أكتفاء ذاتى.

وهكذا أضفى اجتماع بوسطن على نفسه اسما مثير للعاطفة، الجمعية الأمريكية لتشجيع العلوم الاجتماعية (وفيما بعدما تم، اختصاره إلى جميعة العلوم الاجتماعية الأمريكية، (ASSA). وكانت العضوية بها متنوعة. وعلى خلاف عهدنا، فان التمييز بين «الخبير» المهنى و «الهاوى» اللبيب لم يكن قد أصبح صلداً بعد وفى الواقع، فان كلمة خبير – تنقل أدق فكرة عامة معاصرة للخبرة كالتدريب ونفاذ البصيرة النظرية عن المعرفة التى تم الحصول عليها عملياً. وعلى غرار نموذج احدى المجموعات البريطانية التى تكونت عام ١٨٥٧ للتحرى، والنصح، ومحاولة كسب التأثير للإصلاح الاجتماعى، فقد وعدت جمعية العلوم الاجتماعية الأمريكية ببرنامج إصلاح طموح عريض، إلا أنه سيتم تنفيذه أولاً فى المجتمعات والولايات التى يعيش فيها الأعضاء، بدلاً من المستوى القومى.

بجانب هذا فقد قدمت الحرب الأهلية اشارات خفيفة لما يمكن للحكومية الفيدرالية أن تنفذه فى الميادين الاجتماعية والاقتصادية. إلا أن الأمريكيين كانوا يفتقدون على وجه الخصوص، ما وصفه اتش. جى. ويلز بعد ذلك لعدة عقود باعتباره «احساس الروح». وبينما كان يتحدث الجيل الجديد من المصلحيين

العلميين عن الأمة والجمهورية ككيان غيبى وأوجدوا أول جميعات قومية من المثقفين والمصلحين، كانوا منهمكين فى الأمساك بمضمون الدولة والسيادة. وفى الواقع، فان المحاولات الأيدولوچية المشوشة والمريرة حول اعادة البناء تركت المصلحين متحررين من الوهم ومختلفين حول استخدام السلطة الفيدرالية.

ومع هذا، وبالتدريج، وأعطى علماء الاجتماع الهواة للمهنيين فى أوائل القرن العشرين، مفهوماً جديداً للحكومة ومجالات مسئوليتها. وكانت المعتقدات المتغيرة ثمرة جهود علماء الاجتماع الهواة المحترفين لاستنباط فنوناً جديدة للبحث وتعزيز وعى جديد بالمشكلات الاجتماعية، وايجاد مساحة قانونية لمناقشة المشكلات الاجتماعية والأقتصادية.

لقد تم أنشاء جميعة العلوم الاجتماعية الأمريكية لتعمل كمؤسسة شاملة يستظل بها المصلحون، واساتذة الجامعة، والمسئولون والحكوميون، وقد أراد أعضاؤها أن تنسق مناقشاتهم مع الآراء المتعارضة بين تلك الجماعات ولتقطن «العناصر الحقيقية للحقيقة»[٢]. هذا ولم يجد المؤسسون حرجاً فى القيام بأهدافهم العلمية أو أغراضهم الدعائية. وكانت العلوم الاجتماعية، والإصلاح والأفكار العامة للألتزامات الخيرية المسيحية مرادفاً للواقعية. وقد اعتبروا ظروف المجتمع العسيرة، وقد افترضوا ان العلم يحمل مفتاح العلاج الاجتماعى. وكانت هذه الثقة الساذجة كانت تستند إلى التفاؤل وبأنهم سيعملون على جمع كل الحقائق، نشر كل المعرفة وتحث على البحث بما يؤثر على الرفاهية الاجتماعية [٣].

وسادت أيضاً الروح العلمية غير المتطورة، الوكالات الفيدرالية، والتى

أوجدت المزيد من الجهود المتماسكة بعد الحرب الأهلية لتحسين جمع البيانات الاجتماعية والاقتصادية، عن طريق مثل تلك الوحدات مكتب وزارة الخزانة للأحصائيات والمكتب الأمريكى المهنى للأتفاق الجماعى، وباتباع نموذج الولايات المتقدمة مثل ماستشوتيس، والتى أوجدت مكتباً لاحصائيات العمالة عام ١٨٦٩، كما كونت الحكومة الفيدرالية مكتبها الخاص فى الثمانينيات من القرن الماضى.

ولقد تحول جزء كبير من الدعوة لعلم الاجتماع غير المتطور، وعلى الأخص بعد المواجهات العمالية الأكثر عنفاً فى الثمانينيات من القرن الماضى، حيث كان يعد بحل الصراع الاجتماعى. وبتشجيع مؤسسات البحث العلمى وحركة المؤسسات الخيرية القوية والتى اندفعت بقوة على طول المدن الأمريكية فى أواخر السبعينيات من القرن الماضى وقد عززت أيضاً الأنفصال بين الطبقة المتوسطة أو المتطوعين الأغنياء والفقراء. وكان شعارهم الذى غالباً ما كرروة، [ليست صداقات بل صداقة، رغم أن نقاد الحركة الذين يرونها متزمتة وتتصرف بما يظهر الشعور بالتفوق بقووة، اعتقدوا أنه «لا صداقات ولا صديق» وذلك لتلخيص أهدافها بصورة أكثر دقة. ولقد لخص چون بويلى أو يللى، وهو من بوسطن، وفى أحدى منظوماته، وجهة نظر النقاد. «لقد اقتصدت المؤسسة الخيرية المنظمية وتجمدت بأسم المسيح»](٤).

ومع هذا وبالنسبة للمشايعين لها من الطبقة المتوسطة، فقد احتفظ علم الاجتماع الجديد بالكثير من الجاذبية. ومن المحتمل أن يساعد المعاهد لكى تعمل بكفاءة أكثر. وعهد الطريق لتناسق اجتماعى أكبر، مع معرفة حقيقة تساعد

على تسوية خلافات الأيديولوجية السياسية والمصالح الاقتصادية. وفى النهاية فأنها ستوفر وسيلة مؤكدة للتحسن الاجتماعى بدلاً من الأعتماد على عمليات الفساد والتشيع السياسى، وبالبحث عن الحقائق الاجتماعية والبيانات التثقيفية، ولقد ترفع مصلحو القرن التاسع عشر عن الأفكار التجريدية والنظرية. والبحث عن حقائق معينة وجادة معبرة عن الأمل بأن الناس ذوى الآراء المختلفة ينبغى لهم أن يجدوا بتلك الوسيلة أرضاً راسخة للأنفاق والعمل. وكان هناك خشية أن يضاعف التأكيد على النظرية عدم الأنفاق ويصعب المراكز السياسية.

وأفسحت الأبحاث البسيطة التى قام بها الهواة المجال لمزيد من التقارب المهنى. وهكذا فإن برامج التخرج فى العلوم الاجتماعية- وعلى الأخص فى معرض چون هوبكنز، وكلومبيا، وشيكاغو، وويسكنسون- وكذلك الفرص الموسعة للخدمة العامة فى الولاية والحكومة المحلية كانت اطار عمل مبشراً بالمستقبل لأصحاب الأعمال المهنية. وقد أوجدت الأجيال الأولى من علماء الاجتماع المدربين (والذين بعدئذ قاموا بتدريب المزيد من الباحثين) نمطاً ترابط فيه الخدمة العامة مع التعليم.

وساعد أعضاء الصفوة الناشئة للخبراء ذوى التدريب الجامعى لبناء علاقات أكثر قرباً بين الخبراء والحكومة كما أن ريتشارد تى. ايلى، مؤسس الحرية الإقتصادية الأمريكية وچون آر. كوفنز، والذى قضى فترة طويلة من عمله فى جامعة وليسكنسون، استخدم كلاهما مهارتهما كرجال اقتصاد فى قدرات استشارية منوعة كما قضى ليستر وارد، وهو من أوائل علماء الاجتماع، جزءا من عمله فى وكالات الحكومة الفيدرالية العلمية قبل الأنضمام إلى كلية جامعة براون. وأخذ

الأعضاء الثلاثة من الطراز الأول للصفوة السياسية، طريقهم فى الحياة الأكاديمية بينما كانوا مسبوقون لتطبيق خبرتهم فى المجال السياسى. وقد عززت أوراق اعتمادهم المهنية ادعائتهم بالمعرفة العلمية، بينما ساعدت مهنتهم العامة على تشكيل المعاهد التى عن طريقها أمكن للحكومات أن تستفيد من الخبرة الخارجية. وفى نفس الوقت، فقد عمل مفهومهم للعلم واستخداماته السياسية بالتدريج لإعادة تحديد وتوسيع المسئوليات التى أخذتها الحكومة على عاتقها.

الخبراء الأول :

لو كان قُدِرَ له أن يعيش فى جيل سابق، كان من المؤكد تقريباً أن يُصبح ريتشارد تى. ايللى، المولود عام ١٨٥٤ فى اسرة من جماعة المصلحين المتزمتيين والصارمين. لكن كغيره من ذلك الجيل الذى بلغ سن الرشد فى العقود التى تلت الحرب الأهلية، اتجه عمله إلى ذلك الاتجاه الذى من المحتمل أن يكون غير مُصَدق فى أمريكا، قبل الحرب. وبعد أن حصل على درجة طالب لم يتخرج بعد من كلية كولومبيا عام ١٨٨٦، درس ايللى فى جامعات هانى وهايدلبرج وكان، كمثله من الأمريكين الآخرين فى المانيا، مفتوناً بتعاليم ما يُسمون بالاقتصاديين التاريخيين.

لقد كان الاقتصاديون الالمان ينتقدون بقوة مبدأ سياسة عدم التدخل التى كانت منتشرة فى بريطانيا والولايات المتحدة. وقد هاجموا بعنف ما اسماه ايللى فيما بعد النظرية الاستبدادية والتى كانت دائماً تعم وتنتشر فى الاقتصاد السياسى التقليدى. وقد اعتقد الألمان أن الحقائق المطلقة للاقتصاديين التقليديين كانت

مبنية على معتقد زائف، وهو أن القوانين الأقتصادية مبنية على افتراضات مفرطه فى التبسيط بشأن امكانية أن يتماسك المسلك الأنسانى فى جميع الأوقات وفى جميع الأماكن.

ولم يكن ايللى أو اساتذته الألمان مقتنعين بوجود قوانين، أو اقتصادية طبيعية سرمدية، والذى يعتمد فى كل مجتمع وفى كل الأوقات. وقد رأى ايللى فيما له تلك القوى التى كانت تعيد تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وقد كتب فيما بعد «لقد تعلمنا فكرة التطور وعدم توقف التغيير كشرط للحياة». «لقد اعتقدنا بالدخول فى هذه الحياة ودراستها بعناية، وسنكون قادرين أن نعمل شيئاً ما تجاه توجيه القوى الكبرى التى تشكل حياتنا، للوصول إلى التجسيدية(٥). وبهذا المفهوم للمعرفة الأقتصادية ونفعها كأداة لإعادة تشكيل العلاقات الانسانية واندفع إلى الحياة العامة.»

ولقد تأثر ايللى وغيره من الأمريكيين الذين شاهدوا خلق الرعاية الاجتماعية الألمانية، إلى حد كبير بالمنزلة الرفيعة للاساتذة الألمان. وكان لهؤلاء الاساتذة علاقات وثيقة بالزعماء السياسيين والموظفين العموميين وقاموا بادوار استشارية فى المجالات السياسية والمتنوعة كالزراعة، والتجارة، والرفاهية الاجتماعية، والعمل. ولم يستطيع الطلبة الأمريكيون تجنب ثمه مقارنات مثيرة للحد بين الحياة المنظمة للمدن الألمانية والمدينة العشوائية، والفاسدة والتى تعوزها الخبرة وحكومات الولايات فى بلدهم.

وكانت عودة ايللى إلى الولايات المتحدة بعد ثلاث سنوات من الغياب

بمثابة تجربة أصيبت بخيبة الأمل واستمرت لعقود فيما بعد وذلك عندما بدأ فى اعداد ذاكرته. وبعد وصوله إلى نيويورك، رأى مدينة جعلته يشعر بالكآبة بمقارنتها ببرلين الفخمة وكانت نيويورك على نحو غير ملائم إلى حد كبير بالقياس إلى ليفربول الميناء البحرى الخشن والذى نزل فيه لتوه من السفينه. لقد كان «قذرا وسيء الصيانة، والأرصفة جديرة بالأزدراء، وكان هنالك دلائل على الكسب غير المشروع والعجز فى كل يد. هل تلك هى أمريكا؟ لقد سألت نفسى». وهكذا توهج حماس ايللى للأصلاح.

أستمر ايللى فى دراساته وبدأ فى التدريس فى جامعة جون هوبكنز التى تأسست عام ١٨٧٦ وكانت على طراز الجامعة الألمانية. وفى ثرواته وكتابته العلمية، كان الأستاذ الشاب يعمل ضد الهيمنة المعترف بها فى الأقتصاد الأنجلو أمريكى وانتقد السياسات التى أصبحت بالضرورة تعاليمهم. وقبل كل شيء فلم يكن يقبل القيود الحادة على دور الحكومة والتى كانت أساسية بالنسبة للأقتصاد الليبرالى التقليدى.

وفى عام ١٨٨٥ شرع ايللى فى تنظيم جمعية من شباب الأقتصاديين الذين شاركوه معتقدة بأنه يجب أن تكون الحكومة عاملا نشطا فى التغيير الاجتماعى. وحيث أن عدد الخبراء المدربين أكاديميا قد زاد ، بدأ علماء الاجتماع فى العديد من المجالات فى تأسيس المؤسسات القومية بهدف مزدوج لرفع مستويات المهنيين وزيادة نفوذهم خارج حجرات الدراسة، وقد تشربت الجمعية الأقتصادية الأمريكية [الوريث المباشر لجمعية العلوم الاجتماعية الأمريكية]، والتى تضمنت فى وقت مبكر عددا كبيرا من رجال الدين بين الأقتصاديين، بأهداف الأصلاح إلا

أنها كانت تحت رئاسة علماء الاجتماع الذين حصلوا على تدريب أكاديمى رسمى وكانوا مشغولين بتتبع المشتغلين بالجامعة. كما وفرت الجمعيات المهنية مثل الجمعية الأقتصادية الأمريكية [نظم العلماء السياسيون جمعيتهم عام ١٩٠٣، والمتخصصون فى العلوم الاجتماعية جمعيتهم عام ١٩٠٥] منبراً منتظماً، يمكن من خلاله لعلماء الاجتماع أن يعرضوا على الملأ وجهات نظرهم بشأن المشكلات السياسية. وفى أول تجسيد لها، بدلا من اهتمامها على وجه الحصر بالمشكلات النظرية والالتزام بقواعد انضباط السلوك، أوجدت الجمعية الأقتصادية الأمريكية لجاناً لفحص مثل تلك المشكلات المعاصره كسياسات التجارة والتعويض وظروف العمل.

وقد حملت وجهة نظر ايللى للعلوم الاجتماعية معها مفهوماً صريحاً للدولة. وقد كتب فى مسودة النشرة التمهيدية للجمعية الاقتصادية والأمريكية، «أننا نعتبر الدولة كوكالة تربوية وأخلاقية حيث تعتبر مساعدتها الايجابية شرطاً أساسياً لا غنى عنه للتقدم البشرى». فضلاً عن هذا فقد كان وغيره ممن ساعدوا فى تأسيس الجمعية الاقتصادية الأمريكية شكاكين* بشأن قرار عدم التدخل، من قبل مؤسسة للاستفسار العلمى فى العلاقات الأقتصادية تعمل كمرشد فى السياسة وبالنسبة له، فأنها توحى «بتفسير غير ملائم للعلاقة بين الدولة ومواطنيها»[٧]. وقد أراد إيللى احلال الأفكار التجريدية العاملية وللاقتصاد التقليدى عن الطبيعة البشرية ببحث تجريبى للعادات، التقاليد البشرية والمعاهد. وبالنسبة له، فإن الهدف الرئيسى لعلومة

* منحت ثلاث جامعات أمريكية ثلاث درجات فى الدكتوراة فى الفلسفة فى الاقتصاد والسياسة فى السبعينيات من القرن الماضى، ومنحت خمس معاهد احدى عشرة درجة دكتوراة فى الاقتصاد فى الثمانينيات من القرن الماضى، وأثنى عشر منحت خمس وتسعين درجة دكتوراة فى التسعينيات من القرن الماضى.

كان لمساعدة التقدم الاجتماعى. ومن ثم فإن العامل لهذا التقدم سيكون الدولة، والتى تستخدم علوم الاجتماع الناشئة، والتى يمكنها أن تعمل كمعلم كريم خيّر وكمرشد اخلاقى. وهكذا ولدت الفكرة العامة الحديثة لخبير علم الاجتماع باعتباره مستشاراً سياسياً وناصح مخلص عام.

كان ليستمر وارد هو المهاجم الآخر للسلبية الاجتماعية والسياسية لمبدأ عدم التدخل، لقد ولد هنا فى چوليب، بولاية الينوى عام ١٨٤١، لأب ميكانيكى، وقد عمل فى عدة وظائف بالمصانع والزراعة وفيما بعد خدم بشجاعة واضحة فى صفوف المجندين بالجيش الأتحادى. وحيث كان بين أواخر القرن التاسع عشر بالتعليم الذاتى، فقد علم نفسه اللاتينية، واليونانية، والعديد من اللغات الحديثة، ومبادىء العلوم وقت أن يشتغل بالوظائف الفكرية. وقد حصل على شهادة فى التدريس. وبعد الحرب كان الكاتب الأول بوزارة الخزانة وبعدئذ عمل فى عدة وكالات احصائية وعلمية فى واشنطن، دى. سى. وعند تقدمه لوظيفة العالم البليونتولوچى الأول فى مصلحة المساحة الچيولوجية الأمريكية، أنضم إلى قسم ريادة الأبحاث بمعهد چون ويسلى پاول. لم يعرف وارد أى حدود للإنضباط وتفتق ذهنه الرحب عن فقد آخر لمبدأ عدم التدخل والداراونية الاجتماعية.

وكان من بين الداروانيين الاجتماعيين هيربرت سبنسر وتلميذه الأمريكى الأستاذ بجامعة بيل وليام جراهام سامز، يميل لأن ينظر إلى كل من الطبيعة والمجتمع كأنظمة لتلك التعقيدات والتى لا يمكن لصانعى القانون أن يوجهوها بنجاح على الأطلاق أو يعجلوا مسار التقدم. ورغم أن علم الاجتماع السبنسرى كان تفاؤليا بشأن التقدم على المدى الطويل، فقد ظل جامدا فى مواجهة المحنه

الاجتماعية المباشرة والشك فى الأدعاءات العلمية للأصلاح الاجتماعى. وقد اعتبر سبنسر وأتباعه أنفسهم ممارسين لعلم يهدف ليس فحسب للأرشاد إلى التغيير الاجتماعى بل أيضاً لعرض حدود السيطرة البشرية على العمليات الطبيعية وليس بخلاف شكاوى غير المحافظين الذين جاءوا فيما بعد إزاء النتائج غير المقصودة للتدخل الاجتماعى. ووفقاً لما قاله سامتر، فقد كانت «الحماقة الكبرى والتى يمكن لأى رجل أن يجلس مع الواح الإردواز والأقلام ليخطط عالماً اشتراكياً جديداً»[٨].

هذا وقد أثار نقد لبستروارد لسبنسر واقتصادى مبدأ عدم التدخل عند البعض مسألة أن الدروانيين الاجتماعيين قد تقدموا تدريجياً فيما بين عمليات العالم الطبيعى والمجتمع البشرى. واستشهاداً باسراف العمليات الطبيعية- تلك البذور التى لا تتكاثر، والشباب الذين لا يعيشون حتى ينضجوا- اثبت وارد أن قوانين المنافسة والبقاء للأفضل التى وصفت الطبيعة المهيمن كانت غير جديرة بالبشرية المتحضرة. وبالنسبة لوارد، فقد كان التقدم البشرى هو منصة أنتصار العقل على البيئة، وليس نضالاً أعمى أو التراكم التدريجى للأحداث، كما اعتقد الدراونيون الاجتماعيون، لقد كان التقدم ثمرة التطبيق المحكم للذكاء المنظم والجماعى[٩].

ولقد كان لدى وارد كذلك اجابة على مقاومة الدراوانين الاجتماعيين لتخفيف الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية. وفى كتابه علم الاجتماع الديناميكى وصف الدور الارشادى للبحث المنظم فى الشئون البشرية. وقد كتب «يعتبر الذكاء، حتى الآن نمواً، ولذا فهو مقدر له أن يصبح صناعة. والمنشأ والتوزيع للمعرفة لم يعد بالإمكان تركها للمصادقة الطبيعية». وقد دافع وارد عن

الاحصائيات فيما اسماه «الصناعة العلمية للقانون» وتوقع حدوث طرقاً صناعية وعلمية فى الحكومة وبتعزيز لاستمرت إلى مدى أكبر، تخيل الهيئات التشريعية التى يمكنها تعمل كمختبرات، حيث يمكن سن القوانين باعتبارها «سلسلة من التجارب الشاملة».(١٠) وقد دعى إلى إيجاد أكاديمية قومية مكرسه لدراسة المشكلات الاجتماعية والتدريب العملى للموظفين العموميين. كما تحدث عن «السوسيوكراتية (Souiocraty) والتى تنضمن حكومة نشطة تكون قوانينها مبنية على اساس ظهور علم الاجتماع المنضبط.

ورغم تلك المعاهد اليوتوبيه التى تخيلها وارد فى الثمانينات من القرن الماضى كانت بعيدة عن التحقيق، فمع بداية عام ١٩٠٠ كان علم الاجتماع غير المتطور الذى مارسه المصلحون منذ الحرب الأهلية قد وصل إلى درجة كبيرة من النضج. وقد انجذب الخبير إلى الخدمة السياسية، والمساعدة على جمع البيانات والعمل فى لجان تنظيمية جديدة، وكذلك الاساتذة والخريجين من الطلبة كان يتم توظيفهم فى وكالات الخبراء وفى اللجان المتخصصة على كافة المستويات الحكومية، وفى الوقت الذى كان لم يزل يعمل فيه ريتشارد تى. ايللى، كأستاذ ومساعد فى معهد چون هوبكنز، كان يعمل فى لجان الضرائب فى مارى لاند وبالتيمور، وكان آرثر توينج هادلى، وهو اقتصادى من المحافظين المتميزين فى جامعة بيل، عضواً فى لجنة الاحصائيات العمالية بولية كونيكتيكت، وكان هنرى كارتر أدم يعمل كخبير فى الأحصاء بلجنة التجارة فيما بين الولاية فى الوقت الذى كان يقوم فيه بالتدريس فى جامعة ميتشيجان، ووليتر ليكوس، وهو رجل اقتصادى وخبير احصاء فى جامعة كونل، كان يعمل على تحسين عمليات تشغيل

المكتب الأمريكى للرأى العام، وقد كبرت سلسلة أعضاء الكلية الأمريكية من ٥,٥٠٠ تقريباً فى عام ١٨٧٠ إلى ما يقرب من ٢٤,٠٠٠ فى عام ١٩٠٠، وزاد عدد درجات الدكتوراه التى تم منحها فى الولايات المتحدة من ١ فى عام ١٨٧٠ إلى ما يقرب من ٤٠٠ فى عام ١٨٩٠[١١] بجانب هذا فقد وجد العديد من الأكاديميين دوراً اجتماعياً لأنفسهم خارج فصول الدراسة.

وكان خطاب آرثر توينج هادلى للرئاسة أمام الجمعية الاقتصادية الأمريكية عام ١٨٩٨ بمثابة دعوى للمشاركة السياسية الكبرى من جانب الاقتصاديين. «أعتقد أن الفرصة الكبرى فى المستقبل لا توجد فى النظريات، لكن فى الممارسة، وليست مع الطلب بل مع رجال الدولة، وليست فى تعليم المواطنين الأفراد مهما كان مدى انتشارها وفائدتها صحياً، لكن فى زعامة جهاز سياسى منظم»[١٢]. غير أن هادلى كان حذراً، وقد أصر على ضرورة قصر نصائح علماء الاجتماع على مجالات محددة من الخبرة وأنه يجب عليهم أن يقدموها فى هدوء لانتخاب المسئولين بدلاً من استخدامها لإثارة مشاعر الجمهور. وقد اعتقد أنه يجب على الخبير أن يعمل وراء الكواليس، ويقدم المشورة عند الطلب ولكن لا يتجرأ لصناعة قرارات ساسية ولا يحاول أن يغير أحزاب المسئولين المنتخبين ليروقوا للجماهير الديمقراطية.

ورغم أن عدد من العلماء الاجتماعيين قد انجذب إلى الخدمة المؤقتة فى المدينة وحكومات الولاية وأحياناً عملوا فى الحكومات الفيدرالية، لم يكن هناك طرقاً للوظائف ذات الأهمية والمكافآت الثقافية خارج الجامعة لعلماء الاجتماع ذوى الاتجاهات السياسية. كما كانت جاذبية الوظائف الاستشارية أو الإدارية فى واشنطن فى منعطف القرن محدودة بصورة رديئة ولذا كان من المحتمل أن يتوجه

علماء الاجتماع الأذكياء الحاصلين على درجات الدكتوراه الجديدة إلى واشنطن لمدة عام أو عامين، للعمل مع مكتب الأحصاء الرسمى أو مجلس الوزرا، إلا أن القليل منهم كانوا سعداء.

وعند الاختيار بين الفرصة فى الوظيفة الحكومية والعودة إلى الجامعة، فقد اختار الغالبية ترك واشنطن عندما عُرض عليهم وظائف أكاديمية.

وقد كان جو الوكالات الحكومية على وجه الخصوص خانقاً بالنسبة لويسلى متى. ميلتشيل الذى ذهب إلى واشنطن بعد حصوله على درجة علمية فى الاقتصاد ومن جامعة شيكاغو عام ١٨٩٩ . وبعد بضع سنوات اعاد إلى الأذهان، إن حالات استسلام الموظفين أصابتنى بالغثيان،كما أن ضعف الممثلين الرسميين للاقتصاد فى العديد من المكاتب التى تعرفت عليها أفزعتنى. ومن ثم لا يمكننى أن أعيش فى مثل هذا المجتمع دون أن أدخل فى معركة مع نفسى كل يوم من أجل ضبط النفس، وكانت شكاوى ميشيل نموذجية مع زمنه وكان الآخرون الذين لديهم خبرات مشابهة يرددونها.

تنظيم الخبراء :

على طول معظم تاريخ أمتنا، لم تقدم واشنطن مناخاً ملائماً أو مكافآت مهنية مناسبة للعمل الثقافى الجاد. وفى الواقع منذ أن سعت الحكومة الفيدرالية ولأول مرة إلى توظيف الخبراء بسبب مهارتهم الفنية وبصيرتهم السياسية، كان من الضرورى أختراع ميكانيكية خاصة للحصول على خدمات معظم علماء الاجتماع الموهوبين، مع استثناءات ملحوظة لوزارة الزراعة ومجلس إدارة الاحتياط الفيدرالى

حيث يتم تقييم البحث بحكم حقه الشخصى. وبالنسبة للعمل فى اللجان، مثل لجنة الصناعة الأمريكية ولجنة روزفلت بشأن «القيود على الحياة» فى الريف عام ١٩١٨، أو مع مؤتمرات البيت الأبيض، فقد تم جذب الخبراء للخدمة على الاسس المتعلقة بهذا الموضوع لكن فى أغلب الأحيان، حيث كان أصحاب الوظائف القادرين ممن لديهم تدريب احصائى مؤهلين للاستمرار بالعمل الروتينى فى الوكالات الفيدرالية، فان حاجة الحكومة الفيدرالية إلى علماء الجامعة كانت محدودة وفى أوائل التسعينيات[١٤].

هذا وقد تواجدت اطارات عمل ثقافى أكثر أمناً للمستشارين الخبراء على المستويات المحلية ومستوى الدولة، ومعظم المجالات الممتازة للنشاط السياسى فى منعطف القرن. وفى عام ١٨٩٠ وضع ميلفيل ديوى مرجعاً بدائياً للخدمة لمساعدة مشرعى القوانين فى ولاية نيويورك. والخطة الأكثر شهرة والتى يُشار إليها بأنها «فكرة ويسكنسون» جاءت بالأساتذة من جامعة ويكنسون إلى العملية السياسية كباحثين ومخططين تشريعيين عن طريق تنظيم خدمات المرجع بواسطة تشارلز ماكارثى فى عام ١٩٠١. وكان مختبر ماديسون، بجامعة الولاية والكابتيول على بعد ميل من بعضها، ملائماً لتلك التجربة لربط المعرفة والسلطة.

وقد أشار جون آر. كومنز، الذى قام بتدريس الأقتصاد مما يقرب من ثلاثين عاماً فى جامعة ويسكنسون، باعزاز إلى مكتبه المراجع القانونية بأعتبارها «مكتب تشارلز مكارثى من الطراز الأول» وقد عرف كومنز قيمتها لأول مرة عندما حاكم الولاية روبرت لا فوليت بقانون اصلاح الخدمة المدنية إلى الأمام عام ١٩٠٥، وقد

كتب كومنز، «لقد وجدت هنا نوعاً جديداً من المكتبات تماماً». لقد كانت جملة شديدة الأيجاز أشبه بالبرقية. ولذا ابرق ماكاركس إلى مؤسسات الخدمة المدنية، وحكومات الولاية، والأفراد القائمين بالتشريع، ومشروعات القوانين أمام المشرعين والقصاصات والتعليقات. وخلال يوم أو أثنين بعد أن طلب لا قوليت مساعدتى بشأن مشروع القانون، أمدنى ماكرثى بكل شئ يمكن يحتاجه الانسان فى عمل مسودة مشروع القانون... ولم أكن أعرف من قبل مثل هذا العمل المكتبى السريع[١٥].

ورغم التقليد الذى حدث فى أماكن آخرى، كان مرجع الخدمات التشريعية دويسكنسون يحظى بنجاح فريد فى تلك الولاية التقدمية كما اكتسب موقعاً خاصاً فى احد الأضحية الأربعة فى مبنى الكانيبول الجديد للولاية، وفى نفس الدور الذى به مجلس شيوخ الولاية، والجمعية التشريعية، والمحكمة العليا. إلا أنه رغم امتداح الأساتذة والتشريعيون المكتبة لسرعتها فى تجميع المواد على كافة جوانب القضايا الهامة، فان اللوبيين والمحاميين، الذين كانوا يشعرون بالغيظ من التدخل الأكاديمى فى العملية السياسية، نددوا بها بأعتبارها «مصنعاً لمشروع قانون»

ومع هذا، رغم شكاوى بعض الجهات، نزعت خدمات المكتب لأن تكون فنية أكثر من كونها سياسية. وفى أحيان كثيرة بدلاً كلمة لا، فأن الخبراء كانوا يُسألونك وبكل بساطة. لتجميع وتحليل الاحصائيات أو لفحص الاقتراحات التشريعية من الولايات الآخرى. لقد كان عملاً هاما ومفيداً، لكنه لم يجعل الاساتذة يتحولون ليكونوا سياسيين، كما أن الجامعة لم تغتصب العمل التشريعى.

وقد رأى كمنز دور الأساتذة والذى كان بلا ريب ثانوياً، واشار «لم أستهل ابداً أى شئ. لقد جئت فقط بناء على طلب المشرعين أو المدراء، أو «اللجان التشريعية»[١٦].

وبالضبط، فقد كان كومنز شخصية رئيسية فى التجارب السياسية لوسيكنسون، ولقد أثر فى قانون المنفعة العامة لعام ١٩٠٧ وقانون تعويض العمال لعام ١٩١١، كما اشار على الحكام بشأن سياسة تنظيم الطرق والضريبة. كما ساعد أيضاً فى أنشاء لجنة وسيكنسون الصناعية، وهى مجموعة من الخبراء والعمال وزعماء التجارة الذين سعوا لحل النزاعات الصناعية فى دلك المجال المحايد وفى السنوات التى تلت ذلك، كان يذهب أحياناً إلى واشنطن كمستشار للجنة مجلس النواب بشأن البنوك والعملة. إلا أن تركيزه الأساسي لحل لحكومة الولاية. ولم يكن حتى صدور الصفقة الجديدة، عندما كان يطلب من طلبته المساعدة فى الأمن الاجتماعى والتشريع العمالى، هناك ميكانيكية حكومية أفضل ودائمة لجذب الأكاديمية إلى العملية السياسية الفيدرالية.

وفى مراحل مختلفة من وظيفته، عمل كومنز، الذى درس تحت اشراف ايللى دون أنهاء درجة الدكتوراه فى الفلسفة، فى جميع الأماكن المفتوحة فى الجامعة أمام الخبراء المدربين جامعياً فى منعطف التاريخ. ومع رجل اقتصاد آخر، ڤى. ديلو. بيمليس، وبتمويل من چورج الن. شيلى، الذى كون ثروة من بيع الموسوعات القانونية وتخيل فى نفسه أنه رجل أقتصاد، حاول كومنز أنشاء مكتب ريادى للأبحاث الاقتصادية عام ١٨٩٩. ولقد استمر هذه المكتب عامين باحثاً فى مثل

تلك المواضيع باعتبارها احتكارات لها علاقة بالبلدية ورسوم شحن كما طرحها كومنز، وفى الواقع، فان شيبلى كان أقل اهتماماً فى العلم عن رؤية استخدام الديموقراطية لعمل المكتب للهجوم على سياسات الرئيس ويليام ماكنيلى.

ولكى يستبق تنفيد أعمال المكتب القومى للأبحاث الاقتصادية خلال عقدين، حاول كومنز أن يوجد قاعدة احصائية أكثر دقة لتحليل النزعات الاقتصادية. ولكن عندما أصبح شيبلى غير سعيد من عمل الاقتصاديين بالنسبة لدلالات الاسعار، مكتشف أنها أقل فائدة سياسية عما كان يتوقع، الغى مساعدته المالية وتوقفت التجربة. وتحرك كومنز، كاتباً تقريراً عن الهجرة إلى اللجنة الأمريكية الصناعية، والتى وصفها فيما بعد على أنها «بنك العقول الأصلى»، وبعد ذلك أنضم إلى هيئة العاملين بالأبحاث فى الاتحاد القومى المدنى، تجربة تثقيفية آخرى[١٧] . ولقد تأسس هذا الاتحاد عام ١٩٠٠ وحظى بتأييد مجموعة عريضة من رجال الأعمال ذوى العقول المتفتحة للاصلاح، ومن بينهم أندرو كارنيج، فى. آيه. فلين، چيرارد سووب، فى. افيريت ماسى، وچورچ بيركنز، كما كان الأتحاد مؤسسة للأبحاث التجارية والسياسية من الطراز البدئى. ورغم أنها أصبحت اداة للمقاتلين المعاديين للاشتراكية الذين يقومون بالدعاية ضددها «رالف ايسلى»، بعد الحرب العالمية، وكان هدفها الأول تشجيع سن القوانين وتحقيق تسوية تجارية وعمالية عن طريق اتخاذ طريق متوسطاً بين الاشتراكيين فى الحركة العمالية ورجال الأعمال المتمسكين بعناد بمبدأ عدم التدخل.

فضلاً عن هذا فقد كانت هناك محاولات لربط البحث الأكاديمى بصناعة

السياسة فى العقد الأول من القرن العشرين. وفى عام ١٩٠٤ بدأ ايللى وكومنز مشروعاً مشتركاً، بأنشاء المكتب الأمريكى للأبحاث الصناعية. وبتأييد من رجال الأعمال وفى النهاية من مؤسسة كارنيچ، انتج كومنز والمشاركون معه أعمالاً ذات أحجام متعددة بشأن العمل والصناعة، ومن بينها تاريخ وثائقى للمجتمع الصناعى الأمريكى وكان جديراً بالملاحظة فى أيامه. وفى عام ١٩٠٦ انضم ايللى إلى أفراد من ذوى العقول الاصلاحية، ويساندهم رجال الأعمال الليبراليون، لانشاء الجميعة الأمريكية للتشريع العمالى، والتى سعت إلى إيجاد سلسلة من القوانين المحلية للولاية، وفى النهاية تشريعاً فيدرالياً بخصوص تعويض العمال، وأدنى أجر، ومقترحات التدريب الوظيفى.

وتوجد هذه الأيام أنماط مألوفة للمقاولات وبناء المعهد فى صناعة السياسة وهى ليست بجديدة. وفى أوائل القرن العشرين، كما هو الحال الآن، برزت معاهد ومكاتب للأبحاث نتيجة لطموح وحماس فردى وانتهت بسرعة عندما فشلت الطاقة والتمويل. وكان وجودهم كجسور بين الابحاث التى تقسم بالامبالأة والدفاع السياسى. ومع هذا، فقد استنتج كومنز دروساً مبكرة وفنية من تجاربة المختلفة فى مؤسسات البحث الخاصة، واللجان الحكومية، والجامعات (لقد طُرد من وظيفته فى جامعة سيراكوز، فى أوائل حياته العملية، بسبب ما قيل عن نزعاته الراديكالية). ولقد كتب فيما بعد، «لقد تعلمت مع ايسلى، كما سبق وبدأت أن أتعلم مع شيبلى وفيما بعد مع لافوليت، أن مكان علماء الأقتصاد وهو مكان المستشار للزعماء، إذا رغبوا فيه، ولى مكان رجل الدعاية للجماهير» كما اعتقد كومنز أن

الدرجة العملية الوحيدة التى يمكنها أن تعلم السياسيين كيف يمكن تصفية نصيحة المستشار وطبقاً لذلك فقد كان السياسيون احراراً فى استخدام أو رفض تلك المشورة إذا ما رأوها ملائمة. وقد استنتج، «إنهم قادة، وأنا مثقف».[١٨]

وفى الثلاثينيات كتب عن طمس الذات إزاء أحداث منعطف القرن، وقد بدا أن كومنز قد قبل دوراً ثانوياً وإلى حد كبير فنياً فى عملية صناعة السياسة. إلا أن التمييز المعتدل بين «قادة» و «مثقفين» أعطى فكرة خاطئة عن انجازاته فى ويسكنسون والتأثير الحقيقى والمتزايد لعلماء الاجتماع الذين سرعان ما أحتلوا مراكز استشارية بارزة فى واشنطن. وفى الحقيقة، كرجل متقدم فى السن، نظر كومنز فى كبرياء إلى تلاميذه الثلاثين السابقين أو ما يزيد عن ذلك، وفقاً لتقديره، والذين توجهوا إلى واشنطن خلال الصفقة الجديدة.

وما لم يتوقع كومنز فى السنوات الأولى من القرن العشرين كان ابتكار معهد أمريكى جديد، المؤسسة الخيرية، والتى وفرت المزيد من الأمن ورابطة دائمة بين الصفوة القومية الناشئة من الخبراء والدوائر الحكومية. وفوق هذا فإن المؤسسات الجديدة ومعاهد البحث المتعددة والتى مولوها من المحتمل أن تضيف وزناً إلى أصوات علماء الاجتماع المدربين جامعياً وتوفر لمصادر للمعاهد الخاصة المستقرة نسبياً والتى تعمل على هامش الحكومة. ونتيجة لذلك فان صورة الخبراء فى القرن العشرين باعتبارها جامع حقائق وخبير فى الاحصاء- نشب فى كثير الأسلوب الذى صورة كومنز لدورة السياسى- سرعان ما أفسحت المجال للدكتور المثقف والذى يعمل خارج مختبر الأبحاث. أضف إلى هذا فإن هؤلاء الدكاترة الاجتماعيين

والسياسيين كان لهم بصيره نافذة خاصة فى منع وعلاج الأمراض الاجتماعية، وكذلك قاعدة أمنية والتى يمكن من خلالها التشخيص ووصف الرواد.

خبراء وعلم الوقاية :

بدون ميراث الأكتشافات العلمية والانجازات العملية والتى يمكن أن تشير إليها العلوم الطبيعية، فقد ظن أن ما تعد العلوم الإجتماعية بتقديمه أمر بعيد للغايةفى أغلب الأحيان .. وفى الواقع، فان نفس الفكرة العامة لعلم «الاجتماع» غامضة، حيث أن علم الاجتماع لا يتعامل مع علاقات ثابتة ومتوقعة بين العناصر الكيماوية أو الخاصيات الفيزيقية التى يمكن قياسها، لكن مع وجود معاهد أنسانية طبيعة ومسلك بشرى شاذ. وفى النهاية، فان نفس المفهوم لعلم الاجتماع من الجائز أن يصبح نفسه أكثر من استعارة عن هدف ممكن تحقيقه. فبينما يتحسن مفهومنا للمجتمع- وحتى يمكن مناقشة ذلك- فإن الأهداف «العلمية» للتوقع والسيطرة التى كانت ملفوظة عند نشأتها تبدو غير ممكنة الإنجاز كما كان عليه الحال منذ قرن.

وعند منعطف القرن، فإن الاستعارت والتى جذبت فى معظمها المؤيدين لعلم الاجتماع من ذوى العقول التى تهدف إلى الاصلاح، كانت مأخوذه من الطب والمجال المتعلق به فى الصحة العامة. وقد راقت مثاليات الوقاية والعلاج إلى حد كبير لهؤلاء الذين أرادوا مخاطبة الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية عن طريق الوسائل العلمية، ومن حيث أن الاستعارة التشخيصية قد انتشرت، فقد وفرت

أساساً منطقياً الزامياً للتدخل العام فى كثير من المجالات، ومن بينها تحسين أحوال العمل، المساكن للفقراء والتعليم، ووسائل الاستجمام. وكانت الاستعارة على وجه الخصوص هامة لعدد من محبى الخير الأثرياء ومستشاريهم الذين بدأوا ممارسة ما قالوا عنه «علم الخيرية الوقائية» الجديد.

وقد عبر فريدريك ڤي. چينس، والذى كان يعمل فى أحد الأوقات ككاهن معمدانى ومستشار لجون دى. روكفللر، الكبير، عن هذا الرأى السائد عندما حاول أن يبرهن أن ذلك «المرض وشروره المرافقه هو بدون شك المصدر الوحيد الرئيسى للبؤس البشرى»، وجذر كل المحن الاقتصادية، والاجتماعية والاخلاقية [١٩]. وبعد أن كرس معظم اجازته الصيفية عام ١٨٩٧ فى قراءة كتاب سير وليام أوسلر «مبادئ وممارسة الطب»، والذى وصف معوقات تطوير البحث الطبى، عاد چينيس إلى نيويورك رسم مشروعاً لما أصبح معهد روكفللر للبحث الطبى فيما بعد، وتم افتتاح معهد روكفللر عام ١٩٠١، وكان على نمط معهدى كوخ وباستير فى برلين وباريس، وجمع الباحثين فى العلوم الطبية الذين كرسوا طاقاتهم للبحث طوال فترة الدوام. وهكذا أوحى النجاح السريع للباحثين فى تحديد اسباب العديد من الأمراض واقتراح العلاج المناسب، أوحى لروكفللر بأن الخيرية ذاتها يجب، أن تكون «بحث السبب، محاولة علاج الشرور عند مصدرها به»[٢٠] حسب كلامه،

وهكذا أثرت وجهة النظر تلك بعمق فى طرق الفهم المعاصرة للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن هذا فقد أقر وتبنى المحققون، والباحثون والمصلحون باتساق استعارات علم الطب، عند الحديث عن الأمراض الاجتماعية،

والتعبير باستياء فقط لمجرد تخفيف الأعراض والرغبة فى استكشاف جذور الأسباب وايجاد العلاج والمداواة. وقد أدى الاكتشاف المتوازى بأن جراثيم محددة تسبب أمراضاً معينة- والاحتمالية الناتجة للوقاية والعلاج -أدى بالباحثين الاجتماعيين الى التفكير فى أساليب بسيطة متشابهة عن الأسباب والآثار فى المجال الاجتماعى.

وهذا التحول من الأعراض إلى الاسباب، ومن الراحة إلى الوقاية، من الأعمال الحية. إلى البحث الاجتماعى العريض كان يمثل تحولاً اساسياً فى الاستشراف. وقل تفكير المصلحين بشأن تخفيف المشقة عن طريقة الصدقة الفردية ذات الأسلوب القديم وفكروا فى التخلص من الأمراض الجماعية عن طريق البحث الاجتماعى المدعم. وقد شمل فهمهم للمواضيع مناقشة ضمنية للأساليب الجديدة لتنظيم البحث الاجتماعى وأنواعاً جديدة مرجعاً هو البحث التى ليس فقط من المحتمل أن تبحث فى المشكلات الإدارية لوكالات البر والاحسان أو الملائمة الأخلاقية والاحتياجات الاقتصادية للناس الذى يبحثون عن المساعدة. وبدلاً من ذلك، فقد كانت هناك حاجة إلى توجيه الانتباه إلى اسباب بنيوية وبيئيه لتلك المشكلات.

ولقد بدأت الترتيبات الثقافية الجديدة لجلب مجموعات أكبر من الباحثين للابحاث طويلة المدى، وقد تشكلت مع تأييد مؤسسات الأحداث ذات الأغراض العامة الخيرية. فضلاً عن هذا فقد جلبت مؤسسة كارنيج (تأسست عام ١٩١١) ومؤسسة روكفيللر (تأسست عام ١٩١٣) مصادر لا نظير لها للبحث الاجتماعى، إلا أنه مؤسسة راسل ساج (انشأت عام ١٩٠٧) البحث إلى الطريق. لقد كانت

مؤسسة راسل ساج معهداً جديداً مبتكراً بطرق شتى ولكن أيضاً له جذوره فى الماضى. لقد كان همزة وصل بين العالم القديم للباحث الاجتماعى الهاوى وظهور علماء الاجتماع المحترفين، يعمل براحة فى الجو التقليدى للولاية والسياسة المحلية بينما تساعد على خلق صفوة سياسية قومية يمكنها أن تساعد على نحو متزايد من الحكومة الفيدرالية فى ايجاد حلول للمشكلات الاجتماعية للأمة.

مؤسسة من أجل "التطوير الدائم"

عند وفاة زوجها عام ١٩٠٦، أصبحت مارجريت أوليفيا، والتى كانت تقريباً فى الثمانين من عمرها فى ذلك الحين، أغنى امرأه فى البلاد- ربما فى العالم. ولقد كرست الكثير من حياتها للعمل الخيرى والتعليم، والتدريس فى احدى المدارس بعد تخرجها من معهد «تروى» العالى للبنات، عملت مع لجنة الصحة الأمريكية، وخدمت كواحدة من المدراء الثلاث الرئيسيون، رغم كونها متطوعة، فى مستشفى النساء بنيويورك. وبسرعة انتهزت الفرصة لاستخراج ثروتها الكبيرة التى تبلغ من ٧٠ إلى٩٠ مليون دولار لإنفاقها على القضايا الاجتماعية التى أثارت اهتمامها. وقد وزعت ما يقرب من ٣٥ مليون دولار خلال الاثنتى عشر سنه قبل وفاتها. كما أنها أيضا بحثحولها عن آلية لتنظيم هباتها على الرعاية الاجتماعية.

ولقد رأى نظراؤها، ومن بينهم محامين روبرت دى فورست، أحد أفراد أسرة قديمة فى نيويورك والذى ترأس جمعية المؤسسة الخيرية بنيويورك، الحاجة إلى منظمة قومية يتم تمويلها جيدا وتكرست لنفسها عن طريق البحث والكتابة لما أطلق عليه ميثاق مؤسسة ساج «التحسين الدائم للأحوال الاجتماعية». وفى عام ١٩٠٧، وهبت مسز ساج مبلغ ١٠ مليون دولار للمؤسسة تكريما لاسم زوجها، [والبعض يعتقد أن للسخرية وليس للعاطفة] وهو الرجل الذى لم يشهد بحماسه للاحسان.

هذا وقد ساعدت مؤسسة راسل ساج على تشكيل البحث الاجتماعى، ووضع القاعدة السياسية، والمناقشة العامة فى سنوات ضعف عهد التقدم، وتشكيل مجال

قومى جديد للمناقشات السياسية[٢١]. وفى الحقيقة فان كل مجال، فالمؤسسة، التى مازالت تقرر برنامج بحث ونشر علم الاجتماع، كانت المنظمة من الطراز الأول للبحث فى الدفاع عن السياسات الاجتماعية. ولم يكن هدفها المعرفة من أجل المعرفة، أو البحث فى علم الاجتماع السياسى، بل تطبيق البحث كل أمراض المجتمع. وكما قال أحد مستشارى المؤسسة، «أننى قليل الاهتمام بالحصول على نتائج من الحقائق المتاحة وفى متناول اليد، وللحصول على المزيد من الحقائق، فربما نحصل على المزيد من النتائج»[٢٢].

وبعد جهود غير ناجحة لتعيين الباحثين المتواجدين فى الجامعة من أجل المشروع [ووفقا لترتيب الأحداث التاريخية فقد كانوا متأخرين فى عملهم] استطاعت المؤسسة تجميع كادر من الباحثين فى أحد الأبنية الرائعة ذات المكاتب من «وحى النهضة» فى مدينة نيويورك. وهناك باشر الباحثون البحث عن طريق الادارات ذات الاسماء التنافسية الخيرية فى ذلك العهد. مساعدة العقل، صحة الطفل، الاستجمام، عمل النساء، ومؤسسة البر والأحسان. وعند البداية، كانت اتصالاتهم أقرب إلى مؤسسات البر والاحسان العاملة فى المدن على طول البلاد، كما كانت توصياتهم الأولية تهدف أساسا إلى تحسين عمل تلك المؤسسات. كما يمكن جعل وكالات البر والاحسان الخاصة أن تعمل بكفاءة أكثر، ويمكن لعمال المؤسسات الخيرية أن يستفيدوا من التدريب الافضل، والكتب، والكتيبات، والصحف التى يمكن توزيعها على مجال أكبر بين جماعات الاصلاح، وكان هنالك الكثير لتعليم الجمهور كل شىء عن الفقر والمرض والوقاية من كليهما.

واكتسب معظم الخبراء الذين جمعتهم مؤسسة «راسل ساج» مهاراتهم البحثية عن طريق التجربة العملية، بدلاً من تدريب الخريج المتقدم- المتلهفين لنشر اكتشافاتهم عمل الجمهور. وقد تطلبت استعارة الوقاية والتى شكلت مفهومهم الذاتى حملات تثقيفية جماهيرية قوية. كما تضمنت مئات الكتيبات، والبحوث الموجزة، والمقالات التى تدفقت من المؤسسة نصيحة عملية بشأن تغذية الأطفال، ايجاد وظائف للأمهات اللاتى ينتظرن مواليدا، تنظيم مستوصفات الأطفال، بناء أروقه صحية للنوم فى الهواء الطلق، تدريس الالعاب للأطفال، وأماكن خضرية ذات طابع ريفى.

فضلاً عن هذا فقد اضطلعت المؤسسة ببعض الأدوار الهامة من أكثر المؤسسات الصاعدة فى تلك الأيام، ومن بينها رعاية الطفولة، أمراض الصدر، وظروف المرأة العاملة. كما انتهزت كل فرصة لربط البحث الاجتماعى بحملات الاصلاح العام، وعلى خلاف الجماعات الأقدم، وعملت بمنظور قومى. وقام باحثوها بجمع البيانات وجعلوا البيانات متاحة للمصلحين عبر الأمم. وحتى الثلاثينيات، قامت المؤسسة أيضا بالعمل كدار لعرض تشريعات الولاية بجانب وضعها لنماذج مشروعات القوانين للموضوعات المختلفة كثل الأنظمة المثلى للقروض وميادين عمل للشباب(٢٣).

ولقد تم شحن أكثر العناصر الواعدة للمؤسسة فى أول مشروع فى بطسبرج. ومن آن لآخر، أشرفت جمعية مؤسسة البر والاحسان فى نيويورك على الكتاب الذين أرادوا استكشاف المشكلات الاجتماعية خارج نيويورك. كما استخدمت الجمعية كاتبا ومحررا شابا، بول يو، كيلوج، لعمل مسح للظروف الصناعية فى

بطسبرج. هذا وقد استمر المشروع، الذى مولته مؤسسة راسل ساج، لثمانية عشر شهرا وأخرجت دراسة من ستة مجلدات عن الاسكان، التعزيز الصحى، وظروف العمل فى بطسبرج. وقد أراد كيلوج وزملاؤه «مقياساً انسانياً» للظروف الاجتماعية والتى من المحتمل أن تحث حكومة بسطبرج لحل مشكلات المدينة. وهكذا، مزج المسح بيانات كمية بدراسات الحالة مزوداً تقرير بحث أولىّ بسرد صحفى مقروء، موضحاً بالصور بواسطة لويس هاين ورسومات تخطيطية بواسة چوزيف ستيلا.

والمنظمون للأبحاث فى العشريات والعشرينيات، وعلى الأخص هؤلاء الذين شاركوا فى المسح العام للمدن مثل ذلك المسح الذى تم فى بطسبرج، كانت لديهم فكرة واضحة عن الدور الجماهيرى الذى سيلعبه بحثهم. وكانت تلك الابحاث تعتبر كمشاركة بين الباحثين المحترفين وزعماء المجتمع. وكما كانت تتم عادة تحت إشراف لجان المواطنين، اتحادات الكنائس، الغرف التجارية، أو جمعيات تحسين المدنية. وبعد ذلك نقلت تلك الجماعات اكتشافات الخبراء الفنيين إلى الجمهور الذى نورته الحقائق، على مراحل، كما كان متوقعاً أن تعبئ الرأى العام وتضغط من أجل الأصلاحات الملائمة.

ومع هذا، فنادراً ما جاءت النتائج السياسية الحقيقية وفقاً لتوقعات المنظمين. واعترف كيلوج بتقييم التأثير المباشر لبحثه على بطسبرج. أنه كان الأكثر تواضعاً، ومقصوراً على عدد قليل من التحسينات للإسكان العمالى. إلا أنه بصورة غير مباشرة فقد تم البحث على العديد من حملات الولاء المتعددة لإقرار قوانين تعويض العمال.

ومع ذلك، فان الابحاث التى سادت على نمط بحث كيولج لتكون الأكثر استخداماً وصلت الى نطاق واسع كأداة للبحث الاجتماعى خلال العقود الثلاث الأولى من القرن، وأداة ربطت البحث الاجتماعى والتعليم الشعبى فى محاولة لإحداث تغيير سياسى وبعد نشر الطبعة المحلية. الأخيرة من تقرير بطسبرج عام ١٩١٤ ، غمرت المؤسسة طلبات عدة لتمويل أبحاث مشابهة. ترغب فى تعضيد البراعة الفنية للبحث، ولكن لعدم قدرتها على تمويل المزيد من المشروعات، أقامت المؤسسة إدارة لتوفير المشورة الفنية، وعلى وجه العموم ، لـ «تعزيز روح الاستعلام حول الظروف المحلية من جانب العاملين بالمحليات». ومن عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩٢٨ ، تم مباشرة ما يقرب من ٢,٧٠٠ من تلك الأبحاث فى الولايات المتحدة، تتراوح من أبحاث عامة باتساع المدينة إلى دراسات تعليمية مركزة، واستجمام، والصحة العامة والجريمة(٢٤) . بأختلاف كبير عن سياسة البحث هذه الأيام، فقد جمع هذا المشروع البحثى المبكر الخبراء الفنيين مع المدنيين غير المتولين للمناصب العامة ومسئولى الحكومات المحلية عبر البلاد.

ومثل الجيل الأول من الباحثين الاجتماعيين الهواة، فقد اهتم علماء الاجتماع المحترفون اساساً بجمع الدلائل الواقعية. غير أنهم بدأوا فى استنباط معايير ووحدات للقياس والتى أشارت على أقل تقدير لتفسيرات وعلاج الأمراض الاجتماعية. ولقد حدد القدم المكعب من الهواء لكل شخص لكل شقة مقياساً للظروف الصحية أو غير الصحية فى كل مسكن. وقد أشارت نسب طلبة مدارس المعلمين إلى حد ما عن مستويات المدارس، كما أنه نسبة القدمية المربعة للنوافذ على منطقة أرضية أحد المصانع كانت أحدى الظروف للحكم على ظروف

العمل. ومن خلال تلك المقاييس وغيرها الذى لا يُحصى، افترض المحترفون أن هنالك علاقات عارضة، وهكذا تتضمن علاجاً للمشكلات الاجتماعية. ورغم هذا فإن الأبحاث عادة ما شرحت الأقل بكثير عما يواجه العديد. وفى الواقع، فقد كانت أقل من كونها جهاز الاختبار للفرضيات الظنية وتحديد الاصلاحات عن طريق اثارة ضمير المجتمع و«تنشيط قوى المجتمع» إلى الاصلاح، كما قال أحد العاملين فى المؤسسة.

هذا وقد تم نشر حقائق معظم الابحاث فى تلك الفترة فى كتب أو تم تلخيصها فى كتيبات، واعلن عنها على نطاق واسع فى مقالات الصحف والمجلات، وضُمنت فى مسرحيات فى عروض عامة، والتى كانت من الوساطيات فى الحملات التعليمية المحلية. بجانب هذا فقد وفرت مؤسسة راسل ساج المساعدة الفنية وأنفقت مبالغ مالية كبيرة إلى حدما لتقيم معارض متنقلة قامت بجولات فى الولاية ومعارضة البلاد أو وزعت على المكاتب العامة والمدارس، وكذلك انضم المتخصصون فى التصميمات التخطيطة و «التعليم المرئى» إلى إدارة البحث لكى يتأكدوا من النتائج التى من المحتمل أن يفهمها جمهور عريض. وكان من المتوقع أن يخاطب الباحثون مجموعات الكتبة وتجمعات الناس ذوى العقول المدنية. ورغم نشر الكتب، فقد ثبت أن الكتيبات هى اسهل وسيلة لنشر المعلومات العملية، وقد قامت المؤسسة بتوزيع ٢٥٠ إلى ٣٠٠ كتيباً من عام ١٩٠٧ إلى ١٩١٧.

ومع هذا، وكما هى العادة، فقد كانت الفوائد المباشرة قليلة وكان من الممكن أن يدعى المنظمون وقادة المجتمع فقط أن الابحاث لها تأثير لحظى،

لتنبيه الجمهور إلى المشكلات المحلية. ووفقاً لما كتبه أحد رؤساء التحرير فى تونيكا، وكانت أحدى الجماعات المدنية تقوم بما يسمى بحث تحسين، فقد عمل المشروع على ايقاظ أكبر وأكثر ثقة شعبية متعاطفة فى الوسائل النظامية والمنظمة لعمل الرعاية الاجتماعية، وكذلك وعياً أعمق فى المسئوليات والقدرات البلدية، وشعور أعمق بوحدة المدينة». وفى سرتجفيلد، البرنويس، قرر أحد القساوسة ان «المجموعة المغالاة فى التحفظ إلى حد ما» فان قيمة البحث لا توجد «إلى حد كبير فيما تم عمله، لكن فى الروح التى ولدتها- فى النهضة الاجتماعية التى حدثت». ولقد أسر البحث لب شاعر البرنويس كاشيل لند ساى لدرجة أنه تطوع لقراءة الحقائق بصوت عالٍ فى اجتماعات المدينة. وبعد ذلك، كتب ليند ساى الكتاب الذهبى لسرتجفيلد كتعليق درامى على بيانات البحث[٢٦].

ومع هذا وبالتزامهم بالعمل التعليمى والدعائى - اعتقد العديد من علماء الاجتماع أن بحثهم الاحصائى كان وسيلة للتعليم واثارة وعى المجتمعات الراغبة فى التعليم - من خلال تلك المؤسسة واعتقد الباحثون أنهم فى قراراة أنفسهم باحثين علميين. وكما قال أحد المراقبين، فلقد كانوا «كلية من الخبراء، بالمقارنة بأى كلية فى أى جامعة كبيرة، لكنها تضمنت نوعاً مختلفاً من المعاهد، وهو المعهد الذى «من المحتمل أن يفيد ٥٩ ٪ ممن لا يتلقون تعليماً فى كلية ما»[٢٦] وفى الواقع فان المؤسسة كانت من أنواع المعاهد الجديدة كياناً يلقى الهبات بشكل جيد ولها وجهة نظر قومية وجهاز دائماً من الباحثين - وثبت أنه من أكثر معاهد البحث السياسى الناجحة فى ربع القرن قبل فترة الركود الكبرى.

لقد كانت مارى فان كليك واحدة من أعضاء «كلية» المؤسسة الأكثر

شهرة. وبعد تخرجها من كلية سميث عام ١٩٠٤، بدأت وظيفتها بالعمل بأحدى مؤسسات الانعاش فى نيويورك حيث قامت بعمل مسح لظروف المرأة العاملة. وانضمت إ لى هيئة العاملين بالمؤسسة وفى عام ١٩٠٩ أصبحت رئيساً لإدارة الدراسات الصناعية بالمؤسسة. وقد أخرجت بالتعاون مع زملائها مجلدات ببيانات عن الأجور، والساعات، وظروف عمل النساء اللاتى كن يعملن فى تجارة تجليد الكتب وقبعات النساء وفى صناعة الزهور الاصطناعية. وقد فتح عملها فى المؤسسة الطريق لمشاركتها فى مشاريع البحث الحكومية فى وزارة العمل خلال وبعد الحرب العالمية الأولى، وادت تلك المشروعات فى النهاية لأقامة مكتب النساء الأمريكى. ورغم أنها قضت كل أيام علمها فى المؤسسة مكان عملها، مثل عمل الأعضاء الآخرين من الصفوة السياسية، قد شمل مجالات كل من البحث العام والخاص. وقد حثت المنفعة المستفادة من عملها فى المؤسسة الحكومية، وليس فقط فى آخر وقف، للبدء فى جهود بحث مطابقة.

ومن الناحية الأكثر روتينية، فان الخطوات كان يتم اتخاذها لكى تكون نتائج البحث مفيدة لصانعى السياسة فى الولاية والحكومات المحلية ولقد اعتمدت لجنة أبحاث المصنع بنيويورك على تقارير بحث مارى ڤان كليك وبياناته، لتشجيع الموافقة على تشريع عام ١٩١٣ لمنع النساء من المشاركة فى أعمال المصنع ليلاً، وفى عام ١٩١٤، عندما درست اللجنة ادخال قانون تشريع الأجور، رجعت مرة أخرى إلى المؤسسة، وفى هذه المرة كانت البيانات خاصة مبيعات صناعة النساء لكن بينما كان هدفهم المطلق هو تحسين الأحوال الاجتماعية، فلم ينظر الباحثون فى تلك الفترة إلى أعتبار أنفسهم بأنهم من مؤيدوى طبقة، أو متشيعيين

لأصحاب نفوذ فى مشروع ما. وبدلاً من هذا، فقد رأوا أنفسهم أن يسهلون العمليات الديمقراطية عن طريق البحث المختص. وطبقاً لغاية كليك، فقد تم تنفيذ البحث بالمعتقد أن «المجتمع نفسه لابد وأن يكتشف برامجه الخاصة بالعمل». وقد رأت ثان كليك وزملائها فى أنفسهم أنهم خبراء محايدين يبحثون عن الحقائق التى من المحتمل أن تثير الجمهور للعمل العقلانى(٢٨).

وفى الحقيقة، فإن علم الاجتماع فى منعطف القرن سلم جدلاً بقيم المجتمع وكان أقل اهتماماً بالنظريات. وكانت الحقائق التى يسعى إليها هى ما توجد فى التطبيق. وقد كتبت مارى ريتشموند، رئيس إدارة المؤسسة الخيرية للمؤسسة ومؤلفة التشخيص الاجتماعى، البحث الرائد للعلم الاجتماعى(٢٩)، «إن مشكلاتنا لابد وأن تأتى من الاتصال بالحياة كما نعيشها اليوم، من احتياجات وتنافر تلك الحياة» لكن بينما كان ذلك العلم الأول للمجتمع مقصوراً على الأبحاث الهادئة والنزيهة للظاهرة الاجتماعية، فقد بدأ مع ذلك بمهارة فى تغيير البيئة السياسية التى كان يعمل من خلالها بجانب تغيير افتراضاتها.

وبالتدريج، فإن الابحاث الاجتماعية المتراكمة للمصلحين - نُفذت عن طريق جميعات المؤسسة الخيرية، مجالس إدارة مؤسسات البر والاحسان بالولاية، اللجان الحكومية، جمعيات الاصلاح، بيوت الانعاش، معاهد البحث الجامعية، والأجدر بالملاحظة، مؤسسة راسل ساج - كشفت عن ضعف الأنشطة فى القطاع الخاص. وعلى نحو متزايد عرف الباحثون القضايا الأساسية للمحن فى أى بيئة اجتماعية ولم تكن دائماً سريعة التأثر بالمساعدة الخيرية أو بالمجهودات الفردية الكبرى. وفى النهاية، فى تحول هام وبعيد المدى، بدأت التفسيرات للفقر،

والبطالة، وسوء الصحة تركز ليس فقط على العيوب الاخلاقية ومسئوليات الفقراء ولا على عجز المعاهد الخاصة التى سعت إلى مساعدتهم، بل على اللعبة المتداخلة المريضة للظاهرة الاجتماعية.

وأكثر من هذا، ورغم أن علماء الاجتماع الأوائل كانوا ومازالوا ملتزمين أساساً بفكرة تعليم الجمهور، فان عملهم أوجد بيئة ثقافية تتطلب المزيد من الأبحاث النظامية بواسطة باحثين مدربين محترفين. وسرعان ما غير عددهم المتزايد وتخصصهم المتزايد من وسائل تفاعل الخبراء كل منهم مع الآخر– ومع الجمهور. وعندما اتجه علماء الاجتماع إلى الجامعات أو العمل فى لجان منتظمة وبحثية، تحولت العلاقة بين الخبير والجمهور، وما أن أصبحت تعقيدات الظاهرة الآجتماعية والاقتصادية ظاهرة، حتى أصبح بحث العلوم الاجتماعية أكثر تركيزاً ودقة وأقل سهولة فى الاتصال بالمواطن العادى. وفى النهاية، وحيث فقدت استعارة الوقاية قبضتها على علماء الاجتماع، فقد ظهر أن الخبراء أقل رغبة فى محاولة الاتصال بالجمهور العام. وبدلاً من ذلك، فقد سعوا لايجاد دور جماهيرى لأنفسهم، وليس كالأطباء الذين يسعون للوقاية من وعلاج أمراض المجتمع، بل كعلماء للتأثير، وخبراء فى البراعة الفنية للإدارة الثقافية.

الفصل الثالث

خبراء الكفاية

الفصل الثالث

خـبــــراء الكفـــايـة

حقيقة الكفاية:

"المدينة مشروع تجاري كبير وأصحاب الأسهم فيه هم الناس".

لخص جون باترسون، مؤسس «الشركة القومية لتسجيل النقد»، بهذه الملاحظة الموجزة رأى كثير من المصلحين من الطبقة الوسطى الذين أرادوا جعل السلطات المسئولة بالمدينة أكثر فاعلية. وقد قاد رجال أعمال مثل باترسون جهود إصلاح مدنى فى الفترة من ١٨٨٠- ١٨٩٠ مدركين أن المنافع الاقتصادية الملموسة تنتج عندما تعمل سلطات المدينة ببراعة وكانت الشوارع الممهدة، النقل الحضرى، الإضاءة الكهربية، الموانئ، أرصفة المرفأ، وسائل راحة جديدة ومكلفة إلا أنها ضرورية للنجاح الاقتصادى للمدينة. بعد أن وسعت المدن مجال خدماتها العامة فى نهاية القرن التاسع عشر وبعد أن تم القبول بشرعية تلك الوظائف ووجد المصلحون الاجتماعيون ورجال الأعمال أساساً مشتركاً فى مطالبتهم بإدارة محلية فعالة بدرجة أكبر. وتم مكافأة جهودهم فى الفترة ١٩١٠ عندما أقرت مدن كثيرة شكلين للحكم وهما لجنة ومدير المجلس.

وتبارى وسط المصلحين اجتماعيين فى أوائل الفترة ١٩٠٠ تعبير مجازى علمى جديد مع تعبير مجازى للوقاية: هدف الكفاية. وهى فكرة مستمدة من

الفيزياء أمدت أساساً منطقياً جديداً بقدر كاف لأجل استخدام الخبراء وتحديد ثانية مشاركتهم فى الحكومة كمنار لإعادة توجيه مطالب الخبرة فى صنع السياسة.

إن الشغف بالكفاية الذى استحوذ على هذا البلد فى الحقبتين الأوليين من القرن العشرين قد شابه «صحوة علمانية كبيرة» وأثرت فى الأعمال التجارية والمصانع والمستشفيات والمدارس والكنائس والمنازل وكل مستوى حكومى. جاءت المفردات الجديدة فى تداول سياسى عريض فى فترة ١٩١٠ وبدأت تحل محل التعبير المجازى «للطب الوقائى» ولكن بدون التخلص منها، كمرشد للسياسة. إن المطالبه بالكفاية حثت مؤسسى المدارس التجارية والإدارة العامة والعمل الاجتماعى. وآلهمت أيضاً المؤيدين الأوائل الهيئات البحث السياسى المعمرة طويلاً بما فى ذلك معهد بروكنجز، وصندوق القرن العشرين، والمكتب الوطنى للبحث الاقتصادى. وسرعان ما دخل الخبراء من مؤيدى الكفاية ، فى علاقة جديدة مع السلطات الحكومية والمواطنين. تم توظيفهم فى أول الأمر كمستشارين للأعمال ثم كمديرين مشاركين كان من المتوقع أن يذعن المواطنون كمشاركين للقرارات الجوهرية للخبراء، ويصدرون حكمهم بصفة دورية فقط على أداء الخبراء. إن هدف الكفاية دائماً يحتل مكاناً مرموقاً فى الحياة الأمريكية. كان هذا بالطبع نمط قديم، وفضيلة أخلاقية فرانكلينية. تحدث عمال المؤسسة الخيرية والمصلحون الاجتماعيون عن مشاكل الكفاية التنظيمية عندما واجههم كساد الفترة ١٨٧٠- ١٨٩٠. إلا أن المصطلح تطلّب معنى دقيق جداً فى نهاية القرن التاسع عشر عندما تم استخدام قوانين الديناميكا الحرارية المكتشفة

حديثاً لتحليل تزويد الآلة التجارية بالطاقة وخروجها منها. نتيجة للحسابات الرياضية والفنية للمهندسين الميكانيكيين وصلت الكفاية إلى دقة كمية وبدأ تطبيقها على الموقع الصناعى وأماكن آخرى.

إن فريدريك ونسلو تايلر، الذى كدّ منذ ١٨٨٠ ليكشف عن المبادئ العلمية للكفاية الإدارية، كان أشهر مبشر بالحقيقة الجديدة. بينما وقف يدون الملاحظات ويحمل ساعة لمراقبة العمال فى آداء الأعمال اليومية إمكانيات القيام بعملهم عقلياً وعملياً بطريقة أفضل وكتب عن «قانون العمل الشاق»، إيماناً بإمكانية تقليل العمل استناداً إلى قاعدة عمل ميكانيكية وجعله فعالاً بمقدار أكبر وترسخت مبادئه للإدارة العلمية فى الملاحظة والتجربة وكان الباعث هو البحث عن قوانين عامة مماثلة مع قوانين الطبيعة. وسوف تزيد حسابه لجهد الإنسان من ناتج المصنع أو العمل التجارى بأقل قدر من العمل. ويمكن للعلم أن يدعم الانسجام والتعاون فى مكان العمل وخلال المجتمع، واعتقد تايلر أن تبنى المناهج العلمية للإدارة سوف (يُنهى) قضايا النزاع بين العمال وأصحاب الأعمال. وكان ذلك رداً على كارل ماركس وقادة الصراع الطبقى الآخرين أو دعادة قوانين التطور التاريخى والتغييرات الهيكلية الأساسية للنظام الاقتصادى وإن الحل فى قوانين الفيزياء المطبقة على كل عامل أمريكى، بداية من أصغر الحمالين إلى أمهر الميكانيكيين والعمال المكتبيين وحسب تايلر فإن كل علاقات العمل من الممكن تنظيمها بطريقة أفضل لكى تصبح مصالح العمال والملاك متطابقة عن طريق الاستفادة المشتركة من ناتج العمل..

ورغم المواجهات العنيفة للعمل فى شوارع لويل وماساتشوستس وفى مخيمات التعدين فى لادلو وكولورادو، وهى من بين أماكن آخرى، راقت رؤية تايلر للعلاقات المنسجمة لكثير من مصلحى الطبقة المتوسطة. إلا أن نظامة تطلب تخطيطاً طول الوقت والملاحظة ، وتجارب العمل المتواصلة، وحفظ سجل شامل، وتدريب شاق لجماعة العمال، ونصائح مستمرة للحفاظ على تقدم العمل. ويستطيع الخبراء كمخططين وخبراء- دائماً أن يكونوا مسيطرين فى مشروع تايلر حيث يجب على العامل أن يترك معظم المسئولية للخبير ليقرر كيف يتسنى إنجاز عمل محدود . إن الإدراك الكامل «الكفاية» يستطيع تحريك العامل إلى حدود التحمل الجسمانى، مثلما صورها كوميدياً سباق تشارلى شابلن ليظل على مستوى واحد مع الآخرين عند خط التجميع فى «العصور الحديثة». لكن تايلر تنبأ أن الإذعان لحكم الخبراء سوف يعطى تلك الحصص من الإنتاجية حيث كان الانسجام الكبير مؤكداً بين المديرين والعمال. لكن كيفية توزيع هذه الحصص بدقة لم تكن واضحة لو أمكن تطبيق مفاهم الكفاية على الرجال والآلات والمال فى محيط الأعمال فلن يكون أمام المصلحين السياسيين وقت طويل لأن يفكروا فى تهيئة المفهوم للمجتمع والحكومة وإستنتج المصلحون أن الحكومة الديمقراطية ربما يتم تحسينها إذا تبنت المزيد من الخصائص الأساسية، للشركة أعمال حديثة وإذا تولى مهماها الإدارية مديرون مدربون تدريباً أفضل. وسيتخذ الإداريون الخبراء قرارات ليس على أساس المحسوبية وأنما وفقاً لمعايير المنافسة والكفاية، محددين أن الإهتمام العام بالكيفيات التى تم بها انتخاب المسئولين، من خلال عمليات التعصبية لاتفاقات الكواليس لن يكون ممكناً. إن التوتر بين مناهج الخبراء لتحديد الاهتمام العام

والإجراءات المرهقة سياسياً لتأكيده كانت واضحة.

كان الخبراء ينحتون تلقائياً مكاناً دائماً لأنفسهم داخل السيطرة البيروقراطية فى الحكومة رغم التحقيقات العريضة الجارية لأجل زيادة وقيادة تنوير المواطنين تجاه الإصلاح. أقام المواطنون ذو العقلية- الإصلاحية فى كثير من المدن، يعضدهم رجال الأعمال البارزون، مكاتب للأبحاث البلدية لأجل إنجاز قضية الحكومة الفعالة. هذه المكاتب- أحياناً خصوصية ويراها المسئولون المنتخبون أنها محل شك وأحياناً آخرى تكون. شبه عامة وتعمل بالتعاون مع السلطات المحلية - وظهرت فى أربعين أو خمسين مدينة أمريكية. كانت المكاتب تعمل محلياً إلا أن معظمها حاول أن يقدم علما عاماً صالحاً للتطبيق فى كل مكان.

وساعد هنرى بروير، ووليام هـ. ألن فى تنظيم أشهر الوكالات الجديدة، مكتب نيويورك للبحوث المحلية (البلدية، الذى تأسس عام ١٩٠٧. وبروير- هو تلميذ ثورشتاين فبلن فى جامعة شيكاغو الذى درس أيضاً العلوم السياسية فى جامعة كولومبيا ونال درجة فى القانون من هارفارد - وكان احد القلائل الجدد المتخصصين فى العلوم الاجتماعية بدأ عمله فى إدارة الأفراد بمؤسسة ماكورنيك هارفستر ثم انتقل إلى مواقع البحث فى مؤسسات إصلاحية خاصة والتقى بروير مع ألن فى جمعية نيويورك لتحسين حال الفقراء وهى جمعية تنتهج الخط القديم للبحث الخيرى والإصلاح التى أنشئت قبل الحرب الأهلية أما ألن، الذى يحمل درجة الدكتوراه من جامعة بنسيلفانيا (حيث درس مع الاقتصادى اللامع سيمون باتن، الذى وصفه طالب آخر مثل «الذى يلوى ذراع الكون» [لآوى ذراع العالم]،

كان أحد المحترفين المتخرجين المدربين الجدد. بدأ بروير وألن، بعد التعيين فى جمعية تحسين حال الفقراء، فى ابتكار بحث مكتبى لاستغلال مهارات المحترفين الذين تدربوا على علم الاجتماع، والمحاسبة والإدارة والقانون مما يعزلهم عن السياسات وحركات الإصلاح الوهمية.

وتم سحق بروير نفسياً عندما فشل العمدة سيث لو، الذى حشد عناصر الإصلاح فى المدينة على ١٩٠٢، فى محاولة إعادة انتخابية فى ١٩٠٤ وترك منصبه بعد دورة واحدة عقيمة. إنه بالتفكير مليا فى تجربة هزيمته السياسية والبحث الفاشل بالنسبة «للإدارى الكبير، بالفطرة والشخصية»، أعرب بروير عن الوهم الذى شعر به المصلحون عندما استنتج أن «الإدارى النموذجى» لم يوجد لأنه غير موجود. «أفصح ألين عن شكاوى مماثلة عندما لاحظ أنه بدون استثناء تقريباً، السلطات التى يزعم أنها إصلاحية أكدت على الخير بطريقة أكبر من الكفاية». كما رآها ألن، يجب أن يعتمد البحث السياسى المكتبى «لا على السياسات ولا على متوسط ذكاء العامة ... إن الاحاجة الأولى هى الحاجة إلى مركز مخابرات من شأنه أن يستبدل الحقائق بالكارثة والفضيحة. إن بعض أبرز رجال الأعمال فى المدينة فازوا عن طريق مناقشاتهم»، من بينهم جون دى. روكفلر، أندرو كارنيجى، جيه. بى. مورجان، ايه. هـ. هاريمان ورجل البنوك ر. فالتسون كاتنج.

تكون مكتب نبلدية نيويورك فى عام ١٩١٠ من هيئة تضم ستة وأربعين شخصاً وميزانية سنوية أنذاك تقارب تقارب مائة ألف دولار أمريكى (مساهمة ٦٤ فرد). ربما تم ملاحظة باحثيه واقفين على إفريز جانبى يدونون ملاحظات بينما

يملأ موظفو البلدية حفرات الطريق ربما تجدهم فى مكاتب المدينة يفحصون دفاتر أو يعد استمارت جديدة بشأن المصروفات. وسرعان ما مالقبه ساسة تامانى هول «بمكتب بلدية بسميرك»، لكن رؤساء إدارات المدينة يدعونه مكتباً للنصيحة..

ويركز أساساً على (الميزانية) وطرق المحاسبة وحاز المكتب على القبول بين بيروقراطى المدينة، وفى عام ١٩١١ أدار المكتب مدرسة التدريب للخدمة العامة، الأولى فى الولايات المتحدة التى تخصصت فى الإدارة العامة، والهم هذا الكثيرين بإنشاء مكاتب بحث مماثلة عبر البلد، حتى الإشتراكيين الذين سيطروا على الإدارة الحكومية فى مدينة ميلووكى فى الفترة ١٩١٠ أقاموا مكتب كفاية وطلبوا من چون آر. وكومونز أن يترأسه. وقام بدور وطنى بارز خلال الفترة ١٩١٠- ١٩٢٠ وأعيدت تسمية المكتب «بالمعهد الوطنى للإدارة العامة عام ١٩٢٨».

وأتى الخبراء العاملون مكاتب البحث البلدى بطرق المحاسبة، واختبارات نفقة المزية الأولية، والتقرير الدقيق عنن آداء الوكالات لسلطات المدينة وكانت الكفاية أكثر من مجرد تقديم موظفين مدنيين بنظارات طبية وأقلام رصاص (مبرية)، استمارات وإيصالات نموذجية ودفاتر أستاذ. بل كانت تعنى أيضاً تغييراً أساسياً فى فكرة المواطنة. واصدر مكتب نيويورك الكتيبات والتقارير بعناوين بسيطة للموضوعات المعقدة البغيضة وكانت أولى الموضوعات - «كيف يتم حكم مانهاتن». لكن مطبوعاته الأساسية بين ١٩٠٧- ١٩١٣ جاءت تحمل عنوانين غير مناسبة وهو المواطنة الفعالة.

رأت هيئة المكتب الكفاية بمثابة شرط أساسى للمساءلة السياسية. فبدون معيار للحكم على الأداء الحكومى فلا يستطيع المواطنون اتخاذ قرارت ذكية فى غرف صنع القرار ولا تفرق أى وكالة مستقلة غير منحازة مملوءة بالخبراء الإداريين بين البيروقراطيات السياسية فمن الواضح أن لهم مكاناً فى أى نظام سياسى إن الخبرة العلمية، كما ناقشتها وولتر ليبمان فى الانتقال التدريجى والتفوق، تتطلب إقامة النظم الديمقراطية». والمعايير الموضوعية، وإسداء النصح للوكالات حيال التقنيات الإدارية الجديدة، وتحدى ما إذا كانت معايير الكفاية ستتم الموافقة عليها أم غير ذلك.

ويؤكد الخبراء فى مكاتب الأبحاث البلدية على أن أبحاثهم (خبراتهم)، علمية وليست سياسية، وهى محاولات تسعى إلى الحقائق وتأكيدها لكن الجهود لإعلام العامة والحكم على أداء السلطات قامت بتسوية تلك المطالب. إن التقارير بشأن الفاقد والإحتيال فى الإدارة المالية أو الأشغال العامة لها عواقب سياسية. الحملات لأجل إنشاء وكالات جديدة مثل مكتب صحة الطفل المقترح لنيويورك سيتى؛ كانت قد اتُخذت لتوجيه الاتهامات لنظام «عُمَدَى معين». وتتجاوز الخبرة السلطة السياسية. خبراء الكفاية فى نفس الوقت يخونون بعض بعض الأحيان حقيقة أنهم كانوا مهتمين بالغايات السياسية حيثما كانت بالمعنى الإدارى وظن بروير فى أن الأهداف التقدمية لا يمكن بلوغها حتى تعمل السلطات بمزيد من الفعالية بينما (أوضح) ألن أن الحركة لأجل الكفاية فى الحكومة لا يجب أن ترى بمثابة «إدخار سنت أو مسألة عجز سنت»، وأنما بمثابة «حركة لجعل الديمقراطية

شئ حى وحيوى، لأنها أوضحت كيف يستطيع الناس أن يفعلوا طوال الوقت ما يريدونه حقيقة ولكنهم لا يعرفون كيف يقومون به». اعتقد ألن إعتقاداً واضحاً أن الخبير له نظرة عميقة كافية لتفسير وترجمة الإرادة الشعبية فى العمل السياسى.

وشكل الخبراء على كل المستويات الحكومية تحالفاً مع الفرع التنفيذى، متفاخرين بغاية الإدارة الفعالة المنطقية عن الفوضى وتشوش العملية التشريعية. وأعلن الخبراء الجدد أن المواطن «الفعال» سيكون عليه ببساطة أن يقبل أن تعقيد الحكومة الحديثة يتطلب تدريباً خاصاً وتقنيات، وأن يعترف أن هناك «حاجة إلى الخدمة المحترفة لأجل مصالح المواطن»، مثلما وضعها بروبر صراحة حسب صورته النموذجية عن المجتمع الديمقراطى الفعال الذى فيه يساعد الخبراء المستقلون المسئولين العموميين ليعلموا بمنطقية، ويرشد الشعب ليختار بحكمة، ويقترح جمهورية أفلاطونية حديثة تكون فيها طبقة خاصة من الأوصياء متخرجين من معاهد المحاسبة وعلم الاقتصاد، والإدارة العامة. وتحول الخبراء فى نفس الوقت إلى واشنطن حيث فاقت الميزانية الفيدرالية المليار دولار وبلغ الدين الفيدرالى عقب أزمة ١٩٠٧ أعلى معدل له.. هذا رغم كل الجهود المبذولة لتحقيق آداء إقتصادى كفء.

أول مراقبة على واشنطن

أقلقت الميزانيات المصلحين. ما من عملية كانت أكثر متاهة من الميزانية الفيدرالية، فهناك أكثر من أربع وعشرين لجنة من الكونجرس، دعت عملياً إلى مقاومة التبديد والفساد. وبالتعرف على المشكلة وحسن الاطلاع على عمل المصلحين المدنيين (الحضريين)، أقام الرئيس وليام هيوارد تافت لجنة خاصة بالاقتصاد والكفاية عام ١٩١٠ وحصلت على تخصيص من الكونجرس لتمويلها بمائة ألف دولار. عرف تافت ما أراده من اللجنة. وعين فريدريك كلايف قائد رئيس مكتب نيويورك للأبحاث البلدية ليتولى رئاسة اللجنة، وملأ اللجنة بمؤيدين آخرين لعملية الميزانية المسيطر عليها سيطرة تنفيذية.

أصدرت اللجنة عشرين تقريرا عن الممارسات المالية والمحاسبة للهيئات الفيدرالية، بما فى ذلك مجلد من ستمائة صفحة فى عام ١٩١٢ بعنوان الحاجة إلى «ميزانية وطنية». عكس التقرير الاهتمامات المالية آنذاك بينما تراجع عن الاهتمامات الاجتماعية التقدمية التى حركت بروير. ودعى إلى إدخالات حكومية أكبر وإلى مكتب ميزانية تنفيذى جديد من شأنه يركز على التخطيط ويسمح للرئيس أن يقدم ميزانية شاملة إلى الكونجرس.

ولم يكن لدى ثافت، الذى رحل عن منصبه عام ١٩١٣، أى وقت لأن يعمل وفق الاقتراح، ولم يكن وود ولسن مؤيداً متحمساً لهذا الاجراء الذى بدأه الجمهوريون، والذى كان على أية حال يواجه المعارضة فى كونجرس يحكمه حزبه. إن مؤيدى إصلاح الميزانية العائدين إلى مكتب الأبحاث البلدية فى نيويورك

سعوا إلى الاحتفاظ بأفكارهم حية فى واشنطن بإنشاء معهد خاص للأبحاث الحكومية سنة ١٩١٦، والذى اتسع فيما بعد، وأعيد تسميته بمعهد بروكينجز سنة ١٩٢٧.

انتعش معهد الأبحاث الحكومية بفضل المؤسسات الخيرية المنشأة حديثا، هذا على عكس المكاتب البلدية التى اعتمدت على الهبات من رجال الأعمال المحليين. إن أوصياء مؤسسة روكفلر يلتقون من أجل مشروعات جديدة فى السنوات الأولى بعد إنشائه عام ١٩١٣، ودرسوا باختصار إنشاء معهد للبحث الاجتماعى والاقتصادى على غرار معهد البحث الطبى الذى تموله مؤسسة روكفلر فى نيويورك أو معهد كارشيجى فى واشنطن. لكن مساهمة المؤسسة ونشاطها الخيرى كانت تحت تدقيق مكثف لعدد من السنين واقتربت المؤسسة من ساحة السياسة العامة بحذر.

وأدت سلسلة من المعارك المشروعة إلى تفتيت شركة بترول ستاندرد أويل ترست وتم تسويتها عن طريق المحكمة فقط عام ١٩١١، وكشفت الأعمال من الباطن لمصالح روكفلر. إن المؤسسة، التى حاول چون دى روكفلر ومساعديه تنظيمها منذ ١٩١٠، لم تزل تترنح بسبب الخلاف الحاد الذى يحيط بجهودها للحصول على امتياز ڤيدرالى. كان آل روكفلر عام ١٩١٣ محل إنتقاد مرير نتيجة للإضرابات والعنف فى كولورادو الجنوبية مما ورّط شركة فيها تمتلك الأسرة أسهما مالية هامة. واستمعت لجنة وولشى الخاصة بالعلاقات الصناعية شهادة من چون دى. روكفلر، چيه آر.، وأقارب روكفلر آخرين حيث ورطت زيادة العائلة.فى نزاعات علنية. إن معهد الأبحاث الحكومية رآه البعض أولاً بمثابة خطه من جانب

آل روكفلر لقلب الظروف ضد الحكومة الفيدرالية- للتحقيق مع الهيئات الحكومية ولمواجهة تحقيقات لجنة وولش. وتراءى كجزء من مؤامرة شريرة ذات تأثير سياسى واقتصادى نسجتها أموال روكفلر. إن چيروم دى. جرين، سكرتير المؤسسة، كان قلقا لأنه وضع مسودة النشرة التمهيدية لمكتب الأبحاث الجديد فى واشنطن. كان العديد من أقارب روكفلر مشتركين فى إقامة المكتب، لكن جرين عرف أنه يعمل بهوية منفصلة. ووجه جرين الدعوة، بناء على نصيحة السكرتير الخاص السابق للرئيس تافت وهو «تشارلز دى. نورتون»، إلى رجال الأعمال الأمريكيين المتميزين ليعملوا كأوصياء، واثقاً أن ذلك المجلس الموقر سوف يحمى المؤسسة من الشعبيين المتحمسين إلى أن يتشمموا مؤامرة روكفلرية أخرى.

وسعى المتكفلين لمعهد البحث الحكومى إلى مجلس يمثل توازناً بين الليبراليين والمحافظين، وبين رجال الأعمال والأكاديميين، وحتى بين الشرق والغرب. وكان الأوصياء من بين هؤلاء المتميزين أمثال آر. فالتون كاتنج من نيويورك؛ تشارلزو. إليوت الرئيس السابق لجامعة هارڤارد؛ خليفة إليوت وهو أ. لورانس لويل؛ نيكلى فرانكفورتر مدرس القانون بهارفارد؛ أرثر توينيج هيدلى رئيس جامعة بيل؛ اليدة إ. هـ. هاريمان وعضو لجنة وولش للعلاقات الصناعية؛ المدير التنفيذى للسكة الحديد چيمس چيه. هيل؛ فريدريك شتراوس البنكى بنيويورك؛ تيودور ڤيل رئيس البرق والهاتف الأمريكى، تشارلز آر. ڤان هيس رئيس جامعة ويسكونسن. هناك الأقل شهرة لكنهم سرعان ما اضطلع بدور هام وهو روبرت س. بروكنجز رجل أعمال تقاعد من سانت لويس الذى بعد ذلك صار رئيس مجلس الأوصياء (الأمناء) فى جامعة واشنطن كان رئيس المعهد فرانك چودناو دارس

متميزاً فى الأدارة العامة (أدى من حصل على الكرس الأمريكى فى هذا المجال فى جامعة كولومبيا) ورئيس جامعة چونز هوبكنز.

ولم تكن هذه المجموعة فوق الهجوم من جانب بعض السياسيين والصحفيين الذين وصفوهم بأنهم لجنة «تحقيق روكفلر». لكن (الادعاءات) تفتت سريعا عندما بدأ المعهد مهامه الخاصة بتنحية الهيئات الحكومية المهتمة بالروتينيات الإدارية. لم يكن ذلك العمل قد جذب الإنتباه العام. رغم أن أقارب روكفلر مثل نورتون وجوين ظلوا مهتمين بالمعهد، سعوا ومجلس الإدارة إلى عزل برنامج البحث الخاص به عن السيطرة الخارجية للمؤسسات أو الممولين الأفراد. ساعد مجلس الإدارة أيضا فى حماية مؤسسة روكفلر من الهجوم العلنى. إن العلاقة الوثيقة بين مؤسسة روكفلر ومعهد الأبحاث الحكومية أعدوا نموذجا تحتذى به المؤسسات الأخرى. ظلت هيئة وأوصياء المؤسسات الأمريكية حذرة من النزاع السياسى، إلا أنه عندما تتطلب القضايا الاجتماعية الدراسة والتوصيات، غالباً، كانوا يفضلون العمل خلال هيئات وسيطة. ثم إقامت مؤسسات مثل راسل ساج، «صندوق القرن العشرين» بتولى البرامج البحثية. إن كبار ممولى البحث السياسى وعوا المجموعات الوسيطة مستخدمين منح لإنشاء مراكز بحث جديدة ومئات اللجان الخاصة وفرق العمل الذين قاموا بمهام متنوعة فى البحث السياسى.

كان تشارلز إليوت بجامعة هارڤارد مهتماً بالعلاقة الأولية بين مؤسسة روكفلر ومعهد الابحاث الحكومية الجديد، الذى تراءى له بمثابة ذريعة المقصود بها إعطاء غطاء لعمل المؤسسة. حيث أن المؤسسة مشتركة فى تنظيم معهد أبحاث الحكومة الجديد والمساندة المالية، وفكر إيليوت أنه ربما يضطلع بالمسئولية عن

المعهد بجعله إدارة من المؤسسة. وكتب «إن المؤسسة يجب أن تواجه أى هجوم ربما يتم عليها، فهى ذاتها فعلت خيراً وستحصل عليه فى وقت ما كنتيجة لذلك».

وبعيدا عن النظر إليها كمحاولة مرفوضه بها من جانب الاهتمامات الخاصة لممارسة النفوذ، سعت الهيئات الفيدرالية إلى مساعدة المعهد منذ أن تحركت إلى مقرها المؤقت فى شارع كونيكتيكت. ناشدت كثير من الطلبات المساعدة فى تنظيم أنظمة حفظ الملفات، والمكاتبات اليدوية أو تحسين طرق المحاسبة. متطلبات أخرى للمساعدة فى دراسات عامة فى الإدارة. ركز المعهد فى سنواته الأولى على المشاكل الصغيرة على الكفاية الوظيفية الفعالة للهيئات الفيدرالية أكثر من تركيزها على السياسات والأهداف التى تقتفيها الهيئات.

إن الفكرة الضيقة للمعهد عن الكفاية دعمها ثانية الافتراض القديم الذى افترضه ويلسون بأن السياسات والإدارة منفصلتان. إن اختيار علماء من الجامعة لهم ميل سياسى بدلاً من الذين لهم نشاط طويل فى سلك هيئة حكومية جيدة قد حقق مطلب المعهد وهو أن خبراءه الحياديين يمكن أن يخدموا أى إدارة تدريجيا. ربطت الشبكة الرسمية وغير الرسمية بالنسبة للعلاقات هيئة المعهد والمسئولين فى الهيئات التنفيذية، وهو نموذج تم الإبقاء عليه لمدة خمسة وخمسين عاماً.

كان أول مدير، وليام ويلافباى، باحثاً حكومياً نموذجياً. جاء من جامعة برينستون، حيث كان أستاذاً حكومياً، لكن خبرته العملية فى الحكومة جعلته واحد من أوائل رجال «واشنطن» فى «الداخل والخارج». عمل بإدارة العمل كإخصائى بعد تخرجه من جونز هوبكنز عام ١٨٨٤ وتقلد مناصب متنوعة فى مستعمرة

بيروتوريكو، وعمل لمكتب الولايات المتحدة للإحصاء وفى لجنة تافت للاقتصاد والكفاية.

اشتكى ويلفباى من الطمع والفساد اللذين كانا أمراً عادياً. وظن أن غالبية الحكومة «أفضل قليلاً من حكم الغوغاء» وأكد أن الخبير الكفؤ ملائم للإدارة والمهام التشريعية. ويلفباى غير الجيل الأول من العلماء الاجتماع فاعتقد قليلاً فى المواطن المستنير والصفوة المتطمة تعليما عريضا. ينبغى أن تكون الحكومة المحافظة قاصرة على المتخصصين المدربين، وظن أن الأقل عدداً والأكثر تخصصاً هم الأفضل. وزميله فى برنستون وودرو ويلسون هلل للاعتماد المتزايد على لجان الخبراء فى تنظيم السكك الحديدية والبنوك والعناية بالصحة ورحب بمكاتب البحث كمصادر للمقترحات التشريعية الذكية.

رغم أنه فضل الحلول الإدارية على التشريعية فلم يخجل ويلفباى وزملاؤه من الفرصة المتاحة لوضع مسودة التشريع خاصة عند ابتداع مكتب الميزانية الذى طال الأمل فيه. ساعد ويلفباى عام ١٩١٩ فى تنظيم الإدلاء بوجهات النظر للكونجرس عن إصلاح الميزانية، ووضع مسودة مذكرة بالنسبة للجنة المخصصات وحاول جاهداً لتمرير المذكرة. وعندما اعترض ويلسون على أن الرئيس ليس لديه سلطة كافية لإقصاء المراقب العام، عاد ويلفباى إلى خليفة ويلسان وهو وارين ج. هاردنج وتشاور معه، وبعد ذلك تولى هاردنج المنصب. عندما تحرك إلى ساحة الرأى العام اتخذ أيضا خطوة خطيرة وغير عادية وهى استئجار رجل علاقات عامة ليغذى الصحف بقصص ومقالات افتتاحية.

وقع هاردنج عام ١٩٢١ على الميزانية ومذكرة المحاسبة، واحتفل معهد الأبحاث الحكومية بأحد انتصاراته الكبيرة. رغم أنه ظل بمأمن عن المعارك السياسية المحيطة بإصلاح الميزانية، أقسم المعهد مع ذلك بالتزامة بالحيادية وفصل المجالات الإدارية والسياسية يمكن اعتبار لإصلاح الميزانية إصلاحا إدارياً. رأت الهيئة نفسها بمثابة مؤيدى التغيير فى إطار يتم فيه اتخاذ القرارات السياسية، وليسوا كحزبيين، واعتقدوا أنهم يسعون إلى تحسين الإجراءات الإدارية والمحاسبة ولكن ليس تشكيل نتائج السياسات. إن اعتقادهم الصادق فى التمييز الويلسونى بين السياسات والإدارة سمح لهم بالمحاولة حيال الإصلاح الإدارى دون الشعور بأنهم تخطوا حدود قيد اشتراك الخبراء فى العملية التشريعية.

السيد بروكينجز يذهب إلى واشنطن:

أعطت الحرب العالمية الأولى أول اختبار وطنى لما يمكن للخبراء أن يحققوه، واستكون لدروس من خدمتهم زمن الحرب بمثابة نماذج طوال الثلاثين سنه التالية. إن الأعمال التى تتم فى مكاتب الطوارىء المتنوعة فى واشنطن، من لجنة نشاطات معسكر التدريب إلى مكتب الإحصاء المركزى، جذبت آلاف الدولارات سنوياً من تنفيذات الأعمال، كالمحامين وموظفى الخدمة الاجتماعية وأساتذة من نشاطهم العادى إلى المجهود الحربى. إن موظفى الخدمة الاجتماعية من مؤسسة راسل ساج والنفسانيين التابعيين للجامعة تعاملوا مع التعليم والاختبار وتدريب المجندين. درس الباحثون تبنى النساء لأدوارهن الجديدة فى فريق العمل جمع الاقتصاديون والإحصائيون البيانات عن الإنتاج الصناعى بالنسبة لمجلس

حرب الصناعات، وعن التجارة لأجل لجنة تاريف، وعن أحوال العمل لأجل مجلس العمل الحربى. عمل النفسانيون والمؤرخون مع الصحفيين ومديرين الإعلان فى لجنة الإعلام الجماهيرى لحث الحماسة الجماهيرية على الحرب. مؤيدو الكفاية الإدارية من مكاتب الأبحاث البلدية ومدارس الإدارة العامة والأعمال حاولوا دمج المجالس المبتكره واللجان والمكاتب.

كانت تجربة تنظيم الحرب مختصره لكنها مكثفة. قام الخبراء بما كان تتطلبه الطوارئ. أقاموا خطوط الشحن وجداول المواعيد، وحاولوا إنشاء الطرق الحديدية، واخترعوا إنتاج جلد الأحذية والنسيج والأسلحة؛ ونظموا مهرجانات الأغنية ومباريات البيسبول، والمحاضرات عن الصحة فى معسكرات التدريب، ومراقبة الأسعار وملاحظة المطلب بالنسبة لعمال المصانع. إن مساهمات علماء الاجتماع أثناء الحرب العالمية الأولى كانت لها صلة (علاقة) بالنظرية والمنهج وتركت القليل فى طريق التراث التقليدى فى واشنطن. لكن عملهم ترك إنطباعا عاما حتى أن العلوم الاجتماعية ممكن جعلها أكثر نفعاً. دلت الحرب عن ضعف البيروقراطية الفيدرالية وأوضحت الطريق نحو إصلاح ذلك الضعف خلال الإعتمادا الأكبر على مديرى الأعمال وعلماء الاجتماع الأكاديميين. كان أحد مهامهم هو تقريب رجال الأعمال والدارسين إلى بعض.

كان روبرت إس. بروكنجز من بين رجال الأعمال الذين ذهبوا إلى العمل فى الوكالات التى تم إنشاؤها بسرعة وقت الحرب. ترأس بروكنجز فى أواخر الستينيات من عمره مجلس الصناعات الحربية وشارك فى لجنته الخاصة بتثبيت الأسعار. ولد فى بريلاند عام ١٨٥٠ وكون ثروته فى سانت لويس وانتقل إلى هناك فى عام

١٨٦٦لينضم إلى شقيقه ككاتب فى مؤسسة كابلز ومارستون. أصبح بسرعة نجم كوكيل متجول وصار شريك فى المؤسسة تعمل كوكيل مصنعين للأدوات المنزلية الأساسية، بداية من الآنية الخشبية والدبابيس والسلال الخشبية إلى شنط الورق والخيط وورق التغليف. كان هناك الكثير من الادوات المنزلية لإمداد غرب المسيسيبى، وسافر بروكنجز إلى رحاب شاسعة فى الفترة ١٨٦٠- ١٨٧٠ حينما كان فى الثلاثين من عمره وقد جمع المليون دولار. ثم قال مؤخرا إننى طاردت الثروة وتغلبت على المنافسين لى. اليوم يضعوننا افى أجواء الأشياء التى كنا قد فعلناها آنذاك.

قام بروكنجز بإجازة لمدة عام من الأعمال وسافر ودرس الكمان فى أوربا، وذلك للتغلب على التعب والإرهاق العقلى الذى عانى منه فى أوائل الأربعينيات من العمر. وقد علم بسرعة أن مواهبه الموسيقية لم ترق إلى مستوى الاحتراف. بعد ما عاد إلى سانت لويس، وعاد إلى معركته مع منافسيه من رجال الأعمال القدامى، واعتزل عام ١٨٩٥ فى سن الخامسة والأربعين للسعى إلى اهتمامات أوسع فى التعليم وأعمال الخير. ساعد فى بناء جامعة واشنطن فى سانت لويس وانضم مع أندرو كارنيجى كأمين(وصى) للعديد من الهيئات بما فيها منحة كارنيجى للسلام الدولى، التى تأسست عام ١٩١٠. عمل فى لجنة تافت للاقتصاد والكفاية وتم تعيينه للمجلس الأساس لمعهد الأبحاث الحكومى، ولم يتم اهتمامه بتطور حكومى حقيقى حتى تعيينه لمجلس الصناعات الحربية.

إن مدة خدمة بروكينجز زكته بمزيد من انتفضوه عن المعجبين به. رفض برنارد باروتش، عضو زميل، تشبيهه بأنه «أعزب عجوز يشبه السيدة». وكتب مراقب آخر: «السيد بروكينجز شخص رائع، بذكاء مرتفع، لكن تنقصه... السرعة». إن

أكثر الشكاوى المترددة للذين عرفوا بروكينجز هى أنه كان يتحدث كثيرا جدا، ووصفوه بأنه «صعب الارضاء ومتعب» بملاحظات مستمرة «لا معنى لها ومبتذله».

عندما قرر البقاء فى واشنطن بعد الحرب أصبح بروكينجز رئيس مجلس معهد البحث الحكومى عام ١٩١٩. وجه طاقاته ثانية فى سن السبعين إلى بناء معهد يحمل الآن اسمه الذى أصبح نموذجاً للخبرة الخاصة لأجل الأهداف العامة. كانت أول مهمة له هى أن ينمى المال بصورة كافية ليؤمن المستقبل المباشر، مقنعا معارفه بأن الطريق الوحيد لخفض الضرائب وتقليل العجز هو جعل الحكومة فعالة بطريق أكبر. وقال صديق «إنه يحدث أى أحد بصراحة بالنسبة للمال، وإذا كنت واحدا منهم فلم يكتب عن ذلك، ومن المحتمل أن يفعلها بروكنجز... ولم يكن حيال أى رجل، ويرهق الناس».

اقترب بروكنجز عام ١٩٢٢ من صديقه هنرى بريتشت، الذى أصبح آنذاك رئيس مؤسسة كارنيجى، ومعه فكرة معهد اقتصاديات جديد. علم بروكينجز من مجلس الصناعات الحربية مدى قلة البيانات الاقتصادية التى لدى الإداريين الحكوميين عندما يصنعون القرارات. دائما يسعى رجل الأعمال إلى كفاية أكبر، اشتكى بروكينجز من المصادر الكثيرة للفاقد والخلاف فى الاقتصاد. يقدم معهده الجديد بتجميع وتفسير البيانات الاقتصادية، ودراسة أسباب الفاقد، ومحاولة التخلص منها. أظهر رأياً جديداً عن الكفاية، ليس بمثابة معايير يتم تطبيقها على مؤسسة الفرد أو هيئة حكومية وانما بمثابة مستوى عام كان من الممكن تطبيقه على التشغيل الشامل للاقتصاد.

إن مؤسسة كارنيجى ساهمت بمليون دولار وخمسة وستين ألف دولار أكثر من عشر سنوات لجعل المعهد الجديد يعمل. وإنه بالاقتناع بأن النظرية الاقتصادية

كانت كافية (وأن المعاهد الأخرى كانت مشغولة بجعل البحث النظرى متقدم)، أرادت مؤسسة كارنيجى ببساطة أن يطبق معرفة الاقتصاديات على المسائل السياسية، والتأكيد على الحقائق وجعلها واضحة لصانعى القرار وللعامة. إن معهد البحث الحكومى ومعهد الاقتصاديات (الاقتصاد) يشاركان أعضاء الهيئة والمجلس الذين يحتلون مناصب عديدة منها من البيت الأبيض. بحث بروكينجز عن «محافظين أو رأسماليين» ليعملوا فى مجلس الإدارة، وكان رجال البنوك بصفة خاصة ممثلين فيه تماما. اختار مجلس الإدارة هارولد ج. مولتون ليرأس المعهد الجديد، وهو اقتصادى من جامعة شيكاغو. كان مولتون يبلغ التاسعة والثلاثين من عمره، حيث أخرج كتباً عن العمل المصرفى والمال استقبلت إستقبالا جيدا، وأكمل مؤخرا دراسة عن تعديل ديون الحرب. وعندما تقابل بروكنجز معه لمناقشة المعهد الجديد، كان مولتون مترددا قلقاً من علاقات مجلس الإدارة فى الأعمال التجارية ومؤيدى المعهد الخيرين. لم يكن يريد أن يترأس هيئة تردد فقط حماسات مؤسسها والامناء أو ما قد يتشابه مع مجلس إدارة المؤتمر الاقتصادى الوطنى، وهو مجموعة أعمال يتم تمويلها عن طريق مصنعين كباحثين رفض مولتون أبحاثها كتحزبية ومتنبىء بها. اراد مولتون تأكيدات مكتوبة بأن الهيئة تكون مستقلة تماماً، والقوانين الداخلية بناء عليه تنص على أن واجب الأمناء الأساس جعل العمل العلمى من الممكن القيام به، ليس للتعبير عن أرائهم عن البحث الذى سيضطلع به المعهد. وتمسك بروكنجز بالميثاق، على خلاف من مولتون والاقتصاديين المحترفين الآخرين من المعهد.

إن المعاهد التى يتولى بروكينجز رئاستها واجهت أسئلة لا مفر منها بشأن الدور الاستشارى المناسب لمعاهد البحث الحيادية المفترضة العاملة بالقرب من الحكومة. كان عليها أن تواجه أيضا أسئلة متواترة عن تدريب وتعليم أولئك الذين

يتطلعون إلى السيطرة وإسداء النصح.

كان بروكنجز مقتنعاً أن الحكومة فى حاجة إلى موظفين مدنيين مدربين بطريقة أفضل- «عمال فعالين»، فى لغته هو- لكنه لم يكن متأكدا من أن تدريب العمال يجب ارتباطه بالنظم الأكاديمية أو غير ذلك. رغم هذا وفى سنة ١٩٢٣ تم منحة إدارة لعلم السياسة والاقتصاد فى جامعة واشنطن، سانت لويس حيث عكس منهجها العلمى إفتتانه بمشاكل الحكومة الفعلية. كان الطلاب مطالبين بقضاء وقت فى معهد واشنطن للبحوث تحت إشراف أعضاء الهيئة. إنه بسبب المشاكل مع قوانين ميسورى للضرائب عام ١٩٢٤ كان يتوجب على برنامج التخرج أن يتم دمجة مرة ثانية كهوية منفصلة فى مقاطعة كولومبيا. وكان هذا هو ثالث معهد فى واشنطن يترأسه ويموله جهود روبرت بروكينجز.

وخلال حياته القصيرة، تم تصفيته عام ١٩٢٧، استمر فى منح الدرجات للطلاب المدربين بالمعهد حتى فترة الثلاثينات (١٩٣٠)- كانت مدرسة بروكنجز بدعة عالية من التجربة التعليمية التى ركزت أكثر على القضايا الاجتماعية والسياسية من التركيز على التدريب الأكاديمى فى فروع المعرفة. لم تكن هناك مقررات تعليمية أو وحدات برنامج دراسى أو موضوعات تخصص. إنه بدلا من ذلك، اشترك الطلاب فى حلقات دراسية وكان من المتوقع أن يعملوا مع هيئات المعهد فى مشروعات عملية، تتفق مع هدف بروكنجز لتعليم الطلاب لحل المشاكل المعاصرة، مفضلا ذلك على نقل المعرفة التى تم تجميعها.

لكن المراقبين والنقاد بما فيهم وليام ويلفباى وبعض زملائه فى معهد البحث الحكومى لم تؤثر فيهم المناهج المشتركة. يبدو أن الطلاب لم يكونوا مهتمين بالتجارة الشخصية ودراسة طرق المحاسبة أو كتابة التواريخ الإدارية للهيئات

الفيدرالية. كانوا متحمسين قليلا إلى العمل مع اقتصادى المعهد. فكانوا مندفعين لسماع المحاضرات أو يأخذون حلقات دراسية من الزائرين مثل تشارلز بيرد، چوهان هويزنجا، وهارولد لاسكى.

زاد الاحتكاك فى وقت ما بين المتخصصين فى الإدارة العامة والاقتصاديين وبين المدرسين فى برامج التخرج. رغم أن القضايا غالباً ما بدت مثل معارك خفيفة حيال السباق الأكاديمى وأوضحوا عدم الموافقة حيال دور الخبير فى الحكومة والأدوات الثقافية التى تؤثر فى السياسة. إن الخبراء فى الإدارة العامة، ووارثى «الدراسة السطحية» والترفع عن المضى فى السياسة الحزبية، أرادوا من الطلبة أن يبرعوا فى المحاسبة والمال العام معبرين عن الاعتقاد المستمر فى الطرق العلمية والخبرة غير الحزبية. كان الاقتصاديون يستكشفون أعرض مجال من القضايا بما فيها التخلص من ديون الحرب عالمياً، والتعريفة والسياسات التجارية، والسياسة الزراعية، وكانوا يصدرون كتبا لإرشاد صناع السياسة من خلال موضوعاتها المعقدة.

إن أفكار الكفاية «غير الحزبية»، التى وحدت ذات مرة التقدميين، بدأت تدريجيا تعنى بالناس المختلفين فى معهدى البحث. علماء الإدارة العامة وركز علماء السياسة فى معهد الأبحاث الحكومى ركزوا على وسائل الكفاية الوظيفية متجنبين أى اهتمام بالغايات التى تعمل من أجلها الهيئات الحكومية. تعاملوا مع السياسة الفيدرالية للتقاعد، وتصنيف النظم، والهياكل الإدارية وامتحانات الخدمة المدنية. تجنب ويلفباى التصريحات عن السياسات، تلك الامور كانت الاهتمام المناسب للمسئولين المنتخبين، هذا ما كان يظنه. «عدم الحزبية» تعنى مساعدة أى إدارة منتخبة تتبع بتعالية اهدافها المختارة. لكن الاقتصاديين رأوا طرق

تطبيق المستويات للكفاية على السياسات وتقييم البدائل فيما يتعلق بمصادر ونفقات الفرصة. ربما يتم تشكيل السياسة ذاتها عن طريق التقديرات الفنية للخبراء التى تعد من طرق تقديم معيارٍ لصنع القرار. رغم أن الخطأ الذى يقع بين تلك المجموعتين ربما ظهر فى منتصف فترة العشرينات (١٩٢٠)، ولم تتسع الشقاقات حتى فيما بعد.

وطلب بروكينجز وفى عام ١٩٢٦ من هارولد مولتون رئاسة لجنة لدراسة الدمج الممكن لمدرية الدراسات العليا، ومعهد الاقتصاد ومعهد البحث الحكومى فى العملية، وظهرت أسئلة عن دور الخبراء ومعاهد الاستشارة الخاصة. انتقد الباحثون الاداريون المدرسة العليا لتركيزها على التاريخ والنظرية وإهمالها السياسة المطبقة. اشتكى بروكينجز من أن منح الدكتوراه جاء «بطلبة أقل نضجاً»، اراد معظمهم التدريس أفضل من الخدمة فى الحكومة. كانت المدرسة العليا «طريقاً طويلاً فى نتائجها من الخدمة المباشرة التى كانت دائما فى ذهنى». إنه بدون مساندة بروكينجز لم تكن مدرسة الدراسات العليا قد عمرت طويلا.

كان لدى عميد المدرسة، والتون هاميلتون «أفكاراً عن تدريب الخريجين للخدمة العامة واعتقد أن الخبراء والعامة كان عليهم أولاً السؤال عما ينبغى تنفيذه قبل التحول إلى الأسئلة الإدارية. عرف أن السياسات تعتمد على افتراضات سياسية واختيارات أخلاقية. دافع هاميلتون عن مدرسة الدراسات العليا «كمشروع متميز فى التعليم العالى، واهتم «باتجاه الحياة الوطنية». وزاد من نقد معهد ويلفباى للبحث الحكومى والتقليد القديم للتمييز بين السياسات والإدارة. وتم وضع أسئلة عن الكفاية بدقة. السياسة والسياسات بالنسبة لها ميلتون، كذلك الإدارة كانت متشابكة. تحدى هاميلتون رأى ورلستون والآخرين ان الخبراء غير المتحيزين

يمكنهم تحديد الاهتمام العام. جادل فى أن الخيارات غير الذكية بين القيم دائما تكمن تحت السطح وان صانع السياسة احتاج تدريباً عريضاً فى الفنون العقلية لتعلم ما هى القيم موضوع البحث وكيفية ترتيبها.

إن رأى هاميلتون عن التدريب المناسب للخدمة العامة على أساس التاريخ والنظرية السياسية والفلسفة ثبت أنه متضارب مع الخبرة «المحايدة» التى قدرها ويلفباى ومولتون. وتم اغلاق المدرسة العليا، وقد سعى الطلاب إلى الاستشارة من اوليفر ونيدل هولمز ولويس د. برانديز. تم دمج مركز البحث وأعيدت تسميته بروكينجز فى ديسمبر ١٩٢٧ وأصبح مولتون اول رئيس له حتى أوائل الخمسينيات ١٩٥٠.

تصور بروكينجز وأقاربه مركزا للبحث العلمى لم يكن بجامعة أو هيئة إصلاح وإنما مجموعة من خبراء يتسمون بالنزاهة يخدمون الخير العام. ووعد المعهد بملأ الفراغ فى واشنطن ورغم أنه لن يصبح جامعة وطنية لها مكانتها قادرة على تدريب الموظفين العموميين، مثلما كان مأمولاً وخدم طوال تاريخه كمركز وطنى بالنسبة للبحث التطبيقى فى العلوم الاجتماعية.

ربما كان مؤيدو معهد بروكنجز ذات بصيرة أو ربما تمر بهم التطورات فى الحياة الأكاديمية الامريكية. لكنهم رأوا معهدهم كعلاج متطلب للنماذج البازغة «للتخصص التعليمى» الذى كان يتبع بالفعل للجامعات، ويعالج علم الاجتماع «العاجز فى خدمة المجتمع بطريقة متزايدة». إن طرق البحث الأكاديمى والسياسة المطبقة بدأت تتباعد جداً. بينما قام المعهد بمساهمات قوية لفهم القضايا العامة فى أوآخر العشرينات (١٩٢٠)، التطورات الفكرية فى العلوم الاجتماعية تركزت فى الجامعات بطريقة متزايدة.

بدأ معهد بروكينجز كمجهود لجعل الهيئات الفيدرالية فعاله أكثر. راقب بمد السنين الميزانية وسياسات الضرائب، والقضايا الاقتصادية والتجارة الدولية، وهيئات التعاون الدولى، وأحوال الموظفين الفيدراليين. واستمر المعهد فى وضع الاسئلة عن كفاية الحكومة والاقتصاد. إن لغة الكفاية لا تزال فى الحقيقة تثير المناقشات حول السياسة، وصياغة الاسئلة عن المعاهد السياسية وتخصيص المصادر، ونجاح أو فشل البرامج الحكومية. إن السياسة العامة الأمريكية هى مجرد رد على المفهوم المتغير للكفاية. لكن التعريفات المتنقلة (المتحولة) للخبرة تعكس المهارات التحليلية المتغيرة مما يعطى «الكفاية» معانيها، وما نظام فعل الكثير عبر الستين سنة الماضية لتحديد وإعادة تحديد فكرة «الكفاية» سوى تجاه الاقتصاد.

معمل الاقتصاديين :

كان ويزلى سى. ميتشيل أحد هؤلاء الذين دخلوا الخدمة الحكومية أثناء الحرب العالمية الأولى تقلد منصباً – إضافيا براتب ثلاثمائة دولار شهريا، وقد ذكره فى يومياته فى بداية ١٩١٨. ميتشيل، فى سن الرابعة والاربعين وبالفعل أحد أكثر الاقتصاديين المؤثرين لدى الأمة، أصدر كتبا على النظرية النقدية والأسعار ومجموعة الأعمال. ووصفه زميل فيما بعد بأنه «أكبر نموذج اقتصادى للنصف الأول من القرن العشرين وقال إنه كان رمزاً للمبشر فى عصر البحث فى العلوم الاجتماعية». إذا كان أى معهد هو ظل مطول لرجل، فإن المكتب الوطنى للبحث الاقتصاديين الذين أقيم فى ١٩٢٠ كان مكتب ويزلى ميتشيل. تطوره يمثل النضج والاستخدام الصعب لخبرة علم الاجتماع عن طريق أولئك الموجودين فى الحكومة ويوضح الشقاق المتزايد بين الباحثين الذين أكدوا النظرية والطريقة وأولئك الذين أرادوا نتائج متصلة بالسياسة.

ميتشيل كان عند بداية دخوله الفصل الدراسى فى جامعة شيكاغو فى عام ١٨٩٢ ، موزعا بين الاقتصاد والفلسفة حيث درس مع ثوريشتابن ڤيبلن، چيه. لورانس لافلين، چون ديوى، وچورچ هربرت ميد. إنه فى أربعين سنه من التدريس والكتابة بجامعة كاليفورنيا فى بيركلى، والمدرسة الجديدة للبحث الاجتماعى (التى ساعد فى تأسيسها) وجامعة كولومبيا، سعى ميتشيل إلى جعل الاقتصاد موضوعا للعمل الاحصائى ولجلب الصرامة النظرية إلى دراسة سلاسل الاعمال.

كان هذا هو جمع الحقائق التى دفعت عمله.

أثناء الحرب العالمية الأولى فى واشنطن خدم ميتشيل داخل فلك مجلس الصناعات الحربية كرئيس قسم الأسعار وتحرير المذكرات عن الموضوعات مثل إمكانية اللحوم المعلبة، المنجنيز، وجلود الحملان النيوزيلاندية. أُحبطه النقص فى البيانات الاحصائية، التى وصلت إلى درجة «تخمين مطول»، عمل وقريبه عادوين إف. جاى، من مدرسة الأعمال فى هارڤارد، على إنشاء وكالة إحصاء شاملة. إنه فى أوائل صيف ١٩١٨ ، المكتب المركزى للتخطيط والإحصاء الذى تم انشاؤه حديثا، تحت توجيه جاء، اصبح مصلحة دائمة للتخطيط الاقتصادى والتنسيق، ولكنه وجاى لم يكونا قادرين على منع الرئيس ويلسون من الغائه، مع الهيئات الأخرى المؤقته زمن الحرب.

تجربة الحرب بالنسبة لميتشيل واقتصاديين آخرين كشفت عن كيف كان اتساع القدرات الانتاجية للاقتصاد الأمريكى. ولكنه رغم تدخلات الحكومة وقت الحرب فى الاقتصاد وفى حرارة الازمة، فقد كشفوا عن عدم كفاية المعرفة للاقتصاد الوطنى وعن مدى ضرورة بيانات إحصائية أفضل لتخطيط صحيح وإدارة اقتصادية فعالة إن تجربة الحرب اقنعت ميتشيل وآخرين أن الاحصائيات الاقتصادية

من الممكن أن تؤدى إلى «إرشاد السياسة العامة عن طريق معرفة كمية من الحقيقة الاجتماعية». إنه بمواجهة الثورات فى أوربا و «والرعب الاحمر» داخليا، بدا علم الاجتماع يقدم إطارا للإصلاح التدريجى والسلام الاجتماعى. حتى أنه أعرب قبل الحرب عن مضايقات معتدلة مع الهواة، والمهيمنين على الجمعيات الخيرية وموظفى الشئون الاجتماعية «الذين يعبثون بالاحسان والعابثين بالإصلاح»، ويتصرفون دون فهم للروابط المتقطعة بين الظواهر الاجتماعية.

بينما كان يراقب عدة المحاربين وعودة الانتاج وقت السلم كان قلقا من أن التغير الاجتماعى ربما ينقطع نتيجة للصراع الطبقى والإثارة السياسية. والتعاون الهش وقت الحرب وتساءل ميتشيل: «ألسنا أذكياء لتقرير الطريقة الموثوق بها والمؤكده للتقدم؟» وتنبأ ميتشيل بأن الاقتصاديين لن يتعاملوا مع مجرد إصلاح مؤسسى وإنما يتعاملون مع تخطيط اجتماعى واقتصادى أعرض.

رغم اقتناعهم بأنه ربما يكون الأمر خدمة للمجتمع، لم يعتقد ميتشيل واقتصاديون آخرون بأن علم الاجتماع يمكن أن يقدم حلولا فورية لأمراض اجتماعية معينة. إن الخدمة وقت الحرب كشفت مدى ضيق أدواتهم الفكرية. تبدو علوم الاجتماع الآن أنها تعد بشيء أقل من العلاج الفورى واالإصلاح الفورى، بل شيء أكثر من مجرد كفاية. لو أن علماء الاجتماع عاشوا لوعدهم كعلماء لكانوا قاموا بتحسين طرقهم. يوم ما، ربما يستطيع علم الاجتماع أن يرشد التقدم الإنسانى، ويعمل التغير اجتماعى كموضوع فنى أفضل من الرد على المعاناة - لكنه ليس للآن.

عرف ميتشيل وعلماء اجتماع آخرون مدى حداثة نظمهم ومدى فهمهم القليل للعمليات الاجتماعية والاقتصادية. كان أفضلهم حذراً من مطالبهم العلمية،

وكان ميتشيل قلقا من أن علم الاجتماع ربما يتحول إلى أن يكون أقرب إلى الغيبيات أو اللاهوت من الميكانيكا أو الكيمياء. عندما انتهت الحرب اندهش وتساءل عما إذا كان الاقتصاد بإمكانه أن يصبح علماً حقيقياً، وتأمل جاى فى أنه ربما يستغرق «خمسة عشر أو عشرين جيلا» من العمل الشاق وربما يستغرق خمسمائة سنة من الدراسات الاحصائية «قبل أن يكون الخط الأساسى امتد امتداداً كافياً لعمل استنتاجات إحصائية من المقاييس الاجتماعية».

لكن علماء الاجتماع لو تطلعوا إلى الدقة والصرامة الرياضية للعلوم الفيزيائية، فماذا بإمكانهم تقديمه إلى هؤلاء الذين كانوا يواجهون أسئلة عملية؟ أى نوع من مستشارى السياسة يمكن أن يكونوا؟ تراجع ميتشيل بوضوح عن التعبير المجازى «يعالج»، قائلا إن علماء الاجتماع لم يؤدوا بطريقة كافية العمل المعملى ليتساوى مع عمل الباحثين فى الطب. لكنه استمر يعتقد أن البحث الأولى يمكن أن يكون نافعاً. إن حكمته بناءه حتى أنه بدون فهم كل العلاقات المتداخلة التى توضح أداء الاقتصاد أو السلوك الاجتماعى، اعتقد أن علماء الاجتماع يمكنهم قياس التغييرات مثل ملاحظة الأحداث بدقة كافية ليبدأوا فى فهم العلاقات. الملاحظة المنتظمة والتقرير حتى ولو لم يستطيعوا الوعد بحل مباشر فإنهم بإمكانهم تحسين قرارات المسئولين الحكوميين. دعت جهود ميتشيل إلى نوع جديد- لمعهد الأبحاث، معهد يقوم بتجميع البيانات التى ليست لدى الحكومة وتعطى تحقيقاتها التجريبية تبصر نظرى ونفاذ بصيرة داخل الاقتصاد، وإرشادات عملية لأجل صناعة السياسة.

إن فكرة مكتب أبحاث اقتصادية تمت دراستها فى الدوائر الأكاديمية والأعمال والخيرية لعدد من السنين. إن مالكولم رورنى، وهو مهندس وإحصائى

عمل فى البرق والهاتف الأمريكى حيث أعد شهرياً دراسات عن أحوال العمل، تحدث مع عدد من الناس منهم ميتشيل عن ذلك المكتب الوطنى أثناء الحرب العالمية الأولى. كان رورتى، مثل مراقبى الاتجاهات الاقتصادية الأخرى، قلقاً بشأن التوزيع غير المتكافىء للدخل فى الولايات المتحدة. لم يكن حل النزاع الاقتصادى وإنقاذ درجة من التناغم حتى يتم جمع بيانات موثوق بها عن دخل الامة وتوزيعه. ناقش عام ١٩١٦ مشكلة توزيع الدخل مع صديقة ناهوم أ. ستون «ها نحن ندرس سؤالاً غاية فى الأهمية يؤثر بعمق فى حياة كل رجل وامرأه وطفل فى هذا البلد، لاحظ هذا رورتى، ورغم حجم كبير من البيانات الإحصائية لم يكن هناك إتفاق بشأن المسألة الرياضية (الحسابية) البحته وهى بشأن أى جزء من الدخل الوطنى يذهب إلى كل عنصر من عناصر المجتمع ألن تكون هذه خطوة كبيرة إلى الأمام لو كان لدينا هيئة تكرس نفسها لتقصى الحقائق عن الموضوعات الاقتصادية المثيرة للجدل ذات الاهتمام العام الكبير؟ «اتفق رورتى وستون على أن منظمة كتلك ستمثل كل مدارس الفكر الاقتصادى»، من أقصى المحافظ إلى أقصى الراديكالى، وتتضمن ممثلين عن كل الاهتمامات الكبيرة المنظمة للبلد. إن مؤسس المكتب الوطنى للبحث الاقتصادى أدرج فى قائمته ممثلين من مختلف الجماهير المؤيدين، وتجنبوا منذ البداية عمل توصيات معينة على السياسة. كان هدفهم ببساطة إقامة أساس موضوعى عليه يستطيع ناس عقلاء البدء فى مناقشة السبل البديلة للعمل. ولن يتخذ المكتب الخطوة التالية من التوصية بما يجب أن يكون عليه العمل.

لم يعتقد مؤسسى المكتب أنه حتى الباحثين الأكثر أمانة ونقد الذات يستطيعون السمو فوق نزعاتهم لأنه لايوجد ذلك المخلوق الذى بمثابة رجل كامل تماماً . لذلك، أقاموا جهاز الرأى الجماعى. تم تقديم المخطوطات للتعليق عليها،

وإن لم يكن يتسنى تسوية الآراء الناقدة فى المراجعة فإنه يمكن السماح للمديرين المعارضين بنشر آرائهم. كان الهدف هو معهد ينتج بحثا نزيها ويبدأ فى دعم الإحصاء للسياسات. سعى المكتب، وفقا لميتشيل، إلى إجراء مناقشة السياسة ورفعها إلى أعلى مستوى، مع استبدال الإنطباعات الموضوعية بحقائق هادفه، وتعليم أولئك بآراء متنوعة حتى يمكن أن يتفقوا ومن ثم يشاركوا «الطرق الناجحة لديمقراطية ذكية».

إن حلقة الأعمال كانت موضوعاً ذات اهتمام عاجل فى أعقاب فترة الركود التى بدأت عام ١٩٢٠. كان هذا أيضاً هو المجال الذى اكتسب فيه ميتشيل سمعته الدارسية مع عمله الرائد عام ١٩١٣، «حلقات الأعمال». تصور ميتشيل الآن دراسة إحصائية لتلك العمليات التى تخطط (ترسم) تقلبات إنتاج المصنع، طلبيات البضائع، التعيين والفصل، طلب الاعتمادات، النفقات الرأسمالية، رد القروض، وكل التداخلات المعقدة التى تُرتب الارتفاع والانخفاض فى العرض وخشى ميشيل وزملاؤه رسم استنتجات نظرية أو عملية من أعمالهم، وعدت البيانات التى جمعوها بإعطاء إطار فكرى، سيجده الآخرون نافعاً فى مهام الإدارة الاقتصادية.

كان بشير النجاح العلمى للإقتصاد كبيراً. بدأ بعض الراقبين رؤية «عهد جديد» حيث أن حقبة العشرينات (١٩٢٠) قد انتهت. الإدارة الاقتصادية كانت فى قلب العهد الجديد- واعتمدت على التحقيقات التجريبية للاقتصاديين، سرعة اتصال البيانات، والاستجابة التعاونية لمدراء الأعمال والمسئولين العموميين. إن الاعتقاد بأنه يمكن استغلال الاقتصاد أفضل من تركة للعمليات للقوانين الاقتصادية الثانية، دعم التجريبية النشطة فعلاً لعلم الاجتماع الأمريكى. الحقائق

فى صيغة إحصائيات إقتصادية، يمكن أن تساعد التنفيذين تحديد استثماراتهم الرأسمالية أو مشتريات المخزون، وجدول نفقات المسئولين الحكوميين بالنسبة للأشغال العامة. قادة الأعمال والسياسة يتوجب عملهم معاً لإصلاح حلقة الأعمال. إلا أن الروابط القوية بين البحث التجريبى والعمل حيال السياسات الاقتصادية مازال يجب توضيحها.

هيربرت هوفر والإرتباط السياسى:

ايجاد طريقة لتحويل البيانات الاقتصادية إلى سياسة لم يكن الاهتمام المركزى لويسلى س. ميتشيل فى تنظيم المكتب الوطنى للبحث الاقتصادى.

ولكن عندما بدأ هيربرت هوفر، الذى أصبح وزير للاقتصاد عام ١٩٢١، تجربة طويلة لعمل ارتباط بين البحث والسياسة، ومن خلال منصبه فى وزارة التجارة ثم رئيساً فيما بعد أكد دائماً على أن الأمة فى حاجة ماسة إلى بيانات أفضل وفهم عميق للحلقة الاقتصادية. عكست آراء هوفر إحصاءً أساسياً بين قادة الاعمال المستنرين، والاقتصاديين، والمحسنين. بدأ هؤلاء الناس أن يفهموا (دورة الأعمال) والتوظيف غير المنتظم ليس بمثابة ملامح حتمية للرأسمالية - أحد الملامح نتيجة العمليات الطبيعية لوفرة الانتاج والآخر يعطى مجموعة ضرورية من وفرة العمل- ولكن بمثابة انحرافات. كانت علامات للتبديد الاقتصادى وعدم الفعالية.

تجمعت الأفكار الآن فى ميادين عديدة لعلم الاجتماع. التخلص من الفاقد وتحسين الانتاج كانت أهدافاً يمكن أن يتفق عليها موظفو الشئون الاجتماعية والمعلمون ومديرو الاعمال والمهندسون والأكاديميون والباحثون الحكوميون. إن

مارى ڤانكليك وزملائها فى مؤسسة راسل ساج أوضحوا فى دراسات عن صناعات خاصة أن الفقر والظروف (أحوال) العمل الرديئة كانت نتيجة التوظيف غير المنتظم وغير الثابت (المستقر) وإن الاقتصاديين مثل ميتشيل الذين درسوا «دورة الأعمال» فهموا ارتفاع وانخفاض الاقتصاد كنتيجة لأسباب ربما يتم التنبؤ بها ويتم استقرارها عن طريق تعديلات ذات توقيت جيد.

إلا أن علماء الاجتماع كانوا أقل تأكيداً حيال أى الأدوات (الأجهزة) يمكنها أن تجعل الاقتصادى القومى ناجحاً بفاعلية أكبر. لم تترك الحرب العالمية الأولى دروساً واضحة عن دور الحكومة فى هذا الصدد. إن برنارد باروتش رئيس هيئة الصناعات الحربية الكيس ورجل بمالية مرتفعة، اعتقد أن الحرب قد أجدت تعليق تقاليد وتيدة بعدم التدخل الحكومى. لم يكن معظم رجال الأعمال راغبين فى أن يتوجهه مؤخراً فى تعبئة القدرات الانتاجية للأمة. إذا أمكن رسم أى درس من تجربة التخطيط المختصرة وقت الحرب فإنه سيخدم تعزيز الاعتماد بأن التعاون التطوعى بين الأعمال والحكومة والعمل- المبنى على الاقتناع- يمكن أن يجعل أداء الاقتصاد سهلاً. يصف المؤرخ إيليس هوولى هذا النموذج من التعاون بمثابة «دولة ترابطية» [حالة ترابطية]، مع المجموعات الخاصة، وليس مع حكومة فيدرالية، فى مركز نشاطات صناعة السياسة.

قدمت تجربة الحرب التنبؤ بإقامة طريقة أمريكية فريدة لإدارة الأقتصاد ومواجهة المشاكل الاجتماعية . إن طريقة للفهم مبنية على أساس التعاون التطوعى لن تكون بمثابة تنافسية دون تدخل حكومى ولا بمثابة تقييد الحريات الفردية كجماعية وكمركزية الدولة، الاتجاهات الأوروبية الغادرة التى أقلقت كثير من الأمركيين. إن قليلاً من الأمركيين استوعبوا دروس تخطيط قت الحرب والتعاون

التطوعى أكثر مما فعله هربرت هوفر. عمل هوفر كوزير للتجارة من ١٩٢١ إلى ١٩٢٨ بصورة نظامية، ثم كرئيس، وذلك لإقامة كومنولث تعاونى على أساس علم الاجتماع.

فعل ذلك بأستدعاء الخبراء للمشاركة فى اللجان والمؤتمرات. إفتتح هوفر مؤتمر البطالة، فى الشهور الأولى فى وزارة التجارة خلال دورة ١٩٢١، وفى نهاية رئاسته أفرج عن التقرير المكثف للجنته للبحوث على الاتجاهات الاجتماعية. جمع ثلاثين مؤتمراً ولجنة أثناء رئاسته، خاصة بالموضوعات الرئيسية كالتعليم والاسكان والأراضى العامة والإبقاء على البترول وقوة القانون والفاقد. كثير من المؤتمرات كانت جهوداً بحث تعاونية ضخمة. مؤتمر البيت الأبيض للصحة وحماية الأطفال تضمن لوحده ألفين وخمسمائه مندوب وأصدر خمسة وثلاثين مجلداً للبحث.

أعتقد هوفر أن الفردية المستنيرة، الأقل أنانية، والواعية أكثر للأهداف التعاونية بعيدة المدى ربما توقظ من خلال التعليم والإعلان والاقناع. إن المجموعة العمل الاكاديمى كانت أداة أساسية لرؤيته عن النظام الرأسمالى الجارى بسهولة وانسجام— وتصل إلى اتفاق على كيفية حل مشاكل معينة والتحلل من ضغط الجمهور. إن تقاريراللجان سيتم اتخاذها لتحديد شكل الرأى العام وجمع التأثير للسياسات التى ستظهر من التفكير الهادئ النزيه. إن المؤسسات الخيرية الخاصة تدفع المال للمشروعات (وكان هوفر حاد الذكاء فى تنمية المال)، وأن معظم الخبراء أجروا أبحاثهم من خلال معاهد البحث الخاصة والجامعات.

كان هوفر أكثر من متفائل حيال استخدامات الخبرة بدرجة أكبر من كثير من الخبراء. عندما جمع مؤتمره عن البطالة، واجهت الأمة المشاكل المباشرة للإغاثة الطارئة وإيجاد الأعمال (الوظائف)، إلا أن هدف هوفر الحقيقى كان تطور سبل

تفادى التمزق الاقتصادى الحلقى. عندما أنشأ المؤتمر أول لجنة بحث له طالب المكتب الوطنى للبحث الاقتصادى لدراسة كساد ١٩٢١ ولتقييم الاقتراحات المتنوعة لتخفيض البطالة. استكمل المكتب الوطنى للبحث الاقتصادى تقريره خلال الستة شهور المحددة له. إلا أن ويزلى (ويسلى، ميتشيل) وهيئته أقلقتهم السرعة المطلوبة منهم. اشتكى ميتشيل من أن هيئته أوقفت عملها بسبب التاريخ النهائى قد جاء، وليس بسبب استكمال التحقيقات. كان خدره العلمى الداخلى فى جده مع الأحصائية السياسية وفى رأى ميتشيل أن مستويات علم الاجتماع الناشئ الذى قد هدده تأكيد غير حكيم على التوقيت.

إن الأمال فى علم الاجتماع كأداة لصناعة السياسية «المبنية على الحقيقة» بقيت طوال الوقت فى العشرينات. اعتمد هوفر على لجانه لحشد ذكاء الخبراء ونشر نتائج اللجان بأمل أن التعاون التطوعى يمكن الحصول عليه لأن الحكومة لم تشرع الحلول. طالما أن الخبراء يمكنهم إجراء احصائية اعتقد أن الاقتصاد الأمريكى سوف ينظم نفسه وإن مجال النشاط الحكومى لن يتسع.

إنه فى وسط الكساد الكبير فى ١٩٢٧ اقترب من مؤسسات نيويورك بخطط لدراسة الاقتصاد. اللجنة الخاصة بالتغييرات الاقتصادية الأخيرة جمعت مجموعة كبيرة مثل المؤتمر السابق الخاص بالبطالة واعتمد ثانية على التمويل من المؤسسات الخاصة وعمل مجموعات البحث الخاصة. لعب المكتب الوطنى للبحث الاقتصادى دوراً قيادياً مرة أخرى، لكن عشرات الجامعات ساعدت مع الهيئات الحكومية والأعمال وهيئات العمل المحترفة.

أصدرت تقريرها فى أوائل ١٩٢٩، وهللت اللجنة ما ظهر للكل كحقبة من

التقدم فى الإدارة الاقتصادية. رجال الأعمال بدو قادرين على تسهيل التقلبات الاقتصادية الصغيرة الأخرى والموسمية، وكان هناك سبب بسيط للشك فى أن المعرفة الاحصائية والتعاون الذكى بدأ فى إعطاء الأمة سيطرة هائلة على حياتها الاقتصادية. انهارت البورصة الكبيرة فى الخريف، والكساد خفض من التقرير التفاولى إلى تعليق تهكمى حيال الثقة فى العشرينات. إلا أن إيمان هوڤر بعلم الاجتماع لم يهتز.

قام هوڤر كرئيس بتوسيع تقنيات البحث وصياغة السياسة التى استخدمها ككوزير للتجارة، وفى أوآخرى صيف ١٩٢٩ خصص أحد أعضاء هيئته، فرنش ستروثر، لينظم دراسة ضخمة للاتجاهات الوطنية. بدأ الرئيس الفكرة وقابل بصفة خاصة كثيراً من الناس الذى أراد إدراجهم فى القائمة بما فيهم التنفيذيين لمؤسسة روكفيلر الذى طلب منهم تمويل المشروع. أيا كانت التحفظات التى كانت لدى ميتشيل وعلماء الاجتماع الآخرين بشأن مشاركة إحدى لجان هوڤر، ولم يتركوا الفرصة لدفع موقفهم كمستشارى السياسة. رأى هوڤر عمل اللجنة بمثابة «أول تصريح كامل عن الحقيقة الاجتماعية ثم تقديمها على الاطلاق كإرشاد للسياسة العامة»، وتوقع تماماً أن التقرر يحدد شكل سياسات فترة منصبه الثانية. هوڤر وهو متحمس للبحث لم يتوقع أن الحكومة الفيدرالية عليها أن تدفع بالنسبة له. حصل فى النهاية على أكثر من نصف مليون دولار من مؤسسة روكفيلر لدعم دراسته.

كتقدمى من المدرسة القديمة والذى كان ملتزماً التزاماً عميقاً بالتغيير الاجتماعى أكثر مما كان عليه معظم خبرائه، رأى هوڤر للعمل كترياق للزيادات غير المستقرة للسياسات الديمقراطية. ورغم أنه كان مصيباً فى التعبير عن أعتقاده

بأن العلم من الممكن أن يلطف من الانفعالات الشعبية التى لم يحسب حسابها وكانت العمق ومشقات الكساد الكبير، والسياسات المعقدة لبحث علم لاجتماع إن الحرفية الجديدة للبحث الجامعى والاهتمام المتزايد مع التقنية والطريقة فى العشرينيات وضعوا وتداً فكرياً بين كثير من علماء الاجتماع الأكاديميين وهؤلاء مثل هوفر الذى لا يزال يرى العلم بمثابة علاج للسياسات المخربة وأداة نافعة للحكومة. إن علماء الاجتماع الذين جمعوا وقدموا الحقائق للجنة هوفر للأبحاث الخاصة بالاتجاهات الاجتماعية، قاموا بهذا باهتمام أكبر فى المشكلات التجديدية لمجموعة البيانات وبناء النظرية- مما فى تلك الحقائق التى كشفت عن المشاكل الاجتماعى والاقتصادية.

إن تقرير اللجنة ذات الألف وخمسمائة صفحة كان أخبار الصفحات الأولى عند نشره يناير ١٩٣٣. بينما كان العمل الأساسى لتقصى الحقائق قد امتدحه الكثير كان عداء هائل تم توجيهه نحو التقنيين (الفنيين) والمخططين. إن محررى الافتتاحية فى ريتشموند تايمز ريسياتش عن التقرير بالنسبة لهم مرشداً لتجنب ثورة اجتماعية واقتصادية. اعتقدت كليفلاند بلين ديلر «أن التقرير سوف يصحح» الطريق العشوائى «ويعطى»الحقائق للإرشاد العملى الفورى.

أما بالنسبة «لواشنطن بوست»، لم يقترح التقرير شيئاً أقل من الاشتراكية كعلاج للأزمة الاقتصادية، رأى آخرون أيضاً النغمات الأيدولوچية المرغبة فيما وصف بمثابة «أقوال عن التقنية» ممزوجة «بالعقيدة الشيوعية» ...وحدثت مناحات الشتائم... «وكانت أليس فى أرض العجائب» بالنسبة للصحفيين والمحررين الآخرين، أو حتى «عمل ضد المسيح». هى التضمينات المشابهة للتقرير وان

كانت مقيدة الى حد كبير، كان التقرير تتم رؤيته كشامل وتحليل وغير متميز، لكنه ربما لم يكن له تأثير.

كان أدولت أ. بيرل، أستاذ القانون فى جامعة كولمبيا ومؤلف دراسة مؤثرة عن الثروة والقوة التعاونية فى أمريكا، «التعاون الحديث والملكية الخاصة». أصبح بيرل، الذى قاد الحملة الاستشارية لفرانليكن. روزفيلت. فى ربيع ١٩٣٢، شخصية مركزية فيما يسمى بالثقة فى العقول من قبل روزفيلت. لاحظ أن التقرير كان يتسم بـ «عقم النظرية الكمية والمقياس والاحصائى». وصف ما كان يحدث فى المجتمع إلا أنه لم يحاول الاجابة على سؤال ما إذا كان الكساد مستمراً من عدمه. استنتج بيرل أن المجموعة الاقتصادية فشلت فى رسم نتائج البيانات وأن الرغبة فى الموضوعية سارت نحو الإفراط. إن الذين أجروا التقرير لم يستخدموا بحثهم إلى نقطة المخرج من الكساد.

يتطلب التقرير فى الجانب الآخر إلى «بارع [ليحوله إلى] أداة خادمة».

وألمح تعليق برلى على مشروع هوفر للبحث الأكاديمى إلى دور جديد أكثر نشاطاً للخبير، وكان الكساد خطاً فاصلاً لعلماء الاجتماع. إن مؤتمر العشرينات–والافتراضات بشأن إطار صناعة السياسة – أفسحت الطريق للارتباك حيال السياسات التى تؤدى بالبلد إلى مخرج من الكساد، ومخرج للدور العام للخبراء.

لم يستطع الخبراء الاتفاق على التشخيصات بالنسبة للفشل، حتى أولئك الذين قد اشتركوا فى دراسة هوفر للاتجاهات الاجتماعية. ادوارأ يا. هانت، السكرتير التنفيذى للجنة، ظن أن التقرير قد قام بغزو التراجيديا الكاملة للكساد،

واشتكى من أنه كان عليه الخوض فى خمسين صفحة قبل تعريف الكساد. «إذا كان النظام الاقتصادى والاجتماعى صحيحا»، فرع اللجنة تقول ذلك فى أول جملة. وإذا كان غير مستقر فرع اللجنة تقول ذلك... دع اللجنة تدعم مطلبها فى الفقرة الأولى وتقول: أنت المريض هنا وهنا».

إن عدم نفع التقرير كشف مدى اتساع الفجوة القائمة بين المعرفة وتطبيقاتها على السياسة، حقاً فجوة متسعة كلما المشاكل الأقتصادية ساءت. إن النظم الاجتماعية والاقتصادية كانت متأثرة بشئ خطير أكثر من كونه مجرد عدم كفاية وتجمعيات الخبراء من بيانات لم تقدم علاجات واضحة أو إطاراً لمناقشة عما إذا النظام بحاجة إلى الإصلاح أو يُعاد هيكله أساساً. عندما كشفت الانسيابات المنتظمة فى فترات الأزمة، عن ذلك كان من الحتمى الكشف عن تفسيرات الخبراء كمعيبة. إن قيمة معرفتهم موضع تساؤل. وجد الخبراء وقت الأزمة أيضاً الفرص لاختبار بصائر جديدة وفرضيات. ربما يتحرك (المفكرون) لمنتصف المسرح، ويجرس النقاش بين خبراء أشداء. حيث أنه فى كل أزمة تتسع فرص الخدمة العامة عندمل يلجأ القادة السياسيون إلى دوائر أعرض بحثا عن النصيحة، وكانوا معتمدين على تحليلات الخبراء. وبتأيد روزفيلت عام ١٩٣٢، ومع تحفظات عميقة حول «الرجل المؤثر والمحبوب»، قلق وولتر ليبمان من أن «كل شئ تقريباً يعتمد على سمة مستشاريه». وحقاً، وضع الخبراء علامتهم بسرعة على النظام الجديد.

الفصل الرابع

الخبراء الناصحون
الثقة فى العقول

الفصل الرابع

الخبـــراء الناصحون

الثقة فى العقول

غالبا ما فند فرانكلين د. روزفيلت أراء الخبراء الذين نصحوه. كان متناقضاً فكريا واعتنق أفكارا متناقضة، ومؤمنا بفلسفة «حاول أى شئ» التى أحبطت من لهم آراء سياسية محددة وكان يفضل الحديث والجدل عن التقارير والمذكرات ويبلغ عدد الذين لهم حرية الوصول إليه حوالى مائة شخص يمكنهم الدخول إلى مكتبه مما لاشك فيه تسبب فى بعض الإثارة الفكرية التى شعر بها الكثير فى واشنطن. كما لاحظ هـ.ج. ويلز فى سنه ١٩٣٤، كان مركز نشاط للاستقبال والتعبير والنقل والتوافقية والإدراك، التى أعتبرها بالضبط ماينبغى أن تكون عليه الحكومة الحديثة.

كان روزفيلت مسرورا بوضوح فى القيام بمعالجة المستشارين تجاه بعضهما البعض مستخدما نزاعاتهم كوسيلة لعرض وتطوير أفكارسياسية على الرغم من الإنباء على السيطرة على ما هو موضوع خلاف - تقرره القوة السياسية. أظهر بوضوح الولاء الكبير وجهد الناس الذين يستشيرونه وذلك لوفرة سحر شخصيته على هؤلاء الناس. إلا أنه جذب جماعات جديدة من الخبراء والمفكرين إلى واشنطن وشغلهم بطرق جديدة داخل الحكومة، وابتعد بهم دائما عن المقارنة.

ووصف ريكسفورد ج. تاجويل مقابلة مع روزفيلت أثناء المراحل الأولى من

الحملة الانتخابية عام ١٩٣٢ . حيث أنه بدا شابا صغيرا رغم أنه أستاذ اقتصاد يبلغ الأربعين سنة من العمر، قال تاجويل: «لقد خرجت من ذاتى. وكانت مقابلته شيئا يشبه الاتصال بالقدر نفسه. كانت تجربة مثيرة للأعصاب بصورة رهيبة، تأخذ وقتا طويلا لإدراكها واستيعابها. أصبح تاجويل مع أرولف أ. بيرل وريموند مولى أعضاء فى مؤسسة العقول.. وهى مجموعة تم تأسيسها عندما أدرك صمويل روزنمان مع السياسى القديم لويس هاو الحاجة إلى المساعدة الفكرية لأجل الحملة (كان صمويل محاميا وقاضيا ألمعيا يقدم المشورة إلى روزفيلت عندما كان محافظاً نيويورك) .

طلب موزنمان من مولى أن يتولى تدريب المرشح حيال القضايا، وكان مولى فى منتصف الاربعينيات أخصائياً فى القانون الجنائى بجامعة كولومبيا وخدم فى لجنة الدولة بنيويورك الخاصة بادارة العدل. تم جُذب مولى إلى السياسة كتابع لهنرى چورج والعمدة طوم چونسون، واعتقدا أنه يمكن أن ينتهج طريق ويلسون من الأكاديمية إلى السياسة. أصبح مديرا لمؤسسة كليفلاند بعد التدريس فى أوهايو، ثم تحرك بعد فترة إلى كولومبيا.

أحضر مولى معه زملاء له من كولومبيا تاجويل خبير فى السياسة الزراعية وبيرل أخصائى فى القانون والمال. تحول روزينمان إلى هؤلاء الأساتذة كملجأ أخير بعد ما وصل إلى نتيجة مؤداها «أن جماعة رجال الأعمال والقادة الوطنيين الآخرين لم يأتوا بمقترحات واعدة للتعامل مع الكساد» وأن الاساتذة لايخشون ارتياد سبل جديدة..

وتجمعت نواة مجموعة العقول خلال الشهور الأولى من الحملة، وامتلأت بسرعة بمجموعة من المستشارين السياسيين ذى الخبرة.

يجد الناس الذين لديهم أفكار عن السياسات متنفساً بصفة عامة فى الفترات الأولى من الحملة: فمثلا أرثر لافر وبرز فى حملة ريجان ١٩٨٠، حتى أن وودرو ويلسون ساعد أثناء حملته. أن المرشحين عادة مثل تلاميذ متلهفين على الامتحانات النهائية. يجب عليهم تطوير المقترحات القوية للسياسات فى مجالات ربما لم يفكروا فيها، وأعطى المستشارون أثناء الحملة ماتنطوى عليه الأفكار ولم يكن هؤلاء بحاجة إلى تقييم المصالح البيروقراطية أو التنبؤات الفورية للتسوية التشريعية.

قدمت الأزمة الاقتصادية فى أوائل الثلاثينات فرصة فريدة للخبراء لتقديم الحلول. ولمست مناقشات روزفيلت فى ربيع وصيف ١٩٣٢ مع مستشاريه الأكاديميين الكثير من البرامج التى بتناها فى المائة يوم الأولى لإدارته. كانت هناك منافسة هائلة لكسب أذن المرشح مع مولى الذى يتولى حراسة المدخل إليه. إن الاقتراحات للرد على الكساد - برنامج الإغاثة، مشروعات الأشغال العامة، الضرائب الفردية العالية والمشتركة، وتنظيم المنافع العامة، والبنوك، تأمينات الصناعة- كانت مفسرة بإسهاب من قبل الأساتذة. يؤكد لازال تاجويل على كل الأفكار الهامة التى قد تم مناقشتها بصورة مطولة أثناء الحملة. المستشار المحترف، حقيقة، رأى دوره بمثابة بيجماليون، تحويل «الهاوى المطلع جيدا»، الذى فكر فى السياسة بطرق «مبسطة جدا»، إلى مرشح هائل» للمنافسه الكاملة «فى القضايا. كان مولى مسروراً من تأثير الخبراء على تفكير الرئيس، ومقتنعا أن الإطار العام للإغاثة

وبرامج العلاج لعام ١٩٣٣، كذلك بالنسبة للتشريع الأخير بما فى ذلك قانون الضمان الاجتماعى لعام ١٩٣٥ وقانون مستويات العمل لعام ١٩٣٧، يتم الاستشارة فى دورات التخطيط فى مبنى المحافظ خلال الفترة الانتقالية.

كان روزفيلت تلميذا غريبا للأساتذة، وعندما وصلت حملة ١٩٣٢ ذروتها، رأى تاجويل بعض مظاهر الاستشارة فى الحملة. لم يكن روزفيلت مهتما بالأفكار التجريدية الفكرية وبدى أنه يمقت إدخال الاقتصاد فى نظريات. تذكر تاجويل أن المستشارين كانوا قلقين حيال تضاربات سياسة روزفيلت رغم أفضل جهود خبرائه. وعد المرشح فى أواخر الحملة بنسبة ٢٥ بالمائة تخفيض فى النفقات الحكومية بينما بقى ملتزما ببرنامج التخفيف المكلف بالنسبة للبطالة. «كان هذا بمثابة التعارض الممكن». لم تكن المرة الأخيرة التى صدم فيها روزفيلت الحساسيات الأكاديمية، وأنبأت بالطريقة التى يستخدم بها نصيحتهم، ولم يأخذ بإرشاد مستشاريه مثل ما يأخذه بغرائزه السياسية. عندما قدم خيارين مختلفين جوهريين ولم يختار روزفيلت بينهما وأصدر روزفيلت إليه ببساطة تعليمات بأن يمزج الخيارين معاً.

وكتب مولى أن روزفيلت «يجب إثارة الأفكار غير التقليدية». بدى أنه كان مشدودا بصفة خاصة إلى تاجويل الذى كان خبيرا فى تفسير القضايا الاقتصادية للرئيس خاصة الأفكار المعقدة بشأن السياسة الزراعية. إن «نطاق اهتمام تاجويل أعطى نوعا من الكوكتيل الفكرى». وعلق روزفيلت بنفسه ببلاغة على مستشارية وأبدى ملحوظة إلى برلى أنه «ليس لديه عقول ثقه وإنما بالاحرى هى الثقة فى العقول».

عمرت مجموعة الخبراء الثقة قليلاء لكن المصطلح لازال عالقا كرمز على استقبال روزفيلت للأفكار الجديدة. كان فى ذلك شئ عن الرئيس وإعجابة غير العادى بالمعالجات السياسية والاكاديميين والمفكرين الجادين. ويتضمن المصطلح أيضاً الموقف العام المتشكك تجاه الأساتذه، وبمثابة «ثقة» مع إمكانية حشد الأفكار، والسيطرة على الرئيس كذلك. حقيقة، مولى وهو أول عضو يكتب عن دوره كعضو فى جماعة الثقة، فعل الكثير ليرسم صورة لروزفيلت كمخلوق مثل مستشارية.

إن ما أحس به روزفيلت عام ١٩٣٢ كان رغبة وطنية للأفكار الجديدة، غير مبالى باستمراريتها، وإنما بنجاحها فقط. وكما قال فى خطابه الشهير فى جامعة أوجليثورب فى أطلنطا: «إن البلد يحتاج، وإن لم أخطئ فهذا مزاجها ويريد تجربة جريئة وصارمة، واذا فشلت، يتم الاعتراف بهذا صراحة ومحاولة أخرى. لكن حاول تجربة شئ». إنه بالضرورة وصل إلى الخبراء لأجل شئ يتم تجربته. لكن الدافع التجريبى لروزفيلت لديه القليل مع العلم، وكل شئ متصل بمقتضيات التعرف فى لحظة الأزمة الوطنية التى لم تحدث من قبل. كان التناقض مع هوفر واضحا. كان هوفر ملتزما التزاما عمقيا بالطرق العلمية لتقصى الحقيقة والتصميم على أنه لم يستطع التصرف حتى يكون الدليل فى يده. لم يختبر روزفيلت الطرقولكنه يجاهد إلى النتائج.

إن ميل روزفيلت للتصرف كان واضحا مباشرة لجمهور واشنطن وكان له تأثير عميق حتى على أولئك الذين خارج دائرته المباشرة. «عشت فى عالم ظهر بأنه غير حكومى، يتم فيه ضعف معنويات الناس الذين كان لديهم شعور بأنه ما من

أحد هناك يستطيعون الرجوع إليه»، هذا ما ذكره ميلتون كاتز، الذى كان آنذاك محاميا فى مؤسسة تمويل التعمير ثم بعد ذلك فى كلية جامعة هارفارد. قال عند مجئ روزفيلت «إن التغيير كان» حقيقة مجسدة.

اعتقد فى الحقيقة فيلكى فرانكفورتر أن أهم الإنجازات الأولى لإدارة روزفيلت كان «إثارة خيال الشباب للمغامرة، والرضاء المستمر الذى ينتج من الخدمة العامة. إن من بين طلاب فرانكفورتر الملهمين فى هارفارد: بنيامين كوهين وطوماس كوركوران اللذان شرعا الضمانات المنظمة، والبورصة وإنشاء شركات.

ودعى بصوت مرتفع إلى «العمل والعمل الآن» و «التجربة الجريئة الصامدة» بالنسبة للخبراء. لكنه من الأمر المضلل هو النظر إلى العقول أو طلاب فرانكفورتر ورؤية الخبراء فى الثلاثينات كمنظمى الأفكار أو مستشارى الرئيس المجربين كان عدد منهم فى الحقيقة مشاركين سياسيين يأتون بالاستراتيجيات السياسية والبرامج وكتابة الخطب. وكان من بين الآلاف من الخبراء الذين أتوا إلى واشنطن فى الثلاثينيات، من جاءوا كإداريين للبرامج أكثر من كونهم مطورين للسياسات المبتكره كان هناك فى ١٩٣٣ شئ غير مضمون بشأن دور الخبراء، لا أحد يعرف أين يتم وضعهم.

دكاترة الاتفاق الجديد

رغم كيرا من الخبراء خدموا روزفيلت أثناء الحملة، لم يكن واضحا عما إذا كان لديه أى منفعة بعد الانتخاب من عدمه. حتى أن أقرب مستشارى حملته لم يعرفوا أين سيكون موقعهم. تطلع لويس هاو وتوقع أنهم سينهون دورتهم السياسية

ويعودون إلى جامعاتهم بعد عملية الانتقال. أخبر ريموند مولى روزفيلت فى أكثر من مناسبة أنه لايريد وظيفة فى الإدارة. قائلا إنه يفضل حياة الجامعة. عاد أدولف أبيرل إلى نيويورك حتى إنه لم يجد وقتا للمساعدة فى التشريع أثناء المائة يوم ثم نال بعد ذلك مناصب سياسية أخرى. تقلد تاجويل منصب مساعد وزير الزراعة واستمر أربع سنوات صعبة فى تلك الوزارة. إن «ثقة العقول» بالنسبة لروزفيلت باختصار كانت رمزية تماما- رمزية فقط- للتغييرات التى أعادت شكل الدور العام لخبير السياسية.

كان سبب واحد لحل ثقة العقول وبساطة فى عام ١٩٣٣ أنه لم تكن هناك أماكن واضحة بالنسبة لهم ليخدموا فيها. لم يكن موجودا شكل رسمى للمستشار داخل البيت الأبيض ولم يوجد جهاز إدارى ليساعد الرئيس. حقا، قد تسبب هربرت هوفر فى إحساس صغير بازدواجية هيئته الإدارية من اثنين إلى أربعة، مستخدما اثنين من المساعدين العسكريين وأربعين من من التايبست والكتبةتقلد روزفيلت منصبه بسلطة تعيين مساعد إدارى وثلاثة سكرتاريين. كانت المناصب محفوظة للاحتياجات اليومية للبيت الأبيض وليس لتخطيط السياسات.

كان لدى روزفيلت الاختيار القليل إلا أنه وجد مناصبا لخبرائه فى الوزارات. مولى مع أنه مستشاره السياسى الوثيق ولم يجعله مساعدا إداريا خشية إغضاب هال قبل مولى فى النهاية مركزا كمساعد وزير الخارجية مع الفهم الواضح أنه يعمل مباشرة مع الرئيس فى تطوير السياسات. استمر مولى سته أشهر فقط فى العمل كان خلالها شخصية مرقوقه فى كل اقتراح تشريعى تقريبا. كان «رجل لجنة الاستقبال الوحيد» تمر خلاله كل الأفكار السياسية، وفقا لمقال نيوزويك. عمل كضابط

اتصال مع الكونجرس ورجال سن التشريعات المجندين الذين أعدوا برنامج الإغاثه والعلاج.

إن خدمته كمساعد وزير الخارجية وكمساعد فى البيت الأبيض سرعان ما حطمت آمال مولى. وكانت نزاعات السياسة الداخلية والمذكورة فى المؤتمر الاقتصادى بلندى مميتة سياسيا لأول مستشارى الرئيس. وعندما كان على الرئيس أن يختار بين وزير خارجيته البارز كورديل هال أو الاستاذ المعين مساعداله، وقف الرئيس بجانب هال. وعرف مولى المفكر الكبير أنه بدون أساس سياسى وأنه أستهلك. وعندما أتيحت الفرصة تحرك ليصدر مجلة إخبارية، «توداى». أصبح أحد النقاد اللاذعين فى نيوديل.

وتحرك معهد بروكنجز إلى مبنى أضخم فى ميدان جاكسون وكان هارولد ج.بولتون رئيس بروكنجز متحمسا للمساعدة فى الإدارة القادمة. تطوع بروكنجز بخدماته فى الفترة الانتقالية. كان لدى العرض فرصة قليلة لان فريدريك ويلانو رئيس مجلس بروكنجز، وشخصية مرموقة فى المدينة وفى دوائر التخطيط الإقليمية، كان عم روزفيلت أيضاً. كان روزفيلت مهتما بالأمور الإدارية والخزانة، وكان بروكنجز المكان المنطقى لرئيس جديد قد وعد ببرنامج اقتصاد حكومى أثناء الحملة وذلك لأخذ النصيحة منه. تم إدراج هيئة بروكنجز أيضاً لتقديم تشريع للعلاج ولو أنهم اختلفوا مع الإدارة بشأن شروط السعر فى نص قانون العلاج الصناعى الوطنى الذى تمت الموافقة عليه فى النهاية ومن ثم صارت الهيئة من أكثر المراكز المعارضة لهيئة نيوديل.

كان طلب الباحثين واسعى المعرفة، أثناء الاندفاع التشريعى لعام ١٩٣٣، مهماً وكان أعضاء هيئة مؤسسة راسل ساج والمكتب الوطنى للبحث الاقتصادى مفتونين بواشنطن للخدمة فى هيئات الطوارئ، حيث ساعدوا فى إجراءات جمع البيانات والتقاط برامج جديدة. ساعد اقتصاديون من المكتب الوطنى للبحث الاقتصادى فى القيام بإحصاءات اقتصادية لوزارة التجارة بقيادة سيمون كوزنيتس فى إقامة نظام فيدرالى لمحاسبة الدخل الوطنى. درس باحثون من راسل ساج برامج إدارة الغوث الفيدرالى الطارئ وفحصوا تقدم العمل الإدارة العلاج الوطنى ثم مجلس إدارة علاقات العمل الوطنى.

رغم أنه كان من الصعب الحصول على مناصب رسمية لكبار مفكرى الرئيس سرعان ما كان هناك تشريع جديد ابتكر آلاف الوظائف لعلماء الاجتماع. وهى تختلف عن المناصب التى شغلها أسلافهم فى بيروقراطية زمن الحرب، وإن الكثير من الذين جاءوا إلى واشنطن فى الثلاثينات رغبوا فى البقاء. إن لجنة الخدمة المدنية ضمت سبعة آلاف وثمانمائة عالم اجتماع فى عام ١٩٣٨ يعملون فى حكومة فيدرالية، وأكثر من خمسة آلاف منهم اقتصاديون. كانت هناك إشارة ورضاء فى انضمام محترفين إلى العمل فى الهيئات الفيدرالية، بداية من (إدارة التعديل الزراعى إلى إدارة تقدم الأعمال (إدارة تطوير الأعمال). رفع الطموح بالشباب الموهوب إلى وول ستريت فى العشرينات، ولكن الأمر أخذهم إلى واشنطن فى الثلاثينات وحيث أن البرامج الفيدرالية اتسعت تم توظيف الخبراء فى جمع البيانات والتقاط البرامج الإدارية. الاهتمام بالبحث سواء فى صحته أو كأداة للتخطيط تنوع من وكالة لأخرى. إن إدارة الضمان الاجتماعى كانت واحدة من

الأماكن الجديدة حيث يمكن العثور على اقتصاديين وإحصائيين وعلماء الديموغرافيا (دراسة الإحصاء). كانت الهيئة هناك قادرة على عمل البحث الذى لاتستطيع الوكالات الخاصة القيام به، يجمعون البيانات الاجتماعية والاقتصادية على نطاق كبير، وتحليل البرامج، والتطلع إلى الاحتياجات بعيدة المدى للكبار والأطفال ومكتب النساء تتطلب دفعة جديدة.

خدم معظم الخبراء فى البيروقراطية لكن الكثيرين كانوا معروفين بصياغة السياسات. عمل خبراء بالقرب جدا من عملية السياسة فى عهد روزفيلت أكثر مما كان ممكنا فى وقت هوفر كان يحتفظ هوفر بخبرائه بعيدين عن صنع القرار، بإقامة العديد من اللجان والمؤتمرات التى من خلالها يتسنى لهم إسداء النصيحة. جذب روزفيلت الخبراء المرموين مباشرة إلى الحكومة وعملياتها السياسية.

كانت الأدوار أحيانا خطيرة. ربما يتورط الخبراء فى خلافات سياسية. إن تاجويل كمساعد وزير الزراعة ثم وكيل ومدير إدارة التوطن أعطاه ذلك فرصا للعمل فى إعادة التشريع بالنسبه للمزراع وحفظ التربة والتشريع بالنسبة للغذاء والدواء ويدير برنامج فى توطين خمسين ألف عائلة فقيرة فى أراضى مملوكة للدولة، وكان مشهورا بقانون ١٩٣٣ وهو قانون الغذاء والدواء الذى وضع مستويات صارمة بالنسبة لتصنيف الدواء والإعلان عنه. ووصفت الصحافة بأن ذلك هو قانون تاجويل. شجبت صحف هيرست عام ١٩٣٦ «بلشفيات تاجويل» حول الرئيس، وصورت صحيفة ساترداى إيفينج بوست تاجويل بمثابة المحرك الرئيسى لما وصف بأنه «الكراهية الطبعية ومعاداة سياسات الأعمال». اضطلع الخبير الحديث بدور آخر، كان يقوم به غالبا المستشارون فى الأوقات الأولى، وهو إبعاد

(انحراف) النقد عن القادة السياسيين.

سرعان ما أثر وجود الخبراء في الإطار الفكرى للتروى حيال السياسة. خطوط الخلاف أعقبت الخلافات الأكاديمية في الخلفية الحرفية للمستشارين وتدريبهم. كان هناك الكثير من تلك الشقاقات، لكنه لم يعرف جيدا الذى بين المخططين الاقتصاديين الذى أبدوا ارتياحا بدرجة ما من التركيز التعاونى، وأولئك الذين الذين خشوا من «لعنة الضخامة» وسعوا إلى الحفاظ على مضاربات البورصة. كان تاجويل، الاقتصادى الذى درس مع سيمون باتن وسكوت نيرنج في جامعة بنسيلفانيا وتأثر جدا بأعمال ثورشتاين، أكثر مؤيد للتخطيط. وشارك بيرل، أستاذ القانون كثيرا من أفكار تاجويل. وكان بينامين كوهين، محامى فيلكى فرانكفورتر، وطوماس كوركوران وچيمس لانديس وديفيد ليلينثال وماكس لوينثال وتشارلز ويزانسكى من بين الآخرين في معسكر آخر حيث كانوا حذرين بشأن التخطيط ومتدرجين في عملهم بالإجراءات السياسية وأكثر تناغما في التفاصيل البنيوية.

تحولت النشاطية الفيدرالية في نهاية الثلاثينات إلى الساحة الشعبية الأكثر رحابة لأجل مناقشات السياسات. التركيز الوطنى على المناقشة تحرك من الولايات والمحليات إلى واشنطن. كان الصحفى چون تشامبرلين من بين أول من وصف التحول في أواخر الثلاثينات، ولقب الحكومة الفيدرالية «بالدولة الوسيطة» التى كانت مهمتها مراقبة الخلاف بين المجموعات المنظمة وهى تبذل جهودها من أجل الثروة أو ميزة تنافسية. وقد حولت هيئات اجتماعية وخاصة انتباهها إلى واشنطن. ومع أن الفرع التنفيذى قد جمع مصادر فكرية هائلة (وجذب الكثير إلى الخدمة الحكومية في نهاية الحرب العالمية الثانية)، بدأ اهتمام المجموعات

المنظمة فى إعداد كوادر باحثيهم ومحلليهم وخبراء العلاقات العامة.

إن تلك المجموعت التى فشلت فى إدراج خبراء لعمل كاقتصاديين حكوميين وكمحامين، لم تتقدم سوى القليل فى واشنطن. إن الجمعية الوطنية لأصحاب الأعمال والغرفة التجارية الأمريكية على سبيل المثال كانت متباطئة فى إضافة اقتصاديين إلى هيئتهم فى واشنطن مما جعلها تنأى إلى هامشيات المناقشة فى منتصف الثلاثينات. واستقال إدوارد أ.ڤيلين أحد مؤسسى الغرفة التجارية الأمريكية بسبب فشلها فى تحديث بحثها وجهازها الاستشارى.

وتنبأ ج.هـ. ويلتس رئيس قسم بمؤسسة روكفلر، وهو علم الاجتماع، بمشكلات مثل «الجماعة» أصبحت إطار النشاط الفكرى. المفكرون الذين تم جذبهم إلى واشنطن ضحوا باستقلالم وتحالفوا مع الساسة المتحزبين (سواء مؤيدين أو معارضين لبرامج نيوديل). كانوا مضطرين كمؤيدين ألا يفكروا فى مصطلحات: يخضع للإختبار، فرضيات قابلة للتعديل، ولكن فى مصطلحات مناقشات السياسة مع النتائج السياسية. شجب ويليتس تحزبية مفكرى واشنطن وعملهم كدعائيين و «عماهم تجاه الحقائق الغياضة».

وفى هذه البيئة من المستحيل التأكيد على أن الخبير كان محايد من الناحية السياسية فى عملية صنع السياسية أو مراجعة البحث «كتقييم حر» للنهوض بالسياسات وإيضاح الطريق تجاه تعريف موضوعى للإهتمام العام. حتى أن معاهد البحث الخاصة والمستقلة، التى حاولت تقديم مساعدة إدارية للوكالات (الهيئات) الڤيدرالية الجديدة، وجدت نفسها متورطة فى سياسات بيروقراطية، الباحثون فى

راسل ساج أصبحوا ناقدين لسياسات الإغاثه الفيدرالية، والاقتصاديون فى بروكنجز تطاولوا على برنامج العلاج. بينما كسب الخبراء أماكن سياسية وإدارية لأنفسهم لكنهم مثلوا ذلك على حساب ادعائهم بأنهم ممارسون علميون وسياسيون محايدون.

أزمة ثقة:

فاز الخبراء، من قبيل السخرية، بمكانهم فى وقت كانت الثقة العامة فى عملهم تتهاوى. كان هناك يأس عميق بين أولئك الذين شاركوا فى معظم الأشياء خلال الفترة ١٩١٠ و ١٩٢٠ لإقامة مشروع بحث علم الاجتماع. وأعلن إدموند إ.داى فى ١٩٣١، مدير قسم علم الاجتماع بمؤسسة روكفلر، عن تحرره المتزايد من الوهم: «إننا لانعرف بطريقة كافية التعامل بحكمة مع القوى المدمرة المخربة فى عالمنا نحن. إننا بالضرورة غير مستعدين. ما من موقف لهذا الجيل أوضح تماما إفتقارنا إلى ذكاءاجتماعى جوهرى».

استنتج داى أن الإيمان بالعلم كان بالضبط ما هو ناقص. «يجب أن يكون هناك إيمان بوجود طريقة فعالة لكل غاية اجتماعية، وأن الطريق ضرورى لتلك الغاية». من المؤكد أن إيمانه براجماتى، يثق فى الطريقة أكثر من أن ينشد الغايات.

وهذه كانت الطريقة التى أقلقت كثيرا من هؤلاء فى المؤسسات الخيرية وهيئات البحث. أمناء وهيئات المؤسسات تقابلوا فى مؤتمرات مقلقة خلال الثلاثينات يناقشون ما الأفضل للاستجابة للكساد ويتعجبون مما أتت به عشرات

الملايين من الدولارات فى النفقات على البحث خلال العشرينات. إن من بين المؤسسات الضخمة التى ساندت مثل ذلك البحث، كارينج وروكفلر بصفة أساسية، كانت متلهفة مباشرة على التحرك بعيدا عن البحث إلى التجربة بصورة حرة مع المعرفة التى فى حوزتهم بالفعل. بدا الأمناء أن يجدوا الطاقة التى انبعثت من واشنطن هى معدية: وبدقه حقيقة معاناة الإنسان بديهية، تدعو إلى الدراسات فى وقت كهذا كانت مجرد تبرير معطل وغير محمول بها. إن أعضاء مجلس مؤسسة كارنيجى استمر فى خفض التمويل للبحث الاقتصادى.

وأحرجهم اشتراك المكتب الوطنى للبحث الاقتصادى فى لجنة هوڤر لبحث الاتجاهات الاقتصادية، ونوهوا إلى أن المكتب خضع إلى حد ما للضغوط السياسية وفشل فى التنبوء بالكساد. إن أمناء مؤسسة روكفلر مع نفاذ صبرهم مع موهبتهم أقاموا لجنة للتعامل مع «المشاكل الخاصة» للكساد بأمل تحويل عمل المؤسسة من البحث الأساسى إلى التطبيقات التجريبية. وكانت منحة راسل ساچ تآكلت مع البورصة. (الميزانية السنوية انخفضت من سبعمائة ألف دولار إلى خمسمائة ألف دولار)، كانت مقسمة بين الاستمرار للبحث واستخدام مصادرها للتخفيف من الصعوبات الاقتصادية.

كان الشعور بالفشل الفكرى ملموسا. برنامج البحث العلمى، فى راسل ساچ، أفسح الطريق للمساعدة العملية– اسداء النصيحة للمدن والولايات ووكالات الإغاثه الخاصة، وفحص البرامج الفيدرالية الجديدة ودعم النشاطات التقليدية التى تساعد نفسها. شجعت المؤسسة مثل تلك المشروعات مثل وجود الحدائق وعمل الترتيبات للمقايضة. حاولت أن تفهم الديناميكيات الاقتصادية للكساد والتغيير

الأساسى للدور الفيدرالى، وهى قد تأسست فى حقبة عندما كانت الهيئات والولايات والمحليات هى بؤرة السياسات.

وجد بروكنجز والمكتب الوطنى للبحث الاقتصادى تحت ضغوط مالية شديدة فى الثلاثينات انخفضت ميزانية المكتب الوطنى للبحث الاقتصادى بنسبة ستين بالمائة فى خمس سنوات، إلى حوالى مائة ألف دولار. تحرك بعض هيئته إلى وزارة التجارة، بينما ويسلى سى. ميتشيل كتب إلى رؤساء مؤسسته: «عندما انتهى الكساد الحالى، نتوقع استكمال فحص مكثف للسمات الغربية لحلقة الأعمال التى بدأت فى يناير ١٩٢٨. تحول المكتب إلى المزيد من الأسئلة الأكاديمية عن هيكل سوق العمل (فى وقت حسن بحثهم إجراءات الحقبة بالنسبة للبطالة)، والعلاقة بين التكنولوجيا والبطالة (التى من خلالها كان يأمل ميتشيل فى أن يبدو بعض سوء الفهم الشعبى بأن التكنولوجيا تسببت فى الكساد). استمرت المكتب الوطنى أن يتحرك من أعمال الاستشارة حول السياسات وينخرط فى معهد نسق البحث الأكاديمى التعاونى. لم يكن متيشل فى النهاية متشائما حيال منافع البحث على المدى الطويل حيث أنه كان على وشك الاستبدال السياسى لنتائجة.

إنه فى مؤسسة بروكنجز، منح طويلة الأجل من مؤسسة كارينجى ولورا سبيلمان التذكارية لروكفلر قد انتهت صلاحيتها، ومنحة روبرت بروكنجز إجماليها مليون دولار- كل ذلك انتهى فى عام ١٩٣٢. تعهدت مؤسسة روكفلر باثنيين مليون دولار من مصادر أخرى إلا أن ذلك انهار حيث لم يكن يتسنى تدبير المبلغ مما يدل على الأوقات الصعبة بين الأثرياء وأزمة الثقة فى علم الاجتماع. إن

الميزانية السنوية لبروكنجز التى تقدر بثلاثمائة ألف دولار سرعان ما انكمشت، واضطرت المؤسسة عمل عقد للقيام بالبحث للهيئات الحكومية وإبداء الاستشارات مع غرفة التجارة الأمريكية واتحاد العمال الأمريكى. وقامت المؤسسة أيضاً بإجراء بحوث بشأن نظام النقل فى الأمة لحساب اللجنة الوطنية للنقل وقد تم تمويلها بدرجة كبيرة عن طريق المؤسسات المالية التى قامت بالاستثمار الكثيف فى السكك الحديدية. وإنه بمساندة مؤسسة فولك فى بيتسبورج بدأت بروكنجز مشروع البحث الهام فى الثلاثينات- سلسلة استكشافية «للقدرات الانتاجية» للاقتصاد الأمريكى ثم تناولت قضايا بالكساد.

بينما سبب الكساد المعاناة والشك فى إقامة مؤسسات للبحث فإن بيئة السياسة التى تغيرت فى الثلاثينات قدمت فرصاً بالنسبة لنوع مختلف لهيئة البحث- صندوق القرن العشرين. تم تعديل الصندوق وفقا لصناعة السياسة فى واشنطن وبسرعة أكبر مما فعله الآخرون. إدوارد أ. فايلين، مؤسس الصندوق كان من بوسطون وكان تقدميا. كما كان مؤسس صندوق النية الحسنة ومعهد الإدارة الدولية والمحرك الأساس وراء غرفة التجارة الأمريكية والاتحادات الائتمانية والتعاونيات، وقد خصص فايلين نسبة من ثروته عام ١٩١١ لإقامة هيئة بحث مهتمة «بتعاوينات العمال» وتم تسميتها الهيئة التعاونية. أعيد تسمية المنظمة بصندوق القرن العشرين لأنها وسعت مجالها ١٩١٩. كان فايلين أحد مؤيدى فرانكلين د. روزفيلت. «لم يكن الرئيس متأكدا من نيوديل»، كتب لينكولين ستيفس. تم تعديل حساسيات فايلين وفقا لاحتياجات المستهلكين. ابتكر إدارة المخازن، حيث انخفضت الأسعار كل أسبوع تجاه البضائع غير المباعة حتى أن

الأحذية والقمصان والفساتين تم إعطائها للهيئات الخيرية المحلية. بينما قلق أصحاب الأعمال ومهندس الصناعة من تكاليف الإنتاج، ظل ڤايلين مهتما بالمستهلكين وتوزيع البضائع. وكان متعاطفا تجاه العمال أكثر مما كان رجال الأعمال الآخرين.

اعتقد فايلين أن الكساد كان جزءا من ثورة صناعية، ثانية، جلبها تطبيق تقنيات الإدارة العلمية على هيئة الأعمال مثل الثورة الصناعية الأولى التى أت بافراطها والمعاناة. الثورة الآن لا تهددها أخطار «معينة»، حيث كان من واجب «رجال الأعمال المسئولين» التعرف عليها والقيام بالحل. وطبقاً لفايلين فإن مهمة البحث الاجتماعى– خاصة لدى صندوق القرن العشرين الذى ترأسه حتى وفاته عام ١٩٣٧– هى التوقع بمشاكل هذه الثورة الصناعية الجديدة لكى يتجنب المجتمع نجدد «الإثارة الراديكالية» التى كانت «مكلفة» و «عميقة». بدا علم الاجتماع أنه يعطى توقعاً بالنزاع الاجتماعى الخفيف. لكن البحث الأكاديمى البحث لم يكن هو هدف فايلين عندما أعطى منحة صغيرة للهيئة واستمر فى دعمها بالعطايا التى تصل إلى مائة ألف دولار سنوياً. أراد فايلين البحث الذى سيؤدى إلى «عمل ذكى ومؤثر».

أعتقد أن المعرفة المستخدمة يتم اكتسابها من خلال اتحاد البحث المعملى والتجربة العملية. ولاحظ ڤايلين أن تشخيص الأعمال هو تحدى غريب، ويتم فحص العمل التخمينى والرأى الشخصى عن طريق بحث غير متصل. أثار النموذج القديم عام ١٩٣٠ للبحث الطبى الذى ألهم المحسنين الأوائل ولازال يحدد آراء ڤايلين فى السبعين من عمره. طالب الصندوق بقيادة «حركة فعلية كبيرة فى الاستشفاء

الاجتماعى العلمى» التى ستشخص وتعالج الأمراض المختلفة «للنظام الاجتماعى». صندوق ڤايلين حول انتباهه تجاه فحص التوصيات بالنسبة للسياسة العامة خاصة تلك التى تحت الدراسة على المستوى الڤيدرالى. إختار ڤايلين الصحفى إيفانز كلارك ليترأس المشروع، واستمر الصحفيون فى توجيه الصندوق سبعين عاماً.

أراد الصندوق معظم دراساته لأجل اقتراح مسار العمل السياسى- حتى أن الباحث الأساسى للصندوق، چيه. فريدريك ديوهيرست، كان اقتصادياً محترماً. إن الجملة «ليس بحث فقط وإنما الخطوات التالية للأمام» استمرت أن تتردد فى مجلس وهيئة الاجتماعات للعلاقات الغربية مع الدارسيين الحذرين الذين هم مترددون فى اقتراح الحلول لصناع السياسة. إنه خلافاً لمؤسسة راسل ساچ كان الصندوق غير واقع فى شبكة أعمال للهيئات الخاصة. وتناقضاً مع بروكنجز، فلم يكن حذراً من التدخل الفيدرالى فى الحياة الاقتصادية.

كان الصندوق فى الثلاثينات متابعاً للجدول التشريعى لنيوديل، وفاحصاً للتشريع الخاص بالبورصة وضمانات الصناعة وبرامج الضمان الاجتماعى والعلاقات العمالية. كان منهجه هو تجميع لجان كبيرة من العلماء البارزين ورجال الأعمال والمسئولين العموميين للاشراف على فرق الباحثين والكتاب الذين أنتجوا خلاصات وافية من آراء الخبرآء تجاه القضايا السياسية أكثر من البحث الأصلى. يتم عادة نقل التوصيات إلى الرئيس ومسئول فرع التنفيذ، وأحياناً يتم إمداد أعضاء الكونجرس بالمعلومات. بينما أن النسيج العرضى الرابط للبحث بالتحليل، وسياسة المقترحات بالعمل التشريعى هو أمر معقد حيث أن المناقشات فى الصندوق

ساعدت على ظهور اتفاق على الأهداف العامة والطرق أنه فى دراساته للبورصة، والعلاقات العمالية، ومشاكل الكبار، والصحة وهيكل الدين الداخلى للولايات المتحدة – خدم الصندوق كوسيط للأفكار وقدم صيغة للمقترحات وعمل كأداة لإقامة إحصاء ممتاز للسياسة.

أصبح فايلين غير صبور ومتشككاً من أن كتب الصندوق هى مجرد «توثيق» بعيدة عن النشاطية التى كانت دائماً جزءا من حياته، كان الصندوق فى نيويورك وكان فايلين فى بوسطون، وانتقل العمل من هيئات الولاية والمدينة ومجموعات الإصلاح الخاصة وهيئات البحث عبر البلاد إلى واشنطن ووكالاتها التنفيذية. هناك مؤسسة خاصة وجدت من الصعب الاستمرار مع صناعة السياسة الفيدرالية، حتى أن أحد أعضائها آمن بالعمل الفيدرالى. إن الخبير الذى من خارجها لم يعد يعمل كطبيب يتم استدعاؤه للتشخيص والعلاج، ولا خبير الكفاية من الخارج يمكن أن يقترح إصلاحات إدارية يمكن لها أن توحد الهيئات لتعمل بسهولة أكبر. إن النظام الجديد فى واشنطن يطلب أن يدرك الخبراء دورهم بطريقة جديدة.

التعديل والتخطيط :

غمرت لغة التجربة علم الاجتماع والسياسات فى الثلاثينيات ولو أن الخبراء والساسة الذين وصلوا إلى واشنطن أثناء فترة الكساد كانوا علماء تجريبين. ولم تظهر التجربة الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية بضوابط وفرضيات قابلة للاختبار حتى أواخر الستينات. إن لغة التجربة فى الثلاثينيات أثارت صور قديمة للأمة كتجربة مستمرة داخل الحكومة ذاتها. عندما لم تقدم المعرفة النظرية للمفكرين

والتجربة العملية للساسة خطوطاً إرشادية معينة للسياسة فإن لغة التجربة سمحت لصناع السياسة بالتصرف السريع والمتقلب لا يعوقه ثقل الماضى. إن لغة التجربة والمحاولة تعيد الطمأنينة عندما بدا نجاح أى سياسة غير مؤكدة.

بينما كان الخبراء العاملون فى إدارة الضمان الاجتماعى، ومجلس تخطيط المصادر الوطنية، أول لجنة التأمينات وتبادل المعلومات- حقاً جزء من تجارب السياسة الوطنية، فلم يكونوا علماء تجريبين. هناك مصطلحات- التعديل والتخطيط- خدما بصورة أفضل فى تحديد وتبرير وجود الخبراء فى واشنطن. إن جذب أفكار التعديل وسوء التوافق من علم النفس الجديد- وتدعيمها ثانية بالتعديل البيولوجى اللازم- أتضح فى ميادين الاقتصاد والانثروبولوجيا والاجتماع والسياسة. كانت اللغة مقبولة بالفعل فى العشرينات. تذكر هارولد لاسكى العادة القديمة لعلماء الأجتماع لاستعارة مصطلحات ومفاهيم من العلوم- من أسحق نيوتن فى القرن التاسع عشر وتشارلز داروين فى القرن التاسع عشر. لاحظ فى عام ١٩٢٨ أنها صارت بالفعل «عادة أنيقة ليطبقها المراقب على العملية الاجتماعية لآخر اكتشافات علم النفس».

نشر التعديل لغة علماء الاجتماع وصناع السياسة وكان مسلماً بها. كان نقص التعديل «هو مصدر بؤس الإنسان غير المحدود»، هذا ما كتبه روبرت كوين رئيس مجلس بحوث علم الاجتماع، وزاد منه سرعة التغيير الاجتماعى والتعقيد المتزايد للمجتمع الحديث. «چيروم د. جرين مراقب آخر لبحوث علم الاجتماع أخبر جمهور الحاضرين فى بروكينجز أن «سوء التوافق الحالى للإنتاج والاستهلاك، والعرض والطلب» كان من صميم متطلبات تخطيط أكبر.

عبر روزفيلت المرشح عن موضوعات التعديل والتكيف فى خطاب له فى سان فرانسيسكو الذى أعده أدولف أ. بيرل. عندما أعلن روزفلت أن «يوم الحافز الكبير أو الضخامة المالية» قد انتهى، ورأى روزفيلت أن مهمة الحكومة تكون «اقل عمل درامى» لإدارة المصادر القائمة، وفتح أسواق أجنبية (خارجية)، «وتعديل الانتاج للاستهلاك»، وتهيئة الهيئة الاقتصادية الموجودة لخدمة الشعب. «ولو أن المشاكل الاقتصادية فسرت على أنها مجرد أمور تعديل حينئذ لا تحتاج الأزمة أن تبدو كئيبة جداً. «التعديلات» كانت مقلقة درجة أقل من التشخيصات التى تطلبت تحولات جذرية فى الاقتصاد. أخبر روزفيلت الناخبين إن اقتصاد الأمة لم يفشل، كانت الأسواق ببساطة غير متوازنة. وفرة المواد الخام، والقدرة الصناعية، ورغبة القوى العاملة كانت متاحة لكنها ببساطة لم تكن تعمل فى علاقات ملائمة. إنه لتخفيف حلقة العمل مطلوب إجراءات لتعديل القدرة الانتاجية والطلب، التجارة الدولية والتعريفة تتطلب التعديل، ومشاكل الزراعة لابد من تناولها خلال إدارة التعديل الزراعى، وفى نفس الوقت السلوك الباثولوچى للأفراد والجماعات يتم معالجته عن طريق تقنيات التعديل السيكولوچى والاجتماعى.

وتعطى فكرة التعديل تبريراً وافراً لأستدعاء الخبير إلى الحكومة. كان هذا هو السبيل للخبراء الأكاديميين والحكوميين لمراجعة عملهم من الناحية العلمية لكن بدون العبئ الثقيل للتكهن والسيطرة. إنه بتطبيق إجراءات يشير التعديل إلى خطوات يمكن أن يستعيدها الذاكرة، وانتقال فى الاتجاه المعاكس إن لم تنجح التحركات الأولى هذا يجيب على السؤال عن كيفية مساهمة علم الاجتماع فى العلم العام، ويتطلب أيضاً الوجود المستمر للخبراء فى الحكومة الالتقاط وتهيئة البرامج

الفيدرالية للأحتياجات الجديدة. إن فكرة التعديل تعطى أساساً منطقياً عندما ينثرب الكونجرس قوى عريضة إلى الهيئات التنفيذية. إن التفويضات التشريعية الكبيرة يمكن أن تنجح؛ يستطيع الإداريون الخبراء العمل وتعديل البيانات (ذلك الوفد بالضبط هو الذى تسبب فى إعلان أن إدارة العلاج الوطنى غيردستورية).

وغمرت أفكار التوازن والتعديل مناقشات السياسة العصرية وظهرت بوضوح فى سياسات نيوديل، خاصة فى كتابات هنرى أجارد والاس، وزير الزراعة وهو من آيوا، وطالب جاد فى علم الوراثة النباتى والاقتصاد الزراعى، ووصفه صحفى بأنه أيضاً مسيحى صوفى ومفتون بمسائل السحر والتنجيم. عندما وصل إلى واشنطن فى ١٩٣٣ نزل بشقة صغيرة وفى نفس المكتب الحكومى الذى كان يشغله والده هنرى كانتشويل والاس عندما كان وزيراً للزراعة تحت رئاسة الرئيسين هاردنج وكولديج. كان والاس الصغير محبوباً فى الوزارة، وقال أحد الساسة عنه إنه يجعلك تخمن بأستمرار.

إن مشكلة الزراعة بالنسبة لولاس تكمن فى عدم التوازن بين المدينة والبلد فى القوة الشرائية للفلاح التى تحبط بشكل أكبر من ساكن المدينة. والعلاج- وفقاً لقانون التعديل الزراعى لسنة ١٩٣٣- فى وجوه كثرة، تجميع التأمل الفكرى للخبراء عن مشاكل الزراعة. والاس، تجويل، واقتصاديون مثل چون د. بلاك، مودنجاى عزقبل، ويلسون من جامعة مونتانا- أعدوا نظاماً لتخصيص حصص من المحاصيل الزراعية وبيعها للرئيس. شرح ويلسون عام ١٩٣٢ أن الخطة «تطبق على الأفكار الزراعية الأساسية لتعديل الإنتاج للاستهلاك، كما هو ممثل فى الصناعة عن طريق خطة سووب وخطة الغرفة التجارية الأمريكية لاستقرار واستمرار الأعمال.

إن قانون (والاس وعزقبل والمحامى جيروم فرانك) سعى إلى تعديل أسعار الأراضى الزراعية بالنسبة لمستويات الإنتاج وتوازن دور الزراعة فى الاقتصاد الواسع. وأنه برفض التخطيط التطوعى الذى قام به هوفر كعلاج للتأرجحات الاقتصادية، فان قانون سعر الأرض التجارية يساند السيطرة على الأنتاج لأجل جعل الأسعار تتناغم مع العرض. إنه بالنسبة لوالاس يسير التعديل الاقتصادى إلى جنب الديمقراطية «استمرار الديمقراطية يمكن أن يكون بدفع التوازن بين كل المجموعات الأنتاجية الهامة، وبهذا فإنه لا يمكن إقامة طبقة ثرية جامحة. «أكد والاس على أنه لا يتعبر القانون وإجراءات العلاج الآخرى أن يستمروا إلا أنه يعتقد أن السوق انهار ويطالب بقواعد جديدة لإقامة علاقات متناغمة بين الأسعار، والهوامش والأرباح وتوزيع الدخل. قال روزفيلت أمام الكونجرس أن الإجراءات تقدم درباً جديداً لم يطأه أحد، لكنه قال: «إن الحالة التى لم يسبق لها مثيل تتطلب تجربة سبل جديدة».

ونفذت فكرة التعديل إلى صميم الجهود لفهم القضايا الكساد والإجراءات المطلوبة للهرب منه لكن لغة التعديل كانت واسعة تماماً لفهم التفسيرات العديدة للكوارث الاقتصادية. إن أولئك الذين اعتقدوا فى أول الكساد أن الانخفاضات كانت حتمية وأن ظاهرة إصلاح الذات تجادل بأن الأسواق من الطبيعى ستعمل لتعديل التكاليف والأسعار وأن فكرة التعديل كانت واسعة تماماً التفسيرات العديدة للكوارث الاقتصادية. إن أولئك الذين اعتقدوا فى أول الكساد أن الانخفاضات كانت حتمية وأن ظاهرة إصلاح الذات تجادل بأن الأسواق من الطبيعى ستعمل لتعديل التكاليف والأسعار؛ وأن فكرة التعديل الاقتصادى الطبيعى كانت أقل إقناع بعد ١٩٣٢ الآخرون الذين رأوا الكساد بمثابة أزمة عالمية جذورها فى الديون

العالمية من جراء الحرب العالمية الأولى وفشل الميكانيكيات الاقتصادية. مع أن آخرين مثل والاس وتاجويل رأوا أن عدم التوازن فى الهيكلية الأساسية فى الاقتصاد الأمريكى ومتطلباتهم للتعديل تفترض الحاجة إلى تخطيطات هيكلية من جديد.

كان هناك مفهوم آخر غير محدد بالضبط– التخطيط الوطنى كانت الأفكار عن التخطيط جزءاً من الإرث الإدارى للتقدمية وجذوره ضاربة فى الاهتمامات بالتحفظ وإدارة المصادر الطبيعية والمالكية العامة للمنافع. هناك أفكار للتخطيط معينة موجودة فى جهو التخطيط الإقليمى استنبطها اقتصاديون ومهندسون ومخططو الحضر أثناء العشرينات. هناك نماذج للتخطيط أثناء الكساد أعدها كثير المفكرين البارزين منهم هربرت كرولى، ثوشتاين ڤيلبن، تشكرلز بيرد، جون ديوى الذين كانوا قلقين بشأن مصير الليبرالية الأمريكية لكفاحها للتوصل إلى تسوية للكساد.

كان ديوى واضحاً بشأن الصلة بين الليبرالية والتخطيط. إن الصلات التارخية بين الفردية واللبرالية كانت تمر بتحول. تركزت الفردية للقرن العشرين داخل جماعات محلية صغيرة. إلا أنه داخل مجتمع كثيف واقتصاد وطنى فى القرن العشرين، ألمرر يطالب بنقطة جديدة من خلال الحكومة، أكثر من معارضتها. وجادل فى أن المجتمع لا يمكنه أن يؤدى مهامه إذا اعتمد فقط على أعمال الملايين من الأفراد غير المخطط لها، والأفراد هؤلاء يسعون إلى ميزة خاصة. فالتخطيط سوف يمدنا بالأهداف والهياكل لتوجيه المجتمع نحو غايات ليبرالية.

وتنوعت أفكار التخطيط فى الثلاثينيات، بكثرة حيال الطرق طويلة الأمد التى بدت ناجحة جداً فى الحرب العالمية الأولى. ولا ننطلق كلها من اليسار. إنه وفقاً

لباحث فى صندوق القرن العشرين الذى تم الاستعانة به من أجل تلك الأفكار، فإن ستة مقترحات تشريعية لجهاز التخطيط المركزى انتشرت فى واشنطن بين الفترة ١٩٣٠- ١٩٣٣، وتسعة آخرون قامت المجموعة الخاصة بتعزيزها. قام القادة العماليون باقتراح أفكار أيضاً فى تلك الصناعات غير المستقرة مثل التعدين وصناعة الملابس. آراد چون لويس من عمال التعدين المتحدين وسيدنى هيلمان من عمال الملابس المندمجة مجلس اقتصادى وطنى سن سياسة للبلد. رجال أعمال مثل چيرارد سووب من الكهرباء العامة وهنرى هاريمان من غرفة التجارة الأمريكية قدما أفكارهم بشأن التخطيط التعاونى الذى يستفيد من النقابات. تحدث تشارلز بيرد المؤرخ عن خطط - الخمس سنوات وحث على إيجاد هيئة تخطيط وطنية. وهناك الصحفى ستيوارت تشيس الذى كان ينشر نموذجية التخطيط، وتساءل: «لماذا لدى الروس كل المرح فى مراقبة أى مجتمع؟».

لاتزال الجمعية الوطنية للتخطيط تعمل إلى اليوم حيث تأسست فى منتصف الثلاثينيات. درست الجمعية مقترحات لميكانيكية التخطيط الوطنى الذى يبدأ من مطالب واضحة لجعل الصناعة وطنية، وأخرى لإقامة مجموعات بحث اقتصادى. إن الأفكار التى حول التخطيط الوطنى تحققت عندما أتخذت الميكانيكيات والأهداف شكلاً ثابتاً. إن مؤيدى التخطيط الاقتصادى الوطنى لم يتركوا أى إرث مستمر، سواء كان النموذج طريقة نقابة التجارة المتحفظة وهى طريقة إدارة العلاج الوطنية التى شجبتها صحافة هيرست وصفها بأنها «اشتراكية مطلقة» وأنها غيردستورية فى ١٩٣٥، أوتخطيط أكثر شمولة عن طريق هيئة تخطيط المصادر الوطنية التى ألغاها الكونجرس عام ١٩٤٣، ورأى المتمسكون بالتخطيط النجاح البسيط لها.

وفشلت إدارة العلاج الوطنى، أول مشروع لنيوديل فى تخطيط الأعمال التجارية الذى سعى إلى السيطرة على الأنتاج الصناعى ومستويات التوظيف، إن رجال الأعمال فى المؤسسات الكبرى الذين كانوا متحمسين لإنها «المنافسة المدمرة» قد تقبلوها فى أول الأمر، وقد رأى المفكرون الليبراليون والقادة العماليون أنها وسائل ممكنة لتحسين أحوال العمل (ظروف العمل) والاجور.

وأنتهت تجربة التخطيط لمدة سنتين الذى لمس خمسمائة صناعة، عندما أعلنت المحكمة العليا أنها غير دستورية. كان من بين أسباب فشلها هو نقص هيئة مدربة وبيانات كافية بخلاف تعقيد الاقتصاد الذى تسعى لتخطيطه. إنه وفقاً لعزقيل أنها تستغرق عشر سنوات بالنسبة بإدارة العلاج الوطنى لتكوين هيئة محترفة تكون قادرة على تنفيذ دورها التخطيطى فى قطاعات مختلفة.

وأعطى نموذج التخطيط شكلاً لطرق نيوديل للسياسات الخاصة بالزراعة والموارد الطبيعية ومشروعات والأشغال العامة. التخطيط أثار استئجار الخبراء. إن الجهد البارز للتأكيد على خبرة المخططين فى الثلاثينات كان إعادة تسمية مجلس تخطيط الموارد الوطنية الذى مر بأربع مرات تغيير مسماه أثناء العشر سنوات من وجوده، حيث بدأ كوكالة تخطيط مشروعات الأشغال العامة إلى المكتب التنفيذى للرئيس، مع حماس الرئيس بجعل المتخصصين يعلمون فى تخطيط الموارد الطبيعية ليصبح جهاز سياسة التخطيط المركزى.

قام الرئيس بتحية وثيقة مجلس تخطيط الموارد الوطنية لسنة ١٩٣٤ بحماس، خطة للتخطيط، ووافق على رأى المستند. «لايشمل التخطيط على إعداد برنامج

عمل شامل لنشاط الإنسان ليكون إطار صلب على الطبيعة البشرية للمجموعة. «إنها بالأحرى تشتمل على إعادة الضبط والمراجعة الحساسة لظهور مواقف جديدة ومشاكل. طالب التقرير المزيد من جهاز تخطيط دائم (مثل كثير من وكالات نيوديل، أول مجلس تخطيط تم تأسيسه بموجب التشريع الطارئ». إن هيئة المجلس الدائم سوف يتخدم بمثابة هيئة عامة للرئيس- تجمع بيانات تنسيق السياسات وتخطيط مبادرات جديدة.

وأصدرت الهيئة، بمساندة قوية من روزفيلت، فى منتصف الثلاثينات تقاريراً عن التلوث والموارد الطبيعية، والاشغال العامة، ووسعت تدريجياً نطاق التقرير ليتضمن قضايا اقتصادية، واتجاهات الإحصاء وتأثير التكنولوچيا. أنفقت حوالى عشرة ملايين دولار أثناء اتساع حياتها. تأكدت علاقات قوية مع الرئيس منذ أن فريدريك ديلاند، عم روزفيلت ترأسها مدة، وتشارلز مبريام العالم السياسى من جامعة شيكاغو الذى اكتسب لقب «العم تشارلى» ظل أهم عضو للمجلس خلال التجوال الذى مُدته عشر سنوات. إن مجلس تخطيط الموارد الوطنية التى تعمل مع مجلس أبحاث علم الاجتماع والإدارة العامة لدار المقاصة، وعلماء فرادى كذلك.

وتأصلت الشكوك العامة للتخطيط والسلطة الرئاسية بعمق. وطفت على السطح عندما أصدر خبراء هوفر تقريرهم عن الاتجاهات الاجتماعية عام ١٩٣٣ التى لم تحتوى على أفكار سياسية؛ وكانوا أكثر عنف عندما تحالف أحد الرؤساء مع مجموعة من المستشارين الخبراء. وقد اتهمت نيويورك تايمز «جماعة التخطيط». حتى أن أعضاء وزارة روزفيلت أصبحوا ضجرين من تهديد خبراء البيت الأبيض الذين تجاوزوا سباقهم البيروقراطى. كان مجلس تخطيط الموارد الوطنية فى

النهاية غير قادر فى النهاية أن يفلت من الجهود لتقويضه من داخل الإدارة واحتقار الانتقادات العامة الذى وصفه بأنه «قوقعة مزدانه وتصورات حالمة» كوتد للاشتراكية.

رغم أن المجلس اقترب من الرئيس عندما توسع المكتب التنفيذى للرئيس وتم ترتيبه فى عام ١٩٣٩، لم يمكن إنقاذه. كان بعض فشله من عمله هو لم يوضح العلاقة بين البحث وتخطيط السياسة، وظل البحث حبيساً داخل الفرع التنفيذى الذى مارس تأثيراً متقطعاً على سياسة الرئاسة. أثبت خبراء مجلس تخطيط الموارد الوطنية أنه مكشوف أمام معارضة الرئيس من الكونجرس.

وإزدادت كراهية المحافظين لمجلس تخطيط الموارد الوطنية عندما قدم خططاً لتوسيع نيوديل. إن تقرير ١٩٤٢، الأمن والعمل وسياسات الإغاثة، غالباً ما كان شابها لتقرير بريطانيا فى دعوته إلى شبكة ضمان اجتماعى شاملة بطريقة أكبر وكان تحدياً لمناوئى برامج نويديل. أنهى الكونجرس المجلس فى عام ١٩٤٣، وبسرعة وباقتدار، ذلك الذى كان معادياً للقوى النامية للرئيس التنفيذى وعن طريق المعارضة الطويلة من المعاقل البيروقراطية كأجهزة مهندس الجيش، وخدمة نورسترى ومكتب الإصلاح (الاستصلاح).

ووصلت التجربة مع مجلس التخطيط القومى إلى نهاية غير متوقعة فى منتصف الحرب العالمية الثانية، فى نفس الوقت عندما كان السيطرة الاقتصادية وقت الحرب والتخطيط فى كامل القوة، لكن الأجهزة الممارسة كانت ذات طبيعة مؤقتة تماماً. إن الخبراء فى العلوم الاجتماعية والطبيعية أثبتوا غير ذى جدوى فى

المجهود الحربى وكانت تجرى مناقشات وطنية طويلة حيال أبعاد التخطيط ما بعد الحرب. إن فترة الأزمة الاقتصادية وبداية الحرب جذبت الخبراء إلى واشنطن فى اعداد لم يسبق لها مثيل. إن المهارات التحليلية للخبراء قد ساعدتهم فى إيجاد أماكن نافعة، وبرامج إدارية وتجميع بيانات فى وكالات حكومية. إلا أن دور علماء الاجتماع، كمستشارى سياسة وبدور رسمى فى الحكومة، لم يكن ناضجاً تماماً حتى أن مجموعة جديدة من العلاقات تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية.

معرفة لأجل ماذا ؟

إن قدوم خبراء إلى إدارة روزفيلت يرمز له بثقة العقول، لكن العمل الحقيقى تم القيام به فى مئات المكاتب بعيداً عن الدوائر الاستشارية. إن الخبراء المرموقين خاصة تجويل خَلَّبوا لُبَّ الخيال الشعبى والصحفى. لذلك ثقة العقول توقفت عن العمل بمثابة «مجلس استشارى» بعد حملة ١٩٣٢، واستمرت الجملة فى الظهور وتقرح الإدراك الشعبى المتزايد لقوتهم. إن «ثقة العقول» ترجحت تماماً على «الوزارة»، هذا ما كبته صحفى فى شيكاغو تريبيون. «إذا كان الأمر إدارى روتينى يمكن الذهاب إلى أحد أعضاء الوزارة، ولكن الأمور الخاصة بالسياسة فإن الاستشارة تكون من هيئة رجال دولة رفيعة المستوى. «لكن هذه التقييمات كانت عريضة القيمة وكانت لأجل التشكيك فى روزفيلت ومستشاريه كذلك. كان تاجويل قريباً من الحقيقة عندما قال عام ١٩٣٢ أن ثقة العقول أعطت ببساطة «صوت المعرفة» لخطب الرئيس. تعلم الأساتذة «حيلة التحرك مع عقل [روزفيلت] وأمدته باحتياجاته، لكن «زينة السياسة» يرشدها فكر «غير معروف لنا». إن الخبراء الذين كانوا للرئيس عرفوا أنهم لا يمكنهم اغتصاب أو مشاركة القيادة السياسية

لروزفيلت.

لكن ماذا قد حدث لمطالب الخبراء بالسلطة الفكرية وهم متحركون بالقرب من مصدر السلطة السياسية والبيروقراطية؟ قبل نيوديل استقرت سلطتهم على تأكيدهم على بعدهم عن التحزب. إن المؤسسات المستقلة التى أنشأوها والنماذج الاستشارية حاولت الحفاظ على هذه المسافة بإظهار الخبراء بمثابة الذين يجدون الحقيقة التى كانوا يبحثون عنها لتسوية الخلافات الأيديولوچية أو «المدلولية».

وأتت الثلاثينات ببعض الخبراء إلى مراكز استشارية سياسية وبالكثيرين فى مراكز كمخططين وإداريين لبرامج حكومية. وبناء عليه، بدأت خبرتهم أن تعمل فى عملية سياسية بطريقة مختلفة. كانت معرفتهم مستخدمة كعوامل سياسية تبرر السياسات وتمنطق الإيمان الراسخ. مما لا شك فيه أن الخبراء والمفكرين فى السلطة كانت تغريهم السلطة باستمرار. إلا أنه مع المطالب الحديثة للخبرة وهى مطالب كثير- خاصة بعد حقبة من الأزمة- كانت المسافة بين المعرفة والسلطة يتم تقصيرها بصفة روتينية، وحيث أن الفجوة بين الخبراء والقادة السياسيين قدم تم إغلاقها وتم جذب الخبراء إلى أدوار كإداريين ومخططى سياسة، بدأت المعرفة أن تبدو أقل مثل صيغة مجلس فكرى عالى أقل من أداة أخرى للسلطة السياسية.

وحصل العلماء على هيبة وأقتراب من السلطة، عبر أحدهم عن الخوف من أنهم يضيقون من ميدان الرؤية فى الاندفاع تجاه استخدامها. كان روبرت لين، وهو أستاذ الاجتماع فى جامعة كولمومبيا، مهتماً بالغايات السياسية ومسائل القيمة فى وقت عندما كان علماء الاجتماع الآخرون يناضلون مع مسائل سبل السياسية.

سأل ليند عن السؤال الأساسى، المعرفة لأجل ماذا؟ وذلك فى كتاب تم إصداره عام ١٩٣٩.

تخرج ليند وهو ابن أحد رجال البنوك فى مبد دسترن، من جامعة برنستون عام ١٩١٤، واستمر عمله فى مراحل توازت مع تطور علم الاجتماع فى أوائل القرن العشرين. بعدما عمل لمدة أربع سنوات كمدير تحرير د. پابليشرزيكلى، التحق ليند بالمعهد اللاهوتى بنيويورك. إن عمله الميدانى الصيفى فى يومنج كشف له عن الأحوال المعيشية للعمال الذين يعملون فى ستاندارد أويل فى إنديانا. قدم شكواه مباشرة إلى چون د. روكفللر، چيه ر. - أبن مؤسس ستاندارد أويل - ثم كتب سلسلة من المقالات إلى سيرڤاى آدرهاربر فى ١٩٢٣. إن انتقاد ليند أثار آهتمام بعض مستشارى روكفلر الخيرين، وقد طلب منه إعداد مشروع بحث لمؤسسة يمولها ردكفلر وهى مؤسسة للبحث الاجتماعى والدينى. إن الدراسة، التى بدأت كدراسة عامة لإمكانية العمل الاجتماعى التعاونى فيما بين المؤسسات الدينية والخيرية فى مدينة أمريكية صغيرة، أصبحت ديانة اجتماعية كلاسيكية فى ميدل تاون وهى دراسة عن الحياة فى إنديانا.

تحدث هذه الدراسة هذه الدراسة الافتراضيات البراجماتية السائدة للبحث الاجتماعى عن طريق محاولة الذهاب أبعد من «المستوى المعهدى» لاستكشاف ما أسماه ليند «بالعوامل الاخلاقية والروحية الحيوية وقضايا وقيم الحياة. «أراد الدارسون التعلم عن» التجربة الروحية والاخلاقية لسكان المجتمع، ولتقييم نشاطاتهم المعتادة من وجهة النظر الأخلاقية» أراد ليند باختصار أن يعرف كم سمت القيم وأى المؤسسات قامت بتغذيتها.

فاتخذ ليند ثقافات الطبقة العاملة والأعمال كعامل أساس للحياة الحضرية. إن الدراسة التقليدية بتأكيدها على الكفاية الأساسية، أثار ليند أسئلة مثيرة للغضب ومقلقه عن القيم التى توضح البحث فى علم الأجتماع. ولم يَسُرّ مقترحى الدراسة الذين ظنوا علمه قد فاق حدود الموضوعية.

عاد ليند إلى تلك الأسئلة المثيرة للقلق فى عام ١٩٣٩ بعد فترة من إصدار ميدل تاون، مع نقد قوى للعلوم الاجتماعية. المعرفة لأجل ماذا؟ أثار الشكوك حول المطالب العلمية لعلم الاجتماع، ونفعها للسياسة بالسؤال عن مصالح من يخدمها نظام سعى إلى الاستفسار «بنزاهة» عن الأحوال الأجتماعية.

ماذا كانت المشكلة مع العلوم الاجتماعية؟ «هل الصعوبة، كما تؤكد العلوم الاجتماعية، أنهم لا يملكون «بيانات كافية» ؟ أو هل لدينا بيانات عن مشاكل خطأ؟» كانت تلك العوامل وغيرها هى التى يقع عليها اللوم جزئياً بسبب التشويش لمشروع علم الاجتماع، لكنه بالنسبة لليند فكان التخصص و« المذهب النووى» لعلم الاجتماع الحديث الذى حدد قدرته على فهم المجتمع وأن يتحرى عن القيم الانسانية.

كان ليند لديه أهدافاً معينة فى ذهنه متضمنة صديقه ويسلى سى. ميتشيل. كان فاقداً جداً للدراسات التجريبية التى قام بها مكتب البحث الاقتصادى الوطنى. أخذ القضية «بافتراضها الضمنى» وهو أن مشروعها الخاص والحافز النافع وحدهما يمكن أن يرشد تطبيق المهارات الفنية على مشاكل الانتاج والامداد. لم يسأل مكتب البحث الاقتصادى الوطنى أو «يذهب أبعد من لب التفكير الشعبى». لم

يتحد العادات والأعراف أو أعاد فحص القيم الاجتماعية المقبولة. إنتقد ليند أيضاً معهد بروكنجز الذى كانت دراساته عن طاقات الإنتاج والاستهلاك الأمريكى رغم مناقشاتهم المتواضعة لإعادة توزيع السياسات الاقتصادية مما سمحت «التقاليد المشروع التجارى أن تحدد موقفه بالنسبة لها».

وقبل معظم علماء الاجتماع ضمناً نظام القيمة السائد. إن فكرتهم المتسلطة المعتادة مع الحقائق كانت طريقة واضحة لتجنب تلك الأسئلة. إنه خوفاً من أن الاختلافات فى مجال القيم يكون سبباً للخلاف فإن مؤسسى الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع فى القرن التاسع عشر كذلك مؤسسى المكتب الوطنى للأبحاث الاقتصادية وضعوا ثقتهم فى الحقائق بأمل كتم الخلافات على القيم والحصول على احصاء سياسى. طالب ليند بعلم الاجتماع ويرمى بشبكته إلى نطاق عريض للغاية سعياً وراء تماسك فهم المتخصصين أكثر من أنتاج قطع منفصلة من المعرفة. إذا استقبلوا دراسة الثقافة خاصة فيما يريده ويحتاجه الإنسان فإنه يمكن للعلوم الاجتماعية أن تجد «الإطار العام للمرجع» الذى يفتقده الكثير من الأعمال التجربية المتخصصة.

ولكن لايزال علم الاجتماع يتطلب مجموعة قيم واضحة للمساعدة فى تحديد مجموعة المشاكل الذى سيقوم بدراستها. حث ليند زملائه علماء الاجتماع أن يوضحوا «معيارهم الضمنى الهام» ونصحهم أن ينظروا فيما بعد ثقافتهم بمثابة «مصدر طبيعى وحتمى» للقيم، لاستكشاف القيم الأساسية المتأصلة فى احتياجات ورغبات شعب ما. إن السؤال الذى يجب أن يوجهه علماء الاجتماع عن بنى البشر هو «كيف يرغبون بشدة فى الحياة؟».

وجه ليند انتقاده إلى علم الاجتماع الذى زاد من بعده عن الاهتمامات الاجتماعية الجوهرية فى المتابعة العلمية المؤكدة، الحرفية، والخدمة إلى السلطة. كانت المشاكل التى أعدتها لنفسها مجرد ألغاز التقنية والطريقة التى تشكلت بأهتمامات الحكومة مباشرة والأعمال. «يجب أن يكون لدى علم الاجتماع الشجاعة للكفاح لأجل حريته من جره عن طريق ثقافة مشغولة بتصريحات قصيرة عن مشاكل طويلة الأجل».

أعرب ليند عن عدم الرضاء الأساسى والمبكر عن تطور علم الاجتماع الأمريكى وعن التأكيد الفنى والإدارى للتقليد التقدمى.

إنه رغم قلقه حيال مؤسسات البحث والمكاتب الحكومية التى مكنت العلماء من خدمة النظام السياسى ظل ليند داخل تقليد فكرى ملتزم للمنطقية والتجربة والتخطيط. إن مفهومه عن القيم رغم أنه يعلن عن ملحوظة عن الاهتمام الأخلاقى المتحمس، كان متاصلاً فى المطالب المادية واحياجات المواطن ويكمن فى التقليد البراجماتى الذى رأى التغييرات فى المحيط الطبيعى التى تسبق «التعديل والتكيف» فى مملكة القيم. لا يزال مفهومه هو المفهوم التقدمى للإمان باكتمال الرجل وقوة الفكر المنطقى لإرشاد التقدم السياسى.

أثار ليند مع ذلك أسئلة متعبه عن دور الخبير والمفكر، وتسبق القضايات التى ستظهر على السطح ثانية فى فترة ما بعد الحرب. عبر علماء الاجتماع خطأ فى خدمتهم للحكومة والأعمال التى ينهى المزيد من الاستفسار البحثى إلى الأتحاد السائد للسلطة والمنفعة.

حقاً، إن ليند شك فيما إذا كان علماء الاجتماع يسألون أسئلة هامة على الإطلاق أم غير ذلك. إن الاهتمام السائد بالتقنية- سواء من ناحية طرق البحث أو تقنيات الإدارة- جعلت علم الاجتماع لا علاقة له بمناقشات الغايات الاجتماعية والسياسية.

الفصل الخامس

معتقدات حكومة الفنيين

دكتور يكسب الحرب

الفصل الخامس

معتقدات حكومة الفنيين

دكتور يكسب الحرب:

رأى الكاتب المسرحى روبرت شيروود، والذى عمل كأحد كتاب خطب روزفيلت فى أوائل الأربعينيات، «النظام الجديد» على أنه تكرار لتجربة الذى المحلى للحرب العالمية الثانية. ولقد استخدم فرانكلين روزفيلت وهارى هوبكنز، «النظام الجديد» واللذين كانت علاقتهما وقت الحرب محل تركيز شيروود عن ذكريات واشنطن الرائعة، لإعداد نفسهما والجمهور الأمريكى وجهودهم لحرب عالمية. ولقد كتب، «إن الاستعداد الروحان مطلوب للوقوف على قدم المساواه مع الشر الكبير، قبل أن يبدأ فى الوقوع أمام الناس ويظهر أن بعض الدبابات وقاذفات القنابل وحاملات الطائرات ربما تكون مساعدة [1]. وقد فسرها روزفيلت بأسلوب آخر، ومع اندلاع العدوان، كان على دكتور النظام الجديد أن يتحرك جانباً لكى يعمل الدكتور الذى يكسب الحرب.

لقد اشتملت الحرب على كثير من التناقضات لقد كانت مدمرة بصورة كبيرة بينما كانت تعجل بالتغيير الاجتماعى. كما أنها غير منطقية ومشوشة تشويشاً كاملاً بينما تعمل على حفز كافة الجمعيات لتنظيم جهودها بأساليب جديدة أساسية. إنها رجعية وبدائية بينما تدفع الجيش البشرى إلى اختراعات تكنولوچيه وعلمية. ومن أكبر السخريات من الحرب العالمية الثانية أن القوة المرعبة والمدمرة للوسائل الحديثة للحرب أعادت المعتقد الجماهيرى فى احتمالات التقدم العلمى.

وبالموافقة على التعجيل بالنهاية- لكسب الحرب- تعلم العلماء والسياسيون ما يمكن للعلم المنظم أن ينجزه- ومن ثم طبقوا الوسائل العلمية التى كانت فى متناول اليد عندما بدأت الحرب، ومن خلال البيئة الدفيئة لوكالات أبحاث زمن الحرب، فقد اخترعوا آلات علمية وتكنولوچية جديدة. وفى الوقت الذى انتهت فيه الحرب، فإن هدف هزيمة الفاشية أفسح المجال للأهداف المحلية العاجلة والملحة لما بعد الحرب وذلك عن طريق دعم العمل والإنتاج، وكذلك الأهداف العسكرية والسياسية لمحاربة التقدم الشيوعى، بجانب ذلك فإن الاتفاق العريض لأغراض السياسة قد سمح للخبراء أن يركزوا على الوسائل الفنية لتحقيق تلك الأهداف. وبالنسبة للاقتصاديين- فهم خبراء السياسة الداخلية دون منازع- وتأسس الاتفاق العام سياسة فترة ما بعد الحرب، على نظريات چون مابنارد بروكينجز [الإجتماع الذى بدأ يتحلل فى الستينيات] وأظهر مجالاً جديداً لتأثيرهم. وكذلك جاء تأثير الجيل الجديد من الاستراتيچيين فى الحرب الباردة، فى العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية وكانت فترة انتعاش ثقافى ثم تصور أساليب عقلانية، وكمية ونظامن للتفكير إزاء السياسات وكذلك تم تطبيق كل الأنواع من المشكلات. وإذا ما أحس العلماء بوخز غير مريح، فإن ذلك يكمن أساساً فى شكهم فى الوسائل السياسية والاجتماعية للسيطرة على التكنولوچيات النووية التى أطلقوا لها العنان.

وكانت القنبلة الذرية، أكثر نتائج العصر تمزيقاً لأبحاث الحرب، الإسهام العلمى الأكثر إثارة فى الحرب والردار تصميم وتيسير السلاح الجوى، والبصريات، والمواد المنتجة صناعياً، والحاسبات الأليكترونية كانت من بين نتائج الحرب الآخرى التكنولوچية- نتيجة مشروعات البحث المنسق الفيدرالى بواسطة مكتب

الأبحاث والتطورات العلمية ومصروفات الحرب المتزايدة بشكل كبير من أجل الأبحاث وفى عام ١٩٤٠، السنة الأخيرة لفترة ما قبل الحرب بالنسبة للولايات المتحدة، صرفت الحكومة الفيدرالية من ٧٥ مليون دولار إلى ١٠٠ مليون دولار على البحث والتطور، ما يقرب ثلث ما كان مخصصاً للأبحاث الزراعية، وربع الأبحاث العسكرية. وبحلول عام ١٩٤٥زادت تلك المبالغ لما يقرب من خمسة عشر مرة تقريباً حوالى ١,٥ مليون دولار، معظمها على أبحاث الأسلحة النووية[٢].

وتم تخيل المصنع الحديث للصناعات العلمية العسكرية، والذى غالباً ما كان ينتقده اليسار الجديد وأتباعه تشكيله، خلال الحرب. هذا وقد أوجد نجاح تنظيم الجهود البحثية ومختبرات البحث التى تديرها الحكومة إلى أيجاد نماذج جديدة لتسخير الخبرة العلمية والفنية للاحيتاجات السياسية. ورغم أن معظم الممثلين المشهورين فى دراما زمن الحرب كانوا علماء الفيزياء والرياضيات العاملون بلوس ألموس لصنع القنبلة الذرية أو لتحسين الرادار فى مختبر الاشعاع فى الحرم الجامعى لمعهد ما سوتشو سيتش للتكنولوچيا، لعب علماء الاجتماع أيضاً دورا مساندا إلى حد كبير فى جهود الحرب.

وأنتقل العديد من علماء الاجتماع إلى واشنطن خلال النظام الجديد كمستشارين سياسيين، ومخططى برامج، ووزراء، وفعلوا الكثير جداً لإظهار فوائدهم خلال الحرب. كما كانت الأزمة الاقتصادية، كما كانت ملحة، أقل بكثير من المحاولة السارية لأدائهم زمن الحرب. وفى الشهور الأولى للتعبئة، اندفع علماء الاجتماع فى أفواج إلى الوكالات الحكومية التى تم إنشاؤها حديثاً، وكان عددهم مضاعفاً عما كان مقدراً فى الشهور الست الأولى من عام ١٩٤٢، إلى أكثر من

خمسة عشر ألفا. كما خدم المؤرخون، والجغرافيون، واللغويون وعلماء الأجناس، والاقتصاديون، وعلماء الاجتماع، وعلماء النفس، بكل ما أوتوا من قدرة فى وزارة الخارجية، مكتب المعلومات الجديدة، مجلس إدارة الإنتاج الحرب، مكتب الخدمات الاستراتيچية، مكتب المعلومات الحربية، وحدة المعلومات والتثقيف التابعة للجيش، وفى العديد من مجالس إدارة الحرب الأخرى والوكالات. وقد تضمن إسهماهم العملى لجهود الحرب تحليلات اقتصادية، ومسح لآراء الجمهور، اختبارات ذكاء، اختبارات لوطأه القتال، واستكشافات للجماعات الديناميكية[٣].

ومع ذلك ونتيجة، لأنتشارهم فى كثير من الوكالات الحكومية خلال الحرب، لم يتمكن علماء الاجتماع أن يشيروا إلى أى تقدم مفاجئ فى المعرفة أو التقنية على خطر القنبلة الذرية، كما أنه لم يظهر أنهم حيويين بالنسبة لجهود زمن الحرب كما كان الفيزيقيون والمهندسون. وكان علماء النفس وعلماء الاجتماع العسكريين محل سخرية جنود القرعة والجنود العاملون. واستجابة لشكاوى الضباط؛ أصدر وزير الحربية هنرى ستيمون حظراً لأجل قصيراً على إستفتاء الجنود على اساس أن الأبحاث تشوه بوسائل سرية تلاحم الجيش.

ونجح، فإن علماء النفس فى مكتب أفراد البحرية، من بين الأمور الأخرى، فى ابتكار اختبارات مكثف لأفراد البحرية من تصنيف واختيار بحارة جدد، لم يسبق العمل لمعظمهم فى البحر. وعندما يتم اختيار فلاحيين جدد لأحد البوارج البحرية، السفينة الأمريكية نيوچيرسى، عمل علماء النفس بنجاح لاستنباط واجبات محددة للخدمة العسكرية، كان نجاحهم يثير دهشة ضباط البحرية المحنكيين بجانب ذلك فقد أعد فريق الأبحاث العسكرى برامج تدريبية، من بينها تلك المهام

الدقيقة كبحث العلاقات الجنسية وانتاج الأفلام والكتيبات مثل الجندى الأسود وقيادة القوات السوداء، والمصممة لمساعدة الضباط البيض لتولى مسئوليات قيادتهم. كما درس علماء الأجناس داخل أحدى وحدات البحث التى أقامتها هيئة إخلاء المناطق العسكرية أثناء الحرب، مواقف والأوضاع الجسمانية للأسرى اليابانيين، كلا منها كأداة لإدارة المعسكرات خلال الحرب ولنفهم الكيفية التى من المحتمل أن العمل بها المتجمعات المضطربة فى اليابان المحتلة. وأكثر من هذا فقد تم جذب العلماء الذين لديهم خبرة فى مناطق خاصة من العالم. إلى العمل بالخدمة العسكرية فى وقت مبكر فى مجلس إدارة الأنثروبولوجى الجغرافية الوصفية، والتى أوجدت معهد سميتسونيان، وفيما بعد فى وحدات متعددة من تجمعات وحدات المخابرات العسكرية والدبلوماسية.

لقد عبد علماء الاجتماع الطريق لاستمرارية الخدمة العسكرية بعد الحرب ورغم التخفيض التدريجى لوحدات البحث، إلا أنها بقيت فى القوات المسلحة، وأيقنت الانفاقات التعاقدية الحديث، والتى تم التمهيد لها خلال الحرب، علماء الجامعات للعمل فى الأبحاث العسكرية. وكذلك تم تكوين أجهزة الاستشارة الحكومية بعد الحرب، ومن بينها مجلس الأمن القومى، هيئة التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية، ووكالة المخابرات المركزية، وأكثر من هذا فإن وجود المستشارين فى واشنطن أصبح كالمعهد واتفاقاً تعكس الشهرة الجديدة التى أحرزها علماء الاجتماع.

كم يزداد أى مجال فردى ليصل إلى منزلة رفيعة خلال الحرب سوى الاقتصاد. ورغم توجيه اللوم إليهم لإنتاج طرقٍ ضيقة، وقيودٍ على اليأسعار مرهقة،

وجداول توزيع الجراية، تمكن الاقتصاديون من الحصول على الثقة، كما كانت لهم فى الحرب العالمية الأولى، للنجاح الكبير فى تنظيم الانتاج وانتشار الأفراد العسكريين والمدنيين. وفى وقت مبكر من الحرب، تلمس صانعو السياسة طريقهم بشكل متقطع تجاه البناء التنظيمى لإدارة الاقتصاد. وقد أعقب قيام اللجنة الاستشارية للدفاع القومى فى منتصف عام ١٩٤٠، إنشاء مكتب إدارة الإنتاج فى أوائل ١٩٤١، ومجلس إدارة الإنتاج الحربى فى عام ١٩٤٢. وسويا مع مكتب إدارة الأسعار ومجلس إدارة أولويات التموين والحصص،عن طريق التغيير العديدة للاسم، والموقع، والبناء، كانت تلك، الوكالات من من أكثر وكالات التخطيط أهمية.

ولم تظهر القوى الأنتاجية للنظام الرأسمالى الأمريكى، أنها تماثل اقتصاديات الحرب الفاشية الأكثر كفاءة فى الثلاثينات، سرعان ما تفوقت عليهم. ولقد زاد عدد الدبابات وقاذفات القنابل فى خطوط التجميع بأعداد لم يسبق لها مثيل وبحلول عام ١٩٤٤ وصل مستوى الإنتاج القومى الإجمالى عام ١٩٢٩. وبنهاية الحرب، وصل الإنتاج الصناعى ٢,٥ مرة لمستوى ما قبل الحرب وقضى على البطالة بنسبة ١٪ وقد أعتقد بول صامويلسن، وهو واحد من العديد من شباب الاقتصاديين من مؤسسة كينجز الذين جاءوا إلى واشنطن فى أوآخر الثلاثينيات، تماماً كما أعتقد البعض فى الحرب العالمية الأولى باعتبارها «حرباً كيماوية»، فإن الحرب العالمية الثالثة يمكن اعتبارها، دون مزيد من المغالاة، «حرب الاقتصاديين»[٤].

وتحت الضغط المتواصل لمواجهة التاريخ المحدد للمتطلبات العسكرية،

وضع مخططو الاقتصاد أولويات للإنتاج ووضعوا جداول للسيطرة على الأسعار وتوزيع الجراية. وبيانات غير دقيقة رغم التقدم الذى قام به على الاحصاء الحكوميون فى الثلاثينات بوقت قصير بالنسبة للتحاليل المدعمة، أشرف علماء الاقتصاد الحكوميون على اتساع الإنتاج العسكرى بينما كانوا يناضلون من أجل الإبقاء على الأسعار وتوفيرالسلع المدنية تحت السيطرة.

لقد أفرخت السرعة والضرورة براعات فنية جديدة، فى الوقت المناسب، نفاذ بصيرة جديدة لتشغيل الاقتصاد. ولقد اضطر كل من مكتب احصائيات العمل والمكتب الأمريكى للأحصاء الرسمى أن يقوما بتنفيذ أبحاث إحصائية كثيرة بصورة متكررة، واستنباط براعات فنية جديدة مختارة والاعتماد على أجهزة الحسابات وفق أحدث طراز. وفى الغالب كان لابد من التعامل مع المواقف الجماهيرية سريعة التأثر تجاه توزيع الجراية والأسعار. هذا وقد أشرف مكتب إدارة الأسعار على أبحاث وجدان العميل والرأى العام. ومع زملائهم فى مثل تلك الوكالات قام علماء الاجتماع بمكتب معلومات الحرب ومجلس إدارة العمل الحربى، حيث كان لابد من قياس المواقف الجماهيرية فى تنظيم حملات سنوات الحرب، وحصن العمال على الإنتاج، ودعم المعنويات المدنية، بعمل تقدم حقيقى فى أبحاث المساحة لفهم الكيفية التى يسلكها الاقتصاد.

بجانب هذا فإن الجهود لوضع قاعدة للتسعير وابتكار جداول توزيع عادلة، حتى إذا لم تنتج، علمت الاقتصاديين كثيراً. وبعد ما يقرب من أربعين عاماً علق چون كينيث جاليرت، «إن التجربة كون الإنسان خاطئاً بشكل مدمر تكون مفيدة»، وهو هنا كان يعكس تعليمه الخاص الذى اقتنع به خلال الحرب. وبعد أن كتب

بحثاً تم توزيعه حول السيطرة على الأسعار، قام ليون هندرسون، رئيس مكتب إدارة الأسعار، فى ابريل ١٩٤١ اختبار جالرت، ليشرف على سياسات التسعر بالمكتب. وخلال عام واحد، اضطر جالبرت أن يقرر «إن النموذج المنطقى غير العادى لإدارة الاقتصاد زمن الحرب الذى وهبنى قوتى الجديدة بالاعتبار والمختفى بها ثبت فى حد ذاته أنه كان كارثة»(*) . ولقد كان هناك وبكل بساطة العديد من المنتجات والأسعار بدرجة أنه لم يكن بالإمكان السيطرة عليها فردياً. وبعد ابريل ١٩٤٢، رغم هذا، عندما أصبح القانون العام لتنظيم الحد الأقصى للأجور (أو كما كان يسمى الحد الأقصى العام) سارى المفعول، تم تثبيت الأسعار وفى النهاية توقف التضخم. ولم يكن حتى ومع السيطرة على الأسعار بنهاية الحرب حتى وثبت الأسعار فجأة لتندفع. وربما كان أكثر إسهامات الاقتصاديين دعماً للحرب هو التخلص من شبح تضخم الحرب العالمية الأولى العنيف وآثارة الحادة، والتى لم تزل فى الذاكرة بصورة مخيفة.

ورغم مناقشة الثقة واللوم لإدارة الاقتصاد خلال الحرب التى لا تنتهى، يمكن للاقتصاديين أن يشيروا إلى قدرات الأمة الإنتاجية الضخمة. والموسعة ولدورهم فى رؤية أن مستودع الديموقراطية كان مملوءا بالكامل. وهكذا خرج علماء الاجتماع الحرب بثقة كبرى ودعمت سحقهم- إلى حد كبير لأنهم أظهروا شيئاً ما خلال خدمتهم العسكرية زمن الحرب وهو الشئ الذى لم يستطيعوا أن يفعلوه خلال الثلاثينات. وقد أثبت علماء الاجتماع أن قيمتهم ليست بسيطة لأنهم، كأفراد، ممتلكون معرفة جوهرية كموضوع (أو عرفوا كيف يتعلمون الأشياء بسرعة) بل لأنهم،كأعضاء فى نظام فردى، فإن لديهم مهارات قيمة وطرق

تحليلية يمكن تطبيقها على الأمثلة بالسياسة[٦].

وعلى الأخص فإن أعتناق أفكار معهد كينسيان لمتطلبات الإدارة، فمن المحتمل أن تبدأ أدوات التحليل الاقتصادى أن يكون لها حمل مباشر على صناعة السياسة الاقتصادية بعد الحرب. وقد بدأ الاقتصاد، وليس الاقتصاديون فحسب، بذل تأثير ملموس على تفكير المسئولين الحكوميين ورجال الأعمال، بإيجاد دفعة لمؤسسات البحث الجديدة داخل وخارج الحكومة وتشكيل السياسة بأسلوب لا يمكن أن تفعله العلاقات الاستشارية فحسب، كما تم استخدام علماء الاجتماع وبرعايتهم الفنية بأساليب جعلتهم كجزء متكامل فى عملية صناعة السياسة.

طالع الاقتصاديين

اتسعت القدرة الإنتاجية للأمة بصورة كبيرة خلال الحرب، إلا أن ذكريات الكساد- وهى الأزمة التى تسببت فيها القدرة الصناعية الفائقة وأثرت على كثير من العقول- كانت لم تزل حية حيث كان الأمريكيون يفكرون فى العودة إلى أنتاج زمن السلم. وعلى وجه الخصوص فإن خيبة الأمل القاسية كانت نشطة وذلك وقت أن ترنح الاقتصاد عام ١٩٣٧، مجرد أن ظن أن المنعطف تحول تجاه عودة الرخاء من جديد هذا وقد أشعل القلق بشأن دعم مستويات الوظائف زمن الحرب، ما أن توقف الإنتاج الحربى وتم تسريح القوات، جدالاً قومياً حول تشكيل اقتصاد ما بعد الحرب. فضلاً عن هذا فقد كانت المصروفات الفيدرالية تحسب بما يزيد عن نصف اجمالى الإنتاج القومى عام ١٩٤٤. ماذا كان يمكن أن يحدث عندما تُختصر المصروفات العسكرية؟ كيف يمكن إيجاد ٣٠ مليون وظيفة- ١٠ مليون للعسكريين العائدين، ٢٠ مليون للموظفين المدنيين فى الصناعات التى لها علاقة بالحرب؟

بجانب ذلك فقد كانت جماعات البحث السياسى القديمة- معهد بروكنجز، مؤسسة صندوق القرن العشرين، والمكتب القومى للأبحاث الاقتصادية- مهمته بالكيفية التى تمكن الأمة من تجنب الأنزلاق إلى كساد اقتصادى ورغم أن العلماء الذين كانوا يتبعون تلك المؤسسات قبلوا الفكرة التى تقول بأن مستويات الوظائف والإنتاج يجب الحفاظ عليها مع وجود «اقتصاد مزدوج» فإن تكوين ذلك

المزج كان أبعد من أن تكون واضحة ما هى الأدوات التى يمكن أن تستخدمها الحكومة للتدخل فى الشئون الاقتصادية؟ ما الذى يجب أن تكون عليه حدود مثل ذلك التدخل؟ ومن ثم فإن اختيار أجهزة تلك السياسة الخاصة من المحتم أن تشكل دور الاقتصاديين الذى سيلعبونه وبقيادة هارولد چى. مولتون، اتخذ معهد بروكينجز موقفاً محافظاً، يضيفون قدرة مع المعارضين للصفقة الجديدة، كل فى الكونجرس والمجتمع التجارى، والمقاومة المريرة لظهور الحكمة الكنجزية. بجانب ذلك فإن صندوق القرن العشرين، والتى أشرفت على سلسلة من الكتب الشعبية التى كتبها ستيوارت لشيس، كانت أقرب تعريفاً بمشاريع التخطيط الرسمية والتفسير لكينجز. ومؤسسة راسل ساج، والتى خضعت لسيطرة علماء الاجتماع الاكاديمين فى منتصف الأربعينات، من المحتمل أن تقول القليل حول تشكيل سياسة ما بعد الحرب. وما أن تشكلت خطوط المناقشة، حتى ولد معهد أبحاث جديد- لجنة تطوير الاقتصاد [٧].

لقد كانت المداولات تدور قبل الحرب حول دور الحكومة الاقتصادى داخل الدوائر الأكاديمين. وعلى هذا كان آلفين هانزن، وهو عالم اقتصاد من جامعة هارڤارد، المفسر الرئيسى لأفكار كينجز للمجمهود الأمريكى. ومن ثم كان هانزل الهدف المفضل للمحافظين، الذين يرتبطون بالحقيقية القديمة للحفاظ على ميزانية متوازنة، كما كان مؤلفاً لكتيبات تم توزيعها على نطاق واسع بنيابة عن مجلس إدارة تخطيط المصادر، بعد الحرب، العمل الكامل، نشر عام ١٩٤٢. علاوة على هذا فقد كان مع مجموعة من علماء الاقتصاد عن تجمعوا حول مجلس إدارة تخطيط المصادر، ناقشوا، فى بداية أواخر الثلاثينات، أن اقتصاد الآن قد وصل إلى

حالة من «النضج»، متوقعين جيلاً من المناقشات التى تلى فيما بعد بأن العالم قد وصل إلى «الحدود الكبرى من النمو». وبعد فحص مصادر النمو الاقتصادى فى القرن التاسع عشر- التوسع الإقليمى، النمو السكانى، والمبتكرات التكنولوجية- وصل هؤلاء الاقتصاديون إلى قرار فى الثلاثينات أن توقعات استمرارية نمو مستقبلى كانت مظلمة. ولم يتوقعوا أى شئ سوى ركودا طويلاً. ونتيجة لهذا، وخلال الانكماش الاقتصادى ١٩٣٧- ٣٨، طالب هانزن يدخل يؤكد المصاريف الحكومية لتحريك الاقتصاد إلى الأمام، حتى إذا كان ذلك يعنى ديناً فيدرالياً كبيراً. وبينما كان الاقتصاد يزداد بسرعة، ذكر فى آخرى مناقشاته، أن بالإمكان خفض النفقات الحكومية [٨].

ومع دور أن عجلة الحرب إلى نهايتها الحتمية، أدرك رجال الأعمال، كذلك، المناقشات بشأن الاقتصاد القومى. كما كان والصناعين قلقين بشأن مصير الرأسمالية الأمريكية فى حالة عدم احداثها تحولاً سريعاً وناجحاً من الإنتاج العسكرى إلى الإنتاج العسكرى. ومع هذا، مع ذلك، فكان من الجائز أن ينهى رجال الأعمال سيطرة زمن الحرب، حيث كانت التكلفة مضافة إلى العقود مربحة وقد عرض التحول الاقتصادى شكوكاً هائلة. علاوة على هذا فقد اضافت توقعات إلغاء الحكومية للطائرات، والبنادق، والزى الرسمى، وتحويل المصانع من تصنيع الدبابات إلى تصنيع السيارات، وإنهاء مراقبة الأسعار، وكل الخطوات الأخرى التى من المحتمل أن نحدث لابعاد الحكومة عن التجارة، متطلباً عاجلاً لتزايد الجدل.

وأكثر من هذا فإنه لم تلعب أى مؤسسة أبحاث دور أكثر أهمية فى تشكيل الحوار- ودعم الاتفاق العام لماليه الحرب بشأن صناعة السياسة الاقتصادية- عما

فعلته لجنة تطور الاقتصاد، فقد تأسست مجموعة بحث تجارية عام ١٩٤٣. ومن المعروف أن مؤسسى لجنة تطور الاقتصاد كانوا من رجال أعمال، وكان لابد من أن يعرف كل منهم الآخر أثناء الخدمة فى المجلس الاستشارى التجارى بوزارة التجارة، الذى أنشئ عام ١٩٣٣ خلال الأيام العنيفة للمؤسسة التجارية الحكومية تحت اشراف إدارة الطوارئ القومية. وكان لمجلس، وهو مجموعة تكون من خمسين رئيساً تنفيذياً تقريباً لشركات كبيرة، بتعقد دورياً فى وزارة التجارة كما كان تتمتع بوضع استشارى شبه رسمى (لم تكن الحكومة تدفع مصاريف المجلس بل اعطته مكتباً وهيئة من المساعدين). ولقد أعطت العديد من المذكرات والبيانات الخاصة بالسياسة الاقتصادية، وكذلك الاجتماعات الخاصة مع مسئولى الحكومة، للاعمال التجارية الكبرى صوتاً قوياً فى المراحل الأولى للنظام الجديد[٩].

فضلاً عن هذا فقد خطط العديد من أعضاء المجلس الاستشارى التجارى لإيجاد مجموعة بحث مستقلة فى أعقاب الحرب. وفى عام ١٩٤٠ التقى بول جى. هوفمان، الاجتماعى ورئيس شركة ستودمبكر، ووليام تتبون، مؤسس وكالة اعلانات وباولز وناشر الموسوعة البريطانية، لهذا الغرض مع روبرت هاتشينز، رئيس جامعة شيكاغو. ولقد شارك هو فحاسبه مجلس أمناء الجامعة، كما قضى عاما فى جامعة شيكاغو. قبل أن تكون مشكلات أبيه المالية سبباً فى أن يصبح التعليم عبئاً كبيراً. وكذلك، فإن بنتون الذى هجر الإعلان ليشغل منصب وكيل جامعة شيكاغو، كان صديقاً حميماً لها كشينز.

وما أن أحس بوجود فرصة مشاركة فى الشئون السياسية القومية، اقترح

هوفمان جمع شمل العلماء ورجال الأعمال البارزين فى منتدى عام للبحث والمشورة. ويساعده هاودلد لاسبل العالم السياسى، حاول الشركاء لتنظيم مجموعة تسمى لجنة السياسة الأمريكية، كان المحتمل أن يجتمع فيها حوالى خمسة عشر أو عشرين من رجال الأعمال «المثقفين» مع هيئة تدريس الإدارة فى الجامعة كل بضعة أشهر من خلال مجهود «لتقريب الهوه بين المعرفة والسياسة»[١٠]. وفى عام ١٩٤٠ كان موضوعهم رئيسى التوازن الصحيح بين المشروع ولخاص والحكومة والتجارة إلى حوار بناء رجال الاقتصاد، رجال الأعمال وصانعى السياسة.

وما أن أصبحت الولايات المتحدة وعلى وشك الدخول فى الحرب، توقفت الخطط التى كانت تدار فى الجامعة، فقط لكى تظهر من جديد من خلال المجلس الاستشارى التجارى والذى كان يعمل فيه كنائب للرئيس. ولقد آراد چيسى چونز، وكيل وزارة التجارة، أن يجذب رجال الأعمال إلى التخطيط لغز ما بعد الحرب، أساساً لكى يدرءوا المزيد من الخطط الليبرالية التى تتخذ شكل مجلس إدارة تخطيط المصادر القومية. وبزيارة أعضاء المجلس الاستشارى التجارى أشرف چونز على تنظيم تلك لجنة التى أفرضت لجنة تطوير الاقتصاد فى سبتمبر ١٩٤٢. ولاسباب سياسية قلل چونز وآخرون من أهمية العلاقة بين المجموعتين، حيث أن الكثير من رجال الأعمال والمحافظين لم يعودوا بعد يعتبرون المجلس على أن صوتهم فى واشنطن. لقد كانت لجنة تطور الاقتصاد جهاز بحث وتخطيط، ثم تقربها فى وزارة التجارة لكنها كانت مصممة لكى تكون مستقلة عن الحكومة. وكالكثير من جماعات البحث السياسى الآخرى والتى تعمل حالياً من خلال القطاع الخاص، كان تكوينها مهجناً. وقد وجد كل من المسئولين الحكوميين

والأفراد غير المسئولين مناصب عاماً أن من المفيد أن يكون لديهم مؤسسات تكون أشبه بالجسر على القطاعين.

وفى الوقت الذى كانت فيه التشريعات المحافظة والتجارية عرفت بسرعة وبدقة أمناء لكنة تطوير الاقتصاد كما هو الحال بين العديد من رجال الأعمال الأمريكين ذوى العقول الأكثر ليبرالية، رأت معظم صحافة الأمة لجنة تطوير الاقتصاد على أنها محافظة وانعزالية- وباختصار، كشئ آخر غير ما كانت تدعى به، وربما منافسه لمجلس إدارة الصناعات القومية القديم. وكان يتم التجاوز عن لجنة تطوير الاقتصاد إلى حد كبير لأنها أقيمت فى مبدأ الأمر كجهاز مؤقت لعمل الابحاث العلمية بالنسبة لمعظم المشكلات الملحة لإعادة الاقتصاد لوضعه السابق- انهاء عقود، تحويل مصانع طرد واستخدام عمال- وهى موضوعات لا توجد مجموعة بحث أخرى مجهزة جيداً لدراستها.

تلك كانت مواضيع لها أهميتها العاجلة حيث اقتربت الحرب من النهاية ولقد تحدث بيريسلى رومل، وهو من دعامات كتبه تطوير الاقتصاد والذى ترك عالم الخيرية والأكاديمية ليعمل لدى محلات ماسى التجارية، مع العديد من رجال الأعمال فى تلك اللجان لتطوير الاقتصاد وذلك عندما قال أنه إذا لم يتم تذليل مشكلات البطالة، فإن من المحتمل أن يحل محل المشروعات الخاصة «تنظيمات أخرى» للإنتاج ولتوزيع البضائع والخدمات[11]. وشعر المحللون بالقلق أن فى حالة هبوط النشاط التجارى لفترة ما بعد الحرب إلى مستوى عام ١٩٤٠، فسيكون هناك ١٥ مليون عامل عاطل بعد الحرب. وكما رأوا، فقد كان الهدف الحفاظ على الانتاج عند ٣٥- ٤٠٪ فوق مستويات ١٩٤٠ وتوفير أكثر من ٧- ١٠ مليون

وظيفة فى القطاع الخاص. إلا أنه رغم أن باحثى لجنة تطوير الاقتصاد تولت عدداً من الدراسات قصيرة المدى للتحول الاقتصادى، تحقق بول هوفمان وزملاؤة بسرعة أن تركيزهم على مشكلات مباشرة من يضمن دور طويل المدى للمجتمع التجارى فى تشكيل سياسات اقتصادية العرض.

وقد اعتقد هوفمان، والذى كان دوره القيادى فى لجنة تطور الاقتصاد قد ساعد على دفعه بعد الحرب إلى وظائف إدارة مشروع مارشال ورئاسة مؤسسة فورد وبكل إخلاص إلى قيمة البحث، مبدياً ملاحظة عام ١٩٤٤ أنه إذا اتفق العمل ٥ مليون دولار على البحث السياسى فى العشرينيات فمنذ أن توفر ٥٠ مليون دولار على الإنتاج الضائع على الثلاثينيات وقد اراد ومعه القادة الآخرون للجنة تطوير الاقتصاد- بنتون، رومل، ورالف فلاندرز، رئيس شركة فيرمونت لصناعة الآلات وفيما بعد عضواً فى مجلس الشيوخ- تحويل عملية أبحاثهم قصيرة المدى إلى شئ يمكن أن يرتفع أعلى من وجهات النظر المحدودة لأى من الجمعية القومية للصناع أو غرفة التجارة الأمريكية. لقد كانوا جمعا غير تقليدى من رجال الأعمال، ولا أحد منهم مثل مشاريع تجارية كبيرة كما كان لهم كلهم علاقات تجارية من نوع أو آخر. وفى شجبه «الضغط الجماعة الاقتصادية» ومشاركة البحث السياسى، ذكر هوفمان أن لجنة تطوير الأقتصاد من المحتمل أن تظهر أن «رجال الأعمال لا يخشون الضوء»[١٣]. والضوء الذى بدأوا فى اكتشافه مذهب كنجز وأنه من المحتمل أن يحددوا قوة الانكسار فى الاتجاهات التى كانت مقبولة للأعمال التجارية الأمريكية.

لقد كانت لجنة تطوير الطاقة نوعاً جديداً من مؤسسات البحث السياسي. ورغم أنها لم تكن محل جذب لأى صياغة فردية، فقد كان يُدرها رجال أعمال ويتم تمويلها مباشرة من التجارة، بدلاً من الحصول على هبات من مؤسسات خضع فيها صنع القرار إلى حد كبير فى أيدى المدراء ممن كانت خلفياتهم على وجه العموم أكاديمية مثل أولئك العلماء الذين اختاروهم للمساندة. اضافة إلى هذا فإن رجال الأعمال الذين أنشأوا لجنة تطوير الاقتصاد احترموا الخبرة المهنية لرجال الاقتصاد وسعوا لأن يضعوا البحث الأكاديمى فى خدمة صياغة السياسة، وقد تم استخدام هيئة من رجال الاقتصاد المقيميين، من معهد قيودراتيما بجامعة شيكاغو، وكان لدى المؤسسة الرغبة لاستخدام علماء آخرين من الجامعة كلما كانوا فى حاجة إلى خبراتهم. وأكثر من هذا فقد أقامت لجنة تطوير الاقتصاد نموذجاً لنشر الثقافة للأفراد العاملين، بينما تحتفظ لعضوية التجارة بأمتياز اصدر البيانات السياسية الثقافية. وفى أول عقد لها، أخرج برنامج النشر خمسة عشر كتابا وحوالى ثلاثين بياناً سياسياً. كما عرف مدراء لجنة تطوير الاقتصاد أن رجال الأعمال إذا رغبوا أن يؤدوا دوراً جوهرياً فى العملية السياسية، فأنهم سيحتاجون تنظيمات جديدة لإدارة البحث، جمع المعلومات، والتمشى مع النظرية، التشاور مع مجلس الخبراء، وفى النهاية التعبير عن أفكارهم. وقد تحققوا من أن لجنة تطوير الاقتصاد كانت تضع نمطاً جديداً عن طريقه ايجاد منتدى لجلب «مفكرى التجارة» سويا مع ممثلى الوكالات الحكومية، والعلماء الأكثر شهرة من الجامعات الأمريكية[١٣]. وهكذا كانت لجنة تطوير الاقتصاد اشبه بالجسر لكل من لصناعة الاقتصاد المهنى والحكومى– جسر مبنى عل خبره أكاديمين أكبر من التأكيدات العقائدية على مبدأ

والاهتمامات الاقتصادية المتصورة فى أضيق الحدود.

وقد صدرت عقيدة لجنة تطوير الاقتصاد- «اقتصاديات المجتمع الحر. إعلان السياسة الاقتصادية الأمريكية»- وأذعنت عن طيب خاطر، بان فترة الركود الاقتصادى قد أظهرت بعض مواطن الضعف للنظرية الاقتصادية القلبية. كما أعلنت لجنة تطوير الاقتصاد ان قصور السوق التنافسية الاجابة على كافة احتياجات المجتمع وأعلنت عن رغبتها لقبول الدور الجديد للحكومة من خلال وجود مقايضة جماعية وتأمين السن والبطالة. والأمر الأكثر أهمية، فقد اعترفت لجنة تطوير الاقتصاد ان ذلك كان عمل الحكومة الاتحادية، عن طريق أجهزتها للسياسة المالية والنقدية، لتهدأة الدورة المتزايدة للتجارة[١٤]. فضلاً عن هذا فقد طالبت بالتعامل بذكاء إلى حد ما بصورة سريه مع الدين القومى، بمعنى ان اعضاء لجنة تطوير الاقتصاد تحملوا العجز المالى الفيدرالى فى أوقت الكساد كإجراء سياسى ضرورى.

هذا وقد ساعد اعلان المبادئ- وعمل لجنة تطوير الاقتصاد فى تنظيف الزعماء التجاريين- تحديد أرضيه متوسطه لسياسة الاقتصاد، ابعاد الكثير من رجال الأعمال عن السياسات السوق الحرة. وفى أواخر الأربعينيات توصلت لجنة تطوير الاقتصاد إلى برنامج سياسى بين المحافظين الماليين المتشردين، الذين اصروا فى الدعوة الى ميزانية متوازنة سنوية وتدخل حكومى ادنى ، ومفسرى معتقدات بروكينجز والليبراليين الذين قرروا ان الاقتصاد كان عرضة للكساد وان هناك حاجة لاستمراريه المصاريف الحكومية وذلك للا بقاء على استوار فيها. فضلا عن هذا فقد اعتمدت افكار بروكينجز التى تخطت الطوق الأمريكى للسياسة الاقتصادية ما

لا يقل عن العشرين سنة التالية «هربرت شتاين، اقتصادى فى لجنة تطور الاقتصاد، والذى اصبح فيما بعد رئيساً لمجلس المستشارين الاقتصاديين فى حكومة الرئيس ريتشارد نيكسون واطلق عليهم كينجزيين مع مغزل من شيكاجو» واعتمدوا اساسا على السياسة النقدية وخفض الضرائب وسياسة مالية سلبية نسبياً [١٥]. كما ساعدت لجنه تطوير الاقتصاد لترتيب الحوار حول الاجهزة المقبولة لسياسة ما بعد الحرب الاقتصادية، رغم وجود مناقشات عن زمن وكيفية إستخدام اجراءات خاصة.

لقد كانت المثالية القديمة للتخطيط القومى- المتضمن فى اهتمامات مجلس إدارة تخطيط المصادر القومية مع مشاريع الاعمال العامة المدنية، تخطيط المصادر القومية، والتوسع الثابت لإجراء الخدمة الاجتماعية- غير منتظمة كمفهوم ثقافى، ولكثير من الناس، ومشوشة على نحو خطير من الناحية التطبيقية. كما ان جهاز التخطيط زمن الحرب بإنتاجه ومراقبته للاسعار- والتى يبررها الرئيس روزفيلت باعتبارها إجراءات طارئة- سرعان ما حله الرئيس هارى أس. ترومان.

أضف إلى هذا فأن البداعة الفنية الكينسية كان لها جاذبية لم تكن لدى التخطيط. وكان لها أساسها من الناحية النظرية، وقد اقترحوا بعض الحدود للتدخل الحكومى. وبدلاً من التركيز على الأداء الذى تقوم به قطاعات اقتصادية خاصة، مع الفكرة المزعجة بضبط الإنتاج فى كل صناعة كإدارة الطوارئ القومية وإدارة التوافق الزراعى فقد كانت مصممة لأن، ومن المحتمل ان يستخدم صانعو السياسة الاقتصادية لما بعد الحرب الأجهزة العريضة للانفاق الفيدرالى، معدلات الفائدة، و(فى بعض الأحيان) سياسة الضرائب، يثيروا أو يضعوا قبول على الطلب الاجمالى، وعلى هذا فقد قصرت تلك البراعة الفنية الإدارية مجال التدخل

الحكومى على الاقتصاد ووضعت حدود المناقشات الجادة للسياسات فى العقدين التاليين للحرب.

وقد وصل التقارب الكينجزى أيضاً إلى المجالات الرئيسية للخبرة (التدريب فى الاقتصاديات واسعة النطاق) وأنواع التحاليل [تحليل أقتصادى كامل] والذى يجب ان يستحوز على أكبر وزن فى مناقشات السياسة العامة. علاوة على ذلك فقد حدد صانعو سياسة ما بعد الحرب دوراً اقتصادياً أضيق بكثير للحكومة الفيدرالية عن اندفاع عن ما شاهده التخطيط القومى فى الثلاثينيات، إلا أن التأثير كان لايجاد مكاناً أكثر أمناً لرجال الاقتصاد فى الحكومة ولتبرير دورهم الدفاعى ليس بمفهوم المعرفة التى تم تعميمها، لكن كنتيجة لمهارات مهنية محددة. وكانت نظرية رجل الاقتصاد والبراعة الفنية التحليلية مرتبطة مباشرة بإجراءات سياسية التى تطلبت استمرار، وجود رجال الاقتصاد فى الحكومة. ولأول مرة، نتج عن الرأى العام الثقافى بشأن نظرية علم الاجتماع عن كيفية عمل الاقتصاد اتفاقاً عريضاً عن مضامين السياسة. وبحلول عام ١٩٤٦، أصبح التبصر النظرى اساساً للقانون- قانون التوظيف- ومن ثم نظرية تم تقريرها حيث يتولى بعض رجال الاقتصاد مناصب المستشارين الحكوميين.

الوضع المؤسس لصناعة السياسة الداخلية :

بناء على قانون التوظيف لعام ١٩٤٦ تم أنشاء مجلس المستشارين الاقتصاديين وتتطلب ان يصدر الرئيس تقريراً اقتصادياً سنوياً وبمثابة اعلان حول صناعة السياسة، عكس قانون التوظيف قلق أحد الأجيال الذى شاهد فشل الإدارة

الاقتصادية خلال الثلاثينيات[١٦] . وبتحقيق تسوية مضطربة بين هؤلاء الذين يريدون تدخلاً حكومياً مقيداً وهؤلاء الذين يخشون عدم الاستقرار فى الاسواق المتنافسة، فقد حدد القانون مسئولية الحكومة لضبط العملية التجارية بينما تقل أكثر من الأدوات الكنجزية المحافظة لإيجاد سياسات مالية ونقدية باعتبارها أفضل الوسائل للحفاظ على الاستقرار الاقتصادى. كما أصبح اروين نويس، والذى كان يعمل بمعهد بروكينجز لمدة ثلاثة وعشرين عاما، أول رئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين. وقد وصف قانون التوظف على أنه حدث هام فى انشاء اساس «علمى» لصياغة السياسة الاقتصادية القومية[١٧] .

هذا وقد اشار قانون التوظيف لعام ١٩٤٦ إلى وصول رجال الاقتصاد إلى مركز الرئاسة الأمريكية لما بعد الحرب. كما أن ايجاد اللجنة الاقتصادية المشتركة (أصلاً اللجنة المشتركة حول التقرير الاقتصادى) والتى تأسست طبقاً للقانون، أعطت رجال الاقتصاد وجوداً مميزاً هاماً فى فرع التشريع القانونى. وربما كان لنتيجة التأكيد على تنظيم الخبرة أكثر التطورات الهامة لفترة ما بعد الحرب، رغم أن وجود المعاهد الاستشارية لم يكن ضماناً بأنه سيتم استخدامهم بحكمة أو بشكل جيد. وكما كتب ادوين نورس ساخراً عام ١٩٤٧ من فشل الرئيس تورمان فى استشارة المستشارين فى أى موضوع خاص بالسياسة الاقتصادية القومية، بعد الانهيار نفذ أقل بكثير من سنة، لم تكن هناك دلالة واضحة أنه فى أى فترة حاسمة كان لدينا تأثير ملموس على تشكيل السياسة أو إقرار أى مسار للعمل أو تخيل لأى برنامج[١٨] .

ومع هذا، فقد امتدح الرئيس ترومان- الأول الذى يتمتع بمثل هذا النفع

الثقافي– مجلس المستشارين الاقتصاديين بأعتباره مجموعة «مؤهلة تأهيلاً بارزاً». ولم يكن هذا المديح مفاجأته، منذ ان اختار اعضائة بنفسه، ووفقاً لما جاء في مذكراته، فقد كان المجلس على وجه الخصوص مقيداً، لان الأعضاء الذين اختارهم لم يكونوا من ذوى العقل الواحد[١٩] لكن، في الواقع، فن ملاحظات نورس كانت أقرب إلى الحقيقة. فلقد استخدم ترومان المجلس بصورة ضئيلة في السنوات الأولى من رئاسته، وبعد ان خلف ليون كيسرلنج رئاسة المجلس بعد نورماس عام ١٩٥٠، فقط عمل معه بهمة ونشاط. وكيسرلنج هذا، وللسخرية لم يكن لديه أية درجة علمية في الاقتصاد، دافع عن سياسات النمو الاقتصادى الذى تتلائم مع افضليات ترومان. كما ظن أيضاً ان يفهم احتياجات الرئيس ومستشاريه افضل من سلفه، وقال معلقاً على نورس، «لم يكن بإمكان إطلاقاً ان يفهم ان لرئيس الولايات المتحدة لدية أشياء كثيرة ليفعلها للمشاركة في جلسات طويلة واخذه في الصعود بشأن الاقتصاد من ذلك النوع الذى يحدث في معهد بروكينجز.

ومن حيث ان روزفيلت قد جذب الخبراء والمثقفين إلى الحكومة وظن أنه يجد منعه في عملية سياسية مضطربة، فقد كان ترومان ومن بعده داويت دى. ايزنهاور غير مرننا حيث لمثل تلك الخطوط غير الرسمية من النصيحة والنقاش وحيث ان روزفيلت قد ساند الخلاف والمناظرة الشخصية بين خبراءة، فقد اكد كل من ترومان على التنظيم للادوار الاستشارية المتعددة، محاولين تقليل الخلاف بإينكار طرق أكثر نظامية لاحداث توازن للسياسات البديلة.

ورغم أن ترومان كان يرهب الرجل الذى خلفه، كان ينظر باحترام بسيط إلى روزفيلت كإدارى. وكان تفهمه للمنصب مختلف. كان روزفيلت يشجع الفوضى.

أما ترومان فقد جمع المعلومات التى احتاجها وكان يتخذ قراره فوراً وعلى وجه العموم. وقد أعاد أفريل هاريمان، وباختصار وزير تجارة ترومان، ومدير الجهود الأردنية المؤقتة وفيما بعد المساعد الخاص للرئيس، إلى الأذهان، «من الممكن أن تدخل مكتبه ولديك سؤال خرج ومعك قراراً منه بسرعة كبيرة عن أى رجل سبق وأن عرفته» (٢١). لم يكن ترومان أبداً بالرجل الذى يتعامل بالأفكار التجريدية أو المستويات المضاعفة من التعقيد. أنه يقرر ببساطة، أحياناً، كما بدأ لهنرس والاس، مقدماً بتفكير حريص. ومع ذلك فإن ترومان لم يؤكد على تنظيم علاقات الاستشاريين الخبراء بالأساليب التى لم يكن روزفيلت يميل إليها.

حتى عندما كان فى مجلس الشيوخ فقد وجه ترومان انتقادات إلى الطبيعة الهشه لتجميع الاستخبارات العسكرية والدبلوماسية. كانت التقارير ترد من الجيش والحرية، وزارة الخارجية، مكتب المباحث الاتحادى، ومكتب الخدمات الاستراتيجية. وعندما أصبح رئيساً، من ثم أنشاء ترومان جهازاً لتنسيق، وأنشأ مجموعة استخبارات مركزية بأمر تنفيذى فى شهر يناير ١٩٤٦. وقد زاد قانون مجلس الأمن القومى لعام ١٩٤٧ وتأسيس جهاز استشارى رئاسى دائم. مجلس الأمن القومى وبلغة ملائمة لكاتب فى احد المحلات ذات يوم، قال ترومان من مجلس الأمن القومى سيحافظ على توازن متدفق وبيان مفصل دائم واهتمامات السياسة الأمريكية ويعمل به هيئة من المتخصصين لدرجة أن مجلس الأمن القومى لم يكن يقصد منه أن يخدم فحسب بل للتأكيد على استمرارية السياسة من حكومة إلى حكومة تالية (٢٢).

وفى بعض المجالات السياسية كان ترومان أفضل خبير فلقد كانت الميزانية

الفيدرالية أحدى «هواياته الجادة». كما قال، اهتمام تابع من عمله الذى استمر عشر سنوات بلجنة تخصيصاً مجلس الشيوخ. كما كان ترومان يتقابل على الأقل مرتين فى الأسبوع مع مدير ميزانية، چيمس ئى. دبب، احياناً فى جلسات طوال اليوم إذا ما تطلبت دورة الميزانية ذلك. ولقد أصبح وبب واحداً من أكثر المستشارين الذين يحظون بثقة الرئيس، يصون المقترحات التشريعية له، وفى بعض الأحيان، يستخدم مكتب الميزانية تقريباً لتوسيع هيئة العاملين بالبيت الأبيض فى اعداد التشريعات. كما أنه كان معتزاً بنفسه لسيطرته على تفصيلات مناسبة، فقد كان ترومان يبتهج فى الاجتماع مع الصحفيين لمدة ساعتين أو ثلاثة فى «ندوات الميزانية» يراجع فيها خطط المصروفات صفحة بصفحة[٢٣].

ومع بداية احتلال كثير من الخبراء المناصب فى الاجهزة الاستشارية اعتمد جناح الرئيس على المزيد من هيئة العاملين وإلى نظام لتنسيق عمل الخبراء. ومن بين اصدقائه الحمميين، ظهر رجلان كمنسقين للسياسة: كلارك كيلفورد، والذى عمل كمستشار خاص فيما بين عام ١٩٤٦، ١٩٥٠، چون ستيلمان، والذى كان يحمل لقب المساعد الخاص. وكان هناك آخرون غيرهما اصدقاء ميسورى الحميمين والطفيليين «فتيان ذوى بطون ضخمة، وطبيعة طيبة الذين يعرفون الكثير من النكات القدرة»، وذلك كما جاء فى وصف آى. آف. ستون لهم. وعلى خلاف الكثيرين من ولاية ميسورى فى البيت الأبيض، كان كيلفورد مكتسباً شهرة لنفسه، فقد تدرب كمحام، كما كان أكثر فرد فى هئية العاملين نطقاً، وذو ذكاء حقيقى، ومن العاملين الجادين، حيث تولى مسئولية مشكلات الأمن الدولى والقومى.

كان ستيلمان، مرحاً وإلى حدٍ ما منمقاً فى كلامه، مولده فى اركانسان ومن الاخصائيين الاقتصاديين حيث درس فى فاندرليت، هارفارد، وجامعة نورث كارولينا وكانت خبراته فى الثلاثينات نمطية كالاكاديميين فى ذلك الوقت والذين اتجهوا إلى الحكومة. ويعاد مقابلته لوزيرة العمل فرانسيس بيركتر فى أحد المؤتمرات، ترك منصبه فى كلية الاباما للنساء وتولى منصباً فى وزارتها، وبسرعة صعد لرئاسة مصلحة التوفيق الفيدرالية. وقد عينه ترومان كمدير لمكتب التعبئة الحربية والعودة للوضع الأسبق وبعد ذلك جاء به إلى البيت الأبيض فى أوائل عام ١٩٤٧. وفى البيت الأبيض، ركز ستيلمان على السياسة الداخلية، وغم ان لم يكن مؤثراً لدى كثير من الناس بموهبته الثقافية.

وبالتدريج عرف الرئيس كيف يدنو من المشورة التنفيذية للثروة. وتماماً كما عرف كيف يستخدم كسيرلنج ومجلس الاستشاريين الاقتصاديين، تخلى ترومان كذلك عن شكوكه المبكرة وتحول إلى هيئة العاملين فى مجلس الأمن القومى خلال الحرب الكورية. ومن ثم ظهر مجلس إدارة تخطيط غير متطور لكى يكون بالإمكان عمل هودات بمذكرات السياسة الأمنية فى البيت الأبيض، بدلاً من أن تقوم بها الوكالات. ورغم أن الرئيس وجد فائدة لأجهزة الاستشارة القانونية، فقد ظهر ان انتشار الخبرة ايضاً يتطلب ان يكون مدى الرئيس الوسطاء والاخصائيين الخاصة به مثل كيلفورد (مساعد من خصوصيين كانوا أيضاً فى بداية تطوير هيئة العاملين الخاصة بهم)، من يمكنهم تفسير اسهامات الخبراء إلى سياسة.

هذا وقد استمر الرئيس ايزنهاور فى هذه الممارسة ووضع كثيراً من إجراء رسمى للتعامل مع كل من الاجهزة الاستشارية ووزارات مجلس الوزراء فضلاً عن

هذا فإن التنظيم الدقيق والخطوط التى ترسم السلطة جيداً كانت من اهتمامات الرجلين، إلا أن ايزنهاور كان أكثر مهارة فى الاحتفاظ بخطوط حرميه رسمية فى البيت الأبيض عن ترومان. وفى معظم المجالات، كان ترومان هو الذى يراس هيئة العاملين معه، كما كان يرأس اجتماعات هيئة العاملين الصيانة ويقدم بعمل المهام اليومية، وحتى الإشراف على ميزانية البيت الأبيض.

وكان بطبيعته غير رسمى ومنفتح لدرجة أن لم يكن يقيم فى مقصور فى وسط تخطيط تنظيمى. وكان يعرف كم المعلومات التى يمنحها كما نظم البيت الأبيض بأسلوب جعله يحصل عليه ويستوعبها. ومن أن لآخر، مع ذلك، فقد كان يصر على ان تجئ القرارات منه، والأجهزة الاستشارية كمجلس الأمن النوحى كانت تستخدم فقط لتجهيز التوصيات. وكما ذكر، إن السياسة ذاتها لابد وأن تأتى من الرئيس حيث أن كل القرارات النهائية يجب أن يتخذها (٢٤). وقد ظهر أن لصفة ترومان للمشاركة بنفسه فى القرارات واندفاعه فى سرعة اتخاذ القرارات أحياناً على خلاف مع العبقرية الاستشارية.

وبحلول نهاية الأربعينات، تمكن الجهاز التنفيذى من الاستفادة من كثير من مصادر الخبرة عن طريق مجلس الاستشارين الاقتصادى والوزارات الفيدرالية الآخرى والتى تجمع فيها خبراء الاقتصاد. وكان بالإمكان أيضاً ايجاد مصادر الخبرة من خلال هيئة العاملين فى مجلس الأمن القومى، وهيئة العاملين للتخطيط السياسى بوازرة الخارجية، ووكالة المخابرات المركزية وهكذا ثبت أن التوكيد الرئاسى على التنظيم أنه نعمة للخبراء. وإذا ما كان قد أوجد فقط وظائف استشارية رسمية لأفراد من ذوى التخصص الأكاديمى، فقد فتح المجال الاتصال أكثر بين المستشارين

الذين كانوا يعملون فى الحكومة، مهما كانت تخصصاتهم، والعدد الكبير من الخبراء الذين كانوا يعملون خارجها إزاء الأسئلة التى تتضمن قرارات سياسية عامة. وهكذا، فإن ممارسة المشورة التى تؤكد على التنظيم داخل الفرع التنظيمى، أبعد من احلال المستشارين الخارجيين فى الجامعات وينابيع الفكر، نجحت فى اتساع المجال لفرص جديدة بينما كانت تساعد اتفاقاً لتشريع قيمة الاستفسار الأكاديمى إلى المشكلات الاجتماعية، الاقتصادية والدولية.

ومن أحد الإدارات الجديدة الأكثر أهمية لتزايد عدد الخبراء ممن كانوا يهتمون بالمشكلات السياسية كان نظام الاتفاقات التعاقدية والتى عن طريقها أمكن للمسئولين الحكوميين الاستفادة من الخبراء من الخارج. بجانب هذا فإن الأعباء العالمية الجديدة للولايات المتحدة، وعلى الاخص الخطر الدائم للحرب فى عصر الذرة، سرعان ما أوحت يعرض للأسباب والمبادئ جديد من أجل ايجاد قنوات للتمويل الفيدرالى فى الأبحاث العلمية. وفى الدافع، بالنسبة للزعماء السياسين، فقد كانت الحاجة إلى الخبرة أكثر الحاحاً عن ذى قبل. وقد تم انشاء وكالات فيدرالية جديدة– فى المقام الأول من بينها مؤسسة العلوم القومية ولجنة الطاقة الذرية– لتمويل الأبحاث فى الجماعات ومراكز الأبحاث الخاصة، رغم أن البحث المحض فى علم الاجتماع لن يكون جزءاً هاماً فى مؤسسة العلوم القومية لبضع سنوات. وكذلك أصبحت الخدمة العسكرية. الفردية ووزارة الدفاع من أكبر ممولى الأبحاث. وهكذا استفاد الخبراء من داخل وخارج الحكومة من الهبات السخية الجديدة.

المشورة عن طريق التعاقد

لقد غير تكوين مؤسسات أبحاث تعاقدية فترة ما بعد الحرب العلاقة الجوهرية بين الخبراء وصناعة السياسة العامة. وهكذا كانت أى وكالة حكومية تقريباً فى تلك الأيام قدرة أن يكون لديها احتياطى دائم من الخبراء من الخارج تحت أمرها. ورغم وجود اتفاقات تعاقدية مشابهة قبل الحرب، فإن الاسهام الملحوظ زمن علماء زمن الحرب أدى إلى اتفاقيات تأكيدية جديدة. وكانت شركة راند هى الطراز الأول الذى تأسس فى نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان اسمها اللفظة الأولى «البحث والتنمية». وقد أوحى نموذج نجاح راند تدفق شركات أبحاث جديدة أخرى والتى كان عملها طوال الخمسينيات الستينيات يؤدى إلى حد كبير طبقاً لأوامر وعقود الوكالات الحكومية [٢٥].

وعندما أقتربت الحرب من نهايتها عام ١٩٤٥، توقع قائد السلاح الجوى الأمريكى. الجنرال هنرى «هارب» ارنولد، باحتمال سرعة انقطاع تمويل الأبحاث العسكرية وان علماء الحكومة، وفقاً لذلك، من المحتمل أن يعودوا إلى أماكنهم اللائقة المريحة فى الجامعات والصناعة الخاصة. وقد اعتقد ارنولد أن من المحتمل أن يكسب أو يخسر علماء الأمة الحرب التالية. وفى عالم أصبح طالباً صغيراً إلى حد كبير بسبب التكنولوچيا، فإن مجال الحرب فى أوآخر القرن العشرين من المحتمل أن يكون عالياً، فسرعته الأكبر من الصوت، وقوته المدمرة أكد الاف المرات من تلك التى كانت فى الحرب التى أنتهت. ولن تعد المساحة القديمة للتعبئة الصناعية- عام أو عامين وتزيد سرعة الانتاج الحربى- ملائمة لأمن الأمة. ومن خلال المميزات الضخمة التى يحصل عليها هؤلاء الذين عملوا أو تقدم

مفاجئ فى تقنية الأسلحة الهجومية، ومن ثم فإن أبحاث الأمة ومصادر التكنولوچيا لابد وان تكون مستخدمة وفقاً لاحتياجات الأمن القومى.

وقد كتب ارنولد فى أوائل عام ١٩٤٤، إلى تيودور ڤون كارمان، مدير المجموعة الاستشارية العملية للسلاح الجوى، مقترحاً أن يتوقف أعضاء ذلك الجهاز عن مشكلات القورية لكسب الحرب ضد المانيا واليابان لكى «يبحثوا كل الامكانيات والمرغوبيات لفترة ما قبل الحرب وتطورات الحرب المستقبلية. ومن بين المشروعات الآخرى، عبر ارنولد عن الاهتمام فيما إذ كان زمن الممكن احلال أجهزة جديدة محل الطائرة أو إذا كان بالإمكان صواريخ يمكن التحكم فيها عن بعد و «بمساعدة التلفزيون» وكذلك الدفع الذرى[٢٦]. لم تكن تلك بالأسئلة التى تدرب ضباط السلاح الجوى على الأجابة أو حتى أن يسألوها، ومع ذلك فقد كانت نفس الأسئلة والتى من المحتمل أن تعتمد عليها التخصيصات القورية للكونجرى من أجل القوات المسلحة- ومن ثم التطور الطويل المدى والبقاء للقوات المسلحة.

وخلال السنتين الأخيرتين من الحرب، فقد تساءل آخرون فى وزارة الحرب، وعلى الاخص العلماء فى مكتب الابحاث العلمية والتنمية، عن الكيفية التى يمكن بها الحفاظ على المشاركة الناجحة بين الجماعات العسكرية والعلمية فضلاً عن هذا فقد كانت العلاقات التعاقدية مع الباحثين روتينية بالنسبة لذلك المكتب خلال الحرب، كوائم اقامة عدد من الاتصالات المباشرة مع مختبرات الجامعة، ومن بينها مختبر الطاقة المشعة لمعهد ماسا تشوستيس للتكنولوچيا ، والذى، كان من عمله تطوير جهاز الردار، قد أدى أحد الاسهامات الأكثر مشاهدة

فى جهود الحرب.

وقد عمل ادوارد إلى باولز، أحد علماء مخبتر الطاقة المشعه، وأثنان من المهندسين مؤسسة دوجلاس لأنتاج الطائرات، آرترايموند وفرانك كوليوم، سوياً على مشاريع باستخدام براعة فنية تحليلية جديدة لأبحاث التشغيل. وبإلقاء نظره على الاستخدام التى تم وضع B-29 على أساسها فى المحيط الهادى، على سبيل المثال، وجدوا أنه بامكان الطائرات ان تعمل بكفاءة إذا ما أزيل بعض صفائحها المعدنية الواقفة وسُمح لها بالطيران أعلى واسرع، وتتفوق على المقاتلات اليابانية، وهكذا تأثرت القيادة العليا للسلاح الجوى، ومن بينهم كيرتس ليماى وهاب أرنولد، من مثل تلك الاسهامات التكنيكية. وقد قال أرنولد يفون كارمان «علينا الابقاء على العلماء على متن الطائره. وهذا أمر أكثر أهمية يجب علينا أن نفعله»[٢٧].

وقد أعتقد باولز أنه يجب أن تبدأ مؤسسة الأبحاث لاستكشاف الحرب الصاروخية والعابرة للقارات. وكانت توصية كولوم لارنون ان تقوم مؤسسة دوجلاس لإنتاج الطائرات بتجميع مجموعة أبحاث مدينة للعمل فى السلاح الجوى. وقد قبل أرنولد الفكرة، وبعد يوم من اجتماعة مع كوليوم فى سبتمبر ١٩٤٥، استعار احدى طائرات الرئاسة، وطار إلى حقل هاميلتوم بسان فرانسيسكو، حيث اجتمع مع رؤساء مؤسسة دوجلاس. ووافق دوجلاس على الفور لتمويل المشروع بمبلغ ١٠ مليون دولار فى تمويل لم يكن أقسام مصنع سانتا مونيكا بمؤسسة دوجلاس.

ومع هذا، بينما كبر مشروع البحث، أصبح أكثر مما كانت تريد مؤسسة دوجلاس تديره، وربما كان بمثابة عائق لكسب المزيد من عقود السلاح الجوى

المربحة. هذا وقد حقق العاملون في البحث، والذى كبر من ١٥٠ ببداية عام ١٩٤٧، استفادة من التمتع بحرية نسبية من إشرافهم المشترك. وفى عام ١٩٤٨، بمباركة السلاح الجوى وضمانات القروض من مؤسسة فورد للتأكيد على بقائها، تم خدمة مشروع راند من جانب مؤسسة دوجلاس وأصبحت مؤسسة ذات موقف حر غير مربح، شركة راند.

ومن خلال أول عقد للسلاح الجوى كان من المحتمل أن يكون أحد ينابيع الفكر غير المربحة وأكبرها وأكثرها شهرة فى الأمة، ذات طبيعة مختلفة عن مؤسسة البحث السياسية التى تواجد قبل الحرب. وفى الواقع، فان مؤسسة راند أحد ينابيع الفكر ما هى إلا فى الواقع مرادفات، حيث أستخدم هذا المصطلح من اللغة العامية فى زمن الحرب وتم تطبيقه بعد الحرب على راند وغيرها من مؤسسات بحث وتطور العسكرية. وهكذا أصبحت راند النموذج الأصلى بطريقة تنظيم وتمويل الأبحاث وتنميتها، والتقييم الفنى الذى يمكن تنفيذه وفقاً لأوامر الوكالات الحكومية، ولكنها تنفذ عن طريق مراكز البحث الخاصة غير المربحة. أضافة إلى ذلك فإن الاتفاق التعاقدى وضع الخير فى علاقة مع الحكومة لم تكن خاضعة بالكامل أو حرة بالكامل ولكنه متمتعاً بحرية نسبية من قيود وإجراءات البيروقراطية الحكومية، كان على الباحث فى ذلك الوقت ان ياخذ فى الحسبان احتياجات وأفضليات العميل، وأكثر من هذا فقد كانت حاجة إلى جرأة كبيرة لإصدار تقرير غير سار. ورغم العمل خارج الحكومة، كان الباحث المتعاقد، فى جميع المجالات، أكثر اعتماداً على العميل على المدى القصير ، حيث أن العقود كانت بشكل دائم يُبحث عنها أو تعرض على بساط البحث للتجديد.

ازدهر نموذج رائد فى الخمسينيات، وكثر المنافسون مما تسبب معه أن تبحث الأفرع العسكرية الأخرى عن اقامة وحدات مماثلة. وعلى هذا فقد أعطت مثل تلك المجموعات كمؤسسة هيتر مؤسسة تطوير الأنظمة، خدمات التحليل، مركز التحليلات البحرية، مؤسسة الأبحاث التحليلة، ومعهد تحليلات الدفاع، طريقة محددة للمخططين العسكريين واعمت حرية الوصول إلى الباحثين من ذوى المهارات العلمية والفنية المتقدمة. ورغم أن الكثير من العمل كان ولم يزل فنياً بدرجة عالية- ومن بينها تطوير الأسلحة، تحليل المشكلات الهندسية، أو تطوير أنظمية حسابية متخصصة- بدأت المؤسسات الاستشارية غير المربحة العمل ووفقاً للتعاقد مع وكالات حكومية محددة وبسرعة لأن تؤدى دوراً كبيراً فى صناعة السياسة، والقيام بدراسات لم يكن لدى الوكالات المصادر للقيام بها وتقديم النصيحة غير الرسمية لنظرائهم من خلال البيروقراطية الحكومية. وفى الواقع، أبعد من احلال باحثين من الخارج، سعى الخبراء فى الحكومة لتوسيع الروابط مع الجامعات والمعاهد، وتوظيف مصادر التمويل لمؤسسات أكبر بدلاً من تلك المؤسسات الميسرة الفردية والخاصة.

ومع بداية نهاية الخمسينيات، بدأ سوق خبرة ضخمة بتمويل حكومى أن يأخذ مشكله الذى من المحتمل أن يتحدث من خلاله الخبراء بصورة أكثر تكرارية عن علاقات وكالة العملاء بدلاً من المسئولية العامة. وقد تجاوبت التقارير والدراسات بشكل نمطى مع الأسئلة التى أثارها صانعو السياسة، والعاملون معهم. ومن أجل البقاء، كان على مؤسسات الأبحاث، التى تعتمد على العلاقات التعاقدية، فى ذلك الحين أن «تسوق» خدماتها إلى الحكومة. كما كانت تباع

«الأفكار» و «منتجات» الأبحاث كان يزود بها المتعاقد وبالنسبة للباحث الفرد الذى كان يعمل فى تلك البيئة، كان لابد من تطوير المهارات والوسائل التى كانت مفيدة، بمعنى «صالحة للعروض فى السوق» وذلك عند عن مشكلات منوعة.

أنظمة التفكير

لم تصبح راند فحسب نموذجاً لجيل جديد من ينابيع الفكر، بل قامت بدور هام فى تطوير الطرق التحليلية الجديدة. بجانب ذلك فقد اكتشفت الأنماط القديمة لبحث المساحة، والتحليل التأكيد على التنظيم، والدراسة الاحصائية الاجمالية مكاناً مأموناً فى العملية السياسية، بل تحليل أنظمة البراعة الفنية الجديدة التى استخدمت فى مؤسسة راند ومن ثم فقد وعدت بالكثير. واعتماداً على تحليل فائدة التكلفة، البراعة الفنية للبرمجة الخطية، نظرية اللعب، والمزيد، كان تحليل الأنظمة مناسباً وبشكل مثالى لاحتياجات الشركات التعاقدية والتى كانت وسائل التحليل العامة لها فائدة أكثر عن الخبرة الأساسية ضيقة الأفق.

ومنذ البداية، فقد تخيل الباحثون فى راند فى أنفسهم وإلى حد ما بأنهم من ذوى العقول الكبيرة كمكرين ممن «يهتمون اساساً ومكرسون أنفسهم فى ولما يُمكن ان يطلق عليه على نطاق واسع الحياة العقلانية »[28]. هذا وقد شكل الاستنتاج الكمى للمتخصصين فى الرياضيات، والمهندسين، والفيزيقين وجهة نظرهم، وحيث أن مؤسسة راند توسعت من العمل فى المشكلات التكنولوجية والمحددة بالضبط إلى مجالات تشتمل على سياسة الاستراتيجية النووية والأمن القومى، فقد اعتنق باحثوها اسلوب التحليل العقلانى والذى سيحدد بشكل يصعب إزالته عصراً للسياسة الأمريكية.

فضلاً عن هذا فإن تحليل الأنظمة، جيل جديد من أبحاث التشغيل، كان أحد المنتجات الثانوية الثقافية الأقل واقعية للحرب العالمية الثانية، كما ينتمى الباحثون فى راند لغتها وطرفها، بغض النظر عن تدريبهم الانضباط الاصلى. ورغم

كونها أقل إثارة من أسلحة وعجائب الحرب الإلكترونية ، لعب بحث التشغيل دورا هاما فى النصر العسكرى عن طريق توفير الإجراءات الكمية لتقرير أفضلية استخدام اسلحة خاصة. وعند أى مستوى من المحتمل أن يكون هجومه الأعماق التفجيرى أكثر أحتمالاً لتدمير نمواضة العدو؟ أين يجب نشر اجهزة الرادار والبطاريات المضادة للطائرات للدفاع عن هدف ما؟ وفى أى تشكيلات يجب أن تطير الطائرات؟ هل من المحتمل أن تكون الطائرات المدرعة الثقيله أكثر نجاحاً فى مهامها عن تلك الأخف، والاسرع؟

أكثر من هذا فقد ركز باحثو التشغيل المرتبطين فى المراحل الأخيرة من الحرب مع الوحدات القتالية المتعددة بالسلاح الجوى، على اعتبارات فنية وتكتيكيه محدده والتى تحيط على وجه الخصوص الأسلحة وحدودها. ومع تطوير أسلحة جديدة بعد الحرب، فقد أصبح السؤال أكثر تعقيداً. ومن ثم فقد عرض، ثى. ويليو. باكسون، وهو من المتخصصين فى الرياضيات وقد انضم إلى راند Rand عام ١٩٤٧ ، والمشكلات التى اجهت المخططين العسكريين لفترة ما بعد الحرب. إذا كان الهدف تدمير خواصة أو مهاجمة هدف خاص، فما هى أنواع الأسلحة التى ستنجز المهمة؟ كم ستحكون التكلفة لتمدر مجموعة من الأهداف؟ ما هى الأسلحة التى تنفذ المهمة بأقل تكلفة؟ (٢٩) وسرعان ما أطلق رفاق باكسون، الذى كان يعمل خارج اطار عمل البناء الإدارى لراند محاولاً أن يوحد عمل الفيزيقيين والمهندسين، لقب «محلل الأنظمة»، ووفقاً لهذا فقد سُمّيت وسائله الكمية «تحليلات أنظمة».

وأكثر من هذا فقد كشف السؤال حول الأسلحة الجديدة التى يتم تصنيعها

أكثر من مشكلة معقدة. كما تطلب وجود معالجات رياضية بارعة معقدة من أجل تصميم الأنظمة التكنولوچية التى مازالت تظهر، وكذلك تحليلات الأنظمة، التى لها جذور فى المجالات الثلاثة كلها، مما ساعد على سد ثغرة الاهتمامات المختلفة للمهندسين، ورجال الاقتصاد، وأخصائى الرياضايات. وحيث أن راند قد استخدمت باحثين مدربين فى عدد كبير منظم وموسع من المعرفة، استمرت تحليلات الأنظمة كونها أقل إثارة من اسلحة وعجائب الحرب التكنولوچية الأخرى، لعب بحث التشغيل دوراً هاماً فى النصر العسكرى عن طريق توفير الإجراءات الكمية لتقرير لتطوير وتوحيد فرق البحث.

كما تواجدت مجموعة منوعة من آلات التحليل، المصطفاة لدرجة أنها كانت بدو أنها تاخذ موقفاً أكثر من كونها علم منهج ثابت، وعلى هذا فإن تحليل الأنظمة، فى جوهرة، يعتبر مجموعة من الإجراءات لتقرير الكيفية التى يتم الاختيار بها من بين الوسائل السياسية- مشكلة لها وزن أكبر حيث أن تكلفة كلا من أنظمة السلاح والبرامج الاجتماعية قد زادت. وحيث أن التركيز على الاختبارات من بين الوسائل، فقد غمرت وسائل تحليل الأنظمة فى أغلب الأحيان اعتبارات الغايات. وهكذا فإن تحليل الأنظمة يغير المستشار ليقيم الوسائل لتحقيق الاهداف التى وضعها العميل.

وفى الوقت الذى أظهرت فيه معادلة باكسون الخطة القوة الاحتمالية لفهم الأنظمة لتحليل الأسلحة، صعد عمل چون فون نيومان حول نظرية اللعب إلى مستوى آخر كأداة لتصنيف الاختيارات الاستراتيچية التى من المحتمل أن تواجهها الأمة فى العصر النووى. ومن الاهتمامات الأولى لتسير الصاروخ، ولتصميم الطائرة،

ومشكلات ابحاث التشغيل، تطورت راند خلال الخمسينيات لتصبح مركزاً قيادياً للأستراتيچية النووية فى البلاد، ولذا جذبت إلى قلتها مفكرين أمثال برونارد برودى، هيرمان كان، وليام كاوفمان، توماس شيلنج، والبرت وولنستر [٣٠].

وكان فون نيومان، وهى أخصائى رياضيات مولود فى البحر قد وصل إلى الولايات المتحدة فى الثلاثينيات، واحداً من العقول الارشادية فى مشروع ما نهايته خلال الحرب. وفيما بعد، مع صديقة ادوارد تيللر، حاول أن يفهم أسرار السلاح الهيدروچينى الجديد، والقنبلة الهيدروچينية.كما كان من الرواد فى الحاسب الاليكترونى ممن ادى عملهم لزيادة ضخمة فى سرعة الكومبيوتر. وبينما كان يعمل فى الكلية فى جامعة برنستون عمل فون نيومان مستشار لراند ومختبر الأسلحة فى لوس الاموس. إلا أن عملية على نظرية الألعاب كان لها أكبر أثر على التفكير الاستراتيچى. ونظرية اللعب احدى وسائل الحساب الرياضى للاستراتيچيات المنطقية فى مواجهة المجهول بشأن ما سيفعله الخصم. وبافتراض أن كلا اللاعبين فى لعبة يعملان بصورة عقلانية– افتراض كبير من أجل التأكيد– فإن نظرية اللعب تمكن العالم الاستراتيچى لحساب أحسن تحركات الخصم بدقة رياضية ووفقاً لذلك يتم تنفيذ رغبات الخصم.

وقد اشار مجلة فون نيومان الضخمة نظرية اللعب والسلوك الاقتصادى، والذى نشر بالتعاون مع اورسكار مورچنشترن عام ١٩٤٤، إلى تطبيقات ذات حدود بعيدة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وقد ظن أنه على وجه الخصوص يتاسب تماماً تحليل المجهول الاستراتيچى للصراع الدولى. وفى عالم تعوزه الثقة حيث يواجه الخصوم المسلحون إلى حد خطير كل منهم الأخر عبر تقسيم ايدولوچى،

فقد عرضت نظرية اللعب وسيلة رياضية للتسلية لحساب الاستراتيچية. وللتناغم مع روح الأزمنة، كانت نظرية اللعب تشاؤمية ومفعمة بالأمل. ولقد افترضت ان اللاعبين النوويين كانوا عقلانيين بما فيه الكفاية لاختبار تجنب الدمار، وإذا لم يكونوا جديرين بالثقة، فعلى ذلك، فإن الخصوم كانوا على الأقل قابلين لأن يتنبأوا.

ومع تطورها، فقد جعلت نظرية اللعب تحليل الأنظمة أداة أكثر قوة لوزن الاختيارات الاستراتيچية، وقدمت لراند وسيلة للتوسع من البحث التكنولوجى البحث إلى التخمين بشأن الاستراتيچية النووية وسياسة الدفاع. وكان من بين أصحاب المهن الأوائل فى راند لاظهار استخدامتها فى هذا المجال، هو البرت وولستتر. لقد كان فى أحد الأوقات طالباً يدرس الفلسفة ومتخصص فى المنطق والرياضيات متحمس، جاء وولستتر للعمل فى راند فى أواخر الاربعينات بعد أن عمل فى مجلس إدارة الإنتاج الحربى كمتخصص فى التحكم فى النوعية. ولم يكن متحمساً على وجه الخصوص عندما شالة تشارلز هيتش، رئيس القسم الاقتصادى فى راند، فى عام ١٩٥١ للقيام بدراسة لقواعد قاذفات القنابل فيما وراء البحار. لم يبدو ان هذا العمل بالنسبة لولستتر بالعمل المسلى؛ «مملؤ بالصواميل والمسامير والمولولب، من ذلك النوع الذى يشارك قيمة الإنسان عادة مع فن نقل الجنود وايوائهم وتموينهم» (٣١).

وعندما رأى وولستتر كيف صاغت القوات الجوية المشكلة، اكتشف ورطة استراتيچية لافتة للنظر بوضوح كلما كان وضع القاذفات أقرب إلى الهدف، كلما كانت عرضة لهجمات العدو. وقد ظهر أن القوات الجوية كانت تتخيل حرباً تشمل

ثلث العالم على أنها مشكلة وليست شبيهة بتلك التى تم مواجهتها خلال حملات القصف الاستراتيجى بالقنابل فى نهار الحرب العالمية الثانية- وهو موضوع اختيار الأهداف واختيار الطرق. ولم يسألوا ماذا يمكن ان يحدث إذا لم تغادر قاذفات القنابل قواعدها، وإذا ما وجه الاتحاد السوفيتى الضربة الأولى. فضلاً عن هذا فان وولستتر، والذين كانت تقوم زوجته روبرتا فى ذلك الحين بدراسة من المحتمل أن تصبح سبباً تقليد بالموضوع هجوم مفاجئ على بير لهاربور، لم ينسى كيف بدات الحرب العالمية الثانية بالنسبة للولايات المتحدة. ورغم ان لم يعمل وفقاً للتكلفات الرياضية لمثل أولئك الزملاء مثل كينيث آرو فى تطويرة لنظرية اللعب، فقد استعاب وولستتر المقدمة المنطقية الاساسية للنظرية. أفضل الاستراتيجيات لخصوم الانسان التى لابد وان تؤخذ فى الاعتبار فى التخطيط للحرب.

وتعامل مجتهد ومحب للاستطلاع لحوح ومذهل، مشهور عنه البقاء طوال الليل فى مكتبه، بدأ وولستر فى احتكار الخبراء الآخرين فى راند وقد سأل عن أنظمة الدفاع الجوى والقدرات الفنية للطائرة وكذلك عن التكتيك ومشكلات التزويد بوقود إضافى، والصيانة والاصلاح. وقد اكدت استفسارات وولستتر شكوكه بأن استراتيجية القواعد المتقدمة تجعل من قاذفات القنابل عرضة للهجوم إلى حد كبير، هجوم نووى سوفيتى، بأستخدام بعض القنابل ١٢٠ التى تزن أربعين كيلو طن، يمكنها ان تدمر ما يقرب من ٨٠٪ من قوة قاذفات القنابل بالأمة ووفقاً لذلك، أوصى وولستتر وفريقة عام ١٩٥٣ بامكان تحسين أنظمة الانذار المبكر وتقوية مستودعات التموين ومناطق تخزين الوقود للصمود أمام التفجيرات النووية، وبعد ذلك يعمل مقترحات راديكالية لكى يتم استخدام المنشآت فيما وراء البحار من

أجل التزويد بالوقود الإضافى والاصلاح، وليست كقواعد ثابتة.

هذا ومازالت دراستهم، المعروفة بين مشاريع راند المعروفة باسم R-266، والتى أصبحت ضرورية، وتحدد جزءا من روح راند التوكيدية على التنظيم، تزود بمعلومات كمثال لما يمكن أن تحققه تحليلات الأنظمة. ويجب على الباحثيين فى راند أن يقولوا أن خطوتهم الأولى هو التأكد من السؤال الصحيح قد تم توجيهه، حيث اظهرت دراسة وولستتر ان بداية الحكمة تتواجد فى الصياغة الصحيحة للمشكلة. إلا أن التحليل، ولا يهم القدرة على الاقناع، لا يقرر السياسة. واعتماداً على الكيفية التى يتم بها نقل الدراسة إلى حد كبير، وتوقيت عرضها، وإذا ما كانت تتفق أو تتعارض مع جداول أعمال المدراء السياسيين والبيروقراطين الذين يقررون فى النهاية تأثيرها.

وأكثر من هذا فقد نشر وولستتر وفريقه [ثلاثة آخرون شاركوه المهارة التأليفية] تقريراً غاية فى غاية السرية فى أكثر من أربعمائة صفحة، وتم ايجازه فى موجز استغرق خمس وأربعين دقيقة لإمكان تقديمه بالرسومات البيانية، والخرائط والخطوط البيانية. وعندما تدرب وولستر أول الأمر على الغاء موجزة أمام زملائه- وهو تدريب مألوف فى راند Rand يقصد اختبار المنتج امام جمهور ناقد- فقد كان من الواضح ان يتضمن تحدياً للقيادة العليا للسلاح الجوى وقد أبدى أمر زملائه بملحوظة على الموجز «ان تأثير هذه الدراسة ستكون من أكبر الدراسات التى سبق وعملها راند. وإذا، يا البرت، ظل الجنرال لوماى فى الحجرة بعد أول جملتين تلقيهما»(٣٢).

وفى ختام الموجز الأول عام ١٩٥٣ كبار إلى الضباط فى القيادة الجوية الاستراتيچية فى أوماها، القى نائب لوماى، أكبر ضابط فى الرتبة من الحاضرين، بملاحظة جامعة مهذبة، «شيقة جداً» وخرج بسرعة من الحجرة. ومع ذلك فقد جلس حتى النهاية. وقد تلى ذلك العديد من المواجيز بلغت جملتها ٩٢ موجزاً..

وقد بداء على قيادة الجو الاستراتيچية، وعلى وجه الخصوص الچنرال لوماء أنها غير راغبة فى صرف الأموال على حماية القوات القاذفة للقنابل وكان الرد على قابلية سقوط القاذفات بايدى الأعداء، من وجهة نظرهم، المزيد من قاذفات القنابل، وفى النهاية قاذفات جديدة عابرة للقارات ذات مدى اطول. فضلاً عن هذا فقد كانت القيادة الجوية الاستراتيچية، والتى كتبت تقريراً مباشراً إلى هيئة الأركان المشتركة، بدلاً من هيئة اركان القوات الجوية، حذرة فى قبول المقترحات الواردة من كوادر من المستشارين الخارجيين الذين تسخدمهم القوات الجوية.

ومن المحتمل ان تكون توصيات وولستتر قد خذلها بيروقراطية القوات الجوية، إلا أنه واصل بعزم واصرار. ومن ثم قام راند بإعداد موجز لتقديمه إلى القائم بأعمال رئيس اركان حرب القوات الجوية، الذى أخذ التقرير بجديه وسرعان ما بدأ فى استخدام بعض مقترحاته بتقليل الاعتماد على القواعد فيما وراء البحار. ولكن حتى إذا لم يثبت أى موجز وعلى مستوى عالٍ بأنه مقنع إذا لم تكن قد أكدت تفجيرات القنبلة الهيدروچينية السوڤيتية فى اغسطس عام ١٩٥٣- وهى قنبلة أكبر بكثير من الأسلحة التى وضع على اساسها وولستتر افتراضاته- قابلية تعرض قاذفات القنابل الأمريكية للسقوط بأيدى الأعداء [وهكذا ايضاً، ما احدثه اعصار الترنادو الذى اكتسح القاعدة الجوية فى كارسويل فى طريق ١٩٥٢، ودمر أكثر من ثمانين

قاذفة قنابل واقفه فى المنصة بالمطار.

هذا ولم يكن تأثير الدراسة بالضرورة توصياته الخاصة ولقد ظلت القيادة الجوية مهتمه فى ترحيل طائرتها عن الأرض وتتخذ طريقها بسرعة بدلاً من الاستعداد للصمود امام أى هجوم سوفيتى. ومع هذا فقد ركز التقرير الانتباه على مشكلة احتمال الضعف العسكرى وجعل من استراتيجية التعرض للهجوم موضوعاً لحسابات دقيقة نسبياً. وكان مفهوم التعرض للهجوم، بدلاً من أى توصية محددة، هو الذى أعطى التقرير تأثيرة على المدى الطويل للتفكير بشأن السياسة. وأكثر من هذا، فلم يكن التقرير المكتوب، بل المواجيز الاثنين والتسعين التى أوصلت الرسالة إلى الوطن. لقد كان عمل وولستتر الثقافى مؤثراً، لكنه كان فى الحقيقة تأكيد واصرار لتوصيل اكتشافاته التى تتطلب الانتباه.

وفى آواخر الخمسينيات، طور رجال الاقتصاد، والمتخصصون فى الرياضيات والاستراتيجيون مجموعة من الأدوات التحليلية والافتراضات للتفكير بشأن الأسئلة الأساسية التى تواجه صانعى السياسة- النمو الاقتصادى والاستراتيجية النووية. والخوف من الأخطار، فقد كانت تلك الآلات مصدراً للثقة غير العادية فى صنع السياسة. وكان الخبير على وشك الحصول على أعلى درجات الهيئة والتأثير السياسى الجديد وما ان زادت الثقة فى وسائل علم الاجتماع فى التسعينيات- ازدهرت بسرعة اعمال الخبرة، داخل وخارج الحكومة.

الفصل السادس

العمل العقلانى

البرج العاجى للنشطين

الفصل السادس

العمــل العقــلانــى

البرج العاجى للنشطين

فى عام ١٩٦٠ شرح جون اف. كينيدى لجمهور الناخبين السبب الذى من اجله يسعى للوصول إلى قمة السلطة فى الأمة: «وأريد أن أكون الرئيس الذى يفعل كما يتفاعل– الذى ينشيء البرامج ويدرس الجماعات ويسرع فى فهم المشكلات المعقدة كما لو كانت مذكرات من صفحة واحدة. وقد أقسم أنه سيكون المنفذ الرئيسى بما فى الكلمة من معنى– والذى يستجيب لأى مشكلة، ليس بأمل أن يتصرف حيالها لهيئة مرءوسيه، بل ليوجههم للعمل».[1] ولقد ذكرت تلك الصورة الخيالية للعمل نغمة فرانكلين روزفيلت للرئاسة، كما أنها تضمنت بكل وضوح توجيه النقد إلى كل المظاهر السلبية لرئيس ايزنهاور ذلك الرجل الذى فضل نظامه لهيئة من المستشارين البارعين وكذلك اجتماعات مجلس الوزراء المنظمة بدرجة عالية والتى تمثل العوائق المفروضة فى طريق الرئيس كينيدى.

ولم يبشر وعد كينيدى بالفعالية الرئاسية والتخلص الوقت من مجموعات الدراسة والمدولات المنسقه بواسطة هيئة العاملين بأى شيء طيب لهؤلاء الخبراء الذين حصلوا على وظائف استشارية من خلال رئاسات ترومان وايزنهاور التى أكدت على التنظيم بإستمرار، كان لدى الخبراء خطوط واضحه من الأتصال ومكانا رسميا فى فتح المناقشات التنفيذية. كجزء من سيطرة البيروقراطية وقد أوحى وعد كينيدى بالاستعداد إلى أيام الانطلاق بحرية لاساتذة روزفيلت. وتشجيع صورة الفعالية التى

تخاطب الفعل لا الوجدان ونجح كينيدى فى ان يجذب نوعا من الخبراء الأكاديميين- «العمل العقلانى»، كما جاء فى جملة تيودور وايت الجديرة بالذكر- ممن شكلت وظائفهم فى واشنطن الأسطورة العصرية للسياسة العقلانية. وإذا كان الملك الشاب الوسيم قد تواجد فى كاميلوت [وكذلك مليكته الجميلة الأنيقة] وجب أن يكون هناك أيضاً مارلين الساحرة والمائدة المستديرة العقلانية.

لم يكن كينيدى بالأختيار الرئاسى القيادى للجماعة الاكاديمية فى الشهور الأولى للحملة الانتخابية. ففى شهر يناير ١٩٦٠، أظهر استفتاء للأكاديميين والكتاب البارزين فى مجلة اسكواير مجىء كينيدى بعد أدلاى ستيفنسن، هيوبرت همفرى، دريتشارد نيكسون. وكان من الواضح أن ستيفنسن المفضل لدى العقلانيين الليبراليين العاطفيين. وبعد حملة عام ١٩٥٢ الفاشلة وغير المتقنه، قام عدد من الديموقراطيين بتشجيع ستيفنسن لكى يجمع شمل مجموعة تخطيط سياسى دائمة للاعداد لحملة ١٩٥٦. وقد كتب جون كينيث جالبريث عام ١٩٥٣، لم يتردد الجمهوريون باعتبارهم «حزب الأغنياء» لاستخدام نفوذهم. وكأفراد ذوى ثقافة رفيعة فى الحزب، كان علينا أن نستخدم بكل كبرياء عقولنا وخبرتنا «وطبقا لتوجيهات توماس اف. فينليتر، وكيل سابق فى القوات الجوية، قامت ما يسمى «بجماعة فينليذ وقدمت ابحاثا والمشورة لستيفنسن. وقد استخدم ستيفنسن عملهم فى صياغة خطبه والتقى مع الاكاديميين افرادا وقت أن كان يجوب البلاد، والغريب أنه كان يعاملهم بفتور فى اجتماعاتهم. وقد كتب جالبريث فى وقت مبكر «اننى متلهف على تجنب أى انطباع بأن ذلك هو العمل الذى يجوز على الثقة فى ذهن ستيفنسن، وقد عرفت أكثر الاصوات المثقفه فى القرن

العشرين من أجل الرئاسة أنه ليس بامكانه ان يتحمل المزيد من الوصمات لمؤسسة تقترب جدا من العقلانيين[٢].

ورغم أن لم يكن الاختيار الأول لصفوة العقلانيين فى الأمة، فلم يكن كينيدى غير معروف للبعض من هؤلاء الذين خدموا معه فيما بعد وطوال عملة فى مجلس الشيوخ الذى يكاد ألا يكون مميزا، كان كينيدى يقوم بزيارات قصيرة لمعارفه الشخصيين وقت الدراسة فى هارفارد للمشورة فى بعض الأحيان ومن آن لآخر، كان يتحدث تليفونيا مع جالبريث عندما يكون لديه أسئلة بشأن المشكلات الأقتصادية، وعلى الاخص المشكلات الزراعية التى ربما تحير احد الشيوخ من ولاية صناعية شمالية. ويبدو ان جالبريث، شأنه فى ذلك شأن العقلانيين الذين عملوا مع ستيفنسن هام خلال حملاته الأنتخابية عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٦، قد كسبه كينيدى الذى يفتقر إلى التميز الثقافى كطالب لم يتخرج بعد ومازال يسبب إحباطاً لبعض أعضاء كلية الإدارة فى جامعة هارفارد. والكثيرون فى جامعه هارفارد، كما اعترف جالبريث فى مجلة «مع الذكريات» «يجدون صعوبة فى الاعتقاد بان الأخوه كينيدى فى نفس الطبقة الأولى يستحقون الإنتساب إلى جامعة هارفارد». لكن باستعادة الذاكره لولائم مساء السبت العارضه فى مطعم لوك- أوبر مع كينيدى وارترشلبنرنجر، الصغير، هدات حدة صوته ويتذكر جالبريث، «لقد كان حديثه عميقاً وكون لدى شكلا من الاحترام وزادت عاطفتى نحوه»[٣].

ورأى جالبريث أيضاً فى كينيدى مسحة من عدم الصبر والضجر لدرجة أنه كرئيس، فى بعض الاحيان يعزل نفسه عن المناقشات وفى أغلب الأحيان يمنع مستشارية كثيرى الكلام من التعبير الكامل عن وجهات نظرهم وبدون شك فان

عدم الصبر كان علامة على السرعة الذهنية، كما كان أيضاً علامة على لهفته فى اتمام العمل ومن الملاحظ عدم كفاءته كمشروع فى مجلس الشيوخ، فقد كان يهتم تماما بالكيفية التى يمكن بها صناعة القرار فى الجهاز التنفيذى بما يساعده او يعوقه كرئيس.

وابتليت الصفوه السياسية للامة بشك كبير بشأن الأهداف القومية فى نهاية الخمسينيات، بدا ان الكثير من الأمريكين يعتقدون ان الأمة تسير على غير هدى. فلقد اهتزت الثقة العامة فى الطبقة الاجتماعية العلمية والتكنولوجية فى البلاد، وعلى الأخص نطاقها التعليمى، بشكل مفاجىء بسبب الفشل المبكر لبرنامج الفضاء الأمريكى والنجاح المفاجىء للاتحاد السوفيتى فى اطلاق سبوتنيك عام ١٩٥٧. كما شعر الكثيرون بالقلق بشان ما يسمى بفجوة الصواريخ، والتى تحولت إلى مشكلة غير منطقية، لكنها استغلت الاهتمامات الحقيقية، وابعد من تلك الاهتمامات التكنولوجية، فقد لفت أرثرشليزنجر، الصغير، الأنظار بالحديث عن العجز «الكمى» للحياة الأمريكية والتى تحتاج إلى تسريع.

وباقتراب نهاية حدته، استدعى الرئيس أيزنهادر احدى اللجان القومية لتقيميم اداء الأمة وتخطتط الأهداف طويلة المدى وباقتراب انتخابات عام١٩١٠، ثم تكليف ناشر مجلة التايم، هنرى لوس، وقام بتحرير الهدف القومى، وهو مجلد من المقاولات اشترك فى وضعه عشرة من الأمريكيين البارزين الذين كانوا يشعرون بالقلق عن امه فى حالة ضياع، وفى حالة سكون وتحت رحمة الرياح، وبدون اى تاثير ولقد تطلع العديد من الكتاب إلى نظام جديد من القيادة الرئاسية وقد كتب والترليبمان، اننا فى انتظار من يرشدنا إلى طريق المستقبل، اننا فى انتظار مبتكر

جديد يسير على خط الرئيسين روزفيلت وويلسون[٤].

واحتكم كيندى وبنهجه العقلانى البارد إلى العقلانيين الليبراليين، رغم قلتهم حول الأهداف المعلقة بوضوح عن سبب البساطة والوعد الذى يتكرر فى أغلب الأحيان «اجعل الدولة تتحرك مرة ثانية». وبالتدريج حصل المرشح الذى يتحدث عن موضوعات القوة، الحركة، ومذهب الفعالية، على جزء من تاييد العقلانيين خلال حملة الرئاسة المحمومة وكان التعاطف المتزايد من جانب العقلانيين لكينيدى واضحا بما فيه الكفاية بالمقارنة لخصمة، ريتشارد نيكسون، تاييدهم، وسعى نيكسون لإثارة العاطفه المعادية للعقلانية لدى جماهير الجنوب بوصف الديوقراطيين بانهم «حزب شليزنجر، جالبريث وباولز».

وخطط كينيدى وبعد فوزه فى الانتخابات بفارق ضئيل، للتعينيات السياسية ولمكافأة مؤيديه. ومن ثم تم تعيين سى. دوجلاس ديليون، الجمهورى وهو من بنك الإستثمار وزيراً للخزانه وتولى ولوثرهودجز، حاكم سابق ورجل أعمال. وزارة التجارة ورأس ابرهام ريبكوف، حاكم ولاية كوتشيكيت المحترم، وزارة الصحة والتعليم والرعاية الأجتماعية. وظن أن هناك منصبين فى مجلس الوزراء يناقضان الأنماط التقليدية أو يشيران إلى ظهور تحالف على مستوى عالٍ مع الصفوه العقلانية للأمة. وقد اختار كينيدى، دين راسك، رئيس مؤسسة روكفلر وهو رجل له خدمة سابقة واسعة فى وزارة الخارجية، ليكون وزيرا، وقد فعل، ومع ذلك احاطه بالكثير من وكلاء الوزارة المعروفين جيدا والأكثر قوة سياسية. كما اختار أيضاً روبرت ماكمنارا، وهو وزيرا للدفاع سابق للاعمال وتم تعيينه فى وقت لاحق رئيسا لشركة فورد للسيارات.

وفى تاريخه لعرض الأحداث وفقا لتسلسلها الزمنى عن العمل فى البيت الأبيض، ادعى تيودور سى. سورينس، مساعد كينيدى فى الكونجرس لفترة زمنية طويلة، والمستشار الخاص بالبيت الأبيض، أن الرئيس المنتخب سعى لتكوين شىء لا يقل عن «وزارة الموهوبين». وقد لاحظ سورينسن ان كينيدى قد عينه أكثر من أكاديمى فى المناصب الهامة وجاء ذلك كرد فعل واحساس بالواجب على ما فعله اسلافه من قبل خمسة عشر عاما.

وكانت العقلانية فى مجلس الوزراء ممثلة فى ماكنمارا وراسك م وكذلك بين كبار هيئة العاملين بالبيت الأبيض (وكان هناك شليزنجر، ماك جورج باندى، وسورنيسن). وكانوا موزعين على كثير من المناصب فى كل مكان بالحكومة.

ويكمن الاختلاف الحقيقى مع الحكومات السابقة فى الاهتمام بتعينات الصفوة الثانية والثالثة وفى الأفراد المعينين للخدمة فى الوكالات الاستشارية والتنظيمية المتعددة. ولقد فهم كينيدى وبوضوح، وبعد أن تدعمت خططه للعملية الانتقالية بالدراسات التى كانت محل بحث فى معهد بروكينجز، وكذلك من المذكرات التى اعدها العالم السياسى ريتشارد نيوستات، ان السيطرة على مثل تلك التعينات من المستوى الأقل ينبغى ان تقدم أعظم قوة لها فعاليتها فى صناعة السياسة. وهكذا القى سارجنت شريفر، الذى تولى منصب رئيس مكتشف المواهب، يشباكه إلى حد بعيد لاستخدام الافراد فى الإدارة[*].

فضلا عن هذا فقد كانت هيئة العاملين بالبيت الأبيض فترة حكم كينيدى أقل منهجية بكثير- وفقا لما يمليه الضمير - عما كان عليه النظام الهرمى خلال

فترة حكم ايزنهاور وكانت اجتماعات مجلس الوزراء وهيئة العاملين نادرة، كما تم الغاء سكرتارية هيئة العاملين. وكذلك كان مساعدو الرئيس الخصوصيين يعملون بشكل أكثر مع هيئة صغيرة في البيت الأبيض ويتمتعون إلى حد كبير بحرية الوصول إلى الرئيس. وقد وصف كينيدى البيت الأبيض على أن «عجلة وسلسلة من المعوقات» وهو نفسه محورها. وعند الضرورة فإن تلك المعوقات وصلت إلى أبعد من إدارة مجلس الوزراء. ولكن في معظم الأحيان،كان سورينسن، منسق السياسة الداخلية، يعتمد على عمل هيئة العاملين الذى تم انجازه في مكتب الميزانية ومجلس الاستشاريين الاقتصاديين.

وفى السياسة الخارجية، كان ماك جورج باندى وهيئة العاملين الصغيرة العاملة معه فى الأمن القومى، من المتخصصين فى مجاله الخاص، قادرا على أن يحل محل الجهاز الاستشارى فى وزارة الخارجية. ومع وجود العديد من مئات مناصب صناعة السياسة الشاغرة والتى تشغلها مؤقتا الوكالات التنفيذية، مالت الخبرة لتنتشر إلى حد بعيد فى البيروقراطية ويمكن طلبها عند الحاجة. وربما ولأول مرة، يمكن للانسان أن يميز الأساليب التى كانت من خلالها ترتبط المعاهد الأستشارية- ليس فقط المستشارين الأفراد- كل منها بالآخر(٦).

وكان «العمل العقلانى» أقل احتمالا لأن يكون مساعدا لعملية التشاور الرسمية، كما كان الحال فى البيت الأبيض أيام ايزنهاور عن المتمردين العقلانيين الذين يسعون بهز البيروقراطية الإدارية بعنف. ومن ثم فقد كانت زمرة ماكنمارا من «العقلانية الدفاعية» التى تم استخدامها من مؤسسة راند والأكثر شهرة.

وفى هذه البيئة، فإن الخبير الخارجى، سواء أكان من الحياة الأكاديمية أو ينابيع الفكر للعمل طوال فترة الدوام فى الحكومة أو يستشار فقط فى الوقت الذى يعمل فيه فى الجامعة أو ينابيع الفكر، يمكنه أن يلعب دورا كبيرا فى تشكيل السياسة. وعندما اعترضه چيمس توبن من جامعة نيل على الاقتراح بانضمامه إلى مجلس الاستشارين الاقتصاديين، وصف نفسه وبكل تواضع بانه شىء اشبه بـ«باخصائى اقتصادى من البرج العاجى»، وكما قيل فقد انتصر عليه كينيدى مستجيبا»، انا موافق- وانا شىء اشبه برئيس البرج العاجى»(٧). لكن، فى الحقيقة، فقد كان كينيدى مهتما بالأفكار اساسا وذلك عندما يتحقق من نتائجها العملية. ومع ذلك، فقد كان يعرف ان معظم العقلانيين كثيرا ما يتنصلون من مسئولية الإهتمام بالحياة النشطه، السياسية، وكانوا ياتون للخدمة ليس بسبب عاطفة «البرج العاجى» بل لأنه وعدهم بالاقتراب من العمل ومنحهم فرصة لاستخدام افكارهم. وكان الكثير من الخبراء من أصحاب الأفكار ليست باقل عملية عن افكاره. كما أنهم كانوا تكنوقراطين ومهندسين اجتماعيين، وهؤلاء الناس الذين يهتمون اساسا فى حرفية الأجهزة لعمل الاشياء وفى نفس الوقت، الذى هبطت فيه العقلانية العملية، رغم هذا، واشنطن، كان بعض الأمريكيين يفكرون فى نهاية الأفكار كقوة دافعه فى السياسة.

نهاية أيديولوجية

لكي يصبح مستشارا سياسيا ومشارك اساسى فى صناعة السياسة، كان لدى الخبير فرصة ضئيلة إلا أنه كان يعمل كحلال للمشكلات وفني. وفى الوقت الذى ميز فيه مؤرخون أمثال اتش. ستيورات هوفس وريتشارد هو فستادر بين العقلانيين، والفنيين العقلانيين، ابتكر علماء الاجتماع المصطلح الذى يجمع بين لفظين متناقضتين «العقلانية البيروقراطية» لوصف دور الخبراء العاملين فى الوكالات الحكومية كما وصف روبرت ك ميركون كيف تكيف بعض الخبراء مع اعتمادهم الجديد على صانعى السياسة والرؤساء البيروقراطيين» هذا المفهوم للأفكار والذى يطوق نفسه بالعاطفة يعبر عنه بالصيغة التالية: صانع السياسة يسد حاجة الأهداف ونحن الفنيون، على اساس معرفة الخبرة، تشير إلى وسائل بديلة للوصول إلى تلك الغايات»(٨). ربما تكون تلك الصيغه جديدة، إلا أن الأقتراحات الضمنية ليست كذلك. وهكذا فان تراجع الزرائعيين عن النظريات التجريدية والأساسيات فى منعطف القرن قد حدد هذا المسار للعقلانيين والخبراء. وكان الخبير السياسى فى الولايات المتحدة اساسا خبيراً للوسائل..

وقد عزز تحرك الخبراء إلى الدوائر الداخلية للسلطة السياسية فى الستينيات متوازيا مع التناقص الثابت لتفاعل الأفكار فى الحياة السياسية بعد سنوات الحرب العشرون فى ذلك الحين (حوالى ثلاثين) ضد الفاشية والشيوعية من الشك الأمريكى الذى طال عليه الأمد فى الأنظمة الإيديولوجية [وعلى الأخص بين هؤلاء العقلانيين الذين كانوا يغازلون شخصا أو آخر قبل (الحرب). وقد جاء فى كتابات بما يسمى بالمؤرخين المتفقين فى الرأى الجماعى فى الخمسينيات- وفى

الدرجة الأولى دانيل بورسقين، ريتشارد هو فستادر، ولويس هارتز- ما أعلنوه بان هيمنه ضمنية في الحياة السياسية والعقلانية الأمريكية. وسواء أكان غياب الاختلافات العقلانية الجادة على نحو بين غير إيديولوجية- فان القدرة على تتبع الآثار إلى أولوية النضال من أجل البقاء لترسيخ قارة جديدة، كما رآها بورستن- أو كانت سذاجة إيديولوجية في قبول مجموعة من مبادىء لوقا، كما أكد هارتز. وعلى وجه العموم لم يكن الأمريكين يميلون للتفكير في القيم الجوهرية. ومن حيث ان المؤرخين، المشايعين للدنو من الاتفاق في الرأى العام مثلا قد عبروا عن وجهة النظر الدافعه في التاريخ، وكشهود على الاضراب الداخلي والدولي الذى كان نتيجة للكساد، الحرب العالمية الثانية، الحرب الباردة، والماكارثية، فقد كانوا يعبرون بوعى اقل، عن الحاجة لإيجاد واعادة التاكيد على الوحدة الأساسية للمجتمع الأمريكي[٩].

وأصبح بعض علماء الاجتماع مثل المؤرخين في هذا الشأن وادوارد شيلس- حذرين من الأفكار التجريدية. أضف إلى هذا فإن معسكرات الاعتقال النازية، ومحاكمات موسكو، والقمع الوحشى فى أوروبا الشرقية، قدمت الدليل على ان تلك الأفكار كانت اجهزة سياسية خطيرة، أشبه بسفر الرؤيا في نتائجها. وكذلك فقدت الإيديولوجية باعتبارها وسيلة لتحويل الأفكار إلى «روافع للإشتراكية» عقلانية، ومن ثم وصلت إلى نهاية تاريخية. وقد أثبت بيل- محرر شئون العمال في مجلة فورشن خلال الخمسينيات ومشارك دائم في مجلتي المواجهه Encounter وكومنيترى أن الإيديولوجيين لا يعيشون من أجل التأمل والتفكير بل من أجل العمل، وفي الواقع، فإن الوظيفة الكامنة للإيديولوجية كانت وبكل بساطة تعمل

لاثارة العاطفة وتوجهها تجاه الأهداف السياسية. وطبقا لما قاله بيل، فإن بعض «العقول الجادة» يمكن اقناعها إما بواسطة المخططات الوهمية لجناح اليسار أو بواسطة تنبؤات بان رفاهية الدولة والمشاركة الحكومية فى الاقتصاد لدت إلى عبودية الارض، كالتى بدات الأصوات الأصولية للاقتصاد الليبرالى التقليدى أمثال فريدريسن ايه- هايك، فى مناقشتها. وفى مقالة «نهاية إيديولوجية فى المغرب»، رأى بيل بزوغ «اتفاق عام قاس فى الأتفاق العام» والذى تتضمن قبول رفاهية الدولة، والرغبة فى ابطال مركزية السلطة، والالتزام بالاقتصاد المختلط والتعددية السياسية[١٠].

ولقد تتبع روبرت لين، وهو عالم سياسى فى جامعة بيل، والذى تركزت دراساته السابقة على الأعمال التجارية الأمريكية والرأى العام، أثر ذلك «الأتفاق العام فى الرأى السياسى» بالنسبه لتزايد البحبوحة فى الأمة والقدرة الواضحة للحكومة للتهدئة من حدة العجلة التجارية. كما أصبح الاسلوب السياسى فى أوآخر الخمسينيات أقل قوة عن ذلك الكساد أو عهد ماكارثى. وقد فسر لين تفاؤل تلك الفترة بملحوظه أن الناس شعروا «إنهم ادنى مرتبه تحت رحمته الفرصة وبدرجة أكبر بالسيطرة على حياتهم». والأكثر اهمية (ومن السخرية أن الصحوة الرئيسية فى الثمانينيات) وميزة بين تقليل شأن سلطه المعاهد الدينية والعقائد وكان بعيدا عن هدف النقطه المطروحة على بساط البحث للتنبؤات الأخرى. وقد قال ان الأفراد أصبحوا اكثر وداعة، من حكومة لأخرى. وقد تنبأ ان تزايد الكفاح من أجل المساواة الجنسية من المتحمل ان تكون اسهل عن طريق ارتفاع البحبوحة فى الأمة.

هذا وقد توقع لين ظهور سياسات غير إيديولوجية والتى «تعامل بدرجة أقل مع معظم الأفكار التجريدية ونصبح بدرجة أكبر مناقشة للوسائل عن الأهداف». ومن المحتمل ان تصبح الإيديولوجية اقل اهمية فى المجتمع الذى مر بما اسماة «الثورة العلمية الثانية»، بمعنى، التوسع الكبير فى فترة ما بعد الحرب فى مصادر الثروة التى كرست للابحاث فى المشكلات الاجتماعية الأقتصادية والسياسية وبالنسبة للين، فإن المصادر العقلانية المكرسة للعلوم الاجتماعية والسياسية قد اتت بتغيير فى طبيعة صنع القرار السياسى. ولقد اقترح وجود تمييز بين حقل «السياسات المحضة»، والتى يتم من خلالها تقرير القرارات عن طريق حساب التأثير، القوة أو الميزة الانتخابية ومجال «المعرفة الخالصة»، والتى من خلالها يتم إتخاذ القرارات عقلانيا وبكفاءة بشأن تحقيق القيم المتفق عليها. ومن رأيه، فإن مجال المعرفة الخالصة كان يتسع امام مجال السياسات المحضه فكان يتقلص. ومن تم فقد كان الزعماء السياسيون يبحثون عن المشورة الافضل، باستخدام المعايير العقلانية، والاعتماد على البينه الأفضل بالنسبة لقراراتهم[11]. وهكذا ولاستمرارية رؤية نهاية أى شيء، فقد أعلن العقلانيون فى أوائل الستينيات نهاية صراع الإيديولوجيات وحتى السياسات.

وهكذا فهم الرئيس كينيدى الموضوعين التوأمين للمعرفة والعمل السياسى عندما خطب فى خريجى جامعة ييل عام ١٩٦٢، مرددا إلى حد كبير الاعتقاد المشارك بانه كان يتواجد فى ذلك الحين اتفاق عريض فى الرأى العام بالنسبة للقيم الليبرالية. وقد قال كينيدى، ان القضايا المحلية المركزية فى ذلك الوقت، «لاعلاقه لها بالمصادمات الاسياسية للفسلفه أو الإيديولوچية لكن بالنسبه للطرق

والوسائل للوصول إلى أهداف عامة- للبحث عن حلول متقدمة للقضايا المعقدة والمستعصية على المعالجة. «وكان صوته اشبه بصوت أحد طلاب لين وأوضح كينيدى أن مشكلات الستينيات، بخلاف مشكلات الثلاثينيات، طرحت تحديات أن لابد من الغاء الأفكار العنيفه والاساطير و «الحوار الزائف» الذى يصرف الانتباه، جانبا. وبدون شك كان كينيدى ينظر إلى ما هو ابعد من جمهور المستمعين له الأكاديميين المباشرين، تجاه اعضاء المجتمع التجارى فى اعقاب أزمة إبريل القاسية بشأن زيادة الاسعار فى صناعة الصلب. «إن الخطورة فى مناقشتنا الاقتصادية اليوم ليست نوعاً من الحروب الكبرى للإيديولوجيات المتنافسة والتى ستكتسح البلاد لكنها الإدارة العملية لإقتصاد معاصر. إن ماتحتاج اليه ليس بالقصاصات الورقية أو النماذج الجاهزة بل مناقشة اساسية للمشكلات المعقدة والفنية التى تتضمن الحفاظ على تحرك آلة الاقتصاد الكبرى إلى الأمام»(١٢).

كان كينيدى، يشك فى الأفكار التجريدية، ومهتم بدرجة كبيرة بالكفاءة الإدارية والخبرة، وعلى وجه العموم كان واثقا من فوائد التكنولوجيا التطبيقية. وكما تردد فى تعبيراته العاطفية فى جامعة ييل بشأن الالتزام التقدمى المالوف لعدم المشاركة والأعتماد على الخبره المحايدة سياسيا، انعكست بالفعل فى تعييناته السياسية. وسواء أكان كينيدى، الذى كان، برغم كل شىء، سياسى محترف صلب المراسى بدلا من أن يكون عقلانيا، اتفق تماما مع توقعات لين المتفائلة، وبالتأكيد أنه اقتنع بان صناعة السياسة تتطلب حدة الذهن، والتعقيد، والاطلاع على الاحداث، والبراعة الفنية الفائقه. وقد ظهر ان الرجال الذين اختارهم للعمل تحت رئاسته يشاركونه هذا الاعتقاد من ان المعرفة بامكانها ان تخدم أهداف السياسة

باساليب مصقولة بدرجة عالية-عن طريق «الاستجابة المرنه» للتهديدات العسكرية والتقدم الاقتصادى الرفيع.

وهكذا، فان «المثالية» التى تحججت بها حكومة كينيدى كانت فى الواقع تعيدا عن الايمان بقوة الاستخبارات العقلانية والبراعة الفنية الفائقه للتغلب على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية(١٣). وكانت فى جوهرها تعتقد بان صناعة السياسة ما هى إلا مسعى ذرائعى، تدفعه المعرفة، وتسعى لحل مشكلات محددة، وعند الضرورة، يتم تكريسها للتجربة. وعلى وجه الخصوص من خلال نضالها فى الحرب الباردة ضد عدو تكنولوجى رهيب، واحتاجت البلاد إلى موظفين عموميين من ذوى الكفاءه الفنية، واذكياء وواسعى الخيال بشأن الوسائل السياسية. وقد ظهران أهداف ومثاليات الحياه السياسية تعتبر من الحقائق الواضحة لدرجة تتطلب معها الفحص.

خبراء جاهزون

لم تكن كلمة ينبوع الفكر شائعة فى المعجم الشعبى عندما تم انتخاب كينيدى إلا أن الصحفيين لاحظوا. وجود مجموعة ممن يسمون أنفسهم ينابيع الفكر ومصانع التفكير على طول طريق ماسا تشوستيس وكان معهد روكينجز أكثرها شهرة، وأقام مركزاً جديداً للدراسات المتقدمة عام ١٩٦٠ وهو مبنى ضخم من دائرة ديبونت. وفى تقرير لجريدة الواشنطن بوست حول الافتتاح الرسمى للمركز بعد اسبوعين فقط من الانتخابات ، فى مقال افتتاحى مشجع، عبر عن الأمل فى أن «رجال المعرفة والأفكار قد تولوا حكومتنا مرة أخرى.» وكانت الواشنطن نيوز، على درجة كبيرة من الاحترام فى وصفها لتلك المسألة تحت العنوان الرئيسى «المثقفون يرون الجانب المشمس». وفى أقل من عام فيما بعد وصفت الأيكونوميست باحثى معهد بروكينجز بانهم «خبراء كينيدى الجاهزين» ورحبت بـ«تقارب المثقف من الحكومة» باعتباره ملامح مميزة للإدارة الجديدة[١٤].

ويعتمد الخبراء داخل الحكومة على الخبراء خارجها. والروابط فى أغلب الاحيان عارضة. وقد اقيمت مثل تلك الروابط فى وقت مبكر مع معهد بروكينجز وبعد وجود فترة رسمية لفريق فيدرالى انتقالى [وفيما بعد كان لوضع التشريعات القانونية للتمويل الفيدرالى لعملية انتقال الرئاسة إلى جانب دراسات معهد بروكينجز لمشكلات العملية الأنتقالية]، فلم يجد بعض الأعضاء مكاتب فحسب، بل مكتبة وقاعة اجتماعات فى معهد بروكينجز وقد تشاورت «فرق العمل» الأنتقالى كثيرا. كما اعتمدوا بدرجة كبيرة على ما يقرب من مائة عالم [آخذين فى الاعتبار الباحثين التابعين للجامعة] والذين كانوا يشتغلون بالمشكلات السياسية لمعهد

بروكينجز. وكان من اكثرهم فائدة هو لورين هنرى، والذى كان عمله السابق فى العملية الأنتقالية للرئاسة مستشاراً لفريق كينيدى»[١٥].

وقد صور الباحثون والمحللون فى معهد بروكينجز وراند الخصائص الأساسين للعقلانيين السياسيين الجدد فى الستينيات وقد جاءت تلك المعاهد، أكثر من أى غيرها كرمز للاحتجاج إلى الأسلوب التكنوقراطى لذلك العهد. وكانت لهما وسائل تاثيرهما. وكان لمعهد بروكينجز ميزة كونه المؤسسة الأولى للبحث السياسى فى واشنطن، ببرامجه البحثى الذى يغطى الكثير من المجالات كما كان له علاقات لامد طويل مع البيروقراطية الفيدرالية وهيئة العاملين فى الكونجرس. أما راند البعيدة والتى ركزت على ابحاث الدفاع، لم يكن لها علاقات تعاقدية فحسب مع القوات الجوية والوكالات الحكومية الأخرة، لكنها كانت أيضاً قاعدة الاستخدام الرئيسية لروبرت ماكنمارا وقت ان كان يسعى للفوز بالسيطرة على مؤسسة الدفاع وكان تاثيرها قويا من خلال الأفراد الذين ارسلتهم إلى الحكومة والوسائل التى قدموها للتحليل السياسى.

ولقد هدد روبرت كالكينز، رئيس معهد بروكينجز منذ عام ١٩٥٢، المعهد من خلال التوسع الكبير وبرنامج البناء. ولم يكن هناك من يضمنه ماليا عندما تولى المسئولية كما كان ذو سمع بأنه الخصم غريب الاطوار لسيايات النظام الجديد والنظام المعتدل فى الثلاثينيات والأربعينيات، واستعاد معهد بروكينجز علاقاته بالحكومة خلال فترة توليه رئاسته من خلال برنامجه للدراسات المتقدمه للكبار المدراء الفيدرالين وتوظيفه لهيئة بحث صائبة الرأى. وكسلطة، هارولد جى. مولتون، تدريب كالينز ليكون رجل اقتصاد. ولقد ترأس قسم الاقتصاد بجامعة

كاليفورنيا ببركلى، وعميدا لمدرسة التجارة بجامعة كولومبيا. وكان فى أحد الأوقات وسيطا عماليا، كما عمل أيضاً مع مجلس إدارة اعمال الحرب وادار مجلس إدارة التعليم العام، وهو أقدم المؤسسات الخيرية بمؤسسة روكفللر ولقد جاء إلى معهد بروكينجز وهو إلى حد ما كاره لذلك وضد نصيحة الأصدقاء مثل بيروسلى رومل، والذى اعتقد ان المعهد فى حالة ضعف تدريجى طالما أنه لا يمكنه على الاطلاق إلى حالة الانتعاش. ومن وجهة النظر الممتازة لمؤسسات نيويورك، والتى على اساس هياتها الكبيرة يمكن لاى معهد آخذ فى التوسع ان يعتمد عليها، وقد ظهر ان معهد بروكينجز خارجا عن نطاق الاتجاه السائد فى أوائل الخمسينيات ومعزول عن معظم التطورات المرجوه فى العلوم الأجتماعية فى الجامعات.

وبعد تفتيش حريص للموقف، قبل كالكينز التحدى لإحياء معهد بروكينجز. خلال عام، خفض هيئة العاملين بما يقرب من النصف وجمع لجنه استشارية من الأكاديميين من الخارج. ولتردده الدائم على مكاتب مؤسسات نيويورك، استطاع ان يصلح العلاقات مع الجماعات الخيرية، واكثرها اهمية مؤسستى روكفللر وفورد بعد أن تعرض بروكينجز لكثير من الانتقادات بخصوص نوعية العمل العقلانى فى المعهد وأصبحت الأنتقادات عالية جدا(٦٦). وبعد الاعلان عن شكاوى بعض المؤسسات، بدأ فى استخدام علماء من الدرجة الأولى.

لقد كان عملا بطيئا، ورفضه الكثيرون، إلا أن كالكينز نجح فى أن يوجد نواه صلبة وذات خبرة لبرامج الدراسات الاقتصادية. وقد كان من بين الزملاء الجدد جوزيف بيشمان، الذى عمل مع لجنه التنمية الاقتصادية ومجلس المستشارين

الاقتصاديين، ووزارة الخزانه، وولترسالاتف، الذى درس مع كينيس وهانزن وتولى عددا من المناصب الحكومية، ومنها العمل بمجلس إدارة الاسعار ومجلس الاستشارين الاقتصاديين. وقد ثبت صعوبة تكوين البرامج فى الحكومة ودراسات السياسة الخارجية لكن بحلول عام ١٩١٠، وميزانية قدرها، مليون دولار، لعبث هيئة من العاملين تقدر بحوالى اربعين من كبار الباحثين وستين مساعدا باحث وروابط متسعه مع الجامعات، ومعهد بروكينجز، دورا متوازنا هاما جديداً فى واشنطن(١٧).

وطوال الستينيات، كان هناك من سبعين إلى مائه مشروع بحث محل بحث دائم. ورغم أنه لم يكن اساسا مؤسسة بحث تعاقدى، استجاب معهد بروكينجز للمشروعات التى استهلتها الوكالات الحكومية والمؤسسات وفيما بين عام ١٩٥٥وعام ١٩٦٧، كانت مؤسسة فورد هى «الوصية» التى أعطت معهد بروكينجز ٣٩ مليون دولار. وكان الهدف من ذلك اقامة ما وصفه أحد أعضاء هيئة العاملين بالمؤسسة على أنه «وحدة استخبارات خاصة للعمليات الحكومية».(١٨) كما قامت مؤسسة فورد بتمويل تكاليف المبنى الجديد، واسهمت فى هيئة معهد بروكينجز، واعطت تمويلا طويل الاجل لمشروعات البحث. بجانب هذا فقد كانت العلاقات بين الوكالات الحكومية، والمؤسسات ومراكز البحث غير رسمية، واقل تقيداً بكثير بسبب العمليات التنافسية لتقديم مقترحات وميكانيكية رسمية لتقرير المسئولية. وعلى سبيل المثال، فى عام ١٩٦٤، رغبت وزارة الخارجية فى إعداد مذكرة لوضع الخطوط التمهيدية للخيارات السياسية الأمريكية بخصوص برامج مساعدة فنية جديدة للآمم المتحدة. وقد قال مسئولو وزارة الخارجية لمؤسسة فورد انهم فى حاجة إلى مساعدة خارجية، ووافقت مؤسسة فورد أن تدفع التكاليف، وكان لدى معهد

بروكينجز هيئة من العاملين تدرس الأمم المتحدة والذين يرغبون فى إعداد التقرير. وفى مناسبه أخرى، اقتربت مؤسسة فورد من معهد بروكينجز [بعد حديث مع مجلس الاستشاريين الاقتصاديين] وافترضت ان تؤثر دراسة المعهد فى تخفيض ضرائب عام ١٩٦٤، وفى الحال، وبمشاركة كثير من الوكالات الحكومية التى تلتمس خدماته [وكان المدراء فى معهد بروكينجز يشتكون من أن هنالك الكثير من الطلبات للبحث أكثر مما سبق وان قاموا بتنفيذها - أصبح بمنأى عن البحث التنافسى للتمويل لعقد من الزمان فيما بعد، وتوسع برنامج معهد بروكينجز ليشمل مجالات كثيرة.

هذا وقد ركزت الدراسات الاقتصادية، الأكبر والتى كانت تعتبر بصفة دائمة على أنها أقوى اقسام البحث فى معهد بروكينجز، عملها على السياسات تحقيق الأستقرار الأقتصادى، وتاثير التركيزات الصناعية، السياسة المالية والضرائبية، والمنافسه الدولية. وقد أخرج دراسات حول الاستقرار الاقتصادى التلقائى، الاستثمارات الحكومية، وخدمية دخل الفرد، وكذلك حول السياسة النقدية، وكانت كل المواضيع تلقى اهتمام اتباع كنييس الذين سيطروا على المنافسة السياسة، وفى عام ١٩٦٠، بمنحة من مؤسسة فورد بما يزيد عن ٢ مليون دولار، بدا معهد بروكينجز سلك من الدراسات بشأن التمويل الحكومة وفقا لتوجيهات بيتشمان، والتى ستقدم لنا فى النهاية أكثر من ثلاثين كتابا(١٩).

هذا وقد اخرج الباحثون فى قسم الدراسات الحكومية بمعهد بروكينجز تقارير فى صميم الكتاب بشان اعلى فهم للخدمة المدنية وسياسات افراد الحكومة. وقد اختلفت هيئة العاملين الجديدة لكالكينز مع التقاليد الإدارية القديمة للإدارة العائد،

وانتقلت إلى دراسة المواضيع السياسية لتشكيل عمل البيروقراطية الحكومية. كما أنهم بداوا أيضاً فى دراسة السياسات، والتركيز على تعينيات الرئاسة والعملية الانتخابية وتناول مهمات الجهاز التشريعى بالنظر إلى وظيفة عضو الكونجرس والحاجة إلى قواعد وتنظيم جديدة بالكانتبول هيل(٢٠). وفى نفس الوقت، استمر معهد بروكينجز البحث عن الاساليب العملية لتحسين مهارات البيروقراطيين، واقامة ندوات تدريبية وفى النهاية برنامج دارس متقدم لكبار موظيفى الحكومة، والذين أصبح وريثهم، مركزا لتعليم السياسة العامة، الآن أكبر وحدة عاملة فى معهد بروكينجز.

وقد قام الباحثون فى السياسة الخارجية بعمل دراسة على الأمم المتحدة، التطور الاقتصادى الدولى والأدارة الأمريكية لبرامج المساعدة الخارجية، وعلى الاخص فى أمريكا اللاتينية بعد بدأ كينيدى تحالفه من أجل التقدم. وكانوا مهتمين أيضاً فى تدريب القادة السياسيين والمدراء فى الدول النامية، وقضاء عدة سنوات فى مشروع استشارى بفيتنام. وبالأضافة إلى ذلك، فقد حللوا دورا لتعليم فى الدول الأقل تقدما(٢١).

ولقد سجلت التقارير السنوية لمعهد بروكينجز الأدوار الاستشارية التى يقوم بها الباحثون كل عام، إلا أن جوهر عمل المعهد كان لم يزل برنامجاً لنشر الكتب. وقد اسست هيئة العاملين عملها على اساس دراسات فى حجم الكتاب، وكانت المشورة ثانوية لأنه يبدو ان الجميع يوافقون على التأثير طويل المدى للكتب. وكان معهد بروكينجز، والذى نشر من ثمانية إلى عشر كتب فى العام فى أوآخر الخمسينيات، يقوم بنشر خمس وعشرين بحلول نهاية الستينيات. هذا ولم تتر

الفرص للتشاور والنصح، سواء اكانت عن طريق الاتصال الشخصى أو إعداد مذكرات مختصرة، الكثير من الانعكاسات على طبيعة تأثير المعهد على أى بحث سياسى وافضل الإستراتيجيات لزيادتها.

وفى الستينيات كان ولابد أن يكون الباحثون السياسيون قد شاركوا روبرت لين فى معتقداته بان سيطرة المعرفة كانت آخره فى الاتساع ولكن السيطرة السياسية آخذه فى التقلص. وكانت فرص الخدمة، ورسميا وغير رسمى، متوفرة وفى اغلب الاحيان، كان المسئولون الحكوميون هم الذين يتسلمون المساعدة وليست المعاهد التى كانت تدفع بخدماتها إلى الحكومة. ومع هذا، فقد كان واضحا أن سوق الخدمات المهنية بدأ بأخذ شكله لاحتمال اعادة بناء البيئة التى عملت فيها ينابيع الفكر القديمة، مثل معهد بروكينجز، والتى من المحتمل أن تغير عمل الفرص والحوافز المهنية للخبير. ورغم أن معهد بروكينجز توسع إلى حد كبير طوال الستينيات، إلا أن مؤسسة راند جعلته يصبح للقزم.

أدوات التجار (وسائل التجارة)

كان هنالك الكثير فى اسلوب كينيدى مما جعله يلقى استحسانا من قبل لمؤسسة راند، تماما كما كان هناك الكثير إزاء اسلوب مؤسسة راند لدرجة أن بدت كما لو كانت تلقى استحسان كينيدى فضلا عن هذا فقد قدم محللو راند مذكرات إلى حملة كينيدى ووفروا المادة للخطابة فى وقت مبكر فى عام ١٩٥٩. وكانت معارضتهم لبيان السياسة الاساسية الحكومية تأثير بصورة كبيرة، كما كانت فكرتهم عن «فجوة الصواريخ» آخذه فى الازدياد، بالإحاطة إلى ان مقترحاتهم لبناء قدرات جريئة تقليدية كان لها أوتارا رنانة لدى المرشح ودائرة مستشاريه الداخلية(٢٢).

وبعد الانتخابات، زاد تاثير راند المباشر حيث قبلت هيئة العاملين بها والخريجون الوظائف الحكومية. وقد اختار كينيدى وزير دفاعه روبرت اس. ماكنمارا، وبدورة التقط ماكنمارا عددا من محللى الميزانية، والأقتصاديين والاستراجيين من راند كقوة لفريقه المسمى «الاولاد البارعين». ولم يكن ماكنمارا، والذى سبق تعيينه وهو فى الرابعة والاربعين من عمرة كرئيس لشركة فورد للسيارات، بغريب عن محللى الانظمة. وخلال الحرب، كان احد افراد مجموعة بحث العمليات التى ساعدت القوات الجوية لحل مشكلة نقل الخير دوايوائهم وامدادهم بالتموين- الحصول على الطائرات، والرجال والاجهزة فى المكان الصحيح وفى الوقت المضبوط. وبعد الحرب اتحد ماكنمارا والبعض من رفاقه سويا لبيع خدماتهم للصناعة الأمريكية. وما أن استخدمهم هنرى فورد الثانى، حتى بدأوا فى تطبيق البراعة الفنية التحليلية على شركة السيارات التى تواجه

المتاعب.

وقد تضمنت الجماعه التى جمعها ماكنمارا عندما ترك شركة فورد للسيارات رجالا أمثال تشارلز هيتش، الرئيس الأول للوحدة الاقتصادية بمؤسسة راند والذى تم تعيينه كمراقب للحسابات فى البنتاجون (وزارة الدفاع) آلين انتهوفن، نائبا لوكيل الوزارة لشئون الأمن الدولى. وقد سمحت العلاقات الاستشارية للكثير من اتباع راند الآخرين للاسهام فى صنع قرارات الدفاع. ولم تكن وظيفتهم مبينه على اساس المعرفه العريضة فحسب، بل أيضاً فى الثقة فى الوسائل التحليلية المحددة والتى كانوا من المهاجرين فيها[٢٣].

وهكذا وضع ماكنمارا وفريقه انظمة الاسلحة تحت اختبار فائدة التكلفة، فاحصين ميزانية الدفاع بعث به مجموعها، عبر الخدمات وبالاهداف العريضة للامن القومى وجهز نظرهم، كان محللى راند يحاولون ان يفعلوا ذلك لمدة عقد من الزمان وقد طرح هيتش، باعتباره مراقبا للحسابات، اسئلة سبق وان تدرب عليها محللو راند: «ما هو نظام الاسلحة الذى سيدمر مجموعه مفروضه من الاهداف باقل تكلفه؟»[٢٤] وكان لمثل تلك الاسئلة فى أغلب الاحيان نتائج سياسية محددة، موفرة الدليل الذى لا يمكن استخدامه فى مواجهة المقترحات المشكوك فيها بالنسبه للاسلحة، ولقد احدثت تحاليل فائدة التكلفة فوضى فى خطط القوات الجويه واثارت الشكوك حول كل من B-70,B-58 وطرحت اسئلة عن قيمة نصف دسته من انظمة الصواريخ.

ورغم ان التحليل وبالحتم يعتبر جزءا لا يتجزأ من العملية السياسية، وما ان

اصبح فى الحكومة، حتى تعلم محللو راند وبسرعة حدود وسائلهم التحليلية. وقد وجه ماكنمارا سؤالا إلى هيتش وانتهوفن لتقرير كم عدد الصواريخ ذاتية الدفع العابرة للقارات [$ICBM_2$] التى تحتاجها الامة؟. وهو ليس بغريب على التحليل الكمى فقد اعتقد ماكنمارا أن الرقم المنخفض وإلى حد كبير يعتبر مغالطه حسابية لتبرير الاتجاه الذى تميل إليه الحكومة بالفعل. لكن ما أن تم عمل القرار فى النهاية، كان لابد وان تستسلم المشروعات التحليلية والحسابات الدقيقه لحقيقة الضغط من القوات المسلحة والكونجرس، والتى تؤدى بالحكومة لا تلزم نفسها ببناء ١,٠٠٠ صاروخ ذاتى الدفع عابر للقارات.

وهكذا شرح محللو راند لاستخدام النظام والطريقة على المشكلات التى تتداخل فيها قرارات التكنولوجيا والميزانية الجديدة. كما ظهر ان قرارات الشراء، والتخطيط طويل المدى، واجراءات التحكم فى ميزانية ضخمه ومعقدة تستسلم مباشرة للعقلانية الكمية لابحاث التشغيل والتحليل الأقتصادى لكن حتى فى المجالات التى اكثر عرضة للتأثر بالتحليل الكمى- اكتساب الاسلحة، ووضع الميزانية ونقل وايواء وتموين الجنود- وليس هناك ضمانات من ان المحللين سيشكلون نتائج الاحداث. ولا يمكن ان يكون هناك برهان كامل فى ان يقرر التحليل النتيجة، حتى عندما تتوافق القرارات مع التحاليل[٢٥].

لم تكن علاقة راند بالقوات الجوية دائماً سلسلة فى الخمسينيات، وعلى الأخص وعندما تحدى التحليل نظام اسلحة تم البحث عنه أو إجراءات التشغيل الأقتصادية. وقد وجد محللو الأنظمة الكثير والكثير من المقاومة من البنتاجون (وزارة الدفاع) فى الستينيات، وأساساً لان بعض الضباط ترفعوا عن الافتقار إلى

الخبرة العسكرية، وعند المنزالة الخدمة كرئيس أركان حرب القوات الجوية، كتب الجنرال توماس وايث: «أنتى أفهم تماماً تدخين البايت، ونوع الشجرة المحملة بأكملها باليوم بما يسمى «عقلانيون الدفاع» المحترفين الذين جاءوا إلى عاصمة هذه الأمجة. «وقد وصف المعينين من قبل ماكنمارا بأنهم أساتذة من الشبان المتعجرفين المسرفين فى الثقة، مؤكدين على شبابهم ولا تنقصهم الخبرة العسكرية فحسب، بل أيضاً «الشئون الدنيوية». فضلاً عن هذا فقد كانت معرفة المحللين تجريدية واكاديمية، وكان لديهم فهماً ضحلاً بالحرب الحقيقية، كما كانوا يميلون إلى الحظ من قدر رجال القوات المسلحة. وانتهى إلى أن «المصطلح عقلانيون الدفاع، يحمل شعور الطيف، ومريح، لا يشبه الحرب ولا العسكرية، كما لو كان بالإمكان انهاء الحرب الحديثة على لوحة الشطرنج داخل قاعة كبير مغطاة باللبلاب» [٢٦].

وبعد أكثر من عشرين عاماً، سلمه بعض المحنكين من راند بأنهم من المحتمل كان سرحاً ازاء ما كان يمكن لطرقهم انجازة. ولقد انتقل حين فبشر، وهو الذى كان يعمل فى راند منذ عام ١٩٥١، البنتاجون (وزارة الدفاع) لمساعدة تشارلز هيتش لانشاء ما يسمى بأنظمة تخطيط - برمجة وضع الميزانية والتى كانت وسط الثورة الإدارية التى حاولها ماكنمارا. وبسرعة وبمشقة تعلم فبشر ان الطرق التحليلية- حتى تلك التى ظهرت أنها مناسبة تماماً لمساعدة قرارات وضع الميزانية- ما يكون لها تأثير ضئيل أو لا يكون لها تأثير على النتائج السياسية. وفى أحد الغارات الصحفية عام ١٩٨٦ ابدى ملاحظة كئيبة، «لقد كنا جميعاً سذجاً». اضف إلى ذلك فانه لا البيروقراطية المعقدة ولا صانعى السياسة الأذكياء سياسياً

يرهنوا على سهولة التحرك بالتحليل الكمى. ومع ذلك فرغم الحدود المعترف بها لوسائلهم، فقد عمل باحثو راند Rand تحاليل الانظمة لتصبح اللغة المشتركة للصفوة السياسيين.

وأكثر من هذا فإن التقارب الأمريكى لعلم الاجتماع كان دائماً مرتبطاً بالوسائل الاحصائية والتحليل الكمى. ورغم ذلك فقد كان التقدم الرياضى لمحللى الأنظمة اسهاماً اجبارياً. كما كان تحليل الانظمة أكثر الوسائل تقدما الليبرالية التكنوقراطية التى سعت لاقلال من شأن السياسة لتصبح علماً كمياً. وبعد لأى، ظهر ان علماء الاجتماع يمتلكون وسائل لعلم السياسة وان لديهم نصراء راغبون فى الحياة السياسية ممن كانوا متلهفين لاختيار الوسائل بجانب ذلك فان التحليل المغالى فى العقلانية والذى تم صقلة فى راند أثبت أنه منسجم بدقة مع اسلوب وطموحات كل من الحدود الجديدة والمجتمع الكبير. وللحظة قصيرة، فقد اعطت الوسائل الكمية الجديدة لصانعى السياسة ومستشاريهم ثقة لم تكن لديهم من قبل.

ولانتقارهم إلى الحكمة فقد عانى علماء الاجتماع من اخفاق وسائلهم، كما ان مفكرى الأنظمة إما ذكروا ادعاءات ضخمة بشأن ما يمكن لمهاراتهم الفنية ان تنجزه أو جعل سوء الفهم يزدهر بين القادة السياسيين. ومع ذلك، ففى أوائل الستينيات، كان بعض محللو راند بالفعل حذرين من الوسائل التى اوجدوها. وقد دون آر. دى. شيشت من قسم الرياضيات براند ان محللى راند سعوا على الدوام لان يمثلوا العالم بنموذج رياضى فردى «لانتاج قراراً محكماً يمكن استخراج القرارات والتوصيات منه «وقد وجد هؤلاء المحللون أن أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم أكثر اثاره للاهتمام عما فعلوا لتضمين سباق الموضوع والافتراضيات، والتى

اعتقدوا أنها» افتراضات، اهتمام الزعيم السياسى بدلاً من المحلل. إلا أنهم لم يكونوا فى الواقع يحللون مشكلات «لبيئة افتراضته ومحددة» والتى من خلالها يمكن لدى «إجراءات البسيطة التى يمكن جعلها اقرب ما يكون إلى الكمال» ان تعمل، وهذا ما حذر به شبشت. حتى الاهداف من الجائر الا تكون واضحة المعالم. وبتفهم غير العادى للاختلاف بين تحليل مشكلة دقيقة وتخطيط اجراءات سياسية، كان شبشت ذى بصيرة فى تحذيره لما من الجائز ان يواجهه المحللون عندما يحاولون تصميم أنظمة من المحتمل أن تعمل فى عالم لا يمكن التنبؤ فى الواقعية السياسية[٢٧].

وقد اعترف الخبراء الذين انجذبوا إلى واشنطن فى أوائل الستينيات- حتى المشهورين- بتعقيد المشكلات الداخلية والعالمية وبدلاً من الحديث عن علاج الأمراض الأجتماعية أو ضبط عدم التوازن فى النظام الاجتماعى والأقتصادى، كما فعل الخبراء الأوائل، فقد وجدوا استعارة جديدة للتفكير بشأن الاستخدامات السياسية للمعرفة. وقد تحدثوا عن «أنظمة» و «تصميم»، متبنين لغة المهندسين ومستخدمين الوسائل الأكثر دقة للتحليل الرياضى والأقتصادى. وكان لتحليل الأنظمة وتخطيط الكومبيوتر جذوراً فى الهندسة، بينما التطورات النظرية فى نظرية اللعب، تحليل الدخول والخروج، والبرمجة الخطية ربطة الهندسة بالأقتصاد ووسعت من تطبيق وسائلها المفاهيمية.

ولقد وعد محللو الأنظمة بان بولو العمليات الاجتماعية والاقتصادية عنا فيهم ككل. وفى تخطيط السياسات، لاستكشاف العلاقات المعقدة بين مركبات النظام، ومع هذا، وفى احيان كثيرة، فقد قللوا الكل لمجموعة من القاسم المشترك

الرياضى وهكذا فإن عالم يرى من خلال نماذج وأنظمة غالباً ما تشوش النظام الاصطناعى للعلاقات الرياضية مع عالم مضطرب. اضف إلى هذا فان الوعد بحل المشكلات بسهولة جداً أصبح ممارسة لاعادة تعريف المشكلات بأساليب بدت سهلة القياد للحل الفنى. وهكذا يمكن ابعاد الاجابات إن لم تكن قابلة للقياس، وفى أغلب الاحيان ممكن اهمال المشكلات ان لم تكن قابلة للقياس. وقد بدات البراعة الفنية الفائقة الكمية تتفوق على القرارات الاقل تاكيداً والمشتقه من الخبرة والاحكام المخففة. إلا أن الصدق من البراعة الفنية العلمية نادراً ما عززت الحكم السياسى. وبدلاً من هذا، فقد كانت تعمل على ابعاد المشكلات التى تثير النزاع من العالم، حيث يكون الحكم ضروريا. كما بدا علم الاجتماع الزرائعى كمحاولة للمشاركة فى العالم كما هو بدلاً من تحقيقه من خلال الأفكار التجريدية الفلسفية. وقد تعامل مع العمل كما لو كان تكيفاً اصلياً وخلال ما يقرب من ستين عاماً، فقد تطور إلى محاولة عقلانية مفرطه من أجل فرض نظام كمى على العالم. ومن ثم، فإن الهروب من النظرية السياسية والاقتصادية التجريدية التى كانت قد بدات منذ قرن مضى اصبحت دائرة كاملة بحلول الستينيات، ووصلت إلى هدف لا يقل تجريداً أو فى أغلب الأحيان بقدر كبير ابعد من الواقع.

لقد تمتع الخبراء وشركاؤهم السياسيون بفترة قصيرة الأجل من الثقة كما حملت موافقتهم بشأن الخبرة وعلاقتها بالسياسة، والتى تأوجت فى المجتمع الكبير لليندون جونسون، بذور الفن العشبى التالى للخبراء والشرائع عن التعقيد السياسى والليبرالية ذاتها ولم يكن لديهم وقتاً أو صبراً للتعليم العام، تغذية الدوائر الانتخابية الشعبية، أو تعزيز التزام سياسى مدعم. وكان ظهور «التعقيد» يعنى ان الجهود القليلة التى يحتاجون إلى بذلها من أجل توصيل اكتشافاتهم ووصفاتهم إلى

الجمهور، وهكذا، عن غير قصد- مأسوياً- تخلى الخبراء عن أحد الاهتمامات الرئيسية لمنعطف التقدم فى القرن.

بجانب ذلك فقد اخرجت راند Rand وغيرها من مؤسسة البحث التعقدى، كما كانوا يفعلون دائماً، تقارير لعملاء مستقلين، وليس للجمهور. ولكن حتى ولو كانت تلك المعاهد تطمح ذات مرة لتوسيع النفوذ الذى ألزموا به أنفسهم فى ذلك الحين لخدمة اللجان الفرعية من المحترفين السياسيين وصانعى القرارات السياسية ضيقى الأفق نسبياً.

وقد رأى كل من روبرت كالكينز وكوصيف چوردون، الذى خلفه كرئيس لمعهد بروكينجز عام ١٩٦٧، بأن جمهورهما يعتبر مجموعة مكونة أساساً من صانعى السياسة، خبراء الجامعة، وأفراد آخرين من الصفوة السياسية، ومن بين الجامعات الاقدم، أخرج مكتب الأبحاث الاقتصادية دراسات تكتيكية للاقتصاديين، بين عمل معهد راسل ساچ بشكل متزايد من خلال اطار عمل علم النفس الاكاديمى، واشترك اساساً فى دراسات لوسائل وفنون العلوم الأجتماعية. والمؤسسة الوحيدة حيث ظل بها الصحفيان أوجسف هيكشر، وخليفته، موارى جبه. روسانت بوجهان البرنامج وملتزمان بنشر الكتب التى ربما تشارك جمهوراً عريضاً، هى مؤسسة تمويل القرن العشرين.

وحيث أن خبره البحث القومى فقد توسعت خلال الستينيات ووجدت عملاء متلهفين فى الحكومة، فقد ادت مشكلات البراعة الفنية وعلم المنهج إلى مناقشات ابعد من الاهداف والقيم والافتراضات السياسية التى تضمنت السياسة. وحيث ان الخبراء كانوا يجدون منعه فى مهاراتهم التكنوقراطية، فقد اصبحوا أكثر وأكثر غير

متصلين حتى بالجمهور المثقف، وما ان عرفوا كم كانت قيمة مهاراتهم فى الحكومة، فقد بدات توقعات المهنة بين الصفوة السياسية تتغير كذلك. وقد اقترحت تعينات كينيدى ان هناك عدد ما من الطرق الأكاديمية إلى المكاتب العامة. ومن ثم فتحت وظائف العمداء فى المعاهد، ورئاسة المؤسسات، والوظائف التعليمية لذوى المواهب وكذلك الكتابة حول المشكلات العامة، الطريق ليس فقط من اجل المشورة غير الرسمية بل لفترة من الخدمة العامة الواضحة بدرجة عالية ولم يكن امنا الفكر فى عهد روزفيلت [رايموند مولى، ريكسفور جى. تاجويل، وادولف ايه. بيرل] متأكدين من دورهم بعد الانتخاب، وكانوا يفضلون العودة إلى وظائفهم الاكاديمية وترك السياسيين التعامل مع الاعمال الروتينية الرسمية للحكومة وكذلك كان روزفيلت نفسه غير متأكد اين ميكنه استخدامهم إلا أن مع ذلك فقد كان هناك القليل من تلك الشكوك لهؤلاء الذين توجهوا إلى واشنطن عام ١٩٦١ . وقد ظهر ان المعرفة، والسلطة مرتبطان بشكل مريح وبالنسبة لعدد من الصفوة السياسين، فقد ساعدت البراعة الفنية التحليلية الجديدة، وكذلك البناء التأكيدى على النظام للتقدم المهنى، على تحديد صناعة السياسة كمهنة، بدلاً من سلسلة من الأحداث السعيدة.

لقد كان الصعود المفاجئ للخبير فى الستينيات نتيجة لتزامن نادر من الظروف المفضلة - فلقد أوجد المسئولون العموميون نغمة بالتأكيد على الكفاءة والذكاء الفنى فى مواجهة مشكلات السياسة العامة، كما أن رئيساً منفتحاً قد أتى بالخبراء واللأختصاصيين ذوى الميول الاكاديمية إلى المناصب الهامة، واتفاق واضح على الأهداف القومية التى انتجت تركيزاً على الوسائل الفنية لتحقيقها، وكذلك فقد ظهر ان البراعة الفنية التحليلية وبعد النظر من على وشك ان تجعل من

صنع القرار السياسى أكثر عقلانية، كما كانت الوكالات الحكومية ترغب فى تمويل الأبحاث، وفترة من الرخاء القومى المدعم الذى أوجدته الهبات الضخمة من أجل المؤسسات وانتجت كذلك منحاً سخيه لمعاهد البحث السياسى العامة ومع ذلك فقد فضح استخدام جونسون للخبراء وبسرعة كلا من طموحاتهم وضعفهم فى خدمة السلطة.

متأهة السلطة

تساءل لينرون جونسون فى خطابه الافتتاحى عام ١٩٦٥، « هل ذهب عالمنا؟ أننا نقول وداعاً. هل سيأتى عالم جديد؟ أننا نرحب به، وسنخضعه لأمال الانسان». واعتماداً على تساءولات مباشرة وجملاً تقريريه وضع مسودتها المساعد الخاص ريتشارد جودوين، استطاع جونسون ان يستحوذ على ابسط تفاؤل للروح الأمريكية للاصلاح. وبكل مرح صرف النظر عن الماضى، بينما كان يؤكد بكل ثقة ان الحكومة يمكن ان تخضع وتشكل المستقبل لتواكب أعلى المثاليات الأمريكية.

ومع هذا، فإن رجل بمهارات بلاغية محدودة [ومع هذا موهوبة بوفرة من قدرة رجل من تكساس للمبالغة بان المصطلح فجوة المصداقية كانت مبتكرة لوصف جهوده لاقناع الجمهور] استخدم بكفاءة قوة الكلمات للتوجيه والسيطرة على العملية السياسية إلا أن تلميحاته غير البارعة وطريقته المدروسة والمتعمرة على الالغاء كانت متناقض وبشكل خطير مع قوته الخاصة للتعبير العربية والتى تتصف بالغطرسة. وبصورة غريزية فهم جودوين، وهو الذى كتب الخطب الرئيسية للرئيس فى عام ١٩٦٤، ١٩٦٥، طريقة جونسون فى استخدام اللغة. وقد لاحظ جودوين ان جونسون يعرف انه عند تبادل الكلمات - الكلمات فقط - فان الكثير من الناس من الممكن ان يقدموا تنازلات، ويتحولون عن رغبتهم لرغبته، ولتعزيز سلطته»[٢٨].

علاوة على ذلك فإن المجتمع الكبير والحرب على الفقر فى عهد جونسون

كانت تستأثر بمصطلحات كبلت الحكومة باكملها واهدافها وكانوا يتباطون اكثر من اللازم وباصرار بدلا من يكون لديهم أى مصطلحات مبتكرها اكتساب الخطب لوصف الحكومات المتتالية. وكانت تتضمن طموحاته لابسط الاسباب بان كتابة الخطبة وصناعة السياسة لا ينظر إليها باعتبارها وظائف منفصلة فى البيت الابيض فى عهد جونسون وفى الحقيقة، فان تسعة من الاحد عشر متخصص فى حكومة جونسون كان بإمكانهم ان يستخدموا ببراعة الكلمات بمهارة تكف للاسهام فى عملية الكتابة (نقل نيكسون كتابة إى مبنى المكتب التنفيذى كما ان خلفائه تركوهم هناك، وبذلك رمز إلى ان الهوه المتسعة ليست فحسب من المصداقية الشخصية بل من الخطبة والعمل السياسى).

ولأول مرة عمل فيها المصطلح المجتمع الكبير كان فى مجال صياغة خطبة الرئاسة فى حفلات الخريجين جامعة ميتشيجان عام ١٩٦٤ بعد عدة شهور من البحث عن موضوع وعرض للمبادئ التى من المحتمل ان تربط مشروعات القوانين والبرامج التى لا تعد ولا تحصى للحكومة الجديدة، وتعبر عن أهدافها، وفى النهاية، تقترح برنامجاً تقدمياً متميزاً عن هاجس فكرة الصفقة الجديدة مع التخلص من الحاجة المادية. ولقد اقترح جودوين عبارة، تدرك رنينها مع كتاب والترليبمان المجتمع الجديد (١٩٣٧) وكتاب جراهام والاس المجتمع الكبير (١٩١٤)، وهى وثيقة اجتماعية متعلقة بالجمعية الغالبية ونفوذها وهكذا اصبح ما كان يعتبر فى أول الأمر جزء صغير من حشوة بلاغية لخطاب غير هام، عبارة يستخدمها جودوين (بتشجيع من جونسون) فى خطب يوم التخرج لتخليص طموحات الرئيس.

فضلاً عن هذا فقد ظهرت فكرة الكفاح العسكرى ضد الفقر باربعة أشهر فى

وقت مبكر، فى رسالة ١٩٦٤ لحكومة الاتحاد، وذلك فى الوقت الذى كان فم جونسون مازال تفيتقد وجود برنامج متماسك. ورغم ان الكثير من المقترحات المعادية للفقر كانت محل اعتبار مجلس الاستشارين الاقتصاديين- حيث كان والترهيللر، الرئيس، قد بدأ العمل فى برنامج الفقر لعدة شهور قبل اغتيال چون كينيدى- الاعلان الرسمى للحرب سبق أى خطط مفصلة للمعركة. وطوال فترة رئاسته، سواء اكان مدفوعاً بالبلاغة العسكرية أو الطموح الضخمة لبناء المجتمع الكبير، تسابق خبراء چونسون، لاستنباط برامج من المحتمل ان تحافظ على المسافة مع التزاماته البلاغية «أو توفير الاساسى المنطقى للمبادرات التشريعية التى سبق اعلانها. وفى ميتشيجان، اعلن انه لم تكن لديه الاجابات، لكنه وعد بتجميع «أفضل الأفكار» للتعامل مع مشكلات المدن، التعليم، و «الجمال الطبيعى» (المصطلح «البيئة» لم يتم استخدامة على نطاق واسع بعد) وبعد ايام قليلة، حيث لم يزل تواجد وفرة بشأن الاستجابة المرحه للجمهور ورد الفعل الغامر والمفضل من جانب الصحافة ويقال ان چونسون اخبر جودوين، وبيل مويرس، وچاك فالينتى، لقد حان الوقت لوضع عناصر جديدة... فلنتجه إلى العمل، ونجلب كل الخبراء ونضعهم جميعاً سوياً. لا تقلقوا بشأن السياسات، سيتم عملها[٢٩].

لم يكن المقصود بالمجتمع الكبير تصوير صور مادة الرخاء بطريقة نابضة بالحياة بقدر ما يمكن استدعاء الأمريكين للتعامل مع الأبعاد الكمية والروحية للحياة. ورغم هذا فان كبر مشروع بناء مجتمع كبير بدا كما لو كان بناء مؤلفاً من العديد من كل الآراء الصغيرة للتشريع، بدلاً من أعمدة بلهاء قليلة. وبالنسبة لكل بلاغة چونسون العسكرية، فان ما كان يسمى بالحرب على الفقر لم يكن طولياً أو

صعباً فى محاربته كما تسير معظم الحروب. وهكذا تم تخطيط الحملات التشريعية الكبرى التى نجحت فى خلال فترة قصيرة مدتها عامين شاهدت الموافقة على قانون الفرصة الأقتصادية، وقانون حق التصوب، وقانون التعليم الابتدائى والثانوى، وانشاء العناية الصحية والمعونة الصحية، كلها فى عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٥. وكانت الخطوة اسرع من لهيب النار ومن عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٨ وتم الموافقة على ما يقرب من اربعمائه رأى للتشريع الداخلى، وفى الوقت الذى تولى فيه ريتشارد نيكسون السلطة. عام ١٩٦٩، كان هناك ما يزيد عن ٤٠٠ برنامج داخلى فى مكانها الصحيح- عشر مرات أكثر مما كانت عليه وقت ان ترك ايزنهاور السلطة عام ١٩٦١.

إلا ان معظم المعركة التى طال اجلها للحرب على الفقر كانت صراعاً عقلانياً مراً بشأن كيفية تفسير نجاحها وفشلها وما هى اساليب توزيع اللوم للزيادة الملاحظة فى الليبرالية الأمريكية كما كانت اسطورة الحرب على الفقر واحدة من أكثر المواضيع المختلف عليها بصورة جادة فى العشرين سنة الماضية، لتشكيل المحيطات الإيديولوجية لمذهب المحافظة، والليبرالية، وتنوعاتها «الجديدة» فى السبعينيات والثمانينيات وفى واقع الأمر، فان النجاح السياسى للادعاء المحافظ بانه حزب «الأفكار الجديدة» قد تم تفسيره بالقدرة على الفهم العريقة للتفكك فى السياسات الداخلية التى حدثت فى الستينيات[٣٠].

ومن بين أكثر الكوارث الخطيرة للحرب الرسمية على الفقر هو خروج الكثير من خبراء السياسة من الميدان وقد اصيبت سمعتهم بجروح. وفى الحقيقة، فإن البعض من منتقدى برامج المجتمع لكن كانوا مهندسوا البرامج، والذين اصبحوا

يشكون فى الاسلحة التى كانوا يستخدمونها لمحاربة المشكلات الداخلية وحتى الدور السياسى الذى اختاروا يؤدوه. هذا وقد اطلق العنان للرغبات ذات الاتهام المضاد بواسطة تلك الصراعات التى اثارت فى النهاية الشكوك حول ادعاء الخبراء بالحيادية، ومعرفتهم بالسياسات، والاقتصاد، والسلوك البشرى، والاسلحة التحليلية فى ترسانتهم.

أضف إلى ذلك فإن مشروع علم الاجتماع- فى الحكومة، فى الجامعات، وفى الكثير من ينابيع الفكر، مؤسسات الابحاث التعاقدية، وشركات الاستشارة- قد ازدهر خلال الستينيات وقد لاحظ تيودور وابت أنها قد ظهرت للعيان فى سنوات حكم كينيدى، وفى عام ١٩٦٧ ، وبالكثير من اتمام التشريعات فى عهد چونسون، فقد اعلن ظهور نظام قوة جديد فى الحياة الأمريكية ... (أ) مناصب كهنه جديدة، فريدة فى نوعها بالنسبة لتلك البلدة وهذا الوقت، للعمل العقلانى الأمريكى. وقد ظهر أن أفكارهم تدفع كل آله الحكومة والسياسات، وتشكل الدفاع، والسياسة الخارجية، والإدارة الأقتصادية، وإعادة تخطيط المدارس والمدن، والتخطيط لاعادة تشكيل جمع اقاليم البلاد. وقد لاحظ وابقاو آخرون غيرهم عدد افردا مجلس الوزراء يرئاسه كل من كينيدى وچونسون، والذين كانا فى احد الأوقات اساتذة فى الكليات إلا أن وابت لاحظ أيضاً وجود اعتماد جديد على ينابيع الفكر، البحث الجامعى، والمؤسسات، ولجان الخبراء، وان الرئاسة اصبحت «تقريباً تحزام نقل لتعبئة ومعالجة الأفكار الثقافية التى تباع إلى الكونجرس كبرنامج». عندما تم ادخال البرامج الداخلية لچونسون، كان واين متوازناً لطرح الأسئلة المتكررة بأنتظام عن الخبراء والعقلانيين: «هل يعرف علماء الاجتماع الان ما يكفى لإرشادنا إلى نفس

العالم المختلف الذى يجب ان نعيش فيه غداً هل يقدمون الحكمة وكذلك المعرفة؟»[٣١].

ورغم ان نقل الأفكار إلى السياسة من الصعب امكانية وصفها كحزام نقل يدور بهدوء، فقد كان علماء الاجتماع وخبراء السياسة من بين المعظم المتعهدين الممتازين للحالة التفاؤلية التى استهلت العقد وهى حالة ساعدت لتبرير التدخل الحكومى على نطاق أوسع فى الحياة الاجتماعية والأقتصادية الأمريكية لكن ما هى الاسهامات التى قدموها حقيقة للسياسة العامة؟ ما مدى اسهامهم الحقيقى لتخطيط السياسات والبرامج المحددة؟ ويوازن انجازات وأشياء مخيبة للأمال في العقد الزمنى ما مدى فشلهم الذى ادى إلى تدمير الثقة يمكن لأى هدف اجتماعى ان يتم انجازه بواسطة الحكومة؟.

لقد جذب ليدون چونسون بشكل بارز اناس موهوبين إلى العمل الحكومى (رغم أنهم كانوا أقل حصولاً على البناستين عن هؤلاء الذين كانوا يعملون فى فريق كينيدى)، بينما كان يمثال للأبقاء على عدد من العاملين مع كينيدى. وفى الدوائر الداخلية، كان هناك بيل مواراس، هارى ما كفرسون، ريتشارد جودوين، ودجلاس كاتر، وهوارس يوسبى وهم من الكتاب الماهرين، وفى الأعم الأغلب، مريحين مع الخبراء والعقلانين هذا وقد قامت الدائرة الداخلية فى عهد چونسون بتمحيص وتنقية الأفكار وتحويلها إلى مبادرات تشريعية.

فضلاً عن هذا فقد جلب آخرون الكثير من الوسائل التحليلية المحددة لوظيفة حرفية برنامج الرئيس التشريعى، ومن بينهم كبرميف جوردون ووالترهيللر،

وهما أثناء من علماء الأقتصاد عن اكتسبوا ثقة چونسون فى وقت مبكر. وكان كل من چوردون، هو عضو سابق فى مجلس الاستشارين الاقتصاديين وقد خدم مع كل من كينيدى وچونسون كمدير للميزانية، وهيللر، رئيس المجلس، مهندساً مشروعات القوانين بشأن تخفيض الضرائب والميزانية كما أن هيللر قد صاغ أيضاً فى وقت مبكر المقترحات المضادة للفقر ورغم أنه كان محامياً، فإن چوزيف كاليفانو، الذى ساعد روبرت ماكنمارا فى وزارة الدفاع، فقد أوجد الفه مع تحليل الانظمة فى دوائر السياسة الداخلية للبيت الأبيض وقد تضمن تلك البراعات الفنية بالحماس النموذجى عام ١٩٦٥. عندما اصدر چونسون أمراً تنظيمياً يتطلب من جميع الوكلات الحكومية لاستخدام ما يسمى بأنظمة تخطيط- برمجة- الميزانية. لقد كان «نظاماً قورياً جداً طبقاً لكلماته، حيث أدعى أنه من المحتمل ان تجعل عملية صنع القرار «وفق الاسلوب العصرى كأجهزتنا لاستكشاف القضاء»[٣٢].

لقد كان چونسون حقيقة مهتماً بالتضحية الفنية التى من الممكن ان يعطيها آياه خبراء السياسة، إلا أن مع ذلك فإنه قدراً أهم حذرين- وكجمهورينا جانبين مهمين لا يميل إلى تايده. وكان من المحتمل ان يطلب من هيئة العاملين معه ان يتلمسوا نصيحتهم وفى نفس اللحظة يشجب خريجى هارفارد «وغيرهم من العقلانين لمظهرهم المتفوق فضلاً عن هذا فإن سيطرته التى لا يمكن تجاوزها بشأن التفضيلات الإستراتيچية روعت هؤلاء من ذاكرته الهائلة، ومازال، يتوق بشدة إلى الاحترام من مجموعة عقلانية اشمل، نفس المجموعة التى استحسنت مبادراته للحقوق المدينة. ومع هذا ومنذ البداية لرئاسته، فلم يكن مريحاً ومتعارض فى تعاملة معهم وقد شعر أنه مضطر لان يقول امام حشد مبكر من

مفكرى السياسة الداخلية، إن هذه الحكومة لا تشعر بعدم الراحة امام العقول الحاضرة [٣٣]. وعلى عكس ذلك فإنه كان أحد خرجى كلية المعلمين سادتويست تكساس وعمل فى أحد الأيام كمدرس ثانوى دائماً ما ظهر عليه انه غير مرتاح بصحبة اساتذة الطبقة العاجية ومع ذلك فقد كان چونسون معلم أنه فى حاجة إلى الاساتذة، بقدر ما يكون تأثيرهم على الرأى العام وخبرتهم السياسية.

ومن العقلانيين الذين اتجه إليهم چونسون كان اريك جولدمان، وهو مؤرخ من برتستون وقد تخصص فى تاريخ القرن العشرين الأمريكى وباستدعائه إلى واشنطن كـ «مستشار خاص بالرئاسية، فقد عمل جولدمان لما يزيد عن سنتين كالمبعوث الرئيسى لچونسون لدى مؤسسة العقلانية الأمريكية. وكانت ازدواجية چونسون تجاه العقلانية فى البيت الابيض صريحة وملموسة وفى أول الأمر، احد على تظل مشورة جولدمان سرية (وقد تم نصح جولدمان فى تحفظ بال يُعلق وثيقة تفويضة للعمل على حائط مكتبة) وأكثر من هذا، ولعدم رغبة چونسون ان يظهر جولدمان كما لو كان نودى نفس الدور الواضح الذى اداة شيلزنجر ايام كينيدى، حيث كان على نحو واضح بمنعه من شغل المكتب السابق لشيلزنجر.

وقضى جولدمان معظم وقته فى تجميع قوات عمل ومجموعة استشارية متميزة من أجل چونسون وقد فضل چونسون أن يرى تلك المجموعات تعمل فى سرية بقدر الامكان، مما ضاعف مشكلات جولدمان للاستخدام وليس من المستغرب، عندئذ، لعدم استخدام المجموعات، من وجهة نظر جولدمان، بشكل مؤثر جداً علاوة على ذلك فقد كان لمجموعة السياسة الداخلية دوراً هاماً بالنسبة لبرنامجين اساسيين ودوراً أقل فى برامج أخرى، رغم عدم تحديد جولدمان لأى فى

مذكراته وكما راى جولدمان، فان الخبراء والعقلانيين من الخارج بأمكانهم ان يستخدموا سلطة محدودة فقط فى الدوائر الخصوصية حيث يتم عمل السياسات، على الاخص بالنسبة لقوة سياسين ذات قيادة صعبة كليندون چونسون. إلا أن رغم هذا فقد اذعن بأن الخبراء الذين استخدمهم كانوا من المحتمل غير مؤهلين لعمل صنع السياسة. وقد علق على ذلك بقولة «طول فترة الجذب الطويلة، فلم تكن الأفكار المباشرة من تخصصهم، وفى الواقع، فإن رجالاً من هذا النوع تكون الاستفادة منهم ضئيلة»[٢٤].

وأكثر من هذا فقد كان دور الجامعات الاستشارية لجولدمان معقدة بسبب الاكراة الرئاسى على السرية عند القيام بحملة تشريعية. ورغم أن أفكار خبير ما ربما تجد طريقها فى رسالته الخاصة إلى الكونجرس ويظهر لها مبادرات تشريعية، فقد ثبت أن اى مشروع تداولى للجان الاستشارية أو قوات العمل من الصعب تنفيذه، بافتراض شخصية چونسون ولقد تحركت برامج التخطيط بسرعة وبصورة غريبة، كما أن الأفكار كانت دائماً يتم التوسط بشأنها بواسطة المقربين إلى الرئيس ولقد ردد جولدمان، وهو شخصية ذاتية الوصف، وليس لديه مهارة سياسية ونادراً ما يجتمع مع الرئيس، التقييم المرعب عار جريث ميدالياً لمدة بعلوم الانسان [انثروبولوچى]، والتى، بعد العمل فى احدى قوات العمل، وصفت الحكومة بانها «متاهمة لمجمع بشرى». ولم يحتاج چونسون، رئيس المتاهمة التشريعية، إلى علماء اجتماع لكى يصمموا برنامجاً أو يخطط لمشروع قانون كما أنهم على وجه الخصوص لم يثق بهم.

وأكثر من هذا، فإن «سياسات السرعة»، كما ذكرت كاتبة السيرة دوريس

كبرنس، جسدت اسلوب جونسون متقطعاً جزاءاً من عمل قوات العمل الاستشارية والمكانيكية التخطيطية والتداولية الأخرى[٣٥]. وعندما ما يتم الاتفاق على الأفكار، كان ذلك ليس بسبب تناغمها جوهرياً أو أنه تم التفكير فيها جيدا، لكن لأنها كانت تشغل حاجة سياسية ملحة. وكانت السرعة والالحاح هما العلامات التجارية لجونسون، كما كانت قدرته على التفوق على العقلانيين واضحة فى قرارة العزيز للتقدم فى حرب الفقر. وكما كانت رؤية روزفيلت لأى فكرة مختلفة عن رؤية العالم، كذلك كانت رؤية جونسون. وعندما يطالب بفكرة، فإنه كان يريد شيئاً يمكن عمله على القدر. وقد كتب جولدمان «إن أى فكرة، كانت اقتراحاً يتم على الفور، لشئ يفعله فى الغد– نقطة تصلح لخطبة، عمل، احتفال أو ذات جوهر ليستغلها على الفور، صبغة تستخدم كقاعدة لتشريع يتم الاسراع؟ إلى الكونجرس»[٣٦]. واستعادة جاك ڤالنبت للذاكرة الطيبة ولكنها قاسية لسنوات عمله فى البيت الأبيض تردد نفس قصة جولدمان. إن الرؤساء دائماً ما يطلبون أفكاراً. أنهم «يحتاجون أن تقدم إليهم الأفكار بصورة دائمة مع احتمال ملائمتها لمشكلة محددة، سواء أكان فراغاً وظيفياً، أزمة طاحنة، حاجة لمكنها، أو خريطة يتم استكشافها»[٣٧].

الفصل السابع

قيود الليبرالية

حروب الفقر

الفصل السابع

قيــود الليبراليــة

حــــروب الفقر

فى اليوم التالى لاغتيال چون كينيدى، استدعى ليندون چونسون، والترهيللر رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين إلى المكتب البيضاوى ليقدم له ملخصا عاما حول الاقتصاد. لقد كان هيللر ولفترة من الوقت بحث كينيدى بشن حملة على الفقر، وهكذا أصبح كينيدى فى الشهر السابق على وفاته أو ما يقرب منه متحمسا جدا بشأن تلك الخطط. وعندما استمع إلى الخطوط العريضة للخطة، لم يكن هناك ما يدعو حث أو اقناع جونسون. لقد رأى أن الفرص مواتيه وأحس أن لديه القوة ليأخذ المبادرة القانونية فى أعقاب عملية الأغتيال وطبقا لما ذكرة هيللر، فقد عبر جونسون عن «اهتمامه بها، وتعاطفه معها، وردا على سؤال صريح قال «يجب أن تندفع إلى الأمام وبسرعة بهذا المشروع»[1].

لم يكن الفقر شديدا فى جدول أعمال الأمة فى الخمسينيات. وقد ظهر أن الازدهار لفترة ما بعد الحرب أخرجت الأمريكيين السود والبيض على حد سواء بعجلة فائقه، ومن ظل منهم على حالته ظهر أنهم وإلى حد كبير يقتصرون على «جيوب» فى أبالانشيا وأماكن أخرى. لقد حاول كينيدى أن يواجه مشكلات الفقر الأقليمى بأسرع ما يمكن، مبتدأ بوكالة اعادة تنمية المنطقة، التى تأسست عام ١٩٦١ . ورغم ذلك وفى الجزء الأكبر منها، تركزت مناقشات السياسة الاقتصادية فى ١٩٦٢- و٦٣ على الحاجة إلى حوافز اقتصادية عامة، وعلى وجه الخصوص اقتراح هيللر بتخفيض الضريبة. ومن الأعمال المؤثرة للنقد الاجتماعى العام،

وأكثرها شهرة كان كتاب مايكل هارينجتون «وجه أمريكا الآخر»، وكانت فى ذلك الحين بادئه فى اثارة الضمير الليبرالى.

ولما طلب جونسون من هيللر أن يتحرك وبسرعة بالمقترحات لمواجهة الفقر كان كلاهما يعرف أنه لم يكن لديهما فى ذلك الحين برنامجا مترابطا منطقيا وأنهما يواجهان عوائق سياسية، وبيروقراطية وعقلانية خطيرة. ووجد هيللر نفسه أمام ثمان وخمسين اقتراحا مختلفا لمراجعتها تم اختيارها من وكالات حكومية متعددة. وبعد حديثه مع جونسون، حصل على مساعدة العاملين بمكتب الميزانية، وبدأ يبحث عن خيط يشكل كهمزة وصل بين العديد من المبادرات المنفصلة. وبمفهوم «العمل الجماعى»، اعتقد هيللر وزملاؤه أنهم وجدوا حلا لعدد من المشكلات لقد كان للفكرة الجديدة بريقها وممكن أن تفسر الفقر وتقترح الوسائل العملية وغير المكلفة لتخليص الشعب منه. وكانت الوسائل المطروحة- عبر مجموعات تنمية المجتمع المحلى والتى تقرر الكيفية التى ينبغى صرف الأموال بشأنها مغريه سياسيا ويمكن أن تُقنع كلا من الكونجرس والمسئولين المحليين.

لقد كان لتلك النظرية أصولها فى العمل الأكاديمى لريتشارد كلووارد ولويد أوهلين، الباحثين الأكاديميين واللذين يؤمنان بالفاعليه الاجتماعية واللذين كانا يدرسان جنوح الأحداث فى مدينة نيويورك منذ أوآخر الخمسينيات. وحاولا البرهنة على إتجاه المراهقين إلى الجريمة جاء أساساً لأن المجتمع قد حرمهم البدائل الأخرى. وقد اختبر أوهلين وكلوراد صيغتهما النظرية والعلاج الممكن فى وكالة الخدمات الاجتماعية منهاتن والتى اسساها وأطلقا عليها اسم وكالة «التعبئة من أجل الشباب». وفى رأيهما، فإن المنظمات المتواجدة فى الأحياء هى الاساس فى اتاحة الفرص للجانحين ولم يتابع أوهلين وكلووارد العلاقة حتى النهاية، ومع هذا،

كان «لنظرية الفرصة» مضمونا أوسع للتعامل مع الفقر. وكان لها صدى فى برامج مؤسسة فورد التى تهدف إلى علاج المشكلات المتزايدة فى أحياء الأقليات الحضرية وطورت هذه الفكرة تفكير لجنة الرئيس بشأن «جنوح الأحداث» والتى أصبحت مشروعا محببا لروبرت كينيدى النائب العام، ليهب المنح لعدد من جماعات المجتمع.

وعندما كان هيللر يبحث عن وسائل لتجميع فقرات من برنامج معاداة الفقر فى إطار وحث عقلانية كاملة مترابطة، فمن الجائز أن تكون فكرة «العمل الجماعى» قد أعجبته بسبب غموضها؛ وبالضبط، كانت تدعو إلى الاعجاب لأنها عززت معتقدات بطل استعمالها بشأن المساعدات الذاتية والمبادرات المحلية... وتعنى كلمة «عمل» كل ما تحتاجه أو تريده الجماعه. وتتضمن بعض أنواع العمل لتنسيق البرامج السارية المفعول وجعلها أكثر كفاءة وشريعة الاستجابة. ويأخذ البعض الآخر اشكالا من المنح إلى المجموعات المحلية، غير أن تلك المنح من المحتمل أن تكون قصيرة المدى، ولأغراض محددة، وغير مكلفه، ومن ثم يمكن التغلب على مخاوف جونسون بشأن اتفاق الكثير من الأموال، حيث أنه كان ميالاً إلى اتخاذ المواقف الحاسمة بشأن الأبقاء على الميزانية الفيدرالية تحت الـ.. بليون دولار.

وكان لدى جونسون، رغم القيود على الميزانية طموحات كبيرة. وسرعان ما أفسحت خطه هيللر الحذرة الطريق للبدء بعشر جماعات عمل صغيرة، المجال أمام هدف جونسون لتوسيع الوكالات داخل خمس وسبعين جماعة، وفى النهاية، ربما يكون العمل الجماعى قد ذكره بأيامه الأولى المجيدة كرئيس لإدارة الشباب القومية فى تكساس. وهكذا أصبحت احدى النظريات التى لم يتم اختيارها

والمقترحات إطاراً لعمل التجارب غير النهائية، بل من أجل «الحرب غير المشروطة على الفقر» والتى أعلنها جونسون فى رسالته لدولة الايجاد عام ١٩٦٤.

وتركزت المقترحات الكثيرة لعلماء الاجتماع لمواجهة الفقر على العمل الجماعى. وفى ١٩٦٩، بينما كان دانيل باتريك موينيهان الاستاذ السياسى الناجح وأول من وضع أساس العمل السياسى فى القوة التحليلية لعلم الأجتماع المعاصر، ويعمل كمستشار للشئون الحضرية لريتشارد نيكسون، التفت بأفكاره إلى الدور الذى لعبه علماء الأجتماع فى الماضى لتشجيع الفكرة. ولقد أصدر أول أتهام لدور علماء الأجتماع فى **«أقصى سوء فهم احتمالى»**، لتلاعبهم بفكرة «أقصى مشاركة احتمالية» والتى وصفت أحد أهداف برامج العمل الجماعى. وكوكيل فى وزارة العمل، ومسئول عن مكتب التخطيط السياسى والبحث- احد إدارات البحث العديدة التى وجدت فى الوكالات المحلية خلال الستينيات- فقد أصيب كذلك بعدوى التفاؤل الطائش لزملائه عن علماء الأجتماع. ولكنه عند النظر إلى الماضى، ارتأى أن «الرغبة اليائسه للنجاح» قد أغرته ونظرائه للتخلى عن غرائزهم الانتقادية، وتصوير الصعاب بأقل مما تقتضيه الحقيقة، والإفراط فى الوعد بالنتائج، وتجاهل بنية المشكلات الوشيكة الحدوث[٢].

وقد رأى بيترماريس ومارتن راين، وهما اثنان من المتخصصين فى علم الاجتماع فحصا برامج العمل الجماعى، وتضاربا أساسيا بين عمل البحث والعمل لاسياسى. وبينما كانت السياسات والبرامج بصورة حتمية «تجريبية، وغير ملزمة وتكيفية»، كان لابد وأن ترتبط الأبحاث الجادة ببرنامج محدد من العمل حتى يمكن اثبات أو عدم اثبات احد النظريات.[٣] وبالنسبة لموينيهان، فإن فشل مؤسسة

الخبراء بأكملها خلال الحرب على الفقر «يكمن فى عدم القبول وعدم الإصرار على بالطبيعة النظرية لاقتراحهم». وحاول أن يبرهن وبقوة، على ايساءة إستخدام علم الاجتماع. (٤)

ولا يكمن سوء الاستعمال فحسب فى علماء الاجتماع، بل أيضاً فى السياسيين الذين اعتنقوا أفكارهم عن طيب نفس واستخدموها لجعلها مطابقة للمبادىء العقلانية ولتبرير الاختيارات السياسية التى قاموا بها بالفعل. وتلك الحقيقة ولا يجب فهم على أنها جديدة أو مذهلة فضلا عن هذا فإن التحرز من الوهم بعلم الاجتماع، رغم أن التوقعات المفرطة التى شجعها علماء الاجتماع والسياسيون فى الستينيات أصبحت سيئة، واستمرت بسبب المفهوم البطىء من أن علماء الاجتماع لا يمكنهم الموافقه على ما تم انجازه أخفق فى أن يحدث. وكانت تلك الأختلافات نتيجة لحدوث تغير فى استخدام علم الأجتماع فى صنع السياسة. هذا وكان علماء الأجتماع، داخل وخارج الحكومة، يعملون على نحو متزايد كنقاد ومقيمين للبرامج– مستخدمين مهاراتهم لنقد التعهدات الحكومية.

وتوسع مشروع علم الاجتماع تدريجيا بالمبادرات الاجتماعية للمجتمع الكبير. وفى عام ١٩٦٥، أنفقت الوكالات الفيدرالية حوالى ٢٣٥ مليون دولار على البحث الاجتماعى التطبيقى، وخلال عام ١٩٧٥، زادت المصروفات لما يقرب من ١مليون دولار. وبتحديد أكثر شمولا، وصلت المصروفات على البحث والتطوير فى علم الاجتماع إلى ما يقرب من ٢مليون دولار وذلك فى أوآخر السبعينيات(٥). وفى نواحى كثيرة أصبح مشروع علم الاجتماع، يتركز انتباهه على تقييم السياسات والبرامج، ليس فحسب كمصدر للأفكار بل قوة سياسية محافظة

فعاله.

قوة التقييم

كرس علماء الاجتماع أنفسهم، لعدة عقود، لدراسة الظاهرة الاجتماعية والاقتصادية العريضية. وقد سعى البعض إلى استنباط سياسات وايجاد أجهزة سياسية لمواجهة الأمراض الاجتماعية أو أدوات لاقتفاء أثر الاتجاهات والمشكلات الاجتماعية. وخلال أوآخر الستينيات، تطلب التزايد الحكومى انعام نظر دقيق جدا للبرامج الحكومية، وعلى وجه الخصوص وقت أن بدأت التزامات الميزانية المحلية فى منافسة الالتزامات العسكرية. وقد عجل جونسون هذا التطور باصدار الأوامر لكل الوكالات بتبنى نظام تخطيط ووضع البرامج والميزانية فى عام ١٩٦٥.

وطرح الرئيس مسألة استخدامات علم الاجتماع بواسطة الحكومة بمناسبة العيد الخمسين لمعهد بروكينجز فى عام ١٩٦٦. وفى خطاب كان من الواضح أن الذى كتبه هو هارى ماكفيرسون، قال جونسون، «لقد راينا، فى زماننا، مجالين للسلطة العقلانية لتزيد من مشكلات أمتنا: سلطة لايجاد، واكتشاف واقتراح علاجا جديدا لما يصيبنا من أمراض، وسلطة لإدارة البرامج المعقدة باسلوب عقلانى. إلا أن هناك مجالا ثالثا للقوة العقلانيه التى تحتاجها بلدنا بصورة ملحة... أقل سحرا.. أقل وضوحا... سلطة التقييم... للاشارة إلى السياسات العامة والاختيارات الخاصة. وهذا يعمل، ولكن ذلك لا يؤدى عملا»[٦].

هذا وقد أعطت الحاجة الواضحة الأكثر تزايد دفعه جديدة هائلة للحكومة لكى تقيم برامجها- غالبا ما تم تفويضها لتتمكن من سن القوانين- بمشروع علم

الاجتـمـاع، كـلا داخل وخـارج الحكومـة. هذا وقـد طلب من الخبراء ومحللى السياسة أن يوجهوا اهتمامهم من المجتمع إلى الحكومة، وأن يعيدوا توجيه «البراعه النقدية» من الظاهرة الاجتـمـاعية والاقـتـصادية العريضـة إلى الأنشطة الحكومية المتميزة.

ومن ثم أسرعت الوكالات المحلية لإقامة مكاتب خاصة بالتحليل، كـمـا أفسحت مصالح حكومية عدة المجال أمام وكلاء الوزارة ليكونوا مسئولين عن البحث، والتخطيط، والتقييم. وبنهاية العقد، أصبح البحث فى الحكومة- أساسا بحث التقييم- على نحو أكثر اتساعا عما كان عليه من قبل. وكان هناك ما يقدر بحوالى ثمانمائة محلل يعملون فى أوآخر الستينيات فى سته عشر وكالة أبحاث للسياسة المحلية؛ وقد قام مكتب الإدارة والميزانية فى عام ١٩٧١ بتجميع قائمة جزئية لستة وثلاثين وكالة كانت مشاركة فى تخطيط وتقييم السياسات [٧].

وتم تكريس طاقة الاف من الناس لتقييم البرامج الحكومية الجديدة، وأصبحت البيانات التى جمعوها كأداة لاعادة التفكير فيما يمكن للحكومة انجازه. وعموما فإن البيانات ولدّت تحررا من الوهم وعززت شعورا بالشك إزاء مبادرات الحكومة، والمواقف الذى ساد العلوم الاجتماعية ذاتها، ومما يدعو إلى السخرية إلى حد ما، البراعة الفنية لفائدة التكلفه والتى مهد لها الطريق محللو ميزانية الدفاع والمشاركون فيما أطلق عليه كلارك آبت، مؤسس اتحاد آبت، «إن الرأى المفهوم إلى حد كبير هو أن البحث الأجتماعى يُعتبر سلبيا فى جوهرة، ومدمرا، وغير مساعد على وجه الخصوص للمجتمع» [٨]. وهكذا، فإن نفس التوسع فى مشروع البحث أدّى إلى زيادة فى خيبة الأمل فى مبادرات الحكومة وتراجعا عاما عن القيّم التكنوقراطيه

والمفهومة ضمنا للاصلاح الأمريكى. واتخذ البحث أسلوبا جديرا بالاعتبار تجاة اضعاف الإيمان الراسخ والعميق والذى أوحى بالتشريع القانونى للاصلاح. وعملية الاصلاح، التى اقترحها هنرى آرون، العالم بمعهد بروكينجز والوكيل الاسبق لوزارة الصحة، والتعليم والرعاية الأجتماعية، تبدو حتما أنها «تفسد أية معتقدات بسيطة تم بناء التآلف السياسى حولها على نحو عادى». وعندما يثبت أن البحث غير حاسم أو تم ابطاله باكتشافات جديدة وعندما تعمل المناقشات الثقافية على تفويض الحقيقة العامة بشأن الخبرة، ستصبح الرغبة والرؤيا السياسية باهتة»(٩).

فضلا عن هذا فإن سبب التعطيل العقلانى لليبرالية الأمريكية وأنماطها من الاصلاح التدريجى بدأت كأزمة من الداخل، بفترة طويلة قبل أن نعرض النزعه المثالية إلى التحفظ بدائلها وتقريبا ومن أول اصدارات تشريعية مفاجئة عبَّر محاربو الفقر عن شكهم ازاء الوسيلة التى يتم بها شن الحرب. كما أنهم عرفوا أيضاً أنه من غير المحتمل كسبها وبالسرعة البلاغيه التى اقتراحها الرئيس. وفى أوائل عام ١٩٦٦، شعر الأعضاء العاملون فى البيت الأبيض أن إدارة السياسة الداخلية تشوبها الفوضى وأنه لا يمكن إعداد المزيد مں المعلومات المطلوبة من جانب الوكالات التنفيذية المسئولة عن البرامج الإدارية الجديدة.

وفى شهر مارس ١٩٦٧، عندما سلم جونسون رسالته إلى الكونجرس بشأن الفقر فى الحضر والريف، طلب من روبرت ويفر، وكيل وزارة الاسكان وتنمية الحضر، التشجيع على انشاء «معهد لتنمية الحضر»(١٠). واستجابة لتوصيات قوة عمل الرئاسة فى عام ١٩٦٤ إزاء مشكلات الحضر، كان هذا الاقتراح هو النواة لنمو معهد الحضر، والذى أصبح الآن واحدا من أكبر منظمات البحث السياسى فى

واشنطن. وقد تم الاسراع بالخطط من أجل المعهد عندما تحقق مستشارو جونسون أن السياسات الداخلية قد أخذت سبيلها إلى الانجاز بسرعة كبيرة وأن الإدارات والوكالات كانت مجزأة لدرجة أنها لا تستطيع تنسيق اندفاع البرامج الجديدة. وأكثر من هذا، كانت الميزانية الداخلية قد بدأت ترتفع على درجة غير متوقع فى مقابل المصروفات المتزايدة للحرب فى فيتنام، ووفقا لذلك، فإن أقل البرامج نجاحا من المحتمل أن تقل تدريجيا أو يتم التخلص منها.

تولى چوريف كاليفانو، والذى كان فى ذلك الحين مساعداً خاصاً للمسئولية الكبرى للبرامج الاجتماعية المحلية، والدور القيادى فى تخطيط معهد الأبحاث الجديدة ولم يكن بعيدا عن ذهنه نموذج RAND لمؤسسة البحث التعاقدى غير المربح، رغم أنه رأى أن المعهد الجديد يعمل للتعاقد مع العديد من الوكالات الفيدرالية المختلفة، بدلا من الاعتماد على عميل رئيسى واحد.

وبعد قضاء ثمانية عشر شهرا فى وزارة الدفاع [البنتاجون] كمساعد خاص لوكيل وزارة الدفاع، شهد كاليفانو جهود ماكنمارا للتفسير العقلانى لخطط السياسات العسكرية. وبنقله إلى البيت الأبيض، فقد اعتقد احتمال اتاحة تلك البيانات وبسرعة بالنسبة للمشكلات المحلية، ولكنه أصيب بحالة هلع عندما علم أن الحكومة تعلم القليل وكم صعبا بالنسبة لرجال التخطيط أن يجدوا المعلومات التى يحتاجونها، وعلى وجه الخصوص فقد ترك كاليفانو الخدمة عندما لم يستطع أن يعلم من وكيل وزارة الصحة، والتعليم والرعاية الاجتماعية عدد الأمريكيين الذين يخطئون بالرعاية الاجتماعية. وقد ثبت أن الحقائق التى أرادها كان من الصعب بصورة مذهلة الحصول عليها من البيروقراطية الفيدرالية. ولقد أعاد إلى

الأذهان قائلا، «لقد كان لدينا كم من البيانات، لكننا لم يكن لدينا النوع الذى تحتاجه لعمل التوصيات الأساسية للرئيس»[١١] . كما كانت عوائق التحليل والتقييم أكثر خطورة، مما أضطر معه صناع السياسة لأن يشكلوا مجموعة مخصصة لهذا الغرض بالذات، لجنه بين إدارتين أو قوة عمل الواحدة بعد الأخرى. وأكثر من هذا، فإن كلا من جونسون وكاليفانو ارتابا فى الوكالات الفيدرالية التى اعتمدا عليها بخصوص المعلومات بشأن البرامج. وقد توصل كاليفانو إلى قرار فظ بأن «الشخص الذى يبدأ البرنامج لن يكون فى مقدورة اعطاءك الاجابة» وذلك عندما طلب منه تحديد الأهمية[١٢] . ووفقا لهذا، خطى إلى الأمام بخطط من أجل معهد يمكن أن يعُد المزيد من البيانات التى يمكن الاعتماد عليها والهادفة وفى حيذتها عن تلك التى تقوم الوكالات التنفيذية ذات المصالح المشتركة بتوفيرها.

وفى أوآخر خريف عام ١٩٦٧ ، حشد كاليفانو مجموعة من أجل انشاء المعهد الجديد. وتضمنت تلك المجموعة روبرت ماكنمارا، والذى عين مؤخرا رئيسا للبنك الدولى، وآرجى ميللر، رئيس شركة فورد للسيارات، واروين ميللر، رئيس شركة كاميتر للمحركات، وسايروس ڤانس، محام من نيويورك وفى بعض الأحيان يشغل وظيفة سياسية فى الحزب الديموقراطى. وتم انشاء المعهد الحضرى فى إبريل ١٩٦٨ ، بتأييد أولىّ من نصف دسته من الوكالات الفيدرالية، رغم أنه مما يفُهم لم يتقدم أحد لتوفير المال لمؤسسة الغرض منها العمل كناقد وحافز لبرامجهم. ولقد وعد ماك چورج باندى، الذى ترك البيت الأبيض فى عام ١٩٦٨ ، ليصبح رئيسا لمؤسسة فورد بتقديم مليون دولار كمساعدة عامة لاعطاء المعهد الحضرى رأس مال عامل إضافى ولكى يضمن له درجة من الاستقلال الذاتى، ليس فقط من

البيروقراطية الحكومية، بل أيضاً من الباحثين الأكاديميين. ومع ذلك، ومن أجل البقاء، كان على المعهد الحضرى أن يبيع خدماته التحليلية إلى المصالح الحكومية التى كانت تشارك فى تحقيق السياسات الداخلية(١٣).

هذا وقد تم اختيار وليام جورهام، أحد الشباب البارعين لدى ماكنمارا، والذى كان فى منتصف الثلاثينيات من عمرة، كرئيس للمعهد- وهى الوظيفة التى مازال يحتفظ بها. لقد كان يعمل من قبل لدى مؤسسة راند RAND ، ووزارة الدفاع، ووزارة الصحة والتعليم والرعاية الأجتماعية، حيث كان يشغل وظيفة الوكيل المسئول عن مكتب التخطيط والتقييم. وقد قبل جورهام الوظيفة لعلمه بان برامج المجتمع الكبير تواجهها مشكلات وقد كتب فى عام ١٩٧١، «بنهاية عام ١٩٦٨ كان يرد العائد المبكر. ورغم أن قدرة الحكومة الفيدرالية على اقتفاء الأثر كانت- ومازالت- ضعيفه، فإن قصص النجاح، بالحكم على ما يمكننا أن نراه، كانت قليلة جداً»(١٤). ولقد استهجن جورهام المؤسسات العقلانية الضعيفة والتى على أساسها تم تكوين معظم المبادرات التشريعية وشجب الأنظمة المختلطة لتجميع المعلومات بشأن البرامج السارية والفشل فى استنباط اختبارات مناسبة قبل الاندفاع دون تردد إلى الالتزامات الرئيسية.

وفى البداية، تركز برنامج المعهد الحضرى على توزيع واعادة توزيع الدخل، والحكم الحضرى، والبطالة والتضخم، والاسكان البديل للفقراء، واصلاح الرعاية الاجتماعية، وتقديم مبررات تقاريرها فى وسائل تحليل فائدة التكلفة. ومن بين المشاريع الرئيسية الأولى، مع هذا، كان فحص شامل لقدره الحكومة الفيدرالية لتقييم برامجها الأجتماعية الخاصة. وقد قيمت بعض الدراسات الأخرى المبكرة

بعضا من الاجراءات التشريعيه الكبرى للمجتمع الكبير، وقانون التعليم الأساسى والثانوى لعام ١٩٦٥ ، وبرنامج المدن النموذجية ورغم تزايد مناخ الشكوكية بشأنها وكذلك المبادرات الحكومية الأخرى، لم يبدو أن المعهد بطرح أى تساؤل حول دورا لحكومة. وبدلا من ذلك، ركز على «العديد من المشكلات المحلية والتى من الجائز تخفيفها إذا ما أتيحت المعلومات الكبرى وتم تطبيق العمل الحكومى المتزايد»[١٥]. وتقريباً فى كل حالة، كان من المحتمل أن تبدو وقرارات الدراسة تعبر عن الدعوة إلى المزيد من التقييم، والاختبار الميدانى، والتجريبية وأيضاً لمزيد من المساعدة الفنية لمدراء البرامج.

وقد اقترحت نتائج البحث الاستهلالى للمعهد أن الكثير من التشريعات فى منتصف الستينيات كانت متسرعة، وذات تخطيط سيء، وتم إدارتها بشكل غير ملائم. ومع ذلك، فإن برنامج البحث- بايمانه بالمعلومات الكمية وفائدة التكلفه وتحليل الأنظمة، وايمانه الراسخ بأن الحكومة يمكن تزويدها فى النهاية بالادوات الملائمة لانهاء ما كانت قد بدأته- اشتمل على الافتراضات التى على أساسها تم التنبؤ بالاصلاحات التكنوقراطية. ورغم أن الحكومة لم تنجز عملها جيدا، فإن بامكان المزيد من المعلومات أن تمكنها من العمل.

وفى عام ١٩٧٠ ، دون كيرمبت جوردون، رئيس معهد بروكينجز، ملحوظة عن «الايمان الآخذ فى الضعف فى الحكومة» وطالب بالانتباه إلى «الرأى المشترك إلى حد بعيد» بأن بلايين الدولارات قد ضاعت فى محاولة حل مشكلات الأمة الاجتماعية والاقتصادية. وطبقا للتوقعات فيما بعد، فقد اعتقد القاد الأكثر قسوة مثل تشاركز موراى، وجوردون المحافظين أنه، فى بعض الحالات، فى واقع الأمر

ساءت المشكلات الأجتماعية بسبب التدخل الحكومى. وقد أشار الفشل إلى «العجز المستوطن» للحكومة- غياب اختيارات السوق للاعمال الحكومية، السلطة الإدارية المحدودة للرئيس، الجمود البيروقراطى، وقلة التجربة الحكومية النسبية فى مواجهة المشكلات الاجتماعية التى حاولت حلها. إلا أن جوردون- مثل المحللين فى عهد جورهام الحضرى- طالب أيضاً بالمزيد من البراهين، المزيد من الاختبارات والتجارب، والمزيد من البحث، وعدم ترك الإيمان بالبحث التطبيقى أو قدرات الحكومة للعمل عندما تسترشد بالمعرفة[١٦].

ورغم أن بعض محللى السياسة وعلماء الاجتماع سلموا بأن المعرفة كانت كافية، فلم تكن دعواهم للمزيد من البحث والبيانات مرضية للتفاد من اليمين أو اليسار. ومن ثم البعض من نظرائهم أكثر وأكثر تشككا فى كل البرنامج المقرر لعلم الاجتماع الليبرالى. هذا وقد ظهر العديد من المعاهد الجديدة فى الستينيات لتحدى الحكمة التقليدية ومنظمة علم الاجتماع المهنى والتحليل السياسى. وقد أشاروا إلى تمزق المشروع العقلانى الليبرالى.

معهد هدسون والسيناريو المستقبلى

لم يبذل أى شخص الكثير لترسيخ الصورة العقلية الشعبية المشتركة لنوعية المركز البحثى عما فعله هيرمان كان، ذلك الرجل الذى اعتقد فيما لامجال للتفكير فيه بشأن الحرب النووية وقت أن كان يعمل كمحلل فى مؤسسة راند RAND فى الخمسينيات والذى أسس مركز تفكير الخاص به، معهد هدسون، فى أحد ضواحى مدينة نيويورك عام ١٩٦١. وقد جَسد تحديه الكامل، والحجم الرحب، والذكاء اتعلق الخصائص الاساسية للصورة الشعبية لعقلانية مركز التفكير- العبقرية غريبة الأطوار، وسوء التهابؤ لشرود الذهن، وسترانجلولوفيان الإستراتيجى البارع- وأيد الفكرة العامة لمركز التفكير كموطن للنماذج العقلانية الغربية.

هذا وقد كثرت «قصص هيرمان» فيما بين زملاء كان السابقين فى المعهد، والتى رأس ندواتها الدراسية المنطلقة لأكثر من عشرين عاما حتى وفاته عام ١٩٨٣(١٧). ويتحدثون عنه كان يقود مركبته خلال العواصف الثلجية وأعلى الغطاء الاحمر القابل للطى إلى أسفل وأن هناك العديد من القبعات الصوف متراكمة فوق رأسه كأنه احد شخصيات دكتور سويس ويتحدثون عن الظهور الشهير أمام جمهور المستمعين لاحدى الكليات بلحيته وشعرة الأخضر اللامع بعد سياحه فى حمام سباحة المصالحة بمزيد من الكلور. وسرور كان الواضح يكمن فى أن يصدم ويغضب الناس الآخرين مما يجعل من الصعب القول كم عدد شخصياته وكم كان عدد نتائج مشرود ذهن الخاصة بالأستاذ فى الحقيقة.

ومن الواضح، أنه كان من الشخصيات التي تأسر اللب وله مواهب عقلية ضخمة. وكانت مهاراته الرياضية مدهشه، ويؤكد البعض أنه كان لديه قدرة كاملة على تذكر ما يقرأه، على الأقل في وقت مبكر في عمله وفي نفس الوقت، كان مشوشا تشويشاً كاملا وغير منظم، كما كانت عاداته غير منضبطه، لدرجة أنه كان في بعض الأحيان في نزاع مع رؤسائه في مؤسسة راند RAND وفي أحسن الاحوال كان مديرا معتدلا في معهد هدسون. وعند وفاته كان في مشكلات مالية، فقد اجتاز المعهد الذي أسسه العديد من التحولات التي تدعو إلى الأسى في السنوات الأخيرة، من بينها نقله من العزبه التي يشغلها في مقاطعه ويستتشستر في نيويورك إلى مركز رئيسي جديد في انديانا بوليس.

وبحصوله على درجة بكالوريوس واحدة في الفيزياء من QCLA وبرامج دراسية للتخرج في الرياضيات التطبيقية والفيزياء من معهد كاليفورنيا التكنولوجي، انضم إلى قسم الفيزياء في مؤسسة راند RAND عام ١٩٤٨ وهو مازال طالبا. لم ينه على الاطلاق دراسة الدكتوراة وضمر في نفسه ازدراء لهؤلاء الذين أصروا على أن يكدحوا على طريق تجاه الحصول على درجة متقدمة. وفي مؤسسة راند RAND تم تعينه في مشاريع متعددة، تتراوح بين تطوير طائرة مزودة بطاقة نووية إلى دراسات مواد البناء. كما أنه اشتغل أيضاً على نطاق ضيق في نظرية رياضية. وفي أحد الأوقات انجذبت اهتماماته تجاه مشكلات الإستراتيجية النووية والدفاع المدني. وبصفة رفاقه السابقون في مؤسسة راند RAND أنه محب للاطلاع بلا نهاية في مواطن لمدة عن العمل خارج إدارته الخاصة، وهي ميزة نادرة بين أعضاء قسم الفيزياء، والتي، في الخمسينيات، نزعت لتكون بعيدة وإلى حد ما في عزلة عن الإدارات الأخرى. كما كان الجزء الأسفل من قميصه دائما ما يكون خارج

بنطلونه، وكـان يتجـول فى الأروقة، ويظهـر فى المكاتب ليتحدث عن أى شيء استحوذ على خياله. وتكرارا، فإن هؤلاء الذين يتحدثون معه يصفون حديثه بأنه «مغرٍ»، وأن حديثه السريع يكون مشحونا بصور ملموسة، واستعارات لافته للنظر، وعبارات مدهشة.

لكن فى أوآخر الخمسينيات، كأنه غدا كان إسم شخصى تعيساً بسبب قيود البيروقراطية لمؤسسة بحث تعاقدية كبرى. وعلى نحو مماثل كان فرانك كوليوم، رئيس مؤسسة راند RAND تعيسا بسبب إدارة كان المهملة للمشاريع وعدم قدرته لمواجهة المواعيد المحددة- عادات سيئة لم يتغلب عليها كان اطلاقا. وقد التهبت خلافاتهما، ومن ثم ترك كان العمل فى مؤسسة راند RAND عام ١٩٦١، وبعد عامٍ من نشر كتاب الحرب النووية الحرارية، وهو الكتاب الذى أعاده إلى دائرة الضوء كرئيس للدفاع العقلانى[١٨]. وفى الوقت الذى كان من السهل أن يستغرقه كان فى وظيفة تدريس باحدى الجامعات، اختار أن يؤسس معهده الخاص للأبحاث فى كروتون بدلاً من هوسون وحشد مجموعة من المحللين الذين اختطوا لنفسهم مسلكاً مستقلا وكان مهتمين فى أول الأمر بالإستراتيچية النووية والدفاع المدنى.

لقد تم تأسيس معهد هدسون فى وقت مواتٍ وقد وجد كان الذى دُعّمت سمعته [ورداءة السمعه] بنشر كتاب **«التفكير فيما لا مجال للتفكير فيه»** عام ١٩٦٢، أن عقود البحث سهلة نسبيا لاكتسابها فى أوائل الستينيات وبنهاية عام ١٩٦٥ جاء نصف ميزانية المعهد السنوية البالغة ١,٢ مليون دولار من العقود مع وزارة الدفاع، والربع من مكتب الدفاع المدنى، والباقى من وكالات حكومية أخرى والمتبرعين غير المتولين مناصب عامة. فضلا عن هذا فإن توسع برامج

المجتمع الكبير أضافت تعزيز المستويات دولارات البحث المتاحة، وبنهاية عام ١٩٧٠ اهتم نصف عمل المعهد بالأمور المحلية فضلا عن هذا فقد كّون اربعون من الأعضاء الدائمين ومائه من المستشارين مجموعة من الباحثين الذين تجمعوا فى عزبة المعهد التى تبلغ مساحتها اثنين وعشرين فدانا وتطل على نهر الهدسون.

ونسبيا فقد جاء القليل منهم بخلفية أكاديمية تقليدية أو ممن يحملون درجة الدكتوراة. واعتمادا على الغريزة، فقد اختار كان الاشخاص الذين وجد لديهم نشاطا مهنياً رغم أن أحدا منهم لم يكن مثله عنيفا أو مثيرا للغضب. ولقد قال لاحد الزملاء المتعطلين إلى المستقبل أنه يريد «أفرادا مصابين بجنون العظمة» فى المعهد، على أساس أن مثل تلك النوعيات من المحتمل أن يكون معدل ذعر زائف مرتفع، لكن آجلا أم عاجلا فانهم يغطون كل زاوية فى والموضوع [٢٠]. «وكان لدى اعتقاد عميق فى نفاذ البصيرة والحرية الخيالية للهواة، لم يكن يريد زملاءً لديهم اهتمامات خانقة مرتبطة بالانضباط الأكاديمى أو يكونوا ضحايا» للتدريب غير المؤهل له (مستعيدا جملة ثورشتاين فيبلين) ليدركوا ما هو أبعد من مقايسهم المهنية الجانبية الضيقة وقبل كل شىء، كان يرى أن تلك هى مهمته، ومهمة معهد هدسون، لتفجير الآراء المقبولة. وكان يقول تكرارا، بعبارة يمكن بمثابة شعار للمعهد ونصبح فى النهاية العلامة الخاصة بالمعهد للحكمة التقليدية «إن الحكمة التقليدية دائما ما تكون خاطئه».

كما كان اسلوبه الاساسى هو الحديث. وكان يسرر الأحاديث اللانهائية بديهته أن الحديث يُبقى الافكار من أن تكون محددة قبل موعدها. ووفقا لذلك، دعت هيئة الاساتذة مجموعة غير مترابطة من الباحثين، وكذلك بعض الفضوليين

غير الرسمين حتى لا تشكل أى أفكار مكونه سلفا لاحد المؤلفين أو أى افتراضات تقرير البحث. ومن ثم أوجدت احساسا طائشا استفزازيا وغير تقليدى. وفى أغلب الأحيان، مع ذلك فإن الجو المميز لطلاب الكلية فى سياق عدم انهاء الندوة لم يترك أى فرد وله مسئولية نهائية لكنايه التقارير، وهكذا، لم تتم المشاريع فى حينها. وفى نفس الوقت أسرع كان، وقد خفت حدة الفضول لديه، دون هدوء إلى اللغز العقلانى التالى.

وخلال الستينيات، ثم عمل له أهميته فى معهد هدسون- ونشرت الكتب- حول الدفاع المدنى، والأنظمة، والإستراتيجية النووية، وتعقيدات إستراتيجية فيتنام[٢١]. لكن مع بداية أوائل السبعينيات، فقد عمل المعهد على تطوير السمعه بين عملائه بعدم تسليم تقاريره بصفة دائمة أو انها فى عام أو عامين متأخراً عن الموعد المحدد. وفى بعض الاحيان كان العمل يبدو تافها، واحيانا يطرح مرة أخرى بوضوح وقد أظهر أحد التقيمات والذى قام به مكتب المحاسبات العام حول عمل معهد هدسون إزاء الدفاع المدنى تقييدا عاما لاجراءات الفحص الرسمى لحساباتها وخفض لأسعار العقود الحكومية والتى أثرت فى معظم منظمات البحث التعاقدية. ومازال تقرير مكتب المحاسبات العام يعمل فى ذهن التقنية الباقية من هيئة اساتذة معهد هدسون منذ ذلك التاريخ، والذين يؤكدون أنه كان تقييما غير عادل لجوهر عملهم، ورغم كونه صحيحا فى لومه المعهد للتأجيل ومواطن الضعف الإدارية الأخرى [تماما كما وجد مكتب المحاسبات العام أخطاء مع جماعات البحث التعاقدى الأخرى].

وبنهاية منتصف السبعينيات، كانت العقود ذات الأرقام السته والتى كانت

ذات مرة من السهولة لكى تفوز، اصبحت من الصعوبة بمكان لكى تفوز اضافة إلى ذلك فان الاجراءات التى سمحت للحكومة بتوقيع اتفاقيات مستثناه قد تقلصت، ووجد معهد هدسون نفسه، مع شركات بحث تعاقدية أخرى، فى بيئة أكثر تنافسا بكثير مرصد الاموال لتضاءل الابحاث وعلقت الوكالات الحكومية العقود «ذات المصدر الواحد». وطالب العملاء أيضاً بفرض معايير صارمة على الأداء ومحاسبة أكبر، وسمعه المعهد بالنسبة لنتائج البحث غير المتوقعه- «ير كل الناس فى مؤخراتهم بأموالهم»، وذلك كما قال كان- مما يعنى أن المؤسسات والوكالات الحكومية لم تكن متلهفه لتوقيع اتفاقيات طويلة الأجل مع معهد هدسون. هذا ولم يكن كان على الاطلاق مديرا مؤثرا ولم يكن على وجه الخصوص ماهرا فى التخطيط للموارد المالية طويلة الأجل، كما ادرك هو واعضاء مجلس الإدارة. وجاء وذهب على التوالى عدد من المدراء وقت أن كان المعهد يكافح أزمة مالية تلو الأخرى فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات. ولكن مع وجود كان كالروح الحارسة المقيمة فى المعهد، لم يفشل معهد هدسون على الاطلاق لكى يكون مثيرا واستمر فى جذب الانتباه القومى.

وفى نفس الوقت توسعت اهتمامات كان فى أوآخر الستينيات من مشكلات الدفاع إلى المحيط العالمى والذى كانت فيه السياسة الأمريكية بالضرورة جزءا لا يتجزأ منه ووفقا لذلك، بدأ المعهد أن ينظر بصورة منتظمه على سيناريوهات مستقبل العالم وفى الوقت الذى كانت منظمات البحث الأخرى تقيم البرامج، وتنظر إلى المشكلات الراهنة، وتلقى بتفكيرها داخل إطار زمنى من ثلاث إلى خمس سنوات، حاول معهد هدسون وبكل جسارة أن ينظر إلى خمس وعشرين سنه مقدما. وقد وحدت وسيلة كان المميزة البيانات بشأن الاتجاهات الاجتماعية،

والاقتصادية، والديموقراطية والاتجاهات الأخرى القابلة للقياس بتأملات اعرض حول الانماط التاريخية. وبالغريزة، كان اهتمام كان كعالم كبير متخصص فى عالم النفس منصب على التحول الدورى التاريخى وأسباب التحولات الكبيرة والمفهومة ضمنا من عهد إلى عهد. فضلا عن هذا فإن لم يكن من المتنبأين أو بقدر استقرائياً للاتجاهات، لكنه كان رجلا أدت به وجهة نظره الجارفة إلى تشوش ذهنى بالنسبة للرؤية التأملية. وقد كتب كان حول السيناريوهات المستقبلية، «يمكنها فى اغلب الأحيان أن تؤدى نفس الدور كوهم تاريخى، كما أنها أدوات مفيدة لتصبح التوقعات التاريخية واقعية لأنها تجبر الكاتب لكى يعيد سرد الأحداث الواحدة تلو الأخرى باسلوب قصصى»[٢٢].

لم يحاول كان التنبؤ بالمستقبل؛ ومع ذلك، فقد قدم بالفعل وجهة نظر مناقضة لوجهة نظر هؤلاء الذين تنبأوا بفترة زمنيه كئيبه من النقص والقيود، وجهات نظر جسدها تقرير نادى روما حول القيود على النمو. ونادى روما هذا، منظمة لقادة التجارة الدولية والأكاديميين، وقد بنى تقديراته للاحتمالات المستقبلية على نماذج الكومبيوتر المعقدة وتنبأ بوجود عالما انتروبيا من النقص القاسى. وعلى النقيض من ذلك، لم يعتمد كان على أجهزة الكومبيوتر بل على المناقشه والتخيل ومن ثم بدا بـ«المفاجئة الحرة» لنمط التطور، متخيلا التغيرات التى كانت فى معظمها محتملة الحدوث فى غياب تلك القلاقل التى لم تكن متوقعه كالحروب، والكساد، أو انواعها أخرى من الاضطرابات. وهكذا أصبح هذا «الاحتمال البعيد الاقل ما يكون» أو «العالم القياسى» السيناريو الاساسى والذى فى مقابلة كانت تقاس الاشكال المختلفة الأخرى وتم وصف اساس احتمالات كان المستقبلين فى كتب مثل نحو عام ٢٠٠٠، الـ٢٠٠ سنة القادمة، أو الازدهار القادم، وكان هذا

الاساس تفاؤلا علمانيا والذى كان يُكذّب بصورة شاذة صورته كمعلم مُلهم أو فيلسوف للدمار النووى [وقد ظل متفائلا بما فيه الكفاية لكى نفكر أننا سننجو من حرب نووية(٢٣) . وقد اقنعته وجهات نظره حول الماضى بان التقدم البشرى والتقدم التكنولوجى لا يمكن تجنبهما.

وقد ارتبط ايمان كان ببراعة الجنس البشرى باعتقاده بأنه على وجه العموم قد أدت تنظيمات السوق الحرة عملها جيدا وقد رأى ومعه زملاؤه العجز فى الطاقه فى أوائل السبعينيات ليس فقط كنذير بأزمة مستقبلية بل أيضاً كاضطراب فى السوق. ورغم أنه لم يكن إيديولوجيا للسوق الحرة، كان اعتقاده فى تقدم وحدات عقلانية المدى الطويل للاسواق اسلوب عمل المعهد فى أوائل السبعينيات، وقد تطلع بقسوة إلى الامام يتفاؤل بانه ليس بالامكان بعد حشد معظم الليبراليين. ومع هذا فقد افتقر إلى الاستياء الجيّاش والذى دفع الكثير من غير المتحفظين إلى العمل، لكن مع هذا انذر اهتماماتهم.

ولعدم القدرة على التكيف مع بيئة تمويل البحث الأكثر تنافسية إلى حد بعيد، مع هذا، فقد هبطت ميزانية معهد هدسون فى أوائل الثمانينيات إلى ٣مليون دولار [٥٠٠,٠٠٠ دولار تجىء من مصاريف احاديث كان، والتى كان يتنازل عنها للمعهد] فضلا عن هذا فقد حدثت معاناه فى المعنويات، وزادت الاستقبالات، وربما تكون وفاة كان فى عام ١٩٨٣ وقد بلغ الواحدة والستين من عمره تعنى وبمنتهى السهولة صرف النظر عن المعهد ولتكاثر الديون على نحو خطير، باع المعهد عزبة نهر هدسون، بأمل ايجاد مقر جديد ونصير سخى كريم، ولقد أخفقت المفاوضات لنقل المعهد إلى أريزونا، أو أهيو أوتكساس، إلا أنه فى

انديانا بوليس، تقدم أحد الاتحادات المالية لزعماء رجال الاعمال المحليين والإداريين باحد المؤسسات، بتاييد من اوقاف ليلى، بعرض لا يمكن لمعهد هدسون أن يرفضه فقد وافق الاتحاد المالى على تمويل عملية نقل المعهد إلى مكان جديد وتوفير ما يزيد عن ٧٥٠,٠٠٠ دولار سنويا للدعم المالى. كما ظهر أن المجموعة التجارية المحلية وكذلك الولاية والحكومات المحلية تواقة للحصول على خبرة معهد هدسون، وبحلول عام ١٩٨٥، وصلت ميزانية تشغيله فى انديانا بوليس إلى ٧مليون دولار، بالاضافة إلى ٢١مليون دولار أخرى من مركز التحاليل البحرية، وهو مركز ابحاث تعاقدية مركزه فى واشنطن ويمول اتحاديا وكان يديره معهد هدسون نيابة عن الحكومة منذ عام ١٩٨٣.

وبعد أن أصبح على مقربه من روافد واياس بدلا من تابان رى، فقد معهد هدسون الكثير من أفراد هيئة الاساتذة خلال الانتقال وكان به سلسلة متتابعه من الرؤساء وقد تركز بعض افضل اعماله منذ نقله على التعليم، وقوة العمل، والتجارة العالمية، كما وجد عملاء حكوميين ومشتركين فى مكان من المغرب الأوسط كما انه تحفظ بتوازنه ليقوم بدور مركز البحث الاقليمى، لكنه مازال يواجه مشكلة غير ملموسة لمساندة الحيوية العقلانية والروح التى وهبها إياه هيرمان كان. ويريد هؤلاء الذين عملوا مع كان أن يدعموا روحه لحرية العمل العقلانى الجاد، وتحميل وجهة النظر الطويلة للأحداث البشرية ومواجهة صانعى السياسة بالواقعية بأن البدائل المستقبلية لابد من فحصها بصورة نظامية.

وما قد فهمه هيرمان كان هو ان المعرفة التى يجب أن يعمل على اساسها صانع السياسة ليس من المحتمل اطلاقا ان تواجهه معايير صارمة من البرهان

العلمى أو القانونى، وكان على وجه العموم أكثر صراحة بشأن طبيعة الشىء المجهول عما كان عليه المحليين ذوى العقلية العلمية والذين كانوا يبحثون عن أكثر من مجموعة من البيانات أو النتائج لأكثر من دراسة واحدة وقد اعتقد كان ان صانعى السياسة غالبا ما يواجهون «حكما اسكتدلانديا» ازاء الاحداث وقد نظر بتشكك إلى ادعاءات الخبرة وإلى الأساليب العقلانية العابرة، رغم انه لم يكن محصنا من حماسه الخاص. ومع هذا، فان عبقريته الخصوصية تحدث افتراضات المحلليين التكنوقراطيين بقوة الشخصية الشفافة، بينما وجهة نظره للعمليات التاريخية طويلة المدى وايمانه بنقاد الليبرالية لتوقعات الاسواق من مؤسسة رايت Riyht وأعطى معهد هدسون قدرة احتمالية متحفظه فى الثمانينيات.

اكتشاف اليسار من جديد

معهد الدراسات السياسية

كان ماركوس راسكين وريتشارد بارنيت فى عام ١٩٦١، من بين أصغر «مفكرى العمل» بطرق شتى، مفكرى السياسة المثقفين النموذجيين الذين جذبتهم مؤسسة السياسة الخارجية. وبعد تخرجه وحصوله على درجة البكالوريوس والقانون من جامعة شيكاجو، وفى أواخر سنوات رئاسة إيزنهاور جذبت واشنطن راسكين عمل نيابة عن مجموعة من رجال الكونجرس الذين كانوا يهدفون إلى ترويج ما أسموه «المشروع الليبرالى» وقد حاول المشروع التعجيل باحداث تأرجح فى النيدول السياسى بعد ثمانية سنوات من سيطرة الجمهوريين على البيت الأبيض، وذلك عن طريق استنباط سياسات من المحتمل أن تذهب إلى ما هو ابعد من إطار عمل البرامج التى قدمت خلال البرنامج الحكومى الجديد.

وبعد فوز كينيدى، تم اختيار راسكين ليخدم فى هيئة العاملين لمجلس الأمن القومى برئاسة ماكجورج باندى بسبب تركيزه على مشكلات الدفاع ونزع السلاح وعلاقاته القوية مع الليبراليين فى كابيتول هيل وكان راسكين فى ذلك الحين فى منتصف العشرينات عندما تولى وظيفته فى البيت الأبيض، وقد قام بالدور الذى يوقظ من سبات عميق، ولكنه استقال فى النهاية عام ١٩٦٣. وبعد تركه البيت الأبيض، بدأ يوجه المزيد من الانتقادات العامة لسياسات الحكومة، وقد قال له ذات يوم باندى، والذى سخط على مساعده الاسبق، «برجاء التوقف عن تعريف نفسك بانك مساعد أسبق بالبيت الأبيض»[٢٤].

لقد حصل ريتشارد بارنت، وهدبكير راسكين بخمس سنوات على شهادة البكالوريوس فى الاداب وبكالوريوس فى الحقوق من جامعة هارفارد، ومارس مهنة المحاماه، وقضى سنة فى مركز هارفارد للبحث الروسى. وكمؤلف لكتاب من يريد نزع السلاح (١٩٦٠)، انضم بارنيت إلى دين راسك فى وزارة الدولة عام ١٩٦١ ولكنه انتقل وبسرعة إلى مكتب البحث السياسى لوكالة التحكم فى السلاح ونزع السلاح ورغم أن كلاهما تدربا على مهنه القانون، فانه من المحتمل أن يقولا فيما بعد أنهما جاءا إلى واشنطن ولديهما ايمان بالادوات التحليلية لعلم الاجتماع واقتناع بكتاب مدرسى بأن المؤسسات الأمريكية كان فى مقدورها الاستجابة لضغط الجمهور للاصلاح.

وقد تقابل المؤسسات لمعهد الدراسات السياسية لأول مرة عام ١٩٦١ فى مؤتمر للتخطيط حول نزع السلاح. وقد تم استدعاء جون چيه. ماكلوس، أحد الرجال الحكماء فى السياسة الخارجية لفترة ما بعد الحرب، للعودة للعمل فى الخدمة الحكومية من كبير مشاركيه فى مؤسسة ميلبانك تويد القانونية لاسداء المشورة لكينيدى ازاء موضوع التحكم فى السلاح. وقد القى كلمة فى المؤتمر الخاص بالسلاح وخبراء السياسة، قائلاً إذا لم تستطع تلك المجموعة التوصل لنزع السلاح، فلن يستطيع احد بعد ذلك ونظر كل من راسكين وبانيت إلى بعضهما وكظما ضحكتهما، ولتشككهما العميق فى احتمال ان يقتنع مجموعه الجنرالات ومحللى الدفاع ممن تشكلت وظائفهم بالحرب الباردة يتحدى بالدعامات العسكرية للسياسة الخارجية لفترة ما بعد الحرب وفى الواقع، فقد قرر كلاهما بالفعل- بعد أشهر قليلة فقط من عملها فى حكومة كينيدى- أنهما لا ينتميان للحكومة لقد كانا فى حاجة إلى مقعد عقلانى يتمكنان منه توجيه النقد إلى الخبراء الذين

يخدمون فى الحكومة وخلال السنتين التاليتين، رسما خطط انشاء معهد ابحاث مستقل يكون متحررا من القيود البيروقراطيه للعمل التعاقدى الحكومى.

وقد بدأ مشروعهم لانشاء معهد يكون مقره واشنطن يعمل به هيئة عاملين مقيمين ويرتبط بالعلماء من الخارج بانه تقليدى. ولقد تحدثنا عن خططها فى أفراد هيئة العاملين فى معهد بروكينجز، الذين فكروا بجدية باستخدام واحد أو الآخر منهما بجانب هذا قاما بعمل جولات التأسيس. وعندما تحدث مع مدراء التنفيذ للمؤسسات، فى أوائل الستينيات، كان بارنيت حريصا على أن يشرح الحاجة إلى وجود معهد جديد باستقلالية أكبر عن البيروقراطية الفيدرالية وله علاقات أكثر انتشارا بمراكز البحث التى مقرها الجامعة وكان معهد بروكينجز ومؤسسة راند RAND مشجعين فى دورهما كمستشارى خبرة وقد بحث معهد الدراسات السياسية عن بعد عقلانى أكبر وحوار نقدى أكثر مع هؤلاء الذين يتولون السلطة. وكان «علماء المعهد «الحكوميين»، كما كانوا يسمون أنفسهم، نزاعين إلى الشك من الادعاءات بـ«حرية قيمة» علم الاجتماع الذى يمكن ان يرشد السياسة. وبعد العديد من المناقشات، جاءت الاموال الخاصة بمعهد الدراسات السياسية من مجموعة من العائلات الثرية من ذوى التعاطف الليبرالى. وقد أمده فيليب سترن، وريت سير بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دولار وقدم جيمس واربورج من أسرة البنوك مبلغا كبيرا إلى حد ما وكانت مؤسسة صامويل روبين [كان روبين مؤسس مجموعة شركات فابيرج لعطور ومن المؤيدين لفترة زمنية طويلة لقضايا الليبرالية والتى تضمنت حملة هنرى ولاس عام ١٩٤٨] وكذلك ابنه روبين، كورا وايس، من أوائل المساهمين النائبين على مبدأهم.

هذا وقد تم افتتاح المعهد الجديد فى شهر أكتوبر ١٩٦٣[٢٥] . وقد عكس مجلس الإدارة العلاقات الاستهلالية القوية للمعهد مع الجماعات. وتضمنت التاجر الجديد والمحامى تورمان آرنولد، مؤلف كتاب فولكلور الرأسمالية، وديفيد كافيرر من مدرسة حقوق هارڤارد، وفريمان دايسون، الفيزيائى فى برنستون، وهانس مورجنتهاو، عالم سياسى فى جامعه شيكاجو، وستيفن موللر، مدير مركز جامعة كورنيل للدراسات الدولية، وفيما بعد، رئيس جامعة جرنز هوبكنز والعالم النفسانى ديڤيد ريسمان من جامعة هارڤارد. ورغم أن آراء بارنيت وراسكين قد تركت لدى حكومتى كينيدى وجونسون، لم يبتعد الرجلان عن السياسة أو الاتجاه العقلانى السائد فى تلك الفترة.

وكانت الانشقاقات العميق التى من المحتمل ان تمزق المجتمع الأمريكى خلال حركة الحقوق المدنية وحرب ڤيتنام بالكاد قابلة لان تدرك عام ١٩٦٣، ورغم ذلك كان اليسار الجديد بالفعل بدأ يتشكل ليتحدى افتراضات اليسار «القديم» بشان الشيوعية والحرب الباردة وفى كتاب تلو الكتاب خلال الربع قرن التالى، عرض بارنيت تقريرا تعديليا لاصول الحرب الباردة وبداية «دولة الامن القومى» لأمريكا واقتصادها الدائم للحرب، كما كان من المحتمل ان يكرس راسكين طاقاته العقلانية لسلسلة من الكتب لانتقاد العلاقة بين المعرفة والسلطة السياسية فى بلده.

ومع هذا، فقد ظهر معهد الدراسات السياسية فى البداية اشبه بالبديل المثقف لمعهد بروكينجز- الكائن يساره ولكن ليس بعيدا عن وصول مَنْ هم فى السلطه. وقد أثار راسكين، وبارنيت، وارثر واسكو والنشطون العقلانيون الآخرون اعتراضات

جوهرية للأساليب والتى تضم المعرفة المنتظمة والسلطة البيروقراطية فى واشنطن وكانوا يشكون فى التدرج للاصلاح الاجتماعى والاقتصادى وفى الاقتصاد الذى يعتمد على نحو ثقيل على المصروفات العسكرية وقد بلورت حرب ڤيتنام معارضتهم للسياسة الأمريكية الخارجية وفى الواقع، فقد كان أول نجاحات النشرات الأولى لمعهد الدراسات السياسية قارىء ڤيتنامى، أشرف على تحريره راسكين وبرنارد فول، صحفى فرنسى امضى سنوات عدة ليغطى الهزيمة الفرنسية الكاملة فى الهند الصينية. لقد كان أساسا موضوع للتعليم الذى ميز بداية المعارضة لحرب فى ڤيتنام بواسطة الطلاب والكلية فى الجامعات وخلال أوآخر الستينيات وأوائل السبعينيات، كان معهد الدراسات السياسية مركزا للمناقشة المعادية للحرب وتنظيم الانشطة، وقد وجد اعضاؤه استقبالا دورياً بين اعضاء مجلس الشيوخ والكونجرس الذين كانوا يعارضون الحرب وفى أوائل عام ١٩٧٠، كان راسكين بحث السيناتور چورج ماكجفرن، والذى أصبح فيما بعد زميلا وعضو مجلس إدارة معهد الدراسات السياسية، للتجهيز لحملة رئاسية وفى عام ١٩٦٨، وبعد انتهاك الاتفاقية الديموقراطية فى شيكاجو، حاول ان ينظم حزبا جديدا بخصوص موضوعات معاداة العسكرية ومعاداة سياسة التدخل.

ومن ثم جذب معهد الدراسات السياسية العلماء والكتاب، ممن تختلف صرفهم التدريبية والمهنية عن هؤلاء من ذوى المنبع الفكرى. وعلى سبيل المثال، فان صانعى الافلام الوثائقية امثال ساؤل أورلاندو وبول جاكوبس كانا من كبار الزملاء اللذين استخدما الافلام لاستكشاف مثل تلك الموضوعات فى الثورة الكونية وثورة نيكاراجوا وخداع الحكومة بشأن سقوط الغبار النووى فى الخمسينيات بجانب هذا فان كتابا ونقادا أمثال جون بيرجر، آى. إنى. ستون، آرسل

دورفمان، وريشامى بروان، قد انتسبوا فى أوقات مختلفه إلى معهد الدراسات السياسية. كما استقر نشطون مثقفون من اليسار، من بينهم بول جودمان، روجر ويلكنر، وباربارا إنهرنرايش بمعهد الدراسات السياسية.

وطوال تاريخه، التزام معهد الدراسات السياسية بالمشاريع التجريبية، محاولا ربط مشكلة المعرفة بالانشطة للتغير الاجتماعى وفى الستينيات، ساعد معهد الدراسات السياسية للبدء فى منظمات تطوير الجماعة ومخازن التغذية التعاونية فى أحياء السود المجاورة فى واشنطن واجرى تجارب لوسائل تنظيم الخدمات الصحية للجماعة. كما عقد المعهد أيضاً الندوات والمحاضرات حول مواضيع مختلفه- أحيانا للاطفال، وفى أغلب الاحيان للبالغين. وقد تطورت برامجه التعليمية فى مدرسة واشنطن النامية لمعهد الدراسات السياسية، والتى سجلت عدة مئات من الافراد فى برامجها وجذبت الكثير إلى محاضراتها وفى الستينيات، انتج معهد الدراسات السياسية افرعا تعليمية، ومن بينها معهد باى ايريا Bay Area، ومعهد اطلانطا لدراسات الجنوب، ومعهد كمبردج، والذى قام بتأسيسه اثنان من الزملاء السابقين، وهما كريستوفر جينكس وجار البروفيتس.

وفى عام ١٩٧٣أنشاء معهد الدراسات السياسة معهد ترانسنا شيونال وله مراكز فى الخارج فى لندن وأستردام وجبنا إلى جنب مع مؤسسته الفرعية، قام معهد الدراسات السياسية بعمل دراسة أولية إزاء مشكلات الشمال والجنوب، وعلى وجه الخصوص الحركات الثورية، وانتهاكات حقوق الانسان، ودور المؤسسات متعددة الجنسية وقد عكست الاحداث الثورية معهد الدراسات السياسية مباشرة عام ١٩٧٦ . وجاء ساعة المعهد المأسوية فى أعقاب الانقلاب العسكرى الذى اطاح

بالرئيس الاشتراكى المنتخب فى شيلى سلفادور النيدى. وقد أصبح أورلاندو ليتلير، وزير خارجية النيدى والسفير فى الولايات المتحدة رئيسا لمعهد ترانسنا شيونال وفى عام ١٩٧٦، بينما كان يقود السيارة، ومع احد اعضاء هيئة التدريس الشبان فى معهد الدراسات السياسية للعمل فى واشنطن، فتلاقى حادث تفجير سيارة بقنبلة غرسها القتلة ممن استاجرتهم حكومة شيلى ورغم أن المتآمرين وجه اليهم الاتهام بواسطة هيئة كبار المحلفين الفيدرالية، رفضت حكومة شيلى تسليمهم للمحاكمة.

وهكذا فقد وضع القتلة علامة على بداية فترة عصبيه بالنسبه لمعهد الدراسات السياسية. ولم يكن التمويل سهلاً على الإطلاق،كما جعل اعتماد المعهد على عدد من كبار المؤيدين له عرضه للهجوم وحيث ان اليسار على وجه العموم تمزق فى التاكيد على جمهور الناخبين، والتنظيم حول الجيش، أو العنصر، أو العرق، أو الهوية الجنسية، فقد وجد معهد الدراسات السياسية انه من الصعب جدا مواجهة ادعاءات جماعات محددة. كما أن المؤسسة، والتى تعمل وفقا لروح الشعب للمشاركة الديموقراطية، لا يمكن أن تعد أولويات عقلانية، والموافقه على استخدام زملاء جدد، أو حتى إيجاد حل للنزاعات الداخلية التى وصلت إلى حالة الشلل بشأن الحكومة هذا وقد انفصل أحد الأجزاء لانشاء معهد جديد، آخذا معه ما يقرب من ٥٠٠,٠٠٠ دولار أى ما يقرب من ثلث وقف معهد الدراسات السياسية وحيث أن الدولة أصبحت أكثر تحفظا، فلم يكن معهد الدراسات السياسية فى وضع يمكنه من لم شمل العقلانيين حول اليسار.

ومن دواعى السخرية، طوال عهد الهيمنه المحافظة، فقد استمر معهد

الدراسات السياسية فى احداث قلق لدى المقاتلين المعادين لليمين الشيوعى. وقد ناقش احد الكتاب المحافظين بان معهد الدراسات السياسية قد أوجد «شبكه من مجالس الإدارة المتشابكة». فى ملاحقته «للخط السوفيتى». وقد وصف آخر انشطته بالمصطلح «المحافظه على الشيوعية»، موحياً بإن معهد الدراسات السياسية يتعاطف دوماً مع الثورات الشيوعية، إلا أنه مع ذلك يحلل معظم عاملين منه تبعيتهم الفعلية بأن يكونوا أعضاء حاملين لبطاقات الحزب الشيوعى. وفى الواقع، فإنه من الصعب تمييز أى خط لمعهد الدراسات السياسية، حزب أو خلاف ذلك، أو إعطاء تصديقٍ لجهود جناح اليمين لتصوير المعهد أنه قوة سياسية وأهدافه فى الولايات المتحدة أو العالم ويقول الهجوم على معهد الدراسات السياسية من اليمين الكثير عن العقل المتحفظ وشياطينه- وعن الالحاح الذى لا يقاوم لوصم المعارضين- عن طبيعة اليسار الأمريكى المعاصر أو الجذور العقلانية لمعهد الدراسات السياسية[٢٦].

ولقد اهتم بارنيت وراسكين بالمبادئ الليبرالية، مركزين على كيفية ترابط المعرفة والتغيير. وبالضرورة، فقد كانا ناقدين للخبراء والتكنوقراطيين «الموت الضخم للعقلانيين»، فى إحدى عبارات راسكين فى أوائل الستينيات]. ولقد نظرا إلى مجتمع الخبراء على أنهم غير قادرين عقلانيا لتجاوز إطار العمل والذى من خلاله على وجه العموم تُجمع الخيارات السياسية. وطوال السنين، فقد اقتربا من المصادر العقلانية الكهربيه- الفكر الواقعى الطبيعى لجون ديوى ووليام چيمس، والذى أوحى لجهديهما لاصطناع المعرفة والعمل، الوجوديون الفرنسيون الذين شجعوا اعتناقهما الانفعالى للحركات الاشتراكية الجديدة، وواضعوا النظرية الماركسية، الذين أعدوا نقدا للعلاقات الاقتصادية بين العالم الأول والعالم الثالث-

لتنشيط الفكر الليبرالى مرة ثانية.

وفى كتابة الكينونه والعمل (١٩٧٣)، والذى يمكن اعتباره الدفاع الكلامى للمعهد، طور راسكين «ونسقه اعادة البناء» ونظرية أسماها «الواقعية الوجودية»[٢٧] وقد أعلن راسكين، مطالبا بنوع جديد من المعرفة، أن التقمص العاطفى والتثبت «لابد وأن يحلا محل» الحقائق التى لامعنى لها للسلطة والتسلسل الهرمى التى لايشارك فيها «كدليل للعمل الاشتراكى» وطبقا لما ذكره راسكين، فعلم الاجتماع فى مشكلة الحال قى جاء ليخدم الاغراض البيروقراطية للاستقرار والسيطرة، للدعم بدلا من أن تكون هيئة تحدى ومؤسسات. وبالعودة إلى ديوى وجيمس، فقد سعى راسكين وزملاؤه لاستعادة علم اجتماع بتجربة وخبرة مباشرة. وبمفهوم جوهرى، فقد حاولوا انقاذ الواقعية باعتبارها جهازا للتغيرا الاشتراكى التقدمى.

ولقد أسس راسكين حديثة حول نظرية المعرفة فى المصادر الكهربية، يرن بشكل غريب فى أوقات الانغماس العقلانى فى أوآخر الستينيات وأوائل السبعينيات. وفى كتابه الكينونة والعمل، نصح راسكين القرار لاكتشاف ما يشعرون ويحسون به لكى يتغلبوا على الجهد المميت لانجاز الاعمال البيروقراطية فى المؤسسات ذات التسلسل الهرمى الكبير. وفقدان الحس هذا متطلب اساسى «للسلطه الهزميه»، وهكذا ما أكد عليه. وبالتقليد، فقد ناقش نوام كومسكى، والذى ندد بطبقه «كبار الموظفين الجدد» فى الحياة الأمريكية، بأن البيروقراطية ترعى وتعزز «فكرة الخبرة» فى الشئون السياسية والأخلاقية، وينتج عن ذلك أن «القلة فقط تحصل على المشاركة فى الحكم على اهتمام كل واحد».

وكان راسكين على وجه الخصوص ناقداً لأبحاث العمليات، بتصنيف الحساب العددى والتحليل الكمى بأنها «أساليب خادعة». «وعن طريق الأفكار التجريبية» والموضوعية نجد أن جماعة كبار الموظفين قد طورت لغة شعائرية ونتيجتها الاجتماعية اقتصاد، واستغلال والتلاعب بالشعوب الأخرى. وليس هناك حاجة للقول، كما قرر، أن هؤلاء الخبراء وأدواتهم التحليلة كانوا مناقضين لمثاليات المشاركة الديمقراطية(٢٨).

الكينونة والعمل- هذا العنوان أثار كلا من ديوى وچان بول سارتر- سعى لشرح التزام المعهد بالمعرفة والعمل. وقد اعتقد راسكين وزملاؤه أنه يمكن اكتساب المعرفة فقط من. المشاركة، والتقمص العاطفى والتجربة. ووفقا لذلك، فإن مشاريعهما أو «اختراعاتهما الاشتراكية»، ترابطت دائما بالالتزامات الدراسية والسياسية، هذا وقد تحدى معهد الدراسات السياسية الاتفاق الجماعى الليبرالى للستينيات- الاعتقاد بأن كل المشكلات كانت مواد للتعقيد التكنوقراطى- بطرح أسئلة ليس فقط بشأن السياسات بل أيضاً بشأن أسلوب الخبرة، والمعرفة والجدال العام التى تنظم فى الديمقراطية المعاصرة وبينما كانت الوسائل الواقعية للاستفسار الاشتراكى اساسية لأساليب التفكير الأمريكى بشأن السياسة وصياغة الوسائل البديلة، جاهد لمعهد الدراسات السياسية فى إطار عمل المؤسسات الذى تطور. وقد كتب راسكين، «عندما لم يعد بإمكان أى جهاز سياسى التعامل مع البسطاء، والنشر والوضوح، وعندما يكون بناؤه عن المجال البشرى وأبعاده، ويعتقد الناس أنه لايوجد بشر أو ضرورة طبيعية تسبب فى أن تصبح الأشياء والعلاقات منتظمة أو رخص بها كما هى، فإن الجهاز السياسى والمؤسسات من خلاله تتهاوى أول الأمر ثم تنهار».(٢٩) ولقد تهادت إلا أن توقعات الانهيار كانت سابقه لأوانها.

ويتحدى القيود الصارمة للعقلانية وللواقعية التكنوقراطية، واقعية الوسائل التى ظهر أنها غير قادرة على توقع الغايات والقيم، فقد أراد مؤسسو معهد الدراسات السياسية استعادة الروح النشطة الراديكالية للواقعية الأمريكية التى يتم اكتشاف الغايات من خلالها ويعاد تنقيتها بالعمل وقد واقعه الراديكاليون لكل من اليسار واليمين على الليبرالى، من حيث مواجهتها للمشكلات المحلية، لم تعد فلسفه سياسية لكن مجموعة من الأدوات والبرامج. وسواء تعاملت الشئون المحلية أو الخارجية، فقد وصلت الليبرالية إلى طريق مسدود، وأصبحت غير قادره على تبيان قيمها الاساسية، للدفاع عن نفسها فى ساحة المناقشة العامة، أو لتشكيل رؤية مستقبلية.

لقد كانت ليبرالية أوآخر الستينيات فلسفة سياسية حكم عليها بعدم الوضوح لالتزامها بالبراعة الفنية والخبرة. هذا فإن التغيير المتزايد من خلال البناء الواقعى والذى وضع خلال الصفقه الجديدة، التواقعات الفنيه، بدلا من التقييم البحثى لأهداف السياسات، والاعتقاد بأن التعقيد تطلب تحليل جيد وحكم، والشك فى الرأى الشعبى غير معلوم [وربما لايمكن معرفته] فصل الليبرالية عن كل من مؤسساتها العقلانية والشعبية وأكثر من هذا، فإن الروح التجريبيه للاصلاح الليبرالى، «فلسفه محاولة أى شئ» لروزفلت، والنشاط التشريعى الملزم لجونسون، ظن أيضاً أنها قد أدى إلى تلاشى الاتجاه السياسى المترابط منطقيا لليبرالية. وقد قرر المؤرخ آلن ماتوسو أن «الليبرالية مرت بتجارب فى كثير من البرامج والصياغات العقلانية الجديدة لدرجة أنها ظهرت أنها أقل من مخلوق من الماضى عن كونها مجرد حالة نفسية»[٣٠]. وكانت الليبرالية ومشروع البحث القديم فى هذا القرن والذى حاول ربط المعرفة بصنع السياسة على وجه الخصوص عرضة للهجوم. وهكذا كان عالم من التعقيدات والخبرة بعيدا عن الوضوح العاطفى لليمن. وقد

عرف المحافظون ماعرفوه بكل تأكيد، وأن مفاهيمهم للمعرفة والأفكار فى السياسات تحدت إطار عمل مؤسسة الخبرة السياسية.

الفصل الثامن

الإنقسام الأيديولوجي
المؤسسة المحافظة المضادة

الفصل الثامن

الإنقســـام الأيديولـــوچـــى

المـــؤسســـة المحـــافظـــة المضـــادة

من الجائز أن تتنزع الحملات السياسية حماس الشعب فى أحد فصول الخريف، لكن نادراً ما يمكن اعتبارها أحداثا هامة لتحديد الرئاسة. ومع هذا أحس مراقبو حملة بارى جولد ووتر عام ١٩٦٤ الرئاسية بوجود شئ غير عادى بشأنها. ورغم أنها كانت قصيرة وناجحه، وتشبه إلى حد كبير حركة إجتماعية عن كونها حملة انتخابية. وكما دوّن تيودور بعدها لوقت قصير، فإن الحملة لمست «شيئا عميقا، تغيرا أو انعكاس لتغير فى الحياة الأمريكية التى تميزت أنها ليست تغييرات سياسية وحسب- بل كانت تاريخة».[1] وفى الواقع، كانت أول تعبير سياسى لقيام حركة محافظة مؤسسة على الأخلاق والغضب الثقافى ومصممة على أن ترفض الاعتراف ما يقرب من قرن من السياسة القومية، وأيضا إطار العمل القائم من التفكير والجدل حول السياسية.

وكان جولد ووتر، المتحدث الرسمى للحركة ذو الفك المربع، لديه مسحة عقلانى فاشل. وكطالب غير مبال، فقد ترك جامعة، إيريزونا بعد عام واحد لكى يُدير محلا تجاريا كبيراً تملكه الأسرة وليستمر بمصالحه فى السياسات المحلية، قام أحد أعمامه بتأسيس حزب سياسى فى إيريزونا، وأول حملة قام بها جولد ووتر كانت نيابة عن مجلس مدينة فينيكس بقائمة ترشيح مستقلة. هذا وقد تم انتخابه بمجلس الشيوخ عام ١٩٥٢، كجمهورى متمسك بأهداف ايزنهاور فى دولة

ديموقراطية كبيرة، وسرعان ما وجد أقرب حلفاءه فى الكونجرس من خلال جناح اليمين المعارض لقول ايزنهاور «وأنا أيضا متمسك بالنظام الجمهورى» واعتماداً على موهبة الدعاية وصياغه العبارات البليغة، ظهر أن جولد ووتر متحدث رسمى محافظ مثالى.

وشأن الكثيرين فقد اكتسب معتقداً سياسيا أو دينيا فى وقت متأخر من الحياة، كما اعتنق أفكاراً تجريدية مثل «الفردانية» و «الحرية» بعاطفه وإيمان أكبر بكثير من هؤلاء الذين تدربوا فى وقت مبكر لكى يكونوا أكثر تشككا أو يعتبرون على التقيض مع المثاليات البديلة. وكما وصفه وايت، فإن جولد ووتر «بدقة ميكانيكيه وثوابث غير حقيقة» كان أشبه «بتروتسكى من أقصى اليمن»[٢]. وفى الواقع، لقد كان أشبه بأفلاطونى القرون الوسطى الذين اعتقدوا بأن الأفكار حقيقة، ودائمة ولايبليها كر الأيام، وليست مجرد أسماء أضافها الناس للسيطرة على التجارب والخبرات. ولقد أعلن فى كتابه «ضمير عضو محافظ» (١٩٦٠)، وهو كتاب لإدارة الحملات صاغه له كلارنس مانيون، أحد أعمدة اليمين القديم، وثم كتابته بمساعدة ال.برنت بوزيل من المجلة النقدية القومية[٣]، أعلن «إن قوانين الرب والطبيعة ليس لها خطا تاريخيا».

كما عمل جولد ووتر كوسيط بين مبدأ المحافظة الذى ظهر فى فترة مابعد الحرب ودوائر السياسة فى واشنطن. وكانت مهاراته فى تبسيط الافكار السياسيه جديرة بالاعتبار. وباعلان بديهيه السياسات المحافظة، فقد وجدت كراسته الدعائية تعاطفا لدى جمهور المستمعين، حيث وصلت مبيعاتها إلى ٧٠٠,٠٠٠ نسخة فى سنتها الأولى. ودفاعا عن «النصر الكامل لقوى الشيوعية الدولية» ونهاية البرامج

الاتحادية التى تجاوزت حقوق كل من الدول والأفراد، نشر جولد ووتر برنامجا تحدى فيه السياسة الخارجية التى تحظى بتأييد الحزبين الكبيرين وتقوم مبدأ «إحتواء» الحرب الباردة وسياسة داخلية للتقدم المتزايد والرعاية الاجتماعية.

وكان المحافظون الأيديولوجيون الذين قبضوا على ناصية آلة الحزب الجمهورى فى أوائل الستينيات، ورشحوا جولد ووتر فى مؤتمر الحزب فى بالاس كاوفى سان فرانسيسكو وهم من الوافدين الجدد على عالم السياسة، وكان معظمهم من غير المعروفين حتى للزعماء الجمهوريين فى ولاياتهم. لكن خلال المؤتمر، تم تنظيمهم كأحسن من يؤدون مهامهم، يحثهم زعماء الحركة لقراءة رسالة جولد ووتر الاخبارية للمؤتمر، ويشاهدون ما يذيعه جولد ووتر على شاشة التليفزيون ثلاث مرات يوميا، ويستمعون إلى برنامج جولد ووتر الإذاعى الذى يُسمع خمس مرات يوميا[٤]. وقد فهم النشطون المحافظون الجدد قوة الاتصال الجماهيرى. كما أنهم آمنوا أيضاً للتحمس بقوة الأفكار.

كان مبدأ المحافظين الأمريكيين كحركة عقلانية فى موقع االهجوم لما يقرب من عشرين عاما وقد اعتمد النشطون المتشيعون على رأس المال العقلانى الذى يذودهم به رجال أمثال مراسل كيرك وريتشارد ويفر بيترفيريك، المتمسكون بالتقاليد حيث كانوا ممن يحنون إلى النظام الثابت لمجتمعات ما قبل التصنيع. ولقد قرأ العديد من مؤيدى جولد ووتر ماكِتبه علماء الاقتصاد الليبرالى التقليديين، التمساوكان فريدريسن أيام. هابك ولودفيج فون ميس والأمريكى ميلتون فريدمان. لقد حصلوا على حماسهم من الهجوم العنيف للتحرر من الوهم المعادى للشيوعية، واليساريين المرتدين أمثال ويتبكر تشامبرز وفرانك ميار، اللذين كانا

متحمسين فى هجومهما على الليبراليين «ضعيفى الإرادة» كما كان هجومهما على الشيوعيين. وهكذا لم يكن الحظ العقلانى «المحافظ»، أكثر من إيديولوچية سياسية متماسكة عن الليبرالية الأمريكية، وكانت دائما غير مستقرة. لكنها رغم هذا فقد وجدت على نحو نموذجى سببا مشتركا فى الهجوم على التقليد الليبرالى المسيطر. وفى الوقت الذى لم يفاجئ فيه الليبراليون دوما المحافظين بجدية، كان المحافظون على وجه العموم يفاجئون الليبراليين بجدية كاملة- باعتبار ذلك إيديولوجية نظامية ووجود مهيمن على الحياة الأمريكية.

وفى أغلب الأحيان كان المتحفظون يتحدثون عن المؤسسة الليبرالية [أحيانا، يعتقد أهالى الغرب الأمريكيين الشعبيين أنها المؤسسة الشرقية]، متضمنه أكبر مؤسسات الأمة، جامعات آيفى ليبج، بيوت النشر فى نيويورك، معاهد البحث، الجرائد، ووسائل الإعلام الإذاعى، والتى تدافع عن تفوق الأفكار والسياسات الليبرالية وبالطبع فإن «المؤسسة» فى موقف المعارضة للحركة. وهذا المفهوم يتضمن ركودا، وسيطرة، ومجموعة المؤسسات ذات «الدعم الذاتى». وبعد استيرادها من إنجلترا فى الخمسينيات، كان هذا المصطلح موضوع مقال اقتصادى اجتماعى بقلم ريتشارد روفر فى مجلة العالم الأمريكى(٥). وقد أشار ريتشارد إلى اسماء: جون جيه. ماكلوى والذى كان من المحتمل أن يكون رئيس المؤسسة، بينما لم يكن ليندون جونسون، وريتشاد نيكسون، وادوارد تيللر، ودبوك سنيدر أعضاء بالتحديد.

فضلا عن هذا فقد هاجمت حملة جولد ووتر معظم الأفكار السياسية التى وضح أن المؤسسة تمثلها. ولقد رفض النظام الجديد، والنظام المشروع و «النظام

الجديد» لايزنهاور. وهى نفس الموضوعات التى اقترحها رونالد ريجان فى الثمانينيات وتم تفسيرها بذكاء ساخر واقتناع بواسطة جولد ووتر- تفسير صارم للدستور، تخفيض حجم الحكومة الفيدرالية واعادة السلطة السياسية إلى الولايات، معارضة تدخل الحكومة الاتحادية فى الحقوق المدنية والتعليم، معاداة النقابات، مواصلة التفوق العسكرى على الاتحاد السوفيتى، معارضة اتفاقيات الحد من الاسلحة، متضمنه معاهد حظر التجارب النووية لعام ١٩٦٣، تأييد «المحاربين الاحرار» المعادين للشيوعية، الشك فى الأمم المتحدة. وعلى خلاف حملة ريجان، لم تشتغل حملة جولد ووتر فى عام ١٩٦٤. وبصرف النظر عن الصعوبات التنظيمية من داخل الحزب والاستغلال الرشيق للبندون جونسون لكل ميزة سياسية- كما لو كانت غير كافية- فقد كلفت صراحة جولد ووتر والتعبير العنيد لوجهات نظره أن يخسر الانتخابات. وعلى خلاف معظم المرشحين للرئاسة، فلم يغير جولد ووتر حملته تجاه الوسط، وهكذا أخاف الجمهوريين، والمجتمع التجارى، وفاز فى ست ولايات فقط وأقل من ٣٠٪ من الأصوات الشعبية.

واعتقد المحافظون فى غمار البحث عن تفسير لما حدث أن المؤسسة الليبرالية الضخمة هى السبب فى فشل إغرائهم العقلانى. كما سلم المحافظون جدلا بحقيقه المؤسسة. أنها «شئ واقعى».... ترشد أرواح ومصير الشعب الأمريكى»، هذا ما كتبه المؤلف والمحرر المحافظ أم. ستانتون ايڤانس عام ١٩٦٥. ولقد حاول ايڤانس تفسير الهزيمة الساحقه التى لحقت بارى جولد ووتر كنتيجة لسلطه المؤسسة «لتوجيه وارشاد» الرأى الشعبى. وبصورة أخف كان وصف ويليام باكلى، أقل تآمرا، «للبلوتوقراطيين العقلانيين فى الأمة والذين لديهم» مصادر

ثقافية ومالية واسعة تحت طلبهم.

وفى مواجهة هذه المعارضة الموحدة، كان على الأقلية المحافظة الجاهزة للمعركة، رغم اختلافها ثقافيا، أن تتكون من جديد، رغم الحصون المحاصرة.[٦] ومن ثم قام المحافظون بمضاعفة جهودهم لبناء معهدهم، وهم يعلمون أن عملهم الأساسى هو العمل على كسب العقول عن طريق نشر المعتقد المحافظ. ووفقاً لذلك، فقد تحولوا من أعمال التنظيم السياسى إلى بناء بنية أساسية ثقافية. وطوال العقد التالى، كانت معاهد مثل معهد هوفر للحرب، والثورة، والسلام ومعهد المؤسسة الأمريكية بين المستفيدين من هبات المحافظين الخيرية، ومع بداية السبعينيات، تم تنظيم مؤسسات جديدة، من بينها مؤسسة الميراث ومعهد كاتو لمؤيدى مبادئ الحرية.

وإذا ما كان المحافظون قد تجمعوا سويا فى مواجهة الاعداء المشتركين، فقد ارتبطوا أيضا بخيط ثقافى واحد مشترك– مشاركة الرأى فى دور الأفكار فى المناقشات التاريخية والسياسية. فضلا عن هذا فإن الليبراليين المؤيدين لمبدأ الحرية والتقليديين، والمتمسكين بتقاليد بوركيان Burkean، والمحافظين «الجدد»، وكذلك المقاتلين المعادين للشيوعيه، قبلوا الأفكار والأفكار التجريدية الثقافية بجدية أكثر باعتبارها قوة ديناميكية فى التاريخ وليس مجرد إرث الليبرالية والوقعية لمنتصف القرن. كما وجد الليبراليون دائما أن الأفكار التجريدية سببا فى الخلاف والشقاق. ولم يخاف الليبراليون من استحضار مثاليات كبيرة ووضع أنفسهم داخل محيط تاريخى جارف الذى تصادمت فيه الأفكار الكبرى وتقدمت بصعوبة.

ورغم وجود صدع أساسى داخل صفوف المحافظين، فقد ظهر أن القيادات الثقافية المحافظة تشترك فى معتقد واحد قوى: الخطأ الثقافى- يوجد الكثير منه فى أفرع دراسة علم الاجتماع- كان مصدر المشكلات العصرية. هذا وقد رفض الكتاب المحافظون النظريات التفاؤلية الليبرالية للتقدم التاريخى، ووجدوا بدلا منها نقاط تحول ثقافية حاسمة وغير سارة فى التاريخ الغربى. وقد أسس فريد ريش ايه. هايك تحليله الاقتصادى على شجب الجهود العقلانية لفهم وتحسين المجتمع. ومن رأيه، فإن بداية التقليد التقدمى والاصلاحى يكمن فى اعتناق المذهب العقلانى لديكارت[٧]. فضلا عن هذا فقد هاجم، ليوشتراوس، المنظر السياسى بجامعة شيكاجو، التفكير التاريخى للقرن التاسع عشر وسعى لاحياء التقليد القديم للحق الطبيعى. وبالنسبة لشتراوس، فقد جاءت نقطة التحول الفلسفى عندما عارض نيقولو مكيافيللى المفكرين السياسيين القدامى وتخلى عن حوارهم المتغطرس حول الطبيعة البشرية وأفضل نظام سياسى. فضلا عن هذا فقد قلل مكيافيللى، بواقعيته الصارمة والمادية تحديد التأثير السياسى، من شأن وجهات نظر الزعماء السياسيين من التفكير فى المثاليات الغامضة إلى الحسابات الجافة لفن إدارة شئون الدولة سياسيا، وقد آمن أن تلك الضرورة، وليس الغرض الأخلاقى، لابد وأن تقرر الغايات السياسية. وقد برهن شتراوس أن مكياقللى وبسبب «قصر أفقه العقلى فى النظام للحصول على نتائج»، حيث جعله يبدو وكانه لاشئ أكثر من كونه سلفا لويليام چيمس وجون ديوى[٨].

وقد حدد ريتشار ريفر، والذى مّجد المحافظون ولفترة طويلة كتابه الأفكار لها نتائج (١٩٤٨)، بداية المشكلات الثقافية الحديثة فى معركة بين فلاسفة القرن

الرابع عشر عندما اعتقد بأن مايسمون بأصحاب المذهب الاسمانى (مذهب فلسفى يقول: بأن المفاهيم المجردة أو الكليات ليس لها وجود حقيقى، وأنها مجرد اسماء ليس غير) بأن الأفكار ماهى إلا مجرد أسماء، وجهت المشايعين للمذهب الفلسفى المثالى من جامعات القرون الوسطى. وفى تلك اللحظة، أخذ التقليد الثقافى الغربى منعطفا ايجابيا. وهكذا أُطلق العنان للعلم الحديث، موجها العقل البشرى تجاه تقصى العالم الطبيعى، بدلا من الاتجاه إلى التأمل فى المثاليات الأعلى. وهكذا تضمن التسلط الفكرى الناتج والذى اكتسب معرفة العالم المادى «تنازلا عن الفكر» ومن ثم أصبح الرجل الغربى، كما جاء فى كلمات ويفر، «معتوهاً أخلاقيا»[٩].

ولقد رأى راسل كيرك، الذى شرع فى استعادة الارث الثقافى للمحافظين فى كتابه «عقل المحافظ على القديم» [١٩٥٣] نقطة التحول بوقت قليل فيما بعد، مؤكدا على أن المجتمع الغربى قد اندفع بتهور اسفل طريق منحرف خلال حركة التنوير الفلسفية، والتى حصلت مثالياتها على قوة سياسية نتيجة لظهور الثورة الفرنسية. ولقد انحاز كيرك إلى جانب منتقدى الثورة، وأكثرهم شهرة، ادموندبورك- مؤسس ما أسماه كيرك «المدرسة الحقيقية لمبدأ المحافظين»- معتقدا بأن القصد الالهى بحكم المجتمع وأن المشكلات السياسية فى اساسها دينية وأخلاقية. وكمتمسك متطرف بالتقاليد القديمة، فقد دافع كيرك أيضا عن الاعراف و «التحيز الملفوظ» باعتبارها قيودا على الإرادة البشرية ورغباتها الطائشه، بينما يُعلن أن المجتمع الراسخ فى حاجة إلى النظام والطبقات والقيادة القوية[١٠].

هذا وقد صب المثقفون العقلانيون هجوما خطيرا، سواء كان على اساس

معتقد دينى أو «بتقليد كبير» للفكر السياسى الغربى، وليس فحسب على الليبراليين من الجناح اليسارى بل أيضا على الجوهر الثقافى لليبرالية العقلانية. كما هاجم المحافظون العقلانية، و «النسبية الأخلاقية»، والاستحواذ الليبرالى بالحلول العلمية والفنية. وبالنسبة لهم، فان معظم المشكلات العسير علاجها للعالم الحديث لم تكن قد ظهرت بسبب المعرفه الناقصة بشأن الكيفية التى يعمل بها الاقتصاد والمجتماعات، وأنه من غير المحتمل حلها أو إدارتها باكتساب المزيد من نفس نوع المعرفة. والتأكيد الذرائعى إزاء تفهم القوى الاقتصادية والاشتراكية لم يكن بالبديل، وقد جادل المحافظون، للاصغاء إلى المثاليات والمبادئ الاساسية.

وحقيقة أن الليبرالين الأمريكيين كانوا فى العادة أكثر ارتباطا للبحث عن الحقائق من تأمل القيم الأخلاقية. ومنذ البداية، فقد سعوا وراء الحلول التأسيسية والإدراية، بدلا من التجديد الأساسى للنظام الاشتراكى والاقتصادى، تاركين أنفسهم مُعرضّين لنقاد اليسار واليمين. ورغم هذا فقد كانت الليبرالية متأصلة بعمق بأنها نادرا ما أزعجت نفسها لترد على نقادها، مثل لويس هارتس كما أعلن فى كتاب التقليد الليبرالى فى أمريكا [١٩٥٥]. ولقد ساعد كتاب هارتس المؤثر على تشكيل الحكمة الأكاديمية لذلك الوقت، وكبحث كلينتون، روستير بشأن مبدأ المحافظه الأمريكى، فقد أغاظ المحافظين لانصرافه عن وجهات نظرهم[١١].

وقد أكد هارتس أن المجتمع الأمريكى كان ليبرالياً فى الصميم. بجانب ذلك فإن المثاليات الليبرالية كانت متأصلة بعمق لدرجة أنها تطلبت القليل من الألفاظ ولم تكن فى حاجة إلى حركة سياسية أو حزب لتعطيها القوة. وبتحديد

همزة الوصل بين المعتقد الليبرالى الذى له جذور عميقه وروح الشعب الذرائعية، فقد أشار بدقة إلى، «أنها فقط عندما تتقبل أخلاقياتك كما هى لدرجة أن كافة المشكلات تظهر كمشكلات للعبقرية الفنية»[١٢]. وقد برهن هارتس على أن الليبرالية كانت طبيعية بالنسبة للأمريكيين، وهى إطار وطنى للذهن، للمدى الذى كانوا فيه جميعا محافظين، وماسعوا ليحافظوا عليه كان قيمهم الليبرالية إلا أن الطبيعة الليبرالية نفسها فى البيئة الأمريكية وضعتها ابعد من الاختبار الذاتى.

فضلا عن هذا فلم يكن الازعاج الليبرالى فى مناقشة المثاليات والقيم شيئا جديدا. وقد رسم روبرت ليند خطاً للمشكله فى كتابه «المعرفة من أجل ماذا» ؟ فى أوآخر الثلاثينيات. وبعد الحرب، أعاد آخرون إلى الأذهان الدفاع الثقافى المتداعى للقيم الليبرالية فى مواجهة الاتحاديات الأولى من الفاشية والشيوعية، وفى فترة ما بعد الحرب، ظلت الليبرالية منقسمة بشأن الكيفية لمواجهة الشيوعية فى أووربا وآسيا. وفى بعض الأوقات، لم يكونوا متأكدين مما يعتقدون ولا ما يعتقدونه بالضبط بشأن معرفتهم بالديموقراطية الليبرالية. ورغم احتمال وجود اتفاق مؤقت حول مواصفات محددة للسياسات، فقد ظهرت الوسائل فى بعض الأحيان ضعيفة ثقافيا ومهملة لكثير من القيم الاصلية. وبمحاولة علاج التفكك فى الفكر الليبرالى- والذى رغم هذا كان يُغرى بما فيه الكفايه لتشكيل «مركزا حيويا» للسياسات الأمريكية- فلقد أذعن آرثر شليزنجر، الصغير عام ١٩٤٧ أن «التحليل الليبرالى هذه الأيام مبنى على الرغبة المسيطرة، ورقة العاطفه، والاسلوب البلاغى»[١٣].

وفى مواجهة هذا الصمت الليبرالى بشأن القيم، فقد حث المحافظون

المتمسكون بالتقاليد أمثال ويفر وكيرك بالعودة إلى الاخلاقيات المطلقه ولكن عندما قال المحافظون فى فترة ما بعد الحرب: إن «الافكار لها نتائج»، لم يكونوا مجرد مؤكدين على المثالية الفلسفيه. لقد كانوا أيضاً يواسون أنفسهم، بينما ينظرون إلى المستقبل البعيد وذلك عندما كان من المحتمل أن تحدث أفكارهم اختلافا سياسيا. هذا وقد ظلت الصحوة المحافظه فى العقد أو ما يقرب من العقد بعد الحرب العالمية الثانية كحركة ثقافية مخرفة وهامشية، مرفوضة من الليبراليين والوسطيين باعتبارها شاذة، وخارجة عن الأتجاه السائد، كما أنها أيضاً من الأمراض الباتولوچية. وكأى جماعة تشعر فى نفسها أنها خارج إطار عمل المداولات العامة- حيث أن المداولة العامة فى معظم الأحيان تدور حول الوسائل وليس حول الغايات- ولم يكن لدى المحافظين أى خيار لمناقشة أن الغايات والقيم كانت غائبة عن المداولة.

وإذا ما كانت دورات انعقاد المداولات لايحتمل أن تأتى بمحصلة تُرضى المحافظين، عندئذ يكون من الواضح أن يكون عملهم أن تُغَيِّروا دورات الانعقاد وتعودوا صياغة المداولات. هذا ويمكن تمييز بداية منظمات تأييد المحافظين والبنية الاساسية الإيديولوچية للمجلات والصحف، والجمعيات والاتحادات، والمؤسسات ومعاهد الابحاث بالاصوات الكثيبة للمحافظين على التقاليد والليبراليين فى الفترة الثانية مباشرة لما بعد الحرب، ولقد أقنع المحافظون عددا من كوادر النشيطين الاساسيين أنه بحلول عام ١٩٦٤م يمكنهم الاستيلاء على جهاز الحزب الجمهورى ويعينيون مرشحا محافظا عنيدا. إلا أن هزيمة بارى جولد ووتر

المدوية علمت الكثير منهم أن بنيتهم الاساسية الثقافية مازالت هشه لدرجة أن لايمكنها مقاومة الليبرالية الذرائعية. فضلا عن هذا فإن مشروع المحافظين الذى ظل اثنين وعشرين عاما مازال صغيرا جدا وغير ناضج لكى يوقع الفوضى ويطرد الليبرالية المحصنه جيدا وعاداتها الذرائعية الراسخة فى الذهن. ومن ثم زادوا من جهودهم فى الستينيات لبناء إطار عمل لمعهد يعمل على نشر واتساع نطاق الايمان المحافظ ولايجاد مجموعة من المعاهد لمواجهة سلطة المؤسسة الليبرالية.

مذهب العصمة الحرفية التجارية

معهد المؤسسة التجارية الأمريكية

لقد أصاب النظام الجديد العديد من رجال الأعمال بالذعر وكذلك الحرس الجمهورى القديم كما لو كانت بدعة صريحة. وكان لويس اتش، رئيس مؤسسة جونس مانفيل وهو المتحدث الرسمى المؤثر لجماعة رجال الأعمال، واحداً من أكثر النقاد المعتدلين، لكنه ظل مقتنعاً بأن الأمريكيين يفتقرون إلى «الأفكار السليمة» عن الاقتصاد. وثيوليه رئاسة مؤسسة جونس- مانفيل عام ١٩٢٩، بشهور قليلة فقط قبل الافلاس، وضعت التزامات براون بالإدارة العليمية ورفاهية الرأسمالية محل الاختبار خلال فترة الفتور الاقتصادى. وما كان يدور فى ذهنه عندما شاهد تزايد عدد العمال الذين يعتنقون الافكار الراديكالية هو أن رجال الأعمال قد أخفقوا فى الاتصال بالعمل وبالتحديد، فإنهم قد أخفقوا فى تعليم موظفيهم كيف يعمل النظام التعاونى والاقتصادى فى واقع الأمر. وقد وافق براون وغيره من مجموعة رجال الأعمال أن قوة العمل فى حاجة إلى أن تفهم الكثير عن مايطلقون عليه دون سخرية- حتى فى منتصف الركود الاقتصادى الكبير- «الاساسيات الاقتصادية».

وخلال الثلاثينيات، بدأ براون برنامجا تعليميا مندمجا جديدا فى مؤسسة جونس- مانفيل، لتزويد موظفية بتقارير سنوية حول المناخ التجارى بالإضافة إلى كتيبات تصف سياسات الشركة بالنسبة للأجور، وساعات وظروف العمل. هذا وقد حذت مؤسسات أخرى حذو مؤسسة جونس- مايفيل فى تكوين برامج تعليمية لموظفيهم بالأمل المباشر، حتى يمكنهم على هذا «لسحق الوعى الطبقى والروح

القنالية» التى قسمت التجارة والعمل (١٤). إلا أن بروان أيضا قد أكد من أنه يجب على التجارة أن تغير مواقفها تجاه الحكومة. إضافة إلى هذا فإن العمل التجارى لايمكن الدفاع عن العودة إلى العملية المطلقة للعشرينيات. بجانب هذا فإن براون كغيره من الرجال الذين نظموا لجنة تطوير الاقتصاد، وثق فى حكومة روزفيلت خلال الأزمة الاقتصادية. ومع هذا، فقد حاول تعريف حدود التدخل الحكومى. كما عارض مشاريع الأعمال العامة، والغى محاضرات ضد سياسات إعادة التوزيع، وشجب غزاوات البيروقراطية الحكومية. ومع هذا، فإن قبوله للنظام الجديدة لم تؤد به لاعتناق سياسات سد العجز فى الميزانية، وأجور زمن الحرب والسيطرة على الاسعار لكينز وغيرها من السياسات لدرجة أنه فكر فى الحوافز الفردية الضعيفه وأخلاقيات العمل. كما آمن، كما جاء فى تعبيره، بمضاعفة الثروة، وليس تقسيمها.

لقد كان براون من الشخصيات القيادية بين مجموعة من رجال الأعمال ذوى العقول المتشابهة الذين أسسوا، فى واشنطن عام ١٩٤٣، مؤسسة أسموها مؤسسة المشروعات الأمريكية. وكان هدف المؤسسة هو تعليم الجمهور الأعمال التجارية وإن توفر للكونجرس والاحزاب الأخرى المهمة بتحاليل وتقييمات التشريع المنتظر حدوثه. وخلال أوآخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، ظلت مؤسسة المشروعات الأمريكية مؤسسة غير متطفله وغامضة، تحظى بمساندة المؤسسات التجارية يمكن إلى حد كبير تحت ظلال لجنة تطوير الاقتصاد. ومع وجود هيئة إدارية صغيرة، كانت المؤسسة تدار مباشرة من قبل براون ومجلس الإدارة، الذين يراجعون ويواقفون على نشره ويعتمدون اساسا على محامين، غالبا يجيئون من مكتب المجلس العام للشركات التى تساندهم [محام شاب يُدعى أدلاى ستيفنسن

طُلبَ منه أن يضع مسودة موجزة لبعض التشريعات المبكرة]. هذا ولم يترك التحليل التشريعى، رغم احتمال أن تكون فى متناول استخدام بعض وكلاء هيئة العاملين من رجال الكونجرس، أى أثر قابل للتمييز حول المداولات الخاصة بالسياسات فى تلك الفترة. وبينما كانت لجنة تطوير الاقتصاد فكرت ولمدة طويلة وبجديه بشأن دورها كـ «جماعة بحث تجارى» واستخدمت كوادر من الاقتصاديين المحترفين الذين ينظر إليهم بعين الاعتبار، فلم تكن مؤسسة المشاريع الأمريكية وإلى حد كبير مؤثرة، فى كل من كونها مؤسسة تجارية للدعاية وكمركز للبحث السياسى. وبالالتفات إلى الماضى، أعاد إلى الذاكرة العديد من الاقتصاديين الذين كانوا يعملون فى ذلك الحين بمؤسسة بروكينجز ولجنة تنمية الاقتصاد حتى أوآخر منتصف الخمسينيات، كانوا على اطلاع غير واضح عن المؤسسة[١٥].

هذا وكان أعضاء مجلس الإدارة، يعلمون جيدا أن مؤسستهم لم تكن شيئا سوى «نادى غداء على مستوى عال» (كما جاء فى كلمات أحد أفراد العاملين ولفترة طويلة)، على وشك غلقها، إلا أنهم قرروا عام ١٩٥٣ القيام بمحاولة أخيرة لانعاشها. ومن ثم وافق ايه.دى. مارشال، رئيس جينرال اليكتريك، أن يقوم بالعمل لفترة كرئيس للمنظمة. وكانت أولى خطواته استخدام اثنين من الاقتصاديين من الغرفة التجارية الأمريكية، هما ديليو. جلين كامبل ووليام جيه. بارودى. وكان كامبل حاصلا على درجة الدكتوراة فى الفلسفة من جامعة هارڤارد بينما كان بارودى حاصلا على درجة الماجستير من جامعة نيوهامبشير، ويتحدثان بلغة المجموعة السياسية. وبتخليها عن الاقتراب القانونى من التحليل التشريعى، كونت المؤسسة مجلس إدارة من المستشارين الأكاديميين ضم البعض من أكثر

الاقتصاديين احتراما فى البلاد: ميلتون فريدمان وجونفريد هابرلر من جامعة شيكاجو، وبول ماكراكن من جامعة ويسكنسون، جى. وارين ناتر من جامعة ڤيرجينيا[١٦].

وكان بارودى، وهو أحد الرجال الذين يتصفون بالدهاء وأكثرهم نشاطا الذين سبق لهم وترأسوا معهد بحث فى واشنطن، نوعا جديدا من أساسة فى عالم منبع الفكر. وفوق ذلك فإنه أفى رجل أعمال له اهتمامات سياسية، مثل ادوارد ايه. ڤيلبنى أو روبرت بروكينجز ولا أى أكاديمى له التزام باحدى الوسائل التحليلية الخاصة، مثل ويسلى سى. مليتشل، أو جون آر. كومونس، أو هارولد جى. مولتون، فقد كان بارودى سياسيا ملتزما، ووفقا لهذا فقد كانت وظيفته لاتنفصل عن المعهد الذى شرع فى تكونيه.

وسيط الأفكار

ولد بارودى عام ١٩١٦، وهو أبن حّجار لبنانى كان قد هاجر إلى مانشستر، نيوهامبشير. وكأسرة مسيحيه ورعة تدين بمذهب Melkite [وهم طائفه تتقيد بطقوس الكنيسة الأرثوذوكسية الشرقية]، شقت طريقها فى المدارس والمنطقه المجاورة التى يبدو أن الكاثوليك الايرلنديين كانت لهم اليد العليا عليها. ويمكن لأى مستمع حريص أن يكتشف قدراً بسيطا من اللهجة الايرلندية فى اللغه الانجليزية التى تعلم والد بارودى أن يتحدث بها مع زملائه العمال. وقد ظل الابن مخلصا للوطن، وتزوج ابنه مهاجر لبنانى آخر وهو فى التاسعة عشر من عمره وشق طريقه فى الدراسة بكلية سان انسلم. وكان لصعوده كملتزم مثقف بدايات عميقة بعيدة

لاحتمال فى مراجع وكالة تعويض البطالة فى نيوها مبشير، حيث كان يعمل فى الثلاثينيات. وبانتقاله إلى واشنطن بعد الحرب حصل على وظيفه لدى مصلحة اعادة ضبط مخصصات إدارة المحاربين القدامى بالحكومة الفيدرالية، رئيسا لقطاع البحث والإحصاء(١٧).

وقد ترك بارودى وظيفته الحكومية المضمونة نسبيا عام ١٩٥٠ لكى يصبح سكرتيرا تنفيذيا بلجنه حماية الاقتصاد بالغرفة التجارية الأمريكية. وهناك ولأول مرة يتقابل مع ايه.دى. مارشال والذى، عندما أصبح رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة المشاريع الأمريكية، وعينه نائب المدير التنفيذى. وقد أصبح بارودى مسئولاً عن جمع الأموال للمؤسسة المتداعية، وكذلك مديرا للبحث، وخصص نفسه بكل قوة للقيام بالعمل البطئ والممل لتوسيع قاعدة دعمها. وبحلول عام ١٩٦٠، كان يعمل بالمؤسسة اثنى عشر موظفا طوال ساعات الدوام وميزانية سنوية قدرها ٢٣٠,٠٠٠ دولار. وكانت الأموال تجئ أساسا من المؤسسات التجارية الكبرى، ومع ذلك فقد أخذ بارودى قروضا من أموال المؤسسات القليلة نسبيا والتى كانت فى ذلك الحين تهتم إما بالمشكلات التقليدية أو البحث الاقتصادى، ومن بينها مؤسسة ابرهارت، وفالك، وكرسيج، وسلون. وفى عام ١٩٦٠، حث أيضاً مجلس الإدارة لتغيير اسم المؤسسة إلى اسم المعهد الأمريكى للمشاريع لابحاث السياسة العامة. وذلك لأن كلمة. مؤسسة تعترض سبيل جمع الأموال حيث أنها توحى أنها وبكل بساطة مجموعة أخرى من المجموعات التجارية العديدة فى واشنطن- مؤسسة تحاول كسب التأييد لمشروع بدلا من كونها مركز أبحاث.

ولقد أشار بارودى وكتب خطاباً لبارى جولد ووتر عام ١٩٦٤، بالمشاركة

مع زملاء أمثال كارك هيس، مما أدى إلى تورط المعهد الأمريكي للابحاث للدخول فى نزاع عام دفع به فى النهاية إلى اتجاهات أكاديمية كثيرة. وقد طلبت أحدى اللجان المختارة للمجلس التشريعى، والتى أرادت أن تعرف إذا ما كان مشاركة هيئة العاملين فى المعهد الأمريكى للابحاث فى الحملة قد انتهكت الوضع القانونى لاعفاء المعهد الضريبى، سجلات المعاهد المالية النهائية، للتأهب لعمل تحريات لمدة عامين بواسطة إدارة الدخل الحكومى الداخلى، ورغم عدم اكتشاف أية أخطاء، فإن التحريات جعلت بارودى فى حالة شك حذر ازاء الاشتغال بالانشطه السياسية علانية وأقنعته بالحاجة إلى فتح المعهد أمام العلماء من ذوى الآراء الأكثر اختلافا.

وإذا لم يكن تحققا تماما من ذلك من قبل، فإن بارودى سرعان ما علم أن البقاء لفترة طويلة يعتمد على ايجاد معهد أكاديمى محترم . وككثير من المعاهد قليلة الخبرة، كان المعهد الأمريكى للابحاث لم يزل أقل الأماكن للبحث العلمى يستغرق ساعات الدوام باكملها لعقد المؤتمرات، ونشر محاضر جلسات الندوات والابحاث السياسية، وكهمزة وصل لمن هم أشبه بالعقول الأكاديمية. وكانت نشراته- تحاليل قانونية [وليس لدى مكتبة المعهد الأمريكى للابحاث كل تلك النشرات هذه الأيام]، أبحاث عن الأعمال، وسلسلة من الكتيبات التى تم تداولها لفترة طويلة وثم اعداها لفرق المناقشات فى المدارس العليا- قصيرة الاجل.

فضلا عن هذا فقد عكست استراتيجية بارودى لبناء المعهد ايمان المحافظين فى قوة الأفكار، وكذلك الاحباط الذى أحسوه وقت محاولتهم الفوز بفرصة الادلاء بوجهة نظرهم. هذا وإذا ما أراد المحافظون أن يصبحوا قوة ثقافية

والتى من المحتمل يكون فى قدرتها المحافظة على نفسها فى مواجهة الليبرالية، كان من المحتمل أن يكون عليهم أن يبنوا معاهد تنافسية. هذا ولم يعنِ أن اعتقاد المحافظين بأن الأفكار لها نتائج يمكن أن تنفيذ كحركة عن طريقه تيارات التاريخ فقط، الأفكار التى من المحتمل أن تحظى بتشجيع من المتحدثين الرسميين القادرين، والذين يحتاجون إلى قاعدة قوية للعمل. وكانت خطوة بارودى تجاه الممولين هى أن أفكار المحافظين محرومة من الدخول فى الحوار السياسى. وفى الواقع، كما ادعى، لم يكن هناك مناقشة حقيقية، أفكار للسوق الحرة ومفهوم الحكم المحدود لم يكن له من يدافع عنه فى واشنطن. وقد اشتكى بارودى أيضا مما عمله العلماء الإجتماعيون الليبراليون وأنهم، كما قال، قد أوجدوا أدوات لتوسيع الإدارة الحكومية والقوا بمصيرهم مع البيروقراطيين.

وبتطبيق اقتصاده المحافظ على عملية صناعة السياسة، رأى بارودى أن العملية كساحة للسوق لابد وان تفوز فيها أفضل الأفكار، لكن رغم أنه لم يحدث ذلك فى أغلب الأحيان. وقد ربط ساحة السوق الثقافية بالاحتكار الذى أوصد الباب أمام المنافسه. وفى الواقع، حيث رأى بعض المحافظين المؤسسة الليبرالية، فقد رأى بارودى صناعة من الأفكار الليبرالية المتكاملة عموديا والتى امتدت من مؤسسات العلوم الاجتماعية ومدارس السياسة العامة والإدارات العامة للجامعات، حيث كانت المصادر الثقافية غير المصقولة فنيا [الأفكار] قد تم تفويضها، إلى معاهد البحث والوكالات الحكومية بواشنطن، حيث تم صقلها وتصنيعها، إلى منافذ النشر ووسائل الإعلام، حيث تم تسويقها وبيعها للعملاء. وقد حملت تلك الرؤيا تشابها غير بارع بالنسبه للروابط الحقيقية التى تطورت بين الجامعات، ومؤسسات أبحاث السياسة، والوكالات الحكومية خلال الخمسين سنه الماضية.

لكن بتسميتها احتكارا إيديولوچيا، فقد وثق بارودى إلى درجة كبيره بالدوافع الإيديولوچية نافذة البصيرة والمتماسكة للعلماء الاجتماع، والمؤسسات التنفيذية، ورجال الاعمال ذوى العقول الخيره، والمدراء الذين قاموا ببناء مثل تلك الأماكن مثل مؤسسة راسل ساج، مؤسسة الاعتماد المالى للقرن العشرين، ومعهد بروكنجز ومؤسسة راند RAND.

وفى الواقع مهما كانت أسسه، فقد وجد بارودى صورة الاحتكار الثقافى الليبرالى مفيدا حيث قام بجولات بشكل متواصل لايعرف الكلل للمؤسسات والشركات. وكان بارودى يقول تكراراً، «المجتمع الحر من الممكن أن يتحمل درجة من التركيز فى صنع العراقين. لكن يوم أن يقترب من احتكار صياغة الافكار، فإن ذلك يعنى ناقوس وفاته»[١٨] . وفى النهاية، وبعد سنوات من الاجتماعات الفاشلة مع مدراء مؤسسة فورد، استغل بارودى تلك المناقشات للحصول على منحة تقدر بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ دولار من أحد المعاهد كان يعتبره المحافظون ولفترة طويلة حصنا للقيم الليبرالية، وقد استخدمه لفتح أبواب مؤسسات أخرى.

فضلا عن هذا فقد كان بارودى يعلم أن أفكار المحافظين لايمكن أن ينشرها عاملون لوقت قصير، بل لابد أن تحظى بتشجيع من معاهد ذات مهارات فنية فى العلاقات العامة والتسويق، وكذلك مع وجود مصادر تمويل كبيرة وسمعه أكاديمية أصيلة وقد عرف بارودى نوع المعهد الذى يريده– معهد بروكنجز المحافظ– وشرع فى بناء معهد منافس، كما فضل أن يصور معهد بروكنجز [باعتبار قليل لأصوله فى الحركة المبكرة للكفاءة والاقتصاد أو المعارضة القاسية

للنظام الجديد] كمعقل للفكر الليبرالى. ومع بداية الستينيات، فما رآه بارودى أساسا كان علاقه العمل المريح لمعهد بروكنجز مع البيروقراطية الفيدرالية. فقد كان يتم التشاور مع الاقتصاديين فى معهد بروكنجز نيابة عن وزارة الخارجية، وكالة التنمية الدولية، وزارة الخزانة، وغير ذلك من الوكالات، كما عمل علماؤه السياسيون نيابة عن مكتب الميزانية وزارة الزراعة، وتم أخذ مشورة خبرائه فى السياسة الخارجية نيابة عن وزارة الخارجية للأمم المتحدة، والعديد من الحكومات الأجنبية. كما تمنع معهد بروكنجز أيضاً بتأييد سمح من مؤسسات الدولة الكبرى- روكفللر، كارنيجى، و [منذ منتصف الخمسينيات] فورد. ورغم أن معظم أفراد العاملين به لم يدخلوا العمل الحكومى طوال ساعات الدوام، فإن عددا بسيطا- وعلى وجه الخصوص المستشارين الاقتصاديين كيرمبت جوردون، وتشارلز شولتز، وآرثرأوكون- عُرِفَ كنيدى وجونسون بانهم من العاملين فى جهاز حكومتى.

وقد رمزت رصانة علاقات المعاهد المعترف بها وأكاديمية معهد بروكنجز الجديرة بالاحترام، أكثر من مضمون سياسة أبحاثه وتوصياته طوال السنين، إلى العمليات المحافظة المحكمة للمؤسسة الليبرالية وسلكت طريقاً طويلا تجاه تفسير السبب فى عدم الاستماع إلى أفكار المحافظين. وأدى وصف معهد بروكنجز بالليبرالية إلى منحه هيبة وأهمية تثقيفية وساعده على جمع المزيد من التبرعات.

وقد أتت جهود بارودى المجتهدة ثمارها فى أوائل السبعينيات. ولقد خطى المعهد «بخطوات كبيره إلى الأمام» فى خريف عام ١٩٧١، كما جاء على لسان روبرت برانجر، النائب الاسبق للمعهد الأمريكى للأبحاث[١٩]. وفى ذلك العام، استهل ميلفين آر. ليرد، والذى كان وكيلا لوزارة الدفاع فى ذلك الحين ومن

المؤيدين لفترة طويله للمعهد الأمريكى للابحاث، حملة لجمع الأموال بمبلغ ٢٥ مليون دولار وكان موجودا فى البنتاجون (وزارة الدفاع) عدد من المسئولين فى حكومة نيكسون [وكذلك ابن بارودى وخليفته، والذى كان فى ذلك الحين مساعدا للبرد] داخل غرفة الطعام حيث كانت الحملة تأخذ مسارها. وبهيئة عاملين تعدادها ١٨ فردا وميزانية بسيطة لاتزيد عن ١ مليون دولار عام ١٩٧٠، بذل جهدا كبيرا إلى الأمام. وبحلول أوائل الثمانينيات، وصل عدد العاملين بالمعهد الأمريكى للأبحاث ١٥٠ فردا (وقد عمل ما يقرب من ٥٠ إلى ٦٠ منهم فى البحث والكتابه) وميزانية سنوية تزيد عن ١٠ مليون دولار [ويبدو أن الميزانية قد وصلت ذروتها فيه ١٣ مليون دولار إلى ١٤ مليون دولار فى عام ١٩٨٢] ١٩٨٣ قبل أن تعيدها سوء الإدارة بصورة لولبية لاقل من ٨ مليون دولار فى أواخر الثمانينيات)[٢٠].

وللسخرية، فإن انحلال حكومة نيكسون وهزيمة الرئيس جيرالر فورد عام ١٩٧٦ رفعت من شأن المعهد الأمريكى للابحاث بدرجة كبيرة. فقد وقع فورد كأحد «الأعضاء المميزين» للمعهد الأمريكى للأبحاث ويتقاضى راتبا يصل إلى ٤٠,٠٠٠ دولار والمشاركة فى الندوات والمؤتمرات. كما تولى اثنان من الأعضاء السابقين فى وزارة نيكسون مناصباً فى المؤسسات الفرعية لنصف الوقت وهما ليرد الذى أشرف على دراسة سياسة الطاقة، ووليام سيمون، أحد «قياصرة» الطاقة ذات يوم ووكيل وزارة الخزانه، والذى فحص مشروعا خاصاً لسياسة الضرائب.

ومن خلال ترتيبات لنصف الوقت، وزيارة مؤسسات تقديم المنح الجامعية، والمستشارين، ومشاريع أبحاث تمويل المنح، والزملاء المقيمين، وضع المعهد

الأمريكى للابحاث نفسه فى مركز توسيع شبكة الأكاديميين المحافظين. هذا وقد انضم الاقتصاديون، آرثر بيرتزو هيربرت شتاين إلى المعهد الأمريكى للابحاث بعد تركهم الحكومة، وقد عملت جين جيه. كير كباتريك بعلوم السياسة وسياسة أمريكا اللاتينية، وموراى ڤايدبناوم وجيمس ميللر بدراسة السياسة التنظيمية، وحلل لورانس كورب قضايا الدفاع، وكتب مايكل توڤاك عن الدين وقطاع التطوع واتخذ واريڤين كرنسيول، رئيس تحرير مجلة الاهتمام الجماهيرى وأستاذ الفكر الاجتماعى بجامعة نيويورك، من المعهد الأمريكى للابحاث مقرا لعملياته فى واشنطن.

ولقد عكس نجاح بارودى فى جذب تلك الكوادر من العلماء المؤثرين نضج الحركة المحافظة القديمة باعتبارها قوة تثقيفية. إلا أنها عكست وصول حلفاء مثقفين جدد، أعطى غير المحافظين وسيلة جديدة لشكوى المحافظين بشأن المؤسسة الليبرالية غير المستجيبه. واريڤين كريستول، على وجه الخصوص، والذى كان يعمل كوسيط بين مصادر تمويل المحافظين ومؤسسات البحث الموجوده فى واشنطن، أعد مناقشات جديدة- إذا كانوا حقيقة فى حاجة إليها- لتأييد المعهد الأمريكى للابحاث ومحاولات البحث المشابهة.

الصفوة المعادلة للمحافظين

أثبت كرنسيول مستعيراً المفهوم العام من ليونيل تريللنج عن «ثقافة الخصم»، «أن الجامعات والمؤسسات كانت معادية للقيم الأمريكية، وعلى الأخص تلك التى تعزز النظام الرأسمالى. وبتصويره لصورته التعلمية لدور الخير الأمريكية وصناعة السياسة للأكاديميين والباحثين فى منابع الفكر بسلسلة حركات عريقة منتظمة، وتم وصف كريستول «عقلانية المثالية» و «الرومانسية الفاضلة»، الاشتراكية والعصرى المحب للجمال، فى محاولة لتشويه سمعه العلوم الاجتماعية. ولقد أكد على أن العلوم الاجتماعية «استحوذت على» التقاليد الاشتراكية المعادية للبيرجوازية، فى «دراسة المجتمع» السريعة والتى بكل تأكيد تعنى إدارة التغير الاجتماعى بواسطة الصفوة الذين فهموا حقائق البناء الاجتماعى والميول الاجتماعية. «وقد صنف كريستول تلك الصفوة إلى مدمرة وابتداعية– تدمير المثاليات الأمريكية الاساسية وكذلك المؤسسات وتنغمس فى عبادة الإحصاءات والتى تعادل» نوعا غبيا من الوثنية الرأسمالية[٢١] «ولم يكن كريستول يريد علوما وعقلانية، بل معتقدا جديدا أو، بالأخرى، تجديدا للمعتقد القديم فى الرأسمالية».

وهكذا ينبغى أن يجئ الخلاص عن طريق كل من النعمة الألهية والاعمال الطيبه، وبالتحديد عن طريق صدقات الشركات والمؤسسات المحافظة. بجانب ذلك فقد تشرب كريستول وغيره من المحافظين الجدد ذلك المبدأ وكذلك المثقفين المحافظين، ومدراء المؤسسات، وما نحى المساعدات بحماسة المبشرين. ولقد

أعلن لقراءه، فى مقال فى جريدة وولستريت چورنال والتى أثارتها استقالة هنرى فورد الثانى من منصبه كأمين لمؤسسة فورد، و «الحقيقة» فى أن معظم المؤسسات الكبرى والجامعات الرئيسية «تفرز مناخا من الآراء حيث أصبحت النزعات المعادية للتجارة من الرغبات الطبيعية الكاملة»، وباسلوب هجومى والذى نجح فى آن واحد أن يتهم ويتراجع عن الاتهام، أذعن بأن المؤسسات والجامعات «ليست متجانسه أو أنها مؤسسات شمولية استبدادية» لكنها تنزع لكى تكون مأهولة بـ «طبقه جديدة» كانت معادية للقطاع الخاص وأكثر تعاطفا مع القطاع العام [٢٢] و «الطبقة الجديدة» تلك مصطلح مستعار من تحليل ميلوفان دجيلاس وهو من العاملين فى الحزب الشيوعى الذى يسيطر على اقتصاد أوروبا الشرقية، وقد ظهر أنه يعنى فى المحيط الأمريكى فى الأساس هؤلاء المهنين ذوى الياقات البيضاء والذين تعتمد وظائفهم على القطاع العام. وقد طوق كريستول العلماء، والمحامين، ومخططى المدنية، والعمال الاجتماعيين والباحثين فى علوم الجريمة والمتخصصين فى علوم الاجتماع وأطباء الصحة العامة والذين يهدف جدول أعمالهم الخفى، والذى أدركه، إلى دفع الأمة تجاه نظام اقتصادى «منظم بشكل صارم فى تفاصيله لكى يفى بالكثير من طموحات اليسار التقليدية المعادية للرأسمالية» [٢٣].

وكان لابد من الدخول فى معركة حول الأفكار فى داخل الحصون الثقافية فى الطبقة الجديدة، كما جاء فى مناقشة لكريستول إضافة إلى هذا فقد كانت الجامعات، وينابيع الفكر، والمؤسسات أشبه بـ «مولدات للأفكار» والتى ينبغى أن تشن حربا بواسطة ايجاد نظراتها وبالدخول بالمعركة داخل الجامعه، وفى بعض

الأحيان، البيروقراطية السياسية. وقد تساءل كريستول عما إذا كان من مصلحة المؤسسات الاستمرار فى تأييد المعاهد التى ثبت عداءها. كما طلب على المدى الطويل بالمزيد من الدعم والمساندة للمؤسسة والتى تضم هؤلاء الأكاديميين المثقفين الذين يؤمنون بالقطاع الخاص القوى وقد أصر أنه رغم قلة عددهم، لكن يمكن أن يتواجدوا. ومن خلال معهد الشئون التربوية، الذى أسسه بالمشاركة مع ويليام.ى. سيمون عام ١٩٧٨، كانت مصادر التمويل توجه إلى العلماء المتعاطفين ومشاريع البحث لمنبع الفكر[٢٤].

وقام المدراء فى أوائل السبعينيات، وفى عدد من المؤسسات المحافظة باعادة تعريف وتوضيح برامجهم بهدف إعادة تشكيل جدول السياسة العامة وتأسيس شبكة من المعاهد والعلماء المحافظين. وعلى سبيل المثال، فإن مؤسسة جون إم. أولين قد وجهت أموالها أساسا إلى المؤسسات المعادية للعمل وكذلك البرامج التعليمية للمؤسسات الحرة بالكليات غير المتميزة. وأصبح نمط الاعطاء فى السبعينيات أكثر تعقيدا وأكثر قربا فى تناغمه مع الضمانات الاحتمالية للمداولات المؤثرة على السياسات القومية[٢٥]. هذا وقد قدمت مؤسسة جيه. هوارد بيو للائتمان الحر، وهى جزء من مؤسسة بيو للائتمان الخيرى (والتى وصلتها أصولها إلى ما يقرب من ١,٥ مليون دولار عام ١٩٨٥)، إلى العديد من ينابيع الفكر المحافظ، وأمدت المعهد الأمريكى للابحاث بما يقرب من ٦ مليون دولار فيما بين ١٩٧٦، ١٩٨١. وأضافت مؤسسة سميت ريتشارد صن وسكايف للأعمال الخيرية مصادرهم كذلك.

واقرارا بأن الأفكار كانت الاسلحة الوحيدة القادرة على اسقاط المؤسسة والعمل باجتهاد لبناء مؤسسة خاصة بهم، ومعاهد عديدة مبنية ومدعمة للحافظ على القديم. ومشروع السياسة المحافظة الجديدة، كان أشبه بفليم يسير بسرعة إلى الأمام، ولتطورات ضاغطه ومتزايدة لتلك التى وقعت خلال عدة عقود فى المجتمعات الاشتراكية، والجامعات، ومعاهد البحث السياسى الاقدم. بجانب ذلك فانها عملت من أجل صياغة العديد من الأهداف السياسية الواضحة، منذ أن انضم المحافظون إلى النضال الإيديولوجى ضد الليبرالية، سواء أكان الليبراليون قد لاحظوا ذلك أم لم يلاحظوه.

وبقدوم كريستول والدعامات غير المحافظة فى السبعينيات، اكتسبت الحركة المحافظة اصواتا قوية كانت أيضاً محترفة بدرجة عالية فى اقترابهم من الخيرية وقادرة على طرح مجادلاتهم فى اللغه التحليلية والكمية للعلوم الاجتماعية، ولقد استساغ بارودى نفسه المداولات العامة بجانب ذلك فإن الخبراء الذين جمعهم فى العهد الأمريكى للابحاث لم يكونوا من الذين يشخصون الأمراض الاجتماعية، أو مدراء تكنوقراطيين، أو مهندسيين إجتماعيين، بل كانوا باحثين ومثقفين سياسيا ومحترفين ممن يشاركون بوحى من ضميرهم فى المجادلات بشأن القيم الأساسية.

ولم تعد المعركة تُحارب على وجه الحصر فى حقل الأفكار التجريدية، بل يجب أن تمتد إلى مساحات الرأى العام، حيث كان غير المحافظين المجادلين بعنف- رغم عددهم القليل- يشعرون براحة- أكثر بكثير عن الليبراليين

التكنوقراطيين وحيث أن المعهد الأمريكى للأبحاث قد اكتسب شهرة قومية خلال السبعينيات، فكان من الواضح أن سياساته التسويقية والتشجيعية جعلته بعيدا عن أكثر المراكز الخاصة بالبحث السياسى المعترف بها. ولقد رعى بارودى، الذى كان ينخدع دائما بالأفكار التنافسية الصرف، المداولات بين مقترحى الأفكار العديدة للسياسة التى لم تحظَ فقط بالانتباه العام– وعلى الأخص وسائل الإعلام– لكن أيضاً عززت سمعة المعهد الأمريكى للأبحاث لغير المتحيزين حتى بين هؤلاء الذين لايساهمون فى توقعاته للسوق الحرة. كما استمر المعهد الأمريكى للأبحاث أيضاً لاصدار، نشرات قصيرة فى حينها بشأن المواضيع التشريعية التى لم تُبت فيها [حوالى عشرين موضوعاً كل سنه] وبدأ فى اخراج برامج للتوزيع على محطات التليفزيون والإذاعة العامة. وفى الوقت الذى كان ينشر فيه معهد بروكينجز كتبا للعلماء، نشر المعهد الأمريكى للأبحاث مجموعة من النشرات الدورية التنظيم، الرأى العام، والمجلة النقدية للسياسة الخارجية والدفاع، «والايكونو ميست للمعهد الأمريكى للأبحاث»– ولم تهدف فحسب الوصول إلى مجتمع السياسة فى واشنطن لكن أيضاً إلى الصحفيين، ومدراء الأعمال، وزعماء الرأى الآخرين. بشأن الهجوم على وسائل الإعلام الليبرالية، وفهمت المعاهد المحافظة الجديدة ديناميكية الصحافة.

ونضجت الصحافة الأمريكية من خلال نفس التقليد التجريبى الضيق الذى شكل العلم الاجتماعى للقرن العشرين. ومن ثم فإن التحقيق الصحفى يتخذ سبيلا معوجاً فى نسجة للحقائق غير المترابطه، وليس للقول بأن وجهات النظر لاتظهر بل،

فحسب، أن الصحفيين يفضلون التركيز على الأحداث الواقعية، أو تأكيد البيانات، أو أجزاء من البيانات. وهكذا فإن إطار عمل التحليل والتأويل إما إنها لم تُقل أو تُنسب إلى آخرين. وهكذا يُصبح الخبر نوعا آخر من الحقيقة. وكتابة تقرير عنه ومن حيث أن الصحفيين يلتزمون بالفكرة العامة البسيطة للموضوعية، والتى يتم من خلالها موزانة الرأى من وجهة نظر مخالفه، والميل الفطرى للخبراء للتعليق المتوقع فهم لايشبع فى الواقع.

وهذا وقد تشكلت الصحافة الأكثر للتحقيق الدقيق والتشككيه بعد حرب فيتنام وفضيحة ووترجيت عملت على استفادة مراكز الأبحاث تلك التى تفهمت حاجة الصحفيين. ولقد اعتمدت وسائل الإعلام عليهم بالنسبه لأصوات المعارضة الذين يمكنهم قول الجمل الحادة للرد على الرئيس أو مسئول حكومى، وتجادل من أجل أو ضد السياسات الجارية. وأبعد من العمل وبكل بساطة كبوق للأفكار الليبرالية، أعدت الصحافة ندوات للأصوات الشكاكة لكلا الطرفين من قطبى العملية السياسية ومن ثم اضافت إلى مكانة المنظمات المحافظة الجديدة.

هذا وقد توسعت وسائل إعلام واشنطن ذاتها، مع توفير ساحة كبيرة للـ «هيئات» والتى كانت مطالبها للخبرة نادرا ماتنعم الصحافة النظر فيها. وعلى هذا يمكن للأفكار السياسية الجديدة أن تكسب استماعا سريعا ويمكن لمعاهد الأبحاث أن تحقق موقفا مباشرا من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية. وقد جاءت تلك البصيرة النافذة إلى بارودى ورفاقه فى المعهد الأمريكى للأبحاث. كما فكر من بارودى وخليفته كذلك فى أن المهارات فى العلاقات العامة قد ساعدت على

«النظر إلى» ظهور المعهد الأمريكى للأبحاث على أنه معهد قومى. وقد عرف كريستول أن الدعاية لم تكن منفصله عن جمع الأموال؛ وعلى الأخص بين الممولين المتحدين والذين كانت تعامل هباتهم فى أغلب الأحيان باعتبارها مساعدة لميزانية الإعلان[٢٦].

ولقد فعل نهج بارودى العملى الكثير لتحويل البنية التى تعمل فيها معاهد الأبحاث السياسية فخلال السبعينيات، أشرف على المنافسه القوية لمعهد بروكينجز، فى الوقت الذى يقدم فيه المساعدة والمشورة للأعضاء المحافظين فى الوقت الذى أقاموا فيه بنية (سياسية قوية) تشتمل على العديد من معاهد البحث فى واشنطن وأماكن أخرى. كما ساعد على التحامل الإعلانى والعام، والذى هز شبكات الخبرة المهنية الهادئة التى كانت قد تطورت خلال الخمسين سنة الماضية. وبإثارة الخبراء كل منهم ضد الآخر فى وسائل الإعلام، رغم هذا، فقد ساعد بارودى على أن يجعلهم أكثر وضوحا فى الوقت الذى كان فيه يعمل على تدمير اعتبارهم الثقافى، والذى اهتز فعلا بصورة سيئة بسبب الفشل فى برامج ڤيتنام والمجتمع الكبير. وهكذا وبالتأكيد الذى لا يلين على أن الأفكار كانت سلعا قابلة للتسويق، بدأ بارودى ورفاقه المحافظون فى جعل العميل حذرا إلى حد ما من السلع الثقافية.

ميراث مستر هوفر

بينما كان بارودى يكدح فى واشنطن، شيد زميله الأسبق، ديلبو. جلين كامبل، معهد محافظ آخر على الساحل الغربى. ومن خلال دعوته الناجحة لتمويل مكتبه وأرشيف بحرم جامعة ستافورد إلى مركز أبحاث سياسية رئيسى، وقام بتلغيم عروق الثروة بين الحرس القديم الذى تقدم فى السن للجمهورين بمعهد هوفر ونجح فى الوصول إلى الحماس المحافظ الجديد لمؤيدى بارى جولد ووتر فى صان بلت Sun Belt.

ومعهد هوفر للحرب، والثورة والسلام، كما يُعرف الآن ، من غير ريب مختلف عن معاهد المحافظين الأخرى. إنه أكثر من مركز للدراسات المتقدمة عن كونه شريك فى المداولات التى تجرى يوما بيوم. وخلال أكثر من خمس وعشرين عاماً كرئيس لمعهد هوفر، جمع كامبل مايقرب من سبعين عالم اجتماع ومؤرخ، ومن بينهم ميلتون فريدمان، وجورج ستيجلر، وكينيث آرو، وتوماس سوبل، وسيمور مارتبن ليست. أنه من أفضل منظمات البحث السياسى ذات الموهبة الطبيعية والمعهد الرئيسى الوحيد الذى يعمل مستقلا بذاته من خلال إطار عمل إحدى الجامعات، رغم أن ظهور معهد هوفر كمركز لصحوه المحافظين فقد بدا فى بعض الأحيان أنه سبب لغضب لاعضاء مجتمع الجامعه.

وقد إندفع هيربرت هوفر على العمل فى كل من مجموعة المكتبة الاصلية وتحول فيما بعد بالمعهد تجاه السياسة العامة. وهكذا فإن تطوير المكتبة يعكس ملحمته الثقافية والسياسية الشخصية[٢٧] . وشأن رجال الأعمال الآخرين البارزين،

تطوع هوڤر عن طيب نفس للخدمة العامة خلال الحرب العالمية الأولى. ولسكنه فى لندن ومشاهدته الحرب عن كثب، وليس من خلال مكاتب البيروقراطية فى واشنطن، وقام بتنظم لجنة الغوث فى بلچيكا وخدم فيما بعد كمدير عام للجنه الغوث لما بعد الحرب وكعضو فى المجلس الاقتصادى الأعلى الذى أشرف على جهود الإصلاح.

وعبر هوڤر عام ١٩١٤ بحر الشمال على واحدة من سفنه العديدة خلال فترة الحرب. وكمؤرخ هاوٍ ضليع، ومحب للكتب وجامع لها، أصيب بصدمة بسبب شكوى أحد المؤرخين لمشكلات دراسة الثورة الفرنسية، والتى كانت تعتبر ذات مرة بأنها حرب، وثورة، كما أن مرور الوقت قد أدى إلى أحداث فوضى فى المواد الوثائقيه. وقد حفز هذا التعليق هوڤر ليجمع ويحتفظ بسجلات الحرب الكبرى. وكخريج من جامعة ستانفورد، فقد وهب الجامعة فى عام ١٩١٩ مبلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار للبدء فى تحريك مشروع لجمع الوثائق التى تتعلق بالحرب العالمية الأولى والموقف فيما بعد الحرب. كما قام ئى.دى. آدمز، وهو مؤرخ فى جامعة ستانفورد، بتنظيم مجموعه من العلماء الشبان الذين جابوا أوروبا فى البحث عن وثائق تاريخية. وخلال السنوات الثلاث التالية، تم تجميع مجموعة من الوثائق العامة والخاصة، ومن بينها وثائق لجنة الغوث فى بلچيكا وإدارة الغوث الأمريكية، التى غطت الحرب، والقلاقل الثورية فى ١٩١٧– ١٩١٩، وظهور الدول الجديدة بعد مؤتمر السلام وفى أوائل العشرينيات، سافر مؤرخون من جامعة ساتنفوررد مع فرق الأغاثه إلى الاتحاد السوڤيتى وأوروبا الشرقية، حيث كان فى مقدورهم أن يستكشفوا ويحتفظوا بمواد خاصة بروسيا القيصريه، والحكومة الانتقالية، والسنوات الأولى

للنظام البلشفي. كما جمعت مكتبة معهد هوڤر للحرب [كما كانت تسمى فى الأصل] مواد حول إعادة البناء لفترة ما بعد الحرب، وعصبة الأمم، وانتدابات عصبة الأمم فى الشرق الأوسط وأفريقيا. وبسرعة، فى الوقت الذى اكتسحت فيه الحركات السياسية والاشتراكية أوروبا فى الثلاثينيات، بدأت المكتبه فى جمع مواد حول الفاشية. وبنهاية الحرب العالمية الثانية، شجع هوڤر الجهود المنظمة والتوسيع فى جمع المستندات الخاصة بآسيا. وقد اعتبر المجموعة كتسجيل «المعاناة، انكار الذات، الثقافى والاعمال البطولية للرجال»[٢٨].

ولفترة تقرب من أربعين عاماً، كانت مكتبة معهد هوڤر للحرب تعمل فى هدوء، وأغلب الأحيان فى ظروف مالية قاسية، باعتبارها قسم من جامعة ستانفورد. وقد ادى زملاء البحث واجبات الوصاية، كما ارتبطت برامج النشر على نحو ملتزم بمجموعات الارشيف. وفى العشرينيات، وبمساندة من مؤسسة روكفللر، بدأت المكتبة دراسات تنظيمية عن الإتحاد السوڤيتى. وفى أوآخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، وفرت شركة فارنيج الأموال لدراسة الثورة والعلاقات الدولية، وتفوق ثبت المراجع للعلماء ومجموعة الوثائق المحررة إلى حد كبير البحث والذى كان له علاقه مباشرة بصياغة السياسة.

وفى أواخر الخمسينيات، مع ذلك، بدأ هوڤر والبعض من زملائه بالتخطيط لدور سياسى أكثر نشاطا للمعهد، وفى عام ١٩٦٠ ، أعلن هوڤر والذى بلغ السادسة والثمانين من عمره أن بحث ونشرات المعهد لابد وأن «تكشف شرور تعاليم كارل ماركس- سواء أكانت شيوعية، اشتراكية، مادية اقتصادية أو الحادية وهكذا ليحمى الاسلوب الأمريكى للحياة من مثل تلك الإيديولوچيات، ومؤامراتها، ولاعادة تأكيد

صلاحية النظام الأمريكى»[٢٩] . وقد أدى هذا الإعلان إلى أحداث الشرارة الأولى من سلسلة من المناظرات حول ملائمة معهد أبحاث له رسالة إيديولوچية فى مجتمع الجامعة. وقد احتجت لجنة إحدى الكليات التى لها علاقة بهذا الموضوع من أن كلمة هوفر انتهكت المبادئ الاساسية للبحث العلمى. اضافة إلى هذا فقد. اهتاجت الأسئلة بشأن علاقة المعهد بجامعة ستانفورد منذ ذلك الحين.

وفى عام ١٩٥٩ تم تحديد الوضع الرسمى للمكتبة، وأصبحت المكتبة معهدا مستقلا، تعمل دون الإشارة إلى كلية أو لجان الكلية وتكتب تقاريرها مباشرة إلى مجلس إدارة أمناء ستانفورد عن طريق رئيس الجامعة. هذا وقد تركز الجدال بين ستانفورد المعهد عبر السنين على أسئلة الحكم والسيطرة، إلا أن تلك المشكلات قد تفاقمت من جانب التحفظيه العنيدة لمدير المعهد الذى استمر فترة طويلة، دبليو جليين كامبل.

لقد قضى كامبل الذى ولد فى أونتاريو وتدرب على الاقتصاد فى جامعة هارفارد، حيث درس مع جرتفريد هابرلد فى منتصف الأربعينيات، ثلاث سنوات على هيئة البحث فى الغرفة التجارية الأمريكية وست سنوات كمدير بحث فى المعهد الأمريكى للابحاث. لقد كان من الذين اختارهم هيربرت هوفر شخصيا لتولى إدارة المعهد الجديدة، فى واحدة من التهكمات لتغيير شبكة المثقفين فى الولايات المتحدة، ولم يكن اقتراح اسم على هوفر من شخص آخر سوى ريموند مولى، العضو الرئيسى للموجهين الأوائل لمصرف فرانكلين روزفليت والمنفذ للمشروعات الأول للصفقه الجديدة.

لايمكن أن يقال عن كامبل: إن شخصيته قيادية ساحرة للجماهير. وكانت الصفات التى يُنعت بها فى أغلب الأحيان هى «عنيد» و «سريع الغضب». ومع هذا، فطوال الثلاثين سنه الماضيه، كان أيضاً من أكثر المشيدين المؤثرين فى الحركة التحفظية. وقد ترك كامبل، مثله فى ذلك مثل ولسلى سى. ميتشل من المكتب القومى للابحاث الاقتصادية أو مثل روبرت بروكنجز من معهد بروكنجز، ارثا ثقافيا ثابتا كما حظى باعجاب الزملاء المحافظين فى مواجهة الليبرالية داخل الجامعه. وتماما كما فعل بارودى فى ايجاد خصومة مع معهد بروكنجز ليحصل على التأييد، فقد استطاع كامبل أن يثبت بالبرهان أن معهد هوفر كان يخلق بديلا ذى مبادئ للمتسامح غير الذكى، وأى شئ يؤدى «إلى حرم الليبرالية».

وكان عمل كامبل المباشر هو الاستمرار فى تكوين مجموعة بحث والعمل على استقرار الوضع المالى للمكتبة. وحيث أنه كان قد جاء من واشنطن والمعهد الأمريكى للابحاث، فقد التزم بخطه معهد هوفر لكى يجعله صوتا محافظا رئيسيا فى دوائر السياسة العامة. وبالاقتراب من أصدقاء وزملاء الرئيس الأسبق المحافظين، بدأ فى جمع الأموال اللازمة. وهكذا كان المعهد أحد أوائل المستفيدين من المحافظين الغربيين الأثرياء، حيث كان الكثير منهم قد دخلوا فى السياسة من جرّاء موجة الأنشطة المحيطه بحملة جولد ووتر. هذا وقد أقنع كامبل هؤلاء المحافظين بأن مركزا ثقافيا، مثل معهد هوفر، يمكن أن يحافظ على بقاء المعتقد المحافظ عبر الأوقات الصعبة. وبتحديد موقعه بجامعة ستانفورد مع وجود العديد من الاقتصاديين القياديين المحافظين، كان المعهد كذلك من المؤسسات المحافظة

الأولى المفضلة.

وقد وصف أحد الزملاء المعجبين بولع بكامبل بأن «اسكتلندى بخيل» قائلا أن نجاح فى جمع المنح كان موضوع جذب المحافظين فى وقت مبكر وإدارة البرامج بحزم معين تنظر إلى المدى الطويل. وبهذا الخصوص، كان كامبل يختلف بشكل ملحوظ عن بارودى، الذى وقعت مؤسسة على نحو خطير فى الديون فى منتصف الثمانينيات. فضلا عن هذا فإن كامبل يستحق أن يكون موضع فخر كامل لتشييد معهد هوڤر لكى يكون مركز أبحاث قومى كثير. وقد زاد فريق علماء المعهد من سنة عام ١٩٦٠ إلى حوالى سبعين من المقيمين فى أوآخر الثمانينيات، كما كبر من كونه مكتبة وأرشيفا مضغوطتين ماليا بمنحه تقدر بـ ٢ مليون دولار وميزانية سنويا حوالى ٣٧٠,٠٠٠ دولار [٥٠,٠٠٠ دولار منها فقط لدعم البحث] إلى معهد أبحاث يحصل على منحة تزيد عن ١٢٥ مليون دولار وميزانية ١٧ مليون دولار، وأكثر من ٧ مليون دولار لدعم البحث. وما يقرب من ٢٥٪ من الميزانية كانت تأتى من الجامعة، بينما ٧٥٪ تاتى من الهبات والمساهمات الخارجية. هذا ولم تكن ثروة المعهد المتزايدة جزءاً بسيطا من المجادلات فى الحرم الجامعى، مع شكوى كامبل عام ١٩٨٨، وهى السنه الأخيرة قبل اعتزاله التطوعى الغير كامل كمدير للمعهد، أن جامعة ستانفورد كانت تحاول للاضطلاع بأمور المعهد. وبالتأكيد، كان المعهد يفلت من سيطرته بعد ما يقرب من ثلاث عقود، ومع بداية السنه الأكاديمية ١٩٨٩، تولى جون ريزن مسئولية المدير العام.

وفى بعض المجالات، كان هنالك معهدان لهوڤر. احدهما كان مكونا من

المدراء المحافظين حول كامبل ومجموعة من العلماء ذوى الاتجاه السياسى الذين شاركوه معتقداته الإيديولوچية، والآخر كان بمثابة مركز العلماء، ومن بينهم مؤرخين وعلماء اجتماع متميزين، الذين كانوا محظوظين لدرجة أنهم تواجدوا فى معهد أبحاث يحصل على هبات بسخاء، متحررين من [إذ أرادوا أن يكونوا] التدريس فى الفصول. وبالنسبة للمجموعة المذكورة أولاً، فقد كان معهد هوڤر مكان مذهب الفعالية الثقافى والذى يمكن أن توجد فيه المنح الدراسة التى لها علاقة سياسية والارتباطات السياسية، وبالنسبه للمجموعة الأخيرة، فقد كانت مكانا مريحا لعمل الأبحاث التى يمكن عملها بسهولة فى حرم جامعى آخر.

هذا وقد اختلف معهد هوڤر عن أفرع الجامعه فى ضخامة عدد الزملاء المحافظين الانتقاديين، وكان من الواضح أن البعض ثم اختبارهم لأسباب إيديولوچية، أو بوسائل المعهد المعقدة لتشجيع المقالات الصريحة، أو الظهور على شاشات التليفزيون أو الإذاعة، وفرص مقابلة صانعى السياسية كما كان ماهرا كأى عمل فى واشنطن فى علاقاته العامة والانشطة التشجيعية. ومن ثم فلم تُرض نزعات هوڤر الإيديولوچية والأنشطة التشجيعية عدداً من أعضاء إحدى الكليات فى الجامعة، إلا أن الغالبيه لم يظهر أنها قلقه أكثر من اللازم فى السنوات الأخيرة بشأن ما يُزعم بأنه انحياز سياسى. ويُسلّم الكثيرون بأنه كان يوجد الكثير من الاختلافات فى معهد هوڤر عن ما هو مكرر على نحو لا يتغير للاقتراح المنسوب لـ «ريجان» بخصوص المعهد. وفى الواقع، فى أحد الاستفتاءات للزملاء الأعلى فى الدرجة فى المعهد وجد أنهم متفرقين تبعاً بالتساوى بكل ما فى الكلمة من معنى بين الجمهوريين والديموقراطيين(٣٠).

ورغم أن المعهد كان وبشكل واضح ملجأ للعلماء المحافظين، فقد ظهر أنه يضبط درجة عمله السياسى، عن طريق التعينيات الاكاديمية المشتركة، ليصبح متكاملا بشكل أفضل فى مجتمع الجامعة. ولقد علّق أحد الزملاء حتى رحيل كامبل قائلا، «لقد كنا نعمل لنأخذ معهد هوفر من كامبل بالتدريج». ولقد اتبع هوفر مساراً سياسيا ملتويا مشابها لهؤلاء المقتفى أثرهم بواسطة معاهد البحث الناضجة حيث أنهم كانوا ينحرفون عن حماس واحساس المهمة الواضحة التى كانت تدفع المؤسسين الأصليين. وقد ظهر أن معهد هوفر مقدر له، بعد اعتزال كامبل، أن تجذبه جاذبية البحث الجامعى الرئيسى ووزن مكتبها وأرشيفها، للتحرك داخل مدار أكاديمى مطوقا باحكام.

ومع ذلك، فلقد أسىء فهم دور معهد هوفر فى أغلب الاحيان من جانب كل من مؤيديه ومنفيذيه. ومما شجع بعض سوء الفهم هو ما عززه أدعاءات معهد هوفر [مثل غيره من معاهد الابحاث الأخرى] المقسمة بالمبالغة الحمقاء عن تأثيره السياسى عند مناشدته من يعطونه الهبات وكذلك تأكيداته التى تتسم بالغرور بشأن تأثيره على الدوائر السياسية. اضافة إلى ذلك فإن التقارير السنوية والرسائل الاخبارية من معهد هوفر والكثير من منابع الفكر غنية بصور الاحتفالات لأفراد هيئة العاملين المحتشدين فى المؤتمر مع أعضاء مجلس الوزارة أو يسلمون على الرئيس، أو فى لباس السهرة النصف رسمى للرجال فى الولائم والتى فيها يمتدح للوجهاء فى الحكومة الحالية اسهامات منابع الفكر، أو فى جلسات الاستماع بالكونجرس والتى يقدم فيها الباحثون تقاريرهم عن اكتشافاتهم ويلقون بآرائهم حول السياسات لجمهور المستمعين المنتشى.

وفوق كل ذلك فقد كان كامبل يقدم تقاريراً بأسرار معهد هوفر لرونالد وريجان. وباختيار ريجان كعضو شرف [وكان الكسندر سولنسنيزن وفريدريك إيه هابك يحملان نفس اللقب]، وكذلك الشهادات العديدة للرئيس بتأثير المعهد على تفكيره وأوامره باستدعاء ثلاثين عالما، وأمين صندوق وزملاء قدامى إلى الخدمة العامة [معظمهم فى لجان حكومية لنصف الوقت] قيل عنها أنها دلالة على الدور العام التأثيرى لمعهد هوفر[٣١]. إلا أن استغلال المعهد لتلك الإدعاءات تبدوا أنها متعلقه بالتساوى مع المنافسه المقيدة لجمع الأموال طالما أن إدارة متحفظه فائزة قد تولت السلطه وهكذا بدأ حماس مانحى العطاءات ولفترة طويلة يتضاءل.

فضلا عن هذا فإن التقيم الأكثر حرصا لدور العديد من منابع الفكر المحافظة مسموح به وفقا للقواعد. بجانب ذلك فإن مطالب الجمهور والتى تمت عندما كان معهد هوفر أو منظمات البحث الأخرى تسعى للحصول على الدعم المالى من المحتم أنها بالغت فى فورية اسهامهم فى صياغة السياسات. علاوة على ذلك فإن عمليات يوم بيوم فى مركز للدراسات المتقدمة من الصعب أن تعزز وتعلن بين الممولين الاحتماليين، كما سيشهد بذلك معظم روساء منابع الفكر. ومن السهل الاشارة إلى العلاقات السياسية لتشجيع الفكرة العامة غير المتقنه حول الكيفية التى يعمل بها التأثير بدلاً من النظر بحرص إلى الكيفية التى تعمل بها مثل تلك المعاهد فى الواقع فى الثقافة السياسية الأمريكية.

ولقد أعطى معهد هوفر «موطنا ومأوى» [كما جاء فى تصريح لأحد العلماء] لعدد من الأكاديميين المحافظين لعدة سنوات، ولقد حصل البعض منهم بالفعل على امتيازات فى الجامعات الكبرى. أما العديد من شباب العلماء لم يكن من

المحتمل أن يصيبوا نجاحا بصورة جيدة فى سوق الوظيفه الأكاديمية فى السبعينيات، والبيئة الأكثر مقرا فى تمويل الأبحاث فى الثمانينيات وأوائل التسعينيات. هذا وقد مكن معهد هوفر وعدد من المعاهد الأخرى جيلا جديداً من العلماء المحافظين لمتابعة العمل الأكاديمى والتمتع بنجاح أكثر جماهيريا إلى حد كبير عما كان من المحتمل بطريقة أخرى أن يكون ممكنا عن طريق الوظائف الجامعية التقليدية. وسواء أكانت الجامعات بالفعل غير مضيافة بالنسبة للمحافظين [وعلى وجه الخصوص الاقتصاديين] فقد عمل كامبل وبارودى بافتراضه أنهم كانوا وقد أوجدوا معاهد بديلة والتى عن طريقها يمكن لعدد من صفوة السياسة البيرجوازية المحافظة متابعة وظائفهم. وعندما قام رونالد ريجان بحملته الرئاسية عام ١٩٨٠، كان لدية مئات الخبراء والذين يمكنه أن يحصل على المشورة منهم.

الفصل التاسع

سوق الأفكار بائعو الكتب

الفصل التاسع

سوق الأفكار بائعو الكتب

لم يكن لدى ميخائيل جورباتشوف أى شك بشأن التأثير الفكرى لواحد من منابع الفكر المحافظ. وفى الواقع، فإن اعتراضه الواعى أمام مجموعة من السياسيين الأمريكيين الزائرين كان مفاجأة لهم، «يقول معهد هوفر لديكم: إن مجتمعنا فى حالة تداعى ودعونى أقول لكم: إنكم الوحيدين الذين لديهم عجز وليس نحن». وخلال اجتماعات منفصله عام ١٩٨٥، أولاً مع رئيس البرلمان تيب أونيل وفيما بعد مع وزير الخارجية جورج شولتز، شكا من خلاصات مقالات معهد هوفر، تحت عنوان الولايات المتحدة فى الثمانينيات. وأخذ هذا الكتاب، والذى أخرجه المعهد وكان الرئيس الأمريكى يحمل لقبا شرفيا بالمعهد كشىء شبيه بالبيان الذى يصدره المكتب السياسى- ولايزيد عن كونه برنامج عمل لسياسات حكومة ريجان. والقى جوربا تشوف على شولتز محاضرة، جاء فيها «لقد قرأنا هذا الكتاب وتيقنا أن حكومة ريجان أقرت كل برامجه»، ورأى السكرتير العام الترس ذلك بوضوح على أنه دليل على أن قوى اليمين كانت تسيطر على السياسة الخارجية الأمريكية[1].

ووجد أونيل ورفاقه أنفسهم فى حيرة وعند مغادرة القاعة التفت أونيل إلى أحد أعضاء الوفد متذمرا «بحق الجحيم ماذا يكون معهد هوفر هذا؟» لم يكن ذلك سخرية، وأن يكون أحد السياسيين الأمريكيين قد سمع من توه فقط عن معهد أدى بالزعيم السوفيتى فى ذلك الحين بأن تنتابه الهواجس، لأنها تكشف عن المدى

الذى تنفصل فيه أحيانا «مراكز الأفكار» عن العالم الحقيقى للحكومة الأمريكية.

وكيف يبدو مدى تأثيرهم عندما يُنظر إليهم عن بعد ولم يكن أحد ممن سافر مع أوين قد قرأ الكتاب- تقريبا تبلغ صفحاته المائه- أو يستطيع أن يقول شيئا عن مضمونه.

لابد وأن يكون شولتز قد عرف وإلى حد كبير الكثير عن الكتاب، والذى خطط له وحرره مارتين أندرسون، من زملاء معهد هوفر ومستشار ريجان لفترة طويلة. وفى الواقع، فإن شولتز عمل فى وقت مبكر كمستشار لإحدى اللجان الخاصة بهذا المشروع. غير أن الكتاب يمكن اعتباره بصعوبه وثيقه للتخطيط السياسى. وبالاحرى، إنه كان أكثر من تصنيف للأفكار عن كونه بيانا بمبادرات سياسية جديدة. وكان ريجان على علم بالكتاب كما أنه تلقى نسخة منه، إلا أن أندرسون، والذى كان فى أحد الأيام المستشار السياسى للشئون الداخلية، لم يكن متأكدا أنه قد اهتم بقراءته(٢).

ومع هذا، فقد ظهر أن جورباتشوف فى الواقع قد درس المجلد [أو قدّم إليه ملخص وافٍ بمضمونه]. وفى الواقع، فلم يكن أى مركز أبحاث يأمل فى وجود أكثر من قارىء يقظ أو شهادة أكثر الزاما، بالنسبه لهذا الموضوع. وقد تمنت كل منابع الفكر أن ينتشر انتاجهم «فى ساحة سوق الأفكار» بغض النظر عما إذا كان السوق حرا أو بدار مركزيا. وكان تعليق جورباتشوف، رغم أنه لم يكن جذابا، على وجه الضبط نوعا من أنواع الموافقه على الشهرة، والتى لا يمكن إدارتها بواسطة

خبير فى الشئون العامة.

لقد كان الكتاب وبكل بساطة واحداً من عدة آلاف من النشرات السياسية التى تتنافس كل سنه لجذب انتباه صانعى السياسية والخبراء فى ساحة سوق النشر النشطه بواسطة منبع الفكر. والكتب والتقارير من أكثر الإنتاج الثقافى الحقيقى لمصنع الفكر. والمجهودات التى تلاحق الأفكار الخيرية للكتب ولتشجيع الكتب بعد نشرها تعتبر من الأهتمامات المركزية لهؤلاء الذين يدبرون مثل تلك المنظمات، إن ساحة سوقهم للأفكار، فى معظم المستويات الاساسية، مسألة بيع الكتب السياسية.

إنها ساحة السوق التى تغيرت بأساليب اساسية عبر السنين. وعند منعطف القرن، كان يتم نشر مايقرب من ٦,٠٠٠ كتاب، وقصص خيالية وغير خياليه على حد سواء، كل عام. أما الآن فإنه يتم نشر مايقرب من ٦٠,٠٠٠ كتاب سنوياً، وما يزيد عن ٦,٠٠٠ فى مجالات الاقتصاد والعلوم الاجتماعية فقط. وعندما تم انشاء مؤسسة راسل ساج عام ١٩٠٧، عرف مؤسسوها أن مؤسستهم هى الوحيده التى تنشر الكتب والكتيبات حول المشكلات المعاصرة. وفى منتصف الثمانينيات، اسهمت معاهد البحث السياسى الخمس وعشرون الكبرى فى نشر ما يقرب فى مجموعه سنويا ٢٥٠ كتابا وما يزيد عن ١,٠٠٠ تقرير، ومحاضر جلسات المؤتمرات، وسلسلة المحاضرات، والمقالات البحثية، ولانشير إلى القطع الأدبية والمقالات الصحفية الصريحة المتعددة [بعض منابع الفكر الكبرى تنتج ٢٠٠ أو ما يزيد من القطع الأدبية الصريحة كل سنه]. وفى الوقت الحالى ينشر العديد صحفا

يومية كذلك، تتراوح بين صحف بروكنجز حول النشاط الاقتصادى الثقافية إلى مجلة النقد السياسى الأكثر انتقادا، والتى تقوم بنشرها مؤسسة الميراث[٣].

وهكذا، يكون ما يُسمى بساحة سوق الأفكار سوقا حقيقية للكتاب تتقابل فيه بعض ينابيع الفكر بنجاح هام. وكتاب تشارلز موراى «فقدان أرض» نقد للبرامج الاشتراكية للمجتمع الكبير، كان من أحسن المبيعات فى الثمانينيات. وقد باع مشروع لمعهد مانهاتن للبحث السياسى ما يزيد عن ٣,٠٠٠ نسخة من كتاب فقدان أرض ذى الغلاف المقوى، وهو رقم استثنائى للكتاب خطير، وعلى الأخص فإن من الكتب التى تستفيد على نحو كبير من الاحصائيات. وقد ناقش الكتاب وبصورة واضحة، وبصورة تثير الجدل، ذلك الفقر الذى ساء فى الواقع من برامج الرعاية الاجتماعية، وكان من الطبيعى أن تحدث أرقامة صدمة لوتر حساس بين هؤلاء المتعاطفين مع سياسات ريجان وبالتالى لهؤلاء الذين كانوا يتلهفون لتعرية برامج الرعاية الاجتماعية.

إلا أن الكتاب كان معالجا بمهارة بواسطة معهد مانهاتن ولقد كان لدى ويليام هاميت، رئيس المعهد نفاذ بصيرة، تدل على الدهاء، وقد عرف كيف يولد الحديث والعداوة ليبقى الكتاب فى أعين الجمهور ولعدة أشهر أطول مما يلزم على نحو نموذجى لأى كتاب. وقد عرف هاميت أن الإعلان وجولة الكتاب من غير المحتمل أن تبيع كتابا مثل كتاب موراى، وبهذا الاحساس فإنه يؤكد معلنا صحة ما يقول أن الكتاب لم يكن نجاحا «تسويقيا». ففى أول الأمر، ثبت أنه من الصعب

الحصول على بعض المنافذ الصحفية لمراجعته. وكانت سياسة هاميت وموراى توليد الحديث عن الكتاب بين من لهم تأثيرهم على الناس فى غضون شهور عدة. ولقدرأوا الكتاب على أنه وسيلة للاجبار لحدوث مناقشات لبرامج الفقر- وكما قال هاميت فإنه «الوجه الآخر لأمريكا». وقد تم ارسال نسخ من الكتاب موقع عليها إلى مئات من الشخصيات التى لها تأثيرها. كما قام موارى بالقاء المحاضرات على مجموعات رجال الاعمال والاقتصاد هنا وهناك فى البلاد. وفى النهاية، تسلل الحديث إلى الصحافة الشعبية ووسائل الإعلام المزاعة. وكما يعترف هاميت بسرور، فقد تم بيع الكتاب، «إذا كان كتاب فقدان أرض قد فشل، فلم يكن من المحتمل أن نتواجد هنا هذه الأيام. لقد كانت مغامرة كبرى»[٤].

وبالنسبه لمعاهد جديدة، كما كان معهد مانهاتن فى ذلك الحين، فقد كانت الكتب تلفت الانتباه وتشبع الرغبة فى مصداقية ثقافية معينة وبالنسبه للمعاهد القديمة، فمن الجائز أن يسهموا من ٥ إلى ١٠ ٪ من الدخل السنوى. وسواء أكانت قديمة أو جديدة، فإن المعاهد تحدد جمهور أتباعها ومهمتها عن طريق أنواع الكتب التى ينتجونها. ومحله المؤلف الوحيد هو ذلك الذى يكون فى العادة منتجا أكثر استمرارية وجدية، وكذلك الأكثر تكلفه فى انتاجة. ويمكن لأى معهد أن يتوقع انفاق مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار أو أكثر لدعم مؤلف ما من خلال البحث والكتابة التى تستغرق كامل ساعات الدوام خلال سنتين أو ثلاث. ويمكن عمل مجموعات من المقالات، وأبحاث المؤتمرات وتقارير قوة العمل بقدر أقل من المصاريف وبأسلوب أكثر حداثه فى وقته المناسب، رغم أن تأثيرهم على نحو نمطى

يكون سريع الزوال. ومن ثم يكونون أقل احتمالا للمراجعه، لكى يجدوا طريقهم إلى صناعة الادب الأكاديمى، أو يوافقه عليها لتستخدم داخل فصول الكلية.

ومن الصعب قياس تأثير الكتب- وبالتالى الانتاج الاساسى لمنبع الفكر. وتكشف المبيعات القليل عن تأثير الكتب على السياسات، كما أنه ولا المراجعات الأولية والتغطية بواسطة الصحف تظهر الكثير من التلميح إلى تأثير الكتاب على الرأى العام. ومن بعض أفضل المبيعات فى كل الاوقات لمنبع الفكر- كتاب مارى ريتشموند التحليل الاجتماعى لمؤسسة راسل ساج، وكتاب جونار ميرادل الدراما الآسيوية لمركز تمويل القرن العشرين، وكتاب آرثر أوكون المساواة والفعالية: الاستعمال الكبير بالتناوب لمعهد بروكنجز- لاتنصح باستخدام السياسة، أنها أعمال النظرية، أو وصف، أو مناقشة. والأشبه بأكثر النشرات نجاحا لمنبع الفكر على المدى الطويل، فهو الفصل الدراسى بالكلية الذى يُدعم المبيعات. وفى الواقع، فى معهد بروكنجر، حيث تم حفظ سجلات النشر التفصيلية وما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ كتاب تباع سنويا، فإن الكليات تحتسب بنسبه من ٤٠-٥٠٪ من الاجمالى.

والسوق الذى يعمل فيه نبع الفكر ليس مقصورا على سوق الكتاب. وفى الواقع، فإن سوق الأفكار من الاسواق الغريبة بطرق عدة. والكتب، فى بعض الأحيان، تعتبر رموزا أكثر من كونها أداه نقل حقيقى للأفكار. وفى حد ذاتها، فإن معظم الكتب والتقارير دون شك لايقرؤها صانعو السياسة المشغولون. ومع هذا، فإنها تثير جذوة الحديث والمزيد من الكتابة. ومن المحتمل جداً أن تحدث مواجهة لأفكار

الكتاب عند المراجعه، والمقالات الافتتاحية بالصحف، والمقابلات الإذاعية، والقطع الأدبية الصريحة، ومقالات المجلات المتداولة من الكتب، ومن الجائز الاستماع اليها خلال شهادة قانونية، والمذكرات والمحاضرات، أو حتى تحصل على حملة أو اثنين فى المقالات الصحفية وذلك عندما يُقيّم الصحفيون رأى الخبراء حول موضوعات خاصة.

لكن سواء قُرأ الكتاب أم لم يُقرأ، فإنه مازال شيئا ضروريا من نتاج براعة الانسان فى دوائر صنع السياسة المعاصرة. إنه رمز لمنزلة خبير السياسية وجدية الغرض. ويهب الكتاب مؤلفه المصداقية ليتحدث حول موضوع خاص وربما يوفر الوضوح والذى سيؤدى فى يوم من الأيام إلى وظيفة سياسية. كما أن الكتاب سيعطى أيضاً لرعاة المؤسسة والشركة علامة ملموسة أن أموالهم لم تُصرف فى شئ منحوس.

ومع ذلك فإن للسؤال عن ما هو تأثير الكتب، والمقالات وتقارير الابحاث على صناعة السياسة والرأى العام يكشف عن كم كان صعباً حل المشكلة العامة لتأثير سياسة معاهد الابحاث. ويبدو أن الكتب والتقارير قد ابتعدت كثيرا عن عطاء وأخذ السياسة. ويقول كثير من الأفراد فى المواقع السياسية عن طيب خاطر إن لم يكن لديهم الوقت لقراءة الكتب والتقارير، والمذكرات وأوراق العمل التى تتطلب انتباها مباشرا وعضو الكونجرس العادى، يكتب تقاريراً عن دراسة واحدة، ويقضى إحدى عشر دقيقة فقط فى القراءة اليومية. وإلى حد نموذجى، فإن المسئول العام يعتمد

على خبرة الآخرين ويعين بعيدا عن طبقه المثقفين الذين يتكدسون طوال السنين(٥).

وكلمة السوق المستعارة، مهما كان عجزها عن كونها اسلوب لفهم تأثير منبع الفكر، اتخذت شكلا من الواقعية خاص بها، إنها استراتيجية ليست فحسب من أجل تشجيع الكتب، بل أيضاً لبيع أى معهد. وخلال السنوات الخمس عشر السابقة، فعل التسويق والتشجيع الكثير لتغيير تعريف نبع الفكر لدورهم والمفهوم العام عنهم عن أى ظاهرة أخرى. وكذلك فإن استعارات العلوم والابحاث النزيهة التى أخطرت عن خلق وتطوير أول منابع الفكر، ورغم سذاجتهم فى بعض الأحيان، إلا أنهم أفسحوا الطريق حاليا لاستعارة السوق ونتائجها الطبيعية للتشجيع، والدفاع، والقتال الثقافى. بجانب هذا فقد اجتذبت استعارة السوق المحترفين فى العلاقات العامة والتسويق إلى هيئة العاملين لمعظم منابع الفكر، فى الوقت الذى كانت تجذب فيه جيلا جديداً من مقاولى السياسة على المسرح السياسى.

مقاولو السياسة

كان البعض من معظم المديرين المثقفين المهرة يعملون بجد فى خريف عام ١٩٨٠ . بجانب هذا فقد كان رونالد ريجان فى طريقه إلى البيت الأبيض بعد فوزه الذى وعد باحداث تغيرات اساسية فى الافكار التى ستشكل السياسات والبرامج الرسمية. كما دوت الاحاديث حول الأفكار والقوة السياسية فى واشنطن، إلا أنه على وجه الخصوص فى أحد ينابيع الفكر الموجودة فى ربعية شمال شرق منطقة كولومبيا، ليس بعيدا عن الكابتيول. وهناك فى أحد المبانى المبنية بالطوب الأبيض

الضارب إلى الرمادى والذى كان ولسنوات قليلة يوجد به دكان بقالة كورى كما أنه كان مأوى عند منتصف الطريق لمدمنى المخدرات، تحدث إدوبين جيه. فويلنر، رئيس مؤسسة الميراث والذى يتحدث باسلوب متموج، بسرعة حول الفرص السياسية التى شاهدها هو وزملاؤه المحافظون قبلهم.

ورغم أن انتخاب ريجان كان لم يزل يلقى الترحاب والتهليل باعتباره نجاحا مذهلا، اعتقد فويلنر فى وجود وقتا ثمينا بسيطاً للاحتفال وليس هناك وقت للرضا عن النفس. كما أن الأيام الستون إلى التسعين الأولى حاسمة بالنسبة لأى حكومة جديدة، وذكر فويلنز لأحد مراسلى جريدة نيويورك تايمز: إن المحافظين قد عملوا بسرعة: «تحركوا هناك وأحدثوا بعض التغيرات المفعمة بالحركة. كما أنهم أخرجوا العديد من المبادرات بقدر الامكان»[٦].

ولقد انطلق فوبلتر مدير مؤسسة التراث إلى الساحة السياسية القومية بطاقة أذهلت مجموعات النشاط الأخرى فى كل من اليسار واليمين- وجعلتهم ليسوا أقل قلقا. وبعد أسبوع واحد من الاغلبية الكبيرة التى حصل عليها ريجان، أرسل فويلنز إلى ادوين مليين، رئيس الفريق الانتقالى فى البيت الأبيض مجلدا من ١٠٠ صفحة اسمه تفويض بالزعامه، يستقطر عمل عام بواسطة مايقرب من ٢٥٠ عالما، وكاتبا ونشطا محافظا. وقد اعتقدت هيئة العاملين بمؤسسة التراث أنه يجب على الفريق الانتقالى أن يحصلوا على القدرة على الاحتمال بمساعدة هذا المجلد الكبير الضخم بشأن المصالح والوكالات الحكومية. ويذكر الفترة الانتقالية لنيكسون، كان

لدى فويلتر اعتقادا قويا بأن الموظفين الجدد وفى حاجة إلى ارشاد من مصادر بدلا من هؤلاء الأفراد الذين أوشكوا أن يحلوا محلهم(٧).

لقد كان مجلد تفويض بالزعامة برنامج عمل [الطبعة الزرقاء] للنشطين المحافظين الذين دخلوا فى السياسة الباردة منذ سنوات طويلة. وبالتركيز على الاعمال المباشرة- تعيين الأفراد الجدد وطبقه المدراء والتى بالامكان أن تصدر خلال التسعيين يوما الأولى- فقد قصد التقرير كذلك أن يعكس ما أسماه فويلتر «مجموعه من العقول الجديدة كلية» بين المحافظين والتى من المحتمل أن تكون بناءة بدلا من كونها رجعية، وقد ذكر لأحد الصحفيين، «كان الكثير من النشطين لدينا فى الماضى ضد أشياء. والآن كيف يمكنك أن تبدأ بأكثر بجانبة بمصطلح المبادرات المحافظه؟»(٨). وفى الواقع، فإن معظم المقترحات التى وزعت بالفعل وكانت مألوفه لدى المحافظين، باستثناء التصنيف الموسوعى الشامل، فإن التخطيط التمهيدى لخطوات متماسكة للعمل، غالبا بواسطة جماعة المحافظين، وقبل كل شئ، فالمهارة التى عززت التقرير كانت جديدة وفريدة.

وفى فترة الانتقال، مع بشير بوجود المزيد من التوجهات المثيرة عما رأته البلاد منذ أن فاز فرانكلين روزفيلت الكاسح للانتخابات فى واشنطن مع اتحاد المخططين الأوائل، ظهر أن تقرير مؤسسة التراث كان بمثابة المرشد لماسيلى فيما بعد. ووفقا لهذا، فقد أنعم الصحفيون والمعلقون الذين نادرا ماسمعوا عن كتاب مؤسسة التراث تفويض بالزعامة النظر فى مفاتيح حل الغاز سياسات الحكومة الجديدة وقد وصف

أحد الصحفيين التقرير على أنه «الطبعة الزرقاء للامساك بالحكومة بواسطة طيات الصفقه الجديدة المثيرة واحداث هذه للسياسات الليبرالية التى دامت ٤٨ سنة». وقد وصفه آخر بأنه «كتيب المالك من أجل الحكومة الفيدرالية»[٩]. ولبضع أسابيع، على الاقل فى محلات بيع الكتب فى واشنطن كان كتاب التفويض من أحسن المبيعات.

لقد ربحت مؤسسة التراث فى مسيرتها وتقدمت على مؤسسات البحث الأقدم والمعترف بها وكذلك تلك التى من المحتمل أن تصبح مستشارين قانونيين، وقدمت نفسها على أنها نبع ومصدر سياسية المحافظين مكتسبة بذلك ميزة تكتيكية، بدرجة كبيرة، عن طريق تنسيق الاذن لنشر التقرير. وتلك التكتيكات، التى أصبحت نموذجا لتشجيع الافكار، كانت مظاهره الزمنية للكيفية التى يمكن أن تصبح بها المؤسسة فجأة غامضة نسبيا- مع وجود كتاب معزز جيدا- لاعبا رئيسيا فى سياسة الأمة.

وقامت المؤسسة خلال الأسابيع السابقة على الاذن بنشر التقرير، بتنظيم ملخصات لعدد من الصحفين المتعاطفين. وقد تسربت أجزاء منه بشكل منتظم إلى الصحفيين الذين كان لديهم اهتماما فى مجالات سياسية محددة على وجه الخصوص. وقد شرح هيرب بركوفيتز، والذى يرأس برنامج العلاقات العامة فى مؤسسة التراث، فيما بعد أنه كان مقصودا من التسرب المبكر «خلق تأثير مضاعف وسريع... لجعل أفراد الصحف القومية يتصارعون من أجل القليل وقطع من الدراسة

التى كنا على استعداد للاذن بنشرها». وقد عملت هذه الاستراتيجية بصورة جيدة وما أن ظهرت المقالات الأولى عن طريق الخدمات اللاسلكية، انهال على مؤسسة التراث الاستفسارات من المؤسسات الجديدة الأخرى[١٠]. وقد علمت المؤسسة أنه بامكانها الاعتماد على الحماس التنافسى للصحفيين لتؤدى الأفكار دورها. كما أن المؤسسة استغلت أيضا الضعف الصحفى للتوقعات السياسية. وهكذا تم تعزيز المفهوم بأنه كان قريبا من مركز التأثير. فضلا عن هذا فقد زادت مكانة مؤسسة التراث، بحد كبير لاحداث فزع لدى الكثير من العلماء المعترف بهم فى المعهد الأمريكى للابحاث ومعهد هوفر.

لقد برزت فكرة البدء بمؤسسة التراث فى السبعينيات ليس فقط عندما كان المحافظون يبحثون الخطوط الجانبية السياسية، بل بينما كان ريتشارد نيكسون رئيسا وكان المعهد الأمريكى للابحاث يتمتع بشهرة جديدة. ومع هذا كان المحافظون مايزالون يرون فى أنفسهم، رغم احتفاظهم بالبيت الأبيض، أنهم أقليه محصنه. وقد اعتقد البعض من الكثيرين من هيئة العاملين مع نيكسون المتحمسون أنهم محاطون ببيروقراطية فيدرالية معادية وشبكة من ينابيع الفكر الليبرالية وحتى أعضاء مجلس وزراء نيكسون كانوا يعتمدون على شركة راند ومعهد بروكنجز، وبقدر كبير بالنسبه لمساعد نيكسون الذى يشعر بالكدر اتش.آر. هالدمان، والذى فى شهر مايو ١٩٦٩، أمر أحد أعضاء هيئة العاملين لكى يكتشف وعلى وجه التحديد أى المؤسسات والمعاهد الخارجية التى كان يتم استخدامها. وفى احد المذكرات إلى أحد الزملاء، شرح أن «الرئيس يريد إصدار أمر إلى جميع العاملين فى البيت الأبيض (ويجب أن

أنقل ذلك شفاهة) وكذلك جميع أفراد العاملين بمجلس الوزراء ويجب أن يتم ذلك شفاهة بالايستخدموا معهد بروكينجز[١١].

وأكثر من هذا فإن الأفراد الآخرين من هيئة العاملين كانوا معادين بصورة لاتلين لوكالات البحث الخارجية، يوصون بضرورة استخدام مصلحة العائد الداخلي للضغط على معهد بروكينجز، ومؤسسة فورد، ومعهد الدراسات السياسية، إلا أنهم يشعرون بالقلق بأنه ليس لديهم فى ذلك الحين السيطرة الكافية على مصلحة العائد الداخلي لمنع التسرب. وقد كتب احد مساعدى هالدمان، «بعمل استفسارات سياسية فى مصلحة العائد الداخلي على وشك ان تكون اجراء آمن كالوثوق فى ابنة الهوى». وإذا لم يكن بالامكان استخدامات الوكالات الحكومية لتخويف اعدائهم الذين يدركونهم بالحواس، فبإمكان البيت الأبيض على الأقل أن يُصّعد هجوما عاماً «على أعلى وأدنى أرضيته معرضة للهجوم». وقد أخذ، بات بوخانان، كاتب معظم خطب نيكسون المحافظة، قيادة دراسة انشطة معهد بروكينجز وغيره من المعاهد الأخرى المعقبه ضرائبيا، جاعلا من نفسه خبيرا بالاسلوب الذى يعمل به البهيمية الليبرالية. ومن ثم وضع العاملون حظه لسلسله من الشتائم التى يشنها سيدو آجنو، نائب الرئيس «لينسف التوينج القاسى لتلك الجماعات واصابة الحاقدين منهم الأحياء بالفزع». كما اقترح أحد مساعدى هالدمان إن «الطريقه المنخفضة الذى لا يجب اغفاله»، والذى من المحتمل أن يربط العديد من معاهد ومؤسسات البحث المواليه لها نوى والمعادية للأمريكيين النشطين «تثير حنق طبقه من الناس غير المثقفين غرب الابلاشى». ويمكن إعطاء مثل تلك المواد لاناس فى الكابيتول هيل

ويتم تسريبها إلى الصحافة لتمهد الطريق للمزيد من هجمات أجنو التى تتسم بالسلوك الحسن. «وكان أعضاء العاملين فى البيت الأبيض مقتنعين كذلك بان نسخ من أوراق البنتاجون [وزارة الدفاع] المسروقة فى حوزة معهد بروكينجز، وتم اقتراح القيام بغارة [سابقة على فضيحة ووترجيت بثلاث سنوات] على المعهد كوسيلة حقيقية «للعب اللعبة بقسوة» (١٢).

فكرة جناح اليسار «حكومة فى المنفى» انتابت الأعضاء العاملين مع نيكسون، كما فعلت المخاوف بأنهم لم يكسبوا أى سيطرة على البيروقراطية الفيدراليه حتى بعد أربع سنوات فى الحكم. وقد عرض بوخانان، فى غصون أيام من إعادة انتخاب نيكسون عام ١٩٧٢، على الرئيس مذكرة طويلة عن الكيفية التى يمكن بها أن تظل الغالبية الجديدة دائمة ومن المحتمل أن تكون أكثر الحاجات الحاحا هى خلق كادر جديد، من المحترفين الحكوميين الجمهوريين والذين يمكنهم الحفاظ على تلك الحكومة ويكونون على استعداد لتولى حكومات ستفيلين. وكما فهم بوخانان، فإن إحدى المشكلات الرئيسية كانت «أوراق الاعتمادات». وكان هنالك القليل جداً من المحافظين الحقيقيين المؤهلين عن طريق التدريب أو التجربة للخدمة فى المناصب الحكومية الهامة، وخلال فترة رئاسة نيكسون الأولى، لم تكن الالتزامات الإيديولوجية أول محك للتعيين، ولكن كان من المحتمل أن تكون فى الفترة الثانية.

أضف إلى هذا فإن أى غالبية جمهورية باقية تتطلب بناء معهد يمكن أن

يخدم ثلاثه أدوار: «كبنك للموهبة» للجمهورين الموجودين فى الحكم، و «كملجأ للاعفاء الضريبى» خارج الحكم، ومركز اتصال لمفكرى الجمهوريين عبر الامة. وقد أكد بوخانان على أن» المعهد الأمريكى للابحاث ليس بالاجابة». لقد أراد بوخانان وجود معهد له قيادة تخيلية لتوفير» بدائل واقعية ذات مبادئ» للبرامج والسياسات التى تنبثق من» بيروقراطية ليبرالية يسارية جوهريا» وحلفاءهم فى أماكن مثل معهد بروكينجز» يجب أن نترك الحكم دون وجود مثل ذلك المعهد». وقد رأى معاهداً تدعم العقود الحكومية واسهامات الشركات، وكذلك تمويل المؤسسات. وإذا، احتفظت الحكومة بضغطها بالهجوم السياسى على مؤسسة فورد واستمرت فى تهديدها فى الوضع القانونى للاعفاء الضريبى للمؤسسة («مؤسسة فورد، مثل اليسار الأمريكى، ماهى إلا نمرسن دون»)، فقد رأى وقتا من المحتمل أن يكون فيه «قرونا لتمويل فورد لقضايا الجمهورين والمحافظين»[١٣].

وكان فى ذهن النشطين فى كاميتول هيل فى ذهنهم فى ذلك الوقت تفكير فى معهد يشبه إلى حد كبير ذلك المعهد الذى وصفه بوخانان. كما أنهم شعروا كذلك أن حكومة نيكسون قد انسحبت عن مبادىء المحافظين بسبب تطويق البيروقراطية لها. كما أنهم كانوا متأكدين من أن المعهد الأمريكى للابحاث قد أُغْرِىَ لتحديد مركزه فى مطالبته بلاحترام الأكاديمى وفى الواقع، فافويلنر يقول: عندما استلم ذات يوم لتقرير بحثى حصيف وتم مناقشته جيداً للمعهد الأمريكى للابحاث بشأن وسائل النقل الاسرع من الصوت والتى وصلت إلى مكتبه بيوم أو يومين قبل أن يصوت الكونجرس بعدم توفير الأموال اللازمة له. وقد وجه فويلنر

سؤالا إلى صديقه فى المعهد الأمريكى للابحاث عن السبب فى نشر التقرير فى وقت متأخر لدرجة أنه لم يكن تأثير على مداولات الكونجرس. وقد شرح صديقه بأن ذلك منحة وضعه القانونى للاعفاء الضريبى كمعهد للابحاث. وكان المعهد الأمريكى للابحاث حذرا بشأن التأثير على التصويت. وفى تلك الأثناء، يدعى ڤويلنر بأن أفكاره بشأن مؤسسة الميراث فد تيلورن. كما اعتقد أن المعهد الأمريكى للابحاث قد كبر بشكل رزين واكاديمى كمعهد بروكينجز.

ولقد ضاقت حدة المحاولات السياسية وأصبحت أكثر تركيزا محكما حول صنع القرارات التنفيذية، مع الديموقراطيين والاتجاه الجمهورى السائد المشارك فى حوار محدود. وقد شرح احد أفراد العامليين بمؤسسة التراث قائلا: «لقد نشأ فراغ فى ساحة السياسة العامة على الجانب المحافظ». وقد ظهر أن كتب وتقارير المعهد الأمريكى للابحاث أكاديمية على نحو متزايد، وأكثر فأكثر تماسا بالعملية التشريعية.

هذا وبالنسبة لمعهد التراث، والذى طلعت اسنان منظموه إزاء هيئة العاملين بالكونجرس، بدلاً من مؤسسات الابحاث، أو أقسام الجامعة أو أفرع الوكالات التنفيذية، بدأ يشحذ الحوار السياسى. كما كان عدداً من رجال الكونجرس المتحفظين وهيئة العاملين منهم قد قرروا بالفعل بأنه ليس بامكنتهم ضغط جدول أعمالهم السياسى عن طريق القنوات الراسمية لمجلس النواب أو زعامتهم الخاصة بهم فى الحزب الجمهورى. ولقد قرر فويلنر، الذى كان يعمل فى ذلك الحين ضمن هيئة العاملين لعضو الكونجرس الجمهورى عن ولايه الينوى، فيليب آر.

كرين، وصديقه بول ويريشن، الذى كان يعمل فى ذلك الحين مع عضو مجلس الشيوخ جوردون آلوت لولاية كلورادو، إلى أن لايوجد الاعتماد الكافى أو البحث فى الوقت المناسب لمساندة أعضاء الكونجرس المحافظين بدرجة التعصب وفى الصميم. وهكذا، وفى عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٢، كان فويلنر وويريش كانا على وشك المشروع فى تنظيم حفر لحزب محافظ، على غرار نظيره الليبرالى الذى مضى عليه اثنتا عشر عاما ويطلق عليه اسم مجموعه الدراسة الديموقراطية[١٥].

وكان الحافز الأول المباشر لانشاء اللجنه الجمهوريه للدراسة، كما تم تسمية تلك المجموعة، هو التحول الظاهر للرئيس نيكسون إلى المركز ورغبة القيادة الجمهورية فى مجلس النواب لاعتناق جدول أعمال الإدارة الاشتراكية، وعلى وجه الخصوص شروع مساعدة الاسرة وقانون تطوير الطفل. وقد شرح ويريش قائلاً، لقد قسم نيكسون الحزب الجمهورى فى مجلس النواب». كما أن مقترحاته» فصلت المحافظين الحقيقيين عن الزرائعيين». وقد رأى المحافظون الإيديولوچين أمثال بوخانان وويريش كيف أن واشنطن تميل إلى جذب غير الإيديولوچيين تجاه الوسط. فضلا عن هذا فقد تجمع المحافظون الحقيقيون فى الكابتيول هيل سويا فى حزب منظم رسميا كان يميل لأن يكون مستقلا، وان لم يكن بالفعل عدوانيا، للحزب الجمهورى. وقد انتظموا فى لحظة مواتية. ومع بداية السبعينيات، كان لدى رجال الكونجرس بأكمالهم مصادر كبرى من العاملين تحت إمرتهم. ومتوسط من ثلاثه إلى أربعة فى الخمسينيات والستينيات، رأى أعضاء البرلمان أن جهودهم زادت إلى خمسة عشر أو يزيد، بينما هيئة العاملين الخاضعين للشيوخ والذين كانوا فى

المـتـوسط ما يقرب من ثلاثين فرداً، وفى حالة رؤساء اللجنة، وفـمـا فوق سبعين[١٧].

ونادرا ما كانت مصادر النشطين الذين لهم علاقه بالسياسة تفى بالمراد، رغم ذلك. ولقد كرس معظم أفراد هيئة العاملين طاقاتهم لخدمة الناخبين والرد على الخطابات، فضلا عن هذا فكان أحد المساعدين أو اثنين ممن يجهدون أنفسهم بالعمل بمعالجة المشكلات السياسية يلقى تحديا من عضو الكونجرس المتوسط. وعلى وجه الخصوص فإن التطور السياسى كان صعبا بالنسبه لمعظم أعضاء مجلس النواب المحافظين الذين لم يحظوا برئاسة اللجنة وهيئة العاملين التى تنحاز اليهم. وأكثر من هذا، فإن هؤلاء النواب كانوا شكاكين إلى حد يصعب فهم حول الخبراء فى خدمة أبحاث الكونجرس ولاينقدن فى المعلومات والبيانات التى تمدهم بها الوكالات التنفيذية. ونادرا، كان مكتب المحاسبات العام، رغم مدح أفراد الحزبين لنوعية عملية وذلك فى أغلب الاحيان، يفكر فى الاذن لنشر تقاريره فى وقت متاخر لدرجة انها لاتستخدم فى العملية التشريعية.

وأحس رجال الكونجرس المحافظين، بأنهم ربما يسيطرون على مزيد من السلطة فى حالة تنسيقهم ليحثهم وإستراتيجيتهم القانونية، كونوا تحالفات مع مجموعات خارجية من النشطين والأكاديميين ذوى العقول السياسية، وكان الكثير منهم كان ينفر من الحرم الجامعى الذى يعملون به ويتلهفون على المشاركة فى القضية. وفى عام ١٩٧٣، استخدم رجال الكونجرس المحافظون مديرا تنفيذيا لكى يرأس لجنة الدراسة الجمهورية واتخذوا الاستعدادات لكى يستخدموه مع بعض من

هيئة العاملين التشريعية. وكانت معظم أعمال اللجنة فى تلك الأيام تهدف إلى اعاقة المبادرات التشريعية، إلا أن بذور الكثير من التعهدات الطموحة كانت قد غُرِست.

ولقد تعلم المنظمون لهذا الحزب المحافظ، من مراقبتهم لمعهد بروكينجز، وشركة راند، وغيرهما من منابع الفكر، أن معاهد البحث الخاصة فى الولايات المتحدة يبدو أنها تكتسب خبرة ثقافية كبرى عما فعلته المؤسسات الأخرى التى كانت ترتبط إما بالاحزاب أو الحكومة، وإذا ما كان على المحافظيين فى الكونجرس اتخاذ المبادرة، فمن المحتمل أنه كان يجب عليهم خلق مقترحاتهم السياسية الخاصة ومحاولة إعادة صياغة المحاولات العامة.

وسعت المجموعة المسؤلة عن تكوين اللجنة، بقيادة فويلنر ورويش، وراء السند المالى لمعهد الابحاث السياسية الجديد. وبالحصول على مبلغ ٢٥٠،٠٠٠ دولار من جوزيف كوورز، صاحب مصنع الحجه فى كولورادو وممول قضايا المحافظين. فتحت مؤسسة التراث أبوابها فى عام ١٩٧٣. كما تحركت هيئة العاملين الصغيرة، والتى رأسها فى البداية بول ورويش، فى مجموعة من مكاتب يونيون تيسنسن. وقد تضمن أوائل المؤيدين ماليا للمعهد الجديد جون سكايف، وريث ميللون، حيث كان أول اسهام له بمبلغ ٩٠٠،٠٠٠ دولار، ومؤسسة نوبل فى أوكلا هوما، بمصادر تمويلها التى تعتمد على فوائد النفط والغاز، ومؤسسة جون إم. أولين، وهى من المؤيدين لقضايا المحافظين لفترة زمنية طويلة.

لقد زاد عدد العاملين وميزانية مؤسسة التراث خلال السبعينيات كما أن الأفراد الأثرياء الذين ساندوا حركة المحافظين والمؤسسات المحافظة، الذين كانوا يقدمون الهبات أصبحو من المساهمين المحترمين. ورغم هذا فإن مؤسسة هيرتاج، المخلصة لأصولها «للحق الجديد» ، اعتمدت كذلك على جمع الأموال مباشرة عن طريق البريد. وكذلك فإن هبات الأفراد، والتى تراوح الكثير منها بين ٢٥ إلى ٥٠ دولار، وصلت فى حساباتها إلى ما تزيد عن ٤٠٪ من ميزانيتها السنوية، ويغير ذلك تناقضا مميزا لكثير من مؤسسات البحث السياسى التقليدية. وبحلول ١٩٧٧ ، عندما ترك فويلنر منصبه كمدير تنفيذى للجنه دراسة الجمهوريين وأصبح رئيسا لمؤسسة هيرتاج، زادت ميزانيته السنوية عن ٢ مليون دولار. وقد زادت إلى أكثر من ٣٠٪ فى بعض السنوات، حتى وصلت ميزانيته إلى ما يقرب من ١٠ مليون دولار بحلول ١٩٨٣ ، وتقترب من ١٨ مليون دولار بحلول ١٩٨٢ . ويبلغ تعداد هيئة العاملين به حاليا ما يقرب من ١٣٥ فرداً.

واختارت مؤسسة هيرتاج أول الأمر خدمة زبائن خاصين، اساسا أعضاء الكونجرس وهيئة العاملين معهم، إلا أنها مع ذلك أعادت تشكيل السوق العريض والذى تتنافس فيه كل مؤسسات البحث فى الوقت الحالى. إن مؤسسة التراث هى البائع المشجع للأفكار رقم واحد دون منازع، كما كانت تصدر حوالى مائتى نشرة كل عام، من ملخصات موجزة للسياسة الذى كتب بالحجم الطبيعى. وكان فويلنر يحكم على الكثير من منتجاته بما كان يصطلح على تسميته «اختبار محفظه الاوراق الرسمية»- كما كان يجب أن يكون التحليلات والتوصيات دقيقة بقدر

الامكان، وفى المقدور قراءتها واستيعابها داخل سيارة ليموزين فى الطريق لحضور أحد الاجتماعات. فضلا عن هذا فإن صيغتها المختصرة، المذكرة التنفيذية، توجز أى مناقشة على ورقة واحدة، على الوجهين. ويقول فويلنر، «نحن المتخصصون فى المنطقة فى الاستجابة السريعة للبحث السياسى العام وتسويق الأعمال الأكاديمية للاستهلاك السياسى العام»[١٨] وتقضى مؤسسة التراث بمجموعتها المكونه من ثمان أعضاء فى العلاقات الحكومية وقتا كبيراً لتحديث قوائم مساعدى الكونجرس والمساعدين الادارين وكذلك ترتيب تسليم المواد إلى المكتب الصحيح فى الوقت الدقيق الصحيح.

وبهدف التأثير على القرارات العامة، اقتربت مؤسسة هيرتاج من الحدود الثانوية التى تفصل البحث والتعليم عن التأثير الكامل على أعضاء المجلس التشريعى. ويعرف فويلنر أن المؤسسة أكثر كفاحا عن مؤسسات البحث السياسى الأخرى المعفاة ضرائبيا، إلا أن يفسر قائلا: «إننا أحرار للتعبير عن آرائنا بصراحة كما نريد، إلا أننا يجب أن ننافس القضايا أو السياسية العامة». ومن ثم، عندما تكون هناك مذكرة تعالج تشريعا خاصا، فانها توضح كلا من المزايا والمساوىء لأى مشروع قانون. ومع ذلك فإن تلك الصيغة مازالت تترك مجالا للمناورة، ويقول فويلنر، لقد كان الكثير من ينابيع الفكر حريصين أكثر مما ينبغى لتقرير مدى امكانية تعبيرهم عن رأيهم، والنتيجة أن تأثيرهم لم يكن تقريبا مؤثرا كما كان يجب. ولقد بدأنا فى تغير ذلك»[١٩].

وحاليا فإن استعارة كلمة السوق- اساسا جزء من عبقرية وروح مؤسسة

هيرتاج تواصل سيطرتها بين المؤسسات عبر النطاق السياسى، وكلها تشعر بانها مكتظه على نحو متزايد بالمنافسه من أجل الانتباه والتمويل العام. ومن المحزن فانها استعارة ملائمة للبيئة السياسية التى شكلها الإعلان، وبحث السوق، والتخطيط- واعادة التخطيط- للمرشحين السياسيين. ولقد أصبحت الأفكار السياسية سلعا تباع، كما أن «الخبراء» فى الغالب حجم هؤلاء الأفراد يكتسبون المداخل الروتينية للوصول إلى وسائل الإعلام. وفى أغلب الاحيان فإن تعزيز الافكار، هو تعزيز المتحدثين الرسمين لها، ورفع الناس إلى «دائرة الاستشهاد» كما أسماها أحد الصحفيين. ونتيجة كبيرة إلى حد ما إلى نشر كتيبات صحفية ودليل الخبراء. وكرائد فى مشروعات وسائل الإعلام النظامية تلك، فقد أخرجت مؤسسة التراث الدليل السنوى لخبراء السياسة العامة، والذى يحتوى فى قائمته حاليا على ١,٥٠٠ عالم محافظ تم فهرست خبرتهم فى ٧٠ مجال فرعى[٢٠].

ولقد جذب التسويق والتكامل الناتج بين مقاولى منبع الفكر الذين يشجعون «بضائعهم» وفريق العاملين فى إحدى صحف واشنطن ممن يسعون وراء البدع والمجادلات، الخبراء للدخول فى مناقشات عامة- وهو تطور صحى عام. ومع هذا فإن العملية قد زادت صعوبات تقرير ما إذا كان ادعاء الخبرة له جذوره العميقة فى الثقافة أو المهارات لمعالجة وسائل الإعلام الجماهيرية. وأكثر من هذا، فإن استعارة كلمة السوق من الناحية الجوهرية فى نزاع مع الالتزام بالبحث والاستفسار الثقافى المشترك والمناقشة الصريحة. ومع هذا، فإن تكتيكات التسويق الناجحة فى أنه لحظة، ليس بالضرورة أن تكون الاجزاء المقومة للتأثير الطويل المدى على

العملية السياسية- أو لحوار عام له مغزاه. ومع ذلك، وكتعليق هيرب بيركوويتس، مدير المؤسسة للعلاقات العامة، إلحاق في واشنطن، «إن مفاهيم التأثير هي التأثير»[٢١].

الشعب هو السياسة

خلال فترة الشعور بالنشاط والحيوية لانتخاب رونالد ريجان، هنأ ينبوع الفكر المحافظ سريعا نفسه لنجاحه في تسويق أفكار المحافظين. ومع ذلك وبالتطلع إلى الوراء على الانتخابات بعد سبع سنوات، سعى مارتن أندرسون لأن يقلل من أهمية دور مثل تلك المعاهد فى تعزيز التغيرات الثقافية التى سبقت «ثورة» ريجان. وفى احد ملاحظاته جاء» أنها خرافه أن يكون لدى ريجان معاهد الابحاث تلك لايوجد معهد كبيرا لكى يوفر المشورة التى يحتاجها المرشح[٢٢]. وفى الواقع، فقد جمع أندرسون فريقاً ضخما من المستشارين لريجان، باستخدامه ماتقرب من ٤٥٠ خبيرا ممن لديهم خلفيات متنوعة وعريضة. وطوال المدى الطويل، من وجهة نظر أندرسون، فإن فوز ريجان كانت له علاقة أقل بكثير من الجهود التشجيعية لينابيع الفكر المحافظة عمالها مع تزايد الاحباط الذى شعر به جمهور الناخبون إزاء السياسات الليبرالية السائدة.

وقد مثلت العملية الانتخابية التصديق السياسى على الافكار التى كانت تنشأ ببطء فى عالم المثقفين لما يزيد عن ثلاثين عاما. ولقد أوجد الكتاب المستقلين وكتبهم اختلافا تدريجيا، إلا أن معاهد البحث المحافظة ظهرت على المسرح فى وقت متأخر نسبيا. وقد رأى أندرسون مذهب مقاومة التجديد على أنه «حركة باردة إلى أبعد حد حصلت فى النهاية على نتائج سياسية»، بينما وصف ميلتون فريدمان، زميله فى معهد هوفر، المعاهد المحافظة بأنها أكثر من ظاهرة مصاحبة للحركة المحافظة عن مسبباتها. وقد وفرت ينابيع الفكر تلك قاعدة للعمليات لبعض

المفكرين المحافظين[٢٣].

واستقطبت حركة الافكار المحافظة قوة، ليس بالنسبة لقوة حملات الدعاية التثقيفية أو تجميع المهندسين حديثا من الجمهور بواسطة ينابيع الفكر- أصعب تسويق لبيع الأفكار- لكن باعتبارها أفكار الجماهير ازاء تغيير البرامج والسياسات. ومنه فإن البحث والتعليق العام للمثقفين المحافظين ردد وفسر بكل بساطة ماشعره كثير من الناس بالفعل.

ويكن النجاح الطويل المدى لينابيع الفكر المحافظين بدرجة أقل فى جهودهم لاقناع وحصن الجمهور- وعلى الرغم من ذلك استعارة كلمة السوق- عن المساعدة على تشكيل الصفوة السياسية المحافظة التى يمكنها الادعاء أنه كان فى مقدورها أن تحكم. وفى الواقع، لتعزيز صفوة مضادة، فقد تطابق عمل ينابيع الفكر المحافظين، رغم أنه بأسلوب تقصيرى جدا، مع التطورات التى حدثت لما يزيد عن نصف قرن فى معاهد البحث القديمة. بجانب ذلك فإن ينابيع الفكر لجناح اليمين لم يقوموا بثورة، على العكس، أعدوا كوادر ثورية وصلت إلى السلطة عام ١٩٨٠. وقد استخدم هؤلاء الثوريون ذوو الوعى الذاتى مؤسسات البحث السياسى بأساليب جديدة، متحدين الافتراضات التى عمل على اساسها معهد بروكينجز، ومؤسسة راند والمعهد الحضرى، فى الوقت الذى كانوا فيه يلقون المزيد من الشك حول الإسهامات السياسية طويلة الاجل للخبراء الذين تدربوا على العلوم الاجتماعية.

ويمكن تفسير نجاح مؤسسة التراث والرؤية العالمية فى الثمانينيات، فى احد

أجزائها، بسبب الإدارة المتعثرة لمنافسها القديم، المعهد الأمريكى للابحاث. ورغم أن المعهد الأمريكى للابحاث أرسل ما يقرب من عشرين من زملاء البحث إلى الحكومة عام ١٩٨١ [وهكذا انجز دور المأوى المؤقت والملجأ للمحافظين الذين كانوا خارج الكم فى السبعينيات]، وغادروها دون شعور واضح للمهمة الثقافية. وبخلاف مؤسسة التراث، فقد ظهر أنه فى حالة ارتباك بشأن الدور الذى يجب أن يؤديه طالما صعد المحافظون إلى مناصب صناعة السياسة. وفى بعض المجالات، فإن عمله فى الستينيات والسبعينيات، وعلى الاخص تخفيض التنظيم والدفاع، كان له نتائجه بحلول عام ١٩٨٠ ومع ذلك ففى عام ١٩٧٨ عندما سلم ويليام بارودى، الكبير، الرئاسة لابنه، بيل، الصغير، فقد المعهد الأمريكى للابحاث ثقة الزعامة وجمع الأموال التى اكتسبها لما يقرب من ربع قرن.

لقد كان لبارودى، الصغير، خططا طموحة لاقامة مكاتب جديدة فى شارع بنسلفانيا بالقرب من البيت الأبيض ليقف الأموال على الرؤساء الجدد وبرامج البحث. وكانت تلك الافكار مشابهة لافكار مؤسسة التراث. إلا أنه فى الوقت الذى جمع فيه فويلنر فريقا قويا من المدراء وأثبت أنه هو نفسه ماهر فى تفويض وبناء دوائر انتخابية خارجية مخلصة، كان بارودى الصغير، يدير مشروعا برجل واحد وسرعان ما علم أنه لايمتلك أى موهبة مثل أبيه لجمع المال أو الاحتفاظ بثقة المؤسسات وواهبى الأموال.

وبالنسبه لمعهد يبشر بمسئوليات مالية للمدارء الحكوميين، كانت أنظمة حسابات وإدارة المعهد الأمريكى للابحاث بدائية وتخطيطه طويل الاجل خيالى. وكما قال أحد العلماء، «لقد كان أشبه بشئ مأخوذ من رواية لديكنز»، لم يكن

هناك ميزانية، وكانت المنح ترد لمشاريع محددة وكانت تنفق جميعها لمواجهة مصاريف التشغيل العامة. وقد قال بارودى، الصغير، «لقد اتخذت قرارا واعيا للتوسع السريع. وقد اعتقدت أن هناك حاجة للبرامج ومن المحتمل أن يلى ذلك التمويل لاننا لدينا سجل بتسلسل الافكار». وبدلا من ذلك، فقد انخفض التمويل، وتضخمت ديون المعهد لتصل إلى مايقرب من ٣ مليون دولار[٢٤] وبحلول عام ١٩٨٥ ، بدأ مجلس الإدارة وهيئة العاملين يكتشفون حجم الصعوبات المالية للمعهد الأمريكى للابحاث. وكان هناك مجال فى الميزانية للتخلص من الوجبات الخفيفه المدعمة، وامتيازات سياحة السيارات، وبعض الكثير من المصاريف الكثيرة على العلاقات العامة، إلا أنه لم يكن كافيا لدرجة تجنب تخفيض هيئة العاملين. وكان أول من فقد وظائفهم من يشغلون وظائف السكرتارية وبعد ذلك أقيل أعضاء هيئة الابحاث أو تم وضعهم فى «وضع الاختيار» وذلك كان كأسلوب ليطلب منهم جمع الاموال من أجل مرتباتهم. بجانب ذلك فقد بارودى، الصغير، ثقة كل من هيئة العاملين ومجلس الإدارة. وفى يونيو عام ١٩٨٦ ، بعد مقاومة للنهاية، استقال من منصبة.

وتولى، كريستوفر ديموث، وهو محام مثقف كان يرأس برنامج التقليل من الانظمة فى مدرسة كينيدى للحكم فى جامعة هارفارد كما خدم لمدة ثلاث سنوات فى مكتب الإدارة والميزانية، رئاسة المعهد الأمريكى للابحاث المتعثر ماليا فى أوآخر عام ١٩٨٦ . وكان اساس الميزانية مايقرب من ٧,٥ مليون فقط، وهو أكثر بقليل من نصف ما كان لديه عندما كان فى قمته. وأكثر ما كان يثير الازعاج هو ضياع مركز نشاط مهمة المعهد الأمريكى للابحاث لقد كانت رؤيا

بارودى، الصغير، صريحة وقابلة للتحدد، ولكنها لم تكن من الناحية العملية مترابطة باتساق على الاطلاق. وفيما بعد وصفها ديموث على أنها جهد لبناء «جامعة بدون طلبة»، مقترحا بان برنامج البحث قد اصبح غير مركز وأن الهدف للاسهام فى المناقشات السياسية الجارية قد تم إهماله ومع ذلك فقد بدأ فى إعادة تحديد جدول أعمال المعهد، والإبقاء على ثلاثين عالما من الأساسيين، كما عرف انه سيمر بفترة طويلة من اعادة التقييم والتوافق المالى.

وكانت خطط بارودى الصغير البالغة الحماقة فى تناقض صارخ مع الرؤيا الإستراتيچية الواضحة لادوارد فويلنر. ورغم الراوبط المبكرة لمؤسسة التراث بالحق الجديد، فقد اراد فويلنر ان يجعل من المؤسسة اشبه بالمخيم الذى يمكن لكل نزعات التفكير المحافظ ان تأوى الية. ووفقاً لذلك، فقد اصلح من دور مؤسسة هيرتاج فى تشجيع جدول اعمال جناح اليمين الإجتماعى المسبب للخلاف والذى كان لدية القوة الدافعة لمطابقة الحلفاء الليبراليين، ومن تم نجح فى جذب غير المحافظين البارزين إلى معسكر مؤسسة هيرتاج بان أوضح ان المؤسسة قوية فى تاييدها لإسرائيل (وبعمل ذلك جذب البعض منهم ليدخلوا فى فلك المعهد الأمريكى للابحاث). وبينما كانت مؤسسة التراث قريبة من المحافظين «الحق» فى حكومتى ريجان ولويس، فقد اختارت فى اغلب الاحيان خطا رائعا بين الدفاع عن الحكومات والعمل كناقد ينخس بمهام وحاد للسياسات عندما أنها تخطئ فى الاتجاه للتوصل إلى التفاهم الذرائعى مع الليبراليين والمعتدلين.

وقد وصل برنامج البحث السياسى للمؤسسة من السياسة الحضرية إلى القضاء الخارجى. وقد تواجد بالمؤسسة إدارات للسياسة المحلية، والسياسة الاقتصادية،

والسياسة الخارجية والدفاع، ومراكز للدراسات الاسيوية والتنمية الاقتصادية الدولية. وباستثناء ذوى المكانه والشهرة أمثال الزملاء المميزين جاك كيمب، وريتشارد آلن وادوين ميس وعدد قليل من الأعضاء الذين قضوا فترة طويلة بهيئة العاملين فى الابحاث أمثال بورتون وانى. باينس، نائب مدير الابحاث، وستيورات باتلر، الذى يترأس برنامج الدراسات السياسية المحلية، فمعظم «محللى السياسة» فى مؤسسة التراث ممن لديهم الطاقة ومن النشطين السياسين من الطلبه الخريجين فى ذلك العصر. ونسبيا كان القليل منهم يحمل درجة الدكتوراه فى الفلسفة. وبسبب رغبتهم لاضافة مواهبهم إلى أهداف المعهد تطوعوا لخدمته. وكانت هيئة العاملين تميل لان تكون أشبه باحد مكاتب الكونجرس، بدلا من تلك المعاهد التى تمثل لان تكون أكثر اكاديمية فى أبحاثها والتى اكتسبت خبرتها عن طريق النشرات الاكاديمية وربما من فترة الخدمة الحكومية ومع هذا، فقد ترك موظفون سياسيون محافظون الخدمة فى حكومة ريجان، ليضيفوا إلى هيئة العاملين بمؤسسة هيرتاج عددا قليلا من المحافظين البارزين بجانب ذلك فقد دعمت أسلوب الاكاديمى بزيارة العلماء المحافظين الذين جاءوا من واشنطن للتعيين فى وظائف قصيرة الاجل.

وكانت مؤسسة هريتاج سريعة للاعتراف بان هدفها هو الدفاع بدلا من البحث الاكاديمى. بجانب ذلك فقد نظمت هيئة العاملين الحقائق والافكار للاستخدام نيابة عن قضيتهم. وكان بيرت باينس، المراسل السابق لمجلة تايم والخريج الاسبق فى تاريخ أوروبا، كان صريحا فى تفسيره لما تعمله مؤسسة التراث. إننا نضع امامنا ماهى معتقداتنا ونعترف باننا مناضلون فى معركة الافكار. اننا

منحازون لاحد الجوانب وهذا ما نوضحه. اننا لانسعى فقط من اجل حكومة أفضل وكفء، اننا نسعى من اجل افكار خاصة. ويرى باينس بان هيئة البحث العاملة معه تتكون من «خبراء»، ولكن ليس بمفهوم هؤلاء الذين يعملون بنجاح فى معهد بروكينجز أو المعهد الحضرى. ويعرف الباحثون فى مؤسسة الذات الادب الاكاديمى العام حول موضوع محدد كما أنهم على اطلاع حسن بالخطوط المعترف بها للجدل السياسى، ولكن، كما جاء فى تعبيده، إن هيئة العاملين تستخدم خبرتها لتنظيم المناقشات. انهم مدافعون... واننا نوضح لهم أنهم ليسوا منضمين إلى مؤسسة اكاديمية بل بمؤسسة ملتزمة بمعتقدات محددة. وتقول لهم: إنهم سيكتبون الابحاث بصيغة ليست لجماعة مناظرة محترمة(٢٥). وكان الهدف، فى مؤسسة الذات، هو الوعى الذاتى لتشكيل المناقشات والتأثير عليها تمشيا مع الخط الذى تم تصوره مقدما من الافكار أو المبادئ، بدلا من اتباع التساؤلات البحثية بكل بساطه فى أى اتجاه يتجهون اليه. إلا أن باينس يصف موظفى مؤسسة هريتاج على انها قوات صاعقة أو فرق المهمات الخاصة لصناعة السياسة المحافظة، وذلك بالمقارنه مع هيئة العاملين بمعهد هوفر والمعهد الأمريكى للابحاث، الذين يشبهون إلى حد كبير المدفعية الثقليه التى تقصف العدو بالقنابل من على بعد. ولم يستسغ فان باينس الاستعارات العسكرية، لتسود مناقشات الاعضاء الآخرين فى هيئة موظفى مؤسسة هيرتاج.

وفى واشنطن، فان تسويق الافكار فى اغلب الاحيان غير محدد الشكل من تشجيع الناس القادرين على لفظها بوضوح– الأفراد الذين بوسيلة أو أخرى [وينابيع الفكر هى الوسائل المقبولة الآن] يمكنهم أن يجعلوا من أنفسهم هيئات فى مجال

محدد. وخلال العقدين السابقين، فان الوظيفة الأكثر اهمية والتى كانت تقوم بها شبكة من ينابيع الفكر المحافظة فلم تكن مسرحا لافكار جديدة، لكن خلق «كوادر جديدة» من المحترفين، وهى المجموعة التى رثى لغيابها باتريك بوخانان عام ١٩٧٢. وهذا لم يوجد العديد من ينابيع الفكر المحافظة فحسب إطار عمل لنشر افكار تتواجد إلى حد كبير خارج البنية الاساسية المعمول بها فى الصحافة الاكاديمية، ومطابع الجامعات، ودور النشر التجارية [رغم أن الناشرين التجاريين، بقوة كتاب تشارلز هوارى ضياع أرض، وكتاب جورج جيلدر «الثروة والفقر»، وكتاب آلن بلومز انغلاق الذهن الأمريكى، قد اعترفت وبشكل متزايد بان المحافظين يشكلون جمهور المشترين للكتب الادبيه] فقد خططوا أيضاً لادوات لنقل الفكر الوظيفى للنشطين المحافظين والمفكرين. ولقد اعطت فرص النشر والكتابة من خلال هذه البنية الاساسية «البديلة» رؤية كبرى لبعض محللى السياسة المحافظة، والتى غالبا ما اتخذ طرفا اكاديمية بطيئة ذات دوائر قصيرة إلى الشهرة. وكانت ينابيع الفكر المحافظة الاسرع فى تشجيع هيئة العاملين معهم للكفاية المقالات الصريحة والتوزيع المقالات على الصحف [حيث أنهم كانوا يتهمون، أيضاً، ان مخارج الاخبار ابعد من نيويورك وواشنطن من المحتمل ان تصبح مقالاتهم. وفى الوقت الذى كان فيه المعهد الأمريكى للابحاث يجرى التجارب بعض الوقت مع انتاجياته التليفزيونية والإذاعية، كان معهد كانوا المؤيد لمذهب حرية الإرادة قد أثبت مؤخراً إنه كان ناجحا فى تشجيع علمائه المنتسبين اليه باعتبارهم معلقين إذاعيين منتظمين.

وبإلقاء نظرة على مستقبل الحركة، احتضنت مؤسسة هيرتاج «جيلا ثالثا»

وفقا لما يمليه الضمير من الزعماء المحافظين، ورعاية المقيمن داخل الكلية ومساعدى السياسية بشأن الذين جاءوا للعمل فى بيروقراطية واشنطن وتوفير أرضية الاجتماعات لهم أثناء تواجدهم فى المدينة ونهاية الثمانينيات، كانت تشرف على البرامج الدراسية لمستوى الخريجين كجزء من «منهاج دراسى محافظ». وبسرعة أصبح من الواضح أنه بالنسبة للنشطين من الشباب الاذكياء، يمكن أن تكون شبكة سياسة المحافظين الطريق الأكثر سرعة إلى العمل السياسى والتأثير الجماهيرى عن الاجهاد فى الدراسات الاكاديمية. وفى الواقع، فان توجيه الحركة المحافظ تجاه تعزيز مهن الشباب لابعاد ينابيع الفكر عن مراكز البحث التقليدية، والتى مازال التدريب فيها حقا مقصورا على خريجى المدارس وأصحاب المهن ليأخذوا طريقهم إلى المسالك الاكاديمية التقليدية[٢٦].

وفى النهاية، فان تشجيع الافكار يتضمن كذلك وضع مؤيديهم فى المناصب الحكومية، حيث يمكنهم تشكيل السياسة. بجانب هذا فإن الفكرة العامة بان «الناس هم السياسة»- وهى عبارة كانت تسمع فى اغلب الاحيان فى مؤسسة هيرتاج ويتردد صداها فى المكاتب الحكومية- ادت بالمؤسسة لكى تؤدى دورا نشطا للسعى وراء المناصب الرسمية لخدمة المخلصين لها من المحافظين فى الثمانينيات. كما قامت مؤسسة الذات بتشغيل «بنك للمواهب» خلال الفترة الانتقالية الأولى لريجان وتفيد التقارير بانها قامت بتسليم ٢,٥٠٠ ملخصا مجملا للفريق الانتقالى مع بوش. ومن خلال مشروعها للجيل الثانى ومصرف المواهب، اشارت مؤسسة التراث إلى نهاية دورها الثقافى للعصيان المسلح- اذا لم تكن التسمية صحيحة للحركة السياسية المحافظة- وبداية الجهود للحكم. وبينما كانت

مؤسسة التراث أكثر ينابيع الفكر المحافظة نجاحا فى واشنطن خلال الثمانينيات، فان اختيارها طويل المدى سيكتمل وقت محاولتها مقاومة اقوى قوة تنزع إلى السقوط فى واشنطن- الجذب الذى لايكل تجاه الوسط.

عبقرية العملية

ربما يكون للافكار نتائج، كما يعبر الكثير من المحافظين، إلا أنه طوال هذا القرن، كان لسياسات الامة فى اغلب الاحيان نتيجة للفرص، والملابسات، وحلول الوسط عن المعتقدات الثقافية التى تأخذ طريقها بلاشفقه خلال العملية السياسية. ورغم جهود مشجعى السياسة المضنيه ووسطاء الافكار، فان العملية مسهبة جدا وصريحة جدا امام التاثيرات المضادة بالنسبة للنتائج التى تدفعها النبضات الإيديولوجية على وجه الحصر. وفى اغلب الاحيان فإن التجربة الجادة يكون لها تاثير أكبر على الذهن عما تفعله المناقشه الثقافية، والسياسات، إذا لم تكن مشروعاً قانونا فحسب بل تحظى بالتاييد على طول الزمان، لابد وان تستميل الاحتياجات التنافسية والفوائد.

وهكذا تعمل السلطة العامة فى واشنطن بصلابة لجذب معاهد البحث السياسى والخبراء تجاه الوسط. فى مؤسسة التراث قد خفضت صوتها بشأن المشكلات الاجتماعية المسببة للخلاف والشقاق كما أنها عملت فى هدوء مع الخبراء مع المعاهد الأخرى بشأن مشكلات سياسة التجارة والاصلاح الاجتماعى. وتميل النبضات الإيديولوجية ان تفرغ نفسها كلية للنظام السياسى المبنى من اجل

استنباط وسائل ذرائعية، كما أنه ليس فى مقدور الإيدولوچيين مساند سياسة «النصر» لفترة طويلة لان السياسات تخضع على الدوام للتغيير والمراجعه. ومن ثم فان معاهد البحث التى صمدت على المدى الطويل كان عليها ان تستنبط إستراتيچيات لاكتشاف وتايد الوسط.

هذا وقد ساعد الفيبرأباشير، وهو من اهالى ولاية تنيسى كما أن عذب المعشر، فى تاسيس أحد تلك المعاهد- مركز الدراسات الإستراتيچية والدولية. وهكذا حدد مركز الدراسات الإستراتيچية الدولية دورة بأدنى شروط قتالية عما فعلته مؤسسة التراث، كما أنه، عبر السنين، تحرك أكثر قربا إلى مركز تشغيل عملية السياسة الخارجية. وانشاء هذا من وسطاء الافكار كما انه قالب مختلف من بارودى، الكبير، أو كامبل، أوفويلتر. ولقد تلقى تدريبه فى وليست بونبت، وحصل على درجة الدكتوراه فى التاريخ من جامعة جورج تاون، تعلم السياسات الأمريكية فى كابيتول هيل. ولم تتشكل وجهات نظره بالاهتمام فى جامعة اللوبى، كما كانت جماعة بارودى، ولالسياسات الحركة، كما كانت جماعة فويلنر. ولقد دخل عالم السياسة والسياسات التشريعية فى اعقاب تركز الحين فى أوأخر الخمسينيات، عندما وجد الفرصة للعمل نيابة عن كليمنت زايلوكى، زعيم الاقلية فى مجلس النواب، بشأن تقرير الآمن القومى. ولقد فتن ضابط الجيش الاسبق بالكونجرس، بائتلافاته، وسلاسة افكاره وآراءه، والمناقشات والاعمال التى تتفاعل لصفه دائمة، رغم أنه كان متعود إلى درجة كبيرة على الخطوط الرسمية للسلطة[٢٧].

وهكذا جذب وليام بارودى، الكبير، الضابط- العالم إلى فلك المعهد

الأمريكي للابحاث، وهناك أيضاً تفتق ذهن أباشير عن فكرة لمركز الدراسات الإستراتيجية المتواجد في واشنطن، ليكون على نمط معهد الدراسات الإستراتيجية في لندن. وبمساعدة مؤسسة فورد، بدأ اليستاربوخان معهد لندن، ولم يكن له مثيل في واشنطن في أوائل الستينيات. وقد شجع بارودى جهود أباشير- وبمشاركة ديليو. جلين كامبل، والعديد من رجال الكونجرس والمسئولين السابقين في حكومة ايزنهاور- وافق على أن يعمل مع مجلس إدارته[٢٨] . وتم وتم افتتاحه عام ١٩٦٢ ميزانية قدرها ١٢٠,٠٠٠ دولار قام بتقديمها وإلى حد كبير مؤسسة سكايف ببيترج ورجل الأعمال جاستن دارت من كاليفورنيا.

وكان مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، والذى كان تابعا لجامعة جورج تاون حتى قطع الجامعة علاقاتها به عام ١٩٨٦، ينظر إليه في تواضع على أن المكان الذى يمكن فيه مراقبة وفحص ومناقشة واعادة تحديد الابحاث والكتابات الإستراتيجية. وقد هدف المركز، الذى رددت قراراته الأولية لغة الخط التشدد، إلى فحص الإستراتيجيات البديلة للتعامل مع الشيوعية. وكانوا يتكلمون عن الحاجة إلى تجديد وصقل القيم الأخلاقية الغربية وايجاد مجتمع مفتوح في كفاح الحياة والموت ضد اعدائه[٢٩] .

ويوجد الوضع الفريد للمركز، ليس فقط وإلى حد كبير في حظه المتشدد، بل في مفهوم الإستراتيجية التى كانت على خلاف مع نوع التحليل الإستراتيجى الذى يتبعه المخططون المدنيون في البنتاجون (وزارة الدفاع) والمشايعيين لأنظمة التفكير في أوائل الستينيات. ولقد التزم مؤسسو مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

بمفهوم قديم لكلوز ويتس للإستراتيجية، بعيدا عن القضايا المشتملة عليها بواسطة أنظمة الاسلحة ذات التكنولوچيا العالمية، والتحاليل الأقل تكلفة. والقرارات الخاصة بالشراء. وليس هذا التفكير يستغرب، حيث كان الرجال ذوى الخبرة العسكرية فى البحرية والحين بخلاف السرح الجوى، من بين مؤسسى المركز ومن بين الذى انضموا إلى أباشير، الذى قام بعمل الكثير من أجل التنظيم الأولى، الادميرال الرأى بورك، الرئيس الأسبق للعمليات البحرية. إضافة إلى هذا فإن التساؤلات بشان الزعامة والمعنويات، وكذلك الاهتمامات السياسية الحضرانية، كانت أكثر أهمية بالنسبة لهم عما كانت بالنسبه لضباط القوات الجوية، الذين كانوا يهتمون بالإستراتيچية النووية وهن– الاسلحة وأحسن من اطلع على طرق حسابات التكلفة وأنظمة التى لعل لشركة راند. ومنذ أوائل الستينيات، كبر مركز الدراسات الإستراتيچية والدولية من تابع لجامعة، يعمل به سبعه أفراد وميزانية صغيرة ليصبح معهدا مستقلا بميزانية تقدر بحوالى ١٠ مليون دولار، أسهم بها مؤسسات محافظة والاتجاه السائده وعلى طول الطريقه، كان يعمل بجد ليظهر صورته المبكر لجناح اليمين.

وطوال السنين، قام مركز الدراسات الإستراتيچية والدولية بجذب العديد من المؤرخين، والعلماء السياسيين، والمتخصصين الأقليميين عن الاقتصاديين والمهندسين. ومن بين أفراده الـ ١٥٠، تخصم الدعامة الاساسية كان ريتشارد فى. آلن، أو مستشار قومى لريجان، والمؤرخ وولتر لاتحوير، خبيرا الارهاب والمخابرات، وادوارد لوقواك، مؤرخ عسكرى وباحث فى الجوانب النظرية، وروبرت كوبرمان،

متخصص فى الارهاب المضاد، وراى كلاين، النائب الاسبق لوكالة المخابرات المركزية ومتخصيص فى الاتحاد والسوڤيتى والصين. كما ظل العديد من كبار المسئولين السابقين المميزين، من بينهم هنرى كيسنجر، وجيمس شليزنجر، وزبيجنيف برزنيسكى، وروبرت ماكفرلين، تابعيين لمركز الدراسات الإستراتيچية والدولية كـ «مستشارين» للمعهد.

ويتراوح عمل مركز الدراسات الإستراتيچية والدولين بين المجالات العملية فيما يخص سياسة الاتصالات، والعلوم والتكنولوچيا، وسياسة الطاقة والتوازن العسكرى السياسى، كما غطى أيضاً أقاليم محددة وبينما كان ينتج عن بعض المشاريع كتبا علمية- ويبدو أن معظم أفراد مركز الدراسات الإستراتيچية والدولية يرغبون أن يتم عمل المزيد والأفضل من الثقافة تحت رعاية المركز- مع التأكيد على خدمة العملية السياسية بأساليب مباشرة كثيرة. وهذا يعنى، أن مركز الدراسات الإستراتيچية والدولية يرعى مجموعات العمل، ومجموعات السياسة، ومجموعات الدراسة، والندوات التى تخصص للاتيان بلاعبى واشنطن الاساسيين إلى مثل تلك المجالات كالسيطرة على السلاح، والطاقة، والارهاب ومواضيع السياسة الخارجية الأخرى.

ويطابق ارتقاء مركز الدراسات الإستراتيچية والدولية عددا من التحولات الاساسية وفقا للانماط العرفية لصناعة السياسة الخارجية الأمريكية وفى بناء الحوار العام والسياسة الخارجية. وهنا تبرز ظاهرتان، لتشكيل دور المركز فقد تم اختبار لاعبا خاصا فى لعبة الأمم. وكلما كانت مشاركة الكونجرس تميل إلى التأكيد

على استنباط سياسة خارجية منذ أوآخر الستينيات- والتى اشتغلت ثرواتها الأولى بسبب حرب ڤيتنام ولكنها استمرت حتى الثمانينيات فى الخلاف حول المعونه المقدمة للكونتز فى نيكارجوا، وقوى الحرب، والتجارة، والسيطرة على السلاح- أوجدت البيئة الملائمة للمركز ليكون كمصدر ثقافى لرجال الكونجرس الجدد النشطين وهيئة العاملين منهم. وفى الواقع، فإن أباشير، والذى كان لعدم كلفته مع رجال الكونجرس أن يصل إلى منصب مساعد وكيل وزارة الخارجية لعلاقات الكونجرس أيام حكم نيكسون، كان يرى الكونجرس على أنه استمراية كبرى لمركز الدراسات الإستراتيچية والدولية [أشبه بالكثير الذى يفعله فويلنر من مؤسسة التراث]. إلا أن مركز الدراسات الإستراتيچية والدولية أن منفعته من العملية أقل بمصطلح الامداد بالذخيرة للمناقشة إزاء السياسات بدلا من استخدامها كوسيط للمناقشة وتسوية الخلافات.

تهتم الأعمال التجارية الأمريكية، والتى أصبحت فى استشرافها أكثر من دولية منذ الستينيات، بحماس بالغ بالقرارات السياسية التى تتم فى واشنطن. بجانب ذلك فقد انتشر الاهتمام بالشئون الخارجية، والتى كانت اساساً مقصورة على بيوت الاستثمار، والبنوك، وبعض أصحاب النفوذ فى استخراج المعادن والشركات القانونية التى ساعدتها فى النصف الأول من القرن العشرين، إلى كل قطاع اقتصادى. وبسبب زيادة الاهتمام، فقد رأى مركز الدراسات الإستراتيچية والدولية الاعمال التجارية ليست فقط كجمهور من المستمعين بل كمصدر للعون المالى. ولقد أصبح ارسال المذكرات إلى رجال الأعمال والتشاور مع الشركات بشأن

الموضوعات العالمية التى يجب أن يتعاملوا بها، عاملا أكثر أهمية ليس فقط لمركز الدراسات الإستراتيچية والدولية بل لمنابع الفكر كمعهد بروكينجز.

فضلا عن هذا فإن مركز الدراسات الإستراتيچية والدولية، فى حد ذاته، يدل على تحول آخر فى صناعة السياسة- تحول تدريجى للصفوة التى تشارك فى المشكلات الدولية. ومن حيث أن الخبراء فى السياسة الاشتراكية والاقتصادية قد ظهروا فى العقود التى سبقت الحرب العالمية الثانية، فقد أصبح المتخصصون فى السياسات الخارجية والذين تلقوا تدريبهم فى مجالات أكاديمية مختلفة أكثر مركزية فى صنع السياسة الخارجية طوال الربع الأخير من القرن. وهؤلاء المتخصصون من نوع يختلف عن هؤلاء الذين جاءوا أساسا من الساحل الشرقى، وتعلموا فى مدارس ايڤى ليج Schools Ivy League ، وتدربوا على التمهن فى شركات المصارف القانونية والاستثمارية. وبعد ترك الخدمة فى الحكومة، فلم يكن من المحتمل عودتهم إلى بيوت الاستثمار والشركات القانونية والتى كانت توفر القواعد التثقيفية الخاصة لعدة أجيال للموظفين العموميين الطموحين. وأكثر من هذا، كانوا فى أغلب الأحيان يناضلون للوصول إلى أهدافهم بحقائق إيديولوچية لا سبيل لتجاهلها والتى لم تكن تُثير رجال البنوك أو المحاميين ذوى العقول العملية.

إن مجموعة المعاهد شبه الأكاديمية والتى تمت بسرعة فى واشنطن- بالتقريب سنويه من مائه تتعامل فى موضوعات السياسة الخارجية والأمن القومى- هو الوسيلة للكثير من تلك الانواع السياسية التى تشق طريقها، وتحتفظ بقاعدة لها فى واشنطن، حيث يتم مناقشة وتبادل الآراء بشأن القضايا، وحيث توجد الفرص

للمشاورات الحكومية والخاصة، وحيث تتركز الصحافه السياسية. وقد علق أحد العلماء بقوله، «حتى المعهد المتوسط فى واشنطن يمكنه أن يصبح أكثر أهمية عن أى معهد من الدرجة الأولى فى مكان آخر»[٣١]. وللعمل كلاعب هامشى فى السياسة يبدو أنه مفضل عن التراجع الاجبارى إلى أى أحد باستثناء المراكز الجامعية التى لها هيبتها. ومن حيث أن التعيينات الجامعية ثبت أنها صعبة المنال لسبب تضاءل المرئيات الاكاديمية فى السبعينيات، فان الكثيرين الذين ربما يعودن إلى البقاء الاكاديمى فى واشنطن، حيث يمكنهم أن يكونوا على قرب من العملية السياسية ولايتحملون مالايطيقونه من عملية التدريس أو الالتزامات البحثية طويلة المدى.

وليس من المستغرب أن الاساتذة الذين يعملون طوال فترة الدوام بجامعة جورج تاون كانوا ينظرون إلى مركز الابحاث التابع للجامعة نظرة نافذة. ورغم أن التوتر لم يظهر على السطح كما حدث بمرارة مع هؤلاء الذين استأجروا جامعة ستانفورد ومعهد هوفر، كانت الشكوى بشأن عدم تواجد «اساتذة الإعلام» فى مركز الدراسات الإستراتيچية والدولية الذين كرسوا المزيد من وقتهم للظهور على شاشات التليفزيون بدلاً من الثقافة الجادة أضف إلى ذلك فإن «العقود الإعلانية» التى تم فهرستها بحماس بواسطة المركز، كانت فى الواقع متكررة الحدوث، ٤,٠٠٠ إلى ٥,٠٠٠ فى العام فى السنوات الأخيرة. ورغم أن الروابط كانت مفككة، فقد وجد بعض أعضاء الكلية أن استخدام المركز لاسم جامعة جورج تاون على الساحة السياسية سيؤدى إلى حدوث المتاعب، إن لم يكن غير ملائم، وقد اعترف المدراء

أن هنالك معهدين يتنافسان للحصول على التمويل. وفى عام ١٩٨٦، دعت الجامعه إحدى اللجان الخارجية من العلماء البارزين لفحص مركز الدراسات الإستراتيچية والدولية من وجهة نظرها للمراجعة والاعتماد، فقررت بأن أعمال المركز ليست أكاديمية بصورة كافية ليكون كمعهد أبحاث يتواجد فى الجامعة. وهكذا انفصلت الجامعة ومركز الابحاث الإستراتيچية الدولية على وجه العموم باسلوب ودى.

وعلى خلاف العلماء الجامعيين، فإن «رجال الدولة المثقفين» من مركز الدراسات الإستراتيچية والدولية، كما يسميهم المركز، نزعوا للعمل من خلال شبكة تثقفية مفككة حيث تكون الاحاديث والمجالات غير الرسمية أكثر أهمية عن البحث والنشر الثقافى. ولم تكن اهتمامات مركز الابحاث الإستراتيچية والدولية هى تلك الابحاث التى تنتجها النظريات وأفرع الدراسة، بل كان يهدف لوضع السياسة، كما يقول روبرت بيومان، أحد كبار المستشارين بالمركز والمتخصص فى شئون الشرق الأوسط والذى عمل كسفير فى أفغانستان، والمغرب، والسعودية، «فى حقل الحقيقة وما يمكن عمله» بجانب هذا فإن المركز يعمل فى الثقافة السياسية، والتى فى أغلب الاحيان، من خلالها يتم تقيم الاتصالات الشفهية عن الكلمة المكتوبة[٣٤].

ويتحدث الباحثون فى مركز الابحاث الدولية الإستراتيچية عن «عبقرية العملية». وبدلا من الطموح إلى تسويق الأفكار، كمؤسسة الميراث، وشحذ خطوط المجادلات، فإن المركز يفضل التقارب غير الرسمى والرضائى إلى صناعة

السياسة. ويعتقد أن السياسة تظهر من المناقشة، والافكار تشحذ فى المجادلات، وأنه لابد من استمرارية الجهود لتكوين الاتفاق العام بشأن تحويل الآراء. وبهذه الرؤية للعملية السياسية التى سمحت للمركز لجمع الناس الذين ربما لا يركزون بطريقة أخرى على نفس القضية فى نفس اللحظة. ومن خلال تقسيم وتخصيص جماعة صناعة السياسة فى واشنطن، فإن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية أشبه ببعض نظرائه– وأكثرهم جدارة بالملاحظه مركز بروكينجز لتعليم السياسة العامة– بعرض إطار عمل لجمع الاكاديميين، والبيروقراطين، والمشرعين، وقيادات الجماعات التى لها نفوذ فى بعض مجالات الانشطة، ومسئولى النقابات، ورجال الاعمال. كما كانت جماعات الدراسة المختلفة فى مركز الابحاث الإستراتيجية والدولية يسمحون بالمناقشات غير الرسمية بشأن القضايا الشبه متعذرة داخل إطار عمل لجان الكونجرس والجماعات المتشبعة للمناقشات. وفى الواقع، فإن أكثر الاعمال القيمة لبعض ينابيع الفكر فى واشنطن أدنى من تولد أفكار جديدة أو تشجع افكاراً سياسية فى ساحة السوق السياسى عن ايجاد مجال للحوار والمنافسة خارج نطاق الطبقات المتنازعة للبيروقراطية والمتشبعين للرعاية الاجتماعية.

وفى بعض الاوقات فإن تكاثر مؤسسات الابحاث المتواجدة فى واشنطن، وعلى وجه الخصوص تلك التى تربط البحث بالدفاع والتأييد، ظهر أنها تعمل فقط على شحذ المناقشات السياسية لتدمير احتمال الوصول إلى اتفاقيات عملية. إلا أن قوة الجذب للمركز كانت دائما تعيد التأكيد على ذاتها– قوة وُجدت من خلال التجربة العملية فى السياسات، وفى الوقت المحدد، يتعلم المسئولون العموميون

حدود ما يمكنهم إنجازه بأسلوب مختصر نسبيا للوزارة. كما أنهم يشعرون بالتاثير المعتدل لحاجة حزبهم طويلة المدى لإعادة الانتخابات والمزيد من الاكتشاف بأنه يجب عليهم أن يعملوا مع المعارضة السياسية سواء رغبوا أو لم يرغبوا.

ولقد وجدت منظمات البحث التى استمرت طوال فترة التغيير اسلوبا ليس فقط يشغل تلك الارضية المتوسطه بل للمساعدة على تحديدها. ورغم أن «أفكار ساحة السوق» و «أفكار الحرب» من الاستعارات اللافته للنظر إلا أنها لاتصور ينبوع الفكر فى معظم أدواره النمطية- العمل فى حذر لتحديد الارضية المتوسطة وتوفير بيئة يمكن فيها لمعرفة الخبرات أن توجه لخدمة الغايات السياسية. والعدد المطلق للمحليين والخبراء السياسيين وافتراضاتهم الاكاديمية المشاركة تميل لتضيق المجال الذى تنازع عليه السياسات. ومن الجائز أن تثير البيانات البلاغية للتجارة والرفاهية لجمهور الناخبين الذين يوفرون التمويل لمؤسسات البحث. وتوحى تلك الاستعارات بالتعجيل، والوعد المباشر للمشاركة الثقافية فى النضال السياسى اليومى، وتلمح إلى إستراتيجيات للتأثير على صنع القرار. إلا أنها لاتشرح دور الافكار طويل المدى أو دور الخبراء فى السياسات الأمريكية. وفى الواقع، لقد فعلوا الكثير للتعمية عن التنوير. ولحظة أن تبدأ الأنظمة السياسية العالمية فى التحول، ويبدو أن تلك الامة على وجه الخصوص فى حاجة إلى الخبراء الأذكياء وحسنى الاطلاع، وكذلك مواطنين يكونون أكثر معلومات، ومن ثم فان من الصعب لطرح سؤال عما يمكن أن تتوقعه من الخبراء والطريقه الافضل التى يمكننا تشغيلهم بها.

الفصل العاشر

سياسة الأفكار

الفصل العاشر

سيـاســة الأفكــار

إذا كانت البدايات الجديدة ذات مؤشرات، فإن صناعة الأفكار السياسية بدأت فى الازدهار منذ السبعينيات. ومن بين المائة مجموعة الخاصة بأبحاث هذه السياسة والموجوة الآن فى واشنطن، هناك مايقرب من الثلثين تم إنشاؤهم بعد سنه ١٩٧٠(١). وبالرغم من أنه من المستحيل تسجيل جميع مؤسسات الأبحاث السياسية المستقلة الحديثة التكوين والمراكز التابعة للجامعة عبر الدولة، فإن الانتشار السريع لهذه المنظمات كان واضحاً لبعض المراقبين. وبالفعل، خلال الثمانينيات، كان خلق قنوات جديدة لتخزين المعلومات يأخذ قسطاً كبير من الحماس. وقد قام المرشحون السياسيون بإنشاء بعضها خلال بحثهم عن أفكار جديدة، والمؤيدون السياسيون كانوا يفكرون فى أن معاهد الأبحاث يمكن أن تكون حاضنه للبرامج الفائزة، والأفراد الذين يروجون لأفكارهم الخاصة بإقامة معاهدهم المحدودة الخاصة بهم، والعاملين بالسياسة الذين يتبعون نظام خزان المعلومات بالنسبه لرأسماليات الدولة.

ويبدو أن الليبراليين، مع اقتناعهم أن الافكار المحافظة لها حقيقة عواقب سياسية، شعروا بقدرتهم على منافسة مراكز الابحاث النشطه ومراكز الدفاع الشرقية لليمين فى بداية الثمانينيات. ونقلوا مجهوداتهم إلى معهد السياسات الدولية فى نيويورك والمراكز الخاص بالسياسات الوطنية، ومعهد السياسات الاقتصادية، ومعهد السياسات التقدمية (وبين بعض العمليات الأخرى) فى واشنطن. وفى نفس الوقت

فإن اليمين، مع ضغوط التقليديين والليبراليين، استمر فى زرع بذور العمليات السياسية الجديدة عبر الدولة وحول العالم. ومع تغير إطار السياسة الوطنية، تاركة بعض المشاكل بدون مناقشة من قبل المعاهد القديمة، قام النشطون سياسيا والعلماء بشغل أنفسهم بتأسيس عشرات من المعاهد الجديدة الأكثر تخصصاً. وحقيقة فإن التخصيص، أو إيجاد سوق عرض استثنائى وملائم، كان السمة المشتركة للشريك الناجح المشترك فى صناعة الافكار، بما فى ذلك المركز الخاص بالميزانية والاولويات السياسية، معهد الاقتصاديات الدولية، ومعهد الموارد الدولية. وفى المستوى الأول، تكون هذه الوحدات الجديدة جزءاً من المد المستمر وجريان النشاط التنظيمى الذى أخذ مكانه فى ما يسمى بالقطاع الثالث الأمريكى. سمحت التعددية القوية والعادات الأصلية للمفكرين المشاركين للمشاريع الجديدة بالظهور، فى حين تلاشت مشاريع أخرى.

وبعيداً عن الدوافع الواضحة لمحاكاة نجاح خزان المعلومات المحافظ والتركيز على المشاكل السياسية المهملة، شكلت ثلاثة قوى أخرى الانفجار الأخير للنشاط التنظيمى.

أولاً: المؤسسات الكبيرة والتى قدمت مفجأت المنح الرأسمالية الضخمه لتمويل بمشاريع أبحاث طويلة المدى لعدد صغير من المؤسسات، وقد دفعت الضغوط بإفساح الطرق للمؤسسات الأكثر اتساعاً وترتيباً، وإيجاد ضمانات للمساءلة بصورة أكثر مباشرة عن عملهم، ومحاولة الوصول إلى آثار أكثر مباشرة مع التضخم وانخفاض قيمة الدولار، لمساندة التنظيمات الجديدة الخاصة بمشاريع محدودة تتمتع بقدرة أكثر على

الدفع الفورى. وتم تكوين عدد من مراكز البحث لأن المؤسسات الخاصة تتطلب استعدادات بحثيه حديثه وأكثر مرونة.

ثانياً: كانت الجامعات أكثر التزاماً، وكونت مراكز بحث فى جميع المجالات. ومثل بعض من زملائهم فى العلوم الفيزيائية والطبيعية والذين حصلوا على دعم حكومى سابق، فإن علماء الاجتماع الموجه سياسياً وجدوا فرص ملائمة فى آخر الستينيات وبداية السبعينيات لتمويل أبحاثهم العلمية عن طريق الحصول على عقود حكومية. وبعد ذلك فى الأوقات الأكثر تقييداً من الناحية المادية وتبدأ منذ منتصف السبعينيات، عملية تكوين مراكز بحث تسمح للباحثين فى الجامعات بجذب اعتمادات مالية واستثمار كليات جديدة بتكلفه مالية منخفضة لاتستلزم منهم القيام بارتباطات مالية طويلة المدى.

ثالثاً: تزايد التعامل الأيديولوجى للبيئة السياسية على مدى العشرين عام الماضية أعطى قوة لكل من صانعى السياسة ومسانديهم الماليين للانفصال عن إطار المؤسسات القديمة للأبحاث. وبعيداً عن مقترحاتهم السياسية المحددة، قامت بعض هذه المراكز الجديدة بتحدى الوضع الرسمى للعلماء الاجتماعيين الذين يعملون فى المؤسسات القائمة. إن اشتداد الحرب بين المركز السياسى والمحيط الخارجى- أو القوة الجاذبة للمركز للتصرف العملى وإيجاد تسوية فى مواجهه القوة الطاردة للمبدأ النظرى- موجود دائماً فى نظامنا. ولكن هذه القوات المعارضة تتكثف عند ما يتم إعادة تحديد المركز ويضعف بالتالى قوة الانجذاب.

عندما يتم تحديد القاعدة المركزية بوضوح، فإن الجدل السياسى يمكن أن يقود إلى نغمة لطيفة وجيدة فى التحقيق السياسى يقوم على المنطق، وتبقى سلطة المتخصصين آمنه بصورة عامة عند ما يتم الاتفاق بصورة عامة على الأهداف والاتجاهات. ولكن عندما تبدأ قوة المبادئ المتعارضة فى فرض ضغط أقوى ضد المركز، لاتتحدى فقط بذلك القاعدة الغير مختبره التى يرتكز عليها الإجماع القديم، بل تثير المسائله حول الادعاءات التى يقدمها المتخصصين حول معلوماتهم والقيم التى تحيط بعملهم.

وفى السبعينيات والثمانيات، حاولت بعض مراكز البحث الجديدة لليمين واليسار نقل القتال الفكرى إلى الساحة الأخلاقية العليا. والبعض الآن يتعامل بصورة واضحة مع المبادئ الأولى. وبتأسيس مركز السياسة العامة والقيم سنه ١٩٧٦، أعلن إرنست ليفڤر– Ernest Leyever– عن مهمته بوضوح: «لتوضيح وتعزيز الروابط بين التقاليد الاخلاقية اليهودية– المسيحية ومشاكل السياسة الخارجيه والداخلية»[٢]. واليوم، هذه التقاليد الاخلاقية، فى وجهة نظر «ليفڤر»، تلقت أكثر التعبيرات إقناعاً فى الاتجاه المحافظ الجديد، والذى يعرفها بأنها ليست أقل من «تأكيد مؤقت للإجماع الأخلاقى الغربى المركزى. وبالنسبه لـ «ليفڤر»، فإن الاتجاه المحافظ الجديد نجح فى بلورة القيم المجردة التى تعرف التقاليد الغربية، فى الوقت الذى يتم التعامل فيه معه بأكثر التقديرات وضوحاً للعالم الحقيقى، الذى فيه يقوم بالحكم على هذه القيم بأنها واقفة تحت تهديد متواصل.

وبعد مركز السياسة العامة والأخلاقية مقاتل أخلاقى عدوانى، وقد وضح عَمَلَهُ

فى «القواعد الأخلاقية الغربية العظمى» وتتلخص فى «احترام كرامة الفرد، الحريه الفردية، العداله وحكم القانون، والحكم المحدود. وبدلاً من أن يسأل ما الذى تعنيه هذه القيم كمقترحات نظرية، قام «ليفغر» ، مع مجموعة من الزملاء أقل من العشرين شخص وبميزانية سنوية تزيد قليلاً على ١ مليون دولار، بمحاولة لتوضيح العلاقة بين المبادئ والضرورة الحاجة السياسية. وبالنسبه لـ «ليفغر» ، وهو طالب سابق بمعهد «يال» اللاهوتى وقساً بأحد كنائس «الأخوة الرهبان» وتولى بعض المناصب بالكونجرس وعمل فى «بروكينجز» ، فإن الأخلاقيات ليست ببساطة مسألة تحديد الغايات الأخلاقية- كما فعل أغلب معارضيه فى اليسار- ولكنها نظام خاص بربط الغايات بالوسائل. ومن خلال المؤتمرات، والحلقات الدراسية، وقراءة عشرات الكتب والتقارير القصيرة كل عام، قام المركز بالتركيز بصورة أساسية على السيامة الخارجية ومشاكل التعليم.

وكانت وأحد أكثر أهداف المركز أهمية هى بحث الأوضاع السياسية والنشاطات السياسية للهيئات الدينية المنظمة مثل المجلس القومى للكنائس ومجلس الكنائس العالمى. وقد قام المركز بانتقاد الحركة التى قادتها الكنيسه من أجل الاشتراك فى تحمل المسئولية، هذا بالاضافة إلى مناداة لرجال الدين بالتجرد وسحب الشركات من جنوب أفريقيا. وضم فى مجال نشاطه الذين يعملون فى مجال إرساء السلام ومناصرى تجميد الأسلحة النووية. وقد انتقدت منشورات المركز الرهبات الكاثوليك بالولايات المتحدة بسبب خطبهم الدعائية الدينية حول الأسلحة النووية والاقتصاد. وفى المركز خلال المناقشات الداخلية للمبادئ والسياسات، كانت الضرورة المحافظة تفوز على الليبرالية غير الواقعية وكانت واقعية «ليفغر»

تعنى أية لوجد فى هذا العالم الشريد، أراء عن للحرية والعدالة، وإيمان الفرد بطبيعة البشر العقلانية، وتنبغى أن تعامل وفق حسابات متعلقه. ومع أن السياسات التى يعتنقها كتاب المركز تعود جذورها إلى القواعد المحافظة الجديدة الخاصة بالقوة والقدرة الوطنية، فإن السياسة المحافظة القديمة كانت أيضاً تمارس عملها وقد قدم «ليفقر» انتقاد موسع للعقلانية والتقدم، قائلاً: إن أى تغير يجب أن يكون بطيئاً ومدروساً. وبالنسبه له فإن الإصلاح يجب أن يقاس فى مواجهة التقدم التاريخى الزاحف والأكثر ويجب أن تقاس القرارات السياسية بمدى ضعف القيم الديمقراطية الليبرالية، والتى يرى أنها مهددة ليس فقط من قبل المعارضين الديكتاتوريين ولكن من قبل الليبراليين السذج- الذين يصفهم بأنهم عقلانيين مثاليين- الذين يقدسون السبب ويشعرون بأمل يائس حول الكمال البشرى. ويوضح ليفقر «إننا نحارب فى مواجهة ذلك». «وإننى أنظر إلى نفسى وكأننى فى كفاح يومى من أجل الحقيقه، العدالة والحق» وشارات بعض المراكز الأخرى «ليفقر» فى هذا الاعتقاد بأن تأتى القيم[٣] إلى المقدمة فى المناظرات السياسية. وفى حين تمسك «ليفقر» وجماعته، بصورة واسعه، بالتيار المحافظ الجديد والضغوط المعاصرة لحزب المحافظين، قدم معهد «روكفورد» فى الينوى عنصراً جديداً أكثر تقليدية. بميزانية سنوية تقترب من ١ مليون دولار تم تأسيس المعهد سنه ١٩٧٦ على يد جون هوارد، رئيس سابق لجامعة روكفورد، والذى كان يشعر بتوتر عميق بسبب التغيرات التى عاصرها فى الجامعات الأمريكية فى نهاية الستينيات. وقد كان أول تصور لمعهده بأنه مكان لاختبار التغيرات التى رأها فى مناهج الجامعة والثقافة الفلسفيه، ولكن المعهد قام بمد نطاق نشاطه، متطلعاً إلى المصادر الثقافيه للقيم السياسية والاجتماعية،

وخاصة التى تتعلق بالعائلة والدين. ومن خلال المجله الشهرية المحرضة «تاريخ الثقافة» والخطابات المختلفة بالصحف، والتقارير، مثل العائله فى أمريكا، حاول المعهد العودة إلى المبادئ الأولى- التى ترتكز على الدين.

وقام «روكفورد بإنشاء فرع» نيويورك» سنه ١٩٨٤، وهو المركز الخاص بالدين والمجتمع، تحت توجيه رجل الدين اللوثرى [متبع مذهب لوثر] «ريتشارد جون نيوهوس». وقد جادل «نيوهوس» بأن إلغاء خطبه عامة، فى ميدان عام غير مُعَد وتكون خالية من القيم الدينية، تُعد خطيره وتؤكد صراحة أن الأخلاق العامة لا يمكن إعادة تشكيلها إلا إذا كانت مرتكزه على التدين التاريخى للشعب الأمريكى. وفى الوقت الذى كان يجادل فيه ضد الليبرالية الدينيويه، ومع ذلك فقد تمسك بأن هذه الحقيقة المسيحية، إن كان ذلك صحيحاً، يجب أن تكون حقيقة عامة، ليست ديكتاتورية أو استبدادية. وهو بذلك يفصل نفسه عن هؤلاء فى الأغلبية الأخلاقية وآخرين فى اليمين الدينى المتطرف، بالاضافة إلى انفصاله عن بعض المحافظين التقليديين. وفى الحقيقه، مع نهاية الثمانينيات، أصبح «نيوهوس» ومعهد «إلينوى» الأكثر محافظة أقل راحة بصورة متزايدة فى تعاملهم مع بعضهم البعض. ورحل «نيوهوس» وتم نقل المركز فى «الينوى»[٤]، منذ البداية، كان العمل الخاص بمعهد «روكفورد» رد فعل ضد الاعتماد على التجريب والحياد تجاه قيم العلوم الاجتماعيه وكان «هوارد» وزملاؤه يعتقدون أن الاختيارات السياسيه، عندما يتم وضعها فى إطار من التحليلات العقلانية لعلماء الاجتماع، تؤدى إلى خلق جدال علمى يستثنى القيم التى ترتكز الدين من المحاضرات العامة. أن اصطلاح الفساد اللأخلاقى، كما اصطنحه الرئيس الحالى «لروكفورد» ألان «كارلسون»، كان قائماً

لفترة طويلة، ويوازى ظهور علم الاجتماع الحديث. والذى بدأ فى التكوين والنشوء خلال العقود الأولى من القرن العشرين، عندما قامت الكنائس البروتسنانتيه الأساسيه والجامعات وأقسام علم الاجتماع بالجامعات، كما يعتقد، بانتهاج موقف خاص من مفهوم «مذهب النسبيه الأخلاقية». واستجابة لملاك الأرض التقليديين مثل «ريتشارد ويفر» و «راسل كيرك»، قام كارلسون بشجب نتائج هذه النسبه الأخلاقية، والتى قامت بتعزيز اتجاه نقدى تجاه الإيمان الدينى، قاعدة سلوك الجماعة، والمبادئ الدينية الثابته(*).

وكان «روكفورد» يريد نوعاً من الإصلاح الأخلاقى– والعودة إلى مثاليات الجماعة الصغيرة فى فترة ما قبل الحقيقه الصناعيه التى تبددت. وكان لب مشروع «روكفورد» هو الإيمان الراسخ بأن السياسة ترسو جذورها فى القيم الثقافية. وتبعاً لذلك، فان اهتماماته كانت أساساً مع جودة هذه المؤسسات التى تقوم بالتشكيل الأولى للقيمة– مثل الكنيسة، المدرسة، والعائلة. وبالنسبه لاهتمامه بالعائلة والدين، فان لهجة «روكفورد» كانت عادة قريبه من العاملين النشطين فى المجال الاجتماعى والشعبى للحقوق الجديدة– معارضة الاجهاض، تنقيح المساواه فى الحقوق، حركة المرأة والشذوذ، والثقافة الجنسية– عنها إلى التحليلات المحافظة الجديدة لبرنامج الخدمة الاجتماعية. وفى الواقع، فإن موقفها التقليدى واحتضانها للمشاكل الاجتماعية التى كانت تتجنبها المراكز السياسية مثل هيرتاج وغيرها بصفه عامة جعلها مختلفه– وفى بعض الأحيان شاذه– عن تلك المؤسسات فى واشنطن. وهذا المركز عارض بصفه خاصة مبدأ تبرير الحركة المحافظة وقطاع السوق– الحر، حيث يكون الاقتصاد المتجانس هو الوحدة الجوهرية للمجتمع

والذى تعد «سياسة دعه يعمل» الخاصة به مسأله تقليد وبالرغم من أن التأثير المباشر لـ «روكفورد» على السياسات كان تافها من الآن، إلا أنه وجد قليلاً من الحلفاء المتعاطفين معه فى إدارة ريجان- وخاصة «جارى بوير» وهو مستشار فى السياسة الداخلية والذى قدم تقرير إدارى عن العائلة- وذلك عندما انتقد المركز نظام الآمن الاجتماعى لاضعافه للروابط العائليه، والخدمة الاجتماعية لتشجيعها الاختلاط الجنس غير الشرعى والاسر ذو العائل المنفرد، وسياسة الضرائب التى تجند وجود دخلين للأسره. وقد اقترح «روكفورد» عدة إصلاحات منها زيادة الاعفاء الضريبى للتابعين (العاله) وإلغاء الائتمانات الضريبيه من أجل الرعاية بالطفل والتى تدعم الأم العامله، مفضلاً على ذلك الأمهات اللاتى يبقين فى المنزل وهذا ليس إلا واحداً من المشتركين فى «تحالف المحافظين الناشئ» والخاص بسياسة العائله، والذى يضم مؤسسة «بول وبريس» صاحبة التقرير الخاص من حماية العائلة، ومؤسسة جون وايتهيد ما تفورد. وهذه الجماعات كانت مصممة على ابتكار جدول عمل لإصلاح وضع العائلة التقليدية وقد قررت أيضاً مراكز أخرى تعمل فى مجال صناعة الأفكار تحويل هذه المسألة الغير مصقولة من الإدانة إلى نتاج سياسى مكتمل. وقد كان الليبراليون من بين أكثر المتعهدين طاقة السياسة الافكار منذ أوآخر السبعينيات. وكانت الخصخصة شعارهم، واستجاب بعض المغربين الآخرين لهذا المجال ولكن هاجم أكثر الليبراليين تحمساً من الإفراط فى الليبراليه والافتراضات الاساسية لعلم الاجتماع الواقعى. فهم يفضلون الاسواق الخاصة ليس فقط كوسيلة لتخفيض التدخل الحكومى ولكن بسبب قيامهم بإخفاء الشكوك الاساسية حول مرونه الذكاء البشرى كأداة للتخطيط والتصرف فى مواصلة

وبلوغ الغايات العامة. ومن بين مقترحاتهم الخياليه والمحددة عادة ماتكمن كراهية قاسية تجاه الحكومة، السياسة والمتابعة المنظمة للمقترحات العامة. وعندما جاء إدوارد كران، وهو محلل مالى سابق ومدير إدارة شركة سكادر، وستيفنز والتحالف الرأسمالى لإدارة الشركات، وهو الآن رئيس مؤسسة كاتو، إلى واشنطن من كاليفورنيا، ادعى أنه أصيب بصدمه من رؤية الاف من البيروقراطيين الفيدراليين فى مكاتبهم التى تقع فى مبانى جرانيتيه حيث يواصلون بنشاط الاعمال المضادة للإنتاج.

وقد أعلن «كرين» بصراحة شديدة «أن البيروقراطية شئ سيئ». «وأن الحكومة، مهما فعلت، تفعله لأن أفراد الشعب لن يقوموا به متطوعين»(٦). وبالنسبه «لكران»، الذى كرس نفسه لقضيه الليبراليه منذ أيام دراسته فى جامعة كاليفورنيا فى «بيركلى» فى منتصف الستينيات، والليبراليه هى عودة ليس غير للمبادئ الحقيقيه لمؤسس أمريكا. وبنصرة توماس چيفر سون «على» ألكسندر هاميلتون»، أكد «كرين صراحة أن الحكمة الڤرجينية تكمن فى رؤية أن الحرية مهددة من قبل الاتجاهات الطبيعية للحكومات لتنمو. وبيت «كاتو» فى المدينة كان ينفق وقرب «الكابيتول» وكان يتوفر له طابع القرن الثامن عشر من الدخل، وبالمناسبه فإن اسم المعهد ليس بالمعنى الرومانى الذى يهاجم بعنف الفخامة، ولكن مستعار لكاتبين بريطانيين، جون ترنشارد وتوماس جوردون، واللذين قاما فى القرن الثامن عشر بإصدار مجموعة من المؤلفات أطلقوا عليها خطابات «كاتو»، وكانت تستنكر الاستعمارية والحكومة الكبيرة.

والأوراق السياسية التى تصدر عن خزان الفكر الليبرالى كانت تتجاوز

تحليلات تكاليف الفائدة والعائد التى كانت تصدرها شركة «راند» أو المعهد البيئى، والذى يقوم لقياس البرامج لتنقيحها ولكن نادراً ما يعمر عن تشككه المتشدد تجاه قدرة الحكومة على تحقيق أى شئ أبداً، كما أنهم تجاوزوا جدل اقتصادى معهد «بروكنجز» عن أن اختبارات السوق يمكن أن تساعد فى جعل الحكومة أكثر كفاءة ويقدم توازن دقيق بين مسئوليات العامة والقطاعات الخاصة ورفض الليبراليين للحكومة لايزيد فقط من حرية الفرد وحقوق الملكية الخاصة فوق القيم السياسية الأخرى، ولكن فى جوهرة، كانه يشير إلى رفض القدرات البشرية للمعرفة والتخطيط. وهى بذلك تقدم انتقاد راديكالى لعلم الاجتماع، وخاصة القوة الدافعة لتحويل الطرق والأهداف الخاصة بالعلوم الفيزيائية إلى دراسة للمشاكل الاجتماعية[٧].

ويشير الجدل الليبرالى إلى أن السوق لايدعم فقط الحرية ولكنه أفضل وسيله لتنظيم وتجميع المعرفة. ويشرح أحد الاقتصاديين البريطانين، والف هاريس بمعهد الشئون الاقتصادية، أن الاسواق مثل سلسلة كلية من أجهزة الكمبيوتر المتصلة والتى يتم تغذيتها يومياً بمعلومات وتقديرات حول المقومات المتغيرة للعرض والطلب، والتى يخرج منها معلومات لاتتوقف من الاشارات غالباً تكون فى صورة التغير المتواصل للأسعار[٨]. وقضية الليبرالية فى مواجهة الحكومة هى أن الليبرالين يحاولون التصرف بالرغم من أن معلوماتهم غير مؤكده وأنهم عندما يتصرفون يقومون بتشويش وإعاقة ميكانيزميه السوق التى يمكن أن تعالج كل من عدم الكفاءة الاقتصادية والبلبله الفكرية.

ومع توزيع الودائع النقدية لـ «فريدث كوش» (ومازالت ثروة الشركة الكيماوية

الخاصة بعائلة «كوش» تشكل الدعم الأعظم للمعهد)، تم تأسيس معهد «كاتو» فى سان فرانسيسكو سنه ١٩٧٧. ولكن لم يبدأ فى فرض تأثير فكرى ذى معنى على مجال السياسة الوطنية إلا بعد أن قطع علاقاته الوثيقه مع الحزب الليبرالى فى كاليفورنيا وانتقل إلى واشنطن سنه ١٩٨١. وقد قام المعهد معتمداً على عدد صغير من الموظفين المقيمين وشبكة من العلماء المساعدين وعددهم ٥٠ عالم بإنتاج الكتب، والتحليلات السياسية القصيرة، وأحد الصحف بالاضافة إلى حسن استخدامه لشبكات الإذاعة. أما على الجانب الداخلى، فقد قام «كاتو» بمساندة المقترحات الخاصة باستبدال نظام الأمن الاجتماعى بنظام موسع خاص بمحاسب الأفراد المتقاعدين، وتغطية الودائع الفيدرالية والمدخرات وقروض البرنامج التأمين، وساند ما أطلق عليه «بيئيه السوق الحر. ومع ابتعاد المعهد عن المحافظين الجدد والتقليديين وذلك فيما يتعلق بالسياسة الأجنبية، طالب علماؤه بانسحاب شكلى من منظمه حلف شمال الاطلنطى وأن تقوم كل من كوريا واليابان بتحمل مزيد من مسئولية أعباء الدفاع الخاصة بهما. وإبعاد الدول الأوروبيه نفسها عن التقليدية فى معالجة الاهتمامات الاجتماعية الداخلية، وقد استخدم المعهد موقف متسامح فى بعض القضايا مثل عدم تجريم استخدام الادوية المخدره.

ويتولف المعهد لمبادئ المحافظة المحالية، التسامح الاجتماعى، والأنانية التى كان لها مبادئ قديمة ظهرت حجتها على كتاب من «أدم سميث» حتى «أيان راند»، قام «كاتو» بشراء قطعه أرض، لتجعلها «خزان المعلومات» ولم يتمكن المعهد الثبوت بسهوله على وضع محدد بالنسبه لتحليل السياسة التقليدية. وبالفعل، اقترح كتاب «كاتو» أن الافكار السياسية الأمريكية يمكن أن ينظر لها بصورة ربع

دائرية (المحافظين، الليبراليين، الشعبيين ومؤيدى مبادئ الحرية)، بدلاً من أن ينظر لها محور منفرد يمينى ويسارى، وأن الجيل الجديد قد يكون منجذباً بصورة أكبر إلى مربع مؤيدى مبادئ الحرية عنهم لأى مربع أخر»[9] وقد كان مؤيدى مبادئ الحرية بالتأكيد من بين مقاولى خزان الفكر والأكثر نشاطاً والأكثر خبرة فى استخدام تكتيل تسويق وقد كان «كاتو» جزء من أول موجه لعمليات البحث الخاصة بمؤيدى الحرية فى أوآخر السبعينيات (وهى جماعة ضمت المركز الدولى للدراسات السياسية الاقتصادية، وقد أطلق عليها من ذلك الوقت معهد مانهاتن لدراسة السياسات، وجماعة أخرى تضم منظمات الساحل الغربى، مثل معهد شئون السلام ومؤسسة الفكر). وقد ظهرت مزيد من المعاهد فى الثمانينيات. وهذه المؤسسات الصغيرة، والتى كانت تعتمد بصفه عامة على اقتصادى الجامعة والذين لهم صلة وثيقه بمبادئ الحرية أو الرأى العام»، والتى تجمعت لتنتج تقارير وأوراق صحف خاصة بالخطب والاتفاقيات، شكلت اقتراحاً بعد الآخر لتحويل وظائف الحكومة الفيدرالية إلى القطاع الخاص.

وقد قامت مؤسسة الفكر فى «لوس أنجلوس، والتى كانت تنشر» مجلة الفكر «من مكتب صغير فى «سانتا باربرا» قبل أن تدخل فى برنامج البحث الموسع، بتولى مهمة إجراء دراسات أيدت خصخصه خدمات البريد، إدارة وادى «تينسى»، التحكم فى النقل الجوى، واجهزة المطافى البلدية[10]. وفى عملية مشابهة، طالب المعهد السلمى بسان فرانسيسكو» بمقترحات ترتكز على السوق للتحكم فى نوعية الهواء والماء، إدارة الموارد الطبيعية، وسياسة الطاقة. وأفكاره الليبراليه الكلاسيكيه شكلت أيضاً وجهات نظره الخاصة بالسيطرة على الاسلحه النارية، والذى أعلن أنها

غير فعاله فى تخفيض معدل الجريمة، وعلى احتكار المدارس العامة، والذى وصف بأنه مؤذ للتعليم[١١] وهناك قابليه على التنبؤ بمقترحات هذه المنظمات، ولكن أيضاً هناك تطور حقيقى فى الاعتماد على الفكر الاقتصادى والادلة. وبالنسبه لهؤلاء النشطين سياسياً، يبدو أن الحكومة على جميع المستويات تبدو يائسة وغير كفؤه، إن لم تكن تشكل خطراً.

وقدم خزان الفكر الخاص بالمبادئ الحرة انتقاداً متشدداً ليس فقط للسياسات والبرامج. الفيدرالية، ولكن أيضاً لأنشطة الحكومة الخاصة بالدولة والمحلية. وبما أن المسئوليات الخاصة بالسياسات آلت إلى الدولة فى الثمانينيات، هناك موجة ثانية من مراكز الابحاث، كرست خدماتها أساساً لسياسات الدول، كانت تتكون، معطية الفرصة لتكون نوع من النقابات التجارية لمعتنقى مبادئ الحرية وخزانات الفكر المحافظة، وأطلق عليها جماعة «ماديسون». وكان من ضمن المشتركين الجدد فى هذه الساحة معهد «هير تلاند» فى «إلينوى» (والذى كان لديه خطط لتكوين فروع فى دول أخرى)، معهد «هانيبا لهاملين» فى «ماين»، مؤسسة الكونولف فى بنسلفانيا، معهد «كلارمونت» فى كاليفورنيا، ومعهد الاستقلال فى كولورادو. وفى نفس الوقت، مثل هذه الجماعات كالمركز الوطنى للتحليل السياسى فى دالاس، معهد مانهايتن للبحث السياسى، ومعهد چيمس ماديسون «فى فلوريدا، بالرغم من أنهم كانوا يعملون فى القضايا المحليه- مثل استئجار محطات ضبط أوسجون مكتظه- فقد كان من بين أهدافهم خلق أنماط سياسة يتم تطبيقها فى مناطق أخرى[١٢]. وعلى مستوى الدولة والمستويات المحلية، استمرت سته جماعات

بحث، لهم ميول ليبراليه وميول خاصة بالسوق الحر، فى حربها لتخفيض تكاليف وحجم الحكومة- أى حكومة.

وتتعدى مقترحات الليبراليين، مثلهم مثل التقليديين، أغلب إطار العمل السياسى الذى حدث خلال القرن الماضى- منذ المجهودات الأولى لتنظيم الاقتصاد فى الثمانينيات وعبر نظام الأمن الاجتماعى ومبادرات أخرى بالاتفاق الجديد، وفى السياسات البيئية والاجتماعية للستينيات والسبعينيات. وإذا كان بعض الروتين الشهرى لهذه المعاهد أو التقييم الربع سنوى للتغطيه الصحفية له أى دلالة، فإن الانتقادات المحددة للسياسات والبرامج حظت على آذان صاغيه فى وسائل الإعلام وهذا قد أدى إلى اتساع أدوات القياس «لاحترام الرأى». ومع ذلك، أكد كل من الليبراليين والتقليديين أن الطريقه التى يتحدث بها الأمريكيون عن السياسة خاطئه بصورة أساسية، إذا لم تكن غير قانونيه، وأن هؤلاء الذين يوقفون التصاعد الروتينى فى السياسة ناقص المعرفه. بالنسبه للتقليديين، تكون القيم الدينيه هى المهملة دائما؛ بالنسبه لليبراليين، تعد السياسات والمصالح المنظمة من الأشياء التى تدخل عنوه كثيراً. وكلاهما سيكون دائماً على خلاف مع مسيرة صنع السياسة التى تتشكل بالتسوية والتغير المتزايد.

إن تنافر نغمات الخبراء والإيديولوچيين- والتعقيد المتوقع حول المعاهد المنعزله عادة والتى عظمت أصواتهم- جعلت من الصعب على أغلب المواطنين نقل ادعاءاته المتنافسة للخبراء، لتحديد الفوائد أو تتبع الأصول الفكرية التى تشكل مناظيرهم، ولتحديد إسهامهم فى معالجة المواضيع العامة. والمواطن اليقظ، يعد

شاهد سلبى على خلافات الخبراء (كما وضح محررى الصحف والصحفيين الذين قاموا بالالتقاء بهم، فى حاجة لمساعدة خبير لتصنيف الادعاءات المتنافسة للسلطة.

النخبة السياسية الجديدة

ناح بعض المراقبين على اختفاء سعة أفق الفكر العام- لويس مامفورد أو والترليبمان والذى كان تغلبهم للشئون العامة كان مصطنعاً وحيث كانت نزعاتهم مألوفه (وقليله الاهمية). «ليبمان»، الفيلسوف المعروف ذو العقل الواقعى، كان من طراز خاص وغريب للفكر الأمريكى الحديث. وقد قام بطرح تصور فلسفى مستقل للعقل وسير الحساسية الاخلاقية التى لها مصلحة مع الشئون العملية وتصور للضغوط التى فى ظلها يتصرف القادة السياسيون. ولقد كان مستشاراً للمستشارين ومستشاراً للرؤساء منذ أيام الكولونيل أ.هـ. هاوس «و» وودرو ويلسون إلى أيام ماكجورج باندى وليندون جونسون. وكان صوته ذا تأثير بعيد المدى، حيث كان يوضح المشاكل اليومية للمواطنين اليقظين. وكناشرو كاتب، كانت كتاباته وسمعته الشعبية تشير إلى استقلاله فى الرأى وتوضح قدرته على الانسحاب إلى ما أسماه «بركة الصمت». لقد كان شديد الحساسية تجاه المشاكل الفكرية التى تواجهها شيئين إما قدرته الماضية على التدخل فى المسائل العامة والسلبيه الشديدة للإنسحاب. وقد علق أحد الكتاب «رونالدستيل» قائلا عنه: «أن برجه العاجى مزود بمصعد سريع التحرك».

وعلى العموم، فإن المفكر المستقل، عاصر دخلاً جيداً من الكتابة أو من الوسائل الماليه الخاصة والتحدث إلى العامة، وهذا أفسح له الطريق إلى التخصص الاكاديمى والخبراء المتميزين الذى يعملون بصفه أساسين فى مختلف وكالات الحكومة، الجامعات، ومراكز البحث أو التشاور مع عملاء خاصين. وبالرغم من أن

مفكرى العامة قد يكونون قليلين، لاتوجد ندرة فى الخبراء الشعبين الذين هم مستعدون وقادرون على التعليق على القضايا المحددة. هذا الهجين الجديد من خبراء السياسة يمثلون ذروة مجهود مائه عام من محاولة إيجاد معرفه متخصصة تؤثر على السياسة العامة. وقد اختلفوا إلى حد بعيد كرد فعل لاختلاف سوق الخبراء. وتبعاً لذلك، يمكن أن تكون النخبه السياسية اليوم مقسمة إلى عدة انماط شديدة الاختلاف ويمكن التفرقه بينهم بالمعهد الذى يعملون به، والطرق المهنيه التى اتبعوها، وطبيعه العلامة التى يرغبون فى تركها على السياسة العامة. وفى حين أنه ليس علماً شخصياً جامداً له حدود جامدة- نماذج الاشخاص تتراوح بين عدة فئات- فإن الانواع تحدد الادوار المختلفة للخبراء والطابع التنظيمى الذين يعملون فيه الآن.

يأتى فى المقام الأول الخبراء الذين تولوا مناصب عامة بارزة فى الوزراة أو مناصب عاليه المستوى كمستشارين بالأمن القومى أو أعضاء فى مجلس المستشارين الاقتصاديين وأفضلهم- يطلق عليهم عالم رجل دولة وهو اصطلاح دارج حالياً فى مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية، وهم من أكثر الأعضاء شهرة فى النخبه السياسية، ولهم احترام خاص لأنهم عاصروا التجارب العملية للمسئوليه السياسية ولخبرتهم الاكاديمية. وهذه الخاصية ليست فحسب السلطة الحديثة للمعرفة المتخصصة، ولكن الغموض العتيق لمستشارى الملوك. مجموعة ثانية، يرتكز وضعها بصورة أقل على الخدمة الحكومية الواضحة عن الالتزامات بمشاريع طويلة الاجل داخل منطقة محددة من السياسة، قد يطلق عليهم «متخصصى

السياسة» وكرس العلماء فى هذه الفئة مزيداً من الوقت بصورة مماثلة للبحث السياسى ومن المحتمل للتعليم أكثر من صنع السياسة أو إعطاء المشورة فى كل الوقت. وقد يكن لأعمالهم أعظم أثر بعيد المدى، سواء من خلال «التبحر النظرى» الموجود فى السياسة أو تدريب الطلاب الذين يذهبون ليخدموا فى الحكومة. ويمكن أن نجدهم فى مراكز البحث المتمركزه فى الجامعة، المعاهد السياسية جيده الانشاء، ووكالات البحث الحكومية.

مجموعة ثالثة أقل وضوحاً، مع أنها ليست طرازاً أقل أهمية (مميزين أكثر بوضع أو محيط معاهدهم عن تدريبهم الاكاديمى أو وسائلهم)، فهم «مستشارى السياسة». ويعملون عادة فى العقود قصيرة الاجل والمشاكل التى يحددها العميل، فالمستشار يقدم معلومات، يقيم برامج، ويراقب التجارب الاجتماعية. وأغلبيه محللى السياسة فى شركة «راند»، المعهد البيئى أو معهد SRI الدولى وزملائهم فى منظمات أبحاث العقود الأخرى يقعون تحت هذه الفئه وعلاقاتهم بالحكومة تتشكل بمبنى دقة ووضوح خطيهم، وجمهورهم الاساس هو العميل، ليس الطائفه الاكاديمية أو عامة الشعب. وبعض المستشارين يخدمون الآن أيضاً فى مجال الاعمال حيث أن التنفيذ بين فى مجال الشركات يرغبون بصورة متزايدة فى معرفة تقييمات موثوق بها للاحداث الدولية أو التغيرات فى السياسة الداخلية التى يمكن أن تؤثر فى القطاع الخاص. وبالفعل، فان فرص العمل كمستشارين خاصين- خاصة فى مجال الشئون الاقتصادية والسياسية الدولية- انتشرت بصورة عظيمه، وأدى ذلك إلى زيادة الشركات الخاصة وشركات منع الارباح (وأكثر هذه الشركات

شهرة هى شركات كيسنجر»، وخلقت فرص أمام معاهد «عدم الربح» لخدمة الزبائن من التجاريين وكل بين يطلق عليهم مصطلحى «عالم رجل دولة» و «متخصص السياسة» يلعب فى بعض الاحيان دور المستشار السياسى. وهناك طائفة رابعة تزايدت فى العدد بصورة كبيرة عبر السنين وهم «خبراء الحكومة». والخبراء الحكوميين ليسوا هؤلاء الذين يعينون فى مراكز استشاريه عليا ولكن، بالأحرى، أعضاء البيروقراطية الذين تجعلهم خبرتهم وتدريبهم الاكاديمى مصدر إفادة فى مثل هذه العمليات الخاصة بمكتب ميزانية الكونجرس، أعضاء اللجنة، خدمات أبحاث الكونجرس، وحدات التحليل فى الإدارات الوزارية والوكالات المستقله.

وقد ظهر نوع جديد من الخبراء فى السبعينيات والثمانينيات وفى بعض الأحيان يستخف بهم ويطلق عليهم «خبراء جاهزين»، «أساتذة وسائل الإعلام»، أو أطباء مقتبسين»، ويمكن أن يتم وصفهم بصورة أكثر عدلا كـ «مترجمى السياسة ومع انتقال الصحافة الأمريكيه من نمط التقارير السياسية ذات التصور المحدود إلى تحليلات اقتصادية، سياسية واجتماعية أكثر اتساعاً، لم ترغب فقط فى الحصول على صحفيين أكثر ثقافة وتخصصاً، ولكن أصبحت تعتمد على الخبراء بصورة شديدة. والآن مع اتحادهم فى علاقة تكافلية مع الصحفين والمحررين، وجدت هذه الطبقه من الخبراء العاملين فرصاً فى الصفقات الأولى بالجرائد، بالأضافة إلى برامج الاخبار واللقاءات التى انتشرت بسرعة فى التليفزيون، بما فى ذلك خدمات البث العام، وشبكة الانباء البرقية و CSPAN . وصحفى الطبع والبث يعتمدون على هؤلاء الخبراء لإضافة عمق جديد لتغطية الأنباء اليومية وظهور التنوع والتوازن الذى يتسم

بحسم التمييز. وبالفعل، فإن عملية البحث عن مناظرات أدى فى حد ذاته إلى توسيع مقاييس المناقشات وجلب الخبراء إلى مركز الاضواء والذى يعد الادعاء الأساس للسلطه هو وضوح رؤيتهم- وقدرتهم على التعليق على قصة إخبارية تتفجر فجأه، أو كتابة موضوع فورى. والاسهام المساعد لهذا النوع من الخبراء للتغطية الصحفية له قيمته على الشيء برمته، ولكن عادة ما يذهب ادعاؤهم الخاص بالسلطة الفكرية بدون إنعام النظر من قبل الصحفيين الذين يعتمدون عليهم. أما الجماعة الأخيرة داخل النخبه السياسية الجديدة فتوصف كـ «مقاولى السياسة» ومع أنه يجب عليهم أن يلعبوا دور مفسرى السياسة العامة فى أوقات فالبعض لديهم ادعاءات قانونيه بأنهم متخصص سياسة، وهم مشتركين بصفه أساسية فى بناء المعاهد، وهم يحشدون الموارد لدفع أحد المقترحات الخاصة، وخلق ائتلاف بين الجماعات المختلفة من الباحثين وذوى الفعالية السياسية، تعزيز تقدم ونجاح القادر والحفاظ على طموح تولى عضوية النخبه السياسية، وتشجيع اصدار جرائد جديدة أو أعمال النشر الأخرى. ومن بينهم مديرى ومؤسس معاهد البحث، موظفى التنفيذ للمؤسسات والناشرين للصحف السياسية.

وهذه النوعيات يمكن استنتاجها ببساطه- ويمكن اختراقها بصورة كبيرة. ولكنهم يشكلون الادوار المختلفة التى التى يلعبها الخبراء فى مسيره صنع السياسة الحديثة. ومثل «العالم. رجل الدولة» يمكنهم التحدث بسلطة. نادراً ما كان يستخدمها المسئولون المنتخبون سابقاً (ويستثنى من ذلك بعض الرؤساء السابقين). وكمتخصصين فى مجالات مختلفه، فقد صاغوا المفاهيم الرئيسية التى من خلالها

يتم تحديد المشاكل الاجتماعية والبحث فيها وتدريب متخصصين آخرين يمكن أن يتوفر لهم تأثير أكثر مباشرة. وكمستشارين، يقومون بمراقبة البرامج والسياسات التى بدأت بالفعل وإيجاد فرص متزايدة لنصح القطاع الخاص أما خبراء الحكومة، فإنهم يجمعون المعلومات اللازمة التى تسمح للبيروقراطية الحديثه بالعمل ومدهم بالتحليلات اليومية والتى يحتاجها مسئولو الحكومة.

ويتحدثون كمفسرين، مع صانعى السياسة والعامة ويحددون المحيط الخاص بالمناظره السياسية، وفى بعض الاحيان يتم توسيع قياسها لفترة مؤقته، وفى بعض الاحيان يتم تصغيرها إلى الاختبارات العملية. وكمقاولين، يوجهون الموارد المادية والأفراد المفكرين إلى مجالات السياسة المحددة، ويعملون على توسيع جدول عمل السياسة، وخلق أساليب عمل جديدة لجذب الخبراء إلى العمل.

وعلى المدى الطويل، قام الخبراء فى أدوارهم المختلفه أولا بتحديد ثم إعادة تشكيل وبناء الهيكل التأسيسى الذى به يتم نقل معرفتهم إلى المجال السياسى. وقد تزايدت جرأة الخبراء مثل أحد الشعاب المرجانية التى تبنى بكائنات عضوية لاحصر لعددها. ولاتخلق فقط كائناتها البيئية الخاصة بها، وتجمع حولها نباتات وحيوانات صغيرة ومختلفه حولها، ولكنها عادة تقوم بتغير طرق المرور بين البحر والبر. مثل هذا التخيل الخاص بالنمو تحت الماء، قامت هذه المعاهد بخلق جسور بين القطاع العام والخاص وملأت كل فراغ تقريباً فى نظامنا الحكومى الغير متكامل. وهذا النمو تغذى على نفسه: فقد قامت جماعات البحث الخاصة بوخز الحكومة ودفعها إلى زيادة المتخصصين فى الإدارات التنفيذية، وقد أجبر خبراء

الفرع التنفيذى الكونجرس على إقامة وحدات بحث خاصة به، وقد استخدمت الوكالات الحكومية ترتيبات البحث التعاقديه لإنشاء مراكز بحث غير حكومية، وقامت الجامعات بتشكيل برامج تدريب وبحث جديدة للتجاوب مع الحاجة المتغيره للخبراء العاميين. وأصبحت الاماكن الجديدة والتنظيمات الخاصة بالخبراء تفتح باستمرار. وعلى سبيل المثال، فى شرق ووسط أوروبا، ثم إحضار أفراد اقتصاديين أمريكين مؤخراً لإسداء المشورة فى النظم المالية والبنكية، ورفع الرقابة الحكومية على الأسعار، والانتقال من الصناعات التى توجهها الدولة إلى المشاريع الخاصة. وثم استشارة علماء السياسة والمحامين الدستوريين حول قوانيين الانتخابات، الاحزاب السياسية، الأنظمة القانونية وضمانات حقوق الفرد. وهناك تهكم شديد الوضوح خاص بالعلاقات الاستشارية الجديدة، خاصة عندما يقوم خبراء من دولة لها أخطاء انتخابية عميقه خاصة بها وانهيارات مكلفه فى نظامها البنكى والمالى بإرشاد دولة أخرى للطريق الصحيح. ومازال هناك سؤال بدون إجابة وهو «كيف يمكن أن يحقق خبراء الغرب النجاح فى هذه القضايا السياسية. والاعتماد الأولى على الخبراء الاجانب يمكن على الاقل أن يجذب الانتباه إلى العلاقه الوثيقة بين علم الاجتماع الحديث والثقافة الديمقراطية التى تكونت بداخلها.

وكل ثقافة سياسية تخلق هجينها الخاص من الخبراء: وقد قدم «دانييل» عرض لأحلام «نبوشادينزار»، والقديسين الصينيين قرأوا الطالع المكتوب من الالوان على عظم ظهر السلاحفالمسخته، ووجد عرافو (كهنه) الرومان بعض المعانى فى

أحشاء الفراغ أو فى طيران النسور. خبير السياسة– والذى اسمه اللاتينى، -escqer tus والذى يستقى معرفته ضمناً من الممارسة والتجربة– هو أساساً نتاج للممارسات والتجارب السياسية والاجتماعية المعطاه. ومع قيام بعض الدول الآن بالكفاح من أجل تأسيس مسيره ديمقراطية غير مألوفه ومن أجل إعادة ابتكار نظام السوق، ليس مثيراً للدهشة أنه يجب عليهم أن يحصلوا على أنواع مختلفه من الخبره، طرق جديدة لتنظيمها، وطرق جديدة (على المدى الطويل) لتثقيف طبقة من الخبراء. فى لحظة الانتقال، هم يبحثون فى الخارج عن مايحتاجون ويرغبون فى تحديث المعاهد الأهلية وإبعادها عن الجامعات الموجودة ووحدات البحث الحكومية.

وهكذا، فى الوقت الذى يتم فيه استشاره الخبراء الغربيين الاقتصاديين والسياسيين فى أوروبا، عادة ما يلعب كتاب وفلاسفه ومؤرخى الدولة الأم الدور القيادى فى تنمية التحول فى مجتمعاتهم. وهذا بالفعل شئ عرض بالنسبه للغربيين المعتادين على المناظرات الشعبية التى تسيطر عليها فئه من الاقتصاديين، أفضل من الاستعارة من مسرحيات الكتاب ولكن بدون الرغبه فى سيادة مواقف المفكرين التى تقوم على المبادئ والثبات النموذجى فى مواجهة القمع المخطط، يجب أن يشير الفرد إلى أن دورهم فى التجارب الديمقراطية الناشئة راجع بصورة واسعه إلى نقص ملحوظ للخبراء المتمكنين بصورة أفضل فى أعمال اقتصاديات السوق والتعددية الديمقراطية. فى حين أنه حتى أكثر النظم استبدادية يكون لديها عدد قليل من المنشقين الذين يتسمون بالشجاعة، مثل هذه الأنظمة يمكن أن تتسامح

بصعوبة مع الخبره المستقله فى علم الاجتماع أو تنشأ مؤسسة من الخبراء أو منظمات الغرض منها التدقيق وفحص عمليات الحكومة والاقتصاد. وهذا حتى لايقال: إن الإسهام الأدبى والشفعيات الثقافية قد لايكونون أكثر قيمة فى بعض المجالات أو أكثر أهمية عن هؤلاء فى مجال الاجتماع، وخاصة فى أوقات التحول الساحق للنظام ولكن إذا كانت هذه الدول سوف تنجح، سيكونون فى حاجة إلى تشكيل هجين خاص بهم من الخبراء– ومعاهد استشارية ملائمة– بما أن ديمقراطيتهم تتطور تدريجياً. والوضع الصعب للخبراء فى مجتمع غير ديمقراطى يمكن أن يتضح كمثال بطرح قضية الصين، حيث ينتج عن التحرر الاقتصادى عدد من معاهد البحث قام فيها الجيل الجديد الشاب من الاقتصاديين الاذكياء باختبار إصلاح الاسعار، إفلاس البنوك، البورصة، والملكية الخاصة. وهذه المعاهد، الذى تحالف مع قيادة حزب الاصلاح العقلانى خلال الثمانينيات والمشتركين فى «الحركة الديمقراطية» التى لم يقسم طويلاً فى ربيع ١٩٨٩، أغلقت سريعاً بعد القمع الذى تلا افتتاحها. وقد قام الباحثون بالهرب أو تم القبض عليهم، ومن المحتمل أنهم سجنوا فى مزارع جماعية ومعسكرات إعادة التثقيف التى ابتلعت من قبل جيل بأكمله من المفكرين الصينين خلال الثورة الثقافية. وقادة الحزب الذين يتبعون الخط القديم قاموا منذ ذلك الوقت بإقامة جهاز أبحاث تابع لهم، متحولين بذلك ليس إلى الاقتصاديين ولكن إلى متخصصين فى الدعاية للسياسات الحكومية. هؤلاء المسئولين الصينين، بصورة مفهوم، ليسوا قادرين على القيام بأبحاث اقتصادية أساسية والتغيرات التى يمكن أن تنبع منها، ولكن يفضلون تعزيز صناعة إعادة تأمين الأبحاث الخاصة بالسياسات الحكومية. ولمحة عن أحوال

الخبراء فى مجتمعات مازالت تكافح تجاه (أوضد) الديمقراطيه تذكرنا بمدى عمق جذور كل من العلوم الاجتماعية ومعاهد البحث المساعدة فى ثقافتنا السياسية. ومع ذلك، أن بنية وتنظيم طبقات الخبراء يمكنها وهى تختلف بالفعل من مجتمع ديمقراطى لآخر. وتاريخياً، الأمم الأخرى لم تعتمد بقوة على معاهد البحث الخاصة مثلما فعلت الولايات، المتحدة، وهذا نتيجة لكل من قطاع الصدقات الخاص والشكوك بالجمله فى الدولة البيروقراطية. فى أوروبا الغربية، من جهة أخرى، يزيد عدد المعاهد الخاصة بالابحاث والتى ترعاها الحكومة والاحزاب وتعكس بصورة أكثر إيديولوچية التقاليد المواليه للحزب وقدرة اعظم بين المفكرين الأوروبين على الاعتراف بارتباطهم لحزب ما. الأكثر من ذلك، فى الدول ذات الخدمات المدنية التقليدية والقديمة والمناصب السياسية القليله، يمكن أن نجد الخبراء بين البيروقراطية بصورة أسرع- أو فى مشاريع البحث التى تمولها الحكومة- عنها فى النظام الأمريكى، حيث يكون على الخبراء الغير حزبين أن يتم تسكنيهم فى الخارج .

ولكن مثلما تزايدت خزانات الفكر فى أمريكا فى السبعينيات والثمانينيات، هناك دلائل تشير إلى تزايد مماثل فى بعض الدول الأخرى. خزانات الفكر للسوق الحر أدت إلى انبعاث الحقوق فى إنجلترا، وتعمل جماعات إيديولوچية مشابهة فى القارة ومنطقة المحيط الهادى. وجماعات البحث الخاصة بالاعمال على طراز «لجنة التطور الاقتصادى» يمكن أن نجدها فى عدد من الدول. وقد أسست منظمات الحركة الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية خزانات فكر، فى بعض الأحيان

بتشجيع من متصدقى أمريكا أو المنح الوطنية شبه الحكومية للديمقراطية. فى اليابان، بدأ الحماس لخزانات الفكر فى السبعينيات، وهذا أدى إلى تزايد هذه الجماعات هناك، بعضها كان يدور حول وحدات التخطيط والبحث داخل الشركات الخاصة بالاعمال، فى حين أن آخرين كانوا على طراز شركات الاستشارة الأمريكية. فى بعض الحالات، كان مقاولو السياسة. وعادة يكونون قد تلقوا تدريبهم فى أمريكا وطلاب متخرجين من دول أخرى يعودون إلى وطنهم ببرامج على طراز يضاهى خزانات الفكر التى رأوها فى الولايات المتحدة.

وككل، فإن دور وتاثير خزانات الفكر فى هذه الدول من المستحيل أن يتم قياسها عن بُعد ولكن بالرغم أنه من الواضح أن الخبراء أصبحوا بصورة متزايدة أكثر اهمية لكل من عمليات الحكومة وإدارة السياسة، فإن تاثيرهم المباشر على السياسة لم يكن يجب أن يغالى فيه. هذا التاثير، بالرغم من أنه حقيقى، كان عادة أكثر انتشاراً عن كونه مباشراً، ويحتل موقفاً متوسطاً فى المسيره السياسية، وعادة ما يكون إسهام الخبراء ذا تأثير أقل على السياسة عنه مع الإدارة، التقييم، وتحسين المعلومات والتحليلات التى تعتمد عليها الحكومة. وعبر الاعوام، قام الخبراء باختراع وتهذيب بعض الادوات الضرورية لإدارة البيروقراطية الحديثة ومراقبة الاقتصاد المعقد- وأساليب وضع الميزانية وإدارة الاشخاص، المؤشرات الاحصائية للأداء الاقتصادى، وتكتيك تقييم السياسات والبرامج وبدون هذه التكتيكات، لن يكون هناك أمان اجتماعى أو برامج حكومية أخرى واسعة المجال ولا قواعد إحصائية للمناقشات الخاصة بالسياسات السنوية أو التجارة. أعضاء النخبة السياسية

وعلماء الاجتماع المخدرون نظرياً قاموا باخفاء التبصر (نفاذ البصيره) (والتنقيح المستمر) والذى يحتوى على مقترحات تساعد على حل المشاكل السياسية- نظريات دورة العمل، مقترحات كينزية للسياسة المالية، نظريات نقدية، نظرية الاختيارات العامة، أساليب الاقتصاد الجزئى، ونظريات رأس المال البشرى. ومن وقت لآخر، كانوا يقدمون مفاهيم سياسية سامية، «الدمار المؤكد المشترك»، «القدرة على توجيه الضربة الأولى»، واقتصاديات الكفاية وقت الأزمة» ولكن نادراً ما كان الخبراء يسهمون ببراعة نادرة فى إظهار وهج التبصر الذى يحول سريعاً وبصورة اساسية السياسة الوطنية أو يخلقون قانوناً مبتكراً. بدلاً من ذلك، قام الخبراء بالعمل ببطء وتدريجياً قاموا بتشكيل رأس مال فكرى فى مسيره أطلق عليها أحد العلماء «زحف المعرفة»، أى تزايد رسوبى للمعرفه والاسهامات الخطيره للخبراء مدروسة ومن المحتمل أن تنتج بصورة أكثر وضوحاً فى التغيورات المحدودة عنها فى الانطلاقات التطرفيه. وفى بعض المناسبات، يؤدى ميل الخبراء تجاه الحذر إلى إحباط القادة السياسيين، حتى هؤلاء الذين يتوفر لهم دعاوى قانونية للعمل كخبراء.

وغير هنرى أ. كيسنجر، كأحد الخبراء، غير نظرته إلى دور الخبراء حيث اكتسب تجربة فى الحكومة ومع نهاية وظيفية الحكومية، كان ينظر إلى الخبراء بالخارج على أنهم غير متصلين بالموضوع وينظر للخبراء بالداخل على أنهم عرقله كبيرة لسياسات الابتكار. وقد كتب «أنه فى بعض المناسبات يمكن أن يمدنا الخبير الخارجى بوجهات نظر، وأبداً لايكون لديه المعلومات الكافية لينصح على

نحو سليم فى التحركات التكتيكية، وهو بذلك يعكس تجربته الأولى كأستاذ فى «هارفارد» ومستشار فى وقت الفراغ فى واشنطن.

وقد قال: «قبل أن أعمل كمستشار لكيندى، كنت أعتقد، مثل أغلب الأكاديميين، أن عملية صنع القرار عملية فكرية بحته وأن كل ما يجب على المرء أن يفعله أن يمشى إلى مكتب الرئيس وإقناعه بمدى صحة أحد الآراء وقد اكتشفت بعد ذلك أن هذا المنظور غير ناضج وخطير كما أنه معوّق بصورة واسعة. والمناقشات التى ترتكز على الخبرة الحقيقية ليست إلا أحد وجوه الإقناع فى العملية الكلية لصنع القرار وكانت هامة مثل أهمية الحسابات العقلية والسياسية.

الأكثر من ذلك أن كيسنجر، مثل نيكسون، عادة كان يبدو أنه لايثق فى مشوره خبراء الحكومة، ليس لانهم كانوا متحيزين ولكن لانهم كانوا عادة يشكلون عقبه للسياسات الجريئة والجديدة وبالفعل، فقد أعلن أن أفضل القرارات السياسية عادة ماتتخذ ضد (عكس) مشورة الخبراء. وقد قال: «إن أغلب السياسات الاجنبية التى أثرت بصورة كبيره فى التاريخ، فى أى دولة، تم الوصول إليها من قبل القادة الذين كانوا معارضين من قبل الخبراء. وهى على أى حال، مسئوليه الخبير ان يقوم بالعمليات المألوفة وان يكون على القائد أن يتجاوزها».

وتعد إن سيرة كيسنجر، مثل ويلسون وودرو، العملية رحله على من ذات الطراز بالنسبه لخبراء القرن العشرين: ارتقاء القوة الفكرية الصرفه إلى أعلى الدوائر للقيادة السياسية، ليست فقط العمل على نصح الآخرين من خلف مسرح الاحداث

ولكن القيام بدور فعال، بل بدور ساحر. وفى مركز الاحداث، كان كيسنجر يشع سلطة فكرية بصوت أجش خفيض، بطلعة كئيبة وهدوء وقور. ويكمن غموض الخبير الحديث فى هذه القدرة على الحفاظ على عدم التحيز الفكرى وفى نفس الوقت البقاء مغموراً فى مجرى الاحداث السياسية. بالضبط مثلما كان الخبير القديم يتصل مع الاصوات التى فوق الطبيعه فى البساتين المقدسة، والخبير الحديث فى مجال السياسة الخارجية يقوم بقيادة شبكات من المعلومات التى تجلب له الاخبار الخاصة بالتطورات الدولية الأخيرة. وقد كان كيسنجر، مثل ويلسون، مشككاً من الخبير كرمز، بالرغم من أنه كان يبدو أنه وجدهم يستحقون الرثاء أكثر من الخوف منهم. وقد شعر «ويلسون» فى بداية القرن بالقلق من أن الخبراء يمكن أن يغتصبوا المعاهد الديمقراطية، ويثبطون همة المواطن، أما كيسنجر فيبدو انه اكتشف ان الخبراء هامشيين بصفه أساسية، وفى حين انه لمح إلى الاضطرابات بين الخبير والقائد، فقد أشار أيضاً إلى التدهور الملحوظ لاسهام الخبراء عندما يعينون فى الحكومة. وكجزء من الصورة التأسيسية، لم يعد الخبراء الآن مصدر للافكار الخلاقه، وبدلاً من ذلك، يقومون فحسب بتوجيه الفرد، الغير قادر على تجاوز الروتين البيروقراطى أو تحدى الاساليب الجيده لصنع السياسة. وفى الحقيقة، قام كيسنجر دعم شكوى عامة بأن فكر الخبراء يكبح الابداع عن طريق التعقيد ليس غير واعادة صقل إطار عمل السياسة السائدة.

وعلى أى حال، فى بعض الاحيان كانت الشكوى المضادة تدور حول النخبه السياسية. ويبدو أن الخبراء كانوا غير قادرين على الاتفاق، وأصبح الجدل غير حاسم

وهكذا، فإنه لايمكن التوصل إلى إجماع حول السياسات. فى البيئه المشحونه إيديولوجيا والتى سادت فى الثمانينيات، كان يبدو ان هذا الادعاء أو الشكوى القديمة أقرب إلى الهدف. وأصبح من الممكن وبشق الانفس جر الخط بين العالم الذى لايهتم بالسياسة- بصورة أكثر وضوحاً، العالم الذى يكافح بأمانة الانحراف والتحيز الذى يعرقل بصورة حتمية أى مجهود بحثى- والمدافع الفكرى الذى يقدم الادلة جدياً لتدعيم وضع سياسى ثابت وقد بدأت جميع الابحاث تبدو وكانها مرافقة، وبدأ جميع الخبراء يبدون وكأنهم بتادق مؤجره، وجميع خزانات الفكر بدات فى استخدام مواردها التأسيسية لتقديم وجهة نظر. وقد خلق الخبراء، بعيداً عن الحد من الجدل والابتكار، بيئه أكدت مناقشات كثيرة إنه لايمكن ان يكون بها اتفاق جماعي على الرأى. وجدالهم الذى لاينتهى أبدا ترك أكثر المواطنين لطفاً فى حالة يأس من احتمال الاتفاق على أكثر القضايا أهمية.

وباستعادة الأحداث الماضية والتأمل فيها، فإنه من المثير للسخرية أن مشروع الخبراء كان يجب أن يقدم الأمل فى وضع الجدال السياسى على قدم علمية لتقليل الخلافات وتمهيد الارض المناسبه للتفاهم والاتفاق. ولكن ارتقاء الخبير، على الاقل فى الاعوام الأخيرة، كان له تأثير عكسى. وبعد أن أصبحت معاهد الخبراء جزء من بنيان الثقافه السياسية الحديثه، لم تتمكن من تعزيز الاتفاق الشعبى أو محو تكافؤ الضدين المتأصل حول استخدامات الخبرة فى الديمقراطية.

نظره عامه عن الخبير

فى سنه ١٩٨٩تحطمت الجدران الموضوعية والمُتصورة بين الشرق والغرب- وسقطت معها أعمدة السياسة الخارجية الأمريكيه لفترة ما بعد الحرب. وتخلت الاحزاب الشيوعية عن سموها، وإما خرجت من السلطة أو تفككت ببساطة. وتشكلت بسرعة أحزاب سياسية جديدة، وأعطت صوتاً للشعب الذى عانى من الكبت طويلاً داخل الكتله الشرقية ليجادل. وأدت موجة من الانتخابات الحره إلى انطلاق بعض المعارضين السابقين إلى المكاتب السياسية التى كان يسيطر عليها سابقاً آسريهم. وتم إبعاد القادة الديكتاتوريين عن الحكم، وتم إعلان جرائمهم، وفى بعض الحالات تم معاقبتهم بوحشيه. وأطلقت المشاعر الوطنية والعرقية، مهددة بذلك البينة الاساسية للاتحاد السوفيتى ومهددة باضرام العداوات السابقة. وأدى خفض القوات إلى إعادة تشكيل المعادلات العسكرية فى وسط أوروبا، ومستقبل كل من «الناتو» وحلف وارسو» أصبح مثار سؤال. وبسط القبضه السوفيتية عن ألمانيا الشرقية أطلق العنان لحركة شعبية أثارت رعب أوروبا بظهور الفكره المفاجأه والحتمية الخاصة بتكوين دولة ألمانيه موحدة. وفى نفس الوقت، أدت إمكانيات إقامة سلام معتدل على الاقل، ان لم يكن إعادة تشكيل وبناء كامل للمشاريع الصناعية والعسكرية لفترة ما بعد الحرب، بتقديم وعد بتنشيط المناقشات الجديدة الخاصة بالنفقات الاجتماعية الداخلية فى الولايات المتحدة وبدأت فى إعادة تشكيل السياسات الفاشلة التى تحيط بالعجز فى الميزانية الفيدراليه.

وعبر كل ذلك، قام الكتاب الأمريكيون بالتذمر حول فقدان المبادرات

السياسية فى الوقت الذى تتصاعد فيه الاحداث فى كل مكان لام البعض جورج بوش، ملقيين الخطأ على فقدانه لقوة الشهرة واللمعان فى الحديث وعدم قدرته فى تشكيل «تصور» لدور أمريكا فى النظام الدولى الجديد. فى هذه اللحظات التاريخية التى كانت تستدعى وجود كلمات ذات مغزى- مثل مذبحة الطلاب فى ميدان «تيانمان»، ورقص مواطنى برلين على جدار المدينة الجديدة الغير مقسمة- لم يكن هناك شخص واحد ينطق بمشاعر اليأس المكشوف أو الأمل المتزايد الذى شعر به عدد كبير من الأمريكيين كان الحذر شعار إدارة بوش. ومع ذلك إلى جانب أنه كانت غير مرضيه عاطفياً فى مواجهة هذه الاحداث المثيرة، فإن الحذر أثبت إلى جانب ما سبق أنها سياسة غير حكيمة. وعندما جاء دور ردود الافعال المحسوبه كان ذلك دليل أن عمليات تروى الخبراء فى التفكير كانت منتشرة داخل الفرع التنفيذى للرئاسة الحديثة.

ولم يلق كل اللوم على الرئيس ومستشاريه بسبب الفشل الأمريكى فى مسايرة مطالب اللحظة- وقد انتقد «راسل بيكر»- مركزاً على مزاج الفرد العادى- الفشل الاساسى للتخيل التاريخى، وقد حدد الخطأ قائلاً: «إن أكثر أفراد شعبنا ذكاء هم أعضاء مجلس الكهنوت المدنى والذين يسمون «مفكرون إستراتيجيون». وقد تحدث بيكر عن كثيرين منهم عندما كان يسخر من النخبة السياسية وفشلها الواضح فى التنبؤ، فى ضوء الاحداث الجارية، بما يبدو أنه الآن أمر مستمر. ومن جانبهم، اعترف فوراً أعضاء الطائفة السياسية بانهم يتدافعون بصعوبه فى محاولة ليستمروا فى العمل. وفى أحد خزانات الفكر الاساسية تم تسجيل بعض المشاريع تحت اصطلاح OBG أى أدراكها جورباتشوف. بعض مراكز البحث الأخرى أكدت انه

ليس لديها ببساطه الاشخاص المفكرين دراسة التغيرات فى أوروبا الشرقية، مذكريننا بمدى طول الفترة التى يستغرقها تكوين كادر من الخبراء فى أى حقل واقعى مثل فلكيى بطليموس الذين كانوا غير قادرين على الابتعاد عن النماذج المقامة وتأييد واعتناق الموديل «الكوبرنيكس»، قام الخبراء ببناء مهن خاصة تقوم على تفهمهم للنظام القديم وقد أداروا عملهم داخل إطار عمل طويل من الافتراضات. وقد تساءل البعض بصوت عال كيف يمكن لمحللى الحرب الباردة، الذين ركزوا على المظاهر التكتيكية للصراع العسكرى الشرقى. الغربى، أن يحققوا نجاحاً فى سياسة بيئية جديدة.

«هل يمكن للمحللين الذين تدربوا فى أحد العصور أن يتعاملوا مع عصر آخر؟ هل يكون لديهم مرونه عقلية؟» يسأل رئيس أحد مراكز البحث الجامعيه والذى من الواضح انه شكاك. من الواضح، ان الخبراء قد فاتهم شئ فى سنه ١٩٨٩- وهو عام كان له صدى فى التاريخ مثلما تفعل الاعوام الثورية سنه ١٧٨٩- سنه ١٨٤٨ حتى الآن، فى هذا العلم، تم اختبار الخبراء ووجدوا أنهم تنقصهم المعرفه فقد فشلوا فى التنبؤ بالتغيرات التى حدثت فى أوروبا وبدو فى لحظات أنهم غير قادرين على فهم ديناميكيه العملية السياسية التى تنتشر بأقصى سرعة فى كل ركن بالكره الارضية وفى العالم الجديد الذى يدو وكانه ظهر بصورة مفاجأه، لم يكن لديهم أى سلطه فكرية والتى بها يعيدون توجيه السياسه الوطنيه. وفى نفس الوقت كان مشاهدو التليفزيون يرون بالصوت والصورة نوعاً جديداً من الخبراء الذين تم سحبهم من مكاتبهم من برامج الدراسات فى أوروبا الشرقية

بالكليات الجامعية المختلفة وأصبحت أعينهم تطرف من أضواء استديوهات التليفزيون، حيث كان عليهم أن يقدموا للناس المناظير المطلوبه فى جمل مقتضبه. ولايوجد شاهد أفضل من ذلك على الخواء المفاجئ والبغض والذى كان على الخبراء أن يملؤوه.

وكانت القوة على التنبؤ دائماً المصدر الأساسى لغموض الخبير، سواء كانت القوى فى صورة تصريحات مبهمة أو أنماط رياضيه ترتكز على الكومبيوتر تتعلق بالاداء المستقبلى لاقتصاد الدولة. وحقيقه، فإن القوة المفترضه للتنبؤ (والغموض الذى يحيط بها) هى التى أمدت الخبراء أيضاً بالقدرة على إسداء النصح. ولكن عندما لايستطيع الخبراء أن يروا ولايفسروا، كما حدث فى حالة سنه ١٩٨٩ ، فإن عطاء غموضهم يتمزق. فالاحداث تزيح القناع عن الخبير، مثلما يحدث فى الافلام حيث تسود الفوضى للكشف عن الساحر المفزع فى صورة لرجل أصلع صغير مجهد الوجه، أو المؤدى فى السيرك الذى يتحدث من بطنه، متنكراً مثل «أوزو»، العظيم والمرعب. ويعترف الساحر بانه دجال، ولكنه فى النهاية يضيف، مبرراً نواياه، كيف يمكن أن أكون دجالاً عندما يجعلنى كل هؤلاء الناس أقوم بافعال يعلم كل شخص انه لايمكن القيام بها؟» إن التوقعات التى على عاتق الخبير الحديث مددها مرتفع مثلها التوقعات التى يقدمها الساحر «بوم». وفى حين أن الخبرة الحديثة ليست دجل، فإن الخبراء أنفسهم قاموا بتعزيز الاحساس الغير مرن تجاه مايعرفون. ونتيجة لذلك، وكما أثبتت الاحداث سنه ١٩٨٩ ، فان خبراء السياسية الخارجية أثبتوا غير فعالين وضعفاء (تحمل أزمة بصعوبة الازمة التى

واجهها الاقتصاديون عندما ارتبكوا بسبب تسرب معلومات هامة فى السبعينيات. مثل السحره كلما كشفوا سر شئ، يبقون مطالبين بالقيام بأشياء مستحيله. ومازال الخبراء مطمورين بعمق فى الهيكل البنائى لصنع السياسة مع نهاية القرن العشرين ومازال أفراد الشعب يتحولون إليهم لتوضيح الاحداث الجارية بالكرة الارضين.

فى صيف سنه ١٩٨٩، نشرت جريدة «الشؤن القومية» «وهى جريدة عن الشئون الاجنبية ينشرها ايرفنج كريستول»، الذى يضم مجلسه الاستشارى شخصيات معروفه مثل هنرى أ كيسنجر، جان ج كيركباتريك، شارلز كروتامر، وميدج ديكتر، موضوع كتبه فرانسيس فوكوياما، نائب مدير مكتب التخطيط السياسى بوزارة الخارجية. وفوكدياما، تلقى تدريبه فى جامعة «هارفرد» وقد تخصص فى الشئون السوفيتية وهو محلل سياسى سابق فى شركة «راند»، كان عنصراً جديداً بوزارة الخارجية. وهو كأحد مريدى «الآن بلوم»، منظر سياسى شتراوسى، لم يكن مطابقاً بصورة كلية لخبراء السياسية فى فترة ما بعد الحرب الذين كان يتوفر لهم خصوصية تكنيكية محدوده، بالرغم من أنه لم يكن من غير المعتاد اكتشاف أحد المدربين على النظرية السياسية الشتراوسية ويخدم فى أحد الوظائف السياسية الأجنبية فى الإدارات المحافظة بالعقد الماضى.

ويشير موضوع «فوكوياما»، وإن يكن بعلامة استفهام حذرة، «نهاية التاريخ؟» والموضوع (وكتب قبل ربيع بكين ١٩٨٩) كان عبارة عن مسح شامل للعالم المعاصر ومقاله حول الفلسفه الهيجيليه للتاريخ.

وقد رأى فوكوياما، متبعاً هيجل، أن الماضى ليس تسلسلاً للاحداث السياسية، الحروب، أو الثورات ولكن كنمو للمثاليات البشريه، الضمير والمشاعر والثقافة. وهذه كانت عقيدة تأكيدية فى وقت كان يبدو فيه اندفاع الاحداث غير مفهوم. وكان يقترح أن التاريخ يعمل على المدى الطويل (فوكوياما نفسه وضع خطاً تحت الجمله) على استواء وارتفاع المشاعر الانسانية. وقد انتحل افكار «هيجل»، ليس لانه بالضرورة يتفق فى أن هيجل كان محقاً بالنسبه للنهايات التاريخية– فقد تحدث هيجل عن التاريخ منذ أمد طويل منذ ١٨٠٦– ولكن لأن المثاليين الالمان أمدوه بإطار عمل نافع لاستكشاف ضعف التفسيرات المادية للتغير التاريخى. وبالنسبه لـ «فوكاياما»، نهاية التاريخ تعنى نهاية الصراع الإيديولوجى واسع المدى، والحل الأخير للتصادم الجدى للافكار. ومع النصر الواضح للمثاليات الديمقراطية الحرة، كل ما يبدو انه كان سيأتى بعد ذلك كان حمل مجرد خارج الاختيارات.

وقد وجد موضوع «فوكاياما» جمهوراً مهتماً من المحافظين، وقد ظهر ذلك فى الاحتفالات بالنصر الحتمى للديمقراطية والمناقشات الفلسفية الحادة. وبالنسبه للمحافظين، المقتفين بأن الافكار لها نتائج، فإن الموضوع كان نوع من التقفيله (الجزء النهائى من) لسنوات ريجان فى الحكم وبالرغم إنه لم يكن تلخيص سياسى، إلا أن الانتباه الذى حصل عليه كان دليل على الرغبه العامة والقوية لايجاد نظره شاملة فلسفية جديدة أو مجموعة من الحقائق التى منها يمكن الحصول على بعض السياسات المحددة. ومن هذا المنظور، نجد أن سياسة إدارة بوش التى تتسم بالحذر

والسلبيه هى أكثر الاوضاع ملائمة لإدارة تواجه نهاية التاريخ).

والتعطش لوجود منظور ودليل سلطوى أدى إلى ظهور موضوع جديد فى «دايايد الاس- Daedalus»، وهى صحيفه فصليه اكاديمية تنشرها الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم. وحقيقة أن الموضوع نسبه إلى كاتب مجهول يوقع اسمه برمز «Z» رفع من شده الاهتمام الذى لاقاه الموضوع ويشير إلى الموضوع الخاص بالشئون الخارجية سنه ١٩٤٧ والذى كتبه جورج كينان، ورمز لنفسه بـ (X). وتناول الموضوع منطق الاحتواء الخاص بسياسة ما بعد الحرب، وأهم المبادئ التى أبطلتها الاحداث بوضوح. ويبدو أن مزيداً من الاشخاص شغلوا بتخمين أسماء كتاب المقال أكثر من الاهتمام بتحليلاته وتوجيهاته. ولكن «Z» قدم تخمين جيد ميلئ بالمعلومات للازمة النهائية للاتحاد السوفيتى والتعارضات الداخلية لإصلاحات جورباتشوف، بالاضافة إلى طبعة خاصة عن السياسة تتضمن توجيهات محددة على خفض الاسلحه والاستثمارات الاقتصادية. أعطى نصائح خاصة بالحساسية المستمرة تجاه الغرور الوطنى السوفيتى والرغبه فى انتصار الغرب.

وباستعراض هذين الموضوعين، نجد أنهما يمدوننا بما يذكرنا بصورة ملائمة بالخطوط الفلسفية الخاطئة والتى أدت بصورة تقليدية إلى تقسيم النخبة السياسية الأمريكية إلى «مثاليين» و «ذرائعيين»، ولكن زادت حدة ذلك فى الثمانينيات. وقد رأى «فوكاياما» وحلفاؤه التاريخ على أنه الصدام الجدلى والجمع المطلق للصراحات الإيديولوجية، إلى جانب سياسات يمكن استنتاجها بصورة واضحة من الدراسة المجردة لحركة الافكار وعلى نقيض ذلك، سأل «Z» بسخرية ما إذا أو كيف يجب

أن تساعد الولايات المتحدة «ميخائيل جورباتشوف».

وهناك نقطه خلاف حول بعض الاسئلة حول ما آلت إليه طبقة الخبراء وكيف يمكن أن تخدمنا بصورة أفضل. مانوعية المعرفة التى يمكن أن تمكننا من القيام باختيارات سياسية ذكية؟ هل هى معرفة تلك التى تبدأ على نمو واضح بالمثاليات والقيم؟ أو هى معرفة للخصوصيات، والحقائق الواقعية والظروف المنفصله التى بها يجب أن يتم إجراء اختيارات سياسية؟ ويبدو أن مشروع البحث الشديد المتخصص والكبير، عبر الاعوام، قد فرض عبر الاعوام فروقاً بين هذه الطرق الخاصه بفهم العالم، وفصل الخبير «الذرائعى» عن الخبير الذى يستند إلى المبادئ وبالفعل شجع أنواعاً مختلفة وتنافسه من المعاهد داخل كون (مجال) البحث السياسى والمنظمات الدفاعية ومع نهاية القرن، قام الفلاسفة الذرائعيين بالنضال مع مثل هذه الأسئلة المعرفية، راغبين فى الوصول إلى طريق للتعامل مع القيم كشئ آخر غير المبادئ المجردة- وبكلمات «جون ديوى» روشتات الصيدلية و «طرق الطهى فى كتاب الطهى». الذرائعيين يعطون انطباعاً بأن الافكار ماهى إلا خطط للتصرف وهذا يفى أن القيم والمعتقدات تعد فعلاً طرقاً للتفاعل مع العالم، وليس الافكار التجريدة التى يمكن تحقيقها والغير خالدة أسمى منها تتصاعد الحقيقه والقيم لتكون شيئاً عند التطبيق، والنهايات الاخلاقية لاتستلزم الاذعان بدون تفكير للمبادئ السلوكيه المثالية الرفيعه ولكن طرق محددة للتحقيق. والاهتمام المستمر «للذرائعيين» لايجاد طرق لربط دنيا الافكار بتلك الخاصة بالافعال يقدم اقتراب لفهم المجتمع والسياسات التى تسود كلا من جانبى المعادلة.

ولكن منذ بداية القرن، كان العلماء الاجتماعيون نادراً مايواجهون مثل هذه الاسئلة المعرفية ونادراً ما كانوا يسألون ماهو الشئ المميز حول مجهودات اكتساب. وإستخدام المعرفه فى مجتمع ديمقراطى. كما أنهم اعتنقوا بتهور وضعف تميز استعارات من العلوم الطبيعيه، وفى حين أنهم قاموا بدفع الابحاث فى بعض الاحيان لاتجاهات مفيدة، قامت هذه الاستعارات المستعارة بكبح الآمال المفرطة بأن العلماء الاجتماعيين يمكن أن يكونوا أطباء المجتمع، مهندسين صناعيين، ومجربين أو أنه يمكنهم وضع النظريات بالحقيقه التى يمكن التنبؤ بها والخاصة بالرياضيين والفيزيائيين. (والمرء يمكنه، فى الآن، أن يفطن لظهور استعارة متنبأ بها ويتم الاستعانة بها من علماء الكومبيوتر المهتمين بالنظرية التشوشية). وعلى أى حال، فقد تسبب علماء الاجتماع كعلماء فى خيبه أمل عندما أثبتت بصيرتهم تواضعها وعندما لم يتم شفاء الأمراض الخاصة، وتم توجيه الانظمه بطريقه غير متقفه والاحداث لم يتم التنبؤ بها. والأكثر من ذلك، أن الاستعارات المستعان بها مالت إلى تعزيز التفرقه الاصطناعيه بين الحقيقه والقيمه التى كثيراً ما تمد الخبير السياسى بالتقنية الخاصة بالوسائل، وتشعر بعدم الراحة مع الاسئلة إلا بعد جدل النهايات السياسية وبالفعل، عن طريق دفع القيم والعد النهائى إلى محيط المناظره، إن استخدام علم الاجتماع قد كبح عادة الوعد المستحيل بالهروب إلى السياسات إن الاستعارات الحديثة الفعالة للتسويق والقتال الفكرى، تعد فى حالة رواج كبير الآن داخل المشاريع الخاصة بالبحث (وفى أمكان أخرى فى المجتمع)، يخرج من الشعور بخيبة الامل تجاه. الادعاءات العلمية للبحث الاجتماعى. وبالرغم من شعبيتة بين الباحثين أنفسهم، فهم أكثر ضرراً لفهم حقيقى لعملية صنع السياسة-

ودور الخبراء فيها- عن أكثر الاستمارات العلمية للبحث مبالغة هذه الصور المؤثره تقترح إن مشروع الخبراء يتضمن بصوره واسعة لخلق وسائل سياسية مبتكره للمستهلكين من المواطنين أو القتال من أجل أفكار فى ساحة معادية عليها يأخذ الفائز كل شئ. وهم يحتاجون إلى إقناع من أكثر الانواع سطحياً، وليس فهم أو أنعكاس والاكثر من ذلك أن التأكيد الحالى على تكنيك التسويق والكفاح الفكرى الذى لايلين أمامه القليل ليقوم به مع أى من البحث المساند. (الطبيعه الثابته، والمتراكمة لمشروع المعرفه) أو العملية الدراسيه والتعليمية والتى تخدم المجتمع الديمقراطى والتى تتطلب حواراً بناء الخبراء، القادة والمواطنين. والخطب السياسيه المعاصره- قوة الكلمة تفترض وجود حركة للأمام والوراء- خيبت آمالنا لأسباب كثيرة (وهى الآن معروفه). أن مسرحنا السياسى تشكل بطريقة صبانيه ولكن من خلال حملة دعائية فعاله، إقامة لقاءات مع المرشحين الذين كانوا يسمعون مخططاتهم المدربين عليها جيداً فى عندما كانوا يدعون المناقشة، والصحفيين الذين كانوا يتصرفون كناقدين أكثر منهم ككورس يونانى مشترك فى الدراما الانتخابيه الدائرة، فكانوا يهزون يدهم ويرسلون دعوات غير مجدية للآلهة الصماء للعلوم والديمقراطية. ولكن فى حين تحملت قيادتنا السياسية وأعضاء الصحافه أكثر اللوم بسبب الافتقار للمناظرات العامة، فإن النخبه السياسيه يجب أن تتحمل بعضاً منه أيضاً، حيث أنه على المدى الطويل، ساعد تخصصهم المتزايد على تجزئه المواضيع الشعبيه وجعلها سرية ومخيفه. ومع بعض الاستثناءات فكرت معاهد البحث قليلاً حول توسيع مجال التعليم المدنى وكثيراً حول نُصح هؤلاء فى الحكومة أوجدت الانتباه من وسائل الاعلام (التى لن يشوشها التعليم). وبالفعل

فإن الخبراء الذين تم اجتذابهم إلى جمهور واشنطن والذين تشكلت منهم بصورة كبيرة عن طريق الفرص الموجودة بها، وقد حدوا أنفسهم لخدمة طبقة مضمحلة من القادة السياسيين وسياسة الخبيرن.

وقد خشى «وودرو ويلسون» من فكرة« حكومة الخبراء». والاغراء القوى- الذى يعد قوى بصفه خاصة فى الديمقراطية، باحترامها الشديد للعلوم- لعملية صنع قرار منطقية وفعاله دائماً يفوق أهمية جذب التصارع الفوضوى والانفعالى للمصالح التى يخليها مؤسس الحكومة الأمريكية. ولكن الديمقراطية، فى نظره، تعتمد على المتخصصين الهواه الذين يفهمون التطبيقات الواقعيه لمبادرة سياسية والذين يستطيعون التحدث باللغه المشتركة للمواطن العادى. وقد تساءل قائلاً: «مافائدتنا. إذا كان سيتم الاهتمام بنا علمياً من قبل عدد صغير من السادة والذين هم الرجال الوحيدين الذين يفهمون هذه المهمة؟ وتأمل قطاع المعرفه المعقد والضخم الحالى، يمكن أن يجد المرء أنه من الصعب مقاومة النتيجة النهائية والخاصة بأن أغلب ما كان «ويلسن» يخشاه قد حدث. وقد وضعت طبقة الخبراء نفسها فى الوسط بين المواطن العادى (المتوسط) وبين الفكر المتروحه للحكومة. وعادة كانوا يخلطون ويزيدون من تعقيد المشاكل الواضحة المعالم بكلماتهم المعقدة ويعطون الساسة طريقاً لتفادى التزاماتهم عن طريق ترك المشاكل الصعبه سياسياً لوكالات الخبراء وجماعات الدراسة. وكان من الصعب فى بعض الاحيان تحديد المسئوليات فى مثل هذا النظام. وفى المحيط الشامل للثقافة السياسية الأمريكية من الصعب على المواطن أن يقيم أو يخمن الخلافات الحادة عادة

داخل طبقة الخبراء. والنتيجة التى وصلنا لها، كمجتمع، تبدو أن أكثر الاسئلة خطورة لايمكن حتى طرحها، دعنا من الاجابه عليها، بلغة الاناس العاديين.

ولكن المشكلة الأساسية الخاصة بربط المعرفه والسلطه فى مجتمع واحد مفتوح- لاتقدم نفسها فى شكل ملائم- يسمح بتصحيح الاجراءات الخطأ، وإصلاح الخلل الخاص بالبنيه، أووصف علاج لاحد الامراض وشفائها. وسيكون من الوقاحة وحتى من التضليل المعاهد الخاصة بالخبراء أن يتم فرض تغيرات على الشبكة المعقدة لخزانات الفكر، برامج الخريجين فى العلوم الاجتماعية، المؤسسات الخيرية، المنظمات المدنية- وكالات البحث الحكومية، وترتيبات الاستشارة السياسية الموجودة فى مجتمعنا. وهذه هى الشرايين الاساسيه التى من خلالها تجرى المعرفة وتمتص، مثل الأكسجين، فى مجرى الدم الخاص بالحياة السياسية. وسيكون من المضلل اقتراح أن علاقة المعرفه بالسلطة يمكن أن تخفض إلى درجة مجموعة من الاهتمامات البنيوية القابلة للتحسين عن طريق الإصلاح التأسيسى.

العلاقة بين المعرفة والسياسة علاقة تتطلب تدقيق متواصل وتفكير. وتدفعنا لأن نسأل، مرات ومرات، ما الذى حقيقة نحتاجه لنعرف كيف نحكم أنفسنا جيداً؟ وتطالبنا بأن تختبر معرفتنا النظرية عن طريق مواجهة الاختيارات الحقيقية ونتائجها؟ وتطلب منا أن نستخدم المعرفه ليس كهداوة للتهديد؟ ولكن كأداة تعليم وإقناع، إكتشاف بدقه الافتراضات الأولية وقبول غموض الآدلة. وفوق كل شئ، فهى تجبرنا على الاعتراف بأن الحكمة السياسية مختلفة عن العالم المادى وأن العلوم

الاجتماعية لايمكنها أخذ محل السياسات ولا أن تحررنا من مسئولية صنع اختيارات ذات قيمة. وفى النهاية، تنادى بالمساواة الحذرة والنافعه لسلطة الخبراء.

وقد كانت شخصية الفيلسوف والخبير عادة صورة هزلية فى المجتمعات الديمقراطية. وعزلتهم وتجردهم غير المادى نظر إليه على أنه شئ سخيف من قبل المواطنين العاديين الذين يواجهون مشاكل عملية، ومنذ سقراط وحتى «ولتر ليبمان»، بدأ الخبراء وكأنهم منفصلين وهكذا بدوا غير مرنين وهزلين عندما كانت تأخذ وجهات نظرهم عن المنظور الخاص بالحياة اليومية. والشخص الذكى- والذى يمكن أن يقال عنه أن رأسه فى السحاب وقدمه على الارض فى نفس الوقت- كان دائماً شئ نادر. محاولة الأمريكان لتخطى هذه الفجوة عن طريق وضع ترتيبات تأسيسية ومتخصصة لم تثمر عن تفكير ديمقراطى حكيم.

فى حين أن الفيلسوف المنفرد كان يهبط من بين السحب فى أثينا القديمة، اليوم هناك الالاف يهبطون مثل الاسطول الصغير من المناطيد ويفرغون خبراءهم فوقنا. وهناك بعض الخبراء مجالهم آمن من آخرين- والبعض الآخر مربوط إلى الارض- ولكن ارتفاعاتهم المتواصلة وانخفاضهم يشير إلى الديناميكيه الحقيقية لرابطه المعرفه- السلطة بدون معرفه شئ فاسد، فى حين أن المعرفة فى الفراغ، والغير مجربه عن طريق الاهتمامات السياسية العملية للحياة البشرية عقيمه وهزلية. ويجب على الشقيقان أن ينضما لبعضهما. أن الساحر فى قصر السلطة، والذى يقوم بالعابه الغامضه بالدخان والمرايات، يلهينا عن إدراك القوة الفعالة فى أنفسنا، فى حين أن الساحر بجعبته يحرر السكان الذين كانوا يفرقون، من مدينه الزمرد، تاركين الاشخاص المهزولى الجسم يحكمون.

ملاحظات ومراجع الكتاب

تمهيد

١- چونا ثان سويفت، رحلات جاليفر (١٧٢٦، أعيد طبعه فى مطبعة جامعة أوكنورد، نيويورك ١٩٧٤) ص ٢٢٦.

٢- من أجل إجراء مسح مثير عن الثلاثة آلاف سنة الماضية من الكتابات عن النصح السياسى، انظر «هربرت جولد هامر»، «الناصح» (نيويورك: السفيير، ١٩٧٨).

٣- خزان الفكر، طبقاً لما ورد فى ملحق قاموس أوكسفورد الإنجليزى، استخدمت مع بداية هذا القرن كلفظ بريطانى يدل على «العقل». والجملة، وتستخدم كاصطلاح عسكرى للأماكن الآمنة التى يمكن التفكير فيها أو التخطيط، قد يكون تم ابتكارها مع الحرب العالمية الأولى، ولكن يبدو أنها أصبحت أكثر انتشارا فى الجيش الأمريكى فى الحرب العالمية الثانية. وهو اصطلاح استخدام على نحو مألوف لوصف منظمات البحث العسكرى خلال الخمسينيات، وإستخدم بصورة أوسع فقط فى بداية الستينيات عندما تم تركيز الانتباه على السياسة الفكرية حول الرؤساء كنيدى وچونسون. والاصطلاحات مثل «بنك العقل» أو «مصنع الفكر» تم استخدامها أيضاً فى مناسبات صحفية فى الستينيات. وانتشار منظمات البحث فى الستينيات والسبعينيات دفع مصطلح «خزان

الفكر» إلى الاستخدام بصورة أوسع، فى كل من الولايات المتحدة والخارج. والاصطلاح الأمريكى يستخدم بالإنجليزية من قبل اليابانيين وفى لغات ألمانية مختلفة «مثال للترجمة الجانبية» The Dutch deuls ton-le.

٤- الحسابات الوطنيه ترتكز على تقديرات المؤلفين، والتى حصلوا عليها من مراكز الابحاث الادارية، والملحق. (ديترويت- شركة أبحاث «جال» ١٩٨٤- ١٩٨٥) ومع أن القوائم الادارية فقط ١٣٠ قائمة تحت عنوان «السياسة العامة»، إلا أن مزيداً من المراكز التى تعمل فى المجال الاقتصادى، البيئه، النقل، وحقول سياسية أخرى يجب أن يتم ضمها بين المؤسسات الوطنية للبحث فى السياسة العامة. أما تقدير عدد منظمات بحث سياسة عدم الربح والتى تقدر ب ١٠٠ تقريبا فى واشنطن فهى من صنعى، وقد تم التوصل لها من خلال عدة سنوات من البحث عن الاشارة لتلك الاماكن فى مقالات الصحف وإدارات البحث وتصفح دليل أرقام التليفونات. ولا يوجد تقدير سيكون دقيقاً أبداً. ليس فقط لآن هناك مؤسسات تأتى وتروح، ولكن من المستحيل جر خط دقيق حول كينونة «خزانات الفكر». تعريفات السياسه، البحث، والمؤسسة ستكون دائماً مجال للشك. فأحد المؤسسات الخاصة بفرد قد تكون بالنسبه لآخرين جماعة تأييد، والمركز قد يكون فقط اصطلاح مختصر أو مشروع بحث خارجى.

٥- «آبراهام لنكولن» «الاعمال الكاملة». (نيو برانزويل، منشورات جامعة

راتجرز، ١٩٥٣) المجلد الأول ص ٣١٥، ومذكرات هارى.س.ترومان. سنوات الجهد والامل، المجلد الثانى (جاردن سيتى) ١٩٥٦). الصفحة الأولى.

٦- فى نيقولوا ماكيافيلى والقوة التنفيذية، انظر هار فى س مانسفيلد، «ترويض الامير»: تكافؤ القوه التنفيذية الحديثه (نيويورك: الصحافه الحرة- ١٩٨٩).

٧- فرانسيس بيكون، كتابات مختارة (نيويورك: المكتبه الحديثه، ١٩٥٥) ص٥٥ - ٥٩ وص ٥٦٢ - ٥٦٤.

٨- مقتبه من كتاب هنرى أكيسنجر، «سنوات البيت الابيض (نيويورك: براون، الصغير وشركاه ١٩٧٩) ص٤.

٩- من كتاب «كارك ڤان دورين» (نيويورك: صحيفة ڤايكنج، ١٩٣٠) ص١٠١.

١٠- لقد قمت بمقابله ما يقرب من ١٥٠ شخص من المؤسسات التالية: المؤسسة التجارية الأمريكية، المجلس الاطلنطى، مؤسسة «بروكنج»، مؤسسة «كاتو»، مركز السياسة الوطنية، مركز الديمقراطية الجديده، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، مركز دراسة المؤسسات الديمقراطية، لجنة النمو الاقتصادى، مركز السياسة العامة والاخلاقية، مؤسسة التراث، معهد هوڤر عن الحرب، الثورة والسلام معهد «هادسون»، المعهد

المستقبل، معهد الدراسات المعاصرة، معهد الشئون التعليمية، معهد الدراسات السياسية، معهد مانهاتن الخاص بالابحاث السياسية، معهد الشئون السليمة، شركة «راند»، مؤسسة «ريزون»، معهد «روكفورد»، مركز «روزفلت» للدراسات السياسة العامة، مؤسسة «راسل ساج»، صندوق القرن العشرين، معهد السياسة الدولية.

أولاً/ نخبة السياسة

١- ورد فى كتابة «جون ويلز ديفيد سون»، مفترق الطرق للحرية: خطب حملة سنة ١٩١٢ل «وودرو ويلسون» (نيوهيفن، صحيفة جامعة «يال» ١٩٥٦) ص ٨٣.

٢- «وودور ويلسون» «دراسة الإدارة» فصل العلوم السياسية (يونية ١٨٨٧) ص ٢٠٩ و ٢١٠.

٣- أ.م هاوس، الاوراق الشخصية للكولونيل «هاوس» مُجمعه كقصه على يد «شارلز سيمور» «بواسطة شركة هينتن ميفلن ١٩٢٦) المجلد الأول ص ١٢٤ حتى ١٢٧.

٤- أ.م هاوس، فيليب دور. «الاداريين» (نيويورك، ب. هـ. هوبسن ١٩١٢) ص٦٤.

٥- ««ولترليبمان» الاتجاهات والسياده» (نيويورك، مايكل كينولى ١٩١٤: طبع بمعرفة ماديسون: صحيفة جامعة «ويسكونسين» ١٩٨٥ ص ٨٦.

٦- مارتن آندرسون، الثورة (سان دييجون، كاليف: «هاركورت براس چوڤانوڤيتشن» ١٩٨٨ (ص١٦٧).

٧- «ريتشارد ريف» «التواء ريجان» (نيويورك: سيمون وشستر ١٩٨٥) ص١٠. ويشير إلى أن «الريجانية» كانت على الأقل انتصار لمفكرى المحافظين كما كانت «انتصار شخصى مُذهل. وسواء عملوا بمفردهم أو فى جماعات يمولها رجال أعمال محافظين شديدى الثراء وشديدى الاخلاص، فإن هؤلاء المفكرين فى اليمين خلقوا أعمالهم أنفسهم، «صناعة الفكر». «سيدنى بلامنتل» «ظهور الاسس المضادة: من إيديولوچية المحافظين إلى القوة السياسية (نيويورك: كتب التايمز، ١٩٨٦) كما كتب أيضاً عن الاتجاه الإيديولوجى لريجان «ومؤسسات» الاسس المضادة والتى تعزز أفكار المحافظين.

٨- «ريتشارد هو ستادتر»، معارضى- مذهب العقلانية فى الحياة الأمريكية (نيويورك «الفرد أكنوف» ١٩٦٣) ص ١٤٧و ١٤٩.

٩- وحول دور المفكرين، من أكثر الدراسات التى تغطى هذا الموضوع دراسة «لويس أ.كوزر» - رجال الافكار. وجهة نظر اجتماعية (نيويورك: الصحافة الحره ١٩٦٥). لرؤية بعض الاختلافات المساعدة انظر كتاب، هـ. ستيورات هافس». «هل المفكرين من طراز عتيق؟» تعليق ٢٢ (أكتوبر ١٩٥٦) ص ٣١٣- ٣١٩، أعيد طبعه فى كتاب «هافر»، «اقتراب إلى السلام ومقالات أخرى (نيويورك. دار نشر أثنيتم ١٩٦٢).

والتعليقات الخاصة بالمفكرين وصانعى السياسه كثيره، وهناك إثنان وجدت أنهما مفيدان وهما كتاب «هنرى كيسنجر» «صانعى السياسة والمفكرين «الجزء ٢٠ (٥مارس ١٩٥٩) ص ٣٠- ٣٥. وكتاب «تيودور درابر» المفكرين فى السياسة والذى نشر لأول مرة سنه ١٩٧٧ ثم أعيد نشره فى كتاب «درابر» التاريخ المعاصر: الحرب النووية، الانفراج الدولى ومناظرات أخرى (نيويورك: «راندوم هاوس» ١٩٨٤) ص ٤٠٠- ٤٢٦.

١٠- أما عن خبراء الحرب العالمية الأولى، انظر روبرت كاف، «هيئة التصنيع الحربى» (بالتيمور: صحيفة جامعة جونز هوبكنز ١٩٧٣) «ولورنس جلفاند» التحقيق: التحضير الأمريكى للسلام (نيو هيفن «كون»: صحيفة جامعة يال ١٩٦٣).

١١- هناك دراستين تناقشات عمل لجنة الاتجاهات الاجتماعية، وهما «بارى د. كارل»، «التخطيط الرئاسى وأبحاث العلوم الاجتماعية: خبراء السيد هوفر»، «وجهات نظر فى التاريخ الأمريكى. ٣ (١٩٦٩) ص ٣٤٧- ٤٠٩؛ و «بارى د كارل»، شارلزأ ميريام و دراسة السياسات (شيكاغو: صحيفة جامعة سيكانمو ١٩٧٤)، ص ٢٠١- ٢٥.

١٢- إليوت أ. روزن، هوفر، روزفليت ومسئولية العقول: من الكساد إلى النظام الجديد (نيويورك: صحيفه بجامعة كولومبيا، ١٩٧٧)، يقدمان دراسة «عن مسئولية العقول» والتى أدت إلى ظهور وجهات نظر «رايموند

مولى» عن الاحداث سنه ١٩٣٢- ٣٣ ويحدد أهمية إسهام «ريكفورد تاجويل»و «أدولف أبرل». كما تم كِتابة مبادىء أيضاً عن أعمالهم ومهامهم كمستشارين فى إدارة الحملات العسكرية، سياسية، اجتماعية أو تجارية).

١٣- عن المحيط السياسى الخاص بالحصه المقترحة لتمويل أبحاث العلوم الاجتماعية، انظر الكتابات الخاصة بهذا المجال فى كتاب «مارتن بالمر»، الابحاث العلمية الاجتماعية والحكومة: المقالات المقارنة الخاصة ببريطانيا والولايات المتحدة (نيويورك: صحيفة جامعة كامبردج، ١٩٨٧).

١٤- «كولن كاميل ودونالد نولز» التدريب على العلوم الاجتماعية لصلته بالادوار السياسية لمكاتب العمل بالولايات المتحدة والمعينين: «تدهور التحليلات»، فى «إيبد» ص ١١٤. وهذه الدراسات تعد تمهيدية ومأخوذة من مسح آجرى سنة ١٩٨٨ من قبل مؤسسة العلوم القومية لعلماء ومهندسى الولايات المتحدة.

١٥- بالنسبة لوجهة النظر التاريخية الخاصة بالنفوذ السلطوى للخبراء، انظر فى كتابة «توماس ل هاسكل» سلطة الخبراء (بلومينجتون: صحيفة جامعة إنديانا، ١٩٨٤) و «ماجالى سترفاتى لارسون»، نتائج التخصص وتكون سلطة الخبراء ص ٢٨- ٨٠. وقد كان دور الافكار فى تشكيل برنامج المجتمع العظيم موضوع كتاب «هنرى ج أيدون»، «السياسة والاساتذة

(واشنطن: مؤسسس «بروكنجز» ١٩٧٨): وقد عاد «أيدون» إلى نفس المجال، حيث ألقى وجهات نظره فى خطبة له سنة ١٩٨٨ أمام الجمعية الاقتصادية الأمريكية.

١٦- وليم چيمس، فلسفة الذرائع: اسم جديد لبعض الطرق القديمة للتفكير (١٩٠٧: وأعيد طبعه فى نيويورك: لونجمان، جرين وشركاه، ١٩٤٣) ص ٢٠١.

١٧- ليمان، الاتجاهات والسيادة ص ١٥١.

١٨- فى كتابة «مورتون وايت»، الفكر الاجتماعى فى أمريكا: الثورة ضد الشكليات بوسطن: صحيفة بيكون، ١٩٥٧) ص ١٦٩- ٧٠.

١٩- «رونالد ريجان»، «ملاحظات الرئيس خلال عشاء مؤسسة «هيريتاج» (٢٢ إبريل ١٩٨٦). وقد تم إعطاء الموضوع إلى المؤلف من قبل مكتب الشئون العامة لمؤسسة هيريتاج.

٢٠- ريجان «ملاحظات الرئيس».

٢١- ريتشارد ويفر، الافكار لها نتائج (شيكاغو: صحيفة جامعة شيكاغو سنة ١٩٤٨).

٢٢- «كيرك أودونيل» لقاء مع الكاتب، فى ٢يونية ١٩٨٧.

٢٣- أليكس دى توكفيل، الديمقراطية فى أمريكا، مترجم. هنرى ريف

(نيويورك: صحيفة المستعمرات ١٩٩٠) ص ١٩٧.

ثانيا / معامل الاصلاح:

١- حول «تاريخ جمعية العلوم الاجتماعية الأمريكية» راجع توماس هاسكل في «ظهور العلوم الاجتماعية المتخصصه»: جمعية العلوم الاجتماعية الأمريكية وأزمة السلطة في القرن التاسع عشر (اوربانا: صحيفة جامعة إليونيز، ١٩٧٧)، والعمل الحالي لـ «لوثرلي برنارد وجيمس برنارد، أصول الاجتماع الأمريكي: حركة العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة (نيويورك: توماس- ى - كرويل، ١٩٤٣). المصادر الأولى للجمعية هي في جمعية العلوم الاجتماعية الأمريكية، الدستور، الخطب، وقائمة الاعضاء للجمعية الأمريكية للارتقاء بالعلوم الاجتماعية (بوستن: رايت وبوتر ١٨٦٦): والخطاب الوارد في «هاسكل»، «ظهور العلوم الاجتماعية المتخصصة» ص١٠.

٢- ما ورد في كتاب «هاسكل» ظهور العلوم الاجتماعية المتخصصة ص٣.

٣- المرجع السابق.

٤- ما ورد في كتاب «والترانزاتنر»، «من قانون الفقراء إلى دولة الرفاهية»: تاريخ الرفاهية الاجتماعية في أمريكا (نيويورك: الصحافة الحرة، ١٩٨٩) ص٩١.

٥- حول ريتشارد ت. إيلي، انظر بنيامين. رادر، العقل الاكاديمي

والاصلاح: تأثير ريتشارد ت. إيلي على الحياة الأمريكية (ليكسنجتون: مطبعة جامعة كنتاكي ١٩٦٦) وجهة نظر «إيلي» حول «دراسة الاقتصاد السياسي» في سنوات ١٨٨٠ وردت في كتاب ريتشارد ت. إيلي، «ماضي وحاضر الاقتصاد السياسي» دراسات جامعة چون هوبكنز عن العلوم السياسية والتاريخية (١٨٨٤). تعليق «إيلي» حول «النشوء» من مذكراته، ريتشارد ت. إيلي، أرض تحت أقدامنا. (نيويورك: شركة ماكميلان، ١٩٣٨) ص١٥٤.

٦- إيبيد ص ٦٥.

٧- مول تأسيس الجمعية الاقتصادية الأمريكية انظر ألفردو. كوتس، «أول عقدين للجمعية الاقتصادية الأمريكية، استعراض الاقتصاد الأمريكي ٥٠ (١٩٦٠) ص ٥٥٥ - ٥٧٢، والجمعية الاقتصادية الأمريكية وحرفة الاقتصاديين» جريدة الادب الاقتصادى ٢٣ (١٩٨٥) ص ١٦٩٧- ١٧٢٧. النشرة التمهيدية لـ «إيلي» بالنسبة لـ «AEA» يمكن أن نجدها في كتاب «أرض تحت أقدامنا، حيث قام بتلخيص موقفه تجاه التقدم العلمي في مجال الاقتصاد السياسي: «إننا نعتقد أن الاقتصاد السياسي كعلم مازال في مرحله أولية لتطوره. وفي حين أننا نقدر عمل الاقتصاديين السابقين، فإننا ننظر، قليلاً إلى التخمينات وننظر كثيراً إلى الدراسة الاحصائية والتاريخية للظروف الحقيقية للحياة الاقتصادية من أجل الانجاز المرضى لعملية التطور» ص ١٤٠.

٨- وحول «الدارونية» الاجتماعية ومعارضيها، انظر كتاب توماس ل هاسكل، «مقدمة»: «ماذا حدث فى ١٨٩٠»، وهاسكل، ظهور العلوم الاجتماعية المتخصصة، ومارى أ فيرنر، التحيز والموضوعية: أزمة فى حرفية العلوم الاجتماعية الأمريكية، ١٨٦٥- ١٩٠٥ (ليكسينجتون: مطبعة جامعة كنتاكى ١٩٧٥). وأشير ل «سامنر» فى كتاب ريتشارد هوفستادتر، الدارونية الاجتماعية فى الفكر الأمريكى، نسخة مراجعة (بوستن: صحيفة بيكون، ١٩٥٥) ص٦١.

٩- «ليستروارد»، العوامل النفسية للمدنية (بوسطن: چين وشركاه، ١٨٩٣) ص٢٦١. انظر أيضاً، ليستروارد، علم الاجتماع الديناميكى الطبعة الثانية (نيويورك: د. أبيلتون وشركاه، ١٨٨٣).

١٠- ورد بكتاب «هنرى ستيل كوماجر»، «العقل الأمريكى» (نيوهيڤن، كون: صحفية جامعة يال ١٩٥٠) ص٢١٦.

١١- مكتب الولايات المتحدة للإحصاء الرسمى للسكان، الاحصاءات التاريخية للولايات المتحدة، من أوقات الاستعمار إلى ١٨٧٠ (واشنطن، تصنيف عشرى: وزارة التجارة بالولايات المتحدة ١٩٧٥) الجزء الأول ص٣٨٢- ٣٨٣، ص ٣٨٨.

١٢- تنبأ هادلى أن عمل الجمعية الاقتصادية الأمريكية يجب أن يكون ذو أهمية لرجال الاعمال المفكرين، رجال الصحف ومالكى المكتب العام انظر «أرثر توييننج هادلى»، خطاب الرئيس: العلاقة بين الاقتصاد

والسياسة الدراسات الاقتصادية (١٨٩٩) ص٧- ٢٨. حول الدور المتزايد للأكاديميين فى الحكومة، انظر ديفيد م جروسمان، الحرفيين والخدمة العامة ١٨٨٥- ١٩٢٥: فصل فى حرفية العلوم الاجتماعية (مقالات دكاترة الفلسفة، جامعة واشنطن سانت لويس ١٩٧٣).

١٣- لوس سبراج ميشل، «سيرتين»: قصة ويسلى كلى ميشل وأنا (نيويورك سيمون وشستر، ١٩٥٣) ص١٨٤.

١٤- انظر ديفيد م جروسمان «العلماء والاحصائيون»، فى جروسمان، «الأساتذة والخدمة العامة»، ١٨٨٥، ١٩٢٥) ص٢٣- ص٧٢.

١٥- چون ركومونز، نفس (نيويورك: ماكميلان ١٩٣٤) ص ١٠٨- ١٠٩.

١٦- المرجع السابق ص١١٠.

١٧- المرجع السابق ص٧٦.

١٨- المرجع السابق ص٨٨.

١٩- فرين ريك ن جينس، فصول فى حياتى (نيويورك: الصحيفة الحرة، ١٩٧٧) ص١٨٦.

٢٠- چون. د. روكفلر، التفكير العشوائى للرجال والاحداث. (جاردن سيتى نيويورك دوبلداى وشركاه ١٩٣٧، ص ١٧٧. حول أصول مؤسسة

روكلفر، انظر رايوند ب. فوسديك، «قصة مؤسسة روكفلر» (نيويورك: هاربر و بروس ١٩٥٢)، وجورج هادو بيتر جونسون، عصر روكفلر (نيويورك: سيمون وشستر ١٩٨٨).

٢١- التسجيلات الحية لمؤسسة راسل ساج والخطابات حول الاسهام الخيرى الشخصى لمارجريت ساج محتفظ بها فى أرشيف مركز «روكفلر» (وسيشار له فيما بعد فى بوكانتيكوهيلز، نيويورك. نبذه تاريخية ملخصة عن المؤسسة ودليل للسجلات متوفرة فى أوراق ميكروفيتش فى مؤسسة راسل ساج: الابحاث الاجتماعية والسلوك الاجتماعى فى أمريكا، ١٩٠٧- ٤٧ (د فريد ريك، النسخة الاكاديمية ل، ١٩٨٨) وقد تعاون ثلاثة أعضاء كتابة «تاريخ العقود الاربعة للمؤسسة: جون. جلين ليليان براندت، وف إمرسون أندروز، مؤسسة راسل ساج، ١٩٠٧- ٤٦ الجزء الثانى (نيويورك: مؤسس راسل ساج ١٩٤٧).

٢٢- جلين براندت، وأندروز، مؤسسة ساج، ٤٦، ٩٠٧، الجزء الأول ص٢٥.

٢٣- عن بدايات العمل الاجتماعى، انظر روى ليبوف، الحرفية الخيرية، ظهور العمل الاجتماعى كمهنة (كامبريدج: صحيفة جامعة هارفارد، ١٩٦٥).

٢٤- عن تاريخ إدارة المسح، انظر جلين، براندت، وأندروز، مؤسسة راسل ساج، ٤٦- ١٩٠٧، الجزء الأول ص ١٧٧- ٩٦. حول مسح بيتبرج،

انظر كلارك أ. شامبر، بول ى كيلوج ومسح: أصرات من أجل الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية (مينيا بوليس، صحفية جامعة مينسوتا، ١٩٧١). وعن حركة المسح بصفة عامة، انظر الآن ر. إيتوق وشلبى م.هاريسون، مرجع للمسح الاجتماعى. (نيويورك: مؤسسة راسل ساج ١٩٣٠) وريتشارد ب. داسبنارى» الحقيقة والتكنيك: دراسة لعلم الاجتماع وحركة المسح الاجتماعى، ١٩٣٠– ١٨٩٥). أستاذ دكتور فى جامعة ويسكومين– مديسون، ١٩٦٩.

٢٥– كما ورد بجلين، براندت واندروز، مؤسسة ساج راسل ٤٦– ١٩٠٦ الجزء الأول ص١٧٧.

٢٦– التعليق على مسح «توبكا» ورد فى المرجع السابق الجزء الأول ص١٨٣. وحول مسح سبرينج فيلد انظر مؤسسة راسل ساج، صندوق ٥٣٣ الجزء ٢٦٤. وكان الوزير ج. ث. دانلوب يكتب فى سجل ولاية الينواز (٢٩ يناير، ١٩١٧). وتحدث. ڤاشل ليندس– عن كتابة الذهبى عن سبرينج فيلد وحماسته اتجاه المسح فى خطاب إلى شلبى هاريسون (٢٠ ديسمبر ١٩٢٠) فى مؤسسة راسل ساج، صندوق ٥٣٣، الجزء ٢٦٤.

٢٧– إدوارد ت. ديڤين، «مذكرة لمؤسسة راسل ساج» ١٩٠٦. فى مؤسسة راسل ساج صندوق ٢ جزء ١١.

٢٨– ورد فى جلين، براندت، وأندرو، مؤسسة راسل ساج، ١٩٠٧– ٤٦

ص ١٦٩.

٢٩- خطاب من مارى ك ريشموند إلى جون جلين (١٢ يولية ١٩٢٦) فى مؤسسة راسل ساج صندوق ٣٤ جزء ٢٧٤.

ثالثا / فعالية الخبراء

١- ورد فى «جيمس وينشتاين، «المثال المشترك فى الدولة الليبرالية»: ١٩٠٠- ١٩١٨ (بوستن صحيفة بيكون، ١٩٦٨) ص٩٣.

٢- صامويل هابر، الفعالية والرقى: الإدارة العلمية فى الفترة التقدمية، ١٨٩٠- ١٩٢٠ (شيكاغو: صحيفة جامعة شيكاغو، ١٩٦٤) ص١٨ انظر أيضاً، صامويل ب هايز، المحافظة ورسالة الفعالية: حركة الحفاظ على التقدم، ١٨٩٠- ١٩٢٠ (كمبريدج، صحيفة جامعة هارفارد ١٩٥٩) خاصة فصل ١٣، «حركة المحافظين والتقاليد التقدمية».

٣- فريد ريك ويلسون تايلور، مبادئ الإدارة العلمية (١٩١١، أعيد طبعة، نيويورك: هاربرز وبرونس، ١٩٤٧).

٤- ورد فى چان س داهلبرج، مكتب نيويورك للابحاث المحلية: تمهيد فى الإدارة الحكومية (نيويورك: صحيفة جامعة نيويورك ١٩٦٦). ص٤.

٥- من أجل القيام بتقييم جيد للعلاقة بين مكتب نيويورك والتاريخ الأول لمعهد «بروكنجز» انظر دونالدت كريتشلو، مؤسسة بروكنجز، ١٩١٦-

٥٧ : الخبـرة والمصلحـة العامـة فى مجتمع ديمقـراطى (دى كـالب : صحيفة جـامعة شمال الينـوى ١٩٨٤) وملاحظـة « الآن » مأخوذة من مذكرة تتناول خطط لمكتب الأبحـاث المحلى ، الذى ورد فى المراجع السابق ص٢٥. انظر أيضـاً وليم. الآن، الديمقراطية الفعالـة (نيو يورك : دود ، ميد ، وشوكاه ١٩٧٧) .

٦ – ومن أجل الحصـول على تقييم أولى لحملات الاصـلاح ، انظر ريمـوند فوسديك ، تاريخ جيل (نيو يورك : هاربر وبروس ١٩٥٨) .

٧ – ولتقييم موجـز للعمولات فى الاقتصاد والفـاعلية والميزانية والحسـابات الخاصة سنـة١٩٢١ انظر فريدريك ث. موشـر، «قصة وكالتين»: تحليل مقارن لمكتـب الحسابـات العام ومكتب الإدارة والميـزانية (بـاتون رولاً: صحيفة جامعة لويزيانا ١٩٨٤) ص ١٩. ص ٣٤ .

٨ – هنرى بروير ، الفاعلية فى حكومة المـدينة ، وفى « هابر » الفاعلية والرقى ص ١١٢ .

٩ – وليم الآن « ذكـريات » وورد فى « دالبـرج » ، مكتب نيـو يورك لبأبحـاث المحلية ص ٣٢ .

١٠ – خطاب من شـالزو . إليوت إلى جيروم د. جريـن (٥ نولإمبر ، ١٩١٤) فى مركز أرشيفا روكفلر (هنـا وبعد ذلك سيشار إلى كـ RAC) باكانتيكو هليز، نيـو يورك، مجموعة التسجيل رقم ٣ ، السلسـة رقم ٩٠٠ ، صندوق ١٨ ، ملحق ١٢٨ . بعض المـواد القيمـة الأخرى عن التـاريخ الأول لــ

ويضم تفاصيل لقاءات لجنه التخطيط والنشرة التمهيدية فى أرشيفات معهد بروكنجز (وسيشار له الآن وبعد ذلك)، واشنطن، د. چيروم د. جرين أشار إلى التاريخ الأول لمعهد الدراسات الحكومية (IGR)، فى خطابات أرسلها إلى روبرت كالكنز (٢٩ إبريل، ١٩٥٤) وهارولد مولتون (٥ إبريل ١٩٥٢) وفى ١٩٥٦ أعد روبرت كالكنز «مذكره عن البدايه التاريخية لبروكنجز»، والوثائق الثلاثه موجودة فى أرشيف معهد بروكنجز (BIA). وقد نسب «جرين» فكرة الـ «IGR» إلى فردريك كليفلاند ولكن قال أن «دفعة البداية» جاءت بعد محادثه بين جرين وشالز د. نورتون، الذى أصبح نائب رئيسى البنك الوطنى بنيويورك فى فرع إدارة تافت «Taft»، وهما واقفان أمام كنيسة «ترينتى» فى برودواى أغلب نقود البداية تم طرحها خلال لقاء عشاء فى نيويورك بعض المواد الخاصة ببدايته التاريخية لـ (IGR)، معهد الاقتصاد، ومدارس التخرج، ومن الاندماج فى «BIA»، الملفات الإدارية، صندوقى ١-٣.

ومن أجل نبذة تاريخية موجزه عن «IGR»، انظر شارلز أ.هـ. تومسون، معهد الابحاث الحكومية: تقييم لإنجازات الأبحاث (واشنطن: دكاتره معهد بروكنجز، ١٩٥٦). بعض هذه المواضيع تم تغطيتها فى كتاب شارلز ب. سوندرز، معهد بروكنجز- تاريخ خمسين عام (واشنطن معهد بروكنجز) سنه ١٩٦٦. الخطط المخفقه لمؤسسة «روكلفر» لخلق المعاهد الخاصة بها للابحاث الاجتماعية والاقتصادية تم وصفها فى وثائق فى الـ «RAC»، مجموعة سجلات رقم ٣، السلسلة رقم ٩١٠،

صندوق ٢ جزء١٠. معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية ١ مقترحات) ص٢.

١١- حول مهنه «ويلوبى» انظر كريتشلو، معهد بروكنجز، ١٩١٦- ٥٢ ص٣٤ ص ٣٦.

١٢- حول الاعوام الأولى لمكتب الميزانية (انظر موشر، قصة وكالتين ص٣٥- ٤٧.

١٣- ومن أجل الحصول على سيرة «بروكنجز»، والتى تضم الكثير من حرفيه أعماله، انظر هيرمان هاجدورن، بروكنجز: السيره (نيويورك: شركة ماكميلان، ١٩٣٦).

١٤- ومن أجل استعراض معاصر لأعماله خلال الحرب، انظر وليم هارد، «إعاقة الحلفاء» الجمهورية الجديدة ١٨ (٢٩ديسمبر ١٩١٧) ص ٢٣٨-٤٠ .والملاحظات التى كتبها برنارد باروخ وشاندلر أندرسون أشير إليها فى كريتشلو، معهد بروكنجز ١٩١٦- ٥٢ ص٥٣- ٥٤ هابردون، بروكنجز ص ٢٦١ ، اعتذار حول ثرثرات بروكنجز.

١٥ـ هاجردون، بروكنجز ص١٧٩- ٨٠ و ص ٢٥٣-٥٤.

١٦- معهد الاقتصاد «النشرة التمهيدية» (١٩٢)، فى الـ (BIA).

١٧- تصريحات شركة كارنيجى للمساندة وهى موجودة فى التاريخ الوثائقى للمعهد الاقتصادى (يناير ١٩٥٥) فى (BIA).

١٨- منذ اجتماع المجلس المكون من الموثوق فيهم فى مدرسة بروكنجز (٣٠ إبريل، ١٩٢٦) فى BIA.

٢١- خطاب من روبرت بروكنجز لى «والتون هاميلتون» (٢٥ نوفمبر ١٩٢٧). عبر بروكنجز عن اهتمامة بمدارس الخريجين فى خطاب إلى «ويلوبى» (١٨ مايو ١٩٢٦). وقد أفرغ «ويلوبى» شكاواه حول إهمال الإدارة الشعبية فى رده (١٨ مايو ١٩٢٦). والخطابات الثلاث فى (BIA). انظر أيضاً، «الخطه الأولى المقدمة من قبل لجنه المسودات فى (BIA).

٢٢- «تقرير والتون هاميلتون».

٢٣- «الخطه الأولى المقدمة من لجنة المسودات» فى.

٢٤- التقييم من كتاب جوزيف دورفمان، «ويلى كلير ميتشل»، قاموس السيره الأمريكية، ملحق ٤، ١٩٤٦. (نيويورك: أبناء شالرلز سكريبنز، ١٩٧٤). عن المجلس الصناعى الحربى، حيث خدم ميتشل واقتصاديون آخرون، انظر إلى روبرت د. كاف، مجلس الصناعات الحربية (بالتيور: صحيفة جامعة جون هوبكنز، ١٩٧٣).

٢٥- وعن حياة ميتشل وحرفته انظر، لوس سبراج ميتشل، «حياتين: قصة ويسلى كلير ميتشل وأنا (نيويورك: سيمون وشستر، ١٩٥٣)، وأرثرف بارنز، وطبعة ويسلى كلير ميتشل: علماء الاقتصاد (نيويورك: المكتب

الوطنى للأبحاث الاقتصادية، ١٩٥٢). والاقتباس من ميتشل «حياتين»
ص٢٩٧ و ١٧٦.

٢٦- ويسلى ث. ميتشل، «الاحصائيات والحكومة» فى كتاب الفن الخلفى لإنفاق النقود (نيويورك: ماكجر وشركة هيل بوك، ١٩٣٧) ص ٤٢ ولوس سبراج ميتشل «حياتين» ص١٨٧.

٢٧- ويسلى س. ميتشل «إحصائيات وحكومة» ص٥٠ - ٥١.

٢٨- إيبيد ص ٥١.

٢٩- هرنبرت هيتون، عالم فى التصرف: إدوين ف ماس (كامبردج- ماساشوستس: صحيفة جامعة هارڤارد، ١٩٥٢) ص ١٩٦.

٣٠- «ناهوم أ ستون» اقتبس فكر «رورتى» فى روى قصة جذور المكتب فى «بدايات المكتب الوطنى للبحث الاقتصادى: ثناء لذكرى مؤسسها، مالكولم س. رورتى» والتى هى جزء من «المكتب الوطنى للربع الأول من القرن»، التقرير الخامس والعشرين (نيويورك: المكتب الوطنى للبحث الاقتصادى، ١٩٤٥) ص٦. «سولومون فابريكانت قص أيضاً التاريخ الأول للمكتب فى «تجاه قاعدة أصلب للسياسة الاقتصادية: تأسيس المكتب الوطنى للبحث الاقتصادى» (كامبريدج، ماساشوستس: المكتب الوطنى للبحث الاقتصادى، ١٩٨٤) انظر أيضاً، چى ألشون، الأيد الخفية للتخطيط، الرأسمالية، علم الاجتماع

والدولة فى عقد ١٩٢٠ (برينستون، نيو جرس: صحيفة جامعة برينستون، ١٩٨٥). أرشيفات صندوق الكومنولث، والذى يحتفظ به الآن فى RAC، ويحتوى على مجموعة جيدة من الوثائق الأساسية الخاصة بتأسيس المكتب وتظهر كيف أن خطط «روزنى» بالنسبة للمكتب تغيرت خلال وبعد الحرب العالمية الأولى. وقد ألقت المواد التى أخذت من سيرة لورا سيلمان روكفلر (LSRM) الضوء أيضاً على السنوات الأولى للمكتب، انظر، على سبيل المثال، «السنوات الثلاثه الأولى للمكتب الوطنى للأبحاث الاقتصادية: تقييم غير رسمى لكيفية عمل المكتب (١٩٢٤) فى، السلسلة الثالثة، صندوق ٥١، الجزء ٥٣٨.

٣١- «السنوات الثلاث الأولى للمكتب الوطنى للبحث الاقتصادى» ص٢.

٣٢- اقتبس من «لوس سبراج ميتشل، حياتين، ص٣٥٥- ٦. للتقييم بعد ١٥ عام من العمل انظر «ويسلى ث ميتشل» التأمل والاحتمالات، ١٩٢٠- ٣٦ (نيويورك: المكتب الوطنى للبحث الاقتصادى، ١٩٣٦).

٣٣- أحد أول الدراسات هى ويلفورد أ كنج، فردريك ماكولاى، و «ويسلى ث ميشل» الدخل فى الولايات المتحدة، مقداره وتوزيعة، ١٩٠٩- ١٩، مجلدين (نيويورك: المكتب الوطنى للبحث الاقتصادى ١٩٢١، ١٩٢٢).

٣٤- الجزء الأول من دراسة المكتب، دورات العمل: المشاكل وخلفياتها (نيويورك: المكتب الوطني للبحث الاقتصادى، ١٩٢٧) ناقش النظريات المتبارية الخاصة دورة العمل وشرح لماذا يجب أن يصدر مزيد من النظريات عن الوصف الكمى والشامل للعوامل التى تكون دائرة العمل «ما هى الاهمية الفعالة للعوامل المقدمة كأسباب للتردد؟ ما هو الإطار الفعال للتردد المميز لهذه العوامل وللأثار التى قيل إنها تتسبب فيها؟ فى أى سياق تظهر الترددات وفى أى فسحة من الوقت ؟ مثل هذه المشاكل يمكن أن تحل فقط باللجوء إلى الإحصاءات» دراسات المكتب نظرت إلى المعلومات التاريخية وحاولت فهم كيف تخيرت المعاهد الاقتصادية عبر الوقت. الاستعراض الطويل كان ضرورى للبحث من أجل دوائر الاتجاهات، وسلسلة المعلومات يجب أن تكون مستمرة، متناغمة وشاملة إذا كان سيتم كشف النقاب عن النظامية للتصرف الاقتصادى. وكان ميشل وزملاؤه يعرفون أن جمع المعلومات يكمن لها فائده للاقتصاديين الذين كانوا يدرسون مشاكل أخرى، وذات استخدام لصانعى السياسه ورجال الأعمال، ولكن تكلفة نشر المعلومات على أساس نظامى كان أكثر مما يتحمله المكتب. سجلات العمل التى وفرت سجلات تاريخية لسبعة عشر دولة تم نشرها سنة ١٩٢٦ وتم تحديثه على نحو دورى خلال سنة ١٩٣١. ولكن بصورة تدريجية فقط بدأت الوكالات الحكومية بتولى مهمة النشر بهذا الحجم مثل مكتب الاحصاء الرسمى للولايات المتحدة، الاحصاءات

التاريخية للولايات المتحدة (١٩٤٩ وبعد ذلك) والموجز الخاص بأحوال الأعمال الشهرية التابع لوزارة التجارة الأمريكية.

٣٥- برنارد باروخ، باروخ: قصتي الخاصة (نيويورك: هولت، راينهارت وينستون، ١٩٥٧) ص ٣٠٨.

٣٦- حول الاقتصاديين والسياسة الاقتصادية في سنة ١٩٢٠، انظر أشلون، اليد الخفية للتخطيط، وليم ج. باربر، من العصر الحديث إلى الاتفاقات الجديدة: هربرت هوفر، الاقتصاديين والسياسة الاقتصادية الأمريكية، ١٩٢١- ١٩٣٣ (كامبردج، إنجلترا: صحيفة جامعة كامبردج، ١٩٨٥)، و «إيفان ميتكالف، «الوزير هوفر وظهور الإدارة الاقتصادية المصغرة»، استعراض تاريخ العمل ٤٩ (ربيع ١٩٧٥)، ص ٦٠-٨٠، وأعمال مختلفة ل «إيلي أ. هاولي، بما في ذلك كتاب هاولي، هربرت هوفر كوزير للتجارة، ١٩٢١-٢٨: دراسات لافكار الفترة الحديثة والتطبيق (مدينة أيوا، صحيفة جامعة أيوا، ١٩٨١)، وهاولي، الحرب الكبرى والبحث عن نظام حديث، ١٩١٧- ٣٣ (نيويورك: صحيفة سانت مارتن، ١٩٧٩).

٣٧- وعن مؤتمر البطالة سنة ١٩٢١، انظر كارولين جرين، «مؤتمر البطالة سنة ١٩٢١: تجربة في التخطيط التعاوني الوطني»، وسط أمريكا: استعراض تاريخي ٥٥ (إبريل ١٩٧٣) ص ٨٣-١٠٧، وميتكاف، «الوزير هوفر» عن استخدام هوفر للمؤتمرات واللجان انظر باري

د.كارل، «التخطيط الرئاسى وأبحاث العلوم الاجتماعية: خبراء اليد «هوفر»، مناظير على التاريخ الأمريكى ٣ (١٩٦٩) ص ٣٤٧-٤٠٩، وكارل، شارلز أ ميريام ودراسة السياسات (شيكاغو: صحيفة جامعة شيكاغو، ١٩٧٤).

٣٨- اقتبس من «فابريكانت»، «تجاه قاعدة أصلب للسياسة الاقتصادية» ص٢٤.

٣٩- لجنة التغيرات الاقتصادية الأخيرة الخاص بمؤتمر الرئيس حول البطالة، التغيرات الاقتصادية الأخيرة فى الولايات المتحدة، جزئين (نيويورك: شركة ماكجرو هيل بوك، ١٩٢٩).

٤٠- عبر استاذ فى جامعة كارولينا الشمالية عن وجهات نظره عن الفرصة: «أحد التصريحات الخاصة الأخيرة للسيد هوفر كانت أنه يريد حكومته أن تكون حكومة ترتكز على الحقائق. وحتى أن وافق على أنه يمكن أن يعجل بالوضع قليلاً، فهذا وضع شديد الاهمية ونحن نواجه حالة حقيقية أكثر منها نظرية. ويبدو أنها فرصة للقيام بمجهود فعال غير عادى- فرصة لاتتكرر كثيراً» انظر خطاب من هوارد أودام إلى أ.أ. داى (سبتمبر، ١٩٢٩) فى مؤسسة روكفلر، سلسلة ٢٣٦ صندوق ٩، نشرة ١١٢.

٤١- وحول لجنة الابحاث حول الاتجاهات الاجتماعية الخاصة بالرئيس، انظر كارل، «التخطيط الرئاسى وأبحاث العلوم الاجتماعية»، وهربرت

هوفر، مذكرات «هربرت هوفر: الوزارة والرئاسة، ١٩٢٠-٣٣ (نيويورك: ماكميلان ١٩٥٢) ص٣١٢، ١٣. وثائق حول التخطيط الأول للمشروع الخاص بالاتجاهات الاجتماعية واشتراك مؤسسة روكفلر فى تمويله موجود فى RAC، سجل اوا، سلسلة ٢٠٠، صندوق ٣٢٦، نشره ٣٨٧٣، وأهداف اللجنة وضعت فى «تقرير اللجنة الرئاسية للبحث الاجتماعى». وحول المؤسسات والعلوم الاجتماعية فى ١٩٢٠، انظر ديفيد أ. كرسمان، «المؤسسات الأمريكية ومساندة الابحاث الاقتصادية، ١٩١٣-٢٩)، ميزفا ٢٠ (الربيع- الصيف ١٩٨٢) ص ٥٩-٨٢، ومارتن بالمروجوان بالمر، المؤسسات الخيرية وعلم الاجتماع فى ١٩٢٠: ذكرى بيردسل رامل ولورا سيلمان روكفلر، ١٩٢٢-٢٩»، مينرفا ١٩ (خريف ١٩٨١) ص ٣٤٧- ٤٠٧: ومن أجل مناقشات عامة أخرى، انظر بارى د. كارك وستانلى ن. كاتز، «المؤسسة الخيرية الأمريكية الخاصة والمحيط العام، ١٨٩٠-١٩٣٠»، مينرفا ١٩ (صيف ١٩٨١) ص٢٣٦-٧٠. وحول المكتب الوطنى للبحث الاقتصادى والمؤسسات، انظر ويسلى ث ميتشل «الاحداث الماضية والمناظير». وأن أهم الدراسات الواضحة عن ظهور علم الاجتماع الأمريكى ودوره فى صناعة السياسة العامة هى دراسة بارى د كارك للسيرة الذاتية ل «شارلز ماريام، شارلز أ ماريام ودراسة السياسات (شيكاغو: صحيفة جامعة شيكاغو، ١٩٧٤) ومن بين إسهامات ماريام قيامه بتأسيس مجلس أبحاث علم الاجتماع:

الخمسين عام الأولى (نيويورك: مجلس أبحاث علم الاجتماع، سنة ١٩٧٤). وبالرغم من أنه لم يكن معهد أبحاث سياسية بالمعنى الاصطلاحى الشامل، فإن مجلس دراسات علم الاجتماع، الذى تأسس سنة ١٩٢٣، كان مساعداً فى جذب مساندته المؤسسات الخاصة بالعلوم الاجتماعية، وإنتاج مشاريع بحث تعاونية، والحفاظ على ميزان حساس بين الاهتمامات العلمية والتطبيقات العملية لمبادئ علم الاجتماع. وعندما أشار ميريام أولاً لفكرة تكوين جمعية شاملة لمبادئ علم الاجتماع، قوبل بانتقادات كثيرة. ومجلس الابحاث الذى اقترحة بدأ وأنه سيقدم منافسة لاحاجة لها للمصادرة النادرة ومضاعفة بعض اعمال مجلس البحث الوطنى والمجلس الأمريكى للمجتمعات التعليمية، ويبدو أن المؤرخين، الذين كانوا راضيين بمجهود، والاقتصاديين، والذين أثبتوا بالفعل خبرتهم فى جمع النقد الازم لدراستهم، ليسوا قادرين على الانضمام إلى ماريام وزملائه من العلماء السياسيين فى عملية خلق منظمات أخرى، وخاصة واحدة بدون نقود. وقد جاهد «ماريام» فى وجهة عدم الاهتمام، وفى بعض الاوقات، المعارضة من قبل أفضل الجمعيات المهنية القائمة ومن علماء الاجتماع الفرديين الذين ظنوا أن المطالبة بعلم نقى لاتتحمل أو تطيق أن تصل إلى تسوية مع أكثر المطالب عملية للمتصدقين أو السياسة. لقد كان قادراً على جعل البحث السياسى والاجتماعى باقتراح مُغرى للمؤسسات، وفى اللحظات التى من المحتمل فيها أن يفضلوا

تخصيص الموارد فى المجالات الآمنة مثل الطب والعلوم الطبيعية. وقد كان قادراً أيضاً على إيجاد صلة بين العمل الفكرى لعلماء الاجتماع وحقل الفعل السياسى والاجتماعى. وفى كلمات «كارل»، شارلز ماريام ص ١٢١، «ماريام قبل الأدوات التكنيكية للتخلص، ولكن مساندته للديمقراطية كمسيرة علمية للحكومة ورأية فى تقديم العلوم كامتداد غير ثورى للتقليد الديمقراطى الكامن فى الحفاظ على توازن مستمر بين تطور التكنيكات العلمية الجديدة، فى يد، وتطور أسرع فى النشر فى اليد الأخرى».

٤٢- لجنة البحث الرئاسية فى الاتجاهات الاجتماعية، الاتجاهات الاجتماعية الأخيرة فى الولايات المتحدة، مجلدين. (نيويورك: شركة ماكجرو وهيل بوك ١٩٣٣)، وهوفر، مذكرات هربرت هوفر ص ٣١٢-١٣.

٤٣- القصاصات وملحقات الصحف فى مجموعة ٢٠٠، صندوق ٣٢٦.

٤٤- أدولف أ. بيرل، ج ر، استعراض السبت، ٩ (١٩٣٣) ص٥٣٣-٥٣.

٤٥- كما اقتبس من كارل «التخطيط الرئاسى» ص ٣٩٢-٩٣.

٤٦- كما اقتبس من چوزيف ب لاش، المتداولين والحالمين: نظرة جديدة على الاتفاقات الجديدة (نيويورك دوبلداى، ١٩٨٨) ص٨٦.

رابعا / نصائح الخبراء

١- ورد فى كتاب أرثر م شلزنجر، ج ر، وصول الاتفاق الجديد (بوستن: شركة هوفتون ميفلين، ١٩٥٩) ص٥٢٧.

٢- ورد فى كتاب رايموند أ مولى، أول اتفاق جديد (نيويورك، هاركورت، براس ١٩٦٦) ص ٣٥٦. ومن أجل القيام بوصف تاريخى لمسؤلية العقول التى دفعت منظور «مولى» إلى مجرى الأحداث سنة ١٩٣٢، انظر إليوت أ. روزن، هوفر روزفلت ومسئولية العقول: من الكساد إلى الاتفاق الجديد. (نيويورك: كولومبيا، صحيفة الجامعة ١٩٧٧). وعن بيرل، انظر چوران شوارز، الليبرالية: أدولف أ بيرل ولنظرة للحقبة الأمريكية (نيويورك: الصحافة الحرة، ١٩٨٧). وقد أخذ الصحفيين المعاصرين بعض الملاحظات عن المفكرين حول «روزفليت» (نيويورك: دوبلداى، دوران وشركاه، ١٩٣٩).

٣- صامويل أ روزنمان، العمل مع روزفليت (نيويورك، هاربروبروس، ١٩٥٢) ص٥٦-٥٩.

٤- ركفوردج. تاويل، ثورة «روزفليت»: منظور شخصى للعام الأول (نيويورك: ماكميلان ١٩٧٧) ص ٤. وحول حياة تاجويل وأعماله، انظر برنارد ستر نشر، روكفورد تاجويل والاتفاق الجديد (نيوبراتسويك: صحيفة جامعة راتجرز، ١٩٦٤).

٥- ورد فى مولى، الاتفاق الجديد الأول، ص ٣٥٦.

٦- فرانكلين د. روزفليت، الأوراق العامة وخطب فرانكلين د. روزفليت، صامويل أ روزفمان (نيويورك: راندون هاوس، ١٩٣٨) المجلد الأول ص٦٤٦.

٧- ميلتون كاتز وجد فى كتاب «كاتى لوشيم»، صنع الأتفاق الجديد، الحديث الداخلى (كامبردج ماساشوستس: صحيفة جامعة هارد فارد ١٩٨٣) ص١٢١. وحول الفترة الانتقالية من العهد الجديد إلى الاتفاق الجديد، إنظر ألبرت ى. روماسكو، «هوفر. روزفليت والكساد العظيم: وهى بحث تاريخى فى مقارنة دائمة» چيمس هولت، «الاتفاق الجديد والتقليد الأمريكى المضاد للإحصاءات و «إليى و. هاولى، «الاتفاق الجديد والعمل» فى الاتفاق الجديد، الناشر چون برايين، روبرت هربرمز، وديفد برودى (كولوميس: صحيفة جامعة ولاية أوهايو، ١٩٧٥) المجلدا ص ٣- ٢٦، ٢٧-٤٦، و٥٠- ٨٢، چوردان شوارز، فترة الكساد: هوفر، الكونجرس والكساد (أوربانا، صحيفة جامعة إلينواز ١٩٧٠ و «وليم ج. باربر، من العهد الجديد إلى الاتفاق الجديد: هربرت هوفر، الاقتصاديين وسياسة الاقتصاد الأمريكية، ١٩٢١- ٣٣ (كامبردج، إنجلترا: صحيفة جامعة كامبردج، ١٩٨٥).

٨- وحول علماء الاجتماع فى الحكومة خلال الثلاثينيات، انظر «چين.م.ليونز، المشاركة الصعبة: علم الاجتماع والحكومة الفيدرالية فى القرن العشرين (نيويورك: مؤسسة راسل ساج، ١٩٦٩) ص ٥٠- ٧٩، وريتشارد س. كيركتال، علماء الاجتماع وسياسات الإقطاع فى

عصر روزفليت، انظر چيرولد س. أ يوبرباش، «المحامين والتغير الاجتماعي في حقبة الكساد»، برايمان، بريمز، وبرودي، الاتفاق الجديد مجلد ١، ص١٣٣- ٦٩، فرانكفورتر مقتبس من المرجع السابق ص١٤٨.

٩- مكتب الولايات المتحدة للإحصاء الرسمي، الإحصاءات التاريخية للولايات المتحدة، من أوقات الاستعمار إلى ١٨٧٠ (واشنطن: وزارة التجارة، ١٩٧٥) الجزء الثاني ص ١١٠٢-١١٠٣.

١٠- چون شامبرلين، ويليتس: إلى ر. وارين (نيويورك: كاريك وإيفانز، ١٩٤٠).

١١- خطاب من ج.هـ. ويليتس إلى ر. وارين (٢٤ أغسطس، ١٩٤٢) في مركزد أرشيف روكفلر (والذى سيطلق عليه الآن وبعد ذلك) باكانتيكو هيلز نيويورك: مؤسسة روكفلر، مجموعة تسجيل ٣، سلسلة ٩١٠، ملف ١٧.

١٢- إدموند أ. داى، «الذكاء الاجتماعي»، بداية خطاب، جامعة ڤيرمونت (١٥ يونية، ١٩٣١) في مؤسسة روكفلر، جماعة تسجيل ٣، سلسلة ٩١٠ صندوق ٣، ملف ٢١.

١٣- خطاب من راسل لفينجويل إلى فريدريك كبيل (١٤ مارس ١٩٣٢) في ملفات شركة كارينجى مدينة نيويورك (وقد نقل مؤخراً إلى جامعة

كولومبيا).

١٤- چون م جلين، ليليان براندت، و ف. إميرسون أندروز، مؤسسة راسل ساچ، ١٩٠٧-١٩٤٦ (نيويورك مؤسسة راسل ساچ، ١٩٤٧) جزء ٢ ص ٥١٥، وچوانا كولكورد الإنقاذ المادى (نيويورك: مؤسسة راسل ساچ، ١٩٣٦).

١٥- خطاب من ويسلى ميتشل إلى فردريك كيبل (٣مارس، ١٩٣٣) فى ملفات شركة كارينچى.

١٦- «لينكولن ستيفنز إلى فريدريك هاو، ٢٢ أغسطس، ١٩٣٤» فى خطابات لنكولن ستيڤنس، إيلا وينتر وجرانيل هيكس (نيويورك: هاركورت، براس وشركاه، ١٩٣٨) جزء، ص٩٢. عن قصه مياه ڤيلين، انظر جيو الدوجونسون، التقدم الليبرالى: إدوارد أ. ڤيلين، من صاحب المتجر إلى رجل الدولة الاجتماعى (نيويورك: كوارد- ما كان، ١٩٤٨)، وكيم ماكيد «المدين الأمريكى: إدوارد أ. ڤيلين ومقاس الإصلاح الصناعى، ١٨٩٠- ١٩٣٧»، الجديده الأمريكية للاقتصاد وعلم الاجتماع ٣٥ (يناير ١٩٧٦) ص٧٧- ٩٤. ملفات صندوق الخاص بالقرن العشرين فى نيويورك سيتى تحتوى على قصص شفهيه من عدة جميعيات فى «فيلين». وبعض أحاديث «ڤلين» مجتمعة فى كتاب أ.ڤيلين، الحديث عن التغير (نيويورك: طبعة خاصة، ١٩٣٩). وعن الرأسمال الخيرى، انظر مارى لادام، «متجر ڤيلين»

(نيويورك: مؤسسة راسل ساج، ١٩٣٠)، وستيوارت د. بداندنا الرأسمال الخيرى الأمريكى (شيكاغو: ضعيف جامعة شيكاغو، ص ١٩٧٠).

١٧- أ. ڤيلين «خطب الرئيس» (٢١ فبراير ١٩٣٠) ص٣، فى ملفات صندوق القرن العشرين.

١٨- إيبيد ص٤.

١٩- أ.أ. ڤيلين، «خطاب الرئيس» (١٧ مارس ١٩٣٢) فى ملفات صندوق القرن العشرين.

٢٠- صندوق القرن العشرين، التقرير السنوى لصندوق القرن العشرين (نيويورك: TCF ١٩٣٣) ص ٨، الدراسات التى قام بها الصندوق خلال الثلاثينيات تتضمن عمل «إڤان كلارك»، الديون الداخلية للولايات المتحدة (١٩٣٣)، كلارك، كيف تضع ميزانية للصحة (١٩٣٣)؛ كلارك، التحكم فى سوق الأسهم (١٩٣٤)، أسواق السندات الماليه، الفريد برنهايم ومارجريتى جرانت شنايدر (١٩٣٥)، مارجريت جرانت شنايدر، مزيد من الأمن للعصر القديم (١٩٣٧)، بول ستيوارت وروفس تاكر، الدين الوطنى واعتمادات الحكومة (١٩٣٧)، والبرت هارت، الدين والاستخلاص، ١٩٢٩- ٣٧ (١٩٣٨).

٢١- هارولد ج. لاسكى، «المؤسسات، الجامعات والأبحاث»، مجلة هاربرز

٢٣- اقتبس من أرثرم شليرنجر، أزمة النظام القديم (بوشن: شركة هو فنون ميفلين ١٩٥٦، ص ٤٢٥.

٢٤- اقتبس من أرثر شلزنجر، ج ر، وصول الاتفاق الجديد (بوسطن: شركة هيوفتون ميفلين ١٩٥٩) ص ٣٤- ٣٥.

٢٥- إيبيد ص ٣٨. التوافق كان له كنتيجة طبيعية شعور بالتوازن. وموضوع التوازن موضوع فى كتاب ريتشارد هريلز، وجهات النظر الراديكالية والاحلام الأمريكية: الفكر الاجتماعى والثقافى فى اعوام الكساد. (ميدلتاون، كونراد: صحفيه جامعة ويسليان، ١٩٧٣) ص٧٩- ٨٠.

٢٦- هنرى أ والاس، الحدود الجديدة (نيويورك: رينال وهيتشكوك، ١٩٣٤)، ص ٢١. روزفليت ورد فى شليزنجر، ص ٣٩.

٢٧- جون ديوى فى حديثه حول حزب سياسى جديد خلال خطب الكساد فى كتاب «سياسات من أجل حزب جديد»، الجمهورية الجديدة ٤٦ (٨ إبريل، ١٩٣١) ص ٢٠٢-٣.

٢٨- حول فكرة التخطيط والمطالبة بها فى الثلاثينيات، انظر أوتيس ل جراهام، تجاه مجتمع مخطط: من روزفليت إلى نيكسون (نيويورك: صحفية جامعة أوكسفورد ١٩٦٠) ص ١-٦٨. وفى إيبيد ص ١٤.

٢٩- إيبيد ص ٣٠.

٣٠- هيئة الموارد الوطنيه، خطه للتخطيط (واشنطن: هيئة الموارد القومية)

.١٩٣٤

٣١- وحول هيئة تخطيط الموارد الوطنيه، انظر فيليب و. واركن، تاريخ هيئة تخطيط الموارد الوطنية، ١٩٣٣-٤٣ (نيويورك: جارلاند بريس ١٩٧٩)، ماريون كلاوسون، تخطيط الاتفاق الجديد: هيئة تخطيط الموارد الوطنيه (بالتيمور: صحيفة جامعة جون هوبكنز، ١٩٨١).

٣٢- جراهام، تجاه مجتمع مخطط ص٥٦.

٣٣- ألفين هانس، بعد الحرب- التشغيل الكامل (واشنطن: هيئة تخطيط الموارد الوطنية ١٩٤٢، وهيئة تخطيط الموارد الوطنية، سياسات الانقاذ، العمل والحماية (واشنطن: NRPB ١٩٤٣).

٣٤- ورد فى ريتشارد هو فستادتر، مناهضى الفكر فى الحياة الأمريكية (نيويورك: ألفريد أ. كنويف ١٩٦٣) ص٢٥٦.

٣٥- سترنشر، ركسفورد تاجويل والاتفاق الجديدة ص٣٤٦.

٣٦- وثائق حول خطط لما أصبح دراسة ميدلثون موجودة فى RAC، أوراق رايموند ب. فوسديك. «تاريخ دراسة المدن الصغيرة»، صندوق ٢٢ ملف ١٥.

٣٧- روبرت ليند، المعرفة لماذا؟ مكان علم الاجتماع فى الثقافة الأمريكية (برينستون: نيوجرس: صحيفة جامعة برينستون ١٩٣٩) ص٧.

٣٨- إبيد ص ١٤٦.

٣٩- إبيد ص١٩.

٤٠- إبيد ص ٢٠٠.

٤١- إبيد ص ٢٠٣.

خامسا / المعتقدات التكنوقراطية

١- روبرت أ. شيروود، روزفليت وهوبكنز: تاريخ شخص (نيويورك: «هاربر» و «بروس» ١٩٤٨).

٢- وحول مساندة الحكومة الفيدراليه للبحث، انظر ميشل د. ريجان، العلوم والنصير الفيدرالى (نيويورك: صحيفة جامعة أكسفورد ١٩٦٩) ص٣٢٠، وبالنسبه للأمثله المذكورة: چين م ليونذ المشاركة الصعبة: العلوم الاجتماعية والحكومة الفيدرالية فى العشرين (نيويورك: مؤسسة راسل ساج، ١٩٦٩)، أ.هانتر دوبرى، العلوم فى الحكومة الفيدرالية (كمبردج إنجلترا، صحيفة)، ودون ك. برايس، الحكومة والعلوم (نيويورك: صحيفة جامعة نيويورك ١٩٥٤).

٣- وعن تحريك علماء الاجتماع خلال الحرب، انظر ليونذ، المشاركة الصعبة ص ٨٠-١٢٣.

٤- وآشير إلى صامويلسون فى كتاب روبرت ليكشمان، عصر كاينز

(نيويورك: راندوم هاوس ١٩٦٦) ص١٦٠.

٥- جون كنيث جالبريث، حياة فى أوقاتنا (بوش شركة هو فتون ميفلين ١٩٨١) ص ١٦٣.

٦- وحول تطور علم الاجتماع الجامعى بعد الحرب العالمية الثانية، انظر روجر جيجر، «المؤسسات الأمريكية وعلم الاجتماع الاكاديمى» مينرفا ٢٦ (خريف ١٩٨٨) ص ٣١٥- ٤١.

٧- صندوق القرن العشرين طلب من جورج جالووى بهيئة التخطيط الوطنى بتكوين دليل عن المنظمات المشتركة فى التخطيط. وقد ظهر الدليل أولاً فى شكل منسوخ سنه ١٩٤١ تم طبع بعد ذلك، وانتشر وتم مراجعته سنوياً فى سنه ١٩٤٢، ١٩٤٣ و ١٩٤٤ تحت عنوان التخطيط فى فترة ما بعد الحرب فى الولايات المتحدة: دليل تنظيمى (نيويورك: صندوق القرن العشرين) الكتب التى كتبها ستيوارت شيز كانت جزءاً من سلسلة أطلق عليها «عندما تنتهى الحرب»، وجميعها تم نشرها من قبل صندوق القرن العشرين. والعناوين ضمت «الطريق الذى يغيره: ١٩١٤- ١٩٤٢، الأهداف من أجل الأمريكان: ميزانية لاحتياجاتنا ومواردنا (١٩٤٢)، «من أين تأتى النقود؟» مشاكل المصادر التمويليه لفترة ما بعد الحرب (١٩٤٣)، الديمقراطية تحت الضغط: أجزاء هامة وخاصة عن الانعاش الشعبى (١٩٤٥)، تجارة الغد؛ مشاكل تجارتنا الخارجية (١٩٤٥)، ولهذا حاربنا (١٩٤٦).

٨- وحول استقبال اقتصاديات كينسيان من قبل صانعى السياسة ورجال الاعمال، انظر ليكاشمان، بمصر كينس، وروبرت أ.كلولينز، رد فعل الاعمال من كينس، ١٩٢٩-٦٤. (نيويورك: صحيفة جامعة كولومبيا، ١٩٨٢).

٩- وحول مجلس مستشارى الاعمال، انظر كيم ماكيد، الاعمال الكبيرة والقوة الرئاسيه: من FDR إلى ريجان (نيويورك: وليم مورو وشركاه، ١٩٨٢). وحول تاريخ CED ، انظر كارل شريفتجير، الاعمال تأتى من عصور: تأثير لجنة التطور الاقتصادى (CED)، ١٩٤٢- ٦٠ (نيويورك: «هاربر» و «بروس» ١٩٦٠) وشريفتجير، الاعمال والسياسة العامة: دور اللجنة الخاصة بالتطور الاقتصادى، ١٩٤٢- ٦٧ (إنجلوود كليفس، نيوجيرسى قاعة برنتيس ١٩٦٧). وبكتابه هذه الكتب، قام شريفتجتير أيضاً بتنظيم مواد أرشيف CED ، والتى كانت على أفلام مصغرة فى مكاتب CED فى نيويورك.

١٠- وليم بنتون، «بيان عن الخلفيه التاريخيه للجنه التطور الاقتصادى ٢٦ أكتوبر ١٦٤٣ فى ملفات CED.

١١- بيروسلى رامل، «الاعمال تنظيم لتسير إلى الامام» ١٤ إبريل ١٩٤٣، فى ملفات CED.

١٢- دورفمان فى إنشاء لجنة التطور الاقتصادى تم وصفه فى كتاب الان ر.كنتاكى، بول ج. هوفمان: مخطط المساعدة الاجنبية (الكينجتون:

صحيفة جامعة كنتاكى ١٩٨٥) وعن «وليم بنتون»، انظر سيدنى هايمان، حياة وليم بنتون (شيكاغو: صحفيه جامعة شيكاغو ١٩٦٩)، وفى ملفات CED، وليم بنتون، «بيان للخلفيه التاريخية للجنة التطور الاقتصادى (٢٦ أكتوبر ١٩٤٣) وفى ١٩٤٤ وصف هوفمان CED على أنه منظمة تصفيه ذاتية مؤقته (ملفات CED، لقاءات المسئولين، ٢٢ سبتمبر ١٩٤٤) ومنذ البداية، تم افتراض أن المشاكل المكررة، بطبيعتها، عمرها قصير وكان من الضرورى أيضاً وصف عمل CED بأنه مؤقت لكسب تعاون الغرفه التجارية للولايات المتحدة، والتى كانت تنظر بقلق التنظيم المحلى لشعبه التطور الاقطاعى. وفى لقاء المجلس فى سبتمبر ١٩٤٤، كان من الواضح أن «فلاندرز»، بنتون، فولسوم، وهوفمان كانوا لديهم خطط بحث طويلة المدى فى عقولهم. وقد اقترح هوفمان بأن هناك أهدافاً تعليمية طويلة المدى: ونحن «يجب أن نكرس جهودنا تجاه تطوير الفهم الشعبى للحقائق الاقتصادية الاساسية» أما فولسوم فقد رأى ايجاد دور سياسى بصورة أكبر، مشيراً إلى أن رجال الكونجرس كانوا مهتمين لما كان على رجال الاعمال أن يقولوه: «إن رجال الاعمال يضيعون فرصة للقيام بخدمة شعبية بفشلهم فى العمل بصورة بناءة مع الكونجرس، كافراد». وفى لقاء سنه ١٩٤٥، اشار «فولسون بأن الكونجرس يلعب دوراً عريضاً فى تشكيل السياسة، ولكن لاحظ التشكيل الغير ملائم للجان الكونجرس. يتودور إينتيما، مدير الابحاث، لاحظ وجود حقل واسع ومفتوح للبحث، مقدراً أن ٥٠٠

الف دولار فقط تنفق سنوياً من قبل المعاهد الخاصة على البحث السياسي. وبالنسبه لسنه ١٩٤٥، أمل في رفع الميزانية إلى ٩٠٠ الف دولار، والتي يجب أن يذهب أكثر من نصفها إلى البحث. وفي بداية ١٩٤٦، تم انهاء عمل قسم التطور الاقطاعي، وبدأ CED في تكريس نفسه بصورة فعاله للبحث. وقد تم الحصول على ملاحظات «هوفمان» من ملفات CED. بول هوفمان، لقاء المسئولين «٥ أكتوبر، ١٩٤٥» ودقائق من لقاء مجلس الإدارة ٢ فبراير ١٩٤٦.

١٣- وليم بنتون، «بيان للخلفيه التاريخية للجنه التطور الاقتصادي» في ملفات CED.

١٤- اقتصاديات المجتمع المفتوح ظهر أول في فورتين (أكتوبر ١٩٤٤) واعيد نشره في شكل كتيب. وقد أصدر CED من ثلاثه إلى أربعه بيانات سياسية كل عام. بعضها تم إصداره في الاربعينيات وضمن عمالة ما بعد الحرب وتسوية عقود الحرب المنهية ١٩٤٣، خطه الضرائب الفيدرالية لفترة ما بعد الحرب لكبار العاملين ١٩٤٤، التجارة الدولية، الاستثمار الاجنبي: كيف نجعلهما أكثر فعالية ١٩٤٧، السياسة المالية والنقدية من أجل الوصول إلى استقرار اقتصادي أعظم ١٩٤٨، ومنظمة التجارة الدولية واعادة بناء التجارة الدولية.

١٥- هربرت ستين، لقاء مع الكاتب، ١١ مارس ١٩٨٦.

١٦- وحول موقف العمالة سنه ١٩٤٦، انظر ستيفن ك. بيلي، الكونجرس

يصنع قانوناً: القصة وراء تصرف العاملين سنه ١٩٤٦ (نيويورك: كولومبيا، صحيفة الجامعة ١٩٥٠)، والتى تصف التاريخ التشريعى للتصرف. وقد سرد أول رئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين قصة التصرف والاعوام الأولى للمجلس وكتاب ادوين مورس، اقتصاديات فى الخدمة العامة (نيويورك: هاركورت، براس وشركاه- ١٩٥٣). وحول CED من أول تشكيله سنه ١٩٦٤ ، انظر «إدواردس فلاس، صحفى»، نصيحة اقتصادية وقيادة رئاسية: مجلس المستشارين الاقتصاديين (نيويورك، صحيفة جامعة كولومبيا، ١٩٦٥). ومن أجل استعراض عام لاقتصاديات كينسيان ومضمون لصانعى السياسة العامة فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، انظر دونالد وينس، الاقتصاديات والسياسة: دراسة تاريخية (نيويورك: ووكر وشركاه، ١٩٦٩) ومن أجل استعراض أشمل لصنع السياسة الاقتصادية، انظر هربرت ستين، اقتصاديات الرئاسة: صنع السياسة منذ روزفيلت إلى ريجان وبعد ذلك (نيويورك: سيمون وشستر، ١٩٨٤).

١٧- نورس، الاقتصاديات فى الخدمة العامة.

١٨- إيبيد، ص٣٨٠.

١٩- هارى س تدومان، عام القرارات، جاردن سيتى نيويورك: دو بلد أى وشركاه، ١٩٥٥) ص ٤٩٤.

٢٠- كما اقتبس فى كتاب فلاس، نصيحه اقتصادية وقيادة رئاسية، ص٢٥.

٢١- ورد فى كتاب، روبرت ج. دونوفان، الصراع والازمة: رئاسة هارى س. ترومان، ١٩٤٥- ٤٨ (نيويورك: و. و. نورتون وشركاه، ١٩٧٧) ص٢٤.

٢٢- هارى س. ترومان، سنوات التجربه والامل (جاردن سيتى، نيويورك: دوبلدا وشركاه، ١٩٥٦) ص٢٨-٦٠.

٢٣- وحول اهتمامه المبكر بالميزانية انظر ترومان، عام القرارات ص١٤٦-٧.

٢٤- ترومان اعوام التجربة والامل ص٥٩.

٢٥- وعن شركة «راند»، منذ تأسيسها إلى بداية الستينيات، انظر بروس ل. ر. سميث، مؤسسة راند: حالة راسية لشركة استشارية لاتعتمد على الربح (كامبردج، ماساشوستس: صحيفة جريد هارفارد، ١٩٦٦). وتقييم آخر لشركة استشارية لاتعتمد على الربح (كامبردج، ماسرشرمتى: صحيفه جريد هارفارد، ١٩٦٦). وتقييم آخر لشركة راند من حيث تأسيسها ودورها فى صنع السياسة على الامن الوطنى ورد فى فريد كابلان سحره أرما جيدون (نيويورك: سيمون وشستر، ١٩٨٣). بالاضافة إلى مذكرات شيقه لـ ر.د. سبشت، راند- نظره شخصية لتاريخها، جريدة عمليات البحث الاجتماعى لأمريكا، رقم ٨ (نوفمبر- ديسمبر ١٩٦٠) ص٨٢٥- ٣٩. انظر أيضاً، شركة راند: الاعوام الخمسة عشر الأولى (سانتا مونيكا، كاليف شركة راند ١٩٦٣).

٢٦- مذكرة من الجنرال و. ارنولد إلى تيودور ڤون كارمان، ٧ نوڤمبر ١٩٤٤، اعيد طبعها فى مجله القوات الجوية (اغسطس ١٩٨٤) ص٧١. وقد عمل فون كارمان وزملاؤه خلال سنه ١٩٤٥ وتوصلوا إلى تقرير شامل أطلق عليه تجاه آفاق جديدة، والتى تنادى بأن هناك حاجة لطريقة للابقاء على الاهتمام الدائم للعاملين العلميين بمشاكل القوات الجوية «وقد وردت مقاطع من التقرير فى كابلان» «سحرة ارماجيدون» ص٥٦.

٢٧- ورد ذكر ارنولد فى كتاب «كابلان» سحرة أرماجيدون» ص٥٨. وقد تحرك أرنولد باحساس بالحاجة، حيث انه من الواضح اهتمامه بمشاكل كسب المال من الكونجرس بعد الحرب. وقد قال: «اننى قلق من أن أبحاث القوات الجوية لما بعد الحرب والحرب القادمة وبرامج التطور يمكن أن تكون على قاعدة مسموعة ومستمرة بالاضافة، إلى اننى راغب فى ان تكون هذه البرامج فى هذا الشكل وتحتوى على التفكير الجيد، والتفكير بعيد المدى الذى، بالاضافة إلى ضمان آمن آمتنا ويخدم كمرشد للاعوام العشرة أو العشرين القادمة، أن تستخدم هذه البرامج كقاعدة للاستخدام المالى المناسب من قبل الكونجرس مذكرة من الجنرال هـ.هـ. ارنولد إلى تيودور ڤون كارمان، ورد فى كابلان، ص٧١. مؤسسة فورد لعبت دوراً رئيسى فى تأكيد أن شركة راند يمكن أن تصبح منظمة مستقلة لاتربح عن طريق امداد منظمات البحث بضمانات قروض. الوثائق الخاصة بالماوضات التى ادت إلى

القرض والاعتمادات المالية السابقة فى ارشيف مؤسسة فورد نيويورك.

٢٨- اقام «راند» مؤتمراً لعلماء الاجتماع فى نيويورك فى سبتمبر ١٩٤٧ (محاضر الجلسة صدرت على انها تقرير «راند» ١٠٦ (سانتا مونيكا، كاليف: شركة راند ٩ يونيه ١٩٤٨). والجملة من التعليق الافتتاحى لـ«وارين ويفر» للمؤتمر وما صدر خلال الجليه.

٢٩- تقييمى لاسهام «راند» فى تحليلات النظام تعتمد على سميث، شركة «راند»، وكابلان، سحرة ارماجيدون، بالاضافة أيضاً إلى المقابلات مع الاعضاء الحاليين لشركة راند.

٣٠- وحول تطور الفكر الإستراتيجى لفترة ما بعد الحرب، انظر جريج هيركن، مجالس الحرب (نيويورك: الفرد أ. كنوبف، ١٩٨٥).

٣١- هولستروورد فى سميث، شركة «راند» ص٢٠٠.

٣٢- ورد فى هركن، مجالس الحرب ص٩٢.

سادسا / موقف المفكرين:

١- افتبس من چيمس ماكجريجور بيرنز، القيادة (نيويورك: هاربروورود، ١٩٧٨) ص٣٩٤.

٢- بورتر ماكيفر، ادلاى ستيفنسون: حياته وميراثه (نيويورك: وليم موررو وشركاه ١٩٨٩) ص٣١٥-١١.

٣- جون كنيث جالبريث، حياة فى اوقاتنا: ذكريات (بوستن شركة هوفتن ميفلين ١٩٨١) ص٣٥٥-٣٥٧ تيودورسورنسون بمساعدة إيرل لاثام بجامعة امهيرست، بدأوا فى تشكيل لجنه استشارية أكاديمية فى أواخر ١٩٥٨. وكان من بين الاعضاء ارشيبالدكوكس، جيروم وايزيد، ارثرسلزنجر، جون كنيث جالبريث، و.و. روستو، بول نيتز، كارك كايس، بول صامولسون، روجر هيلسمان، وچيمس توبن، وجميعهم خدموا فى إدارة كيندى. والجماعة تلتقى نادراً ولكنها تقدم اوراق عن الوضع ونصائح سريعة. وقد اوضح سورنسون ان المفكرين شئ هام ذو قيمة يجب صقلهم انظر تيودورس. سورنسون، كنيدى (نيويورك: هاربرورى ١٩٦٥) ص١١٧- ١٨.

٤- هنرى ر. ليس، ناشر، الهدف الوطنى (نيويورك: هولت، راينهارت ووينستون ١٩٦٠) ص١٢٧.

٥- سورنسون، كيندى ص٢٥٤-٥٦.

٦- إبيد ص٢٦٢. أحد اهم الدراسات الخاصة بصنع السياسة فى البيت الابيض فى عهد كيندى هى كتاب روجر هيلسمان، لتحريك امة: سياسات السياسة الخارجية فى إدارة جون ف. كيندى (نيويورك: دلتا، ١٩٦٨).

٧- المرجع السابق ص ٢٥٦.

٨- روبرت ك. ميرتون «دور المفكر فى البيروقراطية الشعبية»، فى ميرتون، النظرية الاجتماعية والهيكل الاجتماعى، (نيويورك: الصحيفة الحرة، ١٩٥٧) ص٢١٣.

٩- وعن تاريخ الاجماع انظر برنارد سترنشر، الاجماع، الصراع والمؤرخين الأمريكين (بلومينجتون مطبعة جامعة أنديانا، ١٩٧٥).

١٠- أما نهاية إيديولوچية فقد تمت مناقشة من قبل ادوارد شيلز، نهاية إيديولوچية، المقابلة ٥ (نوفمبر ١٩٥٥) ص٥٢- ٥٨ انظر أيضاً، دانيل بل، نهاية إيديولوچية (جلينكو الينواى: الصحيفه الحره ١٩٦٠).

١١- روبرت أ.لين «انحطاط السياسات والإيديولوچية فى مجتمع المعرفة، استعراض أمريكى لعلم الاجتماع ٣١ (١٩٦٦) ص ٦٤٩- ٦٢، ولين، «سياسات الإجماع فى عصر الغنى»، استعراض أمريكى للعلوم السياسية ٥٩ (١٩٦٥) ص ٨٧٤- ٩٥.

١٢- جون ف. كنيدى الخطبه الافتتاحية فى جامعة بال، «يونيه ١٩٦٢، فى الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة: جون ف. كنيدى، ١٩٦٢ واشنطن: مكتب الطباعة الحكومى بالولايات المتحدة، ١٩٦٣، ص٤٧٠- ٤٧٥. وقبل اسابيع قليله، قام كنيدى بتقديم ملاحظات مماثلة فى الملاحظات الافتتاحية فى مؤتمر البيت الابيض حول مشاكل الاقتصاد والوطنى.

١٣- مثاليات كنيدى تم تجميعها فى مثال عن السمعة الرئاسية من قبل ارترم. شلزنجر، صحفى، ومؤرخ وعضو فى البيت الابيض فى عهد كنيدى: «تغير السمعة الرئاسية»، وفى كتاب «شلزنجر» دورات التاريخ الأمريكى (بوستن: شركة هوفتون سيفلين ١٩٨٦) ص٣٧٢- ٤١٨.

١٤- تقييم الاخبار والمقالات فى الجرائد التالية: واشنطن بوست، ٢٠ نوفمبر، ١٩٦٠، وواشنطن نيوز، ١٧ نوفمبر ١٩٦٠. والاشارة إلى اعتماد «كنيدى» على الخبراء ودور معهد بروكنجز وردت كموضوع فى مجلة «الاكونوميست ٢ ديسمبر، ١٩٦١ بعنوان «خبراء تحت الطلب».

١٥- لورين هنرى، الفترة الانتقالية الرئاسية (واشنطن، معهد بروكنجز ١٩٦٠) المذكرات الخاصة بالفترة الانتقالية والاتصالات مع كلا من المرشحين موجودة فى «ملفات الرئيس الخاصة بالفترة الانتقالية ١٩٦٠- ١٩٦١ فى ارشيف معهد بروكنجز، واشنطن.

١٦- فى بداية الخمسينيات، استعرضت مؤسستى فورد وروكفلر الفترة الانتقالية من قبل مولتون إلى كالكينز ونظرا لها على انها فرصة لاعادة الحيوية للمعاهد المخدرة. وقد اهتم كالكينز بها كثيراً عند ماقبل هذه المهمة ويذكر كنت اشعر بالخوف عندما قبلت رئاسة معهد بروكنجز حيث أن سمعته الخاصة بالاعمال العلمية الرفيعة المستوى كانت قد تاثرت، خاصة بين الاقتصاديين وعلماء السياسة، بسبب بعض مانشره،

وبسبب النظرة الاجتماعية التى نسبت إلى بعض الاعضاء القليلين من الاساتذة به وخطاب روبرت كالكينز إلى توماس كارول فى مؤسسة فورد (١٤ أكتوبر ١٩٥٣) موجود فى مركز ارشيف روكفلر، بوكانتيكو هيلز، نيويورك، مؤسسة روكفلر، مجموعة تسجيل ١.١، سلسلة ٢٠٠، صندوق ٣٦١، ملف ٣٧٠٥.

١٧- ولاستعراض كالكينز لدور بروكنجز انظر لقاء معه، معهد البحث الخاص، مواجهة (فبراير ١٩٦٤) ص ١٨- ٢١.

١٨- ارشيف مؤسسة فورد، (٢٥سبتمبر ١٩٥٨).

١٩- من بين أبرز مانشر من قبل معهد بروكنجز فى الاقتصاد فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات مانشرة ويلفريدلويس، صحفى، «السياسة الفيدرالية السنوية فى فترة الركود ما بعد الحرب»، «ريتشارد جود». دخل الفرد، «جون ج جيرلى وادوارد س شو»، النقود فى نظرية التمويل»، مارشال روبنسون، «سقف الدين الوطنى»، ولتر سالنت وبياتريس فاكارا: «تحرير الواردات والعماله»، ج.م. كلارك، «المنافسه كعملية ديناميكية»، ومارك ماسيل: «المنافسة والاحتكار» ومع منتصف الستينيات تم نشر حوالى عشرين دراسة عن الاقتصاد سنوياً.

٢٠- برنامج الدراسات الحكومية فى أوآخر الخمسينيات وبداية الستينيات قدم دراسات مثل دراسة مارفر هـ. برنستين، «عمل التنفيذيين الفيدرالين»، شارلز ل. كلاب رجل الكونجرس، عملة كما يراه؛ فرانكلين ب.

كيلباتريك، ميلتون س. كامنينجز، صحفى، وريتشارد جننة، صورة الخدمة الفيدرالية؛ بول ديفيد، رالف جولدمان، وريتشارد س بين سياسة اجتماعيات الحزب الوطنى؛ وهارولد أولاند، اثار البرامج الفيدرالية على التعليم العالى.

٢١- دراسات السياسة الخارجية كانت اصغر برامج بروكينجز وكان بصورة أكبر على ابحاثه حول الدول النامية والمساعدات الأجنبية من اشهر عملين نشرهما كان كتاب جون ب لوس، ازمات هادئه فى الهند؛ وروبرت أشر، المنح الفروض والعمله المحليه المتداولة.

٢٢- عن شركة «راند» وإدارة كينيدى، انظر جريج هركين، مجالس الحرب (نيويورك: الفريد أكنويف، ١٩٨٥).

٢٣- عن التغيرات فى وزارة الدفاع، انظر وليم هوفمان، إستراتيچية ماكنمارا (نيويورك: هاربرو روى ١٩٦٤).

٢٤- توجد دراستان تقليديتيان لتحليل النظام وسياسة الدفاع ل «شارلزج هيتسن ورولاندن ن. ماكين». اقتصاديات الدفاع فى العصر النووى (كامبردج، ماساشوستس صحيفة جامعة هارفارد، ١٩٦٠). وألان إنثوفن و س واين سميث، «ما الكمية الكافية؟ (نيويورك: هاربرورى ١٩٧١). والأكثر أهمية كان عمل إيداهوز، تحليل الانظمة فى السياسة الدفاعية كان موضوع «بيتر ديلون»، «تأثير التحليلات على سياسة الدفاع الأمريكية» ورقة راند ٧١٣٦ (سانتا مونيكا، كاليف:

شركة راند، أغسطس ١٩٨٥).

٢٥- شركة راند: الاعوام الخمسة الأولى سانتا مونيكا، كاليف: شركة راند ١٩٦٣) ص١٤.

٢٦- وردن «كروايت» فى كتاب فريد كابلن، سحرة أرماجيدون (نيويورك: سيمون وشستر ١٩٨٣، ص ٢٥٥ و ٢٥٧.

٢٧- ر. د. سبشت، «راند- نظره شخصية لتاريخه»، جريدة عمليات بحث المجتمع الأمريكى نمره ٨ (نوفمبر- ديسمبر ١٩٦٠) ص٣٧-٨٣٦.

٢٨- ريتشارد جودوين، تذكر أمريكا: صوت من الستينيات (بوستن، النيل، براون وشركاه، ١٩٨٨ ص ٢٥٢، انظر أيضاً، ليندون ب. جونسون، خطاب تولية الرئيس، الاوراق العامة للرئيس، ١٩٦٥ واشنطن: مكتب الطبع الحكومى بالولايات المتحدة، ١٩٦٦، الجزء الأول ص٧١.

٢٩- جودوين، تذكر أمريكا ص ٢٨٤.

٣٠- أحد التقييمات العامة للمجتمع الكبير كان «المجتمع العظيم: دروس للمستقبل، الناشر الهلى جينز برج وروبرت سولو (نيويورك: الكتب الاساسية، ١٩٧٤)، والتى كانت اساساً نسخه من «المصلحة العامة، والتى كانت صفحاته يوبيخ بعنف البرامج الخاصة بالمجتمع العظيم. وهناك تقييم آخر أكثر حد انه هو المجتمع العظيم وميراثه: عشرين عام

من السياسية الاجتماعية للولايات المتحدة، مقال. مارشال كابلن وبيجى كوكيتى (دورها: صحيفة جامعة ديوك، ١٩٨٦). واحد التقييمات المفضله والخاصة بما فكرت الحكومة فى القيام به فى الستينيات هوجون أ. شوارتز، النجاح الأمريكى الخفى، اعادة تقييم عشرين عام من السياسة العامة (نيويورك وونورتون وشركاه ١٩٨٣). والجدل القائل بأن المجهودات الاجتماعية للحكومة كانت مضادة للانتاج وقد ورد ذلك فى كتاب شارلز موراى، فقدان القاعدة: السياسة الاجتماعية الأمريكية، ١٩٥٠-٨٠ (نيويورك: الكتب الرئيسية ١٩٨٤). وافضل ثناء لاسهام علماء الاجتماع فى مبادرات المجتمع العظيم كان من قبل هنرى ايرون، السياسات والمهنيين: منظور على المجتمع العظيم (واشنطن، معهد بروكنجز، ١٩٧٨). وقد قال ايرون (ص٩) انه فى بعض الحالات، تاتى اكتشافات علم الاجتماع بعد، بدلاً من قبل، التغيرات فى السياسة، وهذا يشير إلى ان الاحداث السياسية قد تؤثر على العلماء أكثر من تاثير الابحاث على السياسة.

٣١- تيودور هـ. وايت، تصرف المفكرين، لايف ٩ يونيه، ١٩٦٧) ص٤٣- ٥٨، وقد استمرت السلسله فى ١٦ يونيه ص٤٥- ٥٦، و ٢٣ يونيه ص ٧٦- ٧٨.

٣٢- ولتقييم زيادة أو انخفاض نظم الميزانية والبرامج والتخطيط، انظر الآن شيك، موت فى البيروقراطية: موت الفيدرالية PPB ، استعراض الإدارة العامة ٣٣ (مارس- إبريل ص ١٤٦- ٥٦).

٣٣- ومن جونسون ثم الاقتباس من كتاب ايريك ف. جولدمان، مأساة ليندون جونسون (نيويورك الفريد أ.كنوبت ١٩٦٩) ص١٥٧.

٣٤- إيبيد ص ١٣٢.

٣٥- دوريس كيرنس، ليندون جونسون والحلم الأمريكى (نيويورك، هاربرورى ١٩٧١) ص٢١٧.

٣٦- إيبيد ص١٣٢. جولمان، مأساة لينبدون جونسون ص١٣٢، تقدم ملاحظة عامة حول كيفية تأثير المفكرين فى السياسة: منذ ايام تيودور روزفليت، وخاصة منذ الثلاثينيات، قدم المفكرين خدمات براقة فى ابتكار وتشجيع برامج جديدة. ولكنهم فعلوا ذلك اساساً عن طريق كتابه اعمال خاصة بالتطور المستقبلى وجدل آخرين يطبقون ذلك، أوروبا لعمل داخل الحكومة.

٣٧- جاك فالنتى، رئيس انسان جداً (نيويورك: و.و. نورتون وشركاه ١٩٧٥) ص٦٥.

سابعا / عن حدود الليبرالية

١- تقييم عن الحرب ضد الفقر، والذى استخدم اللقاءات ومواد الارشيف وملاحق للقتييمات الداخلية، تناولة نيكولاس ليمان، الحرب الغير منتهية، اطلانتيك الشهرية (الجزء ١، ديسمبر ١٩٨٨، الجزء الثانى ٥ يناير ١٩٨٩ هيلر اقتبس من الجزء الأول ص ٣٩.

٢- دانيل باتريك موينيهان، اقصى سوء فهم محتمل: تصرف الجماعة فى الحرب ضد الفقر (نيويورك الصحافة الحره ١٩٦٩) ص Xii-Xiii.

٣- بيتر ماريس ومارتن رين، مشاكل الاصلاح الاجتماعى: الفقر وتعرف الجماعة فى الولايات المتحدة (نيويورك: صحيفة أثرتون ١٩٦٩) ص٢٠٥.

٤- مونيهان، أقصى سوء فهم محتمل، ص١٨٨- ٨٩. استنتاجات مونيهان حول مواطن الضعف واستخدام الابحاث خلال الستينيات مؤلمة: «إننا بصفة دائمة نسئ تقدير الصعوبات، ونفرط فى تضخيم النتائج، ونتجنب أى دليل على التضارب والصراع، وهذا خلق بصورة متكررة الاحوال التى أدت إلى الفشل بالرغم من وجود رغبة قوية للنجاح. أكثر من نقطة ضعف، فى الاحوال الحاضرة كانت السبب فى اجتمال التصدع المحت وم... وهذا الخطر تضاعف بالاستهلالات المتزايدة للسياسات واستخدام أفكار يعود أصلها إلى العلوم الاجتماعية وتعد بإحداث تغير اجتماعى من خلال تأثير ما يمكن أن يطلق عليه المسيرة الخفية للمجتمع».

٥- وحول التوسع فى الابحاث الحكومية والتقييمات، انظر أرنولدچ. ميلتسز، محللى السياسة فى البرقراطية (بيركلى: صحيفة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧٦)، لورنس ألين، مقال، معرفة وسياسة: العلاقة الغير مؤكدة (واشنطن: معهد المشاريع الأمريكى ١٩٨٠)؛ مشاكل البحث فى

سياسة المجتمع الأمريكى، مقال. كلارك أبت (كامبردج، ماساشوستس: كتب «أبت»). وبيتردى ليون، نصيحة وإجماع: تطور علوم السياسة (نيويورك مؤسسة راسل ساچ، ١٩٨٨) مجال العلوم السياسية تم مناقشته فى مجموعة من المواضيع تحت عنوان عام «انفجار التحليل السياسى»، وفى «إجراءات: علمَ الاجتماع والمجتمع الحديث (سبتمبر- أكتوبر، ١٩٧٩) ص ٩-٥١. الصورة الشاملة للمساعدة المخصصة لابحاث علم الاجتماع والتى تصل إلى ٢ بليون دولار من كتاب «أبت»، مشاكل فى أبحاثَ السياسة الاجتماعية الأمريكية.

٦- ليزون چونسون، «الحكومة والإداراك الخطير» خطاب ألقاه ليندون ب. چونسون ٢٩ سبتمبر، ١٩٦٦ (واشنطن: معهد بروكنجز ١٩٦٦) ص١٣-١٤.

٧- ميلتسز، تحليلات السياسة فى البيرقراطية «ص ١٧٣- ١٧٥. من الصعب أن نقول بصورة محددة ما هم عدد المحللين السياسيين الذين يعملون فى الوكالات الحكومية. وقد أنهى «ميلتسز بحثه عن عدد بقولة ببساطة»: من المؤكد أن هناك آلاف من محللين السياسة» ص١٧٣.

٨- «أبيث»، مشاكل فى ابحاث السياسة الاجتماعية الأمريكية ص٤.

٩- هنرى أيرون، السياسات والحرفيين: منظور المجتمع العظيم (واشنطن:

معهد بروكنجز ١٩٧٨) ص ١٥٩، أشار إلى أن كتاب «ر» و «أ» «البحث والتجربة» سيكون قوة فكرية محافظة فى المناظرات الخاصة بالسياسة العامة» وقد أكد أن محللى السياسة «يمكنهم المساعدة فى رفع مستويات الدليل المقبول، يمكنهم تغذية وتعميق فهم تعقيدات المشاكل والنتائج غير المقصودة للتصرف.

١٠- يحتوى أرشيف المعهد المدنى، واشنطن على مجموعة غنية من المواد الخاصة بالظروف التى أدت إلى تأسيس المعهد. وعلى سبيل المثال، الجدول التاريخى واهم الوثائق موجودة فى كتاب غير منسق د: جراس باست «المعهد المدنى (تاريخ تكوينه)» (يوليه ١٩٦٩)؛ وكتاب آخر أكثر حداثه وغير منشور لـ راندال برفبرج وجيل شيلو، اعضاء بفريق المعهد، ملخص تاريخى عن المعهد المدنى (سبتمبر ١٩٨٣) وقد مَوّلت مؤسسة فورد عملية تقييم العمليات التى قام بها المعهد خلال السنوات العشر الأولى، والمواد الخاصة بالتقييم فى ارشيفات كل من المعهد المدنى، ومؤسسة فورد، انظر فردريك اور. هايز، انطونى ف. جافا وكارل كايس المعهد المدنى، ١٩٦٨-١٩٧٨ تقييم لادائة، مناظير ومشاكل مالية (١٩٧٨). خطاب جونسون، العمل الأمريكى الغير منتهى الفقر الريفى والمدنى ١٤ مارس ١٩٦٧، وهو موجود فى كتاب ليندون جونسون أوراق عامة لرؤساء الولايات المتحدة ١٩٦٧، الكتاب الأول (واشنطن: مكتب مطبوعات الحكومة، ١٩٦٨) ص٣٣١- ٤٦.

١١- فى الاعداد لقصتها عن المعهد المدنى، قامت جريس باسيت باستعراض العديد من المبادئ الخاصة بهذا الموضوع بما فى ذلك الخاصة بـ جوزيف كاليفانو (١٩٦٩) النسخ وجودة فى ارشيف المعهد المدنى لـ الذى سيشار اليه الآن وبعد ذلك بـ MIA).

١٢- المرجع السابق انظر أيضاً مذكرة إلى هيئة الأمناء من اعضاء الشركة ٨ إبريل ١٩٦٨ ص٦، فى)، ومع ان المعهد المدنى، قام على طراز شركة راند إلا انه كان سياخذ طابع آخر اذا كان ترك المجال لـ وود فقد فكر وود فى ان راند ليس نموذجا مناسبا: ان هذا القياس التمثيلى سيئ لان على خلاف الوقت الذى بدأ فيه راند والدراسات الدفاعية معا، كانت الجامعات مشتركة بالفعل ولايمكنك ان تتمنى ان تختار هذا المركز المدنى اوذاك المركز ولقد كان شئ لان كان ينقصه عنصر المقارنه وكان شيئا أيضاً لان لم يكن يتوفر له الخليط الذى يتوفر لهذا ويمكن ان يعتمد بصورة اساسية على قاعدة واحدة تحليلات الاقتصاديين والتكلفة الفعليه وفى حكمى فان الظاهرة المدينية يجب ان يكون لها قاعدة اوسع من ذلك المعهد المدنى فى وجهة نظر وود تحتاج إلى ان تكون مرتبطة بصورة أكبر مع الجامعات والتى منها لن تستفيد فقط من المناظير المتعددة القاعدة ولكن ستجد من السهل انتقاد السياسات الحكومية اذا جاء الانتقاد من علماء جامعيين مستقلين، أكثر من باحثين يعملون بصورة مباشرة بعقود حكومية. لقاء جريس باسيت مع روبرت ت. وود ١١ يناير ١٩٦٩ فى.

١٣- وحول التخطيط للمعهد المدينى، فإن تعليقات فردريل بوهن تعطينا بعض الضوء أيضاً: انظر حريس ياسيت لقاء مع فردريك بوحين (١٨ ديسمبر ١٩٦٨) فى وقد فكر البعض فى البيت الابيض ان تمويل للمعهد بعد غير ملائما، مع توضيح علاقات جورهام هناك والعلاقات مع تسببت فى بعض المشاكل فى وجود بعض الوزراء وأكثر المشاكل صعوبة للمعهد المدنى كان أنه تاسس فى اعوام حكم جونسون وكان عليه ان ينشئ نفسه خلال إدارة نيكسون.

١٤- وليم جورهام يكتب فى مقال ١٩٦٨- ٧١، (واشنطن المعهد المدنى ١٩٧٢ ص٢.

١٥- المرجع السابق ص٣.

١٦- كرميت جوردون فى التقرير السنوى، ١٩٧٠ (واشنطن، المعهد بروكنجز، ١٩٧١.

١٧- قام الكاتب بمقابلة عدد من الاعضاء السابقين بـ هرمان كاهن ومن بينهم توماس بيل وليم براون، كارول كاهن روبرت ملنيك، نيل بيكيت، وجيمس ويلر.

١٨- هرمان كاهن، الحرب النووية الحرارية (برينسنون: مطبعة جامعة بينستون، ١٩٦٠.

١٩- هرمان كاهن التفكير فى اللامعقول (نيويورك صحيفة الافق ١٩٦٢).

٢٠- وليم مسنايدر هرمان كاهن الذى لاينس مجلة ريدر دابحست عدد يوليه ١٩٨٤ ص ٨٢.

٢١- من بين الكتب التى كتبها علماء هادسون خلال الستينيات كان هيرمان كاهن، في التصعيد المجاوز السيناريوهات نيويورك برايجربرس، ١٩٦٥، هيرمان كاهن وانتونى ج واينر، عام ٢٠٠٠: إطار التأمل حول الثلاثه وثلاثه أعوام القادمة (نيويورك شركة ماكميلان ١٩٦٧، ادموند ستيلمان ووليم بثاف، سياسات الهستيريا مصدر الصراع فى القرن العشرين نيويورك هاربرورى ١٩٦٤، ستيلمان وبثاف السلطه والعجز فشل السياسه الخارجية الأمريكية نيويورك كتب فينتاج، ١٩٦٦، وفرانك ارمبراستر، هل يمكن ان نكسب فى فيتنام؟ نيويورك مطبعة برايجر ١٩٦٨.

٢٢- هرمان كاهن تجاه عام ٢٠٠ العمل فى تقدم دايد الوس ٩٦ صيف ٦٧) ص ٩٣٨.

٢٣- الكتب المختلفه عن المستقبل تمدنا بملخصات لابحاث هادسون بالاضافة إلى إلقاء الضوء على طرق كاهن والاعتماد على مثل هذه المفاهيم مثل سيناريو المفاجئة الحره وراى سكوتسن انظر هرمان كاهن تجاه عام ٢٠٠٠ كاهن وليم براون وليون مارتل الاعوام الـ ٢٠٠ القادمة (نيويورك وليم موروا وشركاه ١٩٧٦، وكاهن الافردهار القادم اقتصادى سياسى واجتماعى نيويورك سيمون وشستر ١٩٨٢.

٢٤- ديفيد هالبرستام، الافضل والاذكى نيويورك واندوم هاوس، ١٩٧٢ ص٦٠ . لقد تحدثت مع ماركوس باسكين وروبرت بوروساج حول تاريخ معهد الدراسات السياسية.

٢٥- تم تجميع بعض الكتب والمواضيع المبسطه التى اجراها المعهد حول الدراسات السياسية بمناسبة عيده العشرين انظر جون س. فريدمان، المحصول الأول معهد الدراسات السياسية ١٩٦٣- ٨٣ نيويورك وصحيفة حروف ١٩٨٣.

٢٦- تصاعدت الهجمات من اليمين إلى درجة جهود واسعة المدى لسحب الثقه من ips والـ ips كان محط احد تحليلات المعهد من قبل مؤسسة الشركات فى مايو ١٩٧٧، ولهجمات حادة من جوشوا مورا فيك فى خزان معلومات اليسار مجلة نيويورك تايمز (٢٦ إبريل ١٩٨١) وفى محب الجماعة ومعهد دراسات السياسات، الشئون الدولية (شتاء ١٩٨٤- ٨٥) ورد ذكره فى احد الروايات ارنود دى بورشجراف وروبرت موس السنبله نيويورك منشورات كراون ١٩٨٠، والتى تظهر الـips كمنضمة للجبهه الشيوعية.

٢٧- ماركوس راسكين الكتيون والافعال بوسطن دارنريكون ١٩٧٣.

٢٨- المرجع السابق ص١٢، ١٣٤ و ٢٣٦.

٢٩- المرجع السابق ص Xi.

٣٠- الان ج ماتسوى، تاريخ الليبرالية الأمريكية فى الستينيات نيويورك هاربرورروى ١٩٨٤ ص٣.

ثامنا / الانقسام الايديولوجى:

١- تيودور هـ. وايت، صنع الرئيس ١٩٦٤ نيويورك ناشرى اثينيام ١٩٦٥ ص٨٨ وحول اليمين السياسى فى أمريكا فى فترة ما بعد الحرب انظر ديفيد ورينسهرد، اليمين الجمهورى منذ ١٩٤٥ (لكسينجنوتن مطبعة جامعة كنتاكى ١٩٨٣.

٢- وايت «صنع الرئيس» ١٩٦٤ص ٢٠٨.

٣- بارى جولد ووتر «ضمير احد المحافظين»، شفرد زفيل كنتاكى، دار نشر فيكتور ١٩٦٠.

٤- ملاحظات حول مساندى جولد ووتر وهو من قبل بول تيلى، «الميثاق الوطنى والانتخابات الوطنية» سنه ١٩٦٤ مقاله ميلتون س كاميج واشنطن معهد بروكنجز ١٩٦٦) ص ١٨-١٩.

٥- م. ستانتون ايفانز، المؤسسات الليبرالية نيويورك ديفين ادير ١٩٦٥ ص١٨، ووليم ف باكلى شجار اليمين واليسار نيويورك ابناء بثنام ١٩٦٣ ص٣٠.

٦- ريتشارد روفر ملاحظات عن المؤسسات فى أمريكا علماء أمريكا ٣٠

خريف ١٩٦١ ص ٤٩٠-٩٥، واعيد طبعه في روفير المؤسسات الأمريكية نيوريوم هاركورت براس وورلد، ١٩٦٢ ص٣ هنرى فيرى الصحفى البريطانى وشيوع المصطلح فى انجلترا فى منتصف الخمسينيات مع وصف لدائرة الرجال الذين يسيطرون على المملكة المتحدة وفى المؤسسات ص ٨، قال روفر انت المؤسسة لاتتحكم فى كل شئ ولكن تأثيرها قوى وتنجح أكثر عادة من خصومها فى تحديد الاهداف الرئيسية للمجتمع الأمريكى.

٧- تقييمى عن الصحوه المحافظة لفترة ما بعد الحرب تعتمد بشدة على الدراسة الرائعة التى اجراها جورج هـ ناشن، حركة الفكر المحافظ فى أمريكا منذ ١٩٤٥ نيويورك الكتب الاساسية ١٩٧٦ وعملية لفردريك أ.هايك هما الطريق من العبودية إلى النظم الفردية والاقتصادية شيكاغو مطبعة جامعة شيكاغو ١٩٤٤ و ١٩٤٨.

٨- ليوشتراوس، الحق الطبيعى والتاريخ شيكاغو صحيفة جامعة شيكاغو ١٩٥٣ ص ١٧٨.

٩- ريتشارد ويفر الافكار لها عواقب شيكاغو صحيفة جامعة شيكاغو ١٩٤٨ ص١٢- ٥٨ وا.

١٠- الكتاب الذى ساعد بعض المحافظين الأمريكيين فى وضع انفسهم فى إطار فكرى تقليدى هو راسل كيرك العقل المحافظ: من بورك إلى سانتايانا شيكاغو دارنسر ريجنرى ١٩٥٣.

١١- لويس هارتز، التقليد الليبرالى فى أمريكا (نيويورك: هاركورت براس جوفانوفيتسن ١٩٥٥). كلينتون روسيتر، الاتجاه المحافظ فى أمريكا: الإقناع الغير مشكور، الطبعه الثانية (نيويورك: الفريد أ.كنوبف ١٩٦٤).

١٢- هارتر، التقليد الليبرالى فى أمريكا ص١٠.

١٣- ارثرم. شلزنجر، صحفى، «التجريد والحقيقة الامة» (١٦٤) ٢٦ إبريل ١٩٤٧، ص٤٨٩.

١٤- المبادئ المرغوب فيها للإدارة مجلة بزنس، ويله، ٢٢ أكتوبر، ١٩٣٨ ص٢٢.

١٥- الـ AEC لم تقم بتشكيل ارشيف بعد، بالرغم من ان هناك عده صناديق مليئة بالاعمال مخزنة فى البدروم تنتظر احد رجال الارشيف لتنظيمها. وقد جرب المعهد عدة ثورات خلال الفترة التى كنت مرتبطاً فيها بابحاث هذا الكتاب، واوراق وليم بارودى، والتى فى حوزة ابنه الان، لم يكن من السهل الوصول اليها ونتيجة لذلك، كان على ان اعتمد اللقاءات، وأكثر اللقاءات التى ساعدتنى فى تذكر تاريخ الـ AEi، كان لقائى مع وجلين، كاميل، توماس جونسون، روبرت برانجر وهربرت سلين.

١٦- توماس جونسون، لقاء مع الكاتب، ١٩ سبتمبر ١٩٨٥.

١٧- تم طبع سيرة ذاتية موجزة وتأبين فى كتاب وليم ج. بارودى (واشنطن: معهد المشاريع الأمريكى ١٩٨٠.

١٨- تكرر الاقتباس فى تقارير سنوية متعددة خلال عمل وليم بارودى فقد ميز بارودى بين مساندة المؤسسات ذات الاتجاه الليبرالى يمكن ان تخدم كنوع من الموافقه على الفكر المحترم والمتزايد (AEi) ويبدو أيضاً أنه فهم ان المؤسسات الليبراليه، مثل مؤسسة فورد، كانت تحت ضغط سياسى فى أواخر الستينيات كنتيجة لنصرتهم ومسيرتهم الإيديولوچية والتى حفزتهم على توجيه بعض مواردهم؟ إلى معاهد بحث محافظه. طلب بارودى بالحصول على دعم مالى مساند قيمته ٥ مليون دولار من مؤسسة فورد أدى إلى استعراض المؤسسة لبرامج الـ (AEi) وقد سجلت الهيئة والمستشارين الاكاديمين الذين استأجرتهم المؤسسة بعض المفاجات فى نوعية عمل المعهد. فوجهات نظر اغلب العلمـاء فى AEi كـانت محافظة، ولكن مثلما كتب احد المقيمين، ان الـ AEi كان يساهم فى المناقشات الخاصة بالمشاكل الوطنية الهامة بالتوقيع وببرنامج النشر الخارجى. وقد اشار احد اعضاء الهيئة، ان مجلس المديرين، الذى يتكون من حوالى ٣٠ من رجال الاعمال، ويلتقون مره واحدة فقط فى العام، وقد استنتج ان مجلس الاستشاريين الاكاديمين المكون من ١١ عضو تحت رئاسة بول ماكر اكد له نفوذ حقيقى وسيطره على برنامج، ومن المحتمل ان يكون لهم تاثير اعظم عن الاعضاء السبعه للهيئة، حيث أن اغلب الاعمال كانت

تتم بعقود مع علماء خارجيين. وبالرغم من القلق الذى دار حول اصول الـ AEi كمجموعة بحث خاصة بالاعمال، استنتج اعضاء هيئة مؤسسة فورد ان عمل الـ AEi كان متوازن بصورة عامة ويلائم مستويات اكاديمية عليا. وقد تاثرت مؤسسة فورد بصورة كافية حيث اعطته منحه عامة للمساعدة قيمتها ٣٠٠ الف دولار سنه ١٩٧٢. ولم تكن هذه المنحة بنفس درجة الكرم التى ساعدت بها المؤسسة من قبل لمعهد بروكنجز، المكتب الوطنى للبحث الاقتصادى وموارد من اجل المستقبل، ولكن هذا كان انعكاس للقيود المالية التى تعمل مؤسسة فورد تحتها، أكثر منه تعبير عن شكوكه حول الفائدة الممكنة لبرنامج AEi. وهذه المنحة، مع أنها صغيرة بالنسبه لما انفقه AEi سنه ١٩٧١ والذى وصل إلى ١,٢ مليون دولار، اعطت شرعية لمعهد كان يعتمد بصورة اساسية على الشركات والمؤسسات الاتحادية، وبعضها كان له نظره محافظة. ومع انضمام مؤسسة فورد إلى مؤسسة ليلى للمساعدات والمصرف الخيرى لعائلة كيف، ومؤسسة وليم دونر، تمكنت الـ AEi من التفاخر بأن برنامجها قد تلقى سمة الشرعية. وبعد سنوات مازال اعضاء الهيئة فى AEi ينظرون إلى منحة مؤسسة فورد كنقطة تحول فى تاريخ الـ AEi ، واحترام فكرى وتوازن سياسى الوثائق المناسبة موجودة فى ارشيفات مؤسسة فورد رقم ٧٢- ١١٤، خطاب من وليم بارودى إلى مارشال روبنسون، ٣٠ نوفمبر ١٩٧٠، خطاب من روبرت لان إلى بيتردى جانوزى، ١٠ مارس ١٩٧١، تفاصيل اضافية

تم الحصول عليها من مارشال روبنسون، لقاء مع الكاتب، ٢ يونيه؛ ١٩٨٦.

١٩- روبرت برانجر، لقاء مع الكاتب ٩ إبريل، ١٩٨٥.

٢٠- وحول الكارثه الماليه لـ AEi في الثمانينيات، انظر الفين ب. صانون، شئون حول العقول ريجان ديز (يناير١٩٨٧) ص٥١- ٦٠، وجون سيبروك. مكسب راس المال مانهاتم (مارتن١٩٨٧، ص٧١- ٧٩. ولقاء الكاتب مع كريستوفر دى موت ٢٩ يناير ١٩٨٧، وليزلى لينكووسكى، ١٠مارس ١٩٨٦، القى الضوء أيضاً على الصعوبات التى واجهت AEi ومناظير التجديد.

٢١- ايرفنج كريستول، انعكاسات للاتجاه المحافظ الجديد: النظر إلى الخلف، النظر إلى الأمام (نيويورك: الكتب الاساسية ١٩٨٣) ص٣٩.

٢٢- ايرفنج كريستول المؤسسات الخيرية المتحدة جريدة وول ستريت، ٢١ مارس ١٩٧٧ وقد استعرض مراقب آخر عقدى السبعينيات والثمانينيات فى كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ونظر لها على انها فترة اتساع لم يسبق لها مثيل للانشطة السياسية المشتركة سواء من خلال تقديم العون المالى المباشر للمرشحين، الاعضاء المطلعين فى اعلى المستويات الحكومية، أو وتوفر مدخل رسمى لعملية صنع القرار الحكومية من خلال عدة قنوات عمل خلقت لنصح وكالات الحكومة والوزرات انظر مايكل اوسيم الدائرة الداخلية: الاتحادات الكبرى وارتقاء

عمل النشاط السياسى فى الولايات المتحدة لنيويورك صحيفة جامعة اوكسفورد، ١٩٨٣) ص٤ انظر أيضاً، وليم سيمون، وقت للحقيقة (نيويورك كتب بيركلى ١٩٨٠).

٢٣- كريستول «انعكاسات المحافظين الجدد» ص٢١٢.

٢٤- عبر سيمون عن وجهة النظر القائلة بأن المحافظين يعاملون مثل انسان الكهف ويدرون منظمة يمكنها ان تربط وتوجه الموارد إلى العلماء المتعاطفين. وهدف الـ iEA كما وضعه سيمون، هو حماية القيم الأمريكية من المؤسسات الثقافية الواعية لذاتها والقادرة على ادانه المبادئ، وطموح وولاء اغلب الأمريكين خطاب من وليم سيسمون إلى ليزلى لندكوسكى بمناسبه الاحتفال بالعيد العاشر لـ iEA، والذى اعيد طبعه فى التقرير السنوى لسنه ١٩٨٨ لمعهد الشئون التعليمية (واشنطن: معهد الشئون التعليمية ١٩٨٩).

٢٥- لقاءات مع چيمس ببرسون وليزلى لنكوسكى ساعدتنى فى فهم التغيرات فى سياسة صنع المنح فى المؤسسات المحافظة.

٢٦- ورد فى بيتر هـ. ستون، «الاتفاق العقلى المحافظ»، نيويورك تايمرز (١٠ مايو ١٩٨١).

٢٧- التاريخ الأول لمعهد هوفر سرد فى «مكتبة معهد هوفر عن الحرب، الثورة والسلام، مقال. بيترد يجنان (ستانفورد، كاليف: صحيفة معهد

هوفر ١٩٨٥). وعبر الاعوام، قام المعهد بنشر حوالى ٤٠٠ مجلد.

٢٨- سيمورمارتن ليبست، لقاء مع الكاتب، ٦ فبراير ١٩٨٦.

٢٩- وردت تصريحات هوفر فى جريدة «ستانفورد اليومية (٢٩ مارس ١٩٦٠).

٣٠- هربرت هوفر، خطاب تولى الحكم، ٢٠ يونية ١٩٤١، فى ملفات معهد هوفر.

٣١- التقرير السنوى لمعهد هوفر- احتفل سنه ١٩٨١ بفوز ريجان على أنه انتصار للمعهد. وعن المناظرات بين هوفر وستانفورد سنه ١٩٨٣، انظر توم بيتيل، «الليبرالية، على طراز ستانفورد» تعليق ٧٧ (يناير ١٩٨٤) ص ٤٢- ٤٧.

تاسعا / مكان تسويق الافكار

١- حول اللقاءات، انظر تفسير كتاب «الكتاب الأول لجورباتشوف عن أمريكا» واشنطن بوست، ١٧ نوفمبر، ١٩٨٥ و «أمريكا جورباتشوف الكئيبة» نيويورك تايمز، ١٥ نوفمبر، ١٩٨٥. وتعليق جورباتشوف ل «أونيل» ورد فى البوست، وتعليق لشولتز ورد فى التايمز. وقد صاحب «كيرك أودونيل» «أونيل» فى زيارتة لموسكو وحكى القصة فى لقاء مع الكاتب، ٢ يونية ١٩٨٧. مارتن أندرسون، لقاء مع الكاتب ٦ فبراير

.١٩٨٦

٢- مارتن أندروسون، لقاء مع الكاتب ٦ فبراير ١٩٨٦.

٣- الصورة الكلية أخذت من التقارير السنوية وقائمة المنشورات. ويبدو أنه من الضرورى التفرقة بين دراسات الكتب العميقة وأى من التقارير القصيرة أو التقارير التكنيكية.

٤- وليم هاميت، لقاء مع الكاتب ١٧ مارس ١٩٨٦.

٥- بروس آدمز، «حدود التشوش الذهنى: هل يوجد شخص فى واشنطن ينكر حقيقة، استعراض الإدارة العامة (نوفمبر، ديسمبر ١٩٧٩) ص٥٤٥-٥٢. الصورة المأخوذة من مسح لجنة «أوبى» أشار إليها أدمز.

٦- فولز ورد فى «خطط تحول مساعدات المحافظين خلف الاحداث (نيويورك تايمز ٥ ديسمبر ١٩٨٠).

٧- تقرير هريتاج: كسب الحكومة فى صف ريجان واشنطن بوست، ١٦ نوفمبر ١٩٨٧، تلخيص النقاط الاساسية من «تكليف للرئاسة: الإدارة السياسية فى إدارة محافظة» (واشنطن: مؤسسة هريتاج ١٩٨٠).

٨- ورد فى نيويورك تايمز، ٥ ديسمبر ١٩٨٠.

٩- الجمل التى وردت فى مقال إيرا ألان «ما الذى يريده المحافظون» ٥ ديسمبر ١٩٨٠، وريتشارد بروكير، استعراض وطنى

(٦ فبراير ١٩٨١ ص ٨٢).

١٠- مذكرة إلى أ.د. فويلنر من هرب بركو ويتز وهاف نيوتن (١٢ نوفمبر ١٩٨٠) وتقرير إدارة العلاقات العامة. (الربع الأخير من ١٩٨٠) في ملفات مؤسسة هريتاج. مورتن كوندراك، وفي «موديل هيرتاج»، الجمهورية الجديدة، ١٢ ديسمبر ١٩٨٠، أشار إلى أن هيرتاج جيد في جمع والاعلان بصوت عالي عن مقترحات المحافظين في وسائل الاعلام. وكان من الصعب أن يمر اسبوع بدون أن تقوم صحيفة كبرى أو مجلة بنشر قصة أو جزء من تقرير خاص بهيرتاج» ص ١٣.

١١- ورد في بروس أدوس، ومقال، من: الرئيس: الملفات السرية لريتشارد نيكسون. (نيويورك هاربر وروى، ١٩٨٩) ص٢٩.

١٢- ورد في المرجع السابق ص ١٤٧- ١٤٨.

١٣- ورد في المرجع السابق ص ٥٦٤ - ٦٥.

١٤- ايدوين فولنر، لقاء مع الكاتب، ١٧ ديسمبر ١٩٨٥. في مناسبات أخرى قال (وايرن وفولنر): إن مراقبة علاقات بروكنجز مع الفرع التنفيذي كان المفجر لفكرة خزان فكر محافظ.

١٥- وعن لجنة الدراسات الجمهورية: انظر أدوين فولنر، المحافظون يكدسون المنزل: لجنة الدراسات الجمهورية ١٩٧٠- ٨٢ (أوتاوا:

الينواز منشورات جرين هيل، ١٩٨٣).

١٦- ورد فى إيبيد ص٥.

١٧- هاريسون و. فوكس، وصحفى، وسوزان ويب هاموند، هيئات الكونجرس: القوة الخفية فى صنع القوانين الأمريكية (نيويورك: الصحافة الحرة ١٩٧٧)، ومايكل ج مالبن، «نواب غير منتخبين (نيويورك: الكتب الاساسية ١٩٨٠).

١٨- إدوين ج فولنر، صحفى، لقاء مع الكاتب،١٧ ديسمبر ١٩٨٥.

١٩- المرجع السابق، انظر أيضاً «وفولنر» أفكار، خزانات فكر والحكومة»، خطاب (صيف ١٩٨٥) فى ملفات مؤسسة هريتاج.

٢٠- روبرت هيو برتى وباربراد. هوباش، الدليل السنوى لخبراء السياسة العامة، ١٩٩٠ (واشنطن: مؤسسة هريتاج ١٩٩٠).

٢١- حرب بركوويتز، لقاء مع الكاتب، ٢٤ يونية ١٩٨٦.

٢٢- مارتن أندرسون، لقاء مع الكاتب، ٦ فبراير ١٩٨٦.

٢٣- مليتون فريدمان، لقاء مع الكاتب، ٥ فبراير ١٩٨٦.

٢٤- أفضل موضوع عن الصعوبات المالية لـ AEi هى الفين ب. صانوف «شئون حول العقول» يناير ١٩٨٧» ص ٥١- ٦٠. إحساس بالفجوة

بين الطموح والموارد تم التوصل اليه فى لقاء الكاتب مع وليم ج. بارودى صحفى فى ١١ مارس ١٩٨٦، وكريستوفر دى موث فى ٢٩ يناير ١٩٨٧.

٢٥- بيوتون ى. بينز، لقاء مع الكاتب، ٤ نوفمبر ١٩٨٥.

٢٦- حول الجيل الجديد من المحافظين وعملهم الوظيفى فى شبكة المحافظين، انظر بنيامين هارت، الجيل الثالث: قادة المحافظين الصغار ينظرون إلى المستقبل (واشنطن: مؤسسة هيريتاج ٨٧).

٢٧- ديفيد. م. أبشير، لقاء مع المؤلف، ١ يونية، ١٩٨٧. قدم ابشير نظرة واسعة على دور مؤسسات البحث الخاصة فى تشكيل السياسة الاجنبية فى «٢٠ عام» فى لابيرنس الإستراتيجى» واشنطن كارتولى (شتاء ١٩٨٢ ص٨٣-١٠٥ لقاء المؤلفا مع اموس جورد أن والترلاكير، روبرت نيومان، براد روبرتس كريستا دانتنلر وجون يوكلسون كانوا أيضاً مفيدين فى فهم دور.

٢٨- وفى مجلس المستشارين المكون من ١١ عضو لمركز الدراسات الإستراتيجية كما سمى فى البداية كان هناك روبرت اندرسون وزير الخزان فى عهد ايزنهاور، والجمهورى جيرالدفورد السيناتور هاف سكوت جمهورى من بنسلفانيا سيناتور جورج سمازر (ديمقراطى من فلوريدا وكلمنت ذابلوكى ديمقراطى من ويسكنسون نيل ماكيلروى

وزير دفاع اسبق الان وترمان رئيس مؤسسة العلوم الوطنيه رئيسين سابقين للقوات المشتركة، وزير سابق للبحرية ونائب سابق لوزير الحربية والمجلس التنفيذى الأول ضم كل من جلين كامبل من مؤسسة هوفر ووليم بارودى من معهد.

٢٩- كان الاتجاه العام واضحاً فى طبعة أولية ديفيد. م. ابشير وريتشاروف الان الامم الوطنى الإستراتيجية السياسية، العسكرية والاقتصادية فى العقد القادم نيويورك فردريك بواجر ١٩٦٣ ص.

٣٠- من بين الآخرين الذين خطو وجود متخصصين جدد للسياسة الخارجية والطرق التى بدلوها فى مناقشة السياسات كان أ.م. دستلر، ليزلى هـ. جلب وانطونى ليك: «اسوأ أعدائنا»: غياب صناعه السياسة الخارجية الأمريكية نيويورك سيمون وشستر ١٩٨٤.

٣١- التعليق تم التطوع به فى لقاء مع المؤلف واحد العلماء والذى فضل ان يكون غير معروف.

٣٢- روبرت نيومان، لقاء مع المؤلف ١٩ مارس ١٩٨٧.

عاشراً / سياسة الافكار

١- عدد سجلاتى الخاصة بمراكز الابحاث واشنطن وصلت ١٠٢ مع أكتوبر ١٩٨٩ هذا التقدير كان على نفس خط سامنتال دراست وجيمس

أ. ثربر فى دراسة خزانات الفكر فى واشنطن فى عملية البحث عن تعريفات ومعلومات وهى الاوراق التى تم اعدادها للقاء ١٩٨٩ لجمعية العلوم السياسية الأمريكية ومنشورات الجريدة الوطنية مصدر راس المال واشنطن الجريدة الوطنية ١٩٨٨ اعطت قائمة بحوالى ٧٠ خزان فكر.

٢- وقد وضح ليفيفر فى وجهات نظرة فى لقاء مع المؤلف فى ١٠ مارس ١٩٨٦ وفى استعراض منشور بعنوان ارنست ليفيفر بدون اعتذارات الواشنطن تايمز ٣٠ مايو ١٩٨٤ بالاضاف إلى خطاب ارسله إلى ناشر مجلة اطلاق نتيك الشهرين ٢٧ ديسمبر ١٩٨٥ والتى قاسمها معى بلاطف ووجهات نظره فى الاخلاقيات والسياسة الخارجية خلال بداية السبعينيات عندما كان فى هيئة بروكنجز وضعت فى الاخلاقات والسياسة الخارجية للولايات المتحدة اوربيس ١٦ صيف ٧٢ ص ٣٩٦- ٤١٠.

٣- ورد فى ارنست ليفيفر بدون اعتذارات.

٤- ريتشارد جون فوهوس المرجع العام المجرد الدين والديمقراطية فى أمريكا جراندرابيدز، ميتس: دار ايردمان للنشر ١٩٨٤.

٥- وضح جون هوارد جذور معهد روكفورد فى لقاء المؤلف فى ١٨ مارس ١٩٨٦ تعليقات الان كارسون فى الاقناع فى العمل والعائله فى أمريكا يحددان جدول عمل سياسة روكفورد انظر على سبيل المثال

الفساد الاخلاقى فى أمريكا الاقناع فى العمل ٩ يونيه ١٩٨٦.

٦- لقاءاتى مع ديفيد بوارو ادوارد هـ. كرين فى ١٨ ديسمبر ١٩٨٥، وقفتى للعمل الخاص بمعهد كاتو وقد علق كرين على الديمقراطية فى لقاء مع واشنطن ويكلى ١٧ سبتمبر ١٩٨٤.

٧- التاثير النافع للافكار الليبرالية على السياسة ورد فى عمل ديفيد بوزاور ادوارد هـ. كران مقالات ما وراء الوضع القائم المقترحات السياسية لأمريكا واشنطن معهد كاتو ١٩٨٥ وحول حدود علم الاجتماع من المنظور الليبرالى، انظر جيمس وامزى التنبؤات الاقتصادية انماط أو اسواق سان فرانسيسكو معهد كاتو ١٩٨٠ وما كتبه موارى روثبارد الفردية وفلسفه العلوم الاجتماعية سان فرانسيسكو معهد كاتو ١٩٧٩.

٨- رالف هاريس فى نظره متشككة للتنبؤ فى بريطانيا وفى رامزى التنبؤ الاقتصادى ص ٨٦.

٩- عمل وليم س. مادوكس وستيوارت أ. ليلى ما وراء الليبرالية والمحافظة اعادة تقييم الطيف السياسى واشنطن معهد كاتو ١٩٨٥ عبر ديفيد بواز عن وجهة نظر مماثلة فى كتاب له بعنوان «فى ٨٨ من سوف يكسب الازدهار الوليد؟ نيويورك تايمز ٧ نوفمبر ١٩٨٥.

١٠- روبرت بول من براس مؤسسة ريزون تطور تاريخ نشأته من مجلة صغيرة إلى منظمة بحث وقد تم توضيح ذلك فى لقاء مع المؤلف فى ٣١

يناير ١٩٨٦.

١١- ديفيد زيروكس والذى كان وقتها رئيسا للمعهد الباسفيكى والآن رئيساً للمعهد المستقبل وقد قدم ملاحظاته من هذه المعاهد فى لقاء مع الكاتب فى ٥ فبراير ١٩٨٦ ومن بين منشورات المعهد الباسفيكى كان ما كتبه ترى اندرسون مقال حقوق المياه حصة المورز النادر البيروقراطية والبيئة دون ب، كانس صحفى مقال الاسلحة النارية والعنف ورويرت ب، إيفرهارت مقال احتكار المدارس العامة: تحليل نقدى عن التعليم والدولة فى المجتمع الأمريكى.

١٢- ومن خزانات الفكر بالدولة انظر جون مور مفكرى الحق المحلى الجريدة الوطنية ١ أكتوبر ١٩٨٨ ص ٢٤٥٥- ٥٩.

١٣- وعن زوال الفكر العام وارتقاء التوحد الاكاديمى انظر عمل راسل ماكوب آخر المفكرين الثقافة الأمريكية فى العصر الاكاديمى (نيويورك: الكتب الاساسية سنة ١٩٨٧). وإشارة ليبمان والملاحظات الخاصة به وردت فى عمل «رونالدستيل»، والترليبمان والقرن الأمريكى «بوستن: صحيفة أطلانتيك الشهرية ١٩٨٠) ص ٧١.

١٤- الإطار العام لثمانيه من علماء الاجتماع والذين اطلق عليهم متخصصى سياسة فى عمل برنارد باربر علم الاجتماع الفعال ثمانيه حالات فى الاقتصاد علم السياسية وعلم الاجتماع نيويورك مؤسسة

راسل ساج ١٩٨٧.

١٥- ومن راى احد الاشخاص فى خزان الفكر انظر عمل ستيفين والدمان ملك الاقتباس لماذا تدمن الصحافه نورمان اورنستين واشنطن الشهرية ١٨ ديسمبر ١٩٨٦ ص٣٣- ٤٠. وعن تزايد التخصص فى الجسد الصحفى انظر عمل شيفين هى تزايد المتخصصين المهنين فى صحافة واشنطن سلسلة بروكنجز العامة طبعة ٤١٧ واشنطن معهد بروكنجز ١٩٨٦.

١٦- المستشارين الاقتصادين قليلين فى بيجينج نيويورك تايمز، ٦ فبراير ١٩٩٠.

١٧- عن زحف المعرفة انظر عمل كارول ويس مقال استخدام علوم الاجتماع فى صنع السياسة العامة ليكسنجتون ماسوشو ستس هيت ١٩٧٧) وموجز قوى عن العمل فى علم الاجتماع والنصح السياسى ورد فى عمل بيتر دى ليون، «النصح والقبول: تطور علوم السياسة (نيويورك: مؤسسة راسل ساج ١٩٨٨).

١٨- هنرى أ كسنجر، أعوام البيت الابيض (نيويورك: ليتل، براون وشركاه ١٩٧٩) ص٣٩.

١٩- هنرى أ كسنجر، أعوام الثوران (نيويورك: ليتل، براون وشركاه ١٩٨٢) ص ٤٤٥.

٢٠- راسل بيكر، «لامزيد من التفوق» نيويورك تايمز، ٧فبراير ١٩٩٠.

٢١- روبرت مانوف، (لخزانات الفكر، هناك الكثير لنعيد التفكير فيه) لوس أنجلوس تايمز، ٢ فبراير ١٩٩٠.

٢٢- ل. فرانك بوم، سحرة أوز (٩٠٠، اعيد طبعه نيويورك شركة ماكميلان ١٩٦٢) ص١٦٨ و ١٨٣.

٢٣- فرانسيس فوكوياما نهاية التاريخ وردود بالفعل تجاه فوكوياما المصلحة الوطنية (صيف ٨٩) ص٣٣.

٢٤- «Z»، إلى ضريح ستالين ديدالوس ١١٩ (شتاء ١٩٩٠) ص١٩٥-٣٤٤.

ملاحق

معامل الفكر الرئيسيه

تعرض الصفحات التالية تقاريراً موجزة عن الاصول- التمويل المالى- الهيئة العاملة وبرامج البحث لثلاثين هيئة بحث سياسية- ولتغطية أكثر من ١٠٠٠معمل فكرى أمريكى، فسوف يستغرق هذا عده مجلدات، ولذا فإن هذا الملحق جاء أكثر بساطه وحداثه عن عمل هذه المعاهد أثناء العقد الماضى.

١- معهد المشروع الأمريكى لبحوث السياسة العامة:

تأسيس اتحاد المشروع الأمريكى كمجموعة بحث للأعمال عام ١٩٤٣، وأعيد تسميته تحت اسم المشروع الأمريكى لبحوث السياسة العامة (AEI) عام ١٩٦٠، وقد أنشأ داخله أكثر مراكز البحوث السياسية أهمية وبروزاً فى واشنطن، فمنذ وقت طويل سعى المدير وليم بارودى لإنشاء معهد يعمل على تقدير أثر العقليه الليبراليه، واستقدم المعروفين دولياً بعلماء الاقتصاد الكلاسيكيين لمدار هذا المعهد فى الخمسينيات والستينيات، وأقام تحالف مع المحافظين الجدد المبدعين أمثال إريفج كريستول فى السبعينيات، وقد أثبت بارودى معهارته فى تسويق برامجه للمؤتمرات وحلقات البحث، وإنشاء برنامج نشر متعدد، وبالرغم من وقوع المؤسسه تحت أعباء ماليه أثناء إدارة ابنه وحفيده، لكن المؤسسة استجمعت نشاطها تحت إدارة رئيسها الجديد كريستوفر. س.دى موث.

وتعمل المؤسسة الآن بميزانية تبلغ أكثر من ٨ مليون دولار، وتحصل على النصف من الشركات ومن المؤسسات كتمويل للمشروع، وتستضيف ٤٧ باحثاً مقيماً [دائماً، يعمل لحساب المشروع] وباحث مساعد وتقبل عديداً من الباحثين اللذين يعملون فى مؤسسات بحث أخرى.

ومازال إشهارها بتكريس نشاطها لحفظ وتطوير مؤسسات المجتمع الحر وهى (AEI) تصف نفسها كعامله فى مدينه مشتركه حيث فعاليات التدخل الحكومى الفعال مبالغ فيه دائما وفعاليات المشروع الخاص «القطاع الخاص» دائما قليله الأهمية، وقد نظمت برنامج مشروعها فى ثلاث مساحات رئيسيه ويديرها ماريون كوسترز Maruin Kosters للسياسة الخارجية وسياسه الدفاع والمسئولة عنها جين كيرك باتريك والدراسات السياسية الاجتماعية ويراسها ميشيل نوفاك، ومن بين أهم الساحات الهامه للمناظرات السياسية الاقتصادية فى السنوات الحديثة كانت عن كتب هربرت ستن عن سياسه خزانه الدولة «السياسة المالية للدولة».

وأعمال برنامج (AEI) عن تنظيم السوق المالية وعن العناية والرعاية الصحيه، ودراسات عن سياسه التجارة الأمريكية والمنافسه الاقتصادية وبرنامج (AEI) للسياسة الخارجية الذى يستضيف مسئولى إدارة ريجان السابقين مثل ريكار بيرد وكونستانين مينجز، والبرنامج نشر كتب لأحاديث والمقالات البحثيه لـ كيرك باتريك ونوفاك وأعمال مارك فالكوف عن أمريكا اللاتينية ودراسه عن المساعدات الخارجية لنيكولاس إيبرسدات.

وتضم مجموعة باحثين «AEI» للدراسات الاجتماعية والسياسية، نوفاك وليام

Schneider- Noraman Ornstein- Robert Bork Watten bery ، وقد ركزت ابحاثهم وكتاباتهم على العملية الانتخابية الكونجرس، القضايا الدستوريه والقيم الفلسفية والدينيه وتنشر (AEI) من ٤٠:٥٠ كتاب كل عام ومئات من المقالات الصحفية والبحثية ودورياتها تضم الاقتصادى AEI والقانون لـ AEI والرأى العام Rcgulation Ee-conomist لـ Public Opinion AEI وكل هؤلاء تم استبدالهم بإصدارات نصف شهرية منذ عام ١٩٩٠ من القضايا السياسه المحلية والدولية- المشروع الأمريكى وهذه هى الاصدارات الحديثة الآن لـ AEI و AEI يقع فى 1150 Seventeenth Street NW, Washington DC20036.

٢- مؤسسة بروكنجز:

هى أقدم مركز سياسى أساسى رئيسى بواشنطن وكانت بدايتها مع معهد الحكومة للابحاث الذى أسسه عام ١٩١٦ المناصرون لعملية إصلاح الميزانية الفيدراليه والفاعليه الحكومية، وقد أطلق على المؤسسة اسم رجال الأعمال روبرت بروكنجز، وقد اكتمل تشكيلها عام ١٩٢٧ عندما أدمجت بهيئتين أخرتين هما معهد الاقتصاديات ومدرسه الخريجين العليا للاقتصاديات والحكومة. وعلى مدى سنوات تم تطوير برنامج البحث لمعهد «بروكنجز» كمركبة ذات جوادين هما العلوم الاجتماعية الأمريكية، والتعليم الدراسات العليا وبميزانية تبلغ ١٦:١٧ مليون دولار ومنح تقدر بـ ١٠٠ مليون دولار تقريبا يعتبر معهد بروكنجز من أكثر مراكز البحث السياسى استقراراً، ويبلغ دخل المنح ميزانية المؤسسة، وتبلغ مبيعات النشر ورسوم المؤتمرات الثلث والمنح والتبرعات تشكل باقى الميزانية.

وبهيئة بحث عامله تتراوح من بين ٤٠:٥٠ باحث اساسى يعملون كل الوقت للمؤسسة «وتزداد عدد الهيئة العامله بالباحثين الزائرين وكذلك الباحثين المساعدين» وينقسم برنامج البحث إلى ثلاث أقسام بحثية: الدراسات الاقتصادية- دراسات السياسة الخارجية- دراسات الإدارة الحكومية ويوجد أيضاً قسم سياسه التعليم- ومركز تعليم السياسه العامة وهو يقيم مؤتمرات وحلقات بحث للمسئولين الحكوميين وقاده الأعمال، ويرأس شارلس. ل. شتشاتى برنامج البحوث الاقتصادية الذى اشتهر بابحاثه عن تحليل الميزانية والدراسات عن النمو الاقتصادى والانتاجية لعده عقود. ولقد أقامت المؤسسة مركزاً لدراسة مشاكل النمو الاقتصادى والعماله ومشاكل الانتاجية الراكده ومستوى المعيشه وأيضاً بدأ فى استكشاف اقتصاديات العالم ومشاكل تنسيق للسياسات الاقتصادية الصغيرة جداً. ولقد كرست مؤسسة بروكنجز اهتماماتها لطرق تحليل السياسات العامة واستمرار فى التدقيق فى السياسات المتحفظة، وبرامج عن العمل بالنقل- الصحة- التعليم وخطط لتجديد التأكيد على السياسة الاجتماعية.

ويرأس برنامج السياسة الخارجية جون شتاين برنر والتى تركز على ميزانية الدفاع وقيادة التحكم فى التسليح النووى- القوات العسكرية التقليدية- الشئون السياسية- القضايا الاقتصادية الدولية مؤسسة بروكنجز.

والشئون السوفيتية- والدراسات الاقليمية «الشرق الأوسط وآسيا» فى السنوات الحالية امتد عملها الاقليمى ليشمل أفريقيا وأمريكا اللاتينية. ويدير برنامج الدراسات الحكومية توماس مان الذى يركز على المعاهد السياسية والعمليات الحكومية، ويعطى اهتماماً خاصا لطبيعة الخدمات المدنية- والطريقه التى يختار الشعب بها

قادته السياسين وأيضاً يهتم بالعلاقات بين الأفرع الحكومية الثلاث.

والبرنامج من مدى الأمن الاجتماعى حتى التجارة الحره. وتأكيد جديد على السياسة الاجتماعية والسياسات المقارنه التى أصبحت واضحة الآن ومنذ عام ١٩٧٧ أصبح «بروس مالكسلورى» رئيس مؤسسة بروكنجز وتقع المؤسسة فى 1775 Massachusetts Avenue, WW,Washington DC 20036.

٣- منح كارينجى للسلام الدولى:

أنشأت فى عام ١٩١٠ بمنحة تقدر بـ ١٠ مليون دولار من أندرو كارينجى وهدفها النبيل كان للإسراع فى إيقاف الحرب وكان هدف مؤسيسيها الوصول لإطار عمل للتحكيم الدولى، ولقد شجع الامناء الاوائل أمثال نيكولاس مورى، اليبوروت البحوث عن القانون الدولى والأسباب الاقتصادية المسببه للحروب، وتشمل هذه البحوث ١٥٢ مجلداً اقتصادياً وتاريخ اجتماعى عن الحرب العالمية الأولى. ومثل عديد من مؤسسات البحث التى أسست فى أوائل القرن العشرين فإن مؤسسة كارينجى تدير عملياتها بتبرعات تقدر ٨٥ مليون دولار تقريبا لتدعيم برنامج البحوث والتعليم. ومنذ عام ١٩٧٠ قامت بإصدار جريدة دورية للسياسة الخارجية، ومجموعة الدراسات للمناقشات ومباحثات المائدة المستديره، وتستقدم المسئوليين الحكوميين الحاليين والسابقين للحديث عن علاقات الولايات المتحدة وأوروبا- وعلاقات الغرب وبالشرق، وتزايد الجيوش، وعلاقات الولايات المتحدة بأمريكا اللاتينية وعلاقات الولايات المتحدة بآسيا، وسياسة الهجرة وبحوالى عشرون باحث اساس مقيم ذو خلفيات مهنية مختلفه تشمل الصحافه الخدمة عامة- الاكاديمين.

ويرأس ابحاث الحكم فى تزايد الجيوش فى الشرق الادنى وجنوب آسيا سيلج هايسيون جيفرى كمب لدراسات شرق وجنوب آسيا حالان جان يكشف السياسة الخارجية لكوبا دافيد شلير ويختبر كيفية تحويل العالم إلى النظام الديمقراطى «دمقرطه العالم» دينترى. ك. سيمس بدرس السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى وتقع منح للسلام الدولى فى 2900 W Strect WW, Washington DC 20037.

٤- معهد كاتو؛

قام بتأسيسه مجموعة من أنصار مذهب الفعالية والذى ينص على استخدام القوة لتحقيق الاغراض السياسية المنضمين لحزب الاحرار بكاليفورنيا وقد انتقل معهد Kato إلى واشنطن D.C. وأنشأ برنامج بحث ضخم لتقديم المساعدة المالية للباحثيين وبرنامج نشر- وبرنامج إعلامى متفوق ويتميز المعهد بهدفه فى تحديد ملامح محدده للمناظرات السياسية «قد تكون مناقشة برعاية» لتسمح باعتبار حقوق أكثر تتلائم مع المبادئ الأمريكية التقليدية للحرية الفردية- وحكومة محدوده والسلام.

وبميزانية تبلغ حوالى ٢,٥ مليون دولار يتم نشر ١٠ كتب سنويا وكذلك ١٥٠:٢٠٠ تحليل سياسى ومئات من المقالات والتعليقات الإذاعية وسلسله من التقارير السياسية وجريدة Kato التى تصدر ثلاث مرات، فى السنة وحاليا تعد مؤثراتها وبرامجها الإذاعية ذات طابع عالمى لتعمل على بعث قوة الافكار الليبراليه الكلاسيكية. وكتب معهد كاتو وضحت فشل نظرية السوق- وقدمت نقد نظرى عن البنوك المركزية، والمقترحات التقدمية لخصخصة الخدمة البريدية ونقدت

الرسوم على الواردات البترولية وهيئة Kato تتكون من ٢٥ باحث يرأسهم إدوارد. هـ.. كرين EDW ARD H. CRENE منذ تأسيسها وليم .أ. نكامين منذ عام ١٩٨٥ وهو العضو السابق لمجلس المستشارين الاقتصادين لرونالد ريجان.

ويضيف المعهد الباحثين والكتاب ويضم دافيد بوى الذى يرأس تحرير عدداً من الاصدارات لمعهد كاتو وبيتر فيرارا الذى يدير مركز المعهد للبدائل وروجر بيلون الذى يدير مركز الدراسات الدستوريه وكثير من أبحاث ونشرات المركز تنفذ بواسطة شبكة تتكون من ٥٠:٦٠ باحث مساعد يعملون فى معاهد ابحاث وجامعات أخرى ويقع معهد Kato فى 224 Second Street SE, Washington DC 20003.

٥- مركز أولويات الميزانية والسياسة

أسسه فى عام ١٩٨١ روبرت جرين شتاين المدير السابق لقسم الزراعى لخدمات الطعام والتغذية الذى يتعامل مع دمغه الطعام وبرامج تغذية الطفل. وبعد شتاين والدعم المالى من مؤسسة ڤيلد المركز فى تحليل أثر سياسة ميزانية إدارة ريجان التى عجلت ببرامج الغذاء وكذلك يدعم من المؤسسات الرئيسية تحول المركز إلى هيئة تتكون من ٢٣ عضو منهم ١٢ باحث، وأصبح للهيئة ميزانية تقدر ١,٤ مليون دولار ويقوم المركز بتحليل السياسات التى تؤثر على ذى الدخل المنخفض والمعتدل وأصحاب المساكن، ومشروع ميزانية الدفاع تحت إدارة جوردن آدمز التى نشطت فى عملية بحث مستقلة وساحات الاهتمام الخاصة تشمل سلسلة بحوث مستمرة على كيفية التأثير للسياسات الضريبية للدولة على

الأفراد ذى الدخل المنخفض، ومشكلة البدل المادى الممنوح للاسكان، والفقر فى الريف الأمريكى- ولقد بدأ المركز منذ ثلاث سنوات مشروع التعليم العام ليزيد الوعى بكيفية الاستعادة من رصيد الدخل المكتسب والمعهد يقع فى 236 Massa-chusetts Avenue WE Suite 305 Washington DC 20002.

٦- مركز معلومات الدفاع CDI :

يعمل منذ عام ١٩٧٢ ويرأسه الادميرال Gene R.La Racque جين. ر. لاراسك الذى عمل باسطول الولايات المتحدة، ويقوم بتحليل سياسة الدفاع وعمل التقارير الصالحة للنشر الصحفى وللجمهور وكذلك للمسئولين الحكوميين ويشرح CDI أن سياسية تعارض سياسة التوسع الكبير لانتاج السلاح والسياسات التى تزيد من خطر الحرب النووية ولذا بالمركز على نزاع دائم مع المؤيدين لسياسة الدفاع التى برزت فى الثمانينيات ويؤمن القائمين بالعمل فى CDI على أن العوامل الاجتماعية- الاقتصادية السياسية بالعسكرية تساهم بقدر متساوى فى الأمن القومى.

وبالتحول الدراسى فى علاقات الشرق بالغرب فى الوقت الحالى تم الإعلان عن انتهاء الحرب البارده. وقد ناقش CDI ميزانية الدفاع التى تبلغ ٢٠٠ بليون دولار (تقريبا ١٠٠ بليون دولار أقل من مستوى الاتفاق الحالى) قد تمنح أمن قوميا كافيا [بما يعنى أى تقليل ميزانية الدفاع من ٢٠٠ بليون إلى ١٠٠] وهيئة المركز تتكون من ٢٤ باحث ومعظمهم من الضباط السابقين أو باحثين مدنين، وتبلغ

نشرتها الاساسية من ملخص لايزيد من ٨ صفحات «ديفينس مونيتور» الذى يخاطب المعنيين لايقاف تجارب الاسلحة النووية، وينتقد التسهيلات لانتاج الاسلحه الكيماوية والنووية والاسلحة بشكل عام CDI تسعى للوصول إلى التنسيق مع برنامج تليفزيونى اسبوعى لنشر مبادئه وهو America's defense Monitor ويقع فى 1500 Mas-sachustts Avenua WW, Washington DC 20005.

٧- مركز السياسة القومية

تشكل (CWP) عام ١٩٨١ وأسسته مجموعة الحزب الديمقراطى لراسخى الإيمان بقيادة ادموند موسكى والمجلس يضم عديداً من الديمقراطيين المعتدليين ويميز المركز نفسه بالبرجماتيين النقديين «الاصلاحيين» ويعمل على تحديد مقاييس السياسة الفعالة أكثر من الدفاع عن القيم السياسية أو دعم بحوث العلوم الاجتماعية، وليس للمركز هيئة بحث دائمة ولكنه يجتذب باحثين مثل إيستر ثورو وستانلى هوفمان أوتو إيشتاين والمركز يرعى حلقات بحوث السياسة المزارعه إعلاميا وكذلك الاجتماعات العامة والدراسات ذات المدى الطويل، ويستقدم الباحثين والقادة فى القطاع الخاص والمسئولين وعديد من نشرات المركز تبلغ ٣٠:٦٠ صفحة موجزه وهى إما مقالات بحثية معده للمؤتمرات أو نتائج لبرامج الدراسات بالمركز. وعلى مدى سنين يصدر المركز عده تقارير عن الديون فى مجال الزراعة وسياسية الزراعة والغذاء- العناية الصحية- المنافسة الاقتصادية بالوطن والسياسة الضريبية، العمل والرفاهية- الفضاء الخارجى، الطفولة والمخاطر المركز يعمل ميزانية تبلغ ٨٠٠و٠٠٠ دولار ويقع المركز فى 317 Massa Chustts

.Avenue NEW ashington DC 20002

٨- مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية CSIS،

يصف المركز CSIS رسالته بأنها إمداد صانعى القرار بالولايات المتحدة بالتطور الإستراتيجى المتكامل طبيعيا ودوليا بالمدى- وتوقعى فى توقيته ومؤيد من الحزبيين فى المفهوم، وقد تأسس المركز عام ١٩٦٢ واندمج لجامعة جورج ثاون ولكن بشكل غير اساسى وحتى ١٩٨٧ أصبحت الروابط صارمه وقوية، ولقد نما المركز من مركز ابحاث صغير للسكرتارية إلى معهد يضم خمسين باحث رئيس من ١٤٧ عضو هيئته وشبكة معقدة من الباحثين المساعدين ومستشارين والميزانية التشغيل السنوية تبلغ ١٠ مليون دولار تقريبا، وقد ارتفع حجم المساهمات من ٣٥٪ للشركات والنقابات و ٤١٪ للمؤسسات الخاصة، ١٠٪ للأفراد- وقد أنشأ المعهد منحه ٩ مليون دولار والتى تعد باقل من ٥٪ من الميزانية الفعلية. والمركز يصدر دورية واشنطن وهى سلسله عن القضايا السياسه البارزة بعنوان أوراق واشنطن، مقالات عن موضوع واحد القضايا الهامة وتقارير جدول أعمال معهد CSIS، وينشر المعهد كتب للباحثين بالتعاون مع الصحافة التجارية والجامعية. وتحسب عدد مبيعات النشر ونسبه المؤلفين بحوالى ١٪ فقط من عائدات المركز، وعلى مدى سنجده كرس للمعهد اهتماماته على المؤثرات وحلقات البحث أكثر من مجهودات النشر مستخدما قوته ليعبر المجتمع السياسى بواشنطن ذات الشظى. وبالرغم من أن هيئة المعهد تضم باحثين ذى إنتاج مميز مثل جرجس أ. ڤارول ادوارد. ن. لاثواك والترلاكور وعديد من الباحثين الزملاء يشاركون بتخصصاتهم كسياسيين محترفيين

داخليا وخارجيا ويعملون كمستشارين لصانعى القرار ولذلك يتم تشكيل جدول أبحاثه بحساسية عملية ورغبة فى ربط صانعى القرار السياسى بمجموعات عمله العديدة مثل المؤثرات وحلقات البحث، ولذا يوجد ١١ مجموعه بحث تعمل فى مركز CSIS من المتطور الإستراتيجى وبرنامجه الذى يحلل ما يسمى بالشئون الوظيفية مثل تكنولوجيا وقيادة الجيش الاعمال الدولية- الطاقة- وأيضاً يستكشف البيئة والاتصالات الدولية- القضايا العسكرية والسياسية وأيضاً المناطق الخاصة مع المتخصصين مع التركيز على أفريقيا- شرق آسيا أوروبا- أمريكا اللاتينية- الشرق الأوسط- الاتحاد السوفيتى ويقع CSIS فى 180 K Street, NW, Suite Hoo Washing-ton DC 20006.

٩- لجنه التنمية الاقتصادية CED:

أسسها رجال الأعمال المهتمين بالتحول من اقتصاد إنتاج الحرب إلى اقتصاد السلام عام ١٩٤٢، و CED تعمل باستمرار على تقابل تنفيذى الأعمال مع باحثى السياسة ولتشكل مفاهيم للقضايا الحديثة، وطبقا لقادتها فإن CED تعمل من مفهوم أن القطاع الخاص يجب ان يشارك بنفسه بقدر الاتفاق فى التنمية التى سوف تشكل السياسة العامة فى آخر الامر وقد ركزت CED فى بدايتها الأولى على مشاكل النحو الاقتصادى والاستقرار مساعدة بذلك مجتمع الاعمال فى أن يكيف نفسه لمبادرات برامج عمل كينزية جديدة والمفاهيم الجديدة للإدارة المطلوبة.

وتركز ابحاث CED المستمرة على الإستراتيجيات لتخفيض عجز الميزانية ولتشجيع الاستعطار الانتاجى ليتجاوب مع الديمقراطية المتغيرة لوظيفة السوق

ولإصلاح نظام التعليم، وإعادة التفكير فى سياسة التجارة، وإصلاح ترتيبات المسئولية القانونية المكلفه وبهيئة صغيرة العدد لاتزيد من ٢٤ عضو ومجلس استشارة للبحوث متميز فإن براءات CED لاوراق البحث من الباحثين الاكاديمين تؤدى إلى نشر هذه الابحاث، ويعمل ٢٠٠ من الامناء من خلال لجان فرعية يناقشون المشاكل الاساسية مع الخبراء، ونشر التقارير التى تحوى توصيات اللجنه عن السياسات، وللامناء فقط الكلمة الأخيره فى توصياتها والتقارير الحديثه تناولت اشتراك قطاع الأعمال بالمدارس- تقليل عجز الميزانية والسياسة الضريبية- إصلاح نظام الرعاية الصحية التنمية الاقتصادية- نظام المسئولية القانونية الضار والطرق البديلة كل المنزعات.

وتبلغ عائدات ونفقات CED حوالى ٤ مليون دولار سنويا. ولقد ساهمت مايقرب من ١٣٠٠ شركة بحوالى ٣,٣ مليون دولار ومؤسسات خاصة بحوالى ٣٧٠,٠٠٠ دولار تقريبا. ويقع مكسب CED فى 977 Madison Avenue Wew york Wy 10022 and 1700 K Street, NW, Washington, Dc. 20006.

١٠- معهد السياسة الاقتصادية CED

تأسس عام ١٩٨٦ ويرأسه جيفرى فوكس ويساعده خمسه من علماء الاقتصاد ومفكرون سياسيون يعملون فى مجلسه وهم Eester Thurow, Barry Blue-stone, Robert Reich- Ray, Marshall Robert Kuttner ويعتقدو المؤسسون أن المناظرات السياسية القومية تحمل إلى اليمين ولذا فهم يريدون خلق مؤسسة تستطيع تدعيم حكومة أكثر فعالية، ولذلك قاموا بمحاكاه برنامج المعهد على

إسترتيجيات الهيئات المحافظة والاعلام والنشر المتفوق الذى حقق نجاحاً منقطع النظير فى السبعينيات.

واعتماداً على التمويل الاساسى من مجموعة اتحادات العمل «والاتحاد الأمريكى للولايات الاتحاد الأمريكى لموظفى المقاطعات- بلديات- الولاية». السيارات المتحدة- عمال أمريكا للفضاء الخارجى والزراعه- اتحاد عمال الصلب الأمريكى- اتحاد عمال أمريكا للمناجم- النقابة الدولية لموظفى الخدمات- النقابه الدولية للعمال التجاريين والغذاء الخ ويبلغ الميزانية حوالى ميلون دولار ٤٠٪ تسحب من الاتحادات ٤٠٪ من المؤسسات، وباحثو المعهد يقدمون دراسات عن مستوى المعيشة- سوق العمل- سياسة التجارة والمنافسات الاقتصادية الاتحادات ودور الحكومة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية- ودراسات EPI تنظر إلى خطط الخصخصة بتشكك وقد حذر عن المعهد من الوظائف ذات الاجور المنخفضه فى مجال الخدمات وناقشت التجارة المقيدة «المحدده» وأثر العجز التجارى على الوظائف- وبحث على اتباع هيكل ضريبى أكثر تطوراً EPI وتقع فى 1730 Rhode Island Avenue NW, Suite, 812 Washington DC. 20036.

١١- مركز السياسات العامة والاخلاق»

قام بتأسيس هذا المركز إرنست. ى. ليفيفر وهو خريج مدرس بل اللاهوئية وقد عمل فى برنامج دراسات السياسة الخارجية فى بروكنجز وأسس مركز السياسة العامة والاخلاق فى عام ١٩٧٦- وقد نما المركز وتحول إلى هيئة بميزانية ١,٢ مليون تحصل من المؤسسات والشركات وتبرعات ٦٠٠ فرد وبعد ثلاثه عشر عام

تحولت إدارة المركز إلى George Weigel الرئيس السابق لمؤسسة جيمس ماويسون في عام ١٩٨٩. EPPC توصف نفسها كهيئة تفحص وتناقش القضايا المحلية والدولية في ضوء القيم الغربية الثابته وحلقات البحث والمؤتمرات والابحاث والنشرات ركزت على الحالات الدينية في الاتحاد السوفيتي- أوروبا الشرقية- الاخلاق- الحرب- السلام والسياسات الثقافية وحقوق الانسان في الصين وحق الاجهاض والافكار الاجتماعية الكوثوليكية، وقد نشرت خمس كتب في عام ١٩٨٩ ، وتضف أعمالها بانها إعادة تأكيد على ضرورة الربط بين القيم الغربية الاساسية واختيارات السياسه العامة والمركز بنشر الدراسات التي تربط بين التحليل العملي والمنطق الاخلاقي EPPC وتقع في 1036 Fi Fteenth, Street NW, Washing-ton DC 20005.

١٢- مؤسسة هرتياج:

استتها مجموعة المشرعين المحافظين في عام ١٩٧٣ والتي أصبحت راية حركة المثقفين المحافظين بهيئة تتكون من ١٣ عضو وبالرغم من أن أصولها يمكن اقتفاء أثرها حتى «اليمين الجديد» إلا أنها جمعت الليبرالية الكلاسيكين- المحافظين التقليدين- والمحافظين الجدد في عملية واحده وبميزانية متساوية تقدر ١٨ مليون دولار ومصادرها المالية أساسها من تبرعات الافراد (٤٣ ٪) والمؤسسات (٢٥ ٪) والشركات (١٣ ٪) ودخل المنحة (١٣ ٪) ومبيعات النشر (٦ ٪) وبرنامج البحوث الدولي تشكل داخل قسم الدراسات السياسية الخارجية والدفاع ومعهد نخبه نصف الكره الارضيه- ومشروع التقييم للأمم المتحدة ويدير كل هذه البرامج

كيم هولمز- ويرأس مركز الدراسات الاسيوية ويرأس روجربروكس كل من دراسات قسم السياسة المحلية مع معهد ريو للدراسات السياسة الاقتصادية ومركز دراسات نمو الاقتصاد الدولى ستيورات بتلر.

ومازال بحث مشروع تقييم الكونجرس- ومشروع الاغلبية الجديدة، يستنتج أعضاء المؤسسة مايزيد عن ٢٠٠ نشره تترواح ما بين صفحة واحده لمذكره تنفيذية إلى خلفيات تتكون من ١٢ صفحة ونشرات وكتب، وبرنامج النشر يضم أيضاً جريدة للشئون السياسية ودليل سنوى لخبراء السياسة العامه والتى تضم قائمته أكثر من ١٥٠٠ خبير محافظ فى مجالات متعددة. وقد نجحت المؤسسة فى اكتساب اهتمام الاعلام لنشراتها ولمقترحاتها السياسية. كرست أكثر من ثلث ميزانياتها لتسويق مجهوداتها وتضم مؤسسة للنشر موضوعات هامه ومكتب إذاعى- واعطت اهتماماً خاص لإنشاء جيل جديد من القادة المحافظين من خلال برنامجها رسالة Bradley فيما هو مؤكد بتلك مصادرها الارتباط بمئات من المؤسسات البحثية والباحثين محاولة لاحضارهم بشكل أكثر مباشرة إلى عملية سياسة واشنطن والمؤسسة التراث تقع فى 214 Massachusetts Avenue WE, Washington DC 20002.

١٣- مؤسسة هوفر للسلام- الثورة - الحرب»

وتقع مؤسسة هوفر فى حرم جامعة ستانفورد وهى مستقلة صوريا ولكن داخل إطار الجامعة وأنشأت عام ١٩١٩ بمنحة من هربرت هوفر وهى مكتبه هوفر الحربية ومجموعة أرشيفيه عن معلومات أساسية للحرب العالمية الأولى، وبرامج التغير بعد

الحرب، والآن تضم حوالى ١,٦ مليون مجلد، ٤٠٠ مجموعة أرشيفية عن الحرب والثورة والتغير الاجتماعى فى القرن العشرين ومجموعات عن الثورة الروسية والصينية لاتنافس. ومن بين عام ١٩٦٠-١٩٨٩. تحت إدارة و. جلن كامبل- تطورت المؤسسة من مكتبة ذات برنامج نشر تواضع إلى واحده من أحسن المكتبات المشهورة ومركز لبحوث سياسية جدليه والمؤسسة لديها ١٢٠ باحث مقيم وزائر وأيضاً هيئة مكتبات وأرشيفية مؤهلة، وتضم المؤسسة الزماله ذات الأهمية الكبيرة مثل روبرث كونكست، ميلتون فريدمان، سيدنى هوكى.....الخ وتبلغ ميزانيتها حوالى ١٧ مليون دولار يتم تحصيلها من الجامعة، منح تزيد عن ١٢٥ مليون دولار وتدعم من المؤسسات والشركات. وأبحاث هوفر يتم إحداثها فى ثلاث ساحات محدده وعريضه وهى الدراسات الدولية- المحلية- شئون الامن القومى. ولقد نشرت المؤسسة مجموعة مقالات بحثية عن الولايات المتحدة فى الثمانينيات (١٩٨٠) والفكر الاكثر حداثه عن أمريكا، والولايات المتحدة فى التسعينيات (١٩٨٨)، وفى مجال الاقتصاديات كتب باحثى مؤسسة هوفر عن السياسة الضريبية والرفاهية- الاقتصاديات الدولية. متبنيه تماماً وجهه النظر الليبرالية الكلاسيكية عن دور السوق، وقد نشرت المؤسسة مجموعة من المقالات البحثية للمدافعين عن دور السوق.

ومعظم ابحاث المؤسسة باصدارتها تؤسس على مجموعات الارشيف والباحثين يقدمون أيضاً ميزانية، ودليل ارشيفى ومجموعات المصادر الاساسية وقد نشرت المؤسسة أعمالاً تاريخية عن الاحزاب الشيوعية والانظمة الشيوعية والنشاط

بنيويورك فى عام ١٩٦١، وبعد موت كاهان تم نقل المعهد إلى إنديانبوليس فى عام ١٩٨٤ وأطلق على المعهد مجموعة المستقبل وقد انغمس وزملاؤه فى دراسات تأمليه وفكرية عن المستقبل وأيضاً دراسات عن الدفاع- السياسية الدولية، الطاقة والتعليم. ويوصف المعهد وجهه نظره كواحد من اللذين يجسدون مذهب الشكوكيه «الشك فى الحكمه التقليديه- التفاؤل عن حل المشاكل والالتزام الثابت لتحرير مسئولية المؤسسات والمسئولية الفردية، ووجهه نظر واقعية عن التهديدات العديدة للامن القومى.

ولدى معهد هندسون هيئة اساسية تتكون من ١٨ عضو مقيمين فى اندينبوليس ومتعاقدين مع الاقسام العمل- الدفاع- الدوله- التجارة وأيضاً اسطول الولايات المتحدة الذى يدعم المشروعات الحديثة، ويحول من المؤسسات خاصة منحه ايلتى التى ساعدت المعهد اثناء تحول المعهد إلى مؤسسة فكرية جادة بعد موت كاهان، وترتبط برامج البحث بالمعهد ببحوث عن السوفيت وأوروبا الوسطى. ويدير المعهد عدة مراكز- أهمها مركز عن قضايا الغذاء العالمية- مركز للتعليم وسياسة العمل «التوظيف» ومجموعات دراسية عن الامن القومى، وأيضاً يدير المعهد مركز عن الدراسات البحرية وفى ١٩٩٠ تم افتتاح مؤسسة أساسية وهى معهد الهجره الأمريكى الذى يدرس ويشجع كل اشكال الهجرة الشرعية للولايات المتحدة الأمريكية، ومن اكثر المحاولات المعهد الجديرة بالذكر هو إلى اقتصاد السوق. ودراسات وكتب معهد هيدسون ضمت تقاريراً عن قوة العمل لعام ٢٠٠٠ ودراسة عن الاتجاهات السكانية، والمهارات الفنية ومستقبل قوة العمل الأمريكية،

وكسب السباق العقلى- لإصلاح التعليم العام، عصر المعلومات والمجتمع السوفيتى- ونظره على تكنولوچيا الكومبيوتر السوفيتى- وموصلات القرن المقبل وتقييم احتياجات النقل المستقبلية، المعونات الحقيقه الواقعه لسياسه عامه جديد. ويقع معهد Hudson فى Po. Box. 26-919 Indian Polis IN 96226 .

١٥- معهد الدراسات المعاصرة (ICS):

تم تأسيسه عام ١٩٧٢ ومن بين المؤسسين الرئيسين إدوين ميس هـ. مونرو كاسبروراينبرجر الذى أصبح أول رئيس له، والمعهد قادر على مد المرشح للرئاسه المستقبلى بأبحاث لحملته الوشيكه، كما أنه طور نفسه بداية من السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات وتحول إلى شركة نشر صغيرة وبهيئة تبلغ ١٢ عضو وشبكة ممتدة من الباحثين وتبلغ ميزانيته مليون دولار تقريبا. ولقد أصبح المعهد مؤسسة علمية أكثر مما تصوره مناصروه، وأصبحت كتبه تستخدم للدراسات الجامعية والكليات وفى عام ١٩٨٨ وتحت اشراف دونالدرامشيلد ورئاسة روبرث هوكنز بدأ معهد الدراسات المعاصره فى مجهودات كبيره ومتسعه، فأصبح له الآن مؤسستين هما المركز الدولى للنمو الاقتصادى- ومعهد Sequoia والأول يعتبر فى مركز شبكة المعاهد التى تهتم بدراسة السياسات الاقتصادية المهتمة بدور السوق «التى تأصل دور السوق». بينما الآخر يتتبع الاعمال المعاصره للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى العالم الثالث. ويعمل (ICS) بهيئة تتكون من ٢٠ فرداً وميزانية حوالى ٣ مليون دولار والابحاث الحديثة المتبثقه من ICS والمعاهد المحلقه به تضم دراسة لـ بيتر. س. بيترسون، نيل هاو وهى عن برامج النمو وآثارها المعوقه

على الاقتصاد. أيضاً لكتاب عن طرق الاكراه والقسر التى تستخدمها النظم الشيوعية، وأيضاً قدم (ICS) وجهة نظر متطرفه عن الحكومات المحلية فى الولايات المتحدة، وأيضاً قامت بطبع مجلدات عن النظم الدولية ومستقبل إمبراطورية الاتحاد السوفيتى وقدم المركز الدولى للنمو الاقتصادى دراسة حاله عن النمو فى باكستان والهند وبوليفيا ومجلد عن التخصيص والنخبة، ودراسات عن الاصلاح الضريبى فى العالم- وقدم تقييم عن العلاقات التنظيمية بين الدولة والسوق فى الدول الناميه ICS يقع فى 243 Kearny Stneet, San Francisco. CA 94108.

١٦- معهد الاقتصاديات الدولية (IIE).

أسسه فى عام ١٩٨١ فريد بيرجستن الباحث السابق فى معهد بروكنجز والمسئول عن قسم الخزانه فى إدارة الرئيس جيمى كارتر ولقد سحب بيكسجستون بداية من مشروع مارشال الالمانى والذى حول ٤ مليون دولار على مدى خمس سنوات للمشروع الجديد والتى تبلغ ميزانيته التى تزيد حاليا عن ٢ مليون دولار، ولقد شكل فريق من المسئولين السابقين والباحثين المتمرسين وهم Willian R.Cline, I.M Destter, Gary Hu Fbauer, Stephen Marrisand John Williamson, ويتركز عمل المعهد على المشاكل التجارة- النقد- التحويل- القروض والتنمية، ولقد أنبتا IIE أنهاء واحده من أكثر مؤسسات البحث الناجحة لتبرز فى الثمانينيات والدراسات الحديثة التى حللت صناعة القرار السياسى فى الولايات المتحدة وبالنظرة إلى معدل التبادل، والاصلاح الاقتصادى عندما تقلل الولايات المتحدة

العجز التجارى/ وجذب الاستثمارات رجال الاعمال الاجانب للولايات المتحدة/ اليابان فى الاقتصاد العالمى، سحب راس المال والقروض فى العالم الثالث، بالاضافة إلى مكتبها فقد نشرت IIE عدداً من التحليلات السياسية الموجزه وتقاريراً خاصة، IIE تقع فى 11 Pupont Circle NW Washington DC 20036 .

١٧- معهد الدراسات السياسية

تم تأسيسه بواسطة ريتشارد بارنيت، وماركوس راسكين عام ١٩٦٣، ولقد نقدا كل منهما سياسة الولايات المتحدة الخارجية ومؤسسات البحوث الاجتماعية التى تؤيد تلك السياسات ويسعى معهد الدراسات السياسية لربط حركات المدنين بالمنح العلمية متمسكين بمبدأ ديوى يابان المختبر فى الواقع وأعضاء المعهد باحثون ذو فعالية وفنانين، وصناع سينما وكتاب ومبدعين وتشمل القائمة اسماء سول لانداو، وروجر ويكلنس، وجون بيرجر وباربرا هنريتش وتشمل أعمال باحثى معهد الدراسات السياسية على الكتابة وإنتاج الافلام وشرائط الفيديو، برامج تعليم الكبار التى يتم تنفيذها من خلال مدرسة واشنطن، ويشترك معهد الدراسات السياسية مع معهد ترنس ناشيونال فى امستردام وتشمل الكتب الحديثه للمعهد كتاب باربرا هنريتش الخوف من السقوط، وهو تصوير للطموحات والمخاوف التى تعانى منها الطبقه المتوسطة، وكتاب ريتشارد بارينيت- «الصواريخ الحمراء المتوهجة» والذى يدرس فيه الرأى الشعبى وصناعة الحرب الرئاسية وكتاب فريد هالادى «من كابول إلى مانجوا» وفية يتتبع آثر التحول من مواجهات الحرب البارده إلى المفاوضات وفى عام ١٩٨٩ وتحت الإدارة الجديدة لـ لسديانا دى فيج اعاد المعهد تنظيم برامجه إلى ثلاث مجموعات عمل وهى: التكامل الاقتصادى

العالمى والدولة الديمقراطية والتخطيط لما بعد الحرب الباردة للسياسية الخارجية الجديدة، ويقع معهد الدراسات السياسية فى 16011 Commecticut AW, Washington . DC 20009

١٨- المركز المشترك للبحوث السياسية والاقتصادية :

أسسة مجموعة من المثقفين السود فى عام ١٩٧٠ من صفوة السياسين، المهنين الذى شعروا بالحاجة لمؤسسة بحوث جديدة للتعامل مع القضايا التى تؤثر بجدية على الأمريكين السود وهذا الكادر الجديد من القادة السود حصلوا على التمويل اللازم من مؤسسة وتم افتتاح معهدهم تحت إشراف جامعة هاورد ومركز ميتروبوليتان للابحاث التطبيقية ويدير المؤسسة كينت كلاك، وفى أثناء العامين الأولين من إنشائه كان يوجه المركز فرانك ريفز وخلال ٨ سنوات مضت وحاليا وبراسة إيدى.ن. وليام وأهداف برنامجه التى لاتزال حسب وصف المركز نفسه «تحسين الحاله الاقتصادية الاجتماعية للسود الأمريكين وزيادة نفوذهم فى الساحات السياسية العامة والسياسية لتسهيل بناء الاتحاد عبر الخطوط العرقية ولقد تكفل المركز فى البداية بمشروعات المساعدة الفنية والتدريبية للمسئولين الذين يتم انتخابهم، وأيضاً قدم قائمة بالمسئولين المنتخبين ودليلاً دائماً كل أربع سنوات لسياسات السود وتقاريراً عن التكنيك السياسى والإدارى للمسئولين السود، وتوجه مجله فوكس الموجه إلى القاده السياسيين السود وفى أوائل الثمانينيات وبدون الاخلال بالتزامهم لخدمة المسئولين السود بدأ المعهد فى تحويل نفسه إلى مؤسسة للبحوث فى السياسة العامة والتى سوف تدمج القضايا الاقتصادية ببرنامجها

للبحوث السياسية ويبلغ عدد العاملين حوالى ٥٠ والميزانية تساوى ٣,٥ مليون دولار وتشمل أعمال المركز ابحاث عن السياسة الاقتصادية، والمشاركة السياسية والشئون الدولية، ويستكشف الاساليباً للتغلب على التقليل من أهمية الاقليات فى الولايات المتحدة، وتحليل نتائج الانتخابات والاتجاهات للناخب ويعمل المركز فى المناطق الحضرية الفقيرة، والانجازات التعليمية وأعمال الاقلية، وبرنامجه للشئون الدولية يدبر منح فى البلاد الافريقية مركزا أيضاً قدم برامج تليفزيونه وإذاعية جديرة بالاعتبار والمركز يقع فى 1301 Pensylvania Avenue NW, Suite 400 Washington DC 20004.

١٩- معهد ماتهامن للبحوث السياسية

أسسة عام ١٩٧٨ وليم كيسى وعرف باسم المركز الدولى للدراسات السياسية الاقتصادية، ثم اطلق عليه اسم معهد منهانه للبحوث السياسية عام ١٩٨١ ولقد منح المركز مكانا فكريا لعدد من الكتاب البارزين عن القضايا السياسية، وعلى مدى العقد الماضى أيضاً خلق منتدى اساسى لمناقشة مقترحات تأصيل سياسه السوق بينما يدعم برنامج مرئى للمحاضرات والمؤتمرات ونهاتن ومن أهم العاملين بالمعهد هم: چورچ جدلر وقد ترأس المعهد لمره واحده وهو مؤلف الرساله الشهيرة والمعروفه باسم الثروه والفقر «وكتب تشاركز موارى» الارض المفقوده» الذى اكمل تحت اشراف المعهد وآخرين الذين لقبوا بزملاء المعهد، هم جيمس رنج آدمز والترولياموز وتوماس سويل وبيتر سالنز وروبرتا كارميل والفن رابوشكا ومن بين دراسات المعهد الحديثه دراسة بيتر هوبر عن «الفاعلية» ودراسة

لورنس لندس «تجربة النمو» عن كيفية تحويل الاقتصاد الأمريكى بسياسة ضريبة جديدة وتطور المعهد من مجرد هيئة صغيرة بميزانية اقل من نصف مليون دولار إلى مؤسسة بميزانية تزيد عن ٢ مليون دولار سنوياً وتمول الشركات بنحو تلث المبلغ والباقى من مساهمات الافراد بخلاف برنامج الزماله، وإنشأ المعهد حديثا مركزا للدراسات السياسية فى نيويورك، مركزاً للابداع التعليمى وبرنامج الدراسات القضائية، ويقع المعهد فى Eeharm House 42 East Seuenty First Street Wew york NY 10022.

٢٠- مجلس التنمية لما وراء البحار ODC»

تأسس فى ١٩٦٩ ليزيد الفهم الأمريكى للمشاكل التى تواجه الدول النامية وبرنامج بحوثه ومحاضراته العامه يدعمها بعض من المؤسسات الكبرى بالوطن والشركات والبنوك التنمية الدولية مركزاً على القضايا الاقتصادية والسياسية التى تشكل علاقات الولايات المتحدة جدول العالم الثالث- ويصف المجلس هدفهه الاساسى بأنه يسعى للمساعده فى تحديد جدول أعمال جديد للسياسات التعاونية للتنمية التى تأخذ فى حسابها تماماً مصالح الولايات المتحدة طويل الاجل فى العالم الثالث والحاجه إلى العمل مع دول العالم الثالث لانهاء الفقر المدقع الذى مايزال يعذب ملايين البشر فى أرجاء المعموره ويقوم بالتحليلات السياسية للمجلس، هيئة من الاعضاء والزملاء الزائراين والباحثين الذين يتناولون التجارة العالمية- السياسة الصناعية- التحويل الدولى وإستراتيجيات الاستثمار لمساعده مع التنمية وسياسه الولايات المتحدة الخارجية نحو الدول النامية وإصدارت المجلس

يشمل على مطبوعاً تصف سنويه وسلسله من الاوراق الموجزه فى سلسله «بؤرة السياسية» وسلسله أوليه من الكتب السياسه والتى تضم دراسات عن البيئه والفقر فى الدول الثابته- الاصلاح الاقتصادى والسياسى، ومستقبل صندوق النقد الدولى- وسياسه الولايات المتحدة الخارجية والاصلاح الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى- الصين والهند، وأيضاً يقيم مجلس التنميه لما وراء البحار لصناع السياسه والمتخصصين الاكاديميين وتضم هيئة تختص بالعالم الثالث، ويقع المجلس فى
. 1717 Massuchusetts Avenue NW. Washington DC 2036

٢١- معهد السياسة التقدمية»

أسسه ويل مارشال المدير السابق لمجلس القياده الديمقراطى عام ١٩٨٩، ونائبه روبرت شابى وهو المحرر المشارك لاخبار الولايات المتحدة وتقرير العالم ومستشار الحملة الرئاسية لمايكل دوكاكيس ويرأس برنامج الدراسات الاقتصادية، وبتحفيز روح التحول لتقدمية القرن فإن المعهد يصف نفسه الساعى إلى تبنى التقاليد التقدمية الأمريكية للحرية الفردية والفرصه المتساوية والمشروع المدنى والتحديات لحقبه ما بعد الصناعه بينما يجاهد بمساندة الاسواق الحره والمعهد لايخجل من التدخل الحكومى لتصحيح تشوهات السوق وتشجيع العداله الاقتصادية وبه وبهيئة متخصصه تضم من ٧و٤ افراد يحملون القاب باحث رئيس وزملاء وقد حدد نطاقاً واسعاً للاهتمامات البحثية فيهتم بالنمو الاقتصادى والمساواه- والدفاع والسياسه الخارجية والسياسية الاجتماعية، والمؤسسات السياسية والديمقراطية والصحة العامة والامن وهدفه الرئيسى هو المشروع المدنى ويناقش مسائل

المشاركة الديمقراطية والمسئولية ويحاول تشجيع خلق مؤسسات مجتمع جديدة.
ويقع المعهد التقدمي في 316 Pennsy Lvania Avenue SE, Sinte 555 Washimgton
. DC 20003

٢٢- مؤسسة راند RAND،

اندمجت موسسه راند RAND سابقا كمؤسسة غير رابحه في ١٩١٨ انبثقت من مشروع تنمية ابحاث ما بعد الحرب السابقة التي انشأت للقوات الجوية للولايات المتحدة وأنشأته مؤسسة دوجلاس للطائرات والآن هي واحده من أكبر الهيئات في البحوث السياسه في الوطن وبتمويل مستوى مبلغ ٩٤ مليون دولار، وحساب العقود الفيدراليه تبلغ حوالى ٥٠٪ من دخلها القومي وبالرغم من أن راند RAND أيضاً تحصل على منح من بعض مؤسسات الوطن البارزة ونضم مؤسسة فورد، روك فيللر وماك أرثر، ولكن تمكنت الحملة الجديدة مؤسسة راند RAND من إنشاء منحه صغيرة تبلغ ٤٢ مليون دولار ومؤسسة راند RAND مؤسسه ضخمه ويعقده أربعه أقسام رئيسيه للبحث وهم مشروع القوات الجويه بتحويل يبلغ ٢٢,٥ مليون دولار لعام ١٩٨٩، مشروع وبحوث الامن القومي بميزانية تبلغ ٢٨,٢ مليون دولار لعام ١٩٨٩، وبحوث الجيش بتحويل ٢١ مليون دولار لعام ١٩٨٩ والبحوث المحلية بتحويل ٢١ مليون دولار لعام ١٩٨٩ منه ٣,٥ مليون دولار حانت قد خصصت لتعمل في معهد للقضاء المدني وبالرغم من أن الباحثين قد يعملون في مشاريع في أقسام متعدده فإن أقسام البحوث تعطى انطباع عن هيئة نظامية، ويوجد ٦ أقسام

فشمل علوم السلوك، علوم الاحصاء والاقتصاديه- الهندسية والعلوم التطبيقيه والعلوم السياسية، وعلوم النظم ومكتب عم عمليات واشنطن ويوجد ١٢ مركز ومعهد آخرين عن وأيضاً برامج بحوث متخصصه والتى تغطى بعض المجالات مثل: فوائد الرعاية الصحيه للعمال- التعليم المهنى- البحوث السكانيه- وتقييم الإستراتيچيات، تحويل العناية الصحيه- القضاء المدنى- الدراسات السوفيتية- ومهنه التدريس، التعليم والتوظيف. علاقات الولايات المتحدة باليابان وسياسه الدواء، وتدير راند RAND مدرسة للخرجين التى تمنح درجة الدكتوراه فى تحليل السياسه العامه، وبنشر كل عام حللو السياسة فى راند RAND مايزيد عن ٢٥٠ بحث، تقرير مذكره واوراق مهنيه عن القضايا بالخارجية والمحلية وتقع المؤسسة فى 1700 Main Street Santa- Monica CA 40456.

٢٢- موارد المستقبل:

منذ أن تأسست عام ١٩٥٢ فإن مؤسسه «موارد المستقبل» استخدمت كل الأدوات للعلوم الاجتماعية والاقتصادية لفحص قضايا الموارد الطبيعية والبيئه وأصلها يمتد إلى حركة المحافظين والتزام مؤسسه نومرد والمحافظه على الموارد الطبيعه وعمل لجنه سياسه المواد أثناء حكم الرئيسى ترومان والتى رأسها وليام بارلى ولقد مكنت منحه مؤسسه فورد لمؤسسه موارد المستقبل فى أن تبدأ عملها عن الطاقة فى عام الخمسينيات وجوده البيئه فى السيتنيات ومشاكل العالم الزراعية فى السبعينيات والثمانينيات، وعلى مدى سنوات طورت المؤسسة مفاهيم البحوث والبيانات التى تشكل المناقشات من الموارد الطبيعية والبيئة. وينقسم برنامج

مؤسسه موارد المستقبل إلى أربعه أقسام فرعية يضم الطاقة والموارد الطبيعية الذى يستكشف سياسة الطاقة وإدارة تجديد الموارد، وتغير المناخ- الفضاء الخارجى، وقسم جودة البيئه التى تفحص نظم أخرى الوقاية والصحه والنظم البيئية وتقييم المواد الطبيعية، وإدارة المخلفات السامه واستخدام المواد المبيدات الحشرية وتلوث المياه الجوفيه والمركز القومى للغذاء والسياسه الزراعية الذى يستكشف العلاقة بين سياسه الولايات المتحدة الزراعيه والبيئة ورقابه الطعام والصحة ومركز إدارة المخاطر الذى يتعامل مع الصحه وتقدير المخاطر البيئية والحوادث الصناعية ونواتج احتراق المخلفات وتقييم معايير اتعاذ الحياة، ونصف أعضاء المؤسسة مكلفين بالبحث والكتابة فقد نشرت المؤسسة ثلاث كتب عام ١٩٨٩ عباره عن ملخصات سياسية، وأوارق بحثية، ونشرة دورية ربع سنوية «الموارد» وميزانيتها الفعلية السنوية وحصة تسحب من ٢٨ مليون دولار تبرع تزيد عن ٧ مليون، ويقع مقر مؤسسة موارد المستقبل فى 1616 P. Street NW Washim gton DC 20036 .

٢٤- معهد ركفورد ROCH FORD»

أسسه جون هور رئيس كلية روكفورد عام ١٩٦٧، وكان هدفه الأول المتواضع هو تحليل المتغيرات فى مناهج الجامعة، ثم إتسع المجال واستحوذ المعهد على الاهتمام الوطنى فى الأوساط الاعلامية كمركز للفكر المحافظ التقليدى ويعلن المعهد بالتزامه بالمبادئ الثابته كالدين، العائله الحكومة المحدودة والمشروعات الحرة، والأدب الاخلاقى والفنى الالتزام القوى لمصالح الوطنيه وتلك المبادئ تحدد التزام المعهد لاتجاه المحافظ التى تكافح لتدافع تجدد تلك

الميكانيزمات الثقافية التى تشكل المواطنين المسئولين الجديرين بحريتهم والالتزام بمبادئ خاصة لإنتاج سياستهم ويتحدث معهد ركفورد عن التاثيرات السلبية للتعليم العام على الروابط العائليه، وعلاقه سياسيه الهجرة وإنحدار معنى المواطنه الأمريكية، والنتائج الخاطئه للتمويل الفيدرالى للفنون والتأثيرات المفسده لإيديولوجيه المساواه على العلوم الاجتماعية والمدارس وهما من صميم برنامج البحوث للمعهد، ومركز المعهد عن العائلة فى أمريكا وعلى الدين والمجتمع، ويصدر معهد ركفورد دوريات تضم وسائل اخبارية شهرية من مراكز البحوث، وتقارير عن العائله فى أمريكا والدين المجتمع، والثقافه الأمريكية ككل ويصدر أيضاً جريدة عن الدين والحياة العامة. وهئية المعهد تتكون من ٢٢ عضو، ونفقاته السنويه تبلغ حوالى ٢,٢٣ مليون دولار منها ٤٠٪ تقريبا لنشر الاحداث تاريخيا وحوالى ٢٥٪ لمركزى البحث، ودخل المعهد يساهم فيها تبرعات الافراد تعد تقريبا عائدات المعهد ويقع معهد روكفورد فى 934 Worth Main Street Rockford 11 61103.

٢٥- مؤسسة روسل ساج.

هى من أقدم مؤسسات البحث فى البلاد وقد أنشأت عام ١٩٠٧ عندما تبرعت مارجريت ساج بمبلغ ١٠ مليون دولار، وقد ركزت المؤسسه بحوثها الأولى على الصحة العامة- قضايا الاطفال وتعزيز الصحة العامة شروط العمل بالنسبه للمراة، وقضايا أخرى كانت فى جدول اعمال مصلحى الحقبه التقدميه، وكان للمؤسسة هيئة عاملة ضخمه من الاخصائين الاجتماعين يناضلون من أجل برنامج نشيط لبحوث عملية والنشر، فعالية قانونية فى الثلاثينيات من هذا القرن ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية كرست المؤسسة نفسها لبحوث العلوم الاجتماعية الاساسية

متحالفه بنفسها خلال حقبه ما بعد الحرب من نظام السيويولوجى «علم الاجتماع» وبالرغم من ان الاقتصادين ساعدوا فى تشكيل برنامجها، متبرع تبلغ حوالى ٩٠ مليون دولار تنفق منها ٤ مليون دولار على الابحاث سنويا وتستقدم ١٢ :١٥ باحث لمكتبها الرئيسى فى نيويورك وتدعم باحثين آخرين وفى مؤسساتهم الاكاديمية والبحث يسعى لتحسين وسائل العلم الاجتماعية مثل تجميع البيانات- التكينك، والنظرية الاجتماعية التقدمية، وبرنامجها الحال يركز على التحليل الاجتماعى للفقر، تحسين السلوك الاقتصادى وتطوير الوسائل الاحصائية، ولقد نشرت المؤسسة من ٦ :٨ كتب سنويا ومكتبها يقع فى 112 East Sixty Fourth Stoeet New york Wy .10021

٢٦- صندوق القرن العشرون،

مؤسسة عاملة تأسست فى نيويورك ثم أعيد تأسيسها كإتحاد تعاونى فى ١٩١١ وأعيد تسميتها بصندوق القرن العشرين فى عام ١٩١٩ وهى واحده من أقدم المؤسسات التى تدعم بحوث السياسه العامة فى الولايات المتحدة ومؤسسها هو إدوارد. ى فلين ويقدر منحه صندوق القرن العشرين فى عام ١٩٨٨ بأكثر قليلا من ٤١ مليون دولار وبهيئة إدارية تتكون من حوالى عشرين فى نيويورك، ينفق الصندوق حوالى ٣,٥ مليون دولار على برنامجه ويدير مشاريع البحوث مجموعه من الباحثين والكتاب الذين يعملون فى أماكن أخرى ولكن ترتبطن بعقود مع الصندوق وأيضاً ينظم قوى المهمة وتتعامل مع الأفراد المتميزين لمناقشه القضايا السياسية ولتقديم التوصيات للسياسات والصندوق ينشر ٦ :١٠ كتب سنويا وثلاث تقارير عن قوة المهمه وعدد من الاوراق الموجزه، وعلى مدى سنين ثم نشر عده كتب عن

كل ساحه سياسية متضمنه السياسه- الاجتماعية- الاقتصاديات الدولية- سياسه الاتصال والاعلام، العلوم والصحه ومن أحسن المساهمات الدراما الاسيوية لـ جانر ميردل ولـ جين جوتمان، الحدود الاجتماعية للنمو لـ فريد هريتش وعديد من الاعمال فى السنوات الخمس الماضيه عن الاسواق الماليه وسياسه الامن الاجتماعى والصندوق يقع فى 41 East Seventieth Street Wew York 10021.

٢٢- المعهد الحضري:

تأسس فى عام ١٩٦٨ أسسه ب.جونسون ومستشاريه للسياسة المحلية واعتبرت كمؤسسة راند RAND المحلية، وفى البداية اعتمدت على العقود الحكومية من الوكالات مثل قسم الاسكان والتنمية الحضرية وقسم الموصلات والآن لديها عقوداً منح من ٣٦ وكاله فيدراليه وولايه حكومية ومنذ أوائل الثمانينيات نسبه متزايدة من أعمالها تقريبا فى عام ١٩٨٨-١٩٨٩ دعم بالمنح من وعلى مدى السنين كرس المعهد أعماله لتقيم البرامج الحكومية وتقيم الإستراتيجيات للسياسة الجديد وبميزانية سنوية تبلغ حوالى ١٣ مليون دولار وبهيئة من ١٣٠ عضو يعملون فى ٨ تخصصات للسياسة الصحة- التحويل العام- الاسكان الموارد البشرية- الدخل والفوائد- الانشطة الدولية- الدراسات السكانية، سيامة الدولة والاولويات المحلية المتغيره، وتنشر صحافه المعهد الحضرى من ١٢:٦ كتاب سنويا وتقارير بحثية عديده، والمعهد يصدر أيضاً أوارق بحثية مختصره ودورية ثلث سنوية تقارير السياسه والبحوث والمعهد يعمل من إنشاءه لتحسين تكنيك تطوير البرنامج ومقاييس الانتاجيه فى القطاع العام، والمعهد طور نماذج

الحسابات الاليه للتغيرات الزائمة فى برامج الفوائد الحكومية، وتأثيرهم على دخل الافراد والعائله، مثل برنامج دفعه الطعام وفوائد الرفاهية ولقياس تأثيره المحتمل على دخل الفردى أو العائلى ومن بين أهم المساهمات للمعهد هو تصميم واحده من البر التجارب الاجتماعية وبرنامج حصه الاسكان التجريبى، وتطوير نموذج لسلوك سوق الاسكان لتقدير الاتجاهات الاسكان والآثر لتغيرات السياسه على سوق الاسكان، وعمل عن العنايه الطبيه أثناء الثمانينيات قدم سلسله للدراسات عن نظام الدفع المامول للمستشفيات، والمعهد أيضاً يقييم برامج الرفاهية فى مستوى الولاية، ودراسة إستراتيجيات المواصلات البديلة مستكشفا إدارة أنظمة النقل، وحلل اسواق العمل المتغيره وبرامج التدريب الوظيفى والتشغيل وواحداً من أكثر المشاريع أهمية منبثق من أى مركز بحث أثناء الثمانينيات كان مجلد ٣٢ سلسله الاولويات المحلية المتغيره للمعهد الذى تعطى تقيما أكثر معاصره وشمولا من لجهودات إدارة ريجان لاعادة توجه السياسة المحلية، وجدول بحوث المعهد للتسعينيات تضم عمل عن الاطفال وخاصة هؤلاء ذى المهارات الضئيله لقوة العمل وتقليل مقدره المدن التى تحد بالعائدات القابله للحركة الاعلى، والمعهد الحضرى يقع فى 2100

. Mstreet, WW, Washinyt DC 20037

٢٨- معهد سياسه العالم:

يقع فى نيويورك وهو معهد ابحاث ومؤسسه تعليمية ويركز على الاقتصاد الدولى والقضايا الآمنيه وهيئته الاساسيه تتكون من ١٠ أفراد يعملون مع شبكه أكثر اتساعاً تقدر بمئات الخبراء السياسيين وميزانية السنوية مبلغ تقريبا ٩٠٠,٠٠٠ دولار

معظمها مستمده من تبرعات عديدة من الافراد ومن مبيعات الاصدارات ومعهد الذى بدأ يؤكد على ابحاث السياسية القادمة فقط فى عام ١٩٨٢ مقتفياً أصولها حتى أكبر مجموعه حزب سابقه التى شجعت القانون الدولى والنظام العالمى باعداد مواد المناهج للمدارس والجامعات. ومنذ عام ١٩٨٤ فإن ابحاثه تركز على مشروع الامن. والمعهد يتحدى بتماسك أمراض الحزب البارده التى تحت الاستعداد لتطويق السياسيه الخارجية الأمريكية بنا يدفع للامام مفهوم الامن الدولى المؤسس ليس على القوة العسكرية ولكن السياسات التى سوف تشجع النمو الاقتصادى للعالم ومقترحات المعهد تم إيجازها فى كتاب صدر عام ١٩٨٨- «أمريكا مابعد ريجان» وعديد من الاوراق المختصره منذ عام ١٩٨٣ . ووسيلة النشر الاساسية هى جريدة سياسه العالم الربع سنويه والمعهد كلف تقديرات الرأى واختبار أفكاره فى ضوء الجماعات وقدم افكاره فى موجزات للصحافة وصناع السياسه ولكنه يقع فى 777Clnited Watlons Playu Wen York WY 10017 .

٢٩- معهد الموارد العالمية

يتكون من هيئة لاتزيد عن ١٠ باحثين تزداد بالزملاء والمستشارين وأيضاً مؤسسات البحث المشتركة فى أكثر من ٥٠ دولة، ومعهد موارد العالم (WRI) يساعد الحكومات وهيئات التنمية والبيئه لتتعامل مع القضايا البيئية ومشاريع المعهد تركز على اهتمامات تأثيرات تدهور الموارد الطبيعية على التنمية الاقتصادية وعلى تخفيف الفقر والجوع فى الدول النامية وبروز مشاكل الموارد البيئية التى تهدد مصالح الولايات المتحدة والأمم الأخرى الاقتصادية والبيئة ومشارع بحوث لسياسه

الموارد والبيئة مركز البيئه والتنمية الدولية عن السياسات والخدمات الفنيه فى الدول النامية بالنصح والارشاد ومعهد موارد العالم لديه العديد من وسائل الاعلام التى تستخدم للاعلان من اكتشافاته ومحو صياته. وبالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة، يقدم المعهد مجموعه بيانات سنوية عن الموارد والمشاكل الكويت ولقد بدأ المعهد بسلسله دليل WRI للبيئه لشرح المشاكل البيئية مجادلات أو مناظرات عن السياسات والخطوات نحو فعل مصحح، والكتب والتقارير الحديثة قامت بعمل تقييم أثر المطر المؤكد وتعامل مع صيانه المتغيرات الحيوية وبستكشف احتمالات استخدام الطاقة هيدروچين الشمسية كمصدر للطاقة وفحص إداره موارد الغابات وقدم إستراتيچيات لحماية طبقه الاوزون والمعهد يقع فى 1709 Wew York Avenuo, WW, Washnington DC 20006.

٣٠- معهد حراسه العالم:

انشأه ١٩٧٥ وليام ديتيل ويرأسه حاليا ايستر براون وهو الذى يدير مشروع بحوث المعهد التى تهدف إلى مساعدة صناع السياسه فى معرفه الاعتماد المتبادل لاقتصاد العالم والبيئه. وتبلغ ميزانية المعهد بحوالى ١,٥ مليون دولار تقريبا ويعمل بهيئة تتكون من ٣٠ عضو زاصدارات المعهد تضم سلسله أوارق سياسية عن المدى الواسع لقضايا البيئه، ومجله مراقبه العالم «حراسه العالم» ومجلد مستوى حاله العالم الذى يعد بـ ١٢ لغه ويباع منه أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ نسخه سنويه وهو خلاصة موجده عن المؤشرات الاحصائية على تقدم العالم أو تأخره نحو مجتمع ثابت- رابطا الجداول- الرسوم البيانيه والخرائط مع القارئ أن يخطو خطوات لانقاذ الكوكب ويقع المعهد فى 1776 Massachusetts Auenue NW, Washington DC 2oo36.

فهرس الكتاب

الصفحة

الإخراج الفني والجمع التصويري شركة إي. إم. جرافيك
القاهرة تليفون ٥٧٥١٠٩٢

رقم الإيداع ٧٧٦١ لسنة ١٩٩٤
الترقيم الدولى
I.S.B.N
977 — 208 — 132 — 6


مطابع
ت ٩٣٢٢٧٠٦

سماسرة الأفكار

... إن مستودعات الأفكار إختراع القرن العشرين ، إلا أن المستشار الخبير ، والعمل الفكرى فى ظل السلطة كان له دوره فى الحياة السياسية لأكثر من ألفى سنة ، وقد بدأت الاستشارة السياسية في الغرب مع المعلمين المشهوريين الذين كانوا يعلمون الأمراء الصغار ويعدوّنهم للقيادة ، والقائمة متنوعة ، وتضم أرسطو الذى علم الأسكندر وهو صغير وسينيكا الذى علّم نيرون : وجيربرت (أوريلاك) علّم إمبراطور ألمانى هو « أوتو الثالث » وملك فرنسا « روبرت كابت » : ووقف توماس هوبز على تعليم أمير ويلز الصغير الذى أصبح تشارلز الثانى : والكاردينال مازارين كان يأخذ وقتاً من مهامه الأخرى للوقوف علي تدريب لويس الرابع عشر . فالعلاقات الاستشارية بين المفكرين والحكام كانت لها بداياتها فى مثل هذه الجمعيات الفنية .

واستمر خبراء السياسة فى العمل كمعلمين حتى نهاية القرن العشرين ، فقد اعتقد ريكسفوردچ توجويل أنه وزملاؤه أعضاء فى " Brains Jrust " (كما كانوا يسمونها) حوّلوا فرانكلين د. روزفلت بسيط التفكير إلى مرشح مهيب عليم بالأمور ، ويقر وولتر هيلر باستخدام منصبه فى مجلس المستشارين الاقتصاديين فى تعليم چون ف . كينيدى فى الاقتصاد .

مكتبة مدبولى

MADBOULI BOOKSHOP

٦ ميدان طلعت حرب ـ القاهرة ـ ت : ٥٧٥٦٤٢١

6 Talat Harb SQ. Tel. : 5756421